

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232432**

UNIVERSAL  
LIBRARY











• (فهرسة الجزء الاول من نيل المآرب بشرح دليل الطالاب) •

صفحة	صفحة
٣٩ فصل فيما يكره في الصلاة	٤ كتاب الطهارة
٤٠ فصل فيما يبطل الصلاة	٦ باب الاثنية
٤١ باب سجود السهو	٧ باب الاستبراء وآداب الخلج
٤٢ باب صلاة التطوع	٨ فصل يسن لدخول الخلافة تقديم اليسرى
٤٤ فصل وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار	الخ
٤٥ فصل ويسن سجود التلاوة مع قصر الفصل	٨ باب السواك
٤٦ فصل في أوقات النهي	٩ فصل يسن حلق العانة
٤٧ باب صلاة الجماعة	١٠ باب الوضوء
٤٨ فصل ومن أحرم مع امامه أو قبل انتمائه	١٠ فصل فالنية هنا قصد رفع الحدث
• لتكبيره الاحرام الخ	١٠ أو قصد ما تجب به الطهارة الخ
٤٩ فصل في الامامة	١٠ فصل في صفة الوضوء
٥٠ فصل يصح وقوف الامام وسط المأمومين	١١ فصل وسنة ثمان عشرة الخ
٥١ فصل في ذكر الاعداء الميضة لترك الجمعة والجماعة	١٢ باب مسح الخفين
٥١ باب صلاة أهل الاعذار	١٣ باب نواقض الوضوء
٥٢ فصل في صلاة المسافر	١٤ فصل من يقن الطهارة وشك في الحدث الخ
٥٣ فصل في حكم الجمع بين الصلاتين	١٥ باب ما يوجب الغسل
٥٥ فصل في صفة صلاة الخوف	١٦ فصل وشروط صحة الغسل سبعة
٥٥ باب صلاة الجمعة	١٧ فصل في الاغتسال المستحب
٥٧ فصل يحرم الكلام والامام يخطب	١٨ باب التيمم
٥٨ باب صلاة العبدین وصفتها	٢٠ فصل واجب التيمم التسمية الخ
٥٩ فصل يسن التكبير المطلق	٢٢ باب ازالة النجاسة الحكيمة
٥٩ باب صلاة الكسوف	٢٤ فصل المسكر المانع من سجود وكذا
٦٠ باب صلاة الاستسقاء	الحشيصة الخ
٦٢ كتاب الجنائز	٢٥ باب الطمض
٦٣ فصل في غسل الميت	٢٦ فصل المبتدأة بصفوة أو كدرة تجلس
٦٤ فصل في الكلام على الكفن	بجمر دما تراه الخ
٦٥ فصل في الصلاة على الميت	٢٧ باب الاذان والاقامة
٦٦ فصل في حمل الميت ودفنه	٣٠ باب شروط الصلاة
٦٨ فصل في أحكام المصاب والتعزية	٣٤ كتاب الصلاة
	٣٧ فصل وواجباتها ثمانية

٦٩ كتاب الزكاة

- ٧٠ باب زكاة السابعة  
٧٠ فصل وأقل نصاب البقر الخ  
٧١ فصل في حكم الخلطة  
٧١ باب زكاة الخارج من الارض  
٧٢ فصل ويجب فيما يسقى بلا كلفة العشر  
٧٣ باب زكاة الاغنام  
٧٣ فصل وتحرم تحلية المسجد بذهب أو فضة  
٧٤ باب زكاة العروض  
٧٤ باب زكاة الفطر  
٧٥ فصل والافضل اخراجها يوم العيد الخ  
٧٦ باب اخراج الزكاة بعد استقرارها  
٧٦ فصل ويشترط لاجرائها ثمانية الخ  
٧٧ باب أهل الزكاة  
٧٨ فصل ولا يجوز دفع الزكاة للكافر الخ  
٧٨ فصل وتسبب صدقة التطوع  
٧٩ كتاب الصيام  
٨٠ فصل وشروط وجوب الصوم الخ  
٨١ فصل يحرم على من لا عذره الفطر  
٨١ فصل في المقطرات  
٨٢ فصل ومن جامع في شهر رمضان الخ  
٨٣ فصل ومن فاته رمضان الخ  
٨٣ كتاب الاعتكاف  
٨٥ كتاب الحج  
٨٦ باب الاحرام  
٨٦ باب محظورات الاحرام  
٨٨ باب القدية  
٨٩ فصل والصيد الذي له مثل من النعم الخ  
٨٩ فصل ويحرم صيده حرم مكة  
٩٠ باب أركان الحج وواجباته  
٩١ فصل وشروط صحة الطواف الخ  
٩١ فصل وشروط صحة السعي ثمانية

٩١ باب القواف

- ٩٢ باب الاضحية  
٩٣ فصل ويسن نحر الابل فائقة الخ  
٩٤ فصل في العقبة  
٩٥ كتاب الجهاد  
٩٦ فصل والاسارى من الكفار على قسمين  
٩٦ فصل ومن قتل قتيلا في حالة الحرب فله  
ملبه  
٩٧ فصل يذكر فيه أموال الفى ومصارفها  
٩٧ باب عقد الذمة  
٩٨ فصل ويحرم قتل أهل الذمة الخ  
٩٨ فصل ومن أبى من أهل الذمة بذل الجزية  
٩٩ كتاب البيع  
١٠٠ فصل ويحرم ولا يصح بيع ولا شراء في  
المسجد  
١٠١ باب الشروط في البيع  
١٠٢ فصل والقاسد المبطل الخ  
١٠٣ باب الخيار  
١٠٥ فصل ويملك المشتري المبيع مطلقا  
١٠٦ فصل ويحصل قبض المتكبل بالعكبل الخ  
١٠٦ باب أحكام الربا  
١٠٧ فصل فاذا بيع المتكبل بمجنسه الخ  
١٠٨ باب في أحكام بيع الأصول الخ  
١٠٨ فصل واذا بيع شجر النخل الخ  
١٠٩ فصل ولا يصح بيع النمرة قبل بدو  
صلاحها الخ  
١٠٩ باب السلم  
١١١ باب القرض  
١١٢ باب الرهن  
١١٣ فصل وللراهن الرجوع في الرهن الخ  
١١٤ فصل ولا يمتن ركوب الرهن الخ  
١١٤ فصل من قبض العين لحظ نفسه الخ

صفحة	صفحة
١٣٤ فصل تجب أجرة في اجارة عين الخ	١١٤ باب الضمان والكفالة
١٣٥ باب المسابقة	١١٥ فصل والكفالة هي أن يلتزم باحضاوا الخ
١٣٦ كتاب العارية	١١٦ باب الحوالة
١٣٧ فصل والمستعير في حكم استيفاء النفع	١١٦ باب الصلح
كالمتاجر	١١٩ كتاب الجور
١٣٧ كتاب الغصب	١٢٠ فصل وفائدة الجور أحكام أربعة هي
١٣٨ فصل وعلى الغاصب ارش نقص	١٢٢ فصل ومن دفع ماله الى صغيرا ومجنون
المفصوب	١٢٢ فصل وولاية المملوك للملكة الخ
١٣٩ فصل ومن أنفق ولو سهوا مالا لغيره ضمنه	١٢٣ فصل والولي مع الحاجة ان يأكل من
١٤٠ فصل ولا يضمن رب بهيمة غير ضاربة	مال موليه الخ
١٤٠ باب الشفعة	١٢٣ باب الوكالة
١٤١ باب الوديعة	١٢٤ فصل والوكالة والشركة الخ
١٤٢ فصل واذا أراد المودع السفر	١٢٥ فصل وان باع الوكيل بأنقص عن
١٤٣ فصل والمودع أمين	المثل الخ
١٤٣ باب احياء الموات	١٢٦ كتاب الشركة
١٤٤ فصل ويحصل احياء الارض الموات الخ	١٢٧ فصل الثاني المضاربة الخ
١٤٤ باب الخ باب الجمالة	١٢٩ فصل الثالث شركة الوجوه الخ
١٤٥ باب اللقطة	١٣٠ باب المساقاة
١٤٦ فصل وهذا القسم الاخير ثلاثة أنواع الخ	١٣١ باب الاجارة
١٤٧ فصل ويحرم تصرفه فيها	١٣١ فصل والاجارة ضرمان الخ
١٤٨ باب الاقبطة	١٣٢ فصل والمستأجر استيفاء النفع الخ
١٤٩ فصل وميراث القبط وديته ان قتل	١٣٣ فصل والاجارة عقد لازم الخ
ليت المال	١٣٤ فصل والاجير قسمان

الجزء الاول من كتاب نيل المآرب بشرح دليل  
الطالب للشيخ الامام عبدالقادر  
ابن عمر الشيباني على مذهب  
الامام المجلد أحمد بن  
محمد بن حنبل  
رضي الله  
عنه

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنفرد بصفات الكمال المتعوت بنعوت الجلال والجمال المحجب الى خلقه بالانعام والافضال والعطاء والنوال المحسن على ممر الايام واللبال أحده حمد الاتقير له ولا زوال وأشكره شكر التحول له ولا انفصال واشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا مثل له ولا مثال شهادة أخرها اليوم لا يسع فيه ولا خلال واشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الداعي الى أصح الأقوال وأسد الأفعال المحكم للأحكام والمميز بين الحرام والحلال صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه خير صلب وآل صلاة دائمة بالغدق والاتصال (أما بعد) فان الاشتغال بالعلم من أفضل القربات وأجل الطاعات وأكثر العبادات خصوصاً علم الحلال والحرام الذي به قوام الانام ويتوصل به الى العلم بالاولى والاخرى وتحصل به السعادة في الاولى والعقبى (ولما) رأيت الكتاب الموسوم بدليل الطالب لنيل المطالب تأليف الشيخ الامام والخبر الجبر الهمام مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي نغمة الله برجته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته في غاية الوقع وأعظم النفع من سائر المختصرات لم يأت أحد بمثاله ولا نسج على منواله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدرة النقب ويبرز من خفي مكنونه ما وراء الحجاب فاستخرت الله تعالى وطلبت منه العونة والرشاد والسداد وسألته أن يهدي عبيده واسأل من وقف عليه أن يستزلي فان بضاعتي مزجة ولست من أهل هذا الميدان ولكن علقته لنفسى ولمن شاء الله تعالى من يهدي (وسميته) نيل المآرب بشرح دليل الطالب والله أسأل أن يتقع به من اشتغل به وان يجعله خالص الوجهه الكريم مقرباً الى به في جنات النعيم انه رؤوف رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعمل بجهد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتراى ناقص البركة والله علم على الذات



الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد والرحم وصفان لله تعالى مشتقان من الرحمة  
ومعنى الرحمن المفيض لللائل النعم والرحيم المقيض لدقائقها (الحمد لله) أى الوصف بالجميل  
الاختيارى على قصد التعظيم والتجليل ثابت لله تعالى والحمد عرفا فعل ينبئ عن تعظيم المزمع  
من حيث انه منعم على الخلق وغيره (رب العالمين) أى مالك جميع الخلق من الانس والجن  
والملائكة والدواب وغيرهم وكل منها يطلق عليه عالم يقال عالم الانس وعالم الجن الى غير ذلك وهو  
من العلامة لانه علامة على موجده (وأشهد) أى أعلم (أن لا اله) أى معبود بحق فى الوجود (الا  
الله وحده لا شريك له) فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله (مالك يوم الدين) أى يوم الجزاء وهو يوم  
القيامة وخص بالذكر لانه لا ملك ظاهر لاحد الا لله سبحانه وتعالى (وأشهد) أى أعلم (ان محمدا)  
سمى به البكرة خصاله الحميدة (عبداه) قال أبو على الدقاق ليس شئ أشرف ولا أتم للمؤمن من  
الوصف بالعبودية (ورسوله) الى الخلق أجمعين والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمره بقبليغه  
أخص من النبي (المبين) الموضح (لاحكام شرائع الدين) من حلال وحرام ومكروه ومباح  
ومندوب (القائز بجنهسى الارادات من ربه) من النظر الى ربه بعينى رأسه الشريف والشفاعة  
العظمى وغيرهما مما لا يحصى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم (فن عمك شريعتك) باتباع  
الاوامر واجتناب المناهى (فهو من القائزين) دنيا وأخرى (صلى الله وسلم عليه) الصلاة من الله  
الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وقال بوجوب الصلاة عليه صلى  
الله عليه وسلم كلما ذكر اسمه جماعة منهم ابن بطنة من الحنابلة وشيخنا البلباني والحلي من الشافعية  
واللخمي من المالكية والطحاوى من الحنفية (وعلى جميع الانبياء والمرسلين) عدد ما كان  
وعد ما يكون وعدد ما هو كائن فى علم الله تعالى الى يوم الدين (وعلى آل كل) من جميع الانبياء  
 والمرسلين (وصحبه) نقل الخطيب عن الامام أحمد رحمه الله قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من صحبه سنة أو شهر أو يوماً أو ساعة أو آراء فهو من أصحابه وهذا مذهب أهل الحديث  
نقله عنهم البخارى وغيره (أجمعين) تأكيد للدلالة والصحب لا فائدة للاطاعة والشعور (وبعد)  
يؤتى بها للاتصال من اسلوب الى آخرى من كلام الى كلام آخر استجبا فى الخطب والمكاتبات  
(فهذا) اشارة الى ما استحضره فى ذهنه وأقامه مقام المفقود المقروء الموجود بالعيان سواء كانت  
الخطبة قبل التأليف أو بعده بناء على ان مسمى الكتاب الالفاظ من حيث دلالاتها على المعانى  
(مختصر) أى كتاب مختصر اللفظ تام المعنى (فى الفقه) وهو لغة الفهم وعرفا معرفة الاحكام  
الشريعة القرعية بالنقل أى بالقوة القرية والفقيه من عرف جملة غالبية منها كذلك (على  
المذهب الاحمد) أى المرضى (مذهب) بفتح الميم هو الطريق يقال ذهب مذهباً حقا وذهابا  
وذهبوا بوجعه مذهب (الامام أحمد) بن محمد بن حنبل الشيبانى والصديق الثانى رضى الله  
عنه وأرضاه وجعل الجنة مقبلة ومثواه وجعنا به فى دار كرامته آمين (بالفت فى ايضاحه رجاء  
الغفران) من الله جل وعلا (وبنت فيه الاحكام) جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق  
بافعال المكلفين بالاقتضاء أو التحيير أو الوضع (أحسن بيان لم أدكر فيه) أى فى هذا المختصر  
(الاما جزم بصحة أهل التصحيح والعرفان) من أئمة المذهب منهم العلامة القاضى علاء الدين  
على المرداوى (وعليه الفتوى فيما بين أهل الترجيح) من أئمة المذهب (والاقتناع وسمية بدليل

الطالب لنيل الطالب والله أسأل) لاغيره (ان ينقع به) كل (من اشتغل به و) الله أسأل (أن  
(يرحمي والمسلمين انه أرحم الراحمين)

\*(كتاب الطهارة)\*

أى مكتوب جامع لأحكام المسائل التى تتعلق بالطهارة وبدأ الفقهاء بالطهارة لأن أكدر كان  
الدين بعد الذمادتين الصلاة المشترط لها الطهارة والشرط مقدم على المشروط ثم الطهارة  
معناها الغلة النزاهة والنظافة عن الأقدار (وهى) شرعا (رفع الحدث) وهو زوال الوصف  
الحاصل بالبدن المانع من الصلاة والطواف ومن المصنف ويقدم الحدث الى أصغر وأكبر  
فأوجب الغسل يسمى أكبر وما أوجب الوضوء يسمى أصغر (وزوال الخبث) أى التجاسة  
الطارئة على محل طاهر (وأقسام الماء) باعتبار ما يتنوع اليه فى الشرع (ثلاثة) لأنه أمان  
يجوز به الوضوء أولا الأول الطهور والثانى أمان يجوز شربه ولا الأول الطاهر والثانى التجس  
(أحد هاتهور) أى مطهر لغيره وغيره من الماء والمناعات لا يطهر (وهو) أى الماء الطهور  
فى الحكم (الباقى على خلقته) التى خلق عليها مطلقا فلا يقيد بوصف دون وصف وهو ما نزل  
من السماء ونسج من الارض سواء كان عذبا أو ملحا باردا أو حارا (رفع) وحده (الحدث) نص  
عليه (ويزيل الخبث) الطارئ على محل طاهر قبل طرده لأن نجس العين لا يطهر (وهو) أى  
الماء الطهور (أربعة أنواع) أشار للأقل بقوله (ما) أى نوع (يجزى استعماله) مطلقا (ولا يرفع  
الحدث ويزيل الخبث) مع حرمة استعماله (وهو ما ليس مباحا) كسروق ومنهوب بخلاف  
ما اذا غصب أنا ووضع فيه ما مباحا فان الطهارة به صحيحة مع حرمة استعماله (والا) أشار الى  
الثانى بقوله (وما) أى نوع من الطهور (يرفع حدث الاتى لا الرجل البالغ والخنثى وهو  
ما خلت به المرأة المكلفة) ولو كافرة (لطهارة كاملة) (عن حدث) لا خبث وطهر  
مستحب والمراد بالخلوة بأن لا يشاهد هاهنا ولا فرق بين الحر والعبد والمرأة والرجل والكافر  
والمسلم فى المشاهدة وطاهره انما اذا خلت بالتراب للثيم لا تؤثر خلوتها وانه يجوز للرجل إزالة  
الخبث بما خلت به وانه لا تأثير لخلوة الخنثى بالماء القليل وبشرط كونه الماء أقل من قلتين وأشار  
لثالث بقوله (وما) أى نوع (يكبر استعماله) فى حر الرجل والمرأة والخنثى وظاهره التكرار  
فى أى كل وشرب وطهارة وغير ذلك (مع عدم الاحتياج اليه) لأن كراهته من طريق الورع ومع  
الحاجة اليه يتعين وجوب استعماله (وهو ماء بئر بعميرة) بتقليب الباء وكراهه يشوكها (و) كراهته  
أيضا (ما شئت حره أو برده) ووجهه ظاهر (أو سخن بنجاسة) فانه يكبر ولو برد لانه لا يسلم غالبا  
من صعود أجزائه لطهارة من التجاسة اليه (أو سخن بمغصوب) فانه يكبر (أو استعمل فى طهارة  
لم يجز) فانه يكبر كتجديد وضوء وغسله ثانية وثالثة أو فى غسل من الستة عشر غسلا وتأتى ان  
شاء الله تعالى (أو) استعمل (فى غسل كافر) لانه لم يرفع حدثا ولم يزل نجسا وشمل الذممة التى  
تقتل من الحيض والنفسا لخل وطاهر نجسها المسلم لانه لا يسلم به الطهورية (أو تغير) ربحه  
أو طعمه أو لونه (يعلم ما) فطهور مكرره لأن المتغير به منعقد من الماء فأشبهه النجس واقتضى  
ذلك ان الملح المائى لو انقضى من ما طاهر نجسه كفى بالطهارات وعلم منه ان الماء ان تغير بالمح  
الماء فى سلبه الطهورية (أو تغير) بما لا يمازجه (من الطهارات) كتغيره بالعود القمارى) ينفع

القاف (وقطع الكافور والذهن) فلهو ومكره (ولا يكره ما زهره الا في ازالة الخبث) فقط  
تشر بفاله ولا يكره استعماله في الطهارة من الحدث وأشار الى اربع بقوله (وما) أي نوع (لا يكره  
استعماله) مطلقا (كماء البحر والابار والعيون والانهار والحمام) وظاهره ولو كان وقوده نجسا  
لان الصحابة رضي الله عنهم دخلوه وخصوا فيه (ولا يكره المسخن بالشمس) سواء سخن باناء  
منطبع أو غيره في بلاد حارة أو باردة وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اعانته رضي  
الله تعالى عنها وعن أبيها وقد صنعت ماء في الشمس لا تفعل في فانه يورث البرص قال النووي هو  
حديث ضعيف باتفاق المحققين ومنهم من يقول هو موضوع وكذا حديث أنس لا تغسلوا بالماء  
الذي سخن بالشمس فانه يعدى من البرص قال ابن النجاشي صحيح (و) لا يكره (المتغير بطول  
المسك أو بالريح من نحو مية) كجاءورة محل القاذورات (أو بما يشق صوت الماء عنه) مما  
يغيره (كطليب) وهو خضرة تعلق على وجه الماء المزمن ولا يكره ما تغير بسمك وجراد وبما  
لا تنفس له سائله كالحنفساء والعقرب والصراصير ان لم تكن من كف ونحوها المشقة الاحتراز  
عن ذلك (وورق شجر ما لم يوضع) أي الطليب وورق الشجر بشرط الوضع أن يكون قصدا من  
أدعى عاقل فلو كان الوضع من بهيمة أوه خيرا أو مجنون لا يسلب الماء الطهورية (الثاني) من  
الماء (طاهر) غيره مطهر (يجوز استعماله في غير رفع الحدث وزوال الخبث) كالاكل والشرب  
والطبخ وغير ذلك من العادات (وهو) أي الطاهر (ما تغير كثير من لونه أو طعمه أو ريحه  
ب) خفاطة (شي طاهر) من غير جنس الماء لا يشق صوت الماء عنه سواء طبخ فيه كرق الباقلا ولا  
كما لو سقط فيه زعفران بقصد أو غيره ولا يسلبه التغير اليسير من صفة من صفاته وعلم من كلامه  
انه لو كان التغير اليسير من صفاته الثلاثة أثر وكذلك من صفتين (فان زال تغييره) أي الماء المتغير  
بالطاهر (بنفسه عاذا الى طهوريته ومن الطاهر ما كان قليلا) أي أقل من قلتين (واستعمل في  
رفع حدث) لانه أزال ما نهى عن الصلاة فأشبهه ما لو أزال به نجاسة (أو انعمت فيه) أي في الماء  
القليل (كل يد المسلم المكلف النائم ليلانوما ينقض الوضوء) لو كان (قبل غسلها ثلاثا) وكل  
واحدة منهن واجبة (بنية وتسمية) عند أول الغسل (وذلك) أي الغسل ثلاثا بعد النية والتسمية  
(واجب) ولو بات مكتوفة أو في جراب ونحوه فتنقض من ذلك أن غسل يد القائم من نوم الليل  
لا يسلبه الطهورية الا اذا استوفى جميع هذه الشروط السبعة وأشار لا قول بقوله كل ولثاني  
بقوله يد ولثالث بقوله المسلم وللرابع بقوله المكلف وللخامس بقوله النائم ليلانوما وللسادس بقوله  
ينقض الوضوء وللسابع بقوله غسلها ثلاثا بالصفة المذكورة \* (تنبيه) اذا غمس بعضها  
بنية سلب الماء الطهورية (الثالث) من أنواع المياه (نجس بحرم استعماله الا للضرورة) كدفع  
لقمة غصص بها وليس عنده طهور ولا طاهر (ولا يرفع الحدث) وهو ما أوجب وضوء أو غسلا  
(ولا ينزل الخبث) الطارئ (وهو) أي الماء النجس (ما وقعت فيه نجاسة وهو قليل) تغير أو لا  
مضى زمن تسرى فيه النجاسة أولا ولو لم يدركها الطرف (أو كان كثيرا) أكثر من قلتين (وتغير  
بها) أي بالنجاسة الواقعة فيه (أحدا أو صافه) طعمه أو لونه أو ريحه قل التغيير أو كثير (فان زال  
تغيره) أي التغير (بنفسه طهرا أو باضافة طهور) كثير (البه أو بزخ منه) أي الكثير  
(ويبقى بعده) أي بعد النزح (كثير) أي قلطان فاكثر (طهر) أي صار طهورا (والكثير قلطان

الريح لقوله صلى الله عليه وسلم من استنجى من الريح فليس منا (و) لا النجس الذي لم يلبث  
 (الحل) كالبعر الناشف والحصا

• فصل • يسن لنا داخل الخلاء بالآذ وهو المكان المعد للقضاء الحاجة ومريد لقضاء حاجة  
 بالصغراء (تقديم اليسرى) دخولاً لأن اليسرى تقدم للأذى والمعنى لما سواه (وقول بسم الله  
 أعوذ بالله من الخبث والخبائث) لأن التسمية يبدأ بها للتبرك ثم يستعيذ وإنما قدم التعوذ في  
 القراءة على البسمة لأنهم من القرآن والاستعاذة من أجل القراءة والخبث الشر والخبائث  
 الشياطين وقيل الخبث الكفر والخبائث الشياطين (وإذا خرج المتخلى (قدم) رجله (اليمين)  
 لأنها أحق بالتقديم إلى الأماكن الطيبة (وقال غفرانك) نصب على المفعولية أي أسألك غفرانك  
 مأخوذة من الغفر وهو السمر الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) لما روى أنس قال كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواه  
 ابن ماجه (ويكره في حال التخلى) لقضاء الحاجة (استقبال الشمس والقمر) بلا حائل لم يفهم ما  
 من نور الله عز وجل (وهب الريح) بلا حائل خشية أن يرد عليه البول فينجسه (و) يكره  
 (الكلام) في الخلاء ولو سلاماً ورد سلام ويكره الكلام في مواضع المهن المستقرة كالخلاء  
 والحمام وما أشبه ذلك نقله في الغنية (و) يكره (البول في ناء) بلا حاجة (و) يكره البول في (شق)  
 بفتح الشين (و) يكره البول في (نار) لأنه يورث السقم (و) يكره البول في (رماد) ذكره في الرعاية  
 (ولا يكره البول قائماً) ولولا حاجة بشرطين الأول أن يأمن تلويثنا الثاني أن يأمن ناظرًا  
 (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أتيتهم القائط فلا تستقبلوا  
 القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا رواه الشيخان وإنما يحرم بشرطين الأول أن  
 يكون (في الصغراء) والثاني أن يكون (بلا حائل ويكفي إرخاء ذيله) والاستتار بدابة وجماد  
 وجبل ولو كنوزة وحل (و) يحرم (أن يبول أو يتغوط بطريق مسلول) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل النافع (و) يحرم أن يبول أو  
 يتغوط (نظراً لنافع) ومثله مشمس زمن الشتاء ومتحدث الناس الآن يكون حديثهم غيبة أو غيبة  
 (وتحت شجرة عليهم بالمرية قصد) مأكول أو لالانه يفسدها وتعاهاها النفس (و) يحرم أن يبول أو  
 يتغوط (بين قبور المسلمين) وعليها (و) يحرم (أن يلبث) في الخلاء (فوق) قدر حاجته) ولا فرق  
 بين أن يكون في ظلمة أو حمام بحضرة ملك أو بنى أو حيوان أو لاذكره في الرعاية

### • (باب السوال) •

السوال والمسال اسم للعود الذي يسو له (يسن) السوال (بعود) لين (رطب) ينقي الفم ولا  
 يجرح (ولا يثقت) في الفم ويكره بما يجرحه أو يضره كعود رمان أو يثقت لأنه مضاد لغرض  
 السوال (وهو) أي السوال (مسنون مطلقاً) أي في جميع الأوقات (الابعد الزوال للصائم)  
 برطب أو يابس (فيكره ويسن) السوال (له) أي للصائم (قبله) أي قبل الزوال (بعود يابس  
 ويباح) السوال للصائم قبل الزوال (ب) عود (رطب ولم يصب السنة من استاك بغير عود) كن  
 استاك ناصبه أو خرقه وسواء كانت أصبعه متصلة أو منفصلة وسواء كانت خشنة أو لا  
 (ويتأكد) السوال في عشرة مواضع أشار إلى الأول بقوله (عند وضوءه) لحديث أبي هريرة

رضي الله عنه مرفوعاً لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال مع كل وضوء أي أمر ايجاب  
وأشار للثاني بقوله (وصلاة) قال في المدح وهو عام في الفرض والنفل حتى صلاة المتيم وفاقد  
الطهورين وصلاة جنازة والظاهر انه لا يدخل فيه الطواف وبجدة الشكر والتلاوة اه وأشار  
لالثالث بقوله (وقراءة القرآن) تطيبا للقم لتلايتأذي الملك حين يضع قامه على فيه املق القرآن  
وأشار للاربع بقوله (وانتباه من نوم) لبلاؤها وظاهره ولولم ينقص الوضوء لتسليمهم له نوما  
وأشار للخامس بقوله (وتغيير رائحة قم) بأكل أو غيره لان السؤال مشروع لتطيب  
القم وإزالة الرائحة فتأ كدعسده غيره وأشار للسابع بقوله (وكذا عند دخول مسجد) جزم به  
الزركشي وأشار للسابع بقوله (ومنزل) اختاره المجدل قول عائشة رضي الله عنها وعن أبيها  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته يبتدئ بالسؤال وأشار للثامن بقوله (وطاعة  
سكوت) لانه طاعة تغير رائحة القم وأشار للتاسع بقوله (وصفرة أسنان) لازالتها والعاشر خلوه  
المعدة من الطعام والسنة ان يكون السؤال في اليسرى ويبتدأ بالشيء الايمن ويكون عرضاً  
بالنسبة الى الاسنان ومن أعظم فوائد انه يذكر الله اداة عند الموت ويرضى الرب ويمضم  
الطعام ويفضي الجائع (ولا بأس ان يتسول بالعود الواحد اثنان فصاعداً) الحديث عائشة رضي  
الله عنها وعن أبيها

﴿فصل﴾ يسن حلق العانة) وهو الاستعداد وله قصه وإزالته بما شاء من تنوير وغيره ونكره  
كثرة التنوير قال الغزالي قبل ان النورة في كل شهر مرة تطفى الحرارة وتنقي البدن وفي نسخة  
اللون وتزيد في الجماع ولم يذكر والاف فظاها ببقاؤه وتوجه أخذه اذا خش فاه في الفروع  
(و) يسن (تنف الابط) فان شق حلقة أو تنور (و) يسن (تقليم الاظفار) لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم الفطرة خمس الختان والاستعداد وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الاظفار متفق عليه  
ويسن مخالفاً يسبأ بخصصر اليمنى ثم الوسطى ثم الايسرى ثم البنصر ثم السبابة ثم ابهام اليسرى ثم  
الوسطى ثم البنصر ثم السبابة ثم البنصر صححه في الانصاف وروى من قص اظفاره مخالفاً لم  
في عينية ومداو فسرح الحديث ابن بطيعة بما ذكر ويستحب غسلها بعده ويكون ذلك يوم الجمعة زاد  
في الاقتناع قبل الصلاة (و) يسن (النظر في المرآة) وقول اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي  
وحرم وجهي على النار (و) يسن (التطيب بالطيب) فلا رجل بما يظهر ريحه ويحجب لونه كالعود  
والمسك والعنبر والحرير في بيتها بما شئت وفي غيره بما يظهر لونه كالإمامين والورد والخضاء (و)  
يسن (الاكحال كل ليلة) قبل النوم (في كل عين ثلاثاً) بأغده طيب (و) يسن (حش الشارب)  
قال في النهاية اخفاء الشوارب ان تبالغ في قصها (و) يسن (اعفاء اللحية) بان لا يأخذ منها شيئاً  
قال في المذهب ما لم يستهجن طولها (وحرم حلقة) ذكره الشيخ في الدين رحمه الله تعالى (ولا  
بأس بأخذ ما زاد على القبضة منها) هكذا نص الامام أحمد (والختان واجب على الذكر) بأخذ  
جلدة الحشفة (و) واجب على (الانثى) بأخذ جلدة فوق محل الإيلاج تشبهه عرف الدين  
ويستحب ان لا تؤخذ كلها منها وخشني في فرجها (عند البلوغ) لانه ليس أهلاً للتعريف قبله ما لم  
يخشف على نفسه فيباح (و) الختان (قبله) أي البلوغ (أفضل) نعمها يها والافضل ان يجتنب يوم  
حادي وعشرين فان فات ترك حتى يشترق ويؤى فاه في المستوعب في العقيقة

\* (باب الوضوء) \*

أى هذا باب يذكر فيه فروض الوضوء وشروطه واجباته (تجب فيه) أى الوضوء (التسمية)  
وتجب أيضاً في الغسل والتيمم وغسل يدي قائم من نوم ليل ناقض لوضوء أى قول بسم الله (و) على  
الوجوب (تسقط سهواً وجهلاً) قال شيخنا البلباني كغسل وغيره مما تجب له التسمية (وان ذكرها)  
أى التسمية (في اثنتائه) أى في أثناء الوضوء والغسل (ابتداءً) لأنه أمكنه أن يأتي بها على جميعه  
فوجب كما لو ذكرها في أوله وعلم منه أنه إذا لم يذكرها حتى فرغ لم يلزمه الإعادة وقال في الاقتناع  
سمى وبني (وفروضه) أى الوضوء ولو مستحسماً (ستمه) الأول (غسل الوجه ومنه المضمضة  
والاستنشاق) (والثاني (غسل اليدين مع المرفقين) (و) الثالث (مسح الرأس كله ومنه الاذنان)  
(و) الرابع (غسل الرجلين مع الكعبين) (و) الخامس (الترتيب) بين الأعضاء المذكورة كما ذكر الله  
تعالى وأما الترتيب بين اليمنى واليسرى من اليدين والرجلين فلا يجب حكى ابن المنذر الاجماع على  
ذلك فان تكسر وضوءه بأن بدأ بشئ قبل غسل الوجه فلا يثبت (و) السادس (الموالة) وهي  
أن لا يؤخر غسل عضو حتى يجف ما قبله بزمن معتدل فلو لم تجب لأجر غسل الجمعة فقط وانما لم  
يشترط في الغسل لأن المغسول فيه بمنزلة العضو الواحد (وشروطه) أى الوضوء (غائية) ولو  
مستحباً الأول (انقطاع ما يوجب به) من حمض وفساس ونحوهما (و) الثاني (النية) لخبرنا  
الاعمال بالنيات أى لأجل جائز الأبالنية فان قيل الاسلام عبادة ولا يفتر إلى نية فقال أبو البقاء  
ليس بعبادة لصدوره من الكافر سلمنا لكن للضرورة وأما النية فلتقطع التسلسل (و) الثالث  
(الاسلام) (و) الرابع (العقل) (و) الخامس (التمييز) لأن سن التمييز أدنى سن يعتبر قصد الصغير فيه  
شرعاً (و) السادس (الماء الطهور المباح) (و) السابع (إزالة ما يمنع وصوله) أى الماء الطهور المباح  
من شمع وأوجين ونحوهما (و) الثامن (الاستنجاء والاستجمار)

\* (فصل \* فالتيمم) في الوضوء (قصد رفع الحدث) بذلك الوضوء (أو قصد) استباحة (ما) أى  
فعل (تجب له الطهارة) (ك) استباحة (مسلاة) (أو) استباحة (طواف) (أو) استباحة (مس محض)  
وتعين نية الاستباحة من حدث دائم كاستحاضة ومن به سلس يوق ونحو ذلك ويرتفع حدثه ولا  
يحتاج إلى تعيين نية الفرض (أو قصد ما) أى قول أو فعل (تسن له) الطهارة كل نوى الوضوء  
(كقراءة وذكر وأذان ونوم ورفع شك وغضب) لأنه من الشيطان والشيطان من النار والماء  
يطفئ النار (وكلام محرم) كغيبية ونحوها (وجسوس بمسجد وتدريس علم) قدمه في الرعاية  
(وأكل) وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (فتى نوى شيئاً من ذلك ارتفع حدثه) أما إذا نوى  
التحديق المسنون إبان صلى بالاول ناسب بحدثه فانه يرتفع حدثه فلو لم يصل بالاول أو كان ذا كرا  
لحدثه لم يرتفع (ولا يضر سبق لسانه بغير ما نوى) كما لو أراد أن يقول نويت أم صلى الظهر فتنازل  
نويت صيام غد (ولا يضر) شك في النية أو في فرض بعد فراغ كل عبادة من العبادات سواء  
كانت صلاة أو صياماً أو غيرهما (وان شك فيها) أى في النية (في الإثناء استأنف) لأن الأصل أنه  
لم يأت بها كما لو شك في غسل عضو أو مسح رأسه في الإثناء

\* (فصل في صفة الوضوء) \* الكامل (وهي أن ينوى) الوضوء للصلاة ونحوها أو ينوى رفع  
الحدث (ثم يسمي) أى يقول بسم الله لا يكفيه غيرها وكذا كل موضع وجبت فيه ظاهرة ترتيبه

بسم الله لو قدم التسمية على النية لم يصح وضوءه أفاده شيخنا البلباني (ويغسل كفيه ثلاثاً ثم يتمضمض) ثلاثاً (وبستهنشق) ثلاثاً ان شاء من غرفة وهو أفضل وان شاء من ثلاث وان شاء من ست (ثم يغسل وجهه) ثلاثاً (من منابت شعر الرأس العناد) غالباً فلا عبرة بالافرع بالقاء وهو الذي ينبت شعره في بعض جهته ولا بالاجل الذي انحسر شعره عن مقدم رأسه مع ما اتحد من اللعين والدقن طولاً ومن الاذن الى الاذن عرضاً (ولا يجزئ غسل ظاهر شعر اللحية الا ان لا يصف البشرة) فانه يجزئ غسل ظاهره وحكم عفة وشارب وحاجب ولحمة امرأة وخنثى اذا كانت كمينية أو خفيفة حكم اللحية (ثم يغسل يديه مع مرفقيه) وأصبع زائدة ويد أصلها يجعل فرض أو بغيره ولم يتميز (ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه) كالوسخ داخل انفه يشق التحريمه أولاً قال في حاشية المنتهى قلت ومثله ما يعلق بأصول الشعر من قمل ونحوه وما يكون بشقوق الرجل من الوسخ وألق به الشيخ كل يسير منع حيث كان من البدن كدم وعين ونحوهما واختاره (ثم) اذا غسل يديه (يسح جميع ظاهر رأسه) بالماء فلو مسح من له شعر البشرة لم يجزه كما لو غسل باطن اللحية ولو حلق البعض فبزل عليه شعر ما لم يحلق أجزاء المسح عليه (من حد الوجه الى ما يسمى قفاً والاباض فوق الاذنين منه) عز يديه من مة قدمه الى قفاه ثم ردهما الى الموضع الذي بدأ منه (ويدخل سبابة في صمخ أذنيه ويسح بهما بهما ظاهرهما) وهذه هي الصفة المسنونة وكيف مسح كفي (ثم) بعد مسح رأسه وأذنيه (يغسل رجله مع كعبه وهما العظامان الثمانتان) اللذان في أسفل الساق من جانبي القدم ويغسل الاقطع من مفصل مرفق وكعب وطرف عضد وساق

\* (فصل \* وسننه) أي الوضوء (ثمان عشرة) سنة الاول (استقبال القبلة و) الثاني (السواك) عند المضمضة (و) الثالث (غسل الكفين ثلاثاً) لغير قائم من نوم لبس ناقض لوضوء وتقدم (و) الرابع (البداءة قبيل غسل الوجه بالمضمضة و) بعده (الاستنشاق و) الخامس (المباغة فيهما) أي في المضمضة والاستنشاق (غير الصائم و) السادس (المباغة في سائر الاعضاء مطلقاً) اصائهم وغيره وهي ذلك ما ينوع عنه الماء وعرك به (و) السابع (الزيادة في ماء الوجه) لا ساريره ودواخله وخوارجه وشعره قاله أحد (و) الثامن (تحليل اللحية الكثيفة) عند غسلها وان شاء اذا مسح رأسه نصاً (و) التاسع (تخليل الاصابع) من اليدين والرجلين فيخلل اصابع رجله بخنصره اليسرى من باطن رجله فيبداً بخنصر يميني الى اجهامها ويسري بيبدأ من اجهامها الى خنصرها يحصل التيامن في التحليل وتخليل اصابع يديه اجهامها بالآخرى (و) العاشر (أخذ ما جديد للاذنين) بعد مسح رأس (و) الحادي عشر (تقديم اليمنى على اليسرى) حتى للقائم من نوم الليل وبين الاذنين (و) الثاني عشر (مجاورة محل الفرض) في الاعضاء الاربعة (و) الثالث عشر (التبالة الثانية والثالثة) قال القاضي وغيره الاولى فريضة والثانية فضيلة والثالثة سنة قال في المستوعب واذا قيل لك أي موضع تقدم فيه الفضيلة على السنة فقل هنا (و) الرابع عشر (استصحاب ذكر النية الى آخر الوضوء) بقلبه بان يكون مستحضر الهاتين جميع الطهارة لتكون أفعاله كلها متعترفة بالنية (و) الخامس عشر (الانبات بها) أي النية (عند غسل الكفين) فان غسلها ما بغير نية فمكروه لم يغسلها (و) السادس عشر (النطق بها) أي النية

(س١) لبوا في اللسان القاب (و) السابع عشر (قول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله مع رفع يده إلى السماء بعد فراغه) لما روى عمر بن الخطاب رضي  
لله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ الوضوء أو يسبح  
الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا افتحت  
له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء رواه مسلم وفي رواية فاحسن الوضوء ثم رفع نظره إلى  
السماء وساق الحديث (و) الثامن عشر (أن يتولى وضوءه بنفسه من غير معاونته) وتباح  
المعاونة وتنشيف أعضائه وتركهما أفضل

\*(باب مسح الخفين)\*

ومافى معناهما كالجرموقين والجوربين وهو رخصة (يجوز بشرط سبعة) أشار للاول بقوله  
(لبسهما) أي لبس زوجي الخلف (بعد كمال الطهارة) فلما أدخل اليمنى في الخلف بعد غسلها وقبل  
غسل اليسرى ثم غسل اليسرى وأدخلها فيه وأراد المسح لزمه نزع اليمنى ولبسها قبل الحدث  
(بالماء) فلما لبسهما على طهارة تيمم لبسهما المسح وأشار الثاني بقوله (وسترهما محل الفرض ولو)  
كان الستر محل الفرض (بربطهما) كالزبول الذي له ساق وعري وأشار الثالث بقوله (وامكان  
المشي بهما عرفا) لا كونه يمنع نفوذ الماء ولا كونه معنادا فيصح على الخلف من الجلود واللبود  
والخشب والحديد والزجاج الذي لا يصف البشرة فتخوذ ذلك حيث أمكن المشي فيه وأشار الرابع  
بقوله (وثبوتهم ما بنفسهما) أو بغيره إلى خلعهما لبربطهما أو شددهما وأشار الخامس بقوله  
(واباحتهم) سواء كانت هناك ضرورة تدعو إلى لبسه كتخوف سقوط أصابعه من شدة البرد  
أو لم تكن فلا يصح على مفصوب ولا رجل على حرير بخلاف المرأة وأشار السادس بقوله (وطهارة  
عينهما) ولو لضرورة وتيمم مع الضرورة استور بالنجس ويعيد ما صلى به فان كان النجس خفيا  
تيمم مع خوف نزع الغسل الرحلين وان كان عمامة تيمم مع خوف نزعها المسح الرأس وان كان  
جبيرة تيمم مع خوف نزعها الغسل ذلك العضو المشدود وأشار السابع بقوله (وعدم وصفهما  
البشرة) لصفاته كالزجاج الرقيق أو خفته كالجورب الذي يصف القدم (بمسح المقيم والعاصي  
بسفرو من الحدث بعد اللبس يوما وليلة) أي من ابتداء حدثه فلو قضى من الحدث يوم وليلة  
لقيم أو ثلاثا ان كان مسافرا ولم يسح انقضت المدة (و) يسح (المسافر) سفر قصر لم يصح به (ثلاثة  
أيام بلبا اليمن فلو مسح في السفر ثم أقام) قبل مضي يوم وليلة (أو في الحضر ثم سافر) قبل مضي يوم  
وليلة (أو شك في ابتداء المسح) بان شك هل ابتداء المسح بعد ان شرع في السفر أو قبل ان يشرع  
فيه فالحكم في هذه المسئلة انه (لم يزد على مسح مقيم) لان المسح عبادة يختلف حكمها بالسفر  
والحضر فلا بد من تحقيق وجود جميعها بالسفر حتى يحكم عليهم بالحكم السفر (ويجب مسح أكثر  
أعلى الخلف) ونحوه وسن ان يكون بأصابع يده مبتدئا من أصابع رجله إلى ساقه (ولا يجزئ  
مسح أسفله) أي الخلف (وعقبه ولا يسن) مسحهما مع الخلف (ومتى حصل) شيء مما يوجب  
الغسل (من جماع أو غيره) (أو ظهر بعض محل الفرض) أو خرج قدم أو بعضه إلى ساق خفه (أو  
انقضت المدة) وهي اليوم والليلة للمقيم والثلاثة للمسافر (بطل الوضوء) وبطلت الصلاة  
\*(فصل \* وصاحب الجبيرة) وهي أخشاب ونحوها تربط على الكسر ونحوه سميت بذلك تقاؤلا



(ان وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة غسل الصحيح ومسح عليه بالماء مجزئاً) من غير تيميم  
كسح الخف بل أولى للضرورة (والا) بان وضعها على غير طهارة وخاف الضرر بنزعها (وجب مع  
الغسل) أى غسل الصحيح (ان يتيمم لها) لانه موضع يخاف الضرر باستعمال الماء فيه فجاز التيميم له  
بكرح غير مشدد (ولا مسح) مع تيميم (مالم توضع) أى الجبيرة (على طهارة وتتجاوز محل يغسل  
ويسح ويتيمم لها) \* (فلئذ) \* اعلم ان الجبيرة تتخالف الخفاف في مسائل عديدة منها عدم التوقيت  
بعدمه ومنها وجوب المسح على جميعها ومنها دخولها في الطهارة الكبرى ومنها أن شدتها مخصوص  
بحال الضرورة ومنها ان المسح عليها عزيمة ومنها انه لا يشترط سترها محل الفرض ومنها انه يتعين  
مسحها به على ذلك في الانصاف

### \* (باب نواقض الوضوء) \*

جمع ناقضة (وهي) مفسدة أنواعها (ثمانية) أحدها الخارج من السبيلين قليلاً كان أو كثيراً  
طاهراً كولد بالدم (أو نجساً) كالبول وغيره ولوريجان من قبل نادراً كان الخارج كالود  
أو معتاداً كالبول (الثاني) من الثمانية (خروج البجاسة من بنية البدن) وفيها تفصيل (فان  
كان الخارج بولاً أو غائطاً نقض مطاقاً) أى سواء كان قليلاً أو كثيراً من تحت العدة أو من  
فوقها وسواء كان السبيلان مفتوحين أو مسدودين لكن لو انسدت الخرج وانفتح غيره فأحكام  
الخروج باقية (وان كان) الخارج (غيرهما) أى غير البول والغائط (كالدّم والنقي) نقض ان خفس  
في نفس كل أحد بحسبه (لان اعتبار حال الانسان بما يستفحشه غيره حرج فيه) كون منغيباً  
(الثالث) من الثمانية (زوال العقل) كحدوث جنون أو برسام كثيراً كان أو قليلاً (أو تغطيته)  
بسكرة أو (باغماء أو نوم) وهو غشبة ثقيلة تقع على القلب تمنع المعرفة بالاشياء الا انوم النبي  
صلى الله عليه وسلم (مالم يكن النوم يسيراً عرفان جالس وقائم) فان شك في كثرة نومه لم  
يلتفت للشك ويتنقض اليسير من رأكع وساجد ومضطجع ومستند ومتكى ومجتب قال  
شيخنا البلادي رحمه الله تعالى وماش (الرابع) من الثمانية (مسه) أى المماس (بيده) ولورائده  
(لاظفره) فلا يتنقض الممس به لانه في حكم المنفصل فيمنقض اللمس بحرف الكف وظهوره وبطنه  
(فرج الاذى) سواء كان ذكر رجل أو قبل امرأة وهو فرجها الذي بين اسكنتها وسواء كان  
مغبراً أو كبيراً (المصل) فلا يتنقض المنفصل لذهاب الحرمة بالقطع ويشترط أن يكون الفرج  
أصلها فلا ينقض بمس أحد فرجى ختمى مشكل الا أن يمس الرجل ذكره بشهوة أو تمس المرأة  
فرجها بما (بلا حائل) فان مسه من وراء حائل لم يتنقض لانه مس الحائل (أو مس حلقة دبره)  
أى الاذى (ولا) يتنقض (مس الخصىين ولا) يتنقض (مس محمل الفرج الباش) لذهاب الاسم  
ويتنقض مس الذكر بفرج غيره كرفيق من الذكر قبل انثى أو دبره طلقاً بلا حائل لانه أغش  
من مسه باليد ولا يتنقض مس ذكره ولا قبل بقبل أو دبره وعكسه (الخامس) من الثمانية  
(لمس بشرة الذكر الاثني أو الاثني الذي ذكر له شهوة) لقوله تعالى أو لامستم النساء وأما كون  
اللمس لا يتنقض الا اذا كان له شهوة فالجمع بين الآية والخبار (من غير حائل ولو كان الملموس  
ميتاً) كاجيب الغسل بوطء الميت (أو) كان الملموس (مجنوناً) جنونه في المستوعب والمغنى  
والكافي وغيرهم (أو) كان الملموس (محرماً) لا يتنقض (لمس من دون سبع) ولا المرأة الطفل

ومن ولد فهو طفل او طفلة الى سن التمييز وهو تمام السبع سنين ولا ينقض بلبس امرأة امرأته قاله  
 في شرح المنتهى (ولا) ينقض: (المرس) وظفر وشعر ولا ينقض المرس بذلك) أي بالسن والشعر  
 والظفر لانه في حكم المنفصل واذ لم ينقض مس أنى استحب الوضوء نص عليه الامام أحمد ذكره  
 في القروع (ولا ينقض وضوء المسوس فرجه أو الملموس بدنه ولو وجد شهوة) أما المسوس  
 فرجه فقال في الانصاف لا ينقض وضوء ذكره كرا أو أنثى رواية واحدة وأما الملموس شهوة  
 فصح المجذول أن رجى في النهاية وابن هبيرة وغيرهم عدم النقض ونقله والذي قبله في المنتهى ولا  
 ينقض بالنتنار ذكر عن فكر وتكرار نظر (السادس من الثمانية غسل الميت) مسلما كان أو  
 كافرا صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى وهو من المشرقات (أو) غسل (بعضه) أي بض الميت ولو في  
 قيص ومقهومه أنه لو غسل يد السارق بعد قطعها لا ينقض وضوءه لانه بعض حتى ولا إن يمسه  
 صرح بالثانية في الاقناع والمنتهى (والغسل هو من دق بالميت ويأشبهه لمن يصب الماء)  
 ونحوه (السابع) من الثمانية (أكل لحم الابل) سواء علمه أو جهله وسواء كان عالم الحديث  
 الوارد في ذلك أو لا (ولو) أكله (نبأ أو مطبوخا) تعسدا (فلا ينقض ببقية أجزائها ككبد وقلب  
 وطحال وكرش وشحم وكبدية) بضم الكاف (ولسان ورأس وسنام وكوارع ومصران ومرفق لحم  
 ولا يحنث به) أي كل (ذلك من حلف لا يأكل لحما) لانه لا يسمى لحما فيتردد عنه باسمه وصفته ولو  
 أمر وكيله بشراء لحم فاشترى شيئا من ذلك لم يكن ممتثلا ولا ينقض النجاسة فان كان الحائض أراد  
 اجتناب الدسم أو اقتضاه السبب لم يأتية من الدسم (الثامن) من النواقض (الردة)  
 عن الاسلام أعادنا الله منها قال القاضي لا معنى لجعلها من النواقض مع وجوب الطهارة  
 الكبرى يعني اذا عاد الى الاسلام وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى له فائدة تظهر  
 بما اذا عاد الى الاسلام فأنما يوجب عليه الوضوء والغسل فان نواههما الغسل أجزأه وان  
 قلنا لم ينقض وضوءه لم يجب عليه الا الغسل وحكي ابن سعدان وجهان بان الوضوء لا يجب بالاسلام  
 (وكليا) وجب الغسل أوجب الوضوء غير الموت) فانه يوجب الغسل ولا يوجب الوضوء ولا  
 ينقض بازالة شعر وكشط جلدة ونحوها هذه النواقض المشتركة بين المجامع وغيره وأما الخصوصية  
 كبطلان طهارة المسح على الخفين ونحوهما بشرأغ مدته وخلع حاله ونقض طهارة المسحاضة  
 ونحوها بخروج الوقت فذكر في أبوابه \*

\* فصل \* من يتيقن الطهارة وشك في الحدث أو يتيقن الحدث وشك في الطهارة عمل بما يتيقن  
 وهو الطهارة في الأولى والحدث في الثانية لحديث عبد الله بن زيد قال شكنا الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم الرجل يخيل اليه انه يجب الشئ في الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم لا ينصرف حتى يسمع  
 صوتا أو يجد ريحا متفق عليه ولو عارضه ظن (ويحرم على الحدث) حدثا أو صغيرا أو كبير  
 (الصلاة) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول  
 رواه الجماعة الا البخاري والصلاة شاملة للقرض والنفل والسجود المجزئ كسجود التلاوة  
 والشكر والقيام المجزئ كصلاة الخنائة ولا يكفر من صلى محدثا (ويحرم عليه أيضا) الطواف ولو  
 نقلا لان الطهارة شرط فيه (و) يحرم عليه (أي) (مس المصحف) لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون  
 وهو ذرعه عنه انتهى وبهضة وحواشيه (ببشرته بلا حائل) ولو بغير يد حتى الورق الأبيض

المصلي به ولو كان الماس صغيرا لابطهارة كاملة ولو تيمسا أو لمس صغيرا لحاقبه قرآن  
فلا يجوز مسح الوضوء من الخلع الخالي من الكتانة ولا يجوز تعتيك الصغير من الخلع المكتوب فيه  
أما مسح الخائل فلا يضر كتحفه بكفه أو عود وجهه بعلاقة وفي كبس ولا يجوز مسح التفسير  
ومسوخ التلاوة وإن بقي حكمه ومس المأثور عن الله تعالى كالأحاديث القدسية والتوراة  
والإنجيل (وزيد من عليه غسل) على من هو محدث حدث نأصغر (ب) شيتين (قراءة القرآن)  
أي قراءة آية فصاعدا رواية كراهة ذلك عن عمر وعلى رضي الله عنهم ما لا بعض آية ولو كرره مالم  
يتم على قراءة تحرم عليه وله تهجيجه والذكر وقراءة لا تجزئ في الصلاة لاسرأها وله قول  
ما وافق قرآن ولم يقصده كالبسملة والحمد وآية الاسترجاع وآية الركوب (واللبث في المسجد  
بالوضوء) ولو صلى عبد قال الشيخ وحينئذ لا يجوز أن يتأتم فيه حيث يتأتم غيره وإن كان النوم  
الكثير يفتقض الوضوء فلا تعذر الوضوء واحتيج إليه جاز من غير تيمم نصا واللبث بالتميم أولى  
ويتهم الله فنه لغسل إذا تعذر الوضوء عليه

\* (باب ما يوجب الغسل) \*

بالضم الاغتسال والماء يغتسل به وبالفخ صدر غسل (وهو) أى موجب (سبعة) أشياء  
(أحدها انتقال المني) يعنى أن الغسل يجب بمجرد إحساس الرجل بانتقال المني من صلبه والمرأة  
بانتقاله عن ثرتها وهى عظام الصدر (فلو أحس بانتقاله فحسه فلم يخرج وجب عليه  
(الغسل) كخروج وجهه ويثبت به حكم بلوغ وفطر وغيرهما (فلو اغتسل له) أى للانتقال (ثم خرج  
بعده) أى بعد الغسل (بللثة لم يعد الغسل) كما لو خرج دفعة واحدة لانه خارج بلا شهوة أشبه  
الخارج البرد وبه عاى أحمد رضى الله تعالى عنه (الثانى) من موجبات الغسل (خروجه) أى المني  
(من مخرجه) العتاد فلو خرج من غير مخرجه لم يجب غسل (ولو دما) أى أجزا قصورا شهوة  
عن قصره (ويشترط) لوجوب الغسل بخروجه (ان يكون بللثة مالم يكن) الخارج منه المني (ناثما  
ونحوه) كغيمى عليه وبازم من وجود اللذة ان يكون دفقا فللهذا استعنى عن ذكره (الثالث)  
من موجبات الغسل (تغييب الحشفة كلها) أى حشفة الذكروهى ما تحت الحلدة المقطوعة  
من الذكروفى الختان بشرط كونه أصلياً (أو) تغييب (قدرها من مقطوعها) ويترب على  
تغييب الحشفة أحكام منها تحريم الصلاة والطواف ومجود الشكر والتلاوة ومس المحضف  
وقراءة القرآن واللبث فى المسجد الا بوضوء وبفسد الصلاة وعلى مغيبها الحيض وأوفى النقاس  
الكفارة ويطل الاعتكاف ويفسد الحج والعمرة وتحليل المبتوتة وتقرر بالمسمى أو مهر  
المثلى ويوجب العدة والاستبراء والجلد والتغريب والرحم ولحق الولد وإزالة الاجبار عن  
الكبيرة ونهين الزوجين والقيمة فى الإيلاء وتحرى بنت الزوجة وإحضار الماء للغسل وبفسد  
الصوم الواجب والتطوع ويقطع التسابع فى النذر المتتابع فما روفى الظهار مطلقا للظاهر  
منها ويوجب الكفارة فى الصوم والكفارة على الخائف على عدم الوطء والعقوبة فى نكاح  
المتعة ودفع العنت وتحصل به الرجعة للزواج والعبد والماء وسقوط خيار المتعة تحت عتد  
وتعيمها الذى يوجب الغسل بشرط ان يكون (بلا حائل) لاتقاء التقاء الختانين مع الحائل لان  
الحائل هو الملاقي لثان كل من الغيب والمغيب فيه (فى فرج) أصلى فلا غسل بتغييب حشفة

أصلية في قبل خنثى مشكل (ولو) كان الفرج الأصلي (دبرا) لوجود الفرج الأصلي ولو  
(لمت) لأنه إيلاج في فرج (أو) كان (لبهية أو طير) لأنه إيلاج في فرج أشبه الأدمية (لكن)  
لا يجب الغسل الأعلى ابن عشر وبنت تسع) فيلزم الغسل من ذكر إذا أراد ما توقف على غسل  
أو وضوء كصلاة وطواف ومن صحف ولا يلزمه الوضوء إذا أراد اللبث في المسجد وإن مات  
شهيدا قبل غسله غسل (الرابع) من موجبات الغسل (السلام الكافر ولو مر تدا) أو عجزا سواء  
وجد في كفره ما يوجب أو لا وسواء اعتدل قبل إسلامه أولا (الخامس) من موجبات الغسل  
(خروج دم الحيض) وانقطاعه شرط لصحة الغسل له (السادس) من موجبات الغسل (خروج  
دم النفاس) فلا يجب بولادة عرت عنه كما لو ألفت علقه (السابع) من موجبات الغسل  
(الموت تعبدًا) لأنه لو كان عن حدث لم يرتفع لبقاء سببه كالحائض ولو كان عن نجس لم يطره مع  
بقاء سبب التنجيس وهو الموت ويستثنى من ذلك الشهيد والمقتول ظلمًا

❖ فصل ١٠ وشروط صحة (الغسل سبعة) الأول (انقطاع ما يوجب) كخروج جماع وانقطاع حبض  
(و) الثاني (النية) للغبر السابق (و) الثالث (السلام) (و) الرابع (العقل) (و) الخامس (التمييز)  
(و) السادس (الماء الظهور والمباح) (و) السابع (إزالة ما يمنع وصوله) ولا تشترط إزالة النجاسة التي  
لا تمنع وصول الماء (وواجبه) واحد وهو (التسمية وتسقط سهوا) وجهلا كالوضوء (وفرضه)  
واحد وهو (أن يعم بالماء جميع بدنه وداخل فيه وأفعه) كوضوء لهنما في حكم الظاهر (حتى  
ما يظهر من فرج المرأة عند القعود) على رجلها (أو قضاء حاجتها) لأنه في حكم الظاهر لا مأمكن  
من داخله ولا غسل داخل عين ويجب غسل ما تحت خاتم ونحوه (وحق باطن شعرها) أي المرأة  
وكذلك الرجل مسترسلا كان أو غيره (ويجب نقضه) أي الشعر (في الحيض والنفاس لا الجنابة)  
أي لا يجب نقضه للجنابة إن روت أصوله وحق حشفة أظفار مضمومة (ويكفي الظن) أي ظن  
المغتسل (في الأسباغ) أي في وصول الماء إلى البشرة (وسننه) أي الغسل (الوضوء قبله) وصفته  
كالوضوء المنفرد عن الغسل (وإزالة ما لوته من أذى) أي الظلمة من مني أو غيره وفرجه أو غيره  
(وأفراغه) أي الغسل (الماء على رأسه ثلاثا) يعني الماء عليه ثلاث حشمت (و) إفراغه الماء  
(على بقية جسده) بأفاضة الماء عليه (ثلاثا) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى  
الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا وتوضأ وضوءه للصلاة ثم يحلل شعره بيديه  
حتى إذا ظن أنه قد روى بشرة أفاض الماء عليه ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه  
(والتيامن) بأن يغسل شقه الأيمن قبل شقه الأيسر (والموالة) وهي أن لا يؤخر غسل بعض  
جسده حتى يجف ما غسله (وأمره باليد على الجسد) لأنه أتقن به يتقن وصول الماء إلى غايته  
وجميع بدنه وبه يخرج من الخلاف قال في الشرح يستحب أمره باليد على جسده في الغسل  
والوضوء ولا يجب إذا تم على ظنه وصول الماء إلى جميع جسده (وأعادة غسل رجله  
بمكان آخر) ولو في حمام ونحوه مما لا طين فيه وإن أخر غسل قدميه في وضوءه فغسلهما آخر غسله  
فلا بأس (ومن نوى غسل مسنونًا) كغسل الجمعة والعديد نجزأ عن الغسل الواجب للجنابة أو  
غيرها إن كان ناسيا للحدث الذي أوجب ذكره في الوجيز وهو مقتضى قولهم أو نوى التجديد  
ناسيا لحدثه خصوصًا وقد جعلوا تلك أصلا لهذه فقاسوها عليها كذا في شرح القناع (أو نوى

غسل (واجباً أجزأ عن الآخر) أى عن الممسون بطريق الأولى وإن نواهما - صلا والمسحوب  
 أن يغسل للواجب غسلًا ثم للمسنون آخر (وإن نوى) أى المغتسل بغسله (رفع الحدثين)  
 الأكبر والأصغر أجزأ عنهما ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة لأن الله تعالى أمر الجنب بالتطهير ولم  
 يأمر معه بوضوء ولا نهما عبادتان فقد اختلفا في الفعل كالمعموف في الحج قال في شرح الانصاع  
 وظاهره كالشرح والمبدع وغيره ما يسقط مسح الرأس استتفاء عنه بغسله وإن لم يترديه  
 (أو) نوى رفع (الحدث وأطلق) فلم يقبده بالأكبر ولا بالأصغر أجزأ عنهما لشمول الحدث لهما  
 (أو) نوى بغسله (أمرًا لا يساح الأوضوء وغسل) كمن مسح وطواف (أجزأ) هذا الفصل  
 (عنهما) أى عن الظهارتين منفردتين وبسقط الترتيب والموالاة فلا يغتسل الأعضاء الوضوء  
 لم يجب الترتيب في غسلها إلا أن حكم الجنبه باق وإن نوى قراءة القرآن ارتفع إلا كبر فقط  
 (وبسن) للمتموضئ (الوضوء بمدة) أى بنية مذهب الماء (وهو رطل وثلاث المراقي) وزنة المذهب  
 بالدرهم مائة وأحد وسبعون درهما إسلاميا وثلاثة أسباع درهم (وأوقيان وأربعة أسباع  
 أوقية (بالقدسي) وثلاث أواق وثلاثة أسباع أوقية دمشقية (وبسن) (الاعتسالي بصاع وهو)  
 أى الصاع (خمس أوتال وثلاث رطل بالمراقي) نقله الجماعة عن أحمد وفاطمة مالك والشافعي  
 (وعشر أواق وسبعان بالقدسي) وزنة الصاع بالدرهم الإسلامية ستائة وخمسة وعشرون درهما  
 وخمسة أسباع درهم ورطل وأوقية وخمسة أسباع أوقية دمشقية وبيان المد والصاع ينفع هنا  
 وفي الفطرة والفدية والكفارة بأنواعها وغير ذلك كما لو نذر الصدقة بمدة أو صاع (ويذكره  
 الامراف) في الماء ولو على غير جاري في الوضوء والغسل (لا الأسباع بدون ما ذكر) من الوضوء بالمدة  
 والغسل بالصاع والأسباع فيهما تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحا (ويباح  
 الغسل) والوضوء (في المسجد ما لم يؤذبه) أى يؤذبه أحد أو يؤذي المسجد ولا يغسل فيه  
 ميت قاله الشيخ ويكره أراق ماء الوضوء وماء الغسل في المسجد وفي مكان يدا من فيه كالمطريق  
 تنزيم الماء لأنه أثر عبادة (ويباح الغسل في الحمام) فإنه روى ابن عباس دخل حماما  
 بالحنفة (إن أمن الوقوع في المحرم) بأن يسلم من النظر إلى عورات الناس ومسها ويسلم من  
 نظرهم إلى عورته ومسها (فإن خيف) الوقوع في المحرم بدخوله (كره) لذلك (وإن علم) الوقوع  
 في محرم بدخوله (حرم) عليه دخوله كل ذلك في حق الرجل أما المرأة فله بدخوله بشرط منها  
 أن تلم من النظر إلى عورات الناس ومسها ومنها أن يسلم الناس من النظر إلى عورتها ومسها  
 ومنها أن يوجد لها عذر من حيض أو نفاس أو جنابة أو مرض أو حاجة إلى الغسل ومن آدابها  
 أن يقدم رجله اليسرى في الدخول والمغتسل ونحوهما والأولى أن يغسل قدميه وباطنيه بما  
 بارد عند الدخول ويلزم الحائط ويقصد موضعا خاليا ولا يدخل البيت الحرام حتى يعرف في الأولى  
 ويقال الالتفات ولا يطيل المقام إلا بقدر الحاجة ويقبل قدميه عند دخوله بما بارد فإنه  
 يذهب السداع ولا يكره دخوله قرب الغروب ولا بين العشاءين ويحرم أن يغتسل عريانا بين  
 الناس فإن ستره إنسان بثوب أو اغتسل عريانا خاليا عن الناس فلا بأس والتستر أفضل وتكره  
 القراءة فيه ولو خفض صوته وكذا السلام لا الذكر

(فصل في الاغتسال المستحب \* وهو ستة عشر) غسل (أكدهما) الغسل (اصلاة جهة

في يومها) أى الجمعة وأوله من طلوع الفجر فلا يجوز قبله (الذكر) للمرأة نصا (حضرها)  
 أى الجمعة وله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل رواه ابن عمر ولولم يحب عليه  
 كالمسافر والعبد والافضل عند منى وعن جماعة فان اغتسل ثم أحدث أجزأه الغسل وكفاه  
 الوضوء ومفهوم قوله صلاة الجمعة أنه اذا اغتسل بعد الصلاة لم يعيب السنة (ثم) يلى غسل  
 الجمعة في الاكديّة الغسل (الفصل ميت) مسلم أو كافر (ثم) الثالث من الاغتسال المستحب  
 الغسل (الصلاة) (عبد في يومه) أى العبد لحاضرهما ان صلى وأوله من الفجر وقال ابن عقيل  
 المتخصص عن الامام أحمد أنه قبل الفجر وبعده لأن زمنه أضيق من الجمعة (و) الرابع (الصلاة  
 كسوف) (و) الخامس الصلاة (استسقاء) لأنهما صلاتان تجتمع لهما الناس فاستحب الغسل  
 لهما كما صلاة الجمعة والعبد من (و) السادس والسابع الغسل (الجنون وانما) بلا انزال  
 والجنون مرض يصير به العقل مسلوبا لعدم تمييزه بين الحديث وغيره والانما هو ما يكون به  
 العقل مغلوبا لانه فوق النوم (و) الثامن الغسل (لاستحاضة لكل صلاة) (و) التاسع الغسل  
 (الاحرام) فحج أو عرفة أو بهما حتى لحاقض ونفساء قاله في المنتهى (و) العاشر الغسل (لدخول  
 مكة) ولومع حيض قاله في المستوعب قال القنوي في شرحه على المنتهى وظاهره ولو كان  
 بالحرم كالذي بنى اذا أراد دخول مكة فإنه يستحب الغسل كذلك (و) الحادى عشر الغسل  
 (لدخول حرما) أى مكة (و) الثانى عشر الغسل (وقوف بعرفة) رواه مالك عن نافع عن  
 ابن عمر وهذا الحديث يسمى بسلسلة الذهب عند المحدثين (و) الثالث عشر الغسل (طواف زيارة  
 و) الرابع عشر الغسل (طواف وداع) (و) الخامس عشر الغسل (ميت بمزدلفة) (و) السادس  
 عشر الغسل (رمى جمار) ظاهره في كل يوم ولم أر من تعرض لذلك وانما يؤخذ من التعليل  
 فانهم قالوا لان هذه الاعمال تجتمع لهما الناس ويزدجون فيعرقون فيؤذى بعضهم بعضا  
 فاستحب كالجمعة وفي منسك ابن الزاغوني ولسه في المبدع ونص أحمد وزيارة قبر النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقبل لكل اجتماع مستحب ولا يستحب الغسل لدخول طيبة ولا للجمعة  
 (ويتيمم) استحبها (للكل) أى لكل الاغسال المستحبة (لحاجة) أى عند حاجة الصبح إلى  
 الماء اما لعدمه أو لعدو يحول بينه وبين الماء أو يكون الماء يسيرا أو يكون الماء يفر ولا يجده  
 يستقي بها أو نحو ذلك (و) يستحب التيمم (لما يسر له الوضوء) كقراءة قرآن وذكر (ان تمذر)  
 كالمرضى والجريح العاجز عن ان يمس الماء ببشرته قاله في المبدع وظاهر ما قدمه في الرعاية  
 لا لغيره (تذنب) \* وقت الغسل للاستسقاء عند ارادة الخروج للصلاة والكسوف عند  
 وقوعه وفي الحج عند ارادة التمسك الذي يريد أن يفعله قريبا قاله في الانصاف

• (باب التيمم) •

التيمم في اللغة القصد وفي عرف الفقهاء استعمال تراب مخصوص في أعضاء مخصوصة من  
 شخص مخصوص في وقت مخصوص (يصح) أى التيمم (بشرط غائبة) الاول (النية) (الثاني  
 الاسلام) فلا يصح من كافر (و) الثالث (العقل) فلا يصح من غير عاقل (و) الرابع (التمييز)  
 فلا يصح قبله (و) الخامس (الاستحباب أو الاستحمار) المستوفيان للشروط (السادس دخول

وقت الصلاة) التي يريد أن يتيمم لها من فرض أو راتبة أو صلاة ضحى وبصبح لفاقة إذا ذكرها  
وأراد فعلها (فلا يصح التيمم لصلاة قبل وقتها) وإنما جاز الوضوء قبل الوقت لأنه رافعا  
للحدث بخلاف التيمم فإنه طهارة ضرورة فلا يجزئ قبل الوقت كطهارة المستحاضة (ولا يصح  
التيمم (لثأله وقت نهى) لأنه ليس وقتا له ويصح لكل طواف كل وقت لا باحتسابه ما اذن  
(السابع) من شروط صحة التيمم (تعذر استعمال الماء ما لعمده) أى الماء ما يجوس الماء عنه  
أو جسه عن الماء أو قطع عدو ماء بلده أو عجز عن تناول الماء من بئر أو غديره ولو بقم لفقد آلة  
يتناول بها كقطع طوع المدين والصحيح الذي لا يجزئ ما يستقي به من حبل أو دلو أو غيره ما لا فرق  
في ذلك بين كونه مقيما أو مسافرا سقراطو بلا أو قصيرا فن أنصف بصفته من هذه الصفات جازله  
أن يتيمم (أو ولو فقه) أى التيمم (باستعماله) أى الماء (الضرر) من برد شديد أو قوت رقيقة أو مال  
أو خاف عطش نفسه أو غيره من آدمى أو بهيمة محترمين أو احتياجه لطبخ أو عجن فن خاف شيئا  
من ذلك أبيع له التيمم أو لا يجزئ الإبزادة كثيرة عادة على غن مثل في ذلك المكان الذي سماه  
(ويجب) على من معه ماء به تغنى عن شربه (بذله للعطشان) ولو كان الماء نجسا لأنه انقاذ من  
مهلكة كافتاد الغريق وعلم منه أن الطاهر يجب بذله بالاولى (من آدمى أو بهيمة) محترمين  
(ومن وجد ماء) وهو محدث أو جنب (لا يكتفى لطهارته استعماله فيما يكتفى وجوبا بتميم) للباقي  
من أعضاء طهارته الذي لا يجزئ ماء ولا يصح تيممه قبل استعماله الذي لا يجزئ اليه كما تقدم وإنما  
لزمه استعماله لأنه قدر على بعض الشرط فلزمه فعله بعض السعة ولو كان بعض يده  
جريحاً وبعضه صحيحاً فإنه يلزمه غسل الصحيح قاله في شرح المنتهى لمؤلفه وإن وجد ترابا لا يكفيه  
للتيمم استعماله وصلى قاله في شرح الانقاع قات ولا يزيد على ما يجزئ على ما باقى وظاهره ولا إعادة  
وفي الرعاية ثم يعيد الصلاة إن وجد ما يكفيه من ماء أو تراب انتهى (وإن وصل المسافر إلى الماء  
وقد ضاق الوقت) عن طهارته به (أو) لم يضق الوقت عن الطهارة به ولكن (علم أن النوبة) أى  
نوبة استقامته منه (لا اتصل اليه إلا بعد خروجه) أى بعد خروج الوقت أو علمه المسافر العادم للماء  
قرى ياء عرفاً ودله عليه ثقة قرى ياء عرفاً وخاف بطيئه فوت الوقت أو دخول وقت الضرورة أو فوت  
غرضه المباح كاله (عبل إلى التيمم) لأنه غير قادر على استعماله في الوقت أشبه العادم (وغيره)  
أى غير المسافر فيما ذكر (لا يعدل إلى التيمم) (ولو فاته الوقت) كن خاف فوت جنازة وعيّد إذا  
توضأ فلا يجزئ له التيمم (ومن في الوقت) أى وقت الصلاة الحاضرة (أراق الماء أو مرّ به وأمكنه  
الوضوء منه ويعلم أنه لا يجزئ غيره) ولم يتوضأ منه أو باعه أو وهبه وقد دخل الوقت ولم يترك منه  
ما يطهر به (حرم) عليه ذلك ولم يصح البيع ولا الهبة لتعلق حق الله تعالى به كالأخصية المعينة  
(ثم إن) لم يجد غيره (ورئيم وصلى لم يعد) لأنها صلاة بتيمم صحيح لعدم القدرة على الماء حينئذ أشبه  
ما لو فعل ذلك قبل الوقت (وإن وجد محدث يده ونوبه نجاسة) لا يفي عنها (ماء) مفعول  
وجد (لا يكتفى) للحدث والنجاسة (وجب غسل نوبه) أو لا لأنه لا يصح التيمم عنه ظاهره  
أن شرطه أن يكون يكتفى لل سبع غسلات في نجاسة الثوب أو البدن والأخصية حكم عادته  
انتهى (ثم إن فضل) بعد إزالة النجاسة عن نوبه (شئ غسل يده ثم إن فضل) بعد ذلك (شئ تطهر به  
والا) بأن لم يفضل شئ (تيمم) وجوباً وإن كان على يده نجاسة وهو محدث بالماء يكتفى أحدهما

غسل التيمم ثم تيمم من الحدث الآن تكون التيمم في محل يصح تطهيره من الحدث فيستعمله  
 فيه عنهما (ويصح التيمم لكل حدث) أما للحدث الأصغر فالإتفاق وأما للاكبر ففي قول أكثر  
 العلماء وحكم الحائض والنفساء إذا انقطع دمهما حكم الجانب (و) يصح التيمم (للتيمم) إذا  
 كانت (على البدن) قال أحد هو بمنزلة الجانب يتيمم (بعد تحقيقها) عن بدنه (مأمكن) بمسح  
 وطبة وحك يابسة لزوما ولا إعادة عليه ولا فرق بين كون التيمم على موضع صحيح أو جريح  
 قاله في شرح المنتهى (فإن تيمم لها قبل تحقيقها لم يصح) قال في شرح المنتهى وعلم مما تقدم  
 أنه لا يتيمم للتيمم على الثوب ولا على المكان الشرط (الثامن أن يكون) التيمم (بتراب) فلا  
 يجوز بالرمل والنورة والجص ونحوها من غير الحجر وما في معنى ذلك (طهور) فلا يجوز التيمم بتراب  
 تيمم به لزوال طهور به بآدمه حاله وذلك هو التراب المتناثر عن الوجه واليدين بعد مسحه ما به  
 والباقي عليهما (مباح) فلا يجوز التيمم بتراب مغصوب (غير محترق) فلا يجوز بماء من خوف  
 أو جرح ونحوهما لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب (له غبار يعلق باليد) وأغريها  
 وخرج بذلك السجدة وغيرها مما ليس له غبار يعلق باليد فإنه لا يصح التيمم به وشمل كلامه  
 ما لو ضرب على أسد أو بساط أو حصى أو برزخه حجاراً وشجر أو خشب أو عدل  
 شعراً ونحوه مما عليه غبار يعلق باليد فإنه يصح التيمم به وإن خالط التراب ذو غبار كالجص  
 والنورة فإن كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به وإن كانت الغلبة للجص لم يجز التيمم به قياساً على  
 الماء شرح المنتهى (فإن لم يجد ذلك) أي الماء والتراب كن حبس بماء لا ماء ولا تراب أو يده  
 قروح أو جراحات لا يستطيع معها مسح البشرة لاجتماعه ولا تراب (صلى الفرض فقط) دون  
 النوافل (على حسب حاله) لأن المجزئ عن الشرط لا يوجب تركه المشروط كما لو جاز عن السترة  
 والاستقبال (ولا يزيد في صلاته على ما يجزئ) في الصلاة فلا يقرأ إذا دعا على الفاتحة ولا يسبح  
 إذا دعا على المزة ولا يزيد على ما يجزئ في طمأينة ركوع أو سجود أو جلوس بين السجدين وإذا  
 فرغ من الفاتحة ركع في الحال وإذا فرغ مما يجزئ في التشهد الأول غرض في الحال وإذا فرغ  
 مما يجزئ في التشهد الأخير لم في الحال (ولا إعادة) عليه لأنه أتى بما أهم به وتبطل بحدث ونحوه  
 فيها وإن وجد نجاسة وتذريه مسح به أعضاء لزوماً وصلى ولم يعد إن جرى يمس فأن لم يجز أعاد  
 ومثله لو صلى بلا تيمم مع وجود طين يابس عند إعدام ما بدقه به

• (فصل واجب التيمم التسمية) ظاهره ولو عن المجاسة يبدن (وتسقط مهم وأفروضه)  
 أي التيمم (خمس) الأول من فروض التيمم (مسح الوجه) سوى ما تحت شعره ولو خفيفاً وادخل  
 فم وأذن وبكره إدخال التراب في القم والآنق (و) الثاني من فروض التيمم (مسح اليدين إلى  
 الكوعين) لا الآية الكريمة وإذا علق حكم بمطلق اليدين لم يدخل فيه الذراع كقطع يد السارق  
 ومسح الفرج ولو أمر المهل الذي يجب مسح في التيمم على تراب ومسحه به أو نصب المهل الذي  
 يجب مسح به فمسحه التراب ومسحه به صح التيمم لأن سفته بغير قصد (الثالث) من فروض  
 التيمم (الترتيب في الطهارة الصغرى) لا الكبرى (فيلزم من جرحه بعض أعضائه وضوءه إذا توضأ  
 أن يتيمم له عند غسله لو كان صحيحاً) فلو كان المرح في الوجه بحيث لا يمكنه غسل شيء منه  
 تيمم أولاً ثم الوضوء وإن كان في بعض وجهه خير بين غسل الصحيح منه ثم تيمم للمرح منه



ويعين التيمم ثم يغسل صحيح وجهه وتمام الوضوء وان كان الجرح في عضو آخر لم يمسح ما قبله  
ثم كان الحكم فيه على ما ذكرنا في الوجه وان كان في وجهه ويديه وجنبه احتياجه في كل عضو  
الى تيمم في محل غسله ليحصل الترتيب ولو غسل صحيح وجهه ثم تيمم له وليديه تيمما واحدا لم يجزئه  
لانه يؤدي الى سقوط الفرض عن جزء من الوجه واليدين في حال واحدة فان قيل هذا يبطل  
بالتيمم عن جملة الطهارة حيث يسقط الفرض عن جميع الاعضاء بالتيمم جملة واحدة قلنا اذا كان  
عن جملة الطهارة فالحكم له دونها وان كان عن بعضها ناب عن ذلك البعض فاعتبر فيه ما يعتبر  
فيما ينوب عنه من الترتيب قاله في الشرح (الرابع) من فروض التيمم (الموالة) في الطهارة  
الصغرى (فيلزمه) ان يعيد (غسل الصحيح عند كل تيمم) فلو كان الجرح في رجل فتميم له عند  
غسلها ثم بعد زمن لا يمكن فيه الموالة يخرج الوقت بطل تيممه وبطلت طهارته بالماء ايضا  
اذا كانت الموالة فيه بعد غسل الصحيح ثم تيمم له عقبه وعلم مما تقدم ان التيمم عن جرح لو كان  
في غسل جنبه لم تبطل طهارته بالماء بخروج الوقت لعدم وجوب الترتيب والموالة فيه  
(الخاص) من فروض التيمم (تعيين النية لما يتيمم له) كصلاة وطواف ومسح (من  
حدث) (أكبر أو أصغر) (أو نجاسة) على بدنه لان التيمم لا يرفع الحدث وانما يبيح الصلاة فلم يكن بد  
من التعيين تقوية لضعفه وصفة التعيين ان ينوي استباحة صلاة الظهر مثلا من الجنابة  
ان كان جنباً أو من الحدث ان كان محدثاً أو منهما ان كان جنباً محدثاً أو ما أشبه ذلك (فلا تسكني  
نية أحدهما عن الآخر) ولو اجتمع حدث ونجاسة على بدن وعين تيممه أحدهما دون الآخر  
لم يكفهم هذا التيمم ولا أحد الحدثين عن الآخر (وان نواههما) أي الحدثين تيممه الواحد  
أو أحداً أسباب أحدهما كالإبولاب ومس ذكره وليس امراً للشهوة فنوى تيممه أحدهما  
الاسباب (اجزأ) هذا التيمم عن الجميع وكذا اذا وجد منه موجبات للغسل ونوى تيممه  
أحدهما فإنه يجزئ عن جميعها (ومبطلاته) أي التيمم حتى تيمم جنب لقراءة قرآن وليست بمسجد  
وتيمم حائض لوطه ولنجاسة يدين وجنازة ونافله ونحوها (خمس) أشار لا اقل بقوله (ما أبطل  
الوضوء) كخروج شيء من مزيل ومس فرج ونحو ذلك من نواقض الوضوء المتقدمة هذا اذا كان  
تيممه عن حدث أصغر لانه بدل الوضوء فيبطله ما أبطله ويبطل تيمم عن حدث أكبر بما يوجب  
كلهما وخروج المني بلذة الاغسل حبض ونفاس اذا تيمم له فلا يبطل بمبطلات غسل  
وضوء بل بوجود حبض ونفاس فلو تيممت بعد طهرها من حبض له ثم أجنبت فله الوطء  
لبقاء حكم تيمم الحبض والوطء انما يوجب حدث الجنابة وأشار الثاني بقوله (وجود الماء)  
لعادمه اذا قدر على استعماله بالضرر قال في الفروع وان قدر عليه في تيممه بطل وكذا بعده  
قبل الصلاة وأشار الثالث بقوله (وخروج الوقت) ما لم يكن في صلاة جمعة ويخرج الوقت فيها  
فلا يبطل ما دام فيها وقتها لانه لا يقتضي جزمه في الاقناع والتمسك قال في شرحه قلت فيعالي  
بها فيلزم من تيمم اقراءة ووطء ونحوه كلب التركة حتى يعيد التيمم لكن لو نوى الجمع في وقت  
الثانية ثم تيمم للمجموعة أو الثالثة في وقت الاولى لم يبطل التيمم بخروج وقت الاولى لانه نسبة  
الجمع صيرت الوقتين كالوقت الواحد وأشار الرابع بقوله (وزوال الميعه) أي للتيمم كالوتميم  
لمرض فعوى أو لبرد فزال ثم ان زال بعد صلاته أو طوافه لم يجب اعادته قال في شرح الاقناع

قلت فتسحب الاعادة انتهى وأشار للخامس بقوله (وخلع ما مسح عليه) كتحف وعمامة ان  
 تيم وهو عليه قال في الاقتناع وان تيم وعليه ما يجوز المسح عليه ثم خله بطل تيممه نصا قال  
 في شرحه وظاهره ولا فرق بين أن يكون مسح عليه قبل التيم أو لا وكذا اذا انقضت مدة المسح  
 جزم بالثانية في شرح المنتهى (وان وجد الماء) من تيم لعدمه (وهو في الصلاة بطلت) صلاته  
 فيتموضا ان كان محدثا ويفتسل ان كان جنبا وينتدئ الصلاة (وان انقضت) الصلاة (لم تحجب  
 الاعادة) ولولم يخرج الوقت فله في شرح المنتهى والطواف كاصلاة (وصفته) أي التيم  
 (ان يروى) بالتيم استباحة ما تيم له مع تعيين الحدث الذي تيم عنه (ثم يسمى) أي بقول بسم  
 الله لا يقوم غيرهما قاهما (ويضرب التراب يديه مفرجتي الاصابع) ليصل التراب الى  
 ما بينها (ضربة واحدة) ولو كان التراب ناعما فوضع يديه على التراب وضعا من غير ضرب  
 فعلق التراب يديه اجزاء (والاحوط اثنتان) أي ضربتان واحدة للوجه وأخرى لليدين قال  
 في المبدع قال القاضي والشرافي وابن الرافعي وهو رواية المسنون ضربتان يمسح  
 باحدهما وجهه وبالأخرى يديه الى المرفقين (بعد نزح خاتم ونحوه) ليصل التراب الى ما تحته  
 فان علق يديه تراب كثير نفخه ان شاء وان كان خفيفا كره نفخه لئلا يذهب فيحتاج الى اعادة  
 الضرب (بمسح وجهه ياطن أصابعه وكفيه براحتيه) قال في الانصاف الصحيح من المذهب  
 ان المسنون والواجب ضربة واحدة نص عليه وعليه جهو والاصحاب اتهموا (ويسن لمن  
 يرجو وجود الماء) وعالم وجوده ومستوعده الوجود والعدم (تأخير التيم الى آخر الوقت  
 المختار) بحيث يدرك الصلاة كلها قبل خروجه لانه يستحب تأخير الصلاة لادراك الجماعة  
 فتأخيرها لادراك الطهارة أولى قال في شرح المنتهى وعلم عمادة قدم انه لو تيم وصلى أول  
 الوقت اجزاء ولو وجد الماء به ذلك في الوقت كن صلى غريبا ثم قدر على ستره في أول الوقت  
 وكن صلى جالسا ثم برئ في الوقت انتهى (وله أن يصلي تيم واحد ما شاء من الفرض والنفل)  
 ان تيم للفرض (لأنه لو تيم للنفل لم يستيج الفرض) لانه تيم لا دنى فلا يجوز له الأعلى  
 (تبييه) من نوى تيممه استباحة شيء تشترط له الطهارة استباحته لانه منوى واستباح  
 مثله ودونه فنوى تيممه صلاة الظهر مثلا لا فعلها وفعل مثلها كفاتمة لانها في حكم صلاة  
 واحدة واستباح دونه كالنفل في المثال ولا يستيج أعلى مما نوى من نوى النفل لا يستيج  
 الفرض فان نوى نفلا وأطلق النية للصلاة بان نوى استباحة الصلاة لم يفرضا ولا نفلا  
 لم يصل الانفلا فأعلى ما يباح بالتيم فرض عيني فند صلاة وفرض كتابي فنافلة فطواف فنفل  
 فمن مصحف فقرأة فلبث قال في الشرح وان نوى نافلة أبج له قرأة القرآن ومن المصحف  
 والطواف لان النافلة أكدر من ذلك كله لتكون الطهارة مستطرة لها بالاجماع قال  
 وان نوى فرض الطواف استباح نفله ولا يستيج الفرض منه بنية النفل كالمسألة وقال  
 في المبدع ويسباح الطواف بنية النافلة في الأشهر كسر المصحف قال الشيخ في الدين  
 ولو كان الطواف فرضا انتهى

(باب ازالة النجاسة الحكيمة)

أى الطاهرة على الاعيان الطاهرة **و**كم زوالها وذكر الجاسات وذكر ما يعنى عن يسيره  
 (يشترط) تطهير (كل متنجس) حتى ذيل امرأة وأسفل خف وحذاء (سبع غسلات)  
 ان أنفث والخنثى تنقى مع حوت وقرص للحاجة (و) يشترط (أن تكون احداها) أى الغسلات  
 السبع (بتراب طاهر طهور) ومحل هذا ان كانت النجاسة على غير الارض ويشترط كون  
 التراب يستوعب المحل المتنجس الا فيما يضرب فيكنى مسماها ويعتبر ما طهر ويوصل التراب  
 الى المحل فلا يكتفى ذره والاولى من الغسلات اولى بالتراب (أو صابون ونحوه) كالتخالة  
 وكل ماله قوة في الازالة (ولا يشترط استعمال التراب الا في متنجس يكلب أو متنجس (بجوزير)  
 ويعتولد من أحدهما (ويضرب بقاء طعم النجاسة) فلا يحكم بطهارة المحل المقبول مع بقاء طعم  
 النجاسة فيه لدلالته على بقاء العين ولسهولة ازالته (لا يضرب بقاء (لونها) أى النجاسة  
 (أو ريحها أوهما) أى اللون والريح (بجزا) عن ازالتهما فان ذلك لا يضرب وان لم تزل النجاسة  
 الا بعل واشنان ونحوه ماع الماء لم يجب قال في شرح المنتهى ويتوجه احتمال الوجوب  
 ويحتمل كلام أحمد فعلى هذا يلحق أثر المبرمجردل مسحوق مجبول بماء ثم يغسل بماء وصابون  
 (ويجوز في بول) لا غائط (غلام) احتريزه عن بول الجارية والخنثى (لما يكل الطعام بشهوة)  
 قال الامام أحمد رحمه الله تعالى الصبي اذا طعم الطعام وأرادوه واشتبهاء غسل بوله وليس اذا طعم  
 لانه قد يلحق العسل ساعة يولد والنبي صلى الله عليه وسلم حنك بالتمر (نفضه وهو غمره بالماء) وان لم  
 ينقل الماء عن المحل وبطهر بالنفض **و**كذا قيل وهو أخف من بوله فيكنى نفضه بالاولى  
 والحكمة فيه ان بول الغلام يخرج بقوة فيستشرأ وأنه يكثر حمله على الايدي فتعظم المشقة بفعله  
 وأن مزاجه حار فبوله رقيق بخلاف الجارية وقال الشافعي لم يظهر لي فرق من السنة بينهما  
 وأفاد ابن ماجه في سننه ان الغلام أصله من الماء والتراب والجارية من اللحم والدم (ويجوز  
 في تطهير صخر) وأجرته حمام ونحوه صغار مبنية أو بكارة طلقا قاله في الرعاة وحيطان (واحواض  
 وأرض تجست بمائع) كبول (ولومن كلب أو خنزير مكثرت بالماء) ولومن مطر أو سليل  
 (بحيث يذهب لون النجاسة وريحها) لان بقاءهما أو بقاء أحدهما يدل على بقاء النجاسة مالم  
 يهجز عن اذهابها أو اذهاب أحدهما قال في المبدع وان كان مما لا تزال الابعشة سقط كالثوب  
 ذكره في الشرح (ولا تطهر الارض) المتنجسة (بالشبر) ولا (بالريح) ولا (بالخفاف) ولا  
 تطهر (النجاسة بالنار) فرمادها نجس ولا بالاستحالة فالمولد منها كدود جرح وصراصير كنف  
 أو كلاب تلقى في الملاحة فتصير لمخا نجس (وتطهر الخمر بانائها) كمتفر من الارض فيه ماء كثير  
 حكمه بنجاسته بتغيرها بما ثم زال تغيره بنفسه فانه يحكم بطهارة محلله من الارض تبعاله  
 (ان انقلبت خلا بنفسها) فعلم منه انه لو خللت أو انقلبت لتعدد التحليل انه لا تطهر وهو المذهب  
 كذا في شرح المنتهى قال شيخنا الشيخ عبد الباقي مفتي الحنابلة بالدار الشامية ان الاناء يطهر  
 اذا كان نجسه بالخمر التي خللت فان كان متنجسا بغيرها من خمر أو غيره لم يطهر بتخللها فيه (واذا  
 خفي موضع النجاسة) في بدن أو ثوب (غسل) كل محل احتمل ان النجاسة أصابته من البدن  
 والثوب (حتى يتيقن غسلها) فان لم يدر لم جهتها من البدن أو الثوب بأن لم يدر هل كانت  
 مما يقع عليه نظره من ذلك أو لا غسله كله وان علمها في أحد الكمين ونسيه غسلها وان وأها

في بدنه أو ثوبه الذي عليه غسل كل ما يدركه بصره من بدنه أو ثوبه لأن خفيت النجاسة في محراء  
 أو حوش واسع ونحوهما فإنه لا يجب غسل جميعه ويصلى فيها بالاحتياط  
 \* (فصل في المسكر المائع) نجس سواء كان خمر أو غيره مما فيه شدة مطربة (وكذا  
 المشبعة) المسكرة فحصة قاله في شرح المنتهى وكذلك في الاقتناع ظاهره أم يعت أولاً  
 (وما لا يؤكل من الطير والبهائم مما فوق الهر خلقة) أي في الخلقة (نجس) قد دخل  
 فيها لا يؤكل من الطير سبعاءها كالغصاقب والصقور والحنداء والبومة وما ياكل الحيف  
 منها كسرور وخم وعقوق وغراب بين واقع ودخل فيما لا يؤكل من البهائم الغنم  
 والبغل والحمار وسبعاءها مما فوق والهر كالأسد والثور والذئب والفهد والكلب وابن آوى  
 والذئب والقرد وما لا بد من مأكل وكول وغيره كالسمع ولد الضبع من الذئب (وما دونها)  
 أي الهرة وأمثلها (في الخلقة) طاهر وذلك (كأن) أنفوس والنسناخ وابن عرس والقنفذ  
 والحية) ولم أرها غيره (والقار) صرح بذلك كله إلا الحية في شرح المنتهى (والمسكر غير  
 المائع) بكوزة الطبيب (فطاهر وكل ميتة نجسة) طاهرة في الحياة أولاً (غير ميتة الآدمي)  
 فانها طاهرة لانه اذا نجس بالموت لم يطهر بالغسل كالحيوانات التي تنجس بالموت وحكم اجزاء  
 الآدمي وابعاضه حكم جلته (وغير ميتة) السمك) وسائر حيوانات البحر مما لا يعيش الا في  
 الماء لانها لو كانت نجسة لم ينجأ كلها (و) كذا الجراد (وما لا نفس) أي لادم (له سائله) كالعقرب  
 والخنافس والبق والقمل والبراغيث والعنكبوت والصراصير ان لم تكن متولدة من النجاسة  
 طاهر (وما أكل لحمه ولم يكن أكله خلقة النجاسة في بوله وروثه وقيمه ومذبه ومنه ووديه ولبنه  
 طاهر) وأما ما كان أكله خلقة النجاسة قبل حبسه ثلاثاً بوله ولبنه ويضه نجس (وما) ذكر من  
 البول وغيره اذا كان مما (لا يؤكل) كالأهر والقار (نجس) ولا يعني عن يسير شيء منها لأن  
 الأصل عدم العفو عن النجاسة إلا ما خصه الدليل (الآدمي الآدمي) فطاهر قال في الاقتناع ولو  
 خرج بعد استحجاره انتهى والمراد بالاستحجار ما استوفى الشرط (وابنه) أي الآدمي (فطاهر  
 والقبح) نجس (والدم) نجس الآدمي الشهيد عليه فانه طاهر (والصديد نجس) لكن يعني  
 في الصلاة عن يسير) لا كثير (منه) أي من الدم والقبح والصديد ولو من غير مصل لأن الإنسان  
 غالباً لا يسلّم منه وهو قول جماعة من العلماء والتابعين في بدمه ولانه يشق التعرض منه نفعي عن  
 يسيره كإثر الاستحجار وفهم من قوله في الصلاة انه لا يعني في المائع والمطعوم عن شيء منه ولو لم  
 يدركه الطرف كالأذى يعلق بأرجل الذباب صرح به في الاقتناع وقد راع المعفو عنه الذي (لم ينقض)  
 الوضوء (اذا كان من حيوان طاهر في أخصائه) آدمياً كان أو غيره يؤكل كالأب والبقراً ولا  
 كالأهر بخلاف الحيوان النجس كالكلب والبغل والحمار فلا يعني عن شيء مما ذكر منه (ولو) كان  
 (من دم حائض) أو نفساء أو مستحاضة (ويضم يسير) نجس يعني عن يسيره (متفرق بثوب)  
 واحد كالألوان بثوب يقع من دم أو قبح فان كان يصير بضمه كثيراً منع من الصلاة فيه (لا) ان  
 كان في (أكثر) من ثوب فانه لا يضم ويكون لكل ثوب حكم نفسه قال في شرح الاقتناع ولو  
 كانت النجاسة في ثوبين متصين قد نفذت فيه من الجانبين فهي نجاسة واحدة وان لم تنصل بل كان  
 بينهما ثوب لم يصبه الدم فهما نجستان اذا باغوا وجهها اقدرا لا يعني عنه لم يصب عنها بكائني الثوب

انتهى ويعني عن نجاسة بعين والبلم ولو ازرق طاهر (وطبق شارع ظنت نجاسته) طاهر قال  
 في الرعاية وطبق الشارع طاهر ان جهل حاله أو ما اليه أحد انتهى قال في الاقتناع ويعني عن  
 يسير طبق شارع فقهت نجاسته ويعني عن يسير سلس بول مع كمال التحفظ (وعرق ووريق من)  
 حيوان (طاهر) ما كول أو غير ما كول (طاهر ولو أكل كل مر ونحوه) من الحيوانات الطاهرة  
 كالنفس والفار والقتن (أو) أكل (طلق نجاسة ثم شرب من مائع لم يضره) ولو قبل ان يغيب  
 قال في المبدع ودل انه لا يعني عن نجاسة يدها أو رجلها نص عليه أحد (ولا يكره) استعمال  
 (سوء) بضم السين والمهزة (حيوان طاهر وهو فضله طعامه وشربه) (تمة) \* اذا وقع في المنافع  
 هر ونحوه مما ينضم دبره ومخرج حيا لم يثر ذلك وكذا الووقع في جامد وهو أى الجامد ما يمنع انتقال  
 النجاسة فيه لكنذا فقهه وان مات حيوان ينحس بالموت أو وقع ميتا رطبة في دقيق ألقى وما حوله  
 واستعمل الباقي وان اخلط ولم ينضب حرم الكل نقله صالح وغيره

\* (باب الحيض) \*

هو دم طبيعة وجبله يخرج مع العضة من غير سبب ولادة في أوقات معلومة (لا حيض قبل تمام  
 تسع سنين) فمن رأت دمًا قبل بلوغ هذا السن لا يكون حيضًا قال في الشرح لانه لم في ذلك خلافا  
 (ولا) حيض (بعد خمسين سنة) لقول عائشة رضي الله عنها اذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت  
 من حد الحيض وروى عنها رضي الله عنها انها قالت ان ترى المرأة في بطنها وادابها بعد الخمسين (ولا)  
 حيض (مع جل) فلا تترك الصلاة المتراة ولا يمنع وطوها ان خاف العنت وتغتسل عند انقطاعه  
 استحبابا (وأقل الحيض يوم وليلة) قال في شرح الاقتناع والمراد مقدار يوم وليلة أى أربع  
 وعشرون ساعة فلو انقطع الدم لاقل منه فهو دم فساد (وأكثره خمسة عشرة يوما) بليلتين  
 (وغالبه) أى الحيض (ست) من الايام (أو سبع) من الايام (وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة  
 عشر يوما) لما روى الامام أحمد رحمه الله تعالى واحتج به عن علي رضي الله عنه ان امرأته جاتته  
 وقد طلقها زوجها فزعمت انها حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي لتسريح قبل فيها فقال  
 تسريح ان جات بيته من بطانها ما يمن يرضى دينه واماته فشهد بذلك والافهسي كاذبة  
 فقال علي قالون أى جبد بالرومية وهذا لا يقوله الا توفيقا وهو قول صحابي انتشر ولم يعلم خلافه  
 قال الامام أحمد لا يختلف أن العدة يصح ان تنقضي في شهر اذا قامت به البينة (وغالبه) أى  
 الطهر بين الحيضتين (بقية الشهر) بعد القدر الذي نجاسته من كانت تحيض في كل شهر ستا  
 أو سبعًا فالغالب ان طهرها ثلاثة وعشرون يوما وأربعة وعشرون يوما لأن غالب النساء  
 يحضن في كل شهر خمسة (ولا حد لاكثر) أى لاكثر الطهر بين الحيضتين لانه لم يرد لاكثر  
 تحد يد من الشرع ولان من النساء من تطهر الشهر والثلاثة والسنة وأكثر من ذلك ومنهن  
 من لا تحيض أصلا (ويحرم بالحيض) أى بوجوده (أشياء منها) وهو الاول (الوطء في القرح)  
 لقوله تعالى فاعترفوا بالنساء في الحيض ولا تقرنوهن حتى يطهرن الا ان يشق بشرط أن لا  
 تندفع شهوته بدون الوطء في القرح وبخاف تشق نفيه ان لم يطأ وأن لا يجبد غريزه وجنسه  
 الحائض بان لا يتدبر على مهر حرة ولا ثمن امه (ومنها) (الطلاق) وهو الثاني وهو طلاق بدعوى  
 فيه من تطول العدة توفيق (ومنها) (الصلاة) وهو الثالث أى فعله فلا يجوز له اقل شئ من افراضا

ولأنه (و) منها (الصوم) وهو الرابع أي فعل الصوم لكن تقضى الصوم إجماعاً كذا في شرح  
المنتهى (و) منها (الطواف) وهو الخامس أي صحة فعله لقيام المانع به أو القرض والنفل في ذلك  
سواء (و) منها (قراءة القرآن) وهو السادس أقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقرا الحائض  
ولا الجنب شيأ من القرآن رواه ابوداود وقال الشيخ إذا نظنت نسيانها وجبت (و) منها (مس  
المحصف) وهو السابع وفقاً لقوله تعالى لا يسهه إلا المطهرون (و) منها (اللبث في المسجد)  
وهو الثامن لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب رواه ابوداود (وكذا)  
تنتج من (المروفي) أي المسجد (ان خافت تلويثه) قال في رواية ابن ابراهيم غرلا تفتقد وهو  
التاسع (و) وجب) الحيض خمسة أشياء الأول (الفصل) عند انقطاع دم الحيض كذا في شرح  
المنتهى (و) الثاني مما يوجب الحيض (البلوغ) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة  
حائض إلا بخمار رواه أحمد (و) الثالث مما يوجب الحيض (الكفارة بالوطء فيه ولو) كان الواطئ  
(مكرها) على الوطء (أو ناسيا) للحيض (أو جاهل) بالحيض والتحریم) وتجزئ الكفارة ان  
أعطاهما إلى مسكين واحد كذا في مطلق ونسقط بعجزه (وهي) أي كفارة الوطء في الحيض (دينار  
أو نصفه على التخير) فإن أخرج ديناراً فهو المقدر الواجب قال في شرح المنتهى فإن قسـ  
كيف يحجزه من شيء ونصفه قلنا كما يخير المسافر بين القصر والاتمام انتهى ولا فرق بين كون  
الوطء في أوله أو آخره (وكذا هي) أي وكالرجل المرأة في وجوب الكفارة عليها (ان طأعت)  
الواطئ على الوطء والرابع الاعتدال به والخامس الحكم ببراءة الرحم في الاعتدال به إذا علمه  
في مشروعية العدة في الأصل العلم ببراءة الرحم (وليساح بعد انقطاعه) أي دم الحيض (وقبل  
غسلها أو تيممها غير الصوم) لأن وجوب الغسل لا يمنع فعله كالجنب (و) غير (الطلاق) لأن تحريمه  
انطوى على العدة بالحيض وقد زال ذلك (و) غير (اللبث بوضوء في المسجد) وفي الكافي بـ (ول  
بانقطاعه أربعة أشياء سقوط فرض الصلاة ومنع صحة الطهارة له وتحريم الصلاة والطلاق  
(وانقطاع) مبتدأ (الدم) مضاف إليه أي دم الحيض والنفاس (بان لا تتغير قطنة احتشمت به في  
نمن) متعلق بانقطاع (الحيض) مضاف إليه (طهر) خبر المبتدأ والمعنى وان طهرت في أثناء  
عادتها طهر إذا خلا لا تتغير معه القطنة إذا احتشمتها ولو أقل مدة خفي طاهر تغسل وتصل  
وتفعل ما تفعله الطاهرات لان الله تعالى وصف الحيض بكونه أذى فإذا ذهب الأذى وجب  
زوال الحيض (وتقضى الحائض) كذلك (النساء الصوم لا الصلاة) لأنه يشق لتكرره وطول  
مدته فإن أحب القضاء فطاهر نقل الأثر المنع قال في القروع ويتوجه احتمال بكونه لكنه  
بدعة كما رواه الأثر عن عكرمة ولعل المراد الأثر كقضى الطواف لأنها لا آخر لوقته فبإياها  
كذا قال في المبدع

• (فصل) • المبتدأ بصفحة أو كدرة تجلس بمجرد ما تراه أقل الحيض ثم تغسل وتصل فإذا انقطع  
ولم يجاوز أكثره اعتسأت أيضاً تفعله ثلاثاً فإن لم يتخاف ما رعادة وتعيد الصوم فرض ونحوه  
كالطواف والاعتكاف الواجبين إذا وقع فيه لأن أبيت قبل تكراره أو لم يهدو يحرم وطؤها  
قبل تكراره فمن الدم الزائد على اليوم واللبلة (ومن جاء زدمها خمسة عشر يوماً فهي  
مستحاضة) لان دمها لا يصلح ان يكون حيضاً لها وزنه أكثر فتجلس أقل الحيض من كل شهر

حتى يتكرر في ثلاثة أشهر فجلس من مثل أول وقت ابتدائها من كل شهر ستاً أو سبعاً بغير ان  
 علت وقت ابتداء الدم به أو (فجلس من) أو (كل شهر) هلالاً ان جهلت وقت ابتداء الدم  
 بها (ستاً أو سبعاً) بغير هذا كله (حيث لا تميز) فان كان هناك تمييز بان كان بعضه نجساً أو اسود  
 أو متقدماً وصلح حیضاً بان لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوماً تجلسه أى تدع زمنه  
 الصوم ونحوه مما اشترطه الطهارة (ثم تقسل وتضم وتغسل بعد غسل الحمل) لازالة ما عليه  
 من الدم (وتعصبيه) تعصبيه يمنع الخارج حسب الامكان من حشو بطن وتشد بخرقه طاهرة  
 وتستقر المستحاضة ان كان دمها كثيراً بخرقه مشقوقة الطرفين تشدهما على جنبها ووسطها  
 على الفرج ولا يلزمها إعادة الغسل والعصب لكل صلاة ان لم تقط (وتوضأ في وقت  
 كل صلاة) ان خرج شئ قال في شرح المنتهى وعلم مما تقدم انه اذا لم يخرج شئ لم يجب وضوءه  
 (وتنوي بوضوئها الاستباحة) دون رفع الحدث لمناقاة وجودية رفعه وسواء انقضت طهارتها  
 بخروج الوقت أو طرأ حدث آخر ويرتفع الحدث عن حدته دائماً نية الاستباحة (وكذا  
 يفعل) من غسل الحمل وعصبه والوضوء في وقت كل صلاة (كل من حدته دائماً) كمن به  
 سلس بول أو مذي أو ریح أو جرح لا يرفأ دمه ومن به رعاف دائم وان اعتيد انقطاع الحدث  
 زمناً يتسع للصلاة المفروضة والطهارة تعين للعبادة وان عرض هذا الانقطاع لمن عادته  
 الاتصال بطل وضوءه ومن تنسغ قرانه أو يلحقه السلس فائتمام على قاعدة ومن لم يلحقه  
 الارباكها أو ساجدا ركع وسجد كالمكان النجس (ويحرم) على زوج وسيد (وطه  
 المستحاضة) من غير خوف الغت منه أو منها فان كان أبيع ولو وجد الطول لنكاح غيرها  
 (ولا كفارة) فيه (والنفاس لاحد لاقله) وبه قال الثوري والشافعي وهودم ترخييه الرحم مع  
 ولادة أو قبلها يومين أو ثلاث بامارة وبعدها الى تمام الاربعين من ابتداء آخر وح بعض الولد  
 (وأكثره أربعون يوماً) فان جاوزها وصادف عادة حیضها ولم يزد عن العادة فالجاء وحيض  
 أو زاد وتكرر ولم يجاوزاً كثر الحيض فالزائد حیض لانه دم متكرر في زمن يصلح ان يكون حیضاً  
 أشبه ما لو لم يكن قبله نفاس (وبثبت حكمه) أى النفاس (بوضع ما يثبت فيه خلق انسان) فلو  
 وضعت علقه أو مضغة لا تحنيطا فيها لم يثبت لها بذلك حكم النفاس (فان تحلل الاربعين نقاهت  
 طهر) ولو كان أقل من يوم كالتقاء زمن عادة الحيض (لكن يكره وطوها فيه) لانه لا يؤمن من العود  
 في زمن الوطء فيكون وطوها في نفاس (ومن ولدت ولدين فأكثر فأول مدة النفاس من الاول)  
 لانه دم خرج عقب الولادة فكأن نفاساً (فعل هذا) لو كان بينهما أربعون يوماً فأكثر (فلا  
 نفاس للثاني) نص عليه لان الولد الثاني تبع للاول فلم يعتبر في آخر النفاس كما لا يعتبر في اوله  
 (وفي وطء النفساء في وطء الحائض) من وجوب الكفارة بالوطء فيه (ويجوز للرجل شرب  
 دواء مباح) لا يحرم (يمنع الجماع) ككافور ونحوه (والاثنى شربة) أى الدواء المباح للقاء نقطة  
 (والحصول الحيض واقطعه) أى الحيض قال في الاقتناع مع أمن الضرر ولا يجوز ما يقطع الحمل  
 وليس لاحد ان يستسهل دواء يباح لقطع الحيض بلا علمه لاسقاط حقها مطلقاً من التل  
 المقصود

الاذان اقامة الاعلام وشروعها بعلام بدخول وقت الصلاة وقربه لتعريف قطعوا الاقامة في الاصل  
مصدرها قام وحقيقته اقامة القاعد وفي الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة كمنحصر فيها  
والاذان أفضل من الاقامة والامامة (وهما) أى الاذان والاقامة (فرض كفاية) لانهم امن  
شعائر اعلام الاسلام الظاهرة فكانا فرض كفاية كالجهاد (في الحضر) في القرى والامصار  
(على الرجال) متعلق بقوله فرض كفاية وعنه والرجل الواحد (الاحرار) فلا يجبان على الارقاء  
(ويستثنان المنقرض) لما روى عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
يعجب ربك من راعي غنم في رأس الشظية للجبيل يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظروا  
الى عبدى هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف منى قد غفرت له بدى وأدخلته الجنة رواه  
التساقى (ويستثنان في السفر ويكرهان) أى الاذان والاقامة (للنساء) والخثاني (ولو) كان  
الاذان والاقامة من النساء والخثاني (بلا رفع صوت) قال في الفروع ويتوجه في التصريح جهرها  
الخلاف في قراءة وتلبية انتهى (ولا يصحان) أى الاذان والاقامة (الامر تبين) لانهم ما ذكر  
معتد به فلا يجوز الاخلال بنظامه كما كان الصلاة (متواليين عرفا) لان المقصد ومنهما الاعلام  
ولا يحصل الا بالموالات (وان يكونا) أى الاذان والاقامة (من واحد) فلو أنى واحد يصح وكفله  
آخر لم يعتد به ولو كان ذلك لعذر بان مات أو جن أو نحو من شرع في الاذان أو الاقامة فكفله  
الثاني وان نكسهما أو فرق بينهما بسكوت طويل ولو بنوم أو غم أو وجنون أو بكلام محرم وان  
كان يسيرا أو كثيرا مباح لم يعتد به (بنية منه) لحديث انما الاعمال بالنيات (وشروط) بالبناء  
للمعقول في المؤذن الذي يعتد بأذانه ستة شروط الاوّل (كونه مسلما) لاشتراط النية فيه وهي  
لانصح من كافر الثاني كونه (ذكر) قال في الفروع ولا يعتد بأذان امرأتها وقاها وخثى الثالث  
كونه (عاقلا) فلا يصح من مجنون كسائر العبادات الرابع كونه (مبجرا) فلا يشترط ان يكون  
المؤذن بالغا الخامس كونه (ناطقا) السادس كونه (عدلا ولو ظاهرا) فلا يعتد بأذان ظاهرا  
الفسق لانه صلى الله عليه وسلم وصف المؤذنين بالامانة والقاسق غير أمين قال في النسخ فاما  
مستور الحال فيصح اذانه بغير خلاف علمناه (ولا يصحان) أى الاذان والاقامة (قبل الوقت)  
لان الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت وهو دلت على الصلاة فلم يصح في وقت لانصح فيه  
الصلاة والاقامة شرعت للاعلام بالقيام بالصلاة فلم تصح في وقت لانصح فيه الصلاة (الاذان  
الفجر فيصحب بعد نصف الليل) لان وقت الفجر يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم فاستحب  
تقديم اذانه حتى يتنبهوا له اذ ركرو افضيله أوّل الوقت (ورفع الصوت) بالاذان (ركن) ليحصل  
السماع (مالم يؤذن للحاضر) فبقدر ما يسمعه قال أبو المعالي رفع الصوت بحيث يسمع من تقدم به  
الجماعة ركن (وسن) بالبناء للمعقول (كونه) أى المؤذن (صيتا) أى يرفع الصوت لان النبي  
صلى الله عليه وسلم اختار بأحد ذرية للاذان اكونه صيتا ولانه أبلغ في الاعلام المقصود بالاذان  
وسن أيضا كونه (أمين) لانه يؤذن على موضع عال فلا يؤمن منه النظر الى العورات وسن أيضا  
كونه (عالم بالوقت) ليعرفه المؤذن في قوله ولانه اذا لم يكن عالما بالوقت لا يؤمن منه الخطا  
واشترطه أبو المعالي وسن أيضا كونه (متطهرا) من الحدثين الاكبر والصغر والاقامة آكد من  
الاذان لانها أقرب الى الصلاة وسن أيضا كونه (فاتحا فمها) أى في الاذان والاقامة أمانى الاذان



فلما روي أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لال قم فأذن وكان مؤذناً رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يؤذنون قياماً وأما في الإقامة فلا أن المقيم يدعو الناس إلى القيام إلى الصلاة  
والداعي إلى شيء أولى بالمبادرة إلى ما يدعو إليه غيره ولأن أحد الأذنين فشرع إلهما القيام  
كالا خروفيكرهان فاعهد الغير صافر ومعدور (لكن لا يكره أذان المحدث) حديثاً أصغر  
كقراءة القرآن ويكره أذان جنب للخلاف في محنته (بل) تكره (إقامته) أي المحدث حديثاً  
أصغر للفصل بينها وبين الصلاة (ويسن الأذان أول الوقت) ليصلي المستجيب (و) يسن (الترسل  
فيه) أي في الأذان أي تمهل المؤذن ويتأني فيه من قولهم جاء فلان على رسله أي على مهله  
ويسن أن يجرد الإقامة (و) يسن (أن يكون) الأذان (على علو) أي على موضع عال كالمنارة  
ونحوها لأنه أبلغ في الإعلام ويسن أن يكون المؤذن (رافعاً وجهه) إلى السماء في حال أذانه  
قال في الانصاف يرفع وجهه إلى السماء في الأذان كله على الصحيح من المذهب انتهى وقيل عند  
الشهادتين وقيل عند كلمة الاخلاص ويسن أن يكون (جاءلاً ساجداً) (صماخاً) (أذنيه) (لا يراه  
صلى الله عليه وسلم) بل لا أن يجعل أصبعه في أذنيه ويسن أن يكون (مستقبلاً القبلة) قال في  
الشرح الكبير قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من السنة أن يستقبل القبلة بالأذان كله  
وذلك لأن مؤذني رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنون مستقبلي القبلة فان أدخل  
بأستقبال القبلة كره ذلك وصح انتهى (و) يلتفت برأسه وعنقه وصدره (يمتحن على  
الصلاة وشمالاً إلى على الفلاح ولا يزال قدميه) قال في حاشية المنتهى قوله ولا يزال قدميه أي  
سواء كان على منارة أو غيرها وأعلى الأرض قال في الانصاف وهو المذهب وعليه الأصحاب  
وجزم به أكثرهم وقال القاضي والمحدث جمع (مالم يكن بمنارة) ونحوها (و) يسن (أن يقول بعد  
جميعه أذان النعير) وفقاً للمالك والشافعي والحنابلة قول حتى على الصلاة حتى على الفلاح  
(الصلاة خير من النوم مرتين ويسمى) قول الصلاة خير من النوم (التشويب) لأنه من ثاب  
بالمثلثة إذا رجع لأن المؤذن دعا إلى الصلاة بالجميعتين ثم دعا إليهما بالتشويب وقيل سمى به لما فيه  
من الدعاء وظاهره أنه يقوله ولو أذن قبل الفجر ويكره في غيره وبين الأذان والإقامة (ويسن  
أن يتولى الأذان والإقامة واحد) أي أن يتولى الإقامة من يتولى الأذان (مالم يشق) ذلك على  
المؤذن مثلاً أن يؤذن في منارة أو مكان بعيد عن المسجد فانه يقيم في المسجد ثلاثاً نقوته بعض  
الصلاة لكن لا يقيم إلا بذان الإمام قال في الانصاف وهو المذهب وهو من المفردات (ومن جمع  
بين الصلاتين) (أو قضى فوائت أذن للاولى) من المجموعتين أو الفوائت (وأقام لكل) أي  
لكل صلاة ولا فرق في ذلك بين كون الجمع تقديمياً وتأخيراً (ومن) للمؤذن (ومن) سمع المؤذن  
(أو) سمع (المقيم) والمقيم (أن يقول مثله) ولو تأتيناؤنا ولو كان السامع في طواف  
أو قرأته أو كان السامع امرأة (الافى الحيلة فيقول) يجب المؤذن والمقيم (لاحول ولا قوة  
إلا بالله) هذا مستغنى من قوله منله يعني أن السامع يجب المؤذن والمقيم والمقيم يجب  
نفسه بأن يقول مثل ما يقول الأذان أو المقيم حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه هو  
والسامع يقولان لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (و) (الافى التشويب) وهو قول المؤذن  
في أذان الفجر الصلاة خير من النوم فان سامعه يقول (صدقتو بررت) بكسر الراء (وفي لفظ

(الاقامة) فان سامع المقيم يقول عند ذلك (أقامها الله وأدامها) وتكون الاجابة عقب كل كلمة  
 ومعنى لاحول ولا قوة الا بالله اظهار العجز وطلب المعونة منه في كل الامور وهو حقيقة  
 العبودية وقال الهيثم أصل لاحول من حال الشيء اذا تحرك تقول لاحركة ولا استطاعة الا بالله  
 وقال ابن مسعود معناه لاحول عن معصية الله الابعة لله ولا قوة على طاعته الابعة لله قال  
 الخطابي هذا أحسن ما جاء فيه وعبر عنه الجوهرى بالحركة أخذ الحامض من حول والقاف من  
 قوة واللام من اسم الله تعالى وعبر عن حي على الصلاة وحي على الفلاح بالحيلة أخذ الحامض  
 والياء من حي والعين واللام من على (ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ ويقول اللهم  
 رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذى  
 وعده) لما روى عبد الله بن عمر فروعا اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فان من  
 صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر ثم سألوا الله الى الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا ينفى أن  
 تكون الالعبد من عباد الله وأرجو أن **أكون** اها هو فن سأل الله الى الوسيلة حات له  
 الشفاعة رواه مسلم والحكمة في سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهار  
 كرامته وعظم منزلته (ثم يدعوهنا) قال عليه السلام الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة (وعند  
 الاقامة) فعليه الامام أجدد ورفع يديه (ويحرم بعد الاذان الخروج من المسجد بلا عذر أو نية  
 رجوع) الى المسجد قال الشيخ الان يكون التأذين للغير قبل الوقت فلا يكره الخروج قال  
 في شرح المنتهى عن الانصاف قلت الظاهر ان هذا مراد من أطلق انتهى

### \* (باب شروط الصلاة) \*

ما توقف عليها صحة الصلاة وكذا سائر العبادات والعقود فان صحتهما تتوقف على شرط وطها  
 ومحل ذلك في العبادات ان لم يكن عذر وليست منها بل تجب لها قبلها وتستمر فيها قال المنقح  
 الالنية (وهى) أى شروط الصلاة (تسعة) فرضا كانت الصلاة أو نفلا الاول (الاسلام  
 و) الثانى (العقل و) الثالث (التمييز) وهذه الثلاثة مشروطة في كل عبادة الا التمييز في الحج فانه  
 يصح من لم يميز ولو انه ابن ساعة ويحرم عنه ولبه والزابع ما أشار اليه بقوله (وكذا الطهارة مع  
 القدرة) عليها (الخامس دخول الوقت) للصلاة المؤقتة قال عمر رضى الله عنه الصلاة لها وقت  
 شرطه الله تعالى لها لاتصح الا به (وقت الظهر من الزوال) يعنى ان ابتداء وقت صلاة الظهر  
 من الزوال (الى ان يصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال) بان يتطوّل المنتصب الذى زالت  
 عليه الشمس ويزاد عليه بقدر طول المنتصب فاذا بلغ الظل ذلك المقدار فقد خرج وقت الظهر  
 نصا والافضل تجيلها الامع حرم مطلقا حتى يشكسر الحر والاعم غيم لم يصل جماعة لقرب وقت  
 العصر (ثم يلبه) أى يلى وقت الظهر (الوقت المختار للعصر) وهى الوسطى (حتى يصير ظل كل  
 شيء مثله سوى ظل الزوال) أى غير ظل الشاخص الذى زالت عليه الشمس ان كان (ثم  
 هو) أى وقت العصر بعد خروج وقت الاختيار (وقت ضروبة الى الغروب) وهو سقوط  
 قرص الشمس وتجيلها أفضل مع غيم ودونه (ثم يلبه) أى يلى وقت الضروبة للعصر (وقت  
 المغرب حتى يغيب الشفق الاخر) والافضل تجيلها أى المغرب الاليله جمع لحرم قصدها ان لم

ووافها وقت الغروب وفي غيبه اصل جماعة فبين تأخيرها والافى جمع ان كان أرفق (ثم يليه) أي  
 وقت المغرب (الوقت المختار للعشاء) ويمتد وقت المختار (الى ثلث الليل) الاول وصلاتها آخر  
 الثلث الاول من الليل أفضل ومحل ذلك ما لم يؤخر المغرب فله في الفروع وبكره ان شق على  
 المأمومين أو بعضهم والنوم قبلها والحديث بعدها لا يسيرا والاشغل ومع أهل (ثم هو وقت  
 ضرورة الى طلوع الفجر) الثاني وهو البياض المعترض بالشرق ولا تطلعه بعده وهو الفجر  
 الصادق (ثم يليه) أي بل وقت العشاء (وقت الفجر) ويمتد (الى شروق الشمس) ونجملها مطلقا  
 أفضل لانه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان انهم كانوا يغسلون  
 بالفجر ومحال ان يتركوا الأفضل وهم النهاية في اتقان الفضائل (ويدرك الوقت) وجود (تكبيرة  
 الاحرام) يأتي في أي وقت تلك الصلاة ولو آخر وقت ثانية في جمع تأخير (ويحرم تأخير الصلاة  
 عن وقت الجواز ويجوز تأخير فعلها في الوقت مع العزم عليه) قال في الاقتناع وشرحه وله أي  
 لمن وجبت عليه صلاة تأخيرها عن أول وقت وجوبها لله عليه السلام في اليوم الثاني من  
 فرض الصلاة بشرط العزم على فعلها فيه أي في الوقت المختار قضاء رمضان ونحوه مما وقته  
 موسم ما لم يظن ما دامته كوت وقتل وحض فيجب عليه ان يادر بالصلاة قبل ذلك وكذا من  
 عدم ستره اذا أعبره أول الوقت فقط انتهى (والصلاة أول الوقت أفضل) فيما يستعمله  
 (وتحصل الفضيلة) أي فضيلة التحجيل لما يستعمل له (بالتأهب أول الوقت) بان يستعمل بأسباب  
 الصلاة من طهارة ونحوها اذا دخل الوقت (ويجب قضاء الصلاة الفاتئة) قليلة أو كثيرة  
 (مرتبة) نص عليه الامام أحمد في مواضع لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم عام الاحزاب  
 صلى المغرب فلما فرغ قال هل علم أحد منكم اني صليت العصر قالوا يا رسول الله ما صليتها فأمر  
 المؤذن فأقام الصلاة صلى العصر ثم أعاد المغرب رواه الامام أحمد (فورا) اذا حضر من عليه  
 فاتئة صلاة عيذ فؤخر الفاتئة حتى يصرف من مصلاته ثلاثا يقتدى به غيره وانما يجب فورا ما لم  
 يتضرر في بدنه أو ماله أو معدته يحتاجها (ولا يصح النقل المطلق) ممن عليه فاتئة (اذن) أي في  
 الوقت الذي أبيع له فيه تأخير الفاتئة ككونه حضرا لصلاة عيذ أو يتضرر في بدنه أو نحوه  
 تحريره اذن ومفهومه انه يصح النقل المقيد كالراتب والوتر لانها تتبع القرائن فلها شبه  
 بها (ويسقط الترتيب بالنسيان) قال في الاقتناع وشرحه وان نسي الترتيب بين القوائمت حال  
 قضاؤها بان كان عليه ظهر وعصر فلا نسي الظهر حتى فرغ من العصر أو نسي الترتيب بين  
 حاضرة وفاتئة حتى فرغ من الحاضرة سقط وجوبه أي الترتيب وما تقدم في الحديث اعادته  
 محمولة على انه ذكر صلاة العصر في أثناءها بدليل انه سأل عقب سلامه كما تدل عليه القاء وجهها بين  
 الاخبار (و) يسقط الترتيب (بضيق الوقت ولولا اختيار) قال في الاقتناع وشرحه فان ضيق  
 فوات الحاضرة أو خروج وقت الاختيار سقط وجوبه أي ما ذكر من القور والترتيب فيصلي  
 الحاضرة اذا بقي من الوقت قدر فعلها ثم يقضي الفاتئة ونصح البداية بغير الحاضرة مع ضيق  
 الوقت وبأنهم ولا نصح نافذة ولوراتبه مع ضيق الوقت فلا تتعد لتعريضها **ك** وقت النهي  
 (السادس) من شروط الصلاة (ستر العورة مع القدرة) ويجب حتى في خلوة وظلة وعن  
 نفسه لا من أسفل (بشيء لا يصف البشرة) أي لو نهن من يارض أو حرة أو سودا لأن لا يصف حجم

العضو لانه لا يمكن التعز عنه ويكنى الستر بغير منسوج كورق وجلد ونبات ولومع  
 وجود ثوب (فعورة الذكرا البالغ عشرا) أى تم له عشر سنين (وعورة) الحرة الحمية) أى  
 التى تم لها سبع سنين (و) عورة (الامة ولو مبعضة) وهى التى بعضها حر وبعضها رقيق  
 وأم الولد (ما بين السترة والركبة) قال فى حاشية المنتهى وعلم منه ان السترة والر كبة ليستا  
 من العورة (وعورة ابن سبع الى عشر الفرجان) ولا فرق فى حكم عورة الذكرا بين ان يكون  
 حرا أو عبدا أو مبعضا أو مكاتباً وعلم مما تقدم ان من دون السبع ليس لعورته حكم لان حكم  
 الطفولية منجر على المولود الى أن يتم له سبع سنين فينقل حكمها الى حكم التمييز (والحرة  
 البالغة كلها عورة فى الصلاة) حتى ظفرها وشعرها (الاوجهها) والوجه والسكفان من  
 الحرة البالغة عورة خارج الصلاة باعتبار النظر كبقية بدنهما (وشروط فرض الرجل البالغ  
 ستر) جميع (أحدها تقيده) مع ستره العورة (بشيء من اللباس) سواء كان من الثوب الذى ستر  
 عورته به أم من غيره اذا كان قادرا على ذلك ولو وصف البشرة (ومن صلى فى مغصوب) ولو  
 بعضه ثوباً أو بقعة (أو) صلى فى ثوب (حرر) كله أو غالبه حيث حرم الحرير (علما بان  
 ما صلى به أو فيه مغصوب (ذاكرا) لذلك وقت العبادة (لم تصح) صلاته (ويصلى) من لم يقد على  
 ستره بمباحة (عريانا مع) وجود ثوب (غصب) ووجهه ان الثوب المغصوب يحرم استعماله  
 بكل حال فى حال الضرورة وغيرها (و) يصلى (فى) ثوب (حرر) أى لعدم غيره اذا  
 كان يملك التصرف فيه ولو عارية لانه مأذون فى لبسه فى بعض الاحوال كالحكمة والحرب  
 وضرورة البرد أو عدم ستره غيره (ولا بعيد) لباحة لبسه اذن (و) يصلى (فى) ثوب (نجس) لعدم  
 أى لعدم غيره وذلك لان ستر العورة آكد من ازالة النجاسة لتعلق حق الآدى به فى ستر عورته  
 وجوب السترة فى الصلاة وغيرها فكان تقديم السترة على من أن يصلى عريانا (وبعيد) لانه  
 قادر على كل من حالى الصلاة عريانا وليس الثوب النجس فيها على تقدير ترك الحالة الاخرى وقد  
 قدم حالة التزام كدهما فاذا زال التزام بوجوده ثوبا طاهرا أو نجسا عليه الاعادة  
 استدرا كالخلل الحاصل بترك الشرط الذى كان مقدورا عليه من وجه ويقارن من حبس فى  
 المكان النجس فى عدم الاعادة لان المحبوس عاجز عن الانتقال عن الحالة التى هو عليها من كل  
 وجه كن عدم السترة بكل حال فانه يصلى عريانا ولا اعادة عليه ولا يصح نقل آبق (ويحرم على  
 الذكور) والخنائى (الا اناث لبس منسوج وعموه بذهب أو فضة) قال فى الرعاية وما نسج بذهب  
 أو فضة أو موه أو طلى أو كفت أو طعم بأحدهما حرم مطلقا انتهى الا ان يستحيل لونه ولم يحصل  
 منه شيء يعرضه على النار (و) يحرم على غير أنى حتى كافر (لبس ما كله أو غالبه حرر) بلا ضرورة  
 ولو بطانة واقتراه واستناده اليه وتعليقه وسترجه بغير الكعبة زادها الله تعظيما قال ابن  
 عبد القوى ويدخل فى ذلك الدواة وسلك المسجعة كما يفعله بعض جهلة المتعبدة انتهى (ويباح  
 ما سدى بالحرير والحلم بغيره) كوبر ووصوف وكغان ونحوه (او كان الحرير و غيره فى الظهور  
 سيبان) فانه لا يحرم لان الحرير ليس باغلب ويباح من الحرير ركيس مخفف وازر او خياطة به  
 وحشو جباب وزرش به وعلم ثوب ولينة جيب وهو الزين ورقاع ومخفف فراء لافوق أربع  
 أصابع مضومة (السابع) من شروط صحة الصلاة (اجتناب النجاسة) حيث لم ينف عنها

(البدنة وثوبه وبقيته مع القدرة) فتصح من حامل مستحبر أو حيوان طاهر كالهر (فان حبس  
 ببقعة نجاسة) لا يمكنه الخروج منها (وصلى صحت) صلاته (لكن يوفى بالنجاسة الرطبة  
 غايضا يمكنه ويجلس على قدميه) ويسجد بالأرض وجوبا ان كانت النجاسة يابسة بتقديم  
 لركن السجود لانه مقصود في نفسه وجمع على فرضيته وعلى عدم سقوطه بخلاف ملافة  
 النجاسة (وان من ثوبه ثوبا نجسا أو حائطا) نجسا (لم يستند اليه أو صلى على) محل (طاهر)  
 من بساط أو صبر أو نحوهما (طرفه متجنب) ولو تحرك بحركته من غير متعلق بنجره أو كان  
 تحت قدمه جبل مشدد وفي نجاسة وما يصلي عليه منه طاهر (أو سقطت عليه النجاسة) التي لم  
 يدف عنها (فزالت) سريعا (أو أزالها سريعا صحت) الصلاة (وبطل) الصلاة (ان يجزعن أزالها  
 في الحال) لانها ذلك إلى أحد أمرين اما استحباب النجاسة في الصلاة زمانا طويلا واما  
 أن يعمل فيها علا كثيرا وكل من ذلك مبطل للصلاة (أو نسيها) أو جهل عنها أو حكمها (ثم علم)  
 انها كانت في الصلاة بعد أن صلاها جازلا وجودها في الصلاة فان صلاته لا تصح في هذه الصور  
 كلها لان اجتناب النجاسة في الصلاة شرط فلم يسقط بالنسيان ولا بالجهل كطهارة الحدث  
 (ولا تصح الصلاة) فرضا ولا نقلا (في الأرض المغصوبة وكذا) لا تصح الصلاة في (المقبرة)  
 قديمة كانت أو حديثة تكررت بنشها أو لا ولا يضر قبران ولا مادفن بداره ولو زاد على ثلاثة قبور  
 وتصح صلاة جنازة فيها (و) لا تصح الصلاة أيضا في (الجزرة) وهي المكان المعد للذبح  
 (والمزبلة) أي مرمى الزباله ولو طاهرة (والحش) وهو ما أعد لقضاء الحاجة فيمنع من الصلاة  
 داخل بابيه وموضع الكنيف وغيره سواء (وأعطان الابل) وهي مائة قيم فيها وتأوى اليها  
 (وقارعة الطريق) وهو ما كثر سلوكه سواء كان فيه سالك أو لا وبأس بطريق الايات القليلة  
 ولا بما علا عن جادة الطريق بمنه وبسرة نصا (والحمام) وما يتبعه في البيع فداخله وخارجه  
 وأتونه ونحوهم سواء (وأسطحة هذه) الاماكن (مثلها) فان أسطحة مواضع النهي كهي عند  
 أحمد لان الهواء تابع للقرار بدليل ان الجنب يمنع من اللبس على سطح المسجد ويحتم بدخول  
 سطح الدار التي حلف لا يدخلها (ولا يصح الفرض في الكعبة والمجر منها) وقدره ستة أذرع  
 وشئ (ولا على ظهرها الا اذا) وقف على منتهى المصباح (لم يبق وراءه شئ) منها وأخرجها  
 وسجد فيها فان صلاة الفرض كذلك صحيحة (ويطعم النذر فيها وعليها) اذا كان بين يديه  
 شئ منها كذا في الاقناع (وكذا) يصح (النشل بل يسن) التنفل فيها) والافضل وجاها اذا  
 دخل ولو صلى لغير وجاها اذا دخل جاز (الثامن) من شروط صحة الصلاة استقبال القبلة  
 مع القدرة) فلا يجب في حاله التحام الحرب وهرب من سبل أو نارا أو سبع أو صلب لغير استقبال  
 القبلة ونحو ذلك (فان لم يجد) المصلي (من يحضر عنها) أي عن القبلة (يبقى صلى بالاجتهاد  
 فان أخطأ) اجتهاده (فلا إعادة) ومن صلى بالاجتهاد فاخبره فيها ثقة بالخطا بقية الزمان  
 أن يترك اجتهاده ويعمل بالخبر (التاسع) من شروط صحة الصلاة (النية) وهي لفظة  
 القصد وشرا العزم على فعل الشئ ويزاد في عبادة تقرب إلى الله تعالى (ولا تسقط بها)  
 لقوله تعالى وما أمر والابعد والله مخلصين له الدين والاخلاص عمل القلب وهو محض  
 النية وذلك بان يقصد به الله تعالى وحده قال سيدنا عبد القادر رضى الله عنه هي قبل

الصلاة شرط وفيها ركن ولا يجمع صحتها قصد تعليمها أو إخلاص من خصم أو إدمان سهر  
 (ومحلها) أي النية (القلب) لأنها من عمله (وحقيقة تم العزم على فعل الشيء بشرطها) أي النية  
 (الإسلام والعقل والتمييز وزمنها) أي النية (أول العبادة أو قبلها يسير) لا قبل دخول وقت  
 إداها المكتوبة أو راتبة (والأفضل قرنها) أي النية (بالتكبير) أي تكبيرة الاحرام لتكون النية  
 مقارئة للعبادة ولأن في ذلك خروجا من الخلاف (وشرط معية الصلاة) أي نية كون العبادة  
 صلاة (تعيين ما يصلح من ظهر أو عصر) أو جمعة أو مغرب أو عشاء أو صبح أو مندورة (أو) نقل  
 مؤقت وذلك كـ (وتر) و (أرواح) أو غير راتبة أو غير راتبة كاستخارة فلا بد من التعيين في هذا  
 كله لتعين تلك الصلاة عن غيرها (والا) أي وان لم تكن الصلاة معينة كالنقل المطلق وصلاة الليل  
 (اجزأه نية الصلاة) لعدم التعيين فيها (ولا يشترط تعيين كون الصلاة حاضرة) لأنه لا يختلف  
 المذهب أنه لو صلاها بنويها إذا غاب وان قمت أو أخرج أن صلاته صحيحة ونفع قضاء (أو) نواها  
 (قضاء) فبان فعلها في الوقت وقت إداها (أو فرضا) في فرض فلا يعتبر أن يقول أصلي الظهر  
 فرضا ولا عبادة في العبادة كما في محض المانع (ويشترط نية الامامة للإمام والانتقام للمأموم)  
 فان اعتقد كل أنه امام الآخر أو ما ومه نصلاتها ما قلدة أو شك في كونه اماما أو ما موالم تصح  
 صلاة واحد منهما (وتصح نية المفارقة لكل منهما) أي من الامام والمأموم (ا) وجود (عذر) له  
 (يبيح ترك الجماعة) كطوبل امام ومريض وغلبة ناعاس أو غلبة شيء يفسد صلاته أو خوف على  
 أهل أو مال أو خوف فوت رفقة أو خروج من الصف مغلوبا يصح انفرادهم فيه صلاته منفردا ان  
 استغاد بمفارقه تعجيل لحوقه لحاجته قبل فراغ امامه فان زال العذر وهو في الصلاة فله  
 المدخول مع الامام فيما بقي قال في الفروع وان انتقل مأموم أو امام منفردا جاز له عذر خلافا لابي  
 حنيفة (و يقرأ مأموم فارق) امامه (في قيام) قبل أن يقرأ الفاتحة (أو يكمل) على قراءة امامه  
 ان كان قرأ بعض الفاتحة (وبعد) قراءة (الفاتحة) كلها (له) أي المأموم (الركوع في الحال)  
 لان قراءة الامام قراءة لمأموم فان ظن المأموم المقارن لامامه في صلاة سران امامه قرأ الفاتحة  
 لم يجب عليه أن يقرأ وان فارقته في ثانية جمعة أتم جمعة وان فارقته في الاولى يتمها انتقلا ثم يصلي  
 الظهر (ومن أحرم بفرض) كظهور (ثم قلبه نقلا) بان فسخية القرصية دون نية الصلاة (صح)  
 سواء صلى الاكثر كـ ثلاث من ظهر أو اثنين من مغرب أو لا وسواء كان انتقلا لغرض صحيح  
 منه أن يحرّم منفردا ثم تقام الجماعة ويريد الصلاة جماعة أو لم يكن له غرض صحيح ووجه ذلك  
 ان النقل يدخل في نية الفرض أشبه ما لو أحرم بفرض فبان قبل وقته وكره لغير غرض صحيح (ان  
 اتسع الوقت) له ولغيره (والا) يتسع الوقت للنقل والفرض (لم يصح) النقل (وبطل فرضه)

\*(كتاب الصلاة)\*

وهي أفعال ممتصة بالتكبير مجتمة بالتسليم (تجب) الصلاة لقوله تعالى ان الصلاة  
 كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (على كل مسلم مكلف) ولولا يلغى الشرع كن أسلم به ارحب  
 وضوء (غير الحائض والنفساء) فلا تجب عليهم ما ولا يقضيان كما مر (وتصح من المميز)  
 لا من هو أصغر منه سنا (وهو) أي المميز (من بالغ سبعا) ويشترط لصحة صلاته ما يشترط  
 لصحة صلاة البالغ الا في السترة (والنوابه) أي نواب صلاة المميز لأنه العامل فهو داخل في

عموم من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وكذا أعمال البر كلها فهو يكتب له ولا يكتب عليه (ويذكر  
 وليه) أي المميز (أمره به) قلم (سبع) وتعليقه أياها والطهارة فان احتاج لاجرة فن مال  
 الصبي فان لم يكن فعلى من تلمذ نفقته (و) يلزم وليه (شربه على تركها العشر) أي عند بلوغه  
 عشر أامة (ومن تركها) أي الصلاة (بحجود افتقد ارتد وحرث عليه أحكام المرتدين) ان كان  
 ممن لا يجبه مثله كمن نشأ بدار الاسلام (واركان الصلاة) المفروضة (أربعة عشر) ركعا للاستقراء  
 (و) هي ما كان فيها (لا تسقط) أي الاركان (عدا ولا سهوا ولا جهلا أحدها القيام في  
 القرض) لا النفل (على القادر) سوى عريان وخائف بقيام ولداواة وقصر سقف لعاجز عن  
 الخروج ومأموم خلف امام الحي بشرطه (منتصبا فان وقف منحضا أو مائلا بحيث لا يسمى  
 قائما لم يبر عذر لم تصح ولا يضر خفض رأسه) على هيئة الاطراف لانه لا يخرج عنه كونه يسمى  
 قائما (وكره قيامه على رجل واحدة لغير عذر) وأجزأه (الثاني تكبيرة الاحرام) الحديث  
 تحريمها التكبير قال في المغني والتكبير من الصلاة (وهي الله أكبر) مرتبا وجوبا (لا يجزئه  
 غيرها) من الذكر (يقولها قائما فان ابتدأها) غير قائم (أو أتمها غير قائم صحت فقل) ان اتسع  
 الوقت لتمام النفل ولفعول صلاة القرض كلها بعد في الوقت (وتنقذ ان مدة اللام) لانها  
 اشباع لان اللام بمدودة فتبقيته انه زاد في مدة اللام ولم يأت بحرف زائد (لا تنقذ صلته  
 ان مدده حمزة الله أو) مد (همزة كبر أو قال أ بكار) لانه اسم اللطيل (أو) قال (الأكبر)  
 وكره تعطيله فشرط تكبيرة الاحرام اثنا عشر شرطا الاقل ايتاها بعد الانتصاب للقرض  
 الثاني ان يقولها بعد الاستقبال حيث شرط الثالث لفظ الجلالة الرابع أن تكون بالعرية  
 للقادر الخامس لفظ أكبر السادس عدم مد همزة الجلالة السابع عدم مد همزة أكبر الثامن  
 عدم واو قبل الجلالة التاسع الترتيب بين الجلالة وأكبر العاشر ان يسمع نفسه جميع حروفها  
 اذ لم يكن مانع الحادي عشر دخول وقت الصلاة وابعادة النافلة الثاني عشر تكبيرة  
 المأموم بعد فراغ امامه من الرأمن أكبر (وجهره) أي المصلي اماما كان أو مأموما ومنفردا  
 (بها) أي بتكبيرة الاحرام (وبكل ركن) قولي كقراءة الفاتحة (وواجب) قولي كتكبيرة اتقال  
 وتشهد أول وتسمع وتحجبه (بد) بقدر ما يسمع نفسه فرض) لانه لا يكون آتيا بشئ من ذلك  
 بدون صوت والصوت يتأني سماعه وأقرب السامعين إليه نفسه واختار الشيخ الاكتفاء  
 بالحروف وان لم يسمعها قال في الفروع ويتوجه مثله في كل مانع عاين بانطق كطلاق وغيره انتمنى  
 وشرط سماع نفسه ان لم يكن به مانع من السماع كصم فان كان مانع فانه يجب الجهر بالقرض  
 والواجب بحيث يحسن السماع مع عدمه (الثالث) من أركان الصلاة (قراءة الفاتحة مرتبة)  
 تامة وهي ركن في كل ركعة (وفيها احدى عشرة تشديدا) أولها اللام في الله وآخرها  
 التشديدتان في ولا الضالين (فان ترك) تشديدا (واحدة أو) ترك (حرفا) عدا (ولم يأت بما ترك)  
 منها (لم تصح) صلته ان انتقل عن محلها بان ركع ولم يأت بما ترك عدا الما لو ترك سهوا والغت الركعة  
 وقامت التي بعدها مقامها كما يعلم مما يأتي ويلزم جأه لا تعلمها بكيفية الاركان فان ضاق الوقت  
 عن تعلمها الزمه قراءة قدرها من غيرها في عدة الحروف والآت من أي سورة شاء (فان لم يعرف  
 الآية) من الفاتحة (كرها) أي الآية (بقدرها) أي الفاتحة وان كان يحسن آيةا أكثر من غير

الفاتحة وآية فأكبر منها كرا الذي من الفاتحة بقدرها لا يجوز به غير ذلك ذكره القاضي قال  
 الجهاوي فان لم يحسن الابعاض آية لم يكرره وعُدل الى غيره سواء كان بعض الآيات من الفاتحة أو  
 من غيرها (ومن امتنع قراءته فاقام صلى على قاعدا وقرا) لان للقيام بدلا وهو القعود بخلاف  
 القراءة (الرابع) من الاركان (الركوع وأقله) وهو الجزئي من القائم (أن يغني بحيث يمكنه)  
 أي المصلي اذا كان وسطا في الخلقة (مس ركبته بكفيه) وذلك لانه لا يسبي رعا كعابدون ذلك  
 وقدم الاجزاء من قاعده مقابلة وجهه ما وراء ركبته من الارض أدنى مقابلة (واكله) أي  
 الركوع (أن يمد) المصلي (ظهره مستويا ويجعل رأسه حياله) أي حيال ظهره يعني انه لا يرفع  
 رأسه عن ظهره ولا يتخفزه (الخامس) من الاركان (الرفع منه) أي الركوع (ولا يقصد) برفعه  
 منه (غيره) يتفرع على ذلك انه (لورفع فزعان شئ لم يكف) فيحتاج الى أن يرجع للركوع ثم  
 يرفع (السادس) من الاركان (الاعتدال قائما ولا تبطل) الصلاة (ان طال) الاعتدال (السابع)  
 من الاركان (السجود) وهو فرض بالاجماع (وأكله) أي السجود (تمكين جبهته وأذنيه  
 وكفيه وركبته واطراف أصابع قدميه من محل سجوده وأقله) أي السجود (وضع جزم من  
 كل عضو) قال أجدان وضع من اليدين بقدر الجهة اجزاء وان جعل ظهور ركبته الى الارض  
 أو سجد على أطراف أصابع يديه فظاهر الخبر انه يجوز لانه قد سجد على يديه وهكذا الوسجد على  
 ظهور قدميه انتهى (وبعتبر المتر لا أعضاء السجود فلو وضع جبهته على نحو قطن منقوش)  
 كنج وحشيش (ولم ينكس) أي لم يجد حجمه (لم تصح) صلاته ادم الاستقرار (وبصح سجوده  
 على كفه) وكو در علامته (وذيله) ونحوه (ويكره) السجود على ذلك (بلا عذر) ومعه لا يكره كركر  
 أو برد أو نحوهما (ومن عجز) عن السجود (بالجهة لم يلزمه) أن يسجد (بغيرها) من بقية أعضاء  
 السجود لان الجهة في الاصل في السجود وغيرها تسع وليس المراد ان اليدين يوضعان بعد  
 وضع الجهة وانما المراد ان السجود به ما تسع للسجود بالوجه واذا ثبت ذلك في اليدين فبقية  
 أعضاء السجود مثلهما في ذلك لعدم الفارق ولانه ما لم يمكنه وضع الوجه على الارض بدون  
 بعض هذه الأعضاء دل ذلك على ايجاب السجود بها لتكميل السجود به لاذاتها فتكون تبعاله  
 وتكميل لا تتبعه وجودا وعدما (ويؤتى ما يمكنه) وسقط لزوم باقي الأعضاء (الثامن) من  
 الاركان (الرفع من السجود التاسع) من الاركان (الجلوس بين السجدين وكيف جلس)  
 متربعا أو واضعا رجليه عن يمينه أو شماله أو مقعبا (كفي والسنة أن يجلس مفترشا) وهو أن  
 يجلس (على رجله اليسرى) وينصب اليمنى ووجهها الى القبلة (بان يجعل بطون أصابعها على  
 الارض مفرقة معتمدا عليها) (العاشر) من الاركان (الطمأنينة وهي السكون وان قل) أي  
 وان كان قليلا بدلا لالتيان بالواجب (في كل ركن فعلتي) كالركوع والاعتدال عنه  
 والسجود والجلوس بين السجدين (الحادي عشر) تشهد الاخير وهو اللهم صل على محمد بعد  
 الايمان بما يجوز من التشهد الاول والجزئي منه) أي من التشهد الاول (التمنات لله سلام  
 على نبيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله  
 وأشهد أن محمدا رسول الله والكامل مشهور الثاني عشر) من الاركان (الجلوس له) أي  
 لتشهد الاخير (الجلوس) للتسليمين فلو تشهد غير جالس أو سلم الاولى جالسا والثانية غير جالس



لم تصح) - لانه (الثالث عشر) من الاركان (التسليتان) والمراد السلام الذي يخرج به من الصلاة (وهو أن يقول مرتين السلام عليكم ورحمة الله) من تمامه فأوجوباً مبتدئاً ندباً عن يمينه (والاولى أن لا يزيد برككاته ويكتفي في النقل) وسجود تلاوة وشكر ونحوهما (تسليمة واحدة وكذا) يكنى (في الجنائز) تسليمة واحدة (الرابع عشر) من الاركان (ترتيب الاركان كما ذكرنا) هنا (فلو سجد مثلاً قبل ركوعه عمداً بطلت) - لانه (وهو الزم الرجوع) للقيام (أي بآني بالترتيب) (يركع ثم يسجد)

• (فصل في واجباتها) أي الصلاة (ثمانية) وهي ما كان فيها (وتبطل الصلاة بتركها) أي ترك واحد منها (عـ) (ما وتسقط - هو) (و) يسجد له وتسقط (جهلاً) فصاوي يسجد له يخرج به الشرط والركن (الاول التكبير لغير الاحرام) وتقدم ان تكبيرة الاحرام ركن (لكن تكبيرة المسبوق) الذي أدرك امامه راكعاً (التي بعد تكبيرة الاحرام سنة) للاحتياط بتكبيرة الاحرام عنها في تلك الحالة مفهومة ان تكبيرة الانتقال لا تكون سنة الا في هذه المسئلة (و) (الثاني قول سمع الله لمن حمده للامام والمنفرد) من تمامه فأوجوباً (للاماموم) وهو المذهب (و) (الثالث قول ربنا ولك الحمد للكل) أي للامام والمأموم والمنفرد فيقول الامام والمنفرد في رفعه سمع الله لمن حمده فاذا استتم قائماً قال ربنا ولك الحمد (و) (الرابع قول سبحان ربّي العظيم مرة في الركوع) (الخامس قول سبحان ربّي الاعلى مرة في السجود) (و) (السادس قول رب اغفر لي بين السجدين) مرة (و) (السابع) (التشهد الاول على غير من قام امامه) الى ثالثة (سهواً) عن التشهد لوجوب متابعتها (و) (الثامن) (الجلوس له) أي للتشهد الاول على غير من قام امامه عنه سهواً ومحمل ما ذكر من التكبير الواجب والسمع والتحميد والتسبيح وسؤال المغفرة بين ابتداء انتقال وانتهائه فلو شرع في ذلك المحل قبل أن يقتل اليه كالمكبر لسجوده قبل هويته اليه أو كله بعد - وان انتهى هويته لم يجزئه ذلك التكبير كتمثيل واجب قراءة راكعاً أو شروع في تشهد قبل قعود (وسنّها) أي الصلاة (أقوال وأفعال) وهي ما كان فيها (ولا تبطل) الصلاة (بترك شيء منها ولو عمداً ويباح السجود لسهوه) أي لتركه سهواً فلا يكون واجباً ولا مستحباً وهي على قسمين قولية وفعلية (فمن الاقوال احدى عشرة) سنة قال في الاقناع فسنن الاقوال سبع عشرة (قوله بعد تكبيرة الاحرام سبحانك) أي انزهك تنزهك اللاتى بجلالك (اللهم) أي يا الله (وبحمدك) قال ثعلب سبحانه بحمدك (وتبارك) فعل لا يتصرف فلا يستعمل منه غير الماضي (استك) أي دام خيره والبركة النماء والزيادة (وتعالى جسدك) بفتح الجيم أي علاجلالك وارتفعت عظمتك (ولا اله غيرك والتعوذ) قبل القراءة (والبسمله) أي بسم الله الرحمن الرحيم (وقول آمين وقراءة سورة بعد الفاتحة) لاقبلها في الخروجة وعيد وتطوع وأوقى مغرب ورباعية (والجهر بالقرعة للامام) فيما يجهر فيه (ويكبر الجهر) بالقراءة (للاماموم ويخبر المنفرد) بين الجهر والاضافت بالقراءة (وقول غير المأموم) وهو الامام والمنفرد (بعد التحميد) السماء ومل الأرض ومل ما شئت من شيء بعد وما زاد على المرة في تسبيح الركوع والسجود) وما زاد على مرة في قول رب اغفر لي (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير على آله عليه السلام والبركة عليه)

وعليهم والدعاء بعده) أي بعد التشهد الأخير (وسن الأفعال وتدعى الهيئات) لأنها خاصة في غيرها وهي خمسة وأربعون وقيل خمس وخمسون وقيل غير ذلك فهذا لما تيسر منها الأولى منها (رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام والثانية كونهما مبسوطتين والثالثة كونهما مضمومتين الأصابع عند الإحرام) بالصلاة (و) الرابعة رفعهما كذلك (عند الركوع) (و) الخامسة كونهما كذلك (عند الرفع منه) أي الرفع من الركوع (و) السادسة (حطهما مع عقب ذلك) (و) السابعة وضع اليدين على الشمال (و) الثامنة (جعلهما) أي يديه (تحت سترته) (و) التاسعة (نظره إلى موضع سجوده) (والعشرة) (الجهر بتكبيرة الإحرام) (و) الحادية عشرة (ترتيل القرآن) (و) الثانية عشرة (تخفيف الصلاة) ان كان اماما (و) الثالثة عشرة (الإطالة في الأولى) (و) الرابعة عشرة (التقصير في الثانية) (و) الخامسة عشرة (تفرقه بين قدميه قائما) يسيرا (و) السادسة عشرة (قبض ركبتيه بيديه) (و) السابعة عشرة (كون يديه مفرجتي الأصابع في ركوعه) (و) الثامنة عشرة (مد ظهره فيه) أي في ركوعه مستويا (و) التاسعة عشرة (جعل أي المصلي رأسه حباله) فلا يخفضه ولا يرفعه (و) العشرون (محافظة عضديه) عن جنبيه (و) الحادية والعشرون (البداية في سجوده بوضع ركبتيه) قبل يديه والثانية والعشرون والثالثة والعشرون ما أشار إليه ما يقوله (ثم يديه ثم جبهته وانقذه) (و) الرابعة والعشرون (تمكين أعضاء السجود من الأرض) أي تمكين كل جبهته وكل أنفه وكل بقية أعضاء السجود من الأرض في سجوده (و) الخامسة والعشرون (مباشرتهما) أي اليدين والجبهة بان لا يكون ثم حائل متصل به (بجعل السجود سوى الركبتين فيكروه) في حقه أن يباشرهما (و) السادسة والعشرون بمحافة (عضديه عن جنبيه) (و) السابعة والعشرون بمحافة (بطنه عن فخذه) (و) الثامنة والعشرون بمحافة (لفخذه عن ساقيه) (و) التاسعة والعشرون (تفريقه بين ركبتيه) (و) الثلاثون (إقامة قدميه) (و) الحادية والثلاثون (جعل بطون أصابعه ما على الأرض) (و) الثانية والثلاثون كون أصابعها في السجود (مفرقة) (و) الثالثة والثلاثون (وضع يديه حذو منكبيه) (و) الرابعة والثلاثون كون كل واحدة من يديه (مبسوطة) (و) الخامسة والثلاثون كون كل واحدة من يديه (مضمومة الأصابع) (و) السادسة والثلاثون كون أصابعهما موجهات إلى القبلة (و) السابعة والثلاثون (رفع يديه أو لا في قيامه) من السجود (إلى الركعة) (و) الثامنة والثلاثون (قيامه على صدوره وقدميه) للركعة الثانية والتاسعة والثلاثون (قيامه كذلك للركعة الثالثة) (و) الأربعون قيامه كذلك للركعة الرابعة (و) الحادية والأربعون (اعتماده على ركبتيه بيديه في نهوضه) (لبقية صلاته) (و) الثانية والأربعون (الاقتراض في الجلوس بين السجدةتين) (و) الثالثة والأربعون (الاقتراض في التشهد الأول) (و) الرابعة والأربعون (التورل في التشهد الثاني) (و) الخامسة والأربعون (وضع اليدين على الفخذين) أي وضع كل يده على فخذها اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى في التشهد الأول والسادسة والأربعون كونهما (مبسوطتين) أي الأصابع والسابعة والأربعون كونهما (مضمومتين) الأصابع (في الجلوس بين السجدةتين وكذا) أي يضع يديه على فخذه مبسوطتين مضمومتين (في التشهد) (الأول والثاني) (الأنه) (يسمن في حقه أن يقبض من يده اليمنى الخنصر والبصر ويخلق

ايها مع الوسطي) وهذه الثامنة والاربعون (و) التاسعة والاربعون كونه (يشير  
باسبابها) أي اليقين (عند ذكر الله تعالى) (و) الخمسون (كون اليسرى مضغوطة الاصابع  
(و) الحادية والخمسون (كون أطراف أصابعها نحو القبلة) (و) الثانية والخمسون (الإشارة  
بوجهه نحو القبلة) في ابتداء السلام (و) الثالثة والخمسون (التقائه يميناً وشمالاً في تسليمه  
(و) الرابعة والخمسون (تنبه به) أي السلام (الخروج من الصلاة) (و) الخامسة والخمسون  
(تفضيل الشمال على اليمين في الالتفات) (و) السادسة والخمسون (الخشوع) وهو معنى يقوم  
بالنفس يظهر منه سكنون الأطراف (تنبيه) \* ان اعتقد المصلي الفرض سنة أو السنة فرضاً  
أو لم يعتقد شيئاً لفرضاً ولا سنة وإذا ما اشتد على الشروط والآداب والواجبات وهو يعلم ان  
ذلك كله من الصلاة أو لم يعرف الشرط من الركن فصلاحة صحته (خاتمة) \* اذا ترك شيئاً ولم يدر  
أفرض هو أم سنة لم يسقط فرضه للثبوت في صحته

\* فصل فيما يكره في الصلاة \* يكره للمصلي اقتصاره على الفاتحة فيما تن فيه السورة بعدها  
(وتكرارها) أي الفاتحة لأنها ركن وفي إبطال الصلاة بتكرارها خلاف ~~فكره~~ لذلك  
(والتقائه) في الصلاة يحل الكراهة إذا كان الالتفات (بلا حاجة) كخوف ومرض والمراد  
بالالتفات الذي يكره ولا يبطال به الصلاة إذا لم يستدر بجملته ويستدر بالقبلة (و) يكره  
للمصلي (تقصيص عينيه) لأنه مظنة النوم (وجعل مشغولاً) عن الصلاة لأن ذلك يذهب الخشوع  
(وافترش ذراعيه) حال كونه (ساجداً أو اعبت) (والخصم) وهو ان يضع يديه على خاصرته  
(والغطى) لأن ذلك يخرج به عن هيئة الخشوع (وفتح فمه ووضع فيه شيئاً) لافي يده نص عليه  
(واسنة قبالة صورة) منصوبة لأنه يشبهه سجود الكفارها وفي الفصول يكره أن يصلي إلى  
جدار فيه صورة وتماثيل لما فيه من التشبيه بعبادة الأوثان والاصنام وظاهره ولو كانت  
صغيرة لا تبدو للناظر إلا خلافاً لا يبي حنيفة فإنه لا يكره إلى غير منصوبة خلافاً لا يبي حنيفة ولا  
سجود على صورة خلافاً لا يبي حنيفة ولا صورة خلقه في البيت خلافاً لا يبي حنيفة في أحد روايته  
ولا فوق رأسه أو عن أحد جانبيه خلافاً لا يبي حنيفة انتهى (و) استقبال (وجه آدمي) وفي الرعاية  
أوجيوان وغيره والأول أصح (و) استقبال (متحدث) لأن ذلك يشغله عن حضور قلبه في الصلاة  
(و) استقبال (ناثم) في الفرض والنفل (ونار) مطلقاً (و) استقبال (ما يليه) أو يتطرق في  
كتاب واستقبال كافر وتعلق بشئ في قبلته لا وضعه في الأرض وإن يصلي ويريد به نجاسة أو باب  
منفتح قاله في المبدع (ومس الحصى) لقوله عليه السلام في حديث أبي ذر مر فوعا إذا قام أحد  
إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة تواحه رؤاه أبو داود وبلا عذر (وتسوية التراب بلا عذر)  
و يكره له (ترجح بروحة) ونحوها بلا حاجة لأنه من العت (وفرقة أصابعه) وهو في الصلاة  
(وتنسيقها) وهو في الصلاة (ومس لحيته) وعقص شعره (وكف ثوبه) ونحوه (ومق كثر ذلك)  
أي مس الحصى وتسوية التراب والترجح ونحوها (عرفاً) أي في العرف فلا عبادة بالسلات  
(بطالت) صلاته (و) يكره له (أن يخلص جبهته بما يسجد عليه) لأنه من شعار الرافضة (وان  
يسمع فيها) أي في الصلاة أثر سجوده وان يستند إلى جدار أو نحوه لأنه يزيل مشقة القيام  
وأنما يكره إذا كان (بلا حاجة إليه فان استند) المصلي (بحيث يقوم لأزبل ما استند إليه بطالت)

صلاته ان لم يكن عذر (وجده) أى حمد المصلى اذا عطس أو وجد (مايسره) ويكره (استرجاعه) أى أن يقول أنا لله وأنا إليه راجعون (اذا وجد ماينميه) قال فى الانصاف لو عطس فقال الحمد لله أو الله شئ فقال بسم الله أو مع أو رأى مايفىمه فقال أنا لله وأنا إليه راجعون أو مايجبه فقال سبحان الله ونحوه كرم ذلك

• (فصل فيما يطل الصلاة) • يطلها كل (ما أطل الطهارة) وهو غائبة (وكشف العورة حمد) ولو كان المكشوف منها يسيراً لان التحرز منه ممكن من غير مشقة أشبهه سائر العورة (لا تبطل (ان كشفها) أى كل عورته أو ما لم يعرف عنه منها (نحو ربح فسترها فى الحال) بلا عمل كثير (أولاً) أى بأن لم يسترها فى الحال وكان ككشفها بلا قصد (وكان المكشوف) يسيراً واليسير هو الذى (لا يفحش فى النظر) عرفاً ويختلف الفحش بحسب المنكشف فيه فحش من السوء ما لا يفحش من غيرها فان صلاته لا تبطل (و) يطل الصلاة (استدبار القبلة حيث شرط استقبالها) وتقدم ويطلها (اتصال النجاسة) التى لا يعنى عنها (به) أى المصلى (ان لم ير لها فى الحال) فان أزالها سريراً بحيث لم يطل الزمان فصلاته صحيحة (و) يطلها (العمل) المتوالى (الكثير) لا القليل (فى العادة من غير جنسها) أى الصلاة كفتح باب ومشى واقف عمامة وكناية وخياطة وعمده وسهوه وجهه سواء لقطعه الموالاة بين الأركان (غير ضرورة) فلو كان لضرورة كخوف وهرب من عدو أو سيل أو سبع فلا تبطل به ويطلها (الاستئذان قوياً) وتقدم حده ولا يطلها الا اذا كان (لغير عذر) ويأتى (و) يطلها (رجوعه عالماً) لاجاله لا تحريم رجوعه (ذا كراً) لان كان ناسياً (للتشهد) الأول (بعد الشروع فى القراءة) أى وان ذكر التشهد من نسيمه بعد ان شرع فى القراءة لم يحزله الرجوع اليه لانه تلبس بركن مقصود فان رجع بعد شروعه فيها بطلت صلاته الا أن يكون ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل متى علم تحريم ذلك وهو فى التشهد نهض ولم يتم الجلوس قاله فى الشرح وكذا حال المأمومين ان تبعوه وان سبحوا الله قبل أن يعتدل فلم يرجع تشهد والافتسهم وتبعوه وقبل يشارقونه ويتحون صلاتهم قاله فى المبدع • (تمة) • قال فى الشرح وغيره فان مضى فى موضع يلزمه الرجوع أو رجع فى موضع يلزمه المضى عالماً بتحريمه بطلت صلاته كترك الواجب عمداً وان فعله بغير قصد جوازاً لم تبطل لانه تركه غير متعمد لكن اذا مضى فى موضع يلزمه الرجوع فسدت الركعة التى تركها كالمولى يتركه الا بعد الشروع فى القراءة وان رجع فى المضى ناسياً لم يعتد بما يفعله فى الركعة التى تركها منها لانها فسدت بشروعه فى قراءة غيرهما لم تعد الى الصلة بحال (و) يطلها (تعمد زيادة ركن فعلى) كقيام وقعود وكوع وسجود (و) تبطل (بتعمد تقديم بعض الأركان على بعض) كتعمد السجود قبل الركوع (و) تبطل (بتعمد السلام قبل اتمامها) (تبطل بتعمد اعادة المعنى فى القراءة) كفتح همزة اهدنا وضئنا انعمت وكسر كاف اياك (و) تبطل (بوجود ستره بعيداً) عرفاً بحيث يحتاج الى زمن طويل أو عمل كثير كالتشى (وهو عريان) تبطل (بفسخ النسبة) فى اثائها لان النية شرط فى جميعها وقد قطعها (و) تبطل الصلاة (بالتردد فى الفسخ) لان استدامة النية شرط لعصمتها ومع التردد تبطل الاستدامة (و) تبطل الصلاة (بالعزم عليه) أى على الفسخ (و) تبطل (بشك) فى اثائها الصلاة (هل نوى فعل مع الشك عملاً) من أعمال الصلاة كركوع وسجود

ورفع منهما ثم ذكر انه نوى وان شك في تكبيرة الاحرام وجب عليه استئناف الصلاة (و) تبطل  
(بالدعاء بعد الدنيا) كقوله اللهم ارزقني جارية حسناء وحلة خضراء ودابة حملاجة (و) تبطل  
(بالاتيان بكاف الخطاب لغیر الله ورسوله أحد) قال في الاقناع وشرحه وظاهره لغیر النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو السلام عليك أي النبي فلا تبطل به فيكون من خصوصياته صلى الله عليه وسلم  
(و) تبطل (بالقهقهة و) تبطل (بالكلام ولو) كان الكلام (سهوا) اماما كان أو أموا معهما  
أو جهلا طائعا أو مكرها أو اجبا كتحذير معصوم من مهلكة أو لأفرضا كانت الصلاة أو نفلا  
(و) تبطل (بتقديم المأموم على امامه) والاعتبار في القيام بمنزلة القدم وهو العقب ولا يضر  
طول المأموم عن امامه لانه يتقدم برأسه في السجود فلو استويا في العقب وتقدمت أصابع  
المأموم لم يضر فان صلى قاعدا فلا اعتبار بحمل القعود وهو الالية حتى لو مد رجله وقدمهما  
على الامام لم يضر (و) تبطل صلاة مأموم (بطلان صلاة امامه و) تبطل (بسلامه) أي  
المأموم (عند اقبل امامه أو سهوا) قبله (ولم بعده) أي السلام (بعده) أي بعد امامه (و) تبطل  
بالاكل والشرب سوى اليسير) منهما (عرف الناس وجاهل ولا تبطل) الصلاة (ان بلغ) المصلي  
(ما بين اسنانه بالاضغ) ولو لم يجربه الريق نضال لا تنقل يسير شرب عمدا وبلغ ذوب سكر ونحوهما  
يذوب بفهم كامل (وكالكلام) في الحسك (ان تنفخ بلا حاجة) فبان حرفان (أو اتعجب لا خشية  
أو تنفخ فبان حرفان) أما اذا اتعجب المصلي خشية من الله تعالى فله لانه مهيضة (ولا) تبطل  
(ان نام) المصلي وهو قائم أو جالس نوما يسيرا (فتكلم) في ذلك النوم (أو سبق على لسانه) كلام  
(حال قرأته) فلا تبطل لانه مغلوب على الكلام في الحالتين أشبه ما لو غلط في القراءة فأتى بكلمة  
من غيرها ولان النائم مرفوع عنه القلم (أو غلبه سعال أو عطاس أو ثناؤب) فبان حرفان فلا  
تبطل صلاته (أو) غلبه (بكاه) فبان حرفان قال في المغنى والنهاية انه اذا غلب صاحبه لم يضره  
لكونه غير داخل في وسعه ولم يحكي كافي خلافا لقاله في المبدع

\*(باب سجود السهو)\*

(يسن اذا أتى) المصلي (بشول مشروع في غير محله) غير سلام كالقراءة في السجود والقعود  
وكاتشهيد في القيام وقراءة السورة في الركعتين الأخيرتين ونحوه (سهوا) وعلم منه انه اذا أتى  
بذكر أو دعاء لم يرد الشرع به فيها كقوله آمين رب العالمين وفي التكبير اهه أكبر كبير انه لا يشرع  
له سجود وجزم به في المغنى والشرح وغيرهما (ويباح) سجود السهو (اذا تركه مسنونا) سهوا  
قال في المقنع بعد سياقه من الاقوال فهذه لا تبطل الصلاة بتركها ولا يجب السجود لها وهل  
يشرع على روايتين وما سوى هذا من سنن الافعال لا تبطل الصلاة بتركها ولا يشرع السجود  
لها قال في المبدع نصره واختاره الاكثر لانه لا يمكن التحرز من تركها الكثرة فلو شرع  
السجود لم تخلف صلاة من سجود في الغالب وبه يفرق بينها وبين سنن الاقوال وقال اذا قلنا  
لا يسجد فبسجد لم تبطل صلاته نص عليه (ويجب) سجود السهو (اذا زاد ركوعا وسجودا  
أو قايما أو قعودا ولو) كان القعود (قد رجلسه الاستراحة) سهوا وتقدم في بطلان الصلاة  
ان الصلاة تبطل بتعمد زيادة ركن فعلي (أو سلم قبل اتمامها) سهوا وتقدم أن عمد يبطلها (أو لحن  
لحنيا محيل المعنى) سهوا (أو ترك واجبا) سهوا كالتسبيح وكوع وتشهد أول (أو شك في زيادة وقت

فعلها) بأن شك في الأخيرة هل هي زائدة أو لا وهو ساجد هل سجوده زائد أو لا فيسجد لذلك جبراً  
للتقص الحاصل فيه بالشك ولا يسجد لشكه إذا زال وتبين أنه مصيب فيما فعله قال في الاقتناع  
ولا يسجد لشكه في ترك واجب ولا لشكه هل سها أو في زيادة الأذاشك فيها وقت فعلها  
(وتبطل الصلاة بتعمد ترك سجود السهو والواجب) الذي محله قبل السلام لأنه ترك واجباً في  
الصلاة عمداً ولا يشرع سجود ترك سجود السهو (الأن ترك ماوجب بسلامه قبل انتمامها)  
فلا تبطل كما إذا سلم عن نقص أما كونها لا تبطل بتعمد ترك ما محله بعد السلام فلا نه خارج  
عنهم أقلم يؤثر في إبطالها وإن كان مشروعا لها كالإذان (وإن شاء سجد سجد في السهو وقبل  
السلام أو بعده) قال القاضي لا خلاف في جواز الأمرين أي السجود قبل السلام أو بعده  
وإنما الكلام في الأولى والأفضل انتهى قال في الاقتناع ومحله نداء قبل السلام إلا في السلام  
قبل انتمام صلاته إذا سلم عن نقص ركعة فأكثرت انتهى (لكن إن سجد ما بعده أي السلام  
سواء كان محله قبله أو بعده كبر ثم سجد سجدتين ثم جلس مفترشاً في الثانية ومثروا ركعتي غيرها  
(تشهد وجوبا) التشهد الأخير (وسلم) وسجد السهو وما يقول فيه وما يقول بعد الرفع منه  
كسجود صلب الصلاة (وإن نسي السجود حتى طال الفصل عرفاً) سقط (أو أحدث) سقط  
(أو خرج من المسجد سقط) سجود السهو وصحت صلاته لأنه جاز للعامة كجبرانات الحج فلم  
تبطل بفواته (ولا يسجد على مأموم دخل أقل الصلاة إذا سها) المأموم (في صلاته) ويأتي قال  
في شرح الاقتناع وظاهره ولو كان أتى بما يحل سجوده بعد السلام (وإذا سها إمامه لزمه  
متابعه في سجود السهو) سواء سها المأموم أولاً ولولم يتم المأموم ما عليه من تشهد ثم يتمه  
بعد سجوده مع الإمام ولو مسبوقاً وكان سهواً لا يأمم فيمالم يذكره المأموم فيه فلو قام بعد سلام  
إمامه رجع فسجد معه لأن شرع في القراءة وإن أدركه في آخر سجود في السهو سجد معها فإذا  
سلم الإمام أتى المأموم بالسجدة الثانية ثم قضى صلاته وإن أدركه بعدها وقبل السلام لم يسجد  
ويسجد إن سلم معه سهواً بعد انتمام صلاته ولسهو معه وفيما انفرد به (فإن لم يسجد إمامه وجب  
عليه) أي المأموم (هو) مسبوقاً كأن أو غير مسبوق فيسجد المسبوق إذا فرغ من قضاء ما فاته  
مع الإمام وغير المسبوق بهذا يأسه من سجود الإمام ولو كان الإمام لا يعتد بوجوب سجود  
السهو (ومن قام ركعة زائدة جلس متى ذكر) ولا يتشهد إن كان تشهد وسجد للسهو وسلم ومن  
نوى ركعتين فملاهما إلى الثالثة ثم أضافها إلى الثالثة فملاهما إلى الثالثة فملاهما إلى الثالثة فملاهما  
لا يتها رجوع وسجد للسهو وإن نوى ركعتين فملاهما إلى الثالثة فملاهما إلى الثالثة فملاهما إلى الثالثة فملاهما  
نهمض) المصلي إلى الركعة الثالثة (عن ترك التشهد الأول) مع ترك جلوسه أو ودونه (فاسياً) لما  
تركه منها أو من أحدهما (لزمه الرجوع) قبل أن يستتم قائماً (ليتشهد وكره) رجوعه (إن  
استتم قائماً) يلزم المأموم متابعته أي متابعة إمامه في قيامه ناسياً (ولا يرجع إن شرع  
في القراءة) لأنه شرع في ركن وتقدم في الميطلات حكم رجوعه (ومن شك في ترك ركن أو شك  
في عدد ركعات وهو في الصلاة بنى على اليقين وهو الأقل) في العدد وترك الركن في شك  
في تركه (وسجد للسهو وبعد فراغها لا أثر للشك) وتقدم

\* (باب صلاة التطوع) \*

قال في الاختيارات التطوع تكمل به صلاة الفرائض يوم القامة ان لم يكن المصلّي أتمها وفيه حديث مرفوع رواه أحمد وكذلك ان كانه وبقيّة الاعمال اه وهو شرعاً طاعة غير واجبة (وهي) أي صلاة التطوع (أفضل تطوع البدن بعد الجهاد) وهو قتال الكفار وبعد توابيع الجهاد وهي النفقة فيه (و) بعد (العلم) من تعليم وتعلم وترتيبها في الفضيلة ان تقول أفضل التطوع الجهاد ثم توابعه ثم علم ثم صلاة ونص ان الطواف لغريب أفضل منه أي الصلاة بالمسجد الحرام (وأفضلها) أي أفضل صلاة التطوع (ماسن) ان يصلي (جماعة) لانه أشبه بالفرائض (وأكدتها) (الكسوف) أي أكدها ما سن له الجماعة من الصلوات المسنونة صلاة الكسوف (فالاستسقاء) يعني ان صلاة الاستسقاء على صلاة الكسوف في الاكديّة (فالترابيع) ذكره في المذهب وغيره لانها تنسب لها الجماعة (فالوتر) يعني انه يلي الترابيع في الاكديّة (وأقله) أي الوتر (ركعة) ولا يكره الوترها ولو بلا عدد من مرض أو سفر ونحوهما (وأكثره) أي أكثر الوتر (احدى عشرة) ركعة يسلم من كل اثنين ويوتر بركعة وسن فعلها عقب الشفع بلا تأخير لصاوان صلاحها كلها بسلام واحد بان سرده عشر وتشهد ثم قام فأتى بالركعة جازاً وسرد الاحدى عشر ولم يجلس الا في الاخرة جازاً لكن الاولى أولى وكذا ان أوتر بثلاث أو خمس أو سبع أو تسع وان أوتر بتسع سرده ثانياً وجلس وتشهد ولم يسلم ثم يصلي التاسعة ويتشهد ويسلم وان أوتر بسبع أو خمس سردهن ولم يجلس الا في آخرهن وهو أفضل فيما اذا أوتر بسبع أو خمس (وإدنى السكال ثلاث ركعات) (بسلامين) وهو أفضل (ويجوز) ان يصلي الثلاث (بسلام واحد) لانه ورد (سرداً) من غير جلوس عقب الثانية لتخالف المغرب (ووقته) أي الوتر (ما بين صلاة العشاء) ولومع جمع تقديم (وطلوع الفجر) فمن صلى الوتر قبل العشاء لم تصح ومن صلاه بعد الفجر كان قضاء (و) يقنت فيه) أي في الوتر في الركعة الاخيرة جميع السنة (بعد الركوع ندباً فلو كبر ورفع يديه) بعد الفراغ من القراءة (ثم قنت قبل الركوع جاز) نص عليه (ولا بأس ان يدعو في قنوته بعشاء) ما لم يكن من أمر الدنيا فيرفع يديه الى صدره ينسجها وبطونهم - ما نحو السماء ولومأوما (ومن) بعض (ما ورد اللهم اهدنا فحين هديت) أصل الهدى الرشاد والبيان قال تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم والهداية من الله التوفيق والارشاد وطلب الهداية من جهة المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبيت عليها أو بمعنى المزيد منها (وعافنا فحين عافيت) المراد به العافية من الاسقام والبلايا والعافية ان يعافيك الله من الناس ويعافهم منك (وتولنا فحين توليت) الولي ضد العدو مأخوذ من توليت الشيء اذا عنتيت به ونظرت فيه كما يتقرر الولي في حال اليتيم لانه سبحانه وتعالى ينظر في أمر مولاه بالعناية ويجوز ان يكون من وليت الشيء اذا لم يكن بينك وبينه واسطة بمعنى ان الولي يقطع الوسائط بينه وبين الله تعالى حتى يصير في مقام المراقبة والمشاركة وهو الاحسان (وبارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة وقبل هي حلول الخير الالهي في الشيء والعطية الهبة والمراد بها ما أنعم الله به (وقنا شرما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك) سبحانه لا اراد لامره ولا معقب لحكمه فانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد (انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت عن صفات الهدى) (ربنا وتعاليت) رواه أحمد (اللهم انا نعوذ برضائك من محظنك وبعقولك من عقوبتك

وبك منك) قال الخطابي في هذا معنى لطيف وذلك انه سأل الله تعالى ان يجيره رضاه من مضطه  
وهما ضدان متقابلان وكذلك المعافاة والمواخذة لكم بالعقوبة بلأى ما لا ضده وهو الله  
سبحانه وتعالى أظهر العجز والانقطاع وفزع منه اليه فاستعاض به منه (لأنه صلى الله عليه وآله  
لا ينطقه ولا يبلغه ولا تنتهي غايته لقوله تعالى علم ان لن تقصوه أى تطيقوه) أنت كما أثبت على  
نفسك اعتراف بالعجز عن الثناء ورده الى المحبة طعمه بكل شئ بجله وتفصيلا فكما انه تعالى لانهاية  
لساطته وعظمته لانهاية للثناء عليه لان الثناء تابع للمثنى عليه (ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم) نص عليه (و يؤمن مأموم) على قنوت امامه بان يقول آمين ان سمع قنوت امامه والا  
دعا وكذلك اذا اقدم بشاقي في الصبح يؤمن (ثم يسمع وجهه بيديه هنا) أى فى القنوت (وخارج  
الصلاة) اذا دعا (وكره القنوت في غير الوتر) رواية كراهة ذلك عن ابن مسعود وابن عباس  
وابن عمر وأبي الدرداء رضى الله تعالى عنهم وعناهم ومحل الكراهة الا ان ينزل بالمسكين نازلة  
غير الطاعون فيسن لامام الوقت خاصة القنوت في غير الجمعة (وأفضل الرواتب) المؤكدة (سنة  
التجريم المغرب ثم) سنة الظهر والعشاء (سواء) فى الفضيلة (والرواتب المؤكدة عشر) ركعات  
(وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل  
الفجر) فيصير فى السفر فى نعل غير سنة فجر ووتر ثلثا كدهما (ويسن قضاء الرواتب والوتر الاماقت)  
من الرواتب (مع فرضه وكذا فى الاولى تركه) أى ترك قضاء الحصول المشقة به الاسنة الفجر  
فيضم التام كدها (وفعله الكل) أى السن كلها (بيت أفضل) من فعلها بالمسجد (ويسن  
الفصل بين الفرض وسنته) سواء كانت قبله أو بعده (بقيام) أى ان قال (أو كلام والتراويح)  
سنة مؤكدة وهى (عشرون ركعة) عند أهل العلم وقال مالك الاختيار ست وثلاثون ركعة  
(برمضان) جماعة نصوا والاصل فى مسنونيتهما الاجماع يسلم من كل ثنتين بنية أول كل ركعتين  
انهم ما من التراويح (ووقتها) أى التراويح (ما بين) فرض (العشاء) سنة (الوتر) وعلم مما تقدم  
انها لاتصح قبل صلاة العشاء فمن صلى التراويح ثم ذكر أنه صلى العشاء لمحمد ثاقافه بعد التراويح  
لانها سنة تفعل بعد مكتوبة فلم تصح قبلها كسنة العشاء والسنة التى بعد الظهر

• فصل • وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار قال أحمد وليس بعد المكتوبة عندى أفضل من  
قيام الليل انتهى (والنصف الاخير) منه (أفضل من) النصف (الأول) وبعد النوم أفضل  
لان الناشئة لاتكون الا بعد ردة ومن لم يرق فلا ناشئة له قاله أحمد وقال هى أشد وطأ أى تنبيها  
نفهم ما نقرأ ونرى أذنك (والتهجد ما كان بعد النوم) قال البهوتى وظاهره ولو يسيرا (ويسن  
قيام الليل) فاذا استيقظ من نومه ذكر الله تعالى وقال ما ورد بعد الاستيقاظ ومنه لا اله الا الله  
وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شئ قدير الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والله  
أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ثم ان شاء قال اللهم اغفر لى أو دعا استجيب له فان  
توضأ أو صلى قبلت صلاته (و) يسن (افتتاحه) أى قيام الليل (بركعتين خفيقتين) لما روى  
أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركعتين  
خفيقتين رواه أحمد ومسلم وأبو داود (و) يسن (يته) أى بنية قيام الليل (عند النوم) لينفوز بقوله  
صلى الله عليه وسلم من نام وفيته ان يقوم كتب له ما نواه وكان نومه صدقة عليه (ويصح التطوع



بركعة) ونحوها كالثلاث وخمس (وأجر) المصلي (القاعد) أى المصلي قاعدا (غير الماعذر ونصف  
أجر القائم) قال فى الانصاف فاما ان كان معه مذورا مرض ونحوه فانها كصلاة القائم فى الاجر  
قال فى القروع ويتوجه فيه فرضا ونفلا انتهى وسن تربعة بمحل قيام وثنى رجله بركوع  
وسجود \* قال فى الانصاف فائدة يجوز له القيام اذا ابتداء الصلاة جالسا وعكسه فى النفل  
لا غير (وكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام) لان السجود فى نفسه أفضل وأكدر  
بدليل انه يجب فى الفرض والنفل ولا يساح بحال الا لله تعالى والقيام يسقط فى النفل ويساح  
فى غير الصلاة للوالدين والعالم وسيد القوم والاستكثار مما هو أكدر وأفضل أولى (وتسن صلاة  
الضحى غبا) لان النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها (وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان) أى  
ثمان ركعات (ووقتها) أى وقت صلاة الضحى (من خرج وقت النهى) وهو اذا علت الشمس  
ويستمر (الى قبيل الزوال) يعنى الى دخول وقت النهى بقيام الشمس كذا فى شرح المنتهى  
(وأفضله) أى أفضل وقت تصلى فيه صلاة الضحى (اذا اشتد الحر وتسجد تحية المسجد) ركعتان  
فأكثر لمن دخله قصد الجلوس به أولا غير خطيب دخل الخطبة وقبضه ودخله لصلاة عمده ودخله  
والامام فى مكتوبة أو بعد الشروع فى الإقامة ودخل المسجد الحرام لان تحيته الطواف وتحيزي  
رابعة وفريضة ولو فاتتین عنها وان نوى التحية والفرض فظاهر كلامهم حصولها له قطع به  
فى المنتهى وغيره فان جلس قبل فعلها قام فأبى بها ان يبطل الفصل ولا تحصل بأقل من ركعتين  
ولا بصلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر (و) تسن (سنة الوضوء) أى ركعتان عقبه (و) يسن  
(احياء ما بين العشاءين وهو من قيام الليل) لان الليل من المغرب الى طلوع الفجر الثانى  
ويستحب أن يكون له تطوعات يداوم عليها وان فاتت بقضائها

\* (فصل \* ويسن) بئنا كد (سجود التلاوة مع قصر الفصل) بين السجود وسببه فان طال الفصل  
لم يسجد لقوات محله ويكرهه بتكرارها كتكرار ركعتي الطواف بتكراره (للقارئ) متعلق  
يسن (والمستمع) وهو الذى يقصد السماع ولا يسن للسامع وهو الذى لا يقصد الاستماع (وهو  
كالشافعه فيها باعتبارها) من عدم وجوب ستر أحد العاتقين والقيام (يكبر) تكبيرتين تكبيرة  
(اذا سجد بلا تكبيرة احرام) ولو خارج الصلاة (و) تكبيرة (اذا رفع) من السجود لانه سجود  
مفرد فنشرع التكبير فى ابتدائه وفى الرفع منه كسجود السهو (و) ان كان خارج الصلاة  
فانه (يجلس) اذا رفع رأسه وانما يشرع جلوسه اذا كان خارج الصلاة لان السلام يعقبه  
فشرع له كون سلامه فى حال جلوسه (ويسلم) تسليمه واحدة عن يمينه فتبطل بتركها عمدا  
وسهوا وسجود لها والتسليم ركبان (بلا تشهد) لانها صلاة لا ركوع فيها فلم يشرع فيها التمسد  
كصلاة الجنازة بل ولا يسن نص عليه الامام أحمد ويقول فى سجودها سبحان ربى الاعلى وجوبا  
قاله فى المبدع (وان سجد المأموم لقراءة نفسه أو) سجد (لقراءة غير امامه عمدا بطلت صلاته) لانه  
زاد فيها سجودا (ويأثم المأموم متابعة امامه فى صلاة الجهر اذا سجد) للتلاوة (فلترك) المأموم  
(متابعته) أى امامه فى الصلاة الجهرية (عمدا بطلت) صلاته لعدم ترك الواجب ولو كان  
هناك مانع من السماع كبعد وطرش لانه لا يمنع وجوب المتابعة ويكره لامام قراءة سجدة  
فى صلاة سر وسجودها فان فعل خيرا المأموم بين المتابعة وتركها والاوى السجود متابعة لامامه

(ويعتبر) لاستحباب السجود في حق المستمع (كون القارئ يصلح اماما للمستمع) ولو في نفل فقط  
 (فلا يسجد) المستمع (ان لم يسجد القارئ ولا) يسجد المستمع (قدامه) أى قدام القارئ (ولا  
 يسجد المستمع (عن يساره) أى عن يسار القارئ (مع خلق عينه) مالم يكن عن يمينه من يسجد  
 لقراءته لعدم صحة الائتمام حينئذ (ولا يسجد رجل) مستمع (للاوة امرأة) تلاوة (خنثى  
 ويسجد) مستمع من (رجل وخنثى وأثنى لتلاوة) رجل (أحنث) لتلاوة (زمن) لان قراءة الفاتحة  
 والقيام ليس واحد منهما بركن في السجود (و) لتلاوة (يميز) اصحة امامته في النفل وسجود  
 سجدة التلاوة من النوافل والسجدة أربع عشرة في الحج اثنان وسجدة ص سجدة شكر  
 (و) يسجد سجود الشكر لله تعالى (عند تجدد النعم) مطلقا (واندفاع النعم) مطلقا أى سواء  
 كانت النعم أو اندفاع النعم له أو للناس (وان سجدة) أى للشكر (عالمذاكرا) لاجلها وناسيا  
 (في صلاة نفلت) لان سبب الشكر ليس له تعلق بالصلاة بخلاف سجود التلاوة (وصفته  
 وأحكامه كسجود التلاوة) ومن رأى مبتلى في دينه يسجد بحضوره أو مبتلى في دينه يسجد بغيره  
 حضوره

• فصل في أوقات النهي • وهى ثلاثة الوقت الاول (من طلوع الفجر) الثاني (الى ارتفاع  
 الشمس قبل دبر) أى قدر ربح في رأى العين (و) الوقت الثاني (من صلاة العصر) يعنى ان النهي  
 متعلق بنفس صلاة العصر ولو مجموعة وقت الظهر (الى غروب الشمس) أى حتى يتم غروبها  
 وتنفل سنة الظهر بعدها ولو في جمع تأخير (و) الوقت الثالث (عند قيامها) أى قيام الشمس  
 ولو يوم جمعة (حتى تزول) أى حتى تغرب (فتحرم صلاة النطق في هذه الاوقات ولا تنعقد)  
 صلاة التطوع ان ابتدأها المصلي فيها أو كان شرع فيها فدخل وقت النهي وهو فيه فيحرم عليه  
 الاستدامة كذا في الاقناع وشرحه (ولو) كان المصلي (جاهلا بوقت أو التحريم) حتى ماله سبب  
 كسجود تلاوة وصلاة كسوف وقضاء السنة راتبة ونحوه مسجد سوى تحية مسجد حال خطبة  
 جمعة سواء كان ذلك شتاء أو صيفا وسواء علم ان ذلك الوقت وقت نهى أو جهله فان التحية تجوز  
 وتنعقد (سوى سنة الفجر قبلها) أى قبل صلاة الفجر قال في حاشية المنتهى لا بدعها لانها  
 تكون قضاء (و) سوى (ركعتي الطواف) فرضا كان الطواف أو تلافى كل وقت منها (و) سوى  
 (سنة الظهر بعد العصر اذا جمع) تقديمها كان أو تأخيرا (و) سوى (اعادة جماعة) اذا اقيمت  
 وهو بالمسجد) ولو مع غير امام الحى وسواء كان صلى جماعة أو وحده في كل وقت من الاوقات وعلم  
 منه ان من دخل المسجد وقت نهى فوجد الامام يصلى فلا يعيد معه (ويجوز فيها) كلها (قضاء  
 الفرائض و) يجوز فيها كلها (فعل) الصلاة (المنذورة) مطلقا بان يعيد بوقت في أى وقت من  
 أوقات النهي (ولو نذر فيها) أى مقبلا بوقت من أوقات النهي بان يقول لله تعالى على أن  
 أصلي ركعتين عند طلوع الشمس مثلا • (تنبيه) • لو نذر الصلاة في مكان غصب في مفردات أبى  
 يعلى ينعقد فقبل له يصلى في غيرها فقال فلم ينفذ قال في القروع ويتوجه جوابه كصوم يوم  
 العيد (والاعتبار في التحريم بعد العصر بقراءة صلاة تنبيهه لا بشروطه فيها فلو أحرم بها ثم قلبها  
 نفلا أو قطعها (لم يمنع من التطوع) حتى يصلها (وتباح قراءة القرآن) قائما وقاعدا وركبا  
 وما شيا (في الطريق) نقله ابن منصور وغيره (ومع حدث أصغر ونحوه) وبذلك وقع

في الذروع ولا تمنع نجاسة القدم القراءة ذكره القاضي وقال ابن تيمية الاول المنع (وحفظ القرآن)  
 العظيم (أرض كفاية) اجماعاً (ويتعين حفظ ما يجب في الصلاة) فقط ثم الواجب عليه بعد ذلك  
 ما يحتاج اليه من العلم من أمور دينه ثم ان علم ذلك فهل الافضل في حقه حفظ بقية القرآن  
 أو الاشتغال بنوافل العلم النافع فيه احتمالان وتسن القراءة في المصحف والختم في كل أسبوع  
 ولا يأخر به كل ثلاث وكره فوق أربعين

### \* (باب صلاة الجماعة) \*

(تجب) للجمعة من المؤداة على الاعيان (على الرجال الاسرار القادرين) عليهم فلا تجب على غير مكلف  
 كصغير لانه لم يجب عليه ما تجب له الجماعة وهو الصلاة ولا على من فيه رفق الملك سببه نفعه أو  
 بعض نفعه وفقاً بسببه ولا على امرأة ولا على خنثى ولا على ذى عذر من الاعذار المذكورة في  
 بابها (حضر وسفرا) حتى في شدة خوف لا شرط خلافاً لابن عقيل فتصح من منقر ولا عذر له (وأقلها  
 امام ومأموم) في غير جمعة وعبد (ولو) كان المأموم (أثني) والامام رجل أو أنثى أو عبد ولا تعتقد  
 بالمميز في الفرض وتسن الجماعة بالمسجد لان المسجد يشتمل على الشرف والطهارة واطهار  
 الشعار وكثرة الجماعة وغير ذلك ولودار الامر بين فعل الصلاة في المسجد فذا وبين فعلها في بيته  
 جماعة تعين فعلها في بيته تخصيلاً للواجب ولودار الامر بين فعلها في المسجد في جماعة يسيرة  
 وفعلها في بيته في جماعة كثيرة كان فعلها في المسجد أولى قال بعض أصحابنا وأقامتها في الربط  
 والمدارس ونحوها قريب من قامة بالاساجد (وتسن الجماعة) للنساء مفردات عن الرجال  
 لانهم من أهل الفرض أشبهن الرجال ويكره لحسناء حضورها مع الرجال ويباح لغير الحسناء  
 حضور الجماعة مع الرجال (وحرمان يوم) بمسجد له امام راتب (لان الراتب المسجد بمنزلة صاحب  
 البيت وهو أى صاحب البيت أحق بالامامة ممن سواه) فلا تصح الامع اذنه أى اذن الامام  
 الراتب (ان كره ذلك) أى امامة غيره (مالم يضق الوقت) لان تخصيص الصلاة اذا فرض متعين  
 وانظار الامام مستحب فراعاة تخصيص الواجب أولى ويراسل اذا تأخر عن وقته المعتاد مع قرب  
 محله وعدم مشقة وان بعد محله أو لم يظن حضوره أو ظن ولا يكره ذلك صلوا (ومن كبر قبل تسليمة  
 الامام الاولى أدرك الجماعة) ولولم يجلس لانه أدرك جزءاً من صلاة الامام أشبه ما لو أدرك ركعة  
 (ومن أدرك الركوع) مع الامام قبل رفع رأسه من الركوع بحيث يصل المأموم الى الركوع  
 الهزى قبل ان يزول الامام عن قدر الاجزاء منه (غير شاك) في ادراك الامام راكعاً (أدرك  
 الركعة) ولولم يدرك معه الطمأنينة (واطمان) المسبوق (ثم تابع) امامه وعلم منه انه لو شك  
 هل أدرك راكعاً أو لا لم يعتد به أو يسجد السهو (فيسن دخول المأموم مع امامه كيف أدركه)  
 وان لم يعتد بما أدرك فيه ويخط المأموم ان أدرك الامام جالساً بلا تكبير لانه لا يعتد به وقد  
 فات محل التكبير ويقوم مسبوق به وجوباً (وان قام المسبوق) لقضاء ما فاتة (قبل تسليمة  
 امامه) التسليمة (الثانية ولم يرجع) المسبوق ثم يقوم بعد تسليمة الامام الثانية (انقلبت) صلته  
 (نقلوا) اذا أقيمت الصلاة التي يريد ان يصلي مع امامه لم تنعقد نافلته وان أقيمت وهو فيها أى  
 النافلة (أتمها خفية ومن صلى ثم أقيمت الجماعة سن ان يعيد والاولى فرضه ويحصل الامام عن  
 المأموم) غمائية أشبه الاول (القراءة) للفاخرة (و) الثاني (مجدود السهو) اذا كان دخل معه

في الركعة الاولى (و) الثالث (سجود التلاوة) اذا أتى بها المأموم في الصلاة خلفه (و) الرابع (الستر) قدامه لان ستره الامام ستره من خلفه (و) الخامس (دعاء القنوت) فان المأموم لا يسن له عند قنوت امامه غير التأمين (و) السادس (التشهد الاول اذا سبق) المأموم (بركعة في صلاة رباعية) فقط والسابع سجود التلاوة في الصلاة السرية اذا قرأ الامام سرا ويسجد لان المأموم يخبر بين السجود وعدمه والثامن قول سمع الله من حمده وقول ملء السماء الى آخره (وسن للمأموم ان يستغفر) بان يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) ان يستغفر بأن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (في الصلاة الجهرية و) يسن للمأموم أيضا ان يقرأ الفاتحة وسورة (أيضا حيث شرعت) السورة (في سككات امامه) أي سككات الامام في الصلاة الجهرية ولو كان سكونه لنفسه ولا يضر تقرأ بقى الفاتحة (وهي) أي السككات ثلاث الاولى (قبل) قراءة (الفاتحة) قال في الاقناع ومواضع سكاته ثلاثة بعد تكبيرة الاحرام قال في الانصاف والمبدع احداها مختص بأول ركعة للاستفتاح انتهى (و) الثانية (بعدها) أي بعد الفاتحة وسن ان تكون سكتته هنا بقدر الفاتحة ليقراها المأموم فيها (و) الثالثة (بعد فراغ القراءة) ليتمكن المأموم من قراءة سورة فيها (ويقراء) المأموم استحبابا بالفاتحة وسورة (فيما لا يجهر فيه الامام متى شاء) أو كان لا يسمعه لبعده أو طرش ان لم يشغل من يجنبه فان سمع همهمة الامام ولم يفهم قراءته لم يقرأ نص عليه

\* (فصل) ومن أحرّم مع امامه أو قبل اتّمامه (أي الامام) لتكبيرة الاحرام لم تنعقد صلاته (قال في الانصاف) أما لتكبيرة الاحرام فانه يشترط ان يأتي بها بعد امامه (والاولى للمأموم أن يشرع في أفعال الصلاة بعد امامه) قال في المغني وشرح المقنع وابن رزّين وابن الجوزي في المذهب وغيره يستحب أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد فراغ الامام مما كان فيه (فان وافقه فيها) أي في أفعال الصلاة (أو) وافقه (في السلام كره) وصحت لانه اجتمع معه في الركن (وان سبقه) بشئ من أفعال الصلاة (حرم من ركع أو سجد أو رفع) من ركوع أو سجود (قبل امامه عمد الزمه ان يرجع) الى المحل الذي كان مع الامام فيه قبل ان يفعل ما فعله من ركوع أو سجود أو غيرهما قبل الامام (لبأقرب به) أي بما فيه قبل الامام (مع امامه) ليكون مؤتملا امامه (فان أبي الرجوع (علما) بوجوبه (عمدا) أي غير ساه وناس واستمر على الأيما حتى أدركه الامام فيما سبقه من ركوع أو سجود أو نحوهما (بطلت صلاته لا) تبطل (صلاة ناس) أي غير عمدة عمد (و) (لصلاة (جاهل) أبي وجوب الرجوع (ويسن للامام التحفيف) أي تخفيف الصلاة (مع الاتمام) أي اتّمام الصلاة وتكره لامام سرعة تمنع مأمو ما فعل ما يسن له فعله من مسنونات الصلاة ومحل استحباب التحفيف (مالم يؤثر المأموم التطويل) لانه انما استحباب التحفيف لان توفر الجماعة به أقرب ولان التطويل يقرهم فأما اذا اختاروه لم يكره لزوال سلة التكره (و) يسن للامام (انتظار داخل) في ركوع وغيره ومحل استحباب ذلك (ان لم يشق) انتظار الامام الداخل (على المأموم) لان حرمة المأموم الذي معه في الدلالة أعظم حرمة من الذي لم يدخل معه في الصلاة فلا يشق على من معه لنفع الداخل معه (ومن استأذنته امرأته) الى الخفى الى المسجد (أو) استأذنته (أمته الى المسجد كره) (منعها و) ينهأ خير لها (ولا ب) ثم ولي محرم منع

هو ليست من الخروج من بيتها ان خشي به قسسه أو ضررا ومن الانشراح عنه  
 (فصل في الامامة الأولى بها) أى الامامة (الاجود قرامة الانفة) ثم الاجود قرامة القسسه  
 (ويقدم قارئ لا يعلم فقه ضلانه على لقبه أى ثم) مع استوائهما فى القرامة والقسسه الاولى  
 بالامامة (الاسن) الا كبر سننا (ثم) مع استوائهما فى السن الاولى بالامامة (الاشرف) من  
 الرسلين وهو القرشى (ثم) مع استوائهما فيما تقدم الاولى بالامامة (الائقى والاودع) لقوله سبحانه  
 وتعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم (ثم يصرع) وهذا انما يكون مع التشاح فى الامامة فمن خرجت  
 له الفرعة كان هو الاحق بالامامة (وصاحب البيت) اذا اقيمت الجماعة فيه وهو حاضر صالح  
 للامامة (وامام المسجد) الراتب (ولو) كان (عبداً حق) بالامامة ممن حضر ولو كان في  
 الحاضرين من هو اقرب أو اقرب منه (والحرأولى) بالامامة (من العبد والحاضر) أى المقيم أولى  
 من المسافر سفر قصر لانه ربما قصر فيقوت المأمومين بعض الصلاة فى جماعة (والبصير) أولى  
 من الاعمى لان البصير أقدر على توقي التجاسة واستقبال القبلة والناسئى فى المدن أو القرى  
 ويسمى حضرياً أو من يدوى وهو الناسئى بالبادية (والمتموضى) أولى من ضدهم وتكره امامة غير  
 الاولى بالامامة (بلاذنه) أى اذن الاولى وامامة المفضل بدون اذن الفاضل مكروهة (ولا  
 تصح امامة الفاسق) مطلقاً أى سواء كان فسقه من جهة الافعال أو من جهة الاعتقاد  
 ولو مستورا ولو غيبه وعلى المذهب يستثنى من ذلك ما أشار اليه بقوله (الافى جعة وعد) ومحل  
 ذلك ان (تعذر اخلف غيره) أى تعذر فعله ما خلف غير الفاسق بأن تعذر جمعة أخرى خلف  
 عدل لان الجمعة والعهد من شعائر الاسلام الظاهرة وظلم الامعة دون غيرهم فتركها ما خلفهم  
 ينقض أى تركها ما بالكلية ولا يعيد الجمعة (وتصح امامة الاعمى والاصم) لان العمى  
 والاصم قد حساستين لا يتخللان بشئ من أفعال الصلاة ولا شروطها فصحت مع ذلك الامامة كما  
 لو كان أعمى فاند الشم (و) تصح خلف (الاقلف) وهو الذى لم يحنث لانه ذكر مسلم عدل قارئ  
 فصحت امامته كالحنثين والتجاسة تحت القلفة تجعل لا تمكز ان اثماته معفو عنها لعدم امكان  
 ازالها وكل تجاسة معفو عنها الا تؤثر فى ابطال الصلاة هذا كله اذا كانت غير مفقودة أما  
 المفقودة أو التي هي يمكنه فقها وغسل ما حنثت فهذا! لن ترك غسل ما حنثت القلفة مما يمكنه غسله  
 لم تصح صلواته فضلا عن امامته كحله تجاسة لا يعنى عنها فاع القدرة على ازالها (و) تصح الصلاة  
 خلف (كثير لحن لم يحل المعنى) كجزء ال الجمدة ونصبها لله ونصب بآرب ونحو ذلك سواء كان  
 المؤمن مثله أو كان لا يلحن لان مدلول اللفظ باق وهو موهوم كلام الرب سبحانه وتعالى لكن مع  
 الكراهة (و) تصح الصلاة خلف القافا الذى يكثر الفاء وخلف (القامم الذى يكثر التاء) وخلف  
 من لا يصح بعض الحروف كالقف والصاد أو يصرع (مع الكراهة) فى الجميع قال جماعة  
 ومن يضل صوته أو رؤيته قال فى الفروع وقيل والاصرد (ولا تصح امامة العاجز عن شرط)  
 كمن يشوبه تجاسة لا يعنى عنها ولم يجد ما يفسله به ولا يجد نوبا غيره وكلمته يراه أحد الطهورين  
 به ادعها الاجتهاد (أو) عاجز عن (ركن) كقيام أو ركوع أو سجود أو قعود (الاجتهاد) ويستثنى  
 من ذلك ضرورة اشار اليه بقوله (الا امام الراتب) أى امام الحى الراتب العاجز عن القيام فقط  
 (بمسجد) لان الامام الحى يحتاج الى تقديمه بخلاف غيره والقيام أخف الاركان بدليل سقوطه

في النقل (المرجوز والعلته) لثلا يقضى عدم اشتراط ذلك الى ترك القيام على الدوام (فيصلي)  
 الامام (جالسا ويجلسون) أي يجلس المأمومون القادرون على القيام (خلفه) أي خلف امام  
 الحلي اذ اصيل بهم جالسا وهو من المفردات (وتصح) الصلاة خلفه (قياما) والانفصل لامام  
 الحلي ان يستخلف اذ امرض والحالة هذه (وان ترك الامام ركعا وشروطا مختلفا فيه مقلدا) لامام  
 (صحبت) صلاته وان تركه من غير تقليد أعاد الامام والمؤتم به (ومن صلى خلفه) أي خلف من ترك  
 ركعا وشروطا (معتقدا بطلان صلاته أعاد) المأموم قال في الاقتناع وشرحه وان ترك الامام ركعا  
 أو واجبا وشروطا عنده وحده أو عنده وعند المأموم عالما أعاد أو ان كان عند المأموم وحده  
 كالحنبلي اقتدى بمن ذكره أو ترك ستر إحدى العاتقين أو الطمأنينة في الركوع ونحوه  
 أو تكبيرة الاتقال مقلدا من لا يرى ذلك مفسدا فلا إعادة على الامام ولا على المأموم ومنسله  
 لوصلي شافعي قبل الامام الراتب فتصح صلاة الحنبلي خلفه انتهى (ولا انكار في مسائل  
 الاجتهاد) أي المسائل التي ليس فيها دليل يجب العمل به وجوبا ظاهرا مثل حديث صحيح  
 لا تعارض له من نفسه (ولا تصح امامة المرأة بالرجال) ولا بالخنازي ولا فرق في ذلك بين القرض  
 والنقل على الصحيح وانه اذا صلى خلفها ثم علم لزمه الاعادة ذكره السامري وغيره وعلم منه صحة  
 امامة المرأة والخنثى بالنساء (ولا) تصح (امامة المميز بالبالغ في القرض وتصح امامته) أي  
 الصبي المميز بالبالغ (في النقل) كالترابيح والوتر والكوف والاستسقاء لانه منتقل يوم  
 متفقين (و) تصح امامة الصبي (في القرض) كالظهر والعصر (و) صبي (مثله ولا تصح امامة  
 محدث) حدثنا أصغر أو أكبر (ولا) امامة (نجس) أي من يبدنه أو ثوبه نجاسة غير موقوتها  
 (يعلم ذلك) أي وهو يعلم بحدته أو نجاسته لانه أدخل بشرط الصلاة مع القدرة أشبهه المتلاعب  
 لكونه لا صلاحه في نفسه (فان جهل هو) أي الامام حدثه أو نجاسته (والمأموم) معا واستمر  
 جهلها (حتى انقضت) الصلاة (صحبت صلاة المأموم وحده) أي دون الامام (ولا تصح امامة  
 الامي) نسبة الى الام كانه على الحالة التي ولدته أمته عليها (و) في عرف الفقهاء (هو من  
 لا يحسن الفاتحة) أي يحفظها أو يدغم فيها ما لا يدغم أو يبذل حرفا لا يبذل بمأموم ليس بأي مثله  
 الاضاد المغضوب وضاد الضالين بظا أو يلحن فيها لحنا يحيل المعنى بعجزا عن اصلاحه (الاجتهاد  
 ويصح النقل خلف القرض ولا عكس) أي لا يصح القرض خلف النقل (وتصح المقضية خلف  
 الحاضرة وعكسه) أي الحاضرة خلف المقضية وقاضيا من يؤم بقاضيا من غيره (حيث ذكروا  
 في الامم) فلا تصح عصر خلف ظهر ولا عكسه

• (فصل) • يصح وقوف الامام وسط المأمومين والسنة وقوفه متقدما عليهم) ووقوفهم خلفه  
 الا العراة فوسطا وجوبا وامرأة امت نساء فوسطا ندبا (ويقف الرجل الواحد) والخنثى (عن  
 يمينه) أي يمين الامام (محاذيا له ولا تصح) الصلاة (خلفه) أي الامام لانه يكون فذا (ولا) تصح  
 (عن يساره) أي الامام (مع خلق يمينه) قال في القروع ومن صلى عن يساره ركعة فذا كثر مع خلق  
 يمينه لم تصح نص عليه (وتقف المرأة خلفه) وان وقفت بجانبه أي جانب امامها الرجل فسكر رجل  
 يعني ان المرأة اذا اتت برجل ووقفت عن يمينه فان صلاتها تصح كما تصح صلاة الرجل عن يمين  
 امامه (وان صلى الرجل ركعة خلف الصف منفردا فصلاته باطلة وان أمكن المأموم الاقتداء

بامامه) ولولم يكن المقتدى بالمسجد بان كان خارجه والامام بالمسجد (ولو كان بينهما) أي بين  
الامام والمأموم (فوق ثلثمائة ذراع صم) الاقتداء (ان رأى الامام أو رأى من وراءه) ولو  
كانت رؤيته في بعضها فقط أو كانت مما لا يمكن الاستمرار منه كشباله ونحوه (وان كان  
الامام والمأموم في المسجد لم تسترط الرؤية) أي رؤية الامام ولا رؤية من وراءه (وكفي سماع  
التكبير) في الفرض والنفل (وان كان بينهما) أي بين الامام والمأموم (ثم تجرى فيه السفن  
أو طريق) ولم تصل فيه الصفوف حيث صحت تلك الصلاة في الطريق بأن كانت على جنازة  
ونحوها أو كان في غير شدة خوف بسفينة وامامه بأخرى غير مقرؤة بها (لم يصح) الاقتداء  
والحق الآمدى بالنهر النار والبر وقيل والسميع وقاله أبو المعالي في الشوك والنار (وكره علق  
الامام عن المأموم) ما لم يكن كدرجة منبر فلا يكره ونصح ولو كان كثيرا وهو ذراع فأكثر  
(ولا يكره) (عكسه) أي علو المأموم عن الامام ولو كان كثيرا (وكره لمن أكل صلا وأجلا  
ولجوه) كثوم وكتراث (حضور المسجد) وان لم يكن به أحد وكذا حضور الجماعة قال في القروع  
ويتوجه مثله من به راحة كربة قال في الاقتناع وشرحه فان دخله أكل ذلك أي ما لا راحة  
كربة من نوم وبصل ونحوهما أو دخله من له صنان أو يجزى أو أخرجه أي استحباب  
أخراجه إزالة لا دى انتهى

• (فصل) في ذكر الاعذار المبيحة ترك الجمعة والجماعة • (بعد ترك الجمعة والجماعة المريض  
والخائف حدوث المرض) ومحل ذلك اذا كان المريض والخائف حدوث المرض ليسا بالمسجد  
فان كانا بالمسجد لم تهما الجمعة والجماعة لعدم المشقة وتلزم الجمعة دون الجماعة من لم يضرر  
بأبواب الجمعة راكبا أو محمولا أو تبرع أحد بذلك أو يقود أعمى (و) بعد ترك الجمعة والجماعة  
(المدافع أحد الاخشين) البول والفاط (و) بعد ترك الجمعة والجماعة (من له ضائع يرجوه) كالأولاد عليه  
انسان بمكان ويخاف ان لم يحض اليه سرعا يمتقل عن ذلك المكان أو قدم له بضائع من سفر  
ويخاف ان لم يتلقه أن يفوته لكن قال المجد الافضل ترك ما يرجو وجوده وبصلى الجمعة والجماعة  
(أو يخاف ضياع ماله أو فواته) أي فوات ماله كشر ودائته وأباق عيده وسفر من له عنده  
ودبعة ونحو ذلك (أو) يخاف (ضرافه) أي في ماله كاختراق خبزه أو طنجته أو إطلاق الماء  
على زرعه بغيثته عنه (أو) يخاف ضررا (على مال استوجب لحفظه كطائرة) بكسر التون (بستان  
أو) كان يحصل له (أذى بطر ووحل) بفتح الحاء المهملة وتسكين الفة ردبنة (ونيل) وجليد ورجح  
باردة بلبلة مظلة) ويأتى في باب الجمع انه لا يشترط ألحقة الجمع بين العشاءين كون الليلة مظلة  
(أو) كان يضطره (طويل امام) لان كان بطريقه الى المسجد منكر ولا يعذر بترك الجمعة  
والجماعة من جهل الطريق اذا وجد من يهديه .

### • (باب صلاة أهل الاعذار) •

جمع عذر وهم المريض والمسافر والخائف ونحوهم (يلزم المريض) القادر على القيام (ان يصلى  
المكتوبة) أي المفروضة (فاجبا ولو مستندا) الى شيء ولو بأجرة بقدر عليها (فان لم يستطع) اعجز  
أو شق اضطرر بلحقه بقيامه أو زيادة مرض (ة) يصلى (فأعدا) مترعنا بدا وبقي رجليه في ركوعه  
ومجوده كاستقل (فان لم يستطع) القعود أو شق عليه (ة) يصلى (على جنبه) والجنب (اليمين

أفضل **وهو** كره المريض الصلاة على ظهره ورجلاه إلى القبلة مع قدرة على جنبه ونصح  
 وإن لم يقدر المريض أن يصلي على أحد جنبيه تعين عليه أن يصلي على ظهره ورجلاه إلى القبلة  
 وجهها واحدا (ويؤتى بالركوع وبالسجود) من هجر عنهما ما أمكنه (ويجعله) أي يجعل السجود  
 (اخفض) من الركوع (فإن هجر) عن جميع ما تقدم (أو ما بطرفه) أي بعينه (واستخضر)  
 الفعل بقلبه) عند إماتته **وهكذا** يستخضر القول) عند إماتته (أن هجر عنه) أي عن  
 القول (بإسنانه) كما سيعرف أن يعلموا بصلاته (ولا تسقط) الصلاة عن المريض (مادام عقله  
 ثابتا) لقد رتبته على أن ينوي بقلبه مع الإيماء بطرفه (ومن قدر على القيام) وكان يصلي قاعدا  
 (أو السجود) وكان يصلي على جنبه أو مستلقيا (في أثناءها) أي أثناء الصلاة (اتقل إليه) أي إلى  
 ما قدر عليه بعد أن كان عاجزا عنه وأقمها به فيقوم أو يقعد من كان عاجزا عنه وجوبا لأن المبيح  
 الهجز وقد زال وبركع بلا قراءة من كان قرأ في حال الهجز والآخر أبعد قيامه ومن قدر على قيام  
 أو قعود دون ركوع وسجود أو مأبركوع قائما بسجود قاعدا (ومن قدر أن يقوم) أي يصلي  
 قائما (منه ردا أو) قدر أن (يجلس) أن صلى (في الجماعة خيرا) بين أن يصلي قائما منفردا وبين  
 أن يصلي جالسا في جماعة لأنه في كل منهما ما يفعل واجبا ويترك واجبا وقبل يلزمه أن يصلي  
 قائما منفردا لأن القيام ركن بخلاف الجماعة (ونصح) المكتوبة (على الرحلة أو اقفة وسائرة  
 لمن يتأذى بخصه طر ووحل) ولج وبرد (أو يخاف على نفسه من نزوله) من سبل أو سبع أو هجر  
 عن ركوب أن نزل (ويجب) عليه) أي على من يصلي الفرض على الرحلة للضرورة **مكرر**  
 (الاستقبال وما بعده عليه) من ركوع وغيره ولا تصح صلاة الفرض على الرحلة لمرضه لأنه  
 لا يزول مرضه بالصلاة عليه بخلاف المطر ونحوه (ويؤتى) بركوع وسجود (من) كان (بالماء  
 والطين) ولا يمكنه خروج كحلوب ومبروطا وسجدة غريق على متن الماء ولا إعادة على واحد  
 من هؤلاء

**فصل في صلاة المسافر قصر الصلاة الرباعية** لا الثنائية والثلاثية فإنه لا يجوز قصرهما  
 (أفضل) من الاتمام ولا يكره الاتمام (لن نوى سفرا) هذه عبارة المنتهى والحرز والتفخيح وهي  
 أولى من قول المقنع من سافر لأنه يرد عليها من خرج في طلب ضالة أو أتى حتى جاوز المسافة فإنه  
 ليس له القصر حيث لم يشو وقال الجاوي ولو قال من ابتداء السفر كافي القروع وغيره لا كان  
 أجود لأنه قد ينوي ولا يسافر فإن قيل قوله بعد ذلك إذا جاوز يوت قرية العامة قيل عليه  
 قيل لا بد فيه من إضراره وإن يقال للقصر إذا جاوزها مسافرا ولا تفقد بجواز يوت قرية  
 بعد النية من غير سفر (مباحا) فيدخل فيه الواجب كاللحج والجهاد وقضاء الدين والمسجون  
 كزيارة الرحم والمباح كالتمارة ولوزة وفريجة (لحل معين) فلا قصر لها ثم وثاقه مما لا يقصد  
**مكرر** أنا معينا (يلغ) سفره ذهبا (سنة عشر فرسخا) ثقب ما بارأوجرا (وهي) أي السنة  
 عشرة فرسخا (بومان) أي مسيرة يومين لا رجوع في أثناءهما (فامدان) أي عندئذ لان طولها  
 وقصرها (في زمن معتدل) الحز والبرد (بسر الاثقال) يوجب الاقدام وذلك أن سرعة برد والبريد  
 أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال فالثمانية وبأميلان في ثمانية أميال ونصف والهاشمي اثنا عشر  
 ألف قدم وهي ستة آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون أصبعًا فمئة ثمانية عشر ألف أصبع



ست شعيرات بطون بعضها الى بعض عرض كل شعيرة ست شعيرات برزون قال ابن حجر في شرح  
 البخاري والمداع الذي ذكره قد حرر بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والمداع في هذه  
 الاعصار في قصص عن ذراع الحديد بقدر الثمن \* (قائدة) \* من مكة الى عسفان أربعة برد وذكر  
 صاحب المسالك ان من دمشق الى القطيفة أربعة وعشرين ميلا ومن دمشق الى الكسوة  
 اثني عشر ميلا (اذا غارق) متعلق بقوله قصر الرابعة (بيوت قريته العامرة) سواء كانت داخل  
 السور أو خارجة وسواء وليتها بيوت خاربية أو البرية لكن لو وليتها بيوت خاربية ثم بيوت عامرة  
 فلا بد من مفارقة البيوت العامرة التي تلي الخاربية ولو برز والمكان لقصد الاجتماع ثم بعد  
 اجتماعهم فثبوتون المقيم من ذلك المكان فلهم القصر قبل مفارقتها في ظاهر كلامهم (ولا  
 يعيد من قصر) بشرطه (ثم رجع قبل استكمال المسافة) لان المقترنة المسافة لاحقيقتها اذا  
 تقترن بهذا فانه يستثنى من حالة السفر احدى وعشرون صورة يلزمه فيها الاتمام الاولى اذا  
 هربوطه ولو لم يكن له به حاجة الثانية اذا تمزيد له به امرأة ولو لم يكن وطنه الثالثة ما أشار  
 اليها بقوله (ويلزمه اتمام الصلاة ان دخل وقتها وهو) أي حريده السفر (في الحضر) الرابعة  
 اذا تمزيد تزوج فيه ولو بعد مفارقتها الزوجة الخامسة اذا وقع بعض الصلاة في الحضر  
 وهي معصومة في راسك السقينة اذا أحرم بالصلاة معصومة ثم وصفت الى وطنه في أثناء  
 الصلاة السادسة اذا ذكر صلاة حضر سفر السابعة اذا ذكر صلاة سفر في حضر الثامنة  
 ما أشار اليها بقوله (أوصلي خلف من يتم) التاسعة اذا اتم عن يسلك فيه هل هو مقيم أو مسافر  
 فيتم ولو كان مسافرا ويكفي علمه بسفره بعلامة من لباس ونحوه العاشرة اذا شك امام في أثناءها  
 انه نوى القصر عند اجرامها كالنوى الصلاة مطاافا فان نيتته تنصرف الى الاتمام الحادية عشرة  
 انما عاد صلاة فائدة يلزمه اتمامها الثانية عشرة ما أشار اليها بقوله (أولم ينو القصر عند  
 الاحرام) الثالثة عشرة اذا نوى القصر ثم رفضه بعد ان نواه الرابعة عشرة اذا جهل ان امامه  
 نواه الخامسة عشرة ما أشار اليها بقوله (أو نوى اقامة مطلقة) أي غير مقيدة بزمن مخصوص  
 السادسة عشرة ما أشار اليها بقوله (أو أكثر من أربعة ايام) أي أكثر من عشرين صلاة ولا فرق  
 بين كون ما نوى الإقامة فيه موضع لبث وقراري العادة كالقري أو لا يقام فيه عادة كالمقارور  
 السابعة عشرة ما أشار اليها بقوله (أو أقام) المسافر (القضاء) حاجته وظن انها لا تنقضي (الحاجة  
 (الابعد) مضى (الرابعة) الثامنة عشرة اذا شك المسافر في نية المدة أي هل نوى اقامة عشرين  
 صلاة أو أكثر التاسعة عشرة اذا عزم في حلاله على قطع الطريق ونحوه العشرون اذا تاب  
 المسافر من العصية في أثناء الصلاة وكان نوى القصر فيتم الحادية والعشرون ما أشار اليها بقوله  
 (أو أخر الصلاة بلا عذر) له في التأخير (حتى ضاق وقتها عنها) أي عن فعلها كلها معصومة في  
 الوقت لزمه ان يتم الصلاة التي ضاق وقتها عنها (ويقصر ان أقام لحاجة بلانية الإقامة فوق  
 الاربعة ولا يدرى متى تنقضي) يعني انه يقصر مادام كذلك (أو حبس ظمأ أو حبس) (عطر) أو  
 بحر ض أو نزل أو برد (ولو أقام سجين)

(فصل في حكم الجمع) بين الولاتين \* يباح الجمع مطلقا في ثمان حالات الاولى ما أشار اليها  
 بقوله (يباح بسفر القصر) فليس بمكروه ولا مستحب (الجمع بين الظهر والعصر) بوقت احدهما

(و) بين (العشائين) وهما المغرب والعشاء (بوقت احدهما) أى احدى الصلاتين الثانية  
ما أشار اليها بقوله (ويباح لمقيم مريض يلحقه) أى المريض المقيم (بتركه) أى بترك الجمع (مشقة)  
الثالثة ما أشار اليها بقوله (ولموضع لمشقة كثرة النجاسة) أى مشقة تطهيرها لكل صلاة الرابعة  
المستحاضة ونحوها الخامسة ما أشار اليها بقوله (ولعاجز عن الطهارة) بالماء أو التيمم (لكل  
صلاة) السادسة العاجز عن معرفة الوقت كاعى ونحوه كالطمور السابعة ما أشار اليها بقوله  
(واعذر) يعنى يبيح ترك الجمعة والجماعة كخوفه على نفسه أو حرمة أو ماله الحالة الثامنة ما أشار  
اليها بقوله (او) (لشغل يبيح ترك الجمعة والجماعة) كالأول كان ترك الجمع بعينه عن معيشة يحتاجها  
فانه يباح له الجمع في هذه الحالة (ويختص بجواز جمع العشاءين ولو صلى بيته) أو في مسجد طريقه  
تحت سباطه ولقيم في المسجد ونحوه ولو لم يزله لا يسير (ينج) ويرد لانها في حكم المطر (وجلبد)  
لانه من شدة البرد (ووحل) بترك الحاء واسكانه الفة رديئة (وربح شديدة باردة) لا ليله مظلمة  
(ومطر يبل الثياب وتوجد معه مشقة) لكن المراد وجود المشقة في الجملة لا لكل فرد من أفراد  
المصلين (والأفضل) لمن يريد الجمع (فعل الارقي) به (من تقديم الجمع) أى تقديم العصر في وقت  
الظهر وتقديم العشاء في وقت المغرب (أو تأخيره) أى تأخير الظهر الى وقت العصر وتأخير  
المغرب الى وقت العشاء فان استويا فأتأخرا أفضل (فان جمع تقديمهما اشترط الجمعة الجمع) خمسة  
شروط الأول الترتيب سواء نسباه أو ذكره بخلاف سقوطه مع التيسار في قضاء الفوائت الثاني  
(نيته) أى نية الجمع (عند احرام الاولى) ولا يشترط نية الجمع عند احرام الثانية (و) الثالثة (أن  
لا يفرق بينهما) أى بين الصلاتين (ينحونا فله بل بقدر إقامة وضوء خفيف) لان معنى الجمع المتابعة  
والمقارنة ولا يحصل ذلك مع تفرق بأكثر مما ذكر (و) الرابع (ان يوجد العذر عند افتتاحهما) أى  
افتتاح الصلاتين المجموعتين وسلام الاولى (و) الخامس (ان يستمر) العذر المبيح للجمع في غير جمع  
مطر ونحوه (الى فراغ الثانية) فلا أحرم بالاولى ناويا الجمع لطر ثم انقطع ولم يعد فان حصل وحل  
لم يبطل الجمع والباطل لزوال العذر المبيح (وان جمع تأخيرا) أى في وقت الثانية من الصلاتين  
المجموعتين (اشترطه) ثلاثة شروط الأول (الترتيب) الثاني (نية الجمع بوقت الاولى) من  
الصلاتين المجموعتين مع وجود العذر المبيح له (قبل أن يفسق وقتها عنها) أى عن فعلها لان  
تأخيرها عنه حرام وهو ينافي الرخصة التي هي إباحة الجمع (و) الشرط الثالث (بقاء العذر)  
من حين نية الجمع عند وجوده بوقت الاولى (الى دخول وقت الثانية) لان الجوز للجمع العذر  
فاذا لم يستمر الى دخول وقت الثانية وجب أن لا يجوز الجمع لزوال المقتضى كالمريض يبرأ  
والمسافر يقدم (لا غير) ما تقدم من الشروط فلا يشترط استمراره في وقت الثانية لانها ماضية  
واجبت في نية فلا بد من فعلها (ولا يشترط الجمعة) أى الجمعة مطلقا (اتحاد الامام  
والمأموم فلو صلاهما) أى المجموعتين (خلف امامين) كل واحد خلف امام (أو) صلاهما  
(بأمرهم الاولى) (و) مأموم (آخر الثانية أو) صلاهما (خلف من لم يجمع أو) صلى (احدهما)  
أى المجموعتين (منفردا) صلى (الآخرى في جماعة أو صلى) اماما (بمن لم يجمع صح) ذلك كله  
لكن متى ذكر انه نسي من الاولى ركعا واحدا ونسي أعاده ما نسي الوقت والاقتضاء  
حربا وان بان انه من الثانية أعاده فقط والله تعالى أعلم

\* (فصل في) صفة (صلاة الخوف) وأحكامها \* (تصح صلاة الخوف ان كان القتال مباحا)  
 ولو (حضر او) تصح (سفر) ولا تأثير للخوف في تغيير عدد ركعات الصلاة (بل) يؤثر الخوف (في صفتها)  
 وبعض شروطها (واذا اشتد الخوف) بأن قواصل الضرب والطعن والكر والفر ولم يمكن تفريق  
 القوم صفين ولا مـ لاتهم على وجه من وجوهها وحضر وقت الصلاة لم تؤثر (صلوات رجالا أو  
 ركبانا) متوجهين (للقبلة وغيرها) لقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا (ولا يلزم) المصلي في هذه  
 الحالة (افتتاحها) أي الصلاة (اليها) أي الى القبلة (ولو أمكن) المصلي ذلك كقبضة أجزاء الصلاة  
 (يومتون) بالركوع والسجود (طاعتهم) أي بقدر ما يطيقونه لانهم لو أتوا الركوع والسجود  
 لكانوا هدا فالسلطة الكفاية يكون سجودهم أخفض من ركوعهم ولا يجب سجود على ظهور  
 الدابة (وكذا) أي وكالاته لشد الخوف عند المسابقة (في) فعل الصلاة وحكمها (حالة الهرب  
 من عدو) هربا مباحا بأن تكون الكفارة كمن مثلي المسلمين (أو) هرب من (سبل أو)  
 هرب من (سبع) وهو الحيوان المعروف وقد يطلق على كل حيوان مفترس كالثعلب (أو) هرب من  
 (نار أو) هرب من (غريم ظالم) فلو كان بحق وهو قادر على وفائه لم يجز (أو) لم يكن هاربا ولكن صلى  
 كالصلاة السابقة (الخوف فوت وقت الوقوف بعرفة) يعني انه اذا قصد المحرم عرفات ليلا وبقي  
 من وقت الوقوف مقدار ما نـ صلاهافه على الارض فانه الوقوف فانه يصليها صلاة خائف  
 وهو ماش حرص على ادراك الحج لان الحج في حق المحرم كالشيء الحاصل والقوات طارئة عليه  
 ولان الضرر الذي يلحقه بفوات الحج لا ينقص عن الضرر الحاصل من الغريم الظالم في حق  
 المدين الماسر بخوفه من حبسه اياه أباما (أو) خاف على نفسه أو أهله أو ماله) يعني ان من خاف  
 على نفسه أو أهله أو ماله ان ترك الصلاة على هيئة في شدة الخوف جاز له أن يصلي صلاة شدة  
 الخوف من أجل رد الصائل ذلك (أو) ذب عن ذلك) أي عن نفسه أو أهله أو ماله (وعن نفسه  
 غيره) يعني ان أن يصلي صلاة شدة الخوف من أجل رد الصائل عن نفسه أو أهله أو ماله وأنفس  
 غيره يقتال الصائل على شيء من ذلك (وان خاف) شخص (عدوا) وان تخاف عن رفقة فصل صلاة  
 خائف ثم بان) له (امن الطريق لم يعد) صلاته (ومن خاف أو امن في صلاته اتقل وبني) يعني ان  
 من دخل في صلاته وهو آمن ثم طرأ له في أثناءها خوف فكلها على هيئة الخائف وبني على هيئة  
 صلاة الامن وان دخل فيها وهو خائف ثم أمن فيها فكلها على هيئة صلاة الامن وبني على ما مضى  
 منها على هيئة صلاة الخائف لان بناءه في الصورتين على صلاة صحيحة كالأول بناءا صحيحا  
 فحرض في أثناءها أو ابتدأها مريضا فعوفي في أثناءها (وامصل ككز وفر لمصلحة) وكذا التقدم  
 والتأخر والطعن والضرب (ولا تبطل) الصلاة (بطوله) أي الكز والفر (وجاز الحاجة) في صلاة  
 الخوف (حل نجس) غير معفو عنه في غيرها (ولا يعبد) أي ولا تلزمه الاعادة

\* (باب صلاة الجمعة) \*

(يجب على كل ذكر مسلم مكلف عاقل) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا  
 تجب على مجنون ولا على صبي (حر) لان العبد مملوك المنفعة مجبوس على سيده (لا عذر له) مما تقدم  
 (وكذا) تجب (على مسافر لا يباح له القصر) كقصر سفره أو لعصيانه بسفره (و) تجب (على مقيم  
 خارج البلد اذا كان بينهما) أي المسافر والمقيم خارج البلد (وبين الجمعة) أي بينه وبين موضعها

من المائة فصاعداً وقت فعلها فرسخ فأقل) تقريباً (ولا تجب) صلاة الجمعة (على من يباح له القصير)  
وكلا تجب عليه بنفسه لا تلزمه بغيره نص عليه (ولا تجب) (على عبده) (لا مخصص) (لا امرأته)  
ولا غنمي (ومن حضرها) أي الجمعة (منهم) أي من العبد والمبعض والمرأة والغنمي (أجزأته) عن  
صلاة الظهر لأن إسقاط الجمعة عنهم تخفيف فاذا حضرها أحدهم أجزأته (ولم يحسب هو) أي  
من ذكر من العبد وما عطف عليه (ولا) يحسب (من ليس من أهل البلد من الأربعين ولا نصح  
أما منهم) أي العبد وما عطف عليه والغريب (فيها) أي الجمعة (وشروط لصحة الجمعة أربعة شروط)  
ليس منها إذن الإمام (أحدها الوقت) لأنها صلاة مفروضة فاشتراط لها الوقت كبقية المفروضات  
(وهو) أي وقت الجمعة (من أقل وقت العبد) نص عليه (إلى آخر وقت الظهر) لأن الجمعة واقعة  
موقع الظهر فوجب الحاقها بالظهر ولما بينهما من المشابهة (وتجب) الجمعة (بالزوال) لأن ما قبله  
وقت جواز (و) فعلها (بعده) أي الزوال (أفضل) من فعلها قبل الزوال خروجاً عن الخلاف ولأن  
الناس يجتمعون إليها عند الزوال فلما انتظروا الإبراد شق عليهم (الثاني) من شروط صحة الجمعة  
(أن تكون بقرية) مبنية بجابر عدا أهلها به (ولمن قصب) أو حجر أو خشب (يسنوطنها  
أربعون) رجلاً ولو بالإمام من أهل وجوبها (استيطان إقامة لا ينظعون) أي لا يرحلون عنها  
(صيفاً ولا شتاء) لأن ذلك هو الاستيطان (وتصح) صلاة الجمعة (فيما قارب البناء من العصر)  
ولو لا عذر فلا يفاجئ بدعوى البناء لشيئهم إذا بالمسافرين ولا يتم عدد من مكاتين متقاربين ولا  
يصح تجميع كامل في ناقص مع القرب الموجب للسعي ولا يشترط للجمعة المصير (الثالث) من  
شروط صحة الجمعة (حضور أربعين) ممن تجب عليهم الجمعة صلاحتهم وخطبتهم ولو كان فيهم خمس  
أو صمم لا كلهم (فان نقصوا) أي نقص الأربعين (قبل انتمامها) أي الجمعة (استأنفوا ظهرها) لأن  
العدد شرط فاعتبر في جميعها كالطهارة أن لم تمكن إعادتها بجمعة بشرطها وان بقي العدد ولو ممن  
لم يسمع الخطبة ويطعوا بم قبل نقصهم أتمهم الإمام بجمعة (الرابع) من شروط صحة الجمعة  
(تقدم خطبتين) على الصلاة بدل ركعتين لأن الجمعة ليست بدلائع الظهر وانما هي  
فرض مستقل (من شرط صحتها) أي الخطبتين (خمس أشياء) الأولى (الوقت) فلا تصح واحدة  
منهما قبل الوقت لما تقدم أنه ما يدل ركعتين (و) الثاني (النية) قاله في القنون قال في القنوع  
وهو ظاهر كلام غيره انتهى (و) الثالث (وقوعهما) أي الخطبتين (حضرهما) فلو كان بسببينة  
أربعون رجلاً من أهل وجوبها مسافرين من قرية واحدة فلما قربوا من قريتهم في وقت الجمعة  
خطبهم أحدهم ولم يبالوا إلى القرية حتى فرغ من الخطبتين استأنفهما كوقوعهما في السفر  
(و) الرابع (حضور الأربعين) فاصح أكثر من أهل القرية بالإمام (و) الخامس (أن يكون) أي  
الخطيب (ممن تصح إمامته فيها) لما تقدم من أنه ما يدل عن ركعتين (وأركانها) أي أركان  
الخطبتين (سنة) الأولى (حمد الله تعالى) وهو قول الخطيب الحمد لله (و) الثاني (الصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن كل عبادة اقتضت إلى ذكر الله سبحانه وتعالى اقتضت إلى ذكر  
نبيه صلى الله عليه وسلم كالأذان وتعين لفظ الصلاة قال في المبدع أو يشهد أنه عبد الله ورسوله  
(و) الثالث (قراءة آية) كاملة (من كتاب الله) تعالى قال أحمد بقرأ ما شاء قال أبو المعالي لو قرأ  
آية لا تستقل بمعنى أو حكمه كقوله تعالى ثم نظر ومد هامتان لم يكف (و) الرابع (الوصية بقوى

الله عز وجل لانه المقصود ولا يتعين لفظ الوصية وأقلها واتقوا الله وأطيعوا الله ونحوه قال الشيخ لابد أن يحرك القلوب ويذهب بها الى الخير فلا تقتصر على أطيعوا الله واجتنبوا معاصيه فالأظهر لا يكفي قاله في المبدع (و) الخامس (مواالاتهما) أي جميع الخطبتين (مع الصلاة) فلا يفصل بين أجزاء الخطبتين ولا بين أجزائهما وبين الأخرى ولا بين الخطبتين وبين الصلاة (و) السادس (الجهز) بالخطبتين (بحيث يسمع) الخطيب (العدد المختار) للجمعة وهو أربعون من أهل وجوبها (حيث لا مانع) يمنعهم سماعه من نوم أو غفلة أو صمم بعضهم لا كلهم فان لم يسمعوا خفض صوته أو بعدهم عنه لم تصح وتستحب البداءة الحمد لله ثم بالشنا ثم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم بالموعظة فان نكس أجزأ ويطلبهما كلام محرم في اثنتهما ولو كان يسيرا وهي بغیر العربية كقراءة (وسنتهما) أي سنن الخطبتين (الطهارة) من الحدث فتجزي خطبة الخنثي نصا لأن تحريمه بالمشهد لا تعلق له بواجب العباداة وستر العورة وإزالة النجاسة والدعاء للمسلمين وإن يتولاهما مع الصلاة واحدة) فلو خطب الثانية غير الذي خطب الأولى أجزأتا كالآذان والإقامة (و) مما يسن للخطيب (رفع الصوت بهما) أي الخطبتين (حسب الطاقة) أي طاقته لانه أبلغ في الاعلام (و) يسن (أن يخطب قائما) وإن يكون (على مرتفع) منبر أو غيره وإن يكون عن عین مستقبل القبلة بالحرب ويسن أن يكون (معتد على سيف) أو قوس (أو عصا) لانه أمكن له وإشارة الى أن الدين فتحه قال في الفروع ويتوجه بالسري والأخرى بحرف المنبر (و) يسن (أن يجلس بينهما) أي بين الخطبتين شيئا قليلا قال في التلخيص بقدر سورة الاخلاص وجلو سه حتى يؤذن (فإن أبي) أن يجلس فصل بينهما بسكينة قدر جلوسه (أو خطب جالسا فصل بينهما بسكينة) لانه ليس في الجلسة ذكر مشروع (وسن) للخطيب (قصرهما) أي الخطبتين (و) كون (الثانية أقصر) لأن قصر الخطبة أقرب الى قبولها وعدم السآمة لها (ولا بأس أن يخطب من صحيفة) ودعاؤه عقب معودة لأصله

\* (فصل في محرم ستره والامام يخطب وهو) أي المتكلم قريب (منه) أي من الامام (بحيث يسمعه) أي يسمع الامام ولو في حال تنفسه بخلاف البعيد الذي لا يسمعه لأن وجوب الانصات للاستماع وهذا ليس بمستمع وتباح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سرا كالدعاء ولا يسلّم من دخل ويجوز تأمينه على الدعاء وحده خفية إذا عطس نصا وتشميت عطس ورد سلام نطقا ويجوز لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال بالقرآن والذكر والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم خفية وفعله أفضل نصا (ويباح) الكلام (إذا سكت) الخطيب (بينهما) أي بين الخطبتين (أو) إذا (شرع في دعاء) لانه حينئذ يكون قد فرغ من أركان الخطبة والانصات للدعاء غير واجب (وتحرم إقامة) صلاة (الجمعة وإقامة) صلاة (العبد في أكثر من موضع) واحد (من البلد إلا الحاجة كضيق) قال في شرح المنهجي أي ضيق مسجد البلد عن أهله اه قال في حاشيته قلت الاطلاق في الأهل شامل لكل من نصح منه وإن لم يصل وإن لم يجب عليه وحينئذ فالاعتد في مصر للعاجة (وبعد) أي بعد المسجد عن بعض أهل البلد بأن يكون البلد واسعا وتباعدا عن آثاره فيشق على من منزله بعيد عن محل الجمعة تجيئه الى محله (وخوف فتنة) بأن يكون بين بعض وبعض من أهل البلد عداوة ويخشى إثارة الفتنة بصلاة الجمعة في

مسجد واحد وعلم عما تقدم انما لو كانت تقام في موضعين أو ثلاث أو أكثر من ذلك ودعت الحاجة الى اقامتها فيما بين يدعي ذلك كان لهم ذلك (فان تعددت لغير ذلك) فالصحة ما باشرها الامام أو أذن فيها لهم فان لم يكن باشر شأمنهم أو استوثقوا في الاذن وعدمه (فالسابقة بالاحرام هي الصحة) فمن حتى ولو كانت احداهن بالمسجد الاعظم والاخرى في مكان لا يقدران عليه لاختصاص السلطان وجنده به (ومن أحرم:) صلاة الجمعة في وقتها وأدرك مع الامام منها (ركعة أتم) صلاته على كونها (جمعة وان أدرك) المأموم مع امامه (أقل من ركعة نوى ظهرا) عند احرامه ان كان دخل وقت الظهر والابان لم يكن دخل وقت الظهر عند احرامه أو نوى الجمعة وقد فاته ركوع الركعة الثانية مع الامام فانه يتم صلاته فلا وعنه يكون مدركا للجمعة باحرامه بها في وقتها ولو لم يدرك مع الامام ركعة (وأقل السنة الرابعة) للجمعة (بعدها ركعتان) نص عليه (وأكثرها) أي وأكثر السنة الرابعة بعد الجمعة (سنة) أي ستة ركعات وليس لها قبلها سنة رابعة بل يسحب أربع ركعات (وسن قراءة سورة الكهف في يومها) أي الجمعة قال صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو ليلة أو في فتنة الدجال وفي رواية من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاه له من النور ما بين الجنتين (و) يسن (ان يقرأ في جوفها) الركعة الاولى بعد الفاتحة (الم السجدة وفي) الركعة (الثانية هل أتى) على الانسان حين من الدهر بعد الفاتحة قال الشيخ لتضمنهما ابتداء خلق السموات والارض وخلق الانسان الى ان يدخل الجنة أو النار (وتكره مداومته عليهما) أي على هاتين السورتين في جوف يوم الجمعة قال جماعة للسلطان الوجوب قال الشيخ ويكره تحريمه قراءة سجدة غيرها أو السنة اكملها وتكره القراءة في عشائيلة الجمعة بسورة الجمعة زاد في الرعاية والمنافقين

### \* (باب صلاة العيدين) وصفتها \*

وسمى عيد الله يعود ويتكرر (وهي) أي صلاة العيدين (فرض كفاية) اذا اتفق أهل بلد على تركها فالتكليف للامام لانهم من شعائر الاسلام الطاهرة (وشروطها) أي صلاة العيدين (ك) شروط (الجمعة) من استيطان وعدد (ماعد الخطبتين) فانهم في العيد سنة (وتسن بالصراة صلاة) اذا كانت قريبة عرفا وكره ان تصلي بالجامع داخل البلد بغير مكة الا بعد ركض وشحوه (ويكره النفل قبلها وبعدها) في موضعها وقضاء فائتة (قبل مفارقة المصل) اماما كان أو مأموما في صحراء فعلت أو في مسجد ولا بأس بالنفل اذا خرج أو فارقته ثم عاد اليه وقضاء الفائتة أولى لوجوبها (ووقتها) أي وقت صلاة العيد (ك) وقت (صلاة الضحى) وهو من خروج وقت النهي الى قبيل الزوال (فان لم يعلم بالعيد الا بعد الزوال صلوا) العيد (من الغد) وتكون (قضاء) وكذا لو هضي أيام (وسن تكبير المأموم) الى صلاة العيد ليحصل له الدعاء من الامام وانتظار الصلاة فيكثر نوايه بعد صلاة الضحى (و) سن (تأخير الامام الى) دخول (وقت الصلاة) لان الامام به نظره الناس ولا ينظر هو أحدا (و) سن لمن صلى العيد (اذا ذهب في طريق يرجع من أخرى) غير طريق غده ليشهد له الطريقان أو لمساواته لهما في التبرك بمروره وأسروره ما برزته أو لزيادة الاجر بالسلاط على أهل الطريق الاخرى أو لتحصل الصدقة على الفقراء من أهل الطريقين (وكذا الجمعة) قال في شرح المنهى فينبغي طرده في غير العيدين (وصلاة العيدين ركعتان بكبرى)

الركعة (الاولى بعد تكبيرة الاحرام) وبعد الاستفتاح (وقبل التعوذ ستاً) أى ست تكبيرات زوائد (وفى) الركعة (الثانية) بعد القيام من سجوده (قبل القراءة خمساً) أى خمس تكبيرات زوائد (يرفع) المصلى (يديه مع كل تكبيرة ويقول بينهما) أى بين كل تكبيرتين (الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله) وبجموده (بكرة وأصيل) وأصلى الله على محمد النبي الامى وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً) وان أحب قال غير ذلك من الاذكار لان الغرض الذى ذكر به التكبير لاذكر مخصوص (ثم يسجد) عقب السادسة بلا ذكر بعد التكبيرة الأخيرة فى الركعتين لان الذكر انما هو بين التكبيرتين (ثم يقرأ جهر الفاتحة ثم سجد) اسم ربك الاعلى (فى) الركعة (الاولى) (و) سورة (الفاتحة) بعد الفاتحة (فى) الركعة (الثانية فاذا سلم) الامام من الصلاة (خطب خطبتين وأحكامهما) أى أحكام هاتين الخطبتين (كخطبتى الجمعة) فى جميع ما تقدم فى خطبتى الجمعة حتى فى تحريم الكلام حال الخطبة (لكن يسن) للخطيب (ان يستفتح) الخطبة (الاولى بتسع تكبيرات) نسقاً (و) الخطبة (الثانية بسبع) نسقاً قائماً كسائر أذكار الخطبة (وان صلى العيد كان نافله صحيح لان التكبيرات الزوائد والذكر بينهما) والخطبتين سنة لانه ذكر مشروع بين التحريم والقراءة أشبه دعاء الاستفتاح فعلى هذا لو نسبه فلا سجود لسهو فى الاصح (و) لان (الخطبتين سنة) ولو وجبتا لوجب حضورهما (وسن لمن فاتته) صلاة العيد مع الامام (قضاؤها) فى يومها على صفتها (ولو بعد الزوال) كدرك الامام فى التشهد

﴿فصل فى سن التكبير المطلق﴾ وهو الذى لم يقيد بكونه عقب المكتوبات (والجهر به) غير ائضى (فى بلقي العيدين) فى البيوت والاسواق والمساجد وغير ذاك وتكبير فى عيد فطر كذلك (لأية الى فراغ الخطبة) سن التكبير المطلق أيضاً (فى عشر ذى الحجة والتكبير المقيد فى الاضحية عقب كل فريضة صلاه فى جماعة) حتى الفاتحة فى عام ذلك العيد اذا صلاها جماعة (من صلاة فجر عرفة الى عصر آخر أيام التشريق) ويستثنى من ذلك صورة أشار إليها بقوله (الاحرم) لانه (يكبر) بعد المكتوبات (من صلاة ظهر يوم النحر) الى آخر أيام التشريق لان التلبية تقطع برى جهر العقبة وأيام التشريق هى حادى عشر ذى الحجة وثانى عشر وثالث عشر ومساقر ومهر كقيم وبالغ وخفى كذكر (ويكبر الامام مستقبلاً للناس) يعنى ان الامام اذا سلم من المكتوبة النفث الى المأمومين ثم كبر ومن نفسه بعد سلامه قضاء اذ ذكره مكانه فاذا قام وذهب عاد جلس مالم يحدث أو يخرج من المسجد أو يطل الفصل بين سلامه وذكركه (وصفته) أى صفة التكبير (شفعا الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد) لانه صلى الله عليه وسلم كان يقوله كذلك (ولابأس بقوله) أى قول المصلى (لغيره) من المصلين (تقبل الله منا ومنك) ويستحب الاجتهاد فى عمل الخير أيام عشر ذى الحجة من الذكر والصيام والصدقة وسائر أعمال البر لانهم افضل الايام لحديث ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله تعالى من عشر ذى الحجة

﴿باب صلاة الكسوف﴾

وهو ذهاب أحد النيرين أو بعضه (وهى) أى صلاة الكسوف (سنة) مؤكدة حتى سقرا والكسوف والكسوف يعنى واحد وقبل الكسوف الشمس والكسوف للقمر وقبل الكسوف تغيرهما هو الكسوف تضيئهما (من غير خطبة) قال فى القروع ولا تسمع خطبة وقال ابى حنيفة

ومالك (ووقتها) أى وقت صلاة الكسوف (من ابتداء الكسوف الى ذهابه) أى الكسوف (ولا تقضى) صلاة الكسوف (ان فانت) لان القصد عودنور المكسوف وقد عاد كاملا ولا نم اسنة غير راتبة ولا تابعة لفرض فلم تنقض كاستسقاء وتحتية مسجد وسجودش كرفوات محله وفعلها جماعة بمسجد أفضل ولالصبيان حضورها (وهى) أى صلاة الكسوف (ركعتان يقرأ فى الركعة الاولى) منها (جهر الفاتحة وسورة طوبى) من غير تعيين (ثم ركع) ركوعا (طوبى) فيسبح قال جماعة فتعو مائة آية (ثم يرفع فيسمع) أى يقول سمع الله لمن حمده (ويحمد) أى يقول ربنا ولك الحمد (ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة) أيضا (وسورة طوبى) دون الطول الاول فى القيام (ثم يركع) فطيل وهو دون الركوع الاول (ثم يرفع) فيسمع ويحمد (ثم يسجد سجدتين طوبى يمين ثم يصلى) الركعة (الثانية) الركعة (الاولى) فى كونها ركوعين طوبى يمين وسجدتين طوبى يمين لكن دون الاولى فى كل ما يفعل (ثم يتشهد ويسلم) ولا تعداد ان فرغت قبل التجلى يذ لكرو ويدعوان تجلى فيها أتمها خضفة (وان أفى) فى صلاة الكسوف (فى كل ركعة ثلاث ركوعات وأربع أو خمس فلا بأس) أى لا حرج فى ذلك ولا يزيد على خمس ركوعات فى كل ركعة ولا على سجدتين فيها لانه لم يرد به نص والقياس لا يقتضيه الشرع (وما بعد) الركوع (الاول) من كل ركعة (سنة) كتكبيرات العبد (لا تدرك به الركعة) ولا تبطل الصلاة بتركه (ويصح ان يصلها كالتافلة) ويجعل النص بالركوع الزائد على الفضيلة ولا يصل لآية غير الكسوف كقلمة نهارا وضياء ليلا ويرجى شديد وصواعق الازلزلة دائمة

#### \* (باب صلاة الاستسقاء) \*

وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة (وهى) أى صلاة الاستسقاء (سنة) مؤكدة حتى سقرا اذا أضر الناس أجداب أرض أو قحط مطر أو غور ماء عيون أو أنهار (ووقتها) أى وقت صلاة الاستسقاء (وصفتها) فى موضعها (وأحكامها كصلاة العيد) نعم منها ان تفعل فى وقت صلاة العيد (واذا أراد الامام الخروج لها) أى صلاة الاستسقاء (وعظ الناس) أى ذكرهم بما يلين قلوبهم من الثواب والعقاب وخوفهم بالعواقب (وأمرهم بالتوبة) من المعاصى أى الرجوع عنها (والخروج من المظالم) بان يردمن عنده مظلمة مستحقها وذلك واجب فى كل وقت ولان المعاصى سبب الفحط والتقوى سبب البركات وأمرهم بترك التشاحن والصدقة والصوم ولا يلزمان بأمره وبعدهم بوما يخرجون فيه (وبتذللها) أى لصلاة الاستسقاء بإزالة الراتحة الكريمة وتقليم الاظفار لئلا يؤذى الناس يوم يجتمعون (ولا تطيب) لانه يوم استسقاء وخضوع (ويخرج) الامام كغيره (متواضعا خاشعا) أى خاضعا (متذلا) والذل الهوان (متضرعا) أى مستكثرا (ومعه أهل الدين والصلاح والشموخ) لانه أسرع لاجابة دعائهم وسن خروج صبي عيز (وباح خروج الاطفال) الذين لم يعيزوا (والعجائز والبهائم) لان الرزق مشترك بين الكل (و) يباح (التوسل بالصالحين) وقد استسقى عمر بالعباس ومعاوية بنيزدين الاسود قال فى المبدع يستحب الاستسقاء بمن ظهر صلاحه لانه أقرب الى الاجابة (فصل) ركعتين بأقربهما بالتكبيرات الزائدة لصلاة العيد (ثم تحط خطبة واحدة) على الاصح (يفتحها بالتكبير كخطبة العيد) وعنه يفتحها بالحمد (ويكثر فيها الاستغفار) لانه سبب لتزول الغيث (و) يكثر فيها أيضا



قراءة آيات فيها الامر به) أى بالاستغفار كقوله تعالى وأن استغفروا ربكم ثم توبوا اليه  
(ويرفع يديه) في الدعاء (وتظهره) مافتحوا السماء (لحديث رواه مسلم) (فيدعو بدعاء النبي صلى  
الله عليه وسلم) وهو اللهم اسقنا غيثنا غيثنا هريثا غدا فاجللا مصاعما طبقاتنا  
اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم سقنا رحمة لا سقنا عذاب ولا بلاه  
ولا هدم وأنبت لنا الزرع وأدر لنا الفروع واسقنا من بركات السماء وانزل علينا من بركاتك اللهم  
ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه أحد غيرك اللهم انا  
نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويكثر من الدعاء (ويؤمن المأموم)  
على دعاء الامام ولا يكره قوله اللهم أمطرنا ذكره أبو امام الى (ثم يستقبل الامام القبلة) استحبابا  
(في اثناء الخطبة) قال النووي فيه استحباب استقباله للدعاء ويلحق به الوضوء والغسل والتيمم  
والقرآن وسائر الطاعات الاما خرج بدليل كالخطبة (فيقول سرا اللهم انك أمرتنا بدعائك  
ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا) لان في ذلك استجابة لما وعد  
من فضله حيث قال واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان وان دعا  
بغير ذلك فلا بأس (ثم يقول) الامام (رداه فيجعل على اليمين على اليسر وعلى اليمين وكذا  
النام) يسئل الله ان يحولوا اريدتهم كالامام (ويتركونه حتى ينزعونه مع ثيابهم) لانه لم ينقل عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه انه غير رداءه (فان سقوا) في أول مرة فذلك فضل  
من الله ونعمة (والا) أى وان لم يسقوا في أول مرة (عادوا ثيابا) كذا يعودون (ثالثا) ان لم  
يسقوا ثانيا لان ذلك أبلغ في التضرع وان سقوا قبل خروجهم فان كانوا تأهبوا للخروج خرجوا  
وصلوا صلاة الاستسقاء شكرا وان لم يكونوا تأهبوا للخروج لم يخرجوا وشكروا الله تعالى  
وسألوه المزيد من فضله (ويسن الوقوف في أول المطر والوضوء) منه (والاعتسال منه) واخراج  
رحله) وهو ما يستحب من الاثاث (وثيابه ليصير) الماء لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان  
يقول اذا سال الوادي اخرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله لنا طهورا فتنطهر به (وان كثر المطر  
حتى خيف منه سن قول اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام) يفتح الهمزة وهي ما على من  
الارض ولم يبلغ أن يكون جبلا وكان أكثر ارتضاعا مما حوله وقال مالك الآكام الجبال  
الصغار وقال الخليل وهي حجر واحد (والطراب) هي الرابية الصغيرة (وبطون الاودية)  
الاماكن المنخفضة (ومنابت الشجر) أصولها لانه أنفع لها (ربنا ولا تحم لنا ملاطاة لنا به) أى  
لا تكلفنا من الاعمال ما لا نطيق وقيل هو حديث النفس والوسوسة وقيل العشق وقيل شامة  
الاعداء وقيل هي والفرقة والقطعة نهو ذبا لله من جميع ذلك (الآية) واعف عنا أى تجاوز واعف  
عنا ذنوبنا وغفر لنا أى استر علينا ذنوبنا ولا تفضحنا وارحنا فاننا لانتال العمل الا بطاعتك ولا  
نترك معاصيك الا برحمتك ايانا أنت مولانا وسيدنا ومتولى أمورنا فانصرنا على التوم الكافرين  
باقامة الحجبة والغلبة في قتالهم فان من شأن المولى أن يتصرموا اليه على الاعداء (وسن) لمن  
أغث بالمطر (قول مطرنا بفضل الله ورحمته ويحرم) أن يقول مطرنا (بنوء) أى كوكب (كذا)  
لما روي مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه من فروع الم تر الى ما قال ربكم قال ما أنعمت

على عبدي من نعمة الإصحاق فربق بها كافر وبنية لوليت الكوكب كذا وكذا والنوء النجم مال  
للغروب قاله في القاموس (ويصح) أن يقول طرنا (في نوء كذا) خلافا لآدمي ومن رأى صحابا  
وهبت ريح فليسأل الله تعالى خبره ونية وذبا من شره ولا يسب الريح إذا عصفت بل يسأل الله  
تعالى خبرها وخبر ما أرسلت به ونية وذبه من شرها وشر ما أرسلت به (فائدة) روى أبو نعيم في  
الحلية بسنده عن أبي زكريا قال من قال سبحان الله وبحمده عند البرق لم تصبه صاعقة

### (كتاب الجنة)

بفتح الجيم جمع جنازة بكسرها والفتح لغة وقبل بالفتح للموت وبال كسرها اسم للنعش عليه ميت  
ويقال عكسه فان لم يكن ميت فلا يقال نعش ولا جنازة انما يقال سرير (يسن الاستعداد  
للموت) بالتوبة من المعاصي والخروج من المطالم (والاكثر من ذكره) لقوله صلى الله عليه وسلم  
أكثر وأمن ذكرها ذم الذات (ويكره الاثنين) لأنه يترجم عن الشكوى المنهي عنها ما لم يغلبه  
ويستحب للمريض الصبر على المرض والرضا بقضاء الله تعالى (و) يكره (تخى الموت) نزل به ضرر  
أول ينزل ويسكن من ذلك حالتان لا يكره ففيه ما أشار للاولى بقوله (الانطوف قسنة)  
في دينه لقوله صلى الله عليه وسلم وإذا أردت بقوم قسنة فاقبضني اليك غيرة مقنون الحالة  
الثانية تخي الشهاداة لا سيما عند حضور أربابهم فتستحب ما في الصحيح من تخي الشهادة خالصا  
من قلبه أعطاه الله منازل الشهداء (وتسن عبادة المريض المسلم) ونفسه غير المبتدع  
كرافضى ومن يجهر بالصلاة من أول مرضه قال في الانتفاع بظواهره ولو من وجع ضرر من  
ورده ودمل من ذلك لا قال لا ياله الى وابن المنجا قال ثلاثة لا تعداد ولا يسمى صاحبها مريضا الظاهر من  
والرمد والدمل وتحرم عبادة الذمي ولا يجب التداوى ولو ظن نفعه وتركه أفضل (و) سن  
(تلقينه) أى المريض المزلول به (عند موته) قول (لا اله الا الله) لما روى مسلم عن أبي سعيد  
مرفوعا لقنوا موتاكم لا اله الا الله وعن معاذ مرفوعا من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة  
رواه أحمد ويلقن (مرة) نقلا مهنا واختار الاكثر ثلاثا (ولم يزد الا أن يتكلم) قال في الانصاف  
قال في جميع الجبرين المنصوص انه لا يزيد على مرة ما يتكلم وانما استحب تكرار الثلاث اذا  
لم يجب أولا لخواز أن يكون ساهيا أو غافلا واذا كرر الثلاث علم أن ثم مانعا انتهى (و) سن (قراءة  
الفاتحة) (و) قراءة سورة (يس) عند من نزل به لا تقرأه ذلك تسهل خروج الروح (و) سن (توجيهه  
الى القبلة على جنبه الايمن مع سبعة المكان والا) أى وان لم يمكن توجهه لضيق المكان (فعلى  
ظهره) أى فيبقى على قفاه وأخصاه الى القبلة كالوضوء على المقتسل زاد جماعة ويرفع رأسه  
قاله لايه برووجه الى القبلة (فائدة) ينبغي للمريض أن يستحضر نفسه انه صغير من مخلوقات  
الله تعالى والله سبحانه وتعالى غنى عن عباداته وطاعته وأنه لا يطلب العقوبة والاحسان الا منه  
وأنه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين وأن يكثّر مادام حاضر الذهن من قراءة القرآن ويشكر  
الله تعالى بقلبه واسنانه وأن يبادر الى أداء الحقوق الى أهلها ببرد المظالم والودائع والعواري  
واستحلال أهله من الدوزوج وأولاد وغلمان وحيوان وأصحاب وكل من كان بينه وبينه معاملة  
أو تتعلق في شيء ويحافظ على الصلوات الخمس واجتناب النجاسات ويصبر على مشقة ذلك ويحذر  
نفسه من التساهل في ذلك فان من أتعب الامور وأن يكون آخر عمره فخر وجهه من الدنيا التي هي

من روعة اللآخرة مفرطاً فيما وجب عليه أو يذنب اليه وإن يتعاهد نفسه بتقليم أظفارها و أخذ شعر  
 شاربه وابطله وعاتته وإن يعتقد على الله تعالى فيمن يحب من بنيه وغيرهم ويوصي للأربع في نظره  
 (فأوامات من تغصيص عينيه) ويأح من محرم ذكر أو أنثى ويكره من حائض وجنب وإن بقرباه  
 (و) سن (قول بسم الله وعلى وفاة رسول الله) صلى الله عليه وسلم لما روى البيهقي عن بكر بن عبد  
 الله المزني ولفظه وعلى ملا رسول الله وسن شد لحية به صابة وتلين مفاصله بأن يرد ذراعيه إلى  
 عضديه ثم يردهما ويرد أصابع يديه إلى كعبيه ثم يسطهما ويرد فخذه إلى بطنه وساقه إلى  
 فخذه ثم يدهما والمقصود منه السهولة في الغسل (ولا بأس بتقبيله والنظر إليه) بمن يباح له ذلك  
 حال حياته (ولو بعد نكفنه)

\* (فصل) في غسل الميت \* (وغسل الميت) مرة واحدة أو تيممه لعذر يخوف عليه من تقطع  
 وتهر كالمحترق والمسهوم ونحوهم (فرض كفاية) اجتماعاً على كل من عرف به وأمكنه وهو من  
 حقوق الله تعالى الواجبة للإنسان المسلم بعده مائة حتى ولو وصى بإسقاطه قال في المنقح وغسله  
 فرض كفاية ويتعين مع جنابة أو حيض ويسقطان به انتهى فيحمل كلام المنقح على أن الغسل  
 تعين على الميت قبل موته ثم مات وإن الذي يتولى غسله يقوم مقامه في ذلك ويكون ثوابه كشوابه  
 (وشرط) بالبناء للمفعول لصحة غسله (في الماء الطهورية) كسائر الطهارات (والإباحة) بكافي  
 الاغسال (و) شرط (في الغاسل الاسلام) فلا يصح من كافر والمراد غير نائب مسلم نواه (والعقل)  
 لأن غير العاقل ليس أهلاً للنية (والتمييز) لا البلوغ لصحة غسل المميز لنفسه (والافضل) أن يختار  
 غسل الميت (ثقة عارف بأحكام الغسل) ونقل حنبل لا ينبغي إلا ذلك وأوجبته أبو المعالي ولو  
 جنباً أو حائضاً (والأولى به) أي الغسل (وصيه العدل) عموميه يتناول ما لو وصى لاهراً أنه وهو  
 مقتضى استدلالهم بأن أبابكر رضي الله تعالى عنه وصى لاهراً أنه فغسلته وكذا الوصية لزوجها  
 ولعل المراد الاكتفاء بالعدالة الظاهرة وتعتبر العدالة أيضاً في غير الوصية لعدم الفرق وفيه  
 وحده والأولى بعد وصيه العدل أبوه وإن علائم الأقرب فالأقرب كالميراث (وإذا شرع) الغاسل  
 (في غسله) ستر عورته وجوباً وهي ما بين سرّة وركبة لا من دون سبع ثم جرد من ثيابه ندباً (ثم  
 يلف على يده خرقة فيخفيه) أي يمسح بخرجه (بها) أي بالخرقة (ويجب غسل ما به) أي الميت  
 (من نجاسة) لأن المقصود بالغسل تطهيره حسب الامكان (ويحرم من عورة من بلغ سبع سنين)  
 لأن التطهير يمكن بدون مس فاشبهه حال الحياء (وسن ان لا يمس) الغاسل (سائر) أي باقي (بدنه  
 الا بخرقة) فيبتدئ بعد الغسل خرقتين احدهما للسيلين والاخرى لبقية بدنه (والرجل أن يغسل  
 زوجته) ان لم تكن ذمية ولوقبل الدخول (و) للسيد أن يغسل (أمته) وطئها وأولادها وولده  
 ومكاتبته ولو لم يشترط وطأها ولا يغسل سيد أمته المروجة ولا المعتدة من زوج ولا المعتق بعضهم  
 ولا من هي في استبراء واجب ولا تغسله (و) للرجل أن يغسل (بنت دون سبع سنين) وللمرأة  
 غسل زوجها (ولو قبل الدخول ولو وضعت عقب موته أو طلاق رجعي مالم تنزح أو تكن ذمية  
 (وسيدها وابن دون سبع) سنين (وحكم غسل الميت فيما يجب ورسن كغسل الجنابة لكن  
 لا يدخل) الغاسل (الماء فيه) أي الميت (و) لافي (أنفه) خشية تحريك النجاسة (بل يأخذ  
 خرقة مبلولة) بماء (فيمسح بها) أي بالخرقة (اسنانه ونخريه) ويظفها ثم يغسل شقه الايمن ثم

شقة الابسر ثم يفيض الماء على جميع بدنه ابسه بالغسل ويثا ثلث (ويكره الاقتصار في غسله)  
 أى الميت (على مرة) واحدة (ان لم يخرج منه شئ فان خرج) منه شئ (وجب إعادة الغسل الى  
 سبع) مرات قال في شرح الاقتاع لا المقصود من غسل الميت أن يكون خاتمة أمره الطهارة  
 الكاملة الا ترى ان الموت جرى مجرى زوال العقل ولا فرق بين الخارج من السبيلين وغيرهما  
 (فان خرج منه) شئ (بعدها) أى السبع غسلات (حشى) محل الخارج (بقطن) لمنع الخارج  
 (فان لم يستمسك) الخارج بعد حشو ومحوه بالقطن (ة) انه يحشى (بطين حر) أى خالص لأن فيه قوة  
 تمنع الخارج (ثم يغسل الحبل) أى محل النجاسة (ويوضأ) الميت (وجوبا) كالجنب اذا أحدث  
 بعد غسله لتكون طهارته كاملة (ولا غسل) أى لا يغسل بعد السبع واجب (وان خرج) منه شئ  
 قليل أو كثير (بعدها) فحينه لم يعد الوضوء ولا الغسل (لما في ذلك من المشقة بالاحتياج الى  
 أخرجه من الكفن وإعادة غسله وتطهيره كقائه وتجفيفها وأبداله اثم لا يؤمن أن يخرج شئ  
 بعد ذلك (وشبهه المعركة والمقتول ظملا لا يغسل) وجوبا (ولا يكفن ولا يصلى عليه ويجب بقاء  
 دمه عليه) الآن تحالطه نجاسة فبغسلا (ودفنه في ثيابه) التي قتل فيها بعد نزاع آلة الحرب ونحو  
 خف وفرو (وان غسل فأكمل أو شرب أو نام أو بال أو تسكلم أو عطس أو طال بقاؤه عرفاً أو قتل  
 وعليه ما يوجب الغسل من نحو جنابة) كغسل حيض ونفاس واسلام (فهو كغيره) في انه يغسل  
 ويكفن ويصلى عليه وان قتل وعليه حدث أصغر لم يوضأ (وسقط لاربعة أشهر) فأكثر  
 (كالولود حيا) يعنى انه يغسل ويصلى عليه \* (قائدة) \* يحرم سوء الظن بمسلم ظاهر العدة قال  
 القاضى وغيره ويستحب ظن الخير بالآخر المسلم وفي نهاية المبتدين حسن الظن بأهل الدين حسن  
 وذكر المهدوى والقرطبي عن أكثر العلماء انه يحرم ظن السوء بمن ظاهره الخير وانه لا حرج بظن  
 السوء لمن ظاهره الشر وأما ما روى من حديث اياكم واطن فان الظن أكذب الحديث مجهول  
 والله أعلم على الظن المجرد الذى لم يعضده قرينة تدل على صدقه (ولا يغسل مسلم كافرا ولو ذميا)  
 سواء كان قريبا أو أجنبيا (ولا يكفنه ولا يصلى عليه) اما تكفينه فانه قول وقد قال الله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم وأما الصلاة عليه فهي شفاعة للميت والكافر  
 ليس من أهلها (ولا يتبع جنازته) لأن في ذلك تعظيم له (بل يوارى لعدم من يواريه) من الكفار  
 ولا فرق في ذلك بين الذمى والحربي والمرتب والمسلم تأمن لأن في ترك سبب المثلة به وهى موعظة في  
 حقه بدليل عومات النهى عنها

\* (فصل) في الكلام على الكفن \* (وتكفينه) أى الميت (فرض كفاهه) على كل من علم به  
 (والواجب) لحق الله تعالى وحده (ستر جميعه سوى رأس المحرم ووجه المحرمة بثوب) واحدة تتعلق  
 بتكفينه (لا يصف البشارة) أى سوادها وبياضها (ويجب أن يكون من ملبوس مثله) أى مثل  
 الميت (مالم يوص الميت بدونه) أى بدون ملبوس مثله ويكره في أعلى من ملبوس مثله وتسكون  
 مؤنة تجبه من رأس ماله مقدما حتى على دين برهن وارث جنابته ونحوهما فان لم يكن له مال  
 فمن تلزمه نفقة الا الزوج فانه لا يلزمه كفن زوجته ولا مؤنة تجبه بها ثم من بيت المال ان كان  
 الميت مسلما ثم ان لم يكن بيت مال أو كان وتعذر فعلى كل مسلم عليه (والسنة تكفين الرجل في  
 ثلاثة لفائف بيض من قطن) وكزه تكفين الرجل في أكثر من ثلاث أثواب وتجميع طاهره وان

ورثة غير مكاف أو كان عليه دين (تبسط) اللقائف الثلاث (على بعضها) بأن تبسط واحدة ثم  
 أخرى فوقها ليوضع الميت عليها مرة واحدة ولا يحتاج إلى جعله ووضعها على واحدة بعد واحدة  
 بعد تغطيتها ويجعل الظاهرة أحسنها والمنوط فيما بينها (ويوضع) الميت (عليها) أي على  
 اللقائف الثلاث المسطوات (مستلقيا) لأنه أمكن لأدراجها (ثم يرد طرف) اللقافة (العليا من  
 الجانب الأيسر) أي جانب الميت الأيسر (على شقه الأيمن ثم) يرد (طرفها) أي طرف اللقافة  
 (الأيمن على) شق الميت (الأيسر ثم الثانية) ترد كذلك (ثم الثالثة) ترد (كذلك) فيدبرجه فيها  
 ادراجا ويجعل أكثر الفضل عند رأسه ثم تعقد وتجل في القبر (و) تكفن (الاتي) والخنثي  
 (في خمسة أبواب بيض من قطن) استحبابا (إذا روي جاريق ولفاقين) قال ابن المنذر أكثر  
 من تحفظ عنه من أهل العلم يرى أن تكفين المرأة في خمسة أبواب (و) يكفن (الصبي) في ثوب واحد  
 (ويباح) أن يكفن (الصبي) في ثلاثة (من الثياب) ما لم يرثه غير مكاف من صغيرا ومجنونا (و) تكفن  
 (الصغيرة) في قميص ولفاقين) استحبابا (نصا لأجار فيه) (فائدة) قال في الأقناع قال ابن عسقلان  
 ومن أخرج فوق العادة فأكثر الطيب والحوائج وأعطى المقرنين بين يدي الجنائز وأعطى  
 الجمالين والخفارين زيادة على العادة على طريق المروءة لا بقدر الواجب فتبرع فإن كان من التركة  
 فن نصيبه انتهى قال في شرحه وكذا ما يعطى لمن يرفع صوته بالذكرو ما يصرف من طهارة ونحوه  
 إلى جمع وما يصنع في أيامها من البدع المستحدثة خصوصا إذا كان في الورثة قاصر انتهى  
 (ويكره التكفين بشعر وصوف) لأنه خلاف فعل السلف (و) يكره التكفين (ب) مزعفر ومهفر  
 ومنقوش ولو لا مرة لأنه غير لائق بحال الميت (ويحرم) التكفين بجلد) لامر النبي صلى الله  
 عليه وسلم بنزع الجلود عن الشهداء وأن يدفنوه في ثيابهم (و) يحرم التكفين (بجريد ومذهب)  
 في حق الذكور والاتي والخنثي ويجوز التكفين بالحرب عند عدم ثوب واحد يستترجمه لوجوبه  
 ولان الضرورة تدفع به

• (فصل) في الصلاة على الميت • (والصلاة عليه) أي على الميت حيث قلنا يشير ع نفسه إليه  
 (فرض كفاية) أقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله والامر للوجوب وانما  
 يجب على العالم بالميت من المسلمين لأن من لم يعلم معذور (ويستقط) فرض الصلاة على الميت  
 (ب) صلاة واحد (مكاف ولو أثنى) أو خثنى لأن الصلاة على الميت فرض علق بالواحد كقسطه  
 وتكفينه ودفنه (وشروطها) أي الصلاة على الميت (ثمانية) الأولى (النية) والثاني  
 (التكليف) والثالث (استقبال القبلة) والرابع (ستر العورة) الخامس (اجتناب النجاسة)  
 في ثوب المصلي وبدنه وبمقته (و) السادس (حضور الميت) بين يدي المصلي فلا تصح على جنازة  
 محمولة ولو صلى وهي من وراء جدار لم تصح (ان كان بالبلد) السابع (استلام المصلي والمصلي  
 عليه) لان الصلاة على الميت شفاعا والكافر لا يستجاب فيه دعاء (و) الثامن (طهارتهما) أي  
 المصلي والمصلي عليه (ولو ترابا لم يضر) مثل فقد الماء (وأركانها سبعة) أشياء قال في المنتهى  
 وواجباتها الأولى (القيام) من قلدر (في فرضها) فلا تصح من قاعد ولا من على راحلة إلا العذر  
 فيها ما كتبه الصلوات المفروضة قال في شرح المنتهى وعلم من قوله في فرضها ان الصلاة  
 لو تكررت لم يجب القيام على من صلى على الجنائز بعد أن صلى عليها غير لسقوط الفرض

بالصلاة الاولى (و) الثاني (التكبيرات الاربع) فان ترك منها غير مسجود ولو تكبيرة واحدة  
 عدا بطلت صلاته وسهوا يكبر وجوباً ما لم يطل الفصل وصحت فان طال أو وجد مناف للصلاة  
 استأنف (و) الثالث (قراءة الفاتحة) لامام ومنفرد لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة  
 الكتاب ولا نه صلاة مفروضة فوجب القراءة فيها كالمكتوبة ويسن اسرارها ولوليسلا  
 (و) الرابع (الصلاة على النبي (محمد صلى الله عليه وسلم) زاد الاثرم والسنة ان يفعل من وراء  
 الامام مثل ما يفعل امامهم (و) الخامس (الدعاء للميت) ويكفي أدنى دعائه (و) السادس  
 (السلام) السابع (الترتيب) للاركان فتعين القراءة في الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الثانية صريح به في المستوعب والكافي والتحفيص والبلغة (لكن لا ينعين كون الدعاء  
 للميت (في) التكبيرة الثالثة) أي بعدها (بل يجوز) الدعاء للميت (بعد) التكبيرة (الرابعة)  
 نقله الزركشي عن الاصحاب (وصفتها) أي صفة الصلاة على الجنائزة أن يقوم امام عند صدر  
 رجل ووسط امرأة وبين ذلك من خنتى (وان ينوي) والاوى معرفة ذكوريته وانوثيته ولا يعتبر  
 ذلك (ثم يكبر) ويضع يمينه على شماله ويتعوذ ويسلم ولا يستفتح (ويقرأ الفاتحة) كما سبق  
 (ثم يكبر ويصلى على محمد) صلى الله عليه وسلم (كفى التشهد) ولا يزيد عليه (ثم يكبر ويدعو  
 للميت) في الثالثة مرة (بخواللهم ارحمه) لانه لا تحدد فيه ويسن بالمأثور فيقول اللهم اغفر  
 لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأشنانا أنك تعلم متقلبنا وشوا ناوأنت على  
 كل شيء قدير اللهم من احببته منا فأحبه على الاسلام والسنة ومن توفيته منا فتوفه على الايمان  
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد  
 ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله داراً خيراً من داره ووزجاً  
 خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار وافصح له في قبره ونوره فيه  
 اللهم انه عبدك وابن أمتك نزل بك وأنت خير منزوله ولا نعلم الا خيراً (ثم يكبر) (الرابعة  
 ويقف) بعدها (قل لا ايسلم وبحزنى) تسليمة (واحدة) ولولم يقل ورحمة الله ويجوز أن يصلى على  
 الميت من فاتته الصلاة قبل الدفن (من دفنه الى شهر وثني) قال القاضي كالיום واليومين  
 (وتحرم الصلاة بعد ذلك) أي بعد الزيادة بالسيرة على الشهر نص عليه لانه لم يتحقق بقاؤه بعد  
 المدة المذكورة

• (فصل) في حمل الميت ودفنه • (وحمله ودفنه فرض كفاية) وهو اكرام الميت فانه لو ترك  
 لاثنين وتأذى الناس برائحته واستقذروا رعباً كلفه الوحوش (لكن يسقط الجمل والدفن  
 والتكفين بالكافر) لان فاعل كل من ذلك لا يختص ان يكون من أهل القرية (ويكره أخذ  
 الاجرة على ذلك) أي الجمل والدفن لانه يذهب الاجر (و) كذا يكره أخذ الاجرة (على الغسل)  
 والتكفين (ويسن كون الماشي امام الجنائزة) قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنائزة رواه أحمد عن ابن عمر ولا نه هم شفعاء والشفيع يتقدم  
 على المشفوع له ولا يكره خلفها (و) سن كون (الراكب) ولو في سفينة (خلفها) أي الجنائزة بل  
 قال الاوزاعي انه أفضل لانها متبوعة ويكره الركب هنا الحاجة ولا يكره لعود  
 (والقرب منها أفضل) من البعد عنها (ويكره القيام لها) اذا جاءت أومرت به وهو جالس

(و) يكره (رفع الصوت) والصيحة (معها) وعذرة (عها) (ولو بالذکر والقراة) بل بسن الذکر  
والقراة سرا ويسن تتبعها ان يكون متخفعا متفكرا في ما كنهه معظما للموت وما يصير اليه الميت  
وقول القائل مع الجنائزة استغفر والله ونحوه بدعة عند الامام أحمد وكرهه وحرمه أبو حنيفة  
ويحرم ان يتبعها مع منكر وهو عاجز عن ازالته (ويسن ان يعمق القبر ويوسع بلاحد) لان  
تعميق القبر اني لظهور الرائحة التي يستضربها الاحياء وادخله لدرة الوحش على نبشه  
والتوسعة هي الزيادة في الطول والعرض والعمق هو الزيادة في التزويل وهو بالعين المأمورة  
(ويكفي ما يمنع من السباع والرائحة) فحق حصل ذلك حصل المقصود ولا فرق في ذلك بين قبر  
الرجل وقبر المرأة (وكره ادخال القبر خشبا) الا ضرورة (وما) أي شأ (مسه نار) كالا حرق ودفن  
في نابوت ولو امرأة (و) كره (وضع فراش تحته و) كره (جعل محدة تحت رأسه) نص عليه الامام  
أحمد لانه لم ينقل عن أحمد من السلف (وسن قول مدخله القبر بسم الله وعلى ملة رسول الله)  
صلى الله عليه وسلم (ويجب ان يستقبل به) أي بالميت (القبلة) اقله صلى الله عليه وسلم  
الكعبة قبلتهكم أحياء وأمواتا ولان ذلك طريقة المسلمين بنقل الخلف عن السلف (ويسن على  
جنبه الايمن) لانه يشبهه النائم والنائم سنة التوجه على جنبه الايمن وان يجعل تحت رأسه ابنة  
(ويحرم دفن غيره عليه أو معه الا ضرورة) وأجاجة لكثرة الموقى وقلة من يدفنهم خوف الفساد  
عليهم ومتى ظن انه بلى وصار ومما جاز نبشه ودفن غيره فيه وان شئت في ذلك رجوع الى قول أهل  
الخبرة فان حفر وجد فيها عظاما دفنهم اماكن أو أعاد التراب كما كان ولا يجوز دفن ميت آخر عليه  
نصا (وسن لكل من حضر ان يحضنوا التراب عليه) أي على الميت (ثلاثا) أي ثلاث حشيات باليد  
(ثم يمال) عليه التراب لان موراته فرض وبالحنى يصير عن شارك فيه وفي ذلك أقوى عبرة  
وتذكار فاستحب لذلك (واستحب الاكثر تلقينه بعد الدفن) فيقوم الملقن عند رأسه بعد تدوية  
التراب عليه فيقول يا فلان بن فلانة ثلاثا فان لم يعرف اسم أمه نسبه الى حواء ثم يقول اذكر  
ما خرجت عليه من الدنيا شاهدة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله  
ربا وبالاسلام ديننا وعجده نبيا بالقراة اما ما بالكعبة قبلته وبالمؤمنين اخوانا وان الجنة  
حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور  
(وسن رش القبر بالماء) ووضع حصاصا عليه ليحفظ ترابه (و) سن (رفعه قد رش) ليعرف انه  
قبر فيتوفى ويرحم على صاحبه ويكره رفعه فوق شبر (ويكره تزويقه وتجبصه وتخبيره وتقبيله  
(والطواف به والانسكا اليه والمبيت عنده) والضحك عنده) وكأبة الرقاق اليه ودهاق في الانقباب  
(والحديث في أمر الدنيا والكأبة عليه و) يكره (الجلوس) عليه ويكره الوطء عليه (والبناء)  
سواء لصق البناء الارض أو لا وفي ملكه من قبة أو غير هالتهنسي عن ذلك (و) يكره (المنشي  
بالنعل الا لخوف شوك ونحوه) مما يتأذى به كحرارة الارض (ويحرم اسراج المقابر) اقله  
صلى الله عليه وسلم لعن الله ذوات القبور والمخذات عليهن المساجد والسرير رواه أبو  
داود والنسائي معناه ولان في ذلك تضيقا للامال من غير فائدة ومما لا يفي في تعظيم الاموات  
(و) يحرم (الدفن بالمسجد) ونحوها كريط (و) يحرم الدفن (في ملك الغير) مالم يأذن رب الملك  
في دفنه (ويمنش) من دفن في المسجد ونحوه نصا ومن دفن في ملك الغير بغير اذنه والاولى تركه

في الثانية (والدفن بالعصاة افضل) من الدفن بالعمران لانه أقل ضررا على الاحياء من الورثة  
 واشبهه مساكن الآخرة وأكفر لدعائه والترغم عليه (وان ماتت المرأة الحامل) بمن ترحى  
 حباته (محرم شق بطنها) من أجل الحمل مسلمة كانت أو ذميمة على الاصح لما في ذلك من هذا  
 حرمة متفقة لا يخاف منه وهو مة لان الغالب والظاهر ان الولد لا يعيش (وأخراج النساء من  
 ترحى حباته) وهو ما اذا كان يترك حركة قوية وانتفخت المخارج بعد قيام سنة أشهر (فان  
 تعذر) عليهن إخراجهن (لم تدفن) وترى حتى يموت ولا تدفن قبله ولا يوضع عليه ما يؤذيه ولو قدر  
 الرجال على إخراجهن (وان خرج بعضهن) أي الحمل (حياتن) بطنها (للباقى) ليقفن حياتن بعد ان  
 كانت موهومة

فصل في أحكام المصائب والتعزية \* (تسن تعزية المسلم) ولو صغيرا قبل الدفن وبعد موته كره  
 لشبهة أجنبية (الى ثلاثة أيام) بليلتين فلا تعزية بعدها (فيقال) في التعزية له (أي سلم مصاب  
 بسلم) أعظم الله أجره وأحسن عزاءه وعفريتك ويقول هو أي المصائب (استجاب الله دعائه  
 ورحمنا وإياك) وكره تكبرادها فلا يعزى عند القبر من عزى واذا رأى الرجل قد شق قبه على  
 المصيبة عزاء ولم يتركها باطل وان نهاه لم يصب (ولا يابى بالبكاء على الميت) قبل الموت وبعد  
 لكثرة الاخبار بذلك (ويحرم الذنب وهو البكاء مع تعدد محاسن الميت) باقظ النداء بواضع  
 زيادة الألف والهاء في آخره كواسيداه واخيلاده وانقطاع ظهراه (و) يتحرم (النياحه) وهي  
 رفع الصوت بذلك برنة ويحرم شق الثوب ولطم الخد والصراخ وتنف الشعر وتشره وحلقه (وفي  
 القصول يحرم النحيب والتعداد واظهار الجزع لان ذلك يشبه التظلم من الظالم وهو عدل من  
 الله تعالى (وتسن زيارة القبر وللرجال) وان يقف زائرا مائة مرة منه وتباح زيارة المسلم لقبر  
 كافر (وتكره) زيارة القبور (للنساء) وان علم انه يقع منهن محرم حرمات يأتين القبور وقولا  
 واحدا (وان اجتازت المرأة بقبر في طريقها) ولم تكن خرجت له (فسلت عليه ودعت له فحسن)  
 لانها لم تخرج لذلك (وسن لمن زار القبور) اذا كانت للمسلمين (أو مر بها) ان يقول (معرفا  
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم للاحقون وبرحم الله المستقدمين منكم  
 والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم واغفر لنا ولهم)  
 فقوله للاحقون للتبرك (وابتداء السلام على الخي سنة) ومن جماعة سنة كفاية والافضل  
 السلام من جميعهم فلو سلم عليه جماعة فقال وعليكم السلام وقصد الرد على الذين سلوا عليه  
 جميعا جاز ذلك وسطا القرض في حق الجميع ويكره الانحياز ورفع الصوت ابتداء السلام سنة  
 ليسمعه المسلم عليهم معا محققا وان سلم على ايقاظهم نياما وعلى من لم يعلم هل هم أيقاظا ونياما  
 خفض صوته بحيث يسمع الايقاظ ولا يوقظ النيام ولوسلم على انسان ثم لقبه على قريب مسن ان  
 يسلم عليه نائما والثنا أو تكروسن ان يهدأ بالسلام قبل كل كلام ولا يترك السلام اذا كان يطلب  
 على ظنه ان المسلم عليه لا يرد عليه وان دخل على جماعة فهم علماء مسلم على الكل ثم سلم على العلماء  
 نائجا (ورده) فرض عين على المسلم عليه المنفرد (فرض كتابية) على الجماعة المسلم عليهم قبسط  
 برده واحدهم ثم سلم ويجب الرد فور المجيب بعد جوب السلام والا لم يكن رد ورفع الصوت بالرد  
 واجب عند الإبلاغ ويزاد الرد في رد السلام وسوي يولي يصير بين تعزيفه وتنكبه في سلامه على

قوله لاحقون  
 للتبرك كذا في  
 التسخ والناسب  
 ابداله بان شأه الله  
 اه صحيحه



الحق ويكره ان يعلم على امرأة اجنبية الا ان تكون عجوزا أو برزق ويكره في الحمام وعلى آكل  
ونال ومقاتل وذا كرم لمب ومحدث وخليب وواعظ وعلى من يسمع لهم ومكر رفته ومدرس  
ومن يهتف في العلم وعلى من يؤذن أو يقسم وعلى من هو على حاجته أو يتعج بأهله أو يشتغل  
بالنساء ونحوهم ومن سلم في حالة لا يستحب فيها السلام لم يستحق جوابا (وتشبهت العاطس اذا  
جد ففرض كفاية) فيقول له يرحمك الله أو يرحمك الله (ورده) أي العاطس على من شمته (فرض  
عين) فيقول يمد يده بكم الله ويصلح بالكم ويكره ان يشمت من لم يحسه وان نسي لم يذكركه لكن يعلم  
الصغير ونحوه ان يحمد قال الشيخ عبد القادر ويقال للصبي اذا عطس بورك فيك وبورك الله  
فان عطس ثانيا وجد شمته وان عطس ثالثا وجد شمته وان عطس رابعا دعه بالعاقة ولا يشمت  
للاربعة الا اذا لم يكن شمته قبلها ثلاثا فلا اعتبار بالشميت لا بعدد العطسات فلو عطس أكثر من  
ثلاث متواليات شمته بعدها اذا لم تقدم شمته قال في شرح المنظومة قول واحد (ويعرف  
الميت زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس) وفي الغنية يعرفه كل وقت وهذا الوقت آكد  
(ويأتى بالذكر عنده وينتفع بالخير) عند مويبج الايمان بتهديب الموتى في قبورهم ويسن  
لزنا الميت فعل ما يخفف عن الميت ولو يجعل جرادة رطبة في القبر وكل قرية فعلها مسلم وجهل  
نواب المسلم حتى أويت حصل له نوابها ولو جهل الجاعل من جهله كالدعاء اجماعا والاستغفار  
وواجب تدخله النيابة كاللج وصدقة التطوع وكذا العتق والقراءة والصلاة والصيام وهل  
يشترط في اهداء القرية الى الميت ان ينوبه قبل فعلها وبه جزم الحلواني في التبصرة واهداء  
القرب مستحب قال في القنون ويستحب اهداءها حتى للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا قال  
صاحب المهر

### \* (كتاب الزكاة) \*

أحد أركان الاسلام ومباينه المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس فذكر  
منها وإيتاء الزكاة وهي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة بوقت مخصوص (شرط  
وجوبها) أي الزكاة (خسبة أشياء أحدها الاسلام فلا تجب على الكافر ولو كان) (الكافر  
(مرتدا) سواء حكمنا ببقاء الملك مع الردة أو زواله (الثاني) من شروط وجوب الزكاة  
(الحرية فلا تجب) الزكاة (على الرقيق) ولوقد انه يملك بالتملك (ولو) كان (مكاتباً) لان  
ملكه ضعيف لا يحتمل المواساة ولان تعلق حاجة المكاتب الى فك رقبة من الرقبة أشد  
من تعلق حاجة الحر المقتلس بمسكنه وثياب بذلته فكان باسقاط الزكاة منه أولى وأحرى  
(لكن تجب) الزكاة (على البعض بقدر ملكه) من مال زكوى لان ملكه عليه نام أشبه  
الحر (الثالث) من شروط وجوب الزكاة (ملك النصاب) لمسلم حر ولا فرق بين هبة الانعام  
وغيرها ولا يشترط كون النصاب متحديا مطلقا بل يكون (تقريباً الاثمان) وهي الذهب  
والفضة وقيم عروض التجارة فتجب مع نقص يسير في النصاب كالخسبة والحبين لان هذا  
لا يضبط غالباً فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين (و) يشترط كون النصاب (تحتدياً في غيرها)  
أي غير الاثمان وعروض التجارة فلا تنقص نصاب الحب والتمر يسير المجتب وشروط  
النصاب لغير محجور عليه قلنس (الرابع) من شروط وجوب الزكاة (الملك التام) ولو في غلة

موقوف على معين من سائمة سواء كانت من غنم أو غيرها (فلأزكاة على السيد في دين الكتابه) لنقص ملكه فيه ودليل نقصه انه لا يستقر في الذمة بحال لعدم صحة الحوالة عليه وعدم صحة ضمائه (ولأزكاة أيضا في حصه المضارب قبل القسمة) أي قسمة المال ولو ملكت بالظهور لنقصان ملكه بعدم استقراره لانه وقاية لرأس المال بدليل انه لو خسر المال بقدر ما ربح لم يكن للمضارب شيء من الربح كالأصل تبعه (الخامس) من شروط وجوب الزكاة (تمام الحول) لا ثمان وماشية وعروض تجارة (ولا يضر لو نقص نصف يوم) لكن يستقبل لصداق وأجرة وعروض خلع معينين ولو قبل قبض حول من عقد (وتجب الزكاة في مال الصغير والمجنون) ولا تجب في المال الذي وقف للجنين في ارض أو وصية وانفصل حيا لانه لا مال له مادام حيا واختار ابن حنبلان الوجوب (وهي) أي الزكاة واجبة (في خمسة أشياء) الأول (في سائمة بهيمة الأنعام) وهي الابل والبقر والغنم سميت بذلك لانها لا تنكح الثاني ما أشار اليه بقوله (وفي الخارج من الارض) الثالث ما أشار اليه بقوله (وفي العسل) الرابع ما أشار اليه بقوله (وفي الأثمان) التي هي الذهب والفضة الخامس ما أشار اليه بقوله (وفي عروض التجارة) وتأتي (ويمنع وجوبها) أي الزكاة (دين بنقص النصاب) سواء كان النصاب من الاموال الباطنة كالأثمان وقبض عروض التجارة أو من الاموال الظاهرة كالمواسي والحبوب والثمار ولو كان الدين كفارة ونحوها أو زكاة غنم عن ابل أو غنم بذلك من دين الله تعالى (ومن مات وعليه زكاة أخذت من تركته) ولو لم يوص بها كالغنم لانها حق واجب تصح الوصية به فلم يسقط بالموت كدين الآدي

### \*(باب زكاة السائمة)\*

ونخصت السائمة بالذكر للاحتراز عن المعلوفة فانها لازكاة فيها عند أكثر أهل العلم (تجب فيها) أي في السائمة بثلاثة شروط أحدها ان تتخذ للدرواquisل والتسمين لا العمل) فلأزكاة في سائمة لا تتقاع بظهرها كالابل التي تكري وتؤجر (الثاني ان تسموم أي ترى المباح أكثر الحول) ولا تشترط نية السوم (الثالث ان تبلغ نصابا) ولا شيء في ماله الا اذا كان عروضاً (فأقل نصاب الابل خمس وفيها شاة) بصفة ابل غير معيبة وفي المعيبة شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل (ثم) ان زاد عدد الابل على خمس فإنه يجب (في كل خمس شاة الى خمس وعشرين فتجب بنت مخاض وهي ما تم لها سنة) سميت بذلك لان أمها قد جلت والمخاض الحامل وليس كون أمها مخاض شرطاً وانما ذكر للتعريف (وفي ست وثلاثين بنت لبون لها سفلتان) سميت بذلك لان أمها وضعت غالباً فهي ذات لبن (وفي ست وأربعين حقها ثلاث سنين) ودخلت في الرابعة سميت بذلك لانها استحققت ان تتركب ويحمل عليها ويطرقها الفحل (وفي احدى وستين جذعة) وهي التي (لها أربع سنين) سميت بذلك لاسقاط سنها (و) يجب (في ست وستين بنتا لبون) اجماعاً (وفي احدى وتسعين حقان وفي مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) لظاهر خبر الصديق (الى مائة وثلاثين فيسقط في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقه)

\*(فصل) وأقل نصاب البقر اهلية كانت أو وحشية على الاصح من الروايتين في وجوبها

في الوحشية (ثلاثون وفيها) أي في الثلاثين (تبيع) أو تبعة (وهو) أي التبيع (ماله) أي  
 ماتمه (مسنة) وكذلك التبعة (و) تجب (في أربعين) من البقر (مسنة لها ستان) و يجب (في  
 ستين) من البقر (تبعا ثم) فيما زاد على ذلك (في كل ثلاثين تبعا وفي كل أربعين مسنة  
 وأقل نصاب الغنم أهلية كانت أو وحشية) كالطباء (أربعون وفيها شاة تم لها مسنة أو جذعة  
 ضان) تم (لها مسنة أشهر) و يجب (في مائة وأحدى وعشرين شاتان) و يجب (في مائتين وواحدة  
 ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه تم) فيما زاد على ذلك (في كل مائة شاة) وفي خمسمائة  
 خمس شياه وهكذا

• (فصل) في حكم الخلطة • وهي مؤثرة في الزكاة ولو لم يبلغ مال كل خليط بمفرده نصابا (إذا  
 اختلط اثنان فأكثر من أهل الزكاة) فلا أثر لخلطة من ليس من أهل الزكاة (في نصاب) فلا أثر  
 لخلطة دون نصاب (ماشية لهم) أي لاهل الزكاة اختلاطا يستغرق (جميع الحول) سواء كان  
 خلطة أعيان بأن يملك نصابا من الماشية مشاعا بارث أو شراؤه أو هبة أو جعالة أو صداق أو  
 مخالعة أو غيره أو خلطة أو صاف بأن يكون مال كل منها متميزا (واشتركا في المبيت والمسرح)  
 وهو ما يجتمع فيه الماشية لتذهب إلى المرمى (والحلب) الموضع الذي يحلب فيه لا الأناة (والفعل)  
 بأن لا يخص بطرق أحد المالكين الذي لأحد الشركاء دون مال الآخر (والمرمى) وهو  
 موضع الرمي ووقته (زكيا كالواحد) جواب إذا (ولا تنسب طرية الخلطة) لصحتها (ولا) يعتبر  
 لصحة الخلطة (اتحاد المشرب) وهو المكان الذي تشرب منه (و) لاتحاد (الراعي) والاتحاد الفحل  
 أن يختلف النوع كالبحر والجواموس والضان والمعز) للضرورة (وقد نفى الخلطة تغليظا  
 كائنين اختلطوا بأربعين شاة لكل واحد عشرون فيلزمهم شاة) قد نفى الخلطة تحقيقا  
 كثلاثة اختلطوا بمائة وعشرين شاة لكل واحد منهم (أربعون شاة فيلزمهم شاة واحدة  
 ولا أثر لفرقة المال) الزكوى (مالم يكن) المال الزكوى (ساعة فان كانت) الماشية لشخص  
 من أهل الزكاة (ساعة يملكان بينهما مسافة قصر فليسكل) محل (حكم نفسه فاذا كان له) أي المالك  
 واحد (شاه بمحال متباعدة في كل محل أربعون فعليه شياه بعدد المحال ولا شيء عليه ان لم يجتمع له  
 في كل محل أربعون مالم يكن خلطة) فاذا كان لشخص من أهل الزكاة ستون شاة بثلاث محال  
 متباعدة في كل محل عشرون ولم تكن خلطة فلا شيء عليه

• (باب زكاة الخارج من الأرض) •

من الزرع والثمار والمعدن والركاز (تجب) الزكاة (في كل مكبل مدخر) نقله أبو طالب وكذا  
 نقل صالح وعبد الله ما كان يكال ويدخر فيه نفق ففيه العشر وما كان مثل الخبار والقشاه  
 والبصل والرياحين فليس فيه زكاة إلا ان يباع ويحول على غنمه حول قاله في القروع واختاره  
 جماعة وجزم به آخرون انتهى (من الحب كالقمح والشعير والذرة والارز والحص والعفس  
 والباقل) أي القول (والكرسنة والسهم والذخن والكر أو بالأكزيرة ويزر والقطن) و يزر  
 (الكتان) يفتح الكاف (و) يزر (البطيخ ونحوه) من الأبايزر (و) تجب في كل ما يكال ويدخر (من  
 الثمر كالتمر والزبيب والوز والفستق والبندق والسماق ولا زكاة في عنب) في الأصم (و) لافي  
 (زيتون ونحو زيتون ومشمش) بكسر ميميه (ونبق ونوت وزعرور ورومان) ونحوه وخضر

كبيطين ولقت (وإنما تجب) الزكاة (فإنما تجب) فيه (بشرطين الأول أن يبلغ نصابا وقدس) أي النصاب (بعد تصفية الحب) من قشره (وجفاف الفرخسة أو سق) لأنهم زكاة فاعتبر لها النصاب كما نزل كوات (وهي) أي الخمسة أو سق (ثلثمائة صاع) لأن الوسق يفتح الواو وكسرها ستون صاعا أجماعا النص الخبر (و) قدر النصاب (بالأردب ستة) أرداب (وربع) أردب تقريبا (و) قدر النصاب (بالرطل العراقي ألف وسقائة) رطل (و) قدر النصاب (بالرطل القدسي مائتان وسبعة وخسون) رطلا (وسبع رطل) وقد رتب النصاب بالرطل المدمشقي ثلثمائة رطل واثنان وأربعون رطلا وستة أسباع رطل الشرط (الثاني) من شروط وجوب الزكاة في الخارج من الأرض (أن يكون) المزرعة (مالا للنصاب وقت وجوبها فوق الوجوب في الحب إذا اشتد وفي الثمر إذا بدا صلاحها) فلا تجب في مكسب لقاط وأجرة حصاد ولا فيما يجتمع من المباح كبطم وزعبل وهو شعير الجبل ويزرقطونا ونحوه ولا يشترط لوجوب الزكاة فعل الزرع فيزكي نصابا حصل من حبله سقط بملكه من الأرض أو سقط في أرض مباحة لأنه ملكه وقت وجوب الزكاة

• (فصل) • ويجب فيما) أي في حب وغمر (يسقى بلا كلفة) كبعروقه وغيث وهو ما يزرع على المطر ولو باجرا ما صغيرة شره رب الزرع أو الثمر (العشر) فاعل يجب (و) يجب فيما (يسقى بكلفة) كدوالي وهي الدواب تديره البقر والدلاء الصغار التي يستقي بها الرجل وناضح وهو البعير الذي يسقى عليه والناء ورد تديرها الماء (نصف العشر ويجب) على رب المال (إخراج زكاة الحب مصفى) من سنبله وقشره (و) إخراج (الثمر باسبا) ولو احتجج إلى قطع ما بدا صلاحه قبل كاله لضعف أصل أو خوف عطش أو تحسين بقية أو وجب قطعه ليكون رطبه لا يقرأ وعنه لا يرب (فلو خاف) المالك (وأخرج رطبا) وعنه وسنبل (لم يجزه) إخراج (ووقع قسلا) أن كان الإخراج للفقراء فلو كان الأخذ الساعي فإن جفقه ومرة أو جاهد قدر الواجب أجرا والارد الفضل أن زاد وأخذ النقص أن نقص وإن كان يجاله يبد الساعي رده ويطالبه بالواجب وإن تلق يد الساعي رد بدله للمالك (وسنن للامام يثبت خالص لثرة النخل والكرم إذا بدا صلاحها) فيصرفها على ملاكها ليتصرفوا فيها لأنه بالحرص يعرف الساعي والمالك قدر ما عليه من الزكاة والحرص إنما يستعمل هنا مع كونه إنما يقيد غلبة الظن للحاجة فإن التيقن متعذر (ويكنى) خالص (واحد) لأنه كما تم وفاتق في تنفيذ ما يؤدى إليه اجتماعه (وشروط كونه) أي الخالص (مسلم أمين) لا يهتم (خيرا) بالحرص ولو قنا (وأجرته) أي أجرة خالص الثمار (على رب الثمرة) وإن لم يبعث الامام خالصا فعلى مالك الثمار فعل ما يفعله خالص لم صرف قدر ما عليه قبل تصرفه ويجب ترك الرب المال الثلث أو الربع فيجوز بحسب المصلحة (ويجب عليه) أي الامام (بعث السعاة) قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالساعة والزرع والثمار (ويجمع العشر والخراج في الأرض الخراجية) كآجرة المتجرع زكاة التجارة (وهي) أي الأرض الخراجية ثلاثة أشهر أحدها ما قصت عنة ولم تقسم بين المغنيين كصروا الشام والعراق والثلاثة ما حلا عنها أهلها خوفا منا والثالثة ما صولج أهلها على أنهم النواقرها معهم بالخراج ولا زكاة على من يده أرض خراجية في قدر الخراج إذا لم يكن له مال آخر يقا به

(وتضمن أموال العشر والأرض انظر اجبة باطل وفي العسل العشر) سواء أخذ من ملكه أو موات وسواء كانت الأرض التي أخذ منها عشرية أو خراجية (ونصاب) أي العسل مائة وستون رطلا عراقية وأربعة وثلاثون رطلا وسبع مائة رطل دمشق (وفي الركاز وهو الكنز) دفن الجاهلية أو دفن من تقدم من كفار وكان عليه أو على بعضه علامة كفر فقط أو فيه (ولو) كان (قليلا) أي دورا نصاب أو كان عرضا (الخمس) على واجده من مسلم وذمي وكبير وصغير وعاقل ومجنون وسحر ومكاتب يصرف مصرف النبي المطلق وباقيه لواجده ولو أجبر النقص حائطا أو حفرا أو نحو ذلك على الاصح لأن كان أجبر الطلب الزكائي يكون لمسته أجره (ولا يمنع من وجوبه) أي الخمس (الدين)

**\* (باب زكاة الأثمان وهي الذهب والفضة) \***

(و) القدر الواجب (فيها ربع العشر إذا بلغت نصابا) ولا شيء فيما قبله (فنصاب الذهب بالمثاقيل عشرون مثقالا) وهي بالدرهم الإسلامية ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (و) قدر النصاب (بالدينارين خمسة وعشرون) دينار (وسبعادينار وتسع دینار) بالدينار الذي زعمه درهم وعشرون درهم على التحديد (ونصاب الفضة) بالدرهم (ماتنادرهم) الإسلامية (والدرهم اثنتا عشرة حبة خروب والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم وبضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب) لأن مقاصدهما رزقهما منفقة ولأن أحدهما يضم إلى ما يضم إليه الآخر فيضم إلى الآخر كقواعد الجنس (ويخرج من أمه - ماشاء) يعني أن من وجب عليه زكاة عشرين مثقالا من الذهب أجزأ أخرج قيمة ربع عشرها من الفضة ومن وجب عليه زكاة مائتي درهم من الفضة أجزأ أخرج قيمة ربع عشرها من الذهب (ولا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال أو إعارته) لأنه معد وله عن جهة الاسترباح إلى استعمال مباح فأشبهه ثياب البذلة وعبدة الخدمة والبقر العوامل ولولم يحرم عليه كرجل يتخذ حلي النساء لإعارتهن أو امرأة تتخذ حلي الرجال لإعارتهم وإنما تجب زكاة الحلي إذا كان مالكها غير فار من الزكاة (وتجب) الزكاة (في الحلي المحرم) وأية من ذهب أو فضة (وكذا) تجب الزكاة (في) الحلي (المباح المعتدل لكراه أو النفقة) قال أحمد ما كان على سرج أو بطم فقمه الزكاة قال في شرح المنهجي وعلى قيناس ما ذكر حلية كل ما على الدابة وحلية الدواة والمقلمة والمكحلة ونحو ذلك ومحل وجوب الزكاة فيه إذا اجتمع منه شيء انتهى وإنما تجب فيما ذكر (إذا بلغ نصابا وزنا ويخرج عن قيمته أن زادت)

**\* (فصل) \*** وتحرم تحلية المسجد بذهب أو فضة) وكذا المحراب والسقف وتجب إزالته وزكاته إذا استعمل فلم يجتمع منه شيء بالإزالة فلا تحرم استدامته لأنه لا فائدة في إزالته وإزالته ولا زكاة فيه لأن ماله به ذهب ولما روى عمر بن عبد العزيز أن خلافة أراد جمع مائتي مسجد دمشق مما موهبه من الذهب فقبيل له أنه لا يجتمع منه شيء فتركه (ويباح) لذلك إخراجهم من الفضة ولو زاد على مثقال وجهه بغيره يسار أفضل) من إبداءه بغيره يعني وإنما كان في الخضر لكونها طرفا فهو أبعد من الأثمان فيما تناوله اليد ويجوز له فيه مما يلي كفه وكره إبداءه به وسعوى (وتباح قبضة السيف) وهو ما يجعل على طرف القبضة وقوله (فقط) لم أره الغيرة (ولو) كانت القبضة (من ذهب) ويباح له أيضا (حلية المنطقة) وهي ما شدت به وسطك (و) يباح له أيضا

(الجلوشن) وهو الدرع (والخودة) وهي البيضة (الاحلية) (الكلب واللبام والدواة) والسرير والمرآة والمشط والمكحلة والمجزة فتعزم (ويباح للنساء ما جرت عادتهن بلبسه) كطوق وخلخال وسوار ودملج وقرط وقلادة وناج وخاتم وما أشبه ذلك قل أو كندر (ولو زاد على أقمشة قال وللرجل والمرأة التحلي بالجوهر والياقوت والزبرجد) والزمر ذو البلش قال في الانصاف وهو الصعيق من المذهب (وكرر تحشمهما) أي الرجل والمرأة (بالحديد والرصاص والنحاس) وأما الدم لوج الحديد فجوزة أبو الخطاب وخالفه ابن الزاغوني (ويستحب) تحشمه (بالعقيق) ذكره في التلخيص ومشى عليه في المنتهى والمستوعب وابن عديم وقال في الاقناع ويباح التحشم بالعقيق

### • (باب زكاة العروض) •

أي عروض التجارة (وهي ما بعد البيع والشراء لابل الربح) وسمى عرضاً لأنه يعرض ثم يزول وينفي (فمقوم إذا حال الحول عليها وأوله) أي الحول (من - ين بلوغ القيمة نصيباً) فلو نقصت قيمة النصاب في بعض الحول ثم زادت القيمة قبلته ابتدئ حينئذ كسائر أموال الزكاة قاله في المبدع (بالاحظ) متعلق بمقوم (للمساكين من ذهب أو فضة) لا بما اشترت به فلو كانت قيمته تبلغ نصيباً بأحد التقدين دون الآخر فإنه يقوم بما يبلغ به نصيباً ويقوم المغنية ساذجة وانخصي بصفته (فإن بلغت القيمة نصيباً وجب ربع العشر والآخر) بأن لم تبلغ القيمة نصيباً (فلا) تجب عليه الزكاة فيها (وكذا أموال الصيارف) فيما ذكر (ولا عبرة بقيمة) مصنعة (آنية الذهب والفضة) لتجريمها وكدار كلب ولبام ونحو ذلك (بل) العبرة (بوزنها ولا) عبرة (بما فيه صناعة محترمة فيقوم عارياً عنها) بأن يقوم الطنبور ونحوه سيكة (ومن) كان (عنده عرض) معدة للتجارة أو ورثة فنواه للقيمة ثم نواه للتجارة ليصر لها) أي للتجارة لأن القيمة الأصل في العروض والرذالي الأصل يكفي فيه مجرد النية كالزواني المسافر الإقامة ولأن نية التجارة شرط لوجوب الزكاة في العروض فإذا نوى القيمة زالت نية التجارة ففقد شرط الوجوب وفارقت السائمة إذا نوى علفها لأن الشرط فيها الاسامة دون نيتها فلا ينتفي الوجوب بالابتقاء السوم (بمجرد النية غير حتى اللبس) لأن الأصل وجوب الزكاة فيه فإذا نواه للتجارة فقد رده إلى الأصل والرذالي الأصل يكفي فيه مجرد النية (وما استخرج من المعادن) والمعدن كل متولد من الأرض لامن بنسبها ولا نبات كذهب وفضة وجوهر وبلور وعقيق وصفر ورصاص وحديد وكل وزرنيخ وغرة وكبريت وزفت وملح وزئبق ونفط ونحو ذلك (ففيه) بمجرد إحرازه ربع العشر) ولو وجوب الزكاة في المعدن شرط أن أشار للاقل بقوله (إن بلغت القيمة نصيباً بعد السبك والتصفية) كالذهب والفضة فلما أخرج ربع عشر ترابه قبل تصفيته وجب رده إن كان باقياً وقيمه إن كان نالفاً والقول في قدر المقبوض قول الآخذ لأنه غارم فإن صفاه الآخذ فكأن قدر الزكاة أجراً وإن زاد رذالاً زاد إلا أن يسمح له بالخراج وإن نقص فعلى الخرج والشرط الثاني ككون المخرج من أهل الوجوب

### • (باب زكاة القطر) •

صدقة واجبة بالقطر من رمضان وتسمى فرضاً ومصرفها زكاة ولا يمنع وجوبها من الامتع

طلب (تجب بأقل ليلة العيد من مات أو أعسر قبل الغروب) أو طلق زوجته أو أهدى  
 النسب أو انتقل المالك في الرقيق وكان كراهة قبل غروب الشمس (فلا زكاة عليه) وإن حصل شيء  
 مما ذكر من موت أو عسار أو طلاق أو عتق أو نحو ذلك (بعده) أي الغروب فإن الزكاة (تستقر)  
 في ذمته وهي (أي زكاة النطر) (واجبة على كل مسلم) حر ولو من أهل البادية ومكانه ذكر  
 وأتى كبير أو صغير ولو يتيمًا ويخرج عنه من ماله وليله وسيد مسلم عن عبده المسلم (بمقدار ما يفضل  
 عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة) أي  
 ما يمتن من الثياب في الخدمة (وكتب علم) يحتاجها للنظر وحفظ وحمل المرأة للسياح والكرام  
 يحتاج إليه (وتلزمه) أي وتلزم من تلزمه الفطرة (عن نفسه وعن يمينه من المسلمين) كوالده  
 وزوجته وعبده ولول التجارة فيجتمع في عبيد التجارة زكاة القيمة وزكاة الفطر نص عليه حتى زوجته  
 عبده الحرة (فإن لم يجد) من عبده عائلة فطرة تكفي (لجميعهم بدأ بنفسه) لأن الفطرة تنبئ على  
 النفقة فكأنه يبدأ بنفسه في النفقة فكذلك في الفطرة (فزوجته) يعني أنه متى فضل عنده صاع  
 عن فطرة نفسه أخرجه عن زوجته لأن نفقة مقدم على سائر النفقات ولأنما تجب على سبيل  
 المعاوضة مع البسار والاسرار فقد تمت لذلك (فرقيقه) يعني أنه متى فضل عنده شيء عن فطرته  
 وفطرة زوجته أخرجه عن رقيقه لوجوب نفقته مع الاسرار بخلاف نفقة الأقارب فإنها صالحة  
 لتجيب الامع البسار (فأمه) يعني أنه متى فضل عنده شيء بعد من تقدم أخرجه عن أمه لأن الأم  
 مقدمة في البر بدليل الحديث الشريف (فأبيه) بعد أمه (فولده) يعني أنه متى فضل شيء بعد من  
 تقدم أخرجه عن ولده فإن كان له أولاد ولم يكف جميعهم أقرع (فأقرب في الميراث) يعني أنه متى  
 فضل شيء عنده بعد من تقدم وله أقارب قدم الأقرب فالأقرب من ميراث لأن الأقرب أولى من  
 الأبعد فقدم كل الميراث (وتجب) الفطرة (على من تبرع بمائة شخص شهر رمضان) لا أكثر (لا تجب  
 على من استأجر أجرا) أو نظرا (بطعامه) أو شرا به لأن الواجب ههنا جرة نفقة النطر في  
 العقد فلا يراد عليها كما لو كانت دواهم (وقسن) الفطرة (عن الجنين) ولا تجب لمن نفقته في بيت  
 المال كاللقب

\* فصل \* والأفضل إخراجها (أي زكاة الفطر) يوم العيد قبل الصلاة أو قبل مضي قدر الصلاة  
 (ويكره) إخراجها (بعدها) أي الصلاة في يومه (ويحرم تأخيرها) أي الفطرة (عن يوم العيد  
 مع القدرة وبقيضا) ويجزئ قبل العيد يومين) ولا تجزئ قبلهما ومن عليه فطر غيره كزوجته  
 وعبده وولده أخرجهما مع فطرته مكان نفسه لأن النطر سبب وجوب الزكاة ففرقت في البلد  
 الذي وجد سيما وهو فيه (والواجب) في الفطرة عن كل شخص صاع قرأ أو زيب أو شعير  
 أو أقط (وهو شيء يعمل من اللبن الخيضر وقبل من لبن الأبل فقط أو صاع مجروح من الخمسة  
 المذكورة) ويجزئ دقيق البر (دقيق الشعير) وسوبقهما (إن كان) دقيق البر والشعير  
 والسوبق (وزن الحب) قال في الاقتناع وشرحه وصاع الدقيق يعتبر بوزن حبه نص عليه  
 انتهى ولو بلا نخل كبلاتمية لاخير ومعيب كسوس ومباول وقديم تغير طعمه ولا يحتمل بكثير  
 مما لا يجزئ كالقمح المختلط بكثير الزوان (ويخرج مع عدم ذلك) أي عدم الاصناف الخمسة  
 (ما يقوم مقامه) أي مقام أحدها (من حب يقات كدرة ودخن وباقلا) وأوزو عدس وتين

يائس وقال ابن حامد يجوزته اخراج كل ما يقتات من لبن ولحم (ويجوز ان تعطى الجماعة فطرهم  
 لواحد و) يجوز (ان يعطى الواحد فطرته لجماعة ولا يجوز اخراج القيمة في الزكاة مطلقا)  
 سواء كانت في المواشي أو المعشرات (ويحرم على الشخص شراء زكاته وصدة فقه ولو اشتراها  
 من غير من أخذها منه) وان رجعت اليه بارث أو هبة أو وصية أو وداهه الامام بعد قبضها منه  
 لكونه من أهلها جاز

\*(باب اخراج الزكاة بعد استقراها)\*

(يجب اخراجها فوراً) أى من غير تأخير الا في صورتين (ك) وجوب الفورية في (النذر)  
 المطلق (والكفارة) لان الامر المطلق في قوله تعالى وآتوا الزكاة يقتضى الفورية ومحل  
 الفورية ان أمكن اخراج ولم يخف ضرراً على نفسه أو ماله أو معيشته أو فسخ ذلك (وله  
 تأخيرها من الحاجة و) له تأخيرها أيضاً (لقريب وجار) قال في الانصاف ويجوز أيضاً التأخير  
 لقريب وجار قدمه في القروع قال وجرم به جماعة ويجوز أيضاً التأخير للجار كالقريب جزم  
 به في الحاويين (و) يجوز تأخيرها أيضاً (لتمذراخاها من النصاب) لغلبة وغيرها الى  
 قدرته عليه (ولو قدر أن يخرجها من غيره) لان الاصل اخراج من عين المال المخرج عنه  
 والاخراج من غيره رخصة ولا تنقلب الرخصة تضييقاً (ومن يجد وجوبها) أى الزكاة  
 (عالمًا) بالوجوب أو جاهلاً به ككونه قريب عهد بالاسلام وعرف فعلم وأصر على الجود عند ادائها  
 فقد (كفر) لانه مكذب لله ورسوله وتجوز عليه أحكام المرتدين بأن يستتاب ثلاثاً فان تاب والا  
 قتل كفر احق (ولو أخرجهما) مع جوده لان أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والسنة والاجماع  
 وتؤخذ منه ان كانت وجبت (ومن منعها) أى الزكاة (بخلافها) (أو تموانا) من غير أن يجدها  
 (أخذت منه) فها كدين الادى وكما يؤخذ منه العشر (وعز) أى عزرا ما م عادل من علم  
 فحريم منعها (ومن) طوب بالزكاة (ادعى اخراجها) لمستحقها صدق بلايين (أو) ادعى (بشاء  
 الحول) أى انه لم يحل الحول على ماله (أو) ادعى (نقص النصاب أو) ادعى (زوال الملك) عن  
 النصاب في أثناء الحول أو تجدد قريباً أو أن ما يده لغيره ونحو ذلك مما يمنع وجوب الزكاة  
 أو نقصانها (صدق بلايين) لان اعبادة مؤمن عليها فلا يستحلف كالصلاة والكنارة بخلاف  
 الوصية للفقراء بمال فيحلف (وبلزم أن يخرج عن الصغير والمجنون وليهما) في ماله كما يجب  
 عليه صرف النفقة الواجبة لان ذلك حق تدخله النيابة فقام الولى فيه مقام المولى عليه  
 كالتفقات والغرامات ومحل ذلك اذا كان كل من الصغير والمجنون حراماً تام الملك (وسن)  
 لخروج الزكاة (اظهارها و) سن أيضاً (ان يفرقها ربحاً) أى رب الزكاة (بنفسه) ليكون على يقين  
 من وصولها الى مستحقها وسواء كانت من الاموال الظاهرة والباطنة (و) سن ان (يقول)  
 رب المال (عند دفعها) أى دفع الزكاة لمستحقها (اللهم اجعلها مغنوا ولا تجعلها مغرمًا) ويحمد  
 الله تعالى على توفيقه لادائها ومعناه اللهم اجعلها مغفرة لا مقتصة (و) سن ان (يقول) لا أخذ  
 للزكاة أجر الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعل لك طهوراً لانه مأو وبارك الله

\*(فصل في يشترط لاخراجها) أى الزكاة (بينة من مكلف) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال  
 بالنيات ومحلها القلب لانه محل الاعتقادات كلها الا ان تؤخذ قهراً فانها تجزى من غير نية



(وله تقديمها) أي النية (يسبر والا فضل قرنهما) أي النية (بالدفع فينوي الزكاة) أو بالصدقة الواجبة (أو صدقة المال أو صدقة الفطر) ولا يجوز أن ينوي صدقة مطابقة ولو صدق بجميع ماله (فإنما التجزئ عن الفرض) ولا تجب نية الفرضية لا كنفاته بنية الزكاة فإنها لا تكون الا فرضا (ولا يجب أيضا) تعيين المال المتركى عنه (على المذهب وفي تعليق القاضي وجه يعتبر بنية التعيين إذا اختلف المال مثل شاة عن خمس من الابل وأخرى عن أربعين من الغنم (وان وكل) رب المال (في اخراجها مسلمانا) ثقة نصا مكافذا كرا أو أختي (أجزاء نية الموكل) فقط (مع قرب) زمن الاخراج (من زمن التوكيل لان الموكل هو الذي عليه الفرض وتأخير الاداء عن النية بالزمن اليسير جائز (والا) بأن لم يقرب زمن الاخراج من زمن التوكيل (نوى) الموكل مع (الوكيل أيضا) لئلا يتخلو الدفع الى المستحق عن نية مقارنة أو قاربة ولو نوى الوكيل دون الموكل لم تجزئ (والا) فضل جعل زكاة كل مال في فقراء بلده (ويجوز نقلها الى دون مسافة قصر من بلد المال نص عليه لانه في حكم بلد واحد بدليل الاحكام (ويحرم نقلها الى مسافة قصر) سواء كان النقل لرحم أو شدة حاجة أو تغرأ وغير ذلك حيث كان يولد الوجوب مستحق لان فقراء أهل كل مكان انما يعلمهم غالبا أهله ومن قرب منهم واطمأعنهم تتعلق بزكاة مال البلد ولهم حرمة وقرب الدار فخرج من النقل ليستغوا بها غالبا (وتجزئ) يعني انه متى نقل الزكاة مع الحرمة وأخرجها في غير بلد المال فإنما تجزئ به على الاصح (ويصح تجهيل الزكاة لحولين) على الاصح (فقط) لا لاكثر من حولين ومحمل جواز التجهيل (إذا كدل النصاب) لانه سيم أفه يجز تقديمها عليه كالتسكية قبل الحلف (لامنه) أي النصاب (للعولين) وقد علم منه انه إذا أخرج للعول الأول أنه يصح التجهيل (فإن تلف النصاب) المجهل زكاته (أو نقص) قبل الحول (وقع نفلا) وإن مات فابض زكاة مجله أو ارتد أو استغنى قبل مضي الحول أجزاء الزكاة عن مجملها

### • (باب أهل الزكاة) •

(وهم ثمانية) أصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم من بناء المساجد والقناطر وسد البشوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف وغير ذلك من جهات الخير وذلك لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية (الأول الفقير وهو من لم يجد) شيأ البقة أو لم يجد (نصف كفايته) وهو أشد حاجة من المسكين (الثاني المسكين وهو من يجد نصفها) أي نصف كفايته (أو أكثرها) أي أكثر الكفاية (الثالث العامل عليها) لقوله تعالى والعاملين عليها وهم السعاة الذين يبعثهم الامام لاخذ الزكاة من أربابها (بكتاب وحافظ وكتاب وقاهم) وكل من يحتاج اليه فهم أو شرط كون العامل عليها مكفاه مسلمانا أمينا كافيا من غير ذوى القرى (الرابع المؤلف) لقوله عز وجل والمؤلفة قلوبهم (و) المؤلف (هو السيد المطاع في عسيرته بمن يرجى اسلامه أو يخشى شره أو يرجى بعطيته قوة إيمانه أو) اسلام نظيره أو من أجل (جبايتها) أي جباية الزكاة (عن لايعطيها) وهم قوم إذا أعطوا من الزكاة جبروها عن لايعطيها الا بالتخويف أو من أجل دفع عن المسلمين (الخامس المكاتب) ولو قبل حلول نعيم ويجزئ أن يشتري منها رقبة لا تعتق عليه برحم ولا تعليق ببيعة عقها وان يقدى بها أسيرا مسلما لان يعتق عنه أمكاته عنها (السادس الغارم) من المسلمين (وهو) ضربان الأول (من تدين للاصلاح بين الناس) أو تحمّل انلافا

أولها عن غيره ولم يدفع من ماله ما يتجمل له والضرب الثاني من صنف الغارم ما أشار إليه بقوله (أولدين لنفسه) أي لا صلاح نفسه في أمر باع أو محرم وتاب منه (وأعسر) قال في القروع ومن غرم في معصية لم يدفع إليه شيء فإن تاب دفع إليه في الأصح (السابع) الغازي في سبيل الله) لقوله تعالى وفي سبيل الله (بلا ديوان) أو لا يكفيه (الثامن ابن السبيل) لقوله تعالى وابن السبيل (وهو الغريب المنقطع بمحل غير بلده) في سفر مباح أو محرم وتاب منه لا مكروه ونزعه (نعم على الجميع من الزكاة بقدر الحاجة) فيعطى الفقير والمساكين من الزكاة تمام كفايته - ماع عائلته - مائة سنة ويعطى المؤلف منها ما يحصل به التآلف ويعطى المكاتب ما يقضي به دينه ولو مع قوته وقد رنه على التمسك ويبعطى الغارم ما ينفي به دينه ويعطى الغازي ما يحتاج إليه لغزوه من سلاح وفرس إن كان فارساً وجواته وجميع ما يحتاجه له ولعوده ويعطى ابن السبيل ولو وجد مقرضاً ما يبلغه بلده ولو كان له اليسار في بلده (الا العامل فيعطى بقدر أجرته) منها (ولو كان غنياً أو قنناً) إلا أن تلفت يسهده فلا تقر يط فيه فإنه يعطى أجرته من بيت المال ويستحب صرفها في الأصناف الثمانية كلها (ويجزئ دفعه إلى الخوارج والبلغاة وكذلك من أخذها من السلاطين فهدر أو اختاراً راعداً فيها أو جازاً)

• (فصل) ولا يجوز دفع الزكاة للكافر غير المؤلف (ولا) يجوز دفعها (للقريب) غير العامل والمكاتب (ولا) يجوز دفع الزكاة (لغني) عال أو كسب ولا لمن تلزمه (أي الخرج) (نفقته) كعقبه مالم يكن عاملاً أو غازياً أو مؤلفاً أو مكاتباً وابن سبيل أو غارماً لا صلاح ذات بين (ولا) للزوج ولا لها لأنها تعود إليها بانفاقة عليها (ولا) يجوز دفع الزكاة (لبنی هاشم) وهم سلاله هاشم فيدخل آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب وآل أبي لهب مالم يكونوا غزاة أو مؤلفة أو غارمين لا صلاح ذات البين وكذا هو إليهم (فإن دفعها) أي دفع الزكاة رب المال (غير مستحقها وهو مجهول) عدم استحقاقه كما لو دفعها العبد أو هاشمي أو لآبيه ونحو ذلك (علم) حقيقة الحال (لم يجزئه) لأنه ليس بمستحق ولا يخفى حاله غالباً لم يعذر بجهالة كدين آدمي (ويستردّها) ربحاً (منه) أي من أخذها (بنائها) سواء كان متصلاً كالسكن أو منفصلاً كالولد لأنه غنا مملوكة وإن تلفت الزكاة في يد القابض ضمنها العدم ملكها لها (وإن دفعها لمن ينظره فقير أفبان غنياً جزاً) وإن دفع صدقة التطوع إلى غني وهو لا يعلم غناه لم يرجع لأن المقصود الثواب (وسن أن يفرق الزكاة على أقارب الذين لا تلزمه نفقتهم) كجبال وحالة (على قدر حاجتهم) فيزيد إذا الحاجة منهم على قدر حاجته فإن استتروا في الحاجة وتفاوتوا في القرب بدأ بالأقرب فالأقرب منهم (و) (له تفرقة ماله) على ذوي أرحامه كعتمته وبنات أخيه (هذا تكرر مع ما قبله) (ويجزئ) الزكاة (إن دفعها) ربحاً (لم تبرع بنفقته بضمه إلى عياله) كبنين أجنبي

• (فصل) وتسن صدقة التطوع) لقوله تعالى إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم ولهم أجر كريم وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الصدقة لتطفي غضب الرب وتدفع ميتة السوء ورواه الترمذي (في كل وقت لا سيما) وبطبيع نفوس وفي العصة أنفصل (و) كونها (في الزمان) الفاضل كالغنى (و) في (السكان الفاضل) كالحرمين

أفضل (و) كون صدقة التطوع (على جاره وذوي رحمه) لاسيما مع عداوة (فهى) أى الصدقة على ذوى أرحامه (صدقة وصلة) وهى أفضل من الصدقة على غير الجار وغير ذوى الأرحام لقوله جل من قائل وبالوالدين إحسانا إلى قوله تعالى والجار ذى القربى والجار الجنب (ومن تصدق بهما لنقص مائة تلزمه) أى مائة من تلزمه موته (أو أضر بنفسه أو غيره) أو كفيله بسبب صدقته (أنهم بذلك) أى بما يضربوا أحدهم ذكر (وكره لمن لا صبر له) على الضيق (أو لأعادة له على الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية المائة) نص عليه وظهر من ذلك أن الفقير لا يقرض لصدقة بما يقرضه لكن نص أحد في فقير لقريبه ولجمه يستقرض ويهدى له وهو محمول على ما إذا ظن وفاء ذكره في المديع قال في القروع قال شيخنا فيه صلة الرحم بالقرض وقد ذكر ابن عقيل في مواضع أقسم بالله لو عيس الزمان في وجهك مرة لعبر في وجهك أهلك وجيرانك ثم بحث على اسم المال وذكر ابن الجوزى في كتاب السر المصون أن الأولى أن يقتصر الحاجه تعرض قال بشر الحافي لو أن دجاجة أعولها خفت أن تكون عشارا على الجسر وقال الثوري من كان يده مال فليصه في قرن نورفانه زمان من احتاج فيه كان أول ما يبذل دينه (والمن بالصدقة كبيرة) والكبيرة ما فيه جحد في الدنيا وعبء في الآخرة (ويطلب به) أى بالمن (الثواب) قال ربنا عز وجل يا أيها الذين آمنوا ابتطلوا صدقاتكم بالمن والاذى

\*( كتاب الصيام ) \*

وهو اسم له مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص عن أشياء مخصوصة (يجب صوم) شهر (رمضان برؤية هلاله) ويستحب أن رأى الهلال أن يقول ما روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وعناهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر اللهم أكلهم أهل علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لمصعب وترضى ربي وربك الله رواه الأثرم والدارمي انتهى (على جميع الناس) وحكم من لم يره حكم من رآه ولو اختلفت المطالع (و) يجب (على من حال دونهم ودون مطلعهم غيب أو قتر) أو دخان أو غيرها واقتر بالفتح الغبرة (الهة الثلاثين من شعبان احتياطا) لا يقينا (بنية أنه من رمضان) حكما ظنيا بوجوب احتياره الخرق وأكثر شيوخ أصحابنا ونصوص أحمد عليه وهو مذهب عمر وابنه وعمرو ابن العاص وأبي هريرة وأنس ومعاوية وعائشة وأسماء بنت أبي بكر وقاله سبع من التابعين (و) على المذهب (يجزى) صيام ذلك اليوم (أن ظهر) أنه (منه) أى من رمضان بأن ثبت رؤيته بمكان آخر لا من صيامه وقع بنية رمضان (وفصل التراوح) لبقية احتياطا للسنة قال أحد القيام قبل الصيام وثبت بقية أنواع الصوم من وجوب كفارة بوطئه فيه ووجوب الامسالة على من لم يبيت النية أو قدم من سقرا وطهرت الحائض والنفساء في أثناءه ونحو ذلك مالم يتحقق أنه من شعبان (ولا ثبت بقية الأحكام كوقوع الطلاق والعنف وحلول الاجل) وانقضاء العدة ومدة الأيلاء ونحو ذلك علما لا مصاد (وثبت رؤية هلاله) أى من رمضان (بغيره) سلم مكلف عدل (نص عليه) ولو كان (عبدا أو أمتي) أو بدون أفظ الشهادة ولا يحتص بها كم فيلزم الصوم من سماع عدل لا يتخير برؤية الهلال ولو رده الجماعة (وثبت) بشهادة الواحد (بقية الأحكام تبعا) بجزءه صاحب المحرم (ولا يقبل في بقية الشهر) كشؤال وغيره (الأرجح أن عدلان) بالفظ

الشهادة وإذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال أفطروا في الغيم والصحو لان  
صاموا بشهادة واحد

• (فصل) • بشرط وجوب الصوم أربعة أشياء (الاول) (الاسلام) فلا يجب على كافر به حال ولو أسلم  
في أثناء الشهر لم يلزمه قضاء الايام السابقة لاسلامه (و) (الثاني) (البالغ) فلا يجب على من لم يبلغ  
(و) (الثالث) (العقل) فلا يجب على مجنون (و) (الرابع) (القدرة عليه) فلا يجب على مريض يعجز  
عنه للآفة (فن يحزنه) أي عن الصوم (لكبر) كالشيخ الهرم والمجوز الذين يجهدهما الصوم  
ويشق عليهما مشقة شديدة (أو) يحزن عن الصوم (مرض لا يرجي زواله أفطر وأطعم عن كل يوم  
مسكناً مدبراً ونصف صاع من غيره) ومن أيس من برته ثم قدر على قضاء فكمه عضوب لا يقدر  
على الحج حج عنه ثم عوفي (وبشرط صحته) أي الصوم (سنة) (الاول) (الاسلام) (و) (الثاني) (انقطاع دم  
الحيض) (و) (الثالث) (انقطاع دم النفاس) (و) (الرابع) (من شروط صحة الصوم) (التمييز) فلا يصح صوم  
من لم يميز (فيجب على ولي المميز) أباً كان أو غيره (المطبق للصوم أمر به) أي الصوم (وضربه  
عليه) حينئذ إذا تركه (ليعتاده) كالصلاة لان الصوم أشق فاعتبره الطاقة لانه قد يطيق  
الصلاة من لا يطيق الصوم (الخامس) (من شروط صحة الصوم) (العقل) وتقدم انه شرط للوجوب  
أيضاً (لكن لو نوى) العاقل (الصوم) لا يثنى عن أو أغنى عليه جميع النهار لم يصح صومه  
لانه عبارة عن الامسالك مع النية ولم يوجد الامسالك المضاعف اليه كمال عليه قوله تعالى في  
الحديث القدسي انه ترك طعامه وشربه من أجله فلم تعتبر النية منفردة (ووافق) المجنون  
أو المغمى عليه (منه) أي من اليوم الذي يت النية له جزءاً (قليل الصبح) صومه لقصد الامسالك  
في جزء من النهار كماله يوم بقية يومه قال في شرح الاقتناع وظاهره انه لا يتعين جزء الاذدر والذولا  
يفسد باغماء بعض اليوم وكذا المجنون (السادس) (من شروط صحة الصوم) (النية من الليل)  
ظاهراً انه لا يصح في نهار يوم اصوم غداً قاله في المبدع (لكل يوم واجب) سواء كان واجباً بأصل  
الشرع أو أوجبه الانسان على نفسه كالنذر وكذلك لو كان عن دم مائة أو قران أو عن  
دم غيره ما لان كل يوم عبادة مفردة لا يفسد صوم يوم بفساد صوم يوم آخر ويجب تعيين النية  
بأن يعتقه صومه من رمضان أو من قضاؤه أو من نذره أو كفارة أو نحو ذلك (في خطر  
بقلمه) لا يلائمه صائم غداً فدوى (لان النية محلها القلب) (وكذا الاكل والشرب) يكون نية  
إذا كان (نية الصوم) قال الشيخ هو حين يتعشى عشاء من يريد الصوم ولهذا يفرق بين عشاء  
ليلة العيد وعشاء ليلة رمضان (ولا يضر ان أتى بعد النية بخلاف للصوم) من أكل وشرب  
وجامع وغيرها (أو قال ان شاء الله غير متردد) فلا يضر فان قصد بالمشيئة الشك أو التردد في العزم  
والقصد فسدت نيته لعدم الجزم بها (وكذا) لا يضر لو قال ليلة الثلاثين من رمضان ان كان غداً  
من رمضان (فهو) (فرض والا فأنام فطر) فبان من رمضان فانه يجوز في الاصح لانه بقي على  
أصل لم يثبت زواله ولا يقدح تردده لانه حكم صوم مع الجزم (وبضران حاله) أي قال ذلك (في  
أوله) أي ليلة الثلاثين من شعبان فبان منه لم يجزئه لانه لأصل ينبغي عليه (وفرضه) أي  
الصيام فرضاً كان أو نقلاً (الامسالك عن) جميع (الافطرات من طلوع الفجر الثاني الى) كمال  
(غروب الشمس) فلو نزل شيئاً من الفطرات بعد الفجر الاقل وقبل الفجر الثاني لم يضر (وسننه)

أى الصيام (سنة) الأول (تجبل الفطر) اذا تحقق غروب الشمس ويباح ان غلب على ظنه  
وتحقق غروب الشمس شرط فضيلة تجبل الفطر لا جوازه والفطر قبل صلاة المغرب أفضل  
الثاني ما أشار اليه بقوله (وتأخير السحور) مالم يحض طلوع الفجر الثاني والسحور سنة وأشار  
لله ثالث بقوله (والزيادة في أعمال الخير) ككثرة قراءة وذكرو صدقة وكف لسان عما يكره  
ويجب كفه عما يحرم من الكذب والغيبة والنميمة والشتم والفحش وغير ذلك اجماعاً وأشار  
لرابع بقوله (وقوله) أى بسن قوله (جهراً) في رمضان لامن الرياء (اذا شتم انى صائم) وفي غيره  
سرايزجر نفسه بذلك خوف الرياء وهذا اختيار صاحب المحرر وظاهر المتن كلنتمى انه يجهر  
مطلقاً وهو اختيار الشيخ قى الدين بن تيمية رحمه الله تعالى وأشار للخامس بقوله (وقوله) أى  
الصائم (عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت سبحانك وبمحمدك اللهم تقبل منى انك  
أنت السميع العليم) للحديث الشريف ولان الدعاء عند الفطر مظنة الاجابة ويستحب تفتير  
الصائم قال في الفروع وظاهر كلامهم على أى شئ كان كما هو ظاهر الخبر وكذا رواه ابن خزيمة  
من حديث سلمان الفارسي قال الشيخ المراد بتفتيره ان يشبعه وأشار للسادس بقوله (وفطره  
على رطب فان عدمه) على (عمر فان عدم) الصائم التمر (هـ) على (ما)

• (فصل) يحرم على من لا عذر له من نخوم مرض أو سفر (الفطر بربضان ويجب الفطر على  
الحائض والنفساء) ويجب الفطر بربضان (على من يحتاجه) أى الافطار (لاتقاز) آدمى  
(معصوم من مهلكة) كغريق ونحوه (وبسن) الفطر بربضان (لمسافر يباح له القصر) اذا  
فارق بيوت قريته العامرة أو خيام قومه كما تقدم ويكره صومه ولو لم يجد مشقة لكن لو سافر  
لفطر حر ماعليه (و) بسن الفطر (لمريض يخاف الضرر) بزيادة مرضه أو طوله ولو بقول مسلم  
ثقة وكرهه صومه فان صام أجزأه ولا يفطر مريض لا يتضرر بالصوم كمن به جرب أو وجع شرس  
أو أصبع أو دمل ونحوه قيل لاجد متى يفطر المريض قال اذا لم يستطع قيل مثل الحمى قال واى  
مرض أشد من الحمى (وبباح) الفطر (لحاضر سافر في أثناء النهار) سفر ما يبالغ المسافة  
سواء سافر طوعاً أو كرهاً ولا يفطر الا بعد خروجه والافضل له اتمام ذلك اليوم (و) يباح الفطر  
(لحامل ومرضع خافتا على أنفسهما أو على الولد) وكرهه صومهما (لكن لو افطرنا للثخوف على الولد  
فقط) أى دون أنفسهما لزمهما القضاء (لزم وليه اطعام مسكين لكل يوم) افطرته ما يجزى في  
الكفارة ويلزمهما القضاء فقط اذا افطرا خوفاً على أنفسهما (وان أسلم الكافر أو طهرت  
الحائض أو برئ المريض أو قدم المسافر أو بلغ الصغير أو عقل المجنون في أثناء النهار) هم  
مفطرون لزمهم الامساك والقضاء لحرمه الوقت كقيام البيئة فيه بالرؤية ولادراكه جزأ من  
الوقت ككالصلاة (وليس لمن جازله الفطر بربضان أن يصوم غيره فيه) كأن يصوم قضاء  
أو نذراً أو نقلاً أو نحو ذلك

• (فصل في المفطرات) وهى (أى المفطرات) (اشئ عشر) مفطر الاول (خروج دم الحبض  
(و) خروج دم (النفاس) (و) الثاني (الموت) ويطعم من تركته في نذر وكفارة مسكين (و) الثالث  
(الردة) أعادنا الله تعالى منها (و) الرابع (العزم على الفطر) قال في الاقتناع ومن نوى الافطار  
أفطر كن لم ينو لا كن أكل فلو كان فلا ثم نواه صح انتهى (و) الخامس (التردد فيه) أى في الفطر

(و) السادس (التي عمدا) لان ذرعه قال في الاقتناع أو استقاء فقام طعاما أو مزارا أو بلغما أو دما أو غيره ولو قل (و) السابع (الاحتقان من الدبر) لانه يصل الى الجوف ولان غير المعتاد كالمعتاد في الواصل ولانه أبلغ وأولى من الاستعاط (و) الثامن (بلغ التخمأة اذا وصلت الى القم) سواء كانت من الدماغ أو الحلق أو الصدر ويحرم بلعها بعد وصولها الى قمه (و) التاسع الحجمة خاصة حاجبا كان أو محجوما سواء كانت الحجمة في القفا أو في الساق نص عليه ونظر دم لا يقصد وشرط ولا باخراج دمه برعاف و(العاشر انزال المني بتكرار النظر) لانه أنزل بفعل يتلذذه يمكن التحرز منه أشبه الانزال باللمس (لا يفطران أمني) (منظرة) لعدم امكان التحرز من النظرة الاولى (ولا) يفطران أمني (بالتفكير) لانه انزال لغير مباشرة ولا نظر فأنشبه الاحتلام (و) لا يفطر (بالاحتلام) لكونه ليس بسبب من جهته (و) لا يفطر (بالتكرار) بتكرار النظر لانه لانصر فيه والقياس على انزال المني لا يصح لمخالفته اياه في الاحكام و(الحادي عشر خروج المني او المذي بتقبيل أو لمس أو استقاء أو مباشرة دون الفرج) وعلم منه انه لا فطر بدون الانزال و(الثاني عشر كل ما وصل الى الجوف أو الحلق أو الدماغ من مائع وغيره) أي سواء كان يغذي وبعاء أو لا كالحصى والقطعة من الحديد والرصاص ونحوه ما (يفطران قطر في اذنه ما) أي شيئا (وصل الى دماغه) عمدا اذا كرا الصوم فسد صومه لانه شئ واصل الى جوفه باختباره فأشبهه الاكل (أو داوى الجائفة فوصل) الدواء الى جوفه أو اكتمل بها أي شئ (علم وصوله الى حلقه) برطوبته أو حدنه من كحل أو صبرا أو قطورا أو ذرورا وانما كثر أو يسر مطيب (أو مضغ عاكسا) فوجد طعمه في حلقه (أو ذاق طعاما أو وجد الطعم بحلقه) ويكره ذوقه بلا حاجة ويكره مضغ العلك الذي لا يتخلل منه اجزاء (أو بلع ريقه بعد أن وصل الى بين شفتيه) أو فصله عن فمه ثم ابتلعه (ولا يفطران فعل شيئا من جميع المنظرات) المقدمة من أكل وشرب وحجامة ونحو ذلك (ناسيا أو مكراها) ولو كان ذلك بجور غمى عليه معالجته (ولا) يفطر (ان دخل الغبار حلقه أو) دخل (الذباب) حلقه (بغير قصد) الادخال كغبار الطريق ونخل الدقيق لانه لا يمكنه التحرز من ذلك أشبه ما لو دخل في حلقه شئ وهو نائم (ولا) يفطر (ان جمع ريقه فابتلعه) وانما يكره ذلك

\* (فصل \* ومن جامع) في (ثم ادر رمضان) بذكر أصلي (في) فرج أصلي (قبل أو دبر ولو) كان الفرج (لمت أو بهيمة) أو بهيمة أو طير حتى أوميت أنزل أولا (في حالة يلزمه فيها الامساك) كن نسى النية أو أكل عامدا ثم جامع أو لم يعلم برؤية الهلال حتى طلع الفجر (مكراها كن) الجامع (أو ناسيا) للصوم جاهلا كان أو عالما سواء أكره حتى فعله أو فعل به من نائم ونحوه (لزمه القضاء والكفارة) لاسليم وطى دون فرج ولو عمدا أو بذكر غير أصلي في فرج أصلي وعكسه فانه ليس عليه الا القضاء ان أمني أو أمدى (وكذا) حكم (من جومع) في لزوم الكفارة (ان طامع غير جاهل وناس) ونائم ومكراه لانه معذور بنفسه وصومه بذلك (والكفارة) الواجبة بافساد الصوم في الصور التي تجب فيها (عقوبة رقية مؤمنة) سليمة من العيوب (فان لم يجد) أي لم يقدر على الرقية (فصيام شهرين متتابعين) فلو قدر عليها قبل شروعه في الصوم لا بد بشرطه فينه لزمته الرقية (فان لم يستطع) ان يصوم (فاطعام مسكينا) لكل مسكين مذبذبا ونصف صاع

قرا وشعب (فان لم يجد) شيئا يطعمه للمساكين (سقطت) عنه (بخلاف غيره هامن الكفارات) ككفارة حج وظهار ودين وكفارة قبل ونسقط جميع الكفارات بشكك غيره عنه باذنه (ولا كفارة في) نهار (رمضان بغير الجماع والازالة بالمساقفة) ولو كان الجماع من صائم في الشهر فلا كفارة فيه

• (فصل) • ومن فاته رمضان كله قضى عددا بامه (يعني ان كان ثلاثين يوما قضى ثلاثين يوما وان كان تسعا وعشرين يوما قضى تسعا وعشرين كاعداد الصلوات الفاتمة ويقدم قضاء رمضان وجوبا على تذليل يخاف فوته (وسن القضاء على القور) والتتابع لمن فاته عددا من ايام رمضان (الاذا بقي من) شهر (شعبان بقدر ما عليه) من عدد الايام التي لم يصمه من رمضان (فيجب التتابع) لضيق الوقت كادام رمضان في حق من لا عذر له ولا يصح ابتداء تطوع من عليه قضاء رمضان قبل ادائه (فان قوى صوما واجبا) كندرو كفارة (أو قضاء) عن رمضان (ثم قلبه فلا صح) الظاهر انه يشترط لصحة القلب كون الوقت متصفا كالصلاة (ويسن صوم التطوع وأفضله) أي أفضل صوم التطوع (يوم) صوم (يوم) فطر وهو أفضل الصيام (ويسن صوم ايام البيض) سميت بذلك لان الله تعالى تاب فيها على آدم ويص حقيقته ذكره أبو الحسن التميمي (وهي ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر) نص على ذلك (و) يسن (صوم) يوم (الخميس) يوم (الاثنين) و) سن صوم (ستة من شوال) والاولى تتابعها وكونها عقب العيد وصائمها مع رمضان كمن صام الدهر لان رمضان بعشرة أشهر وهذه الستة بشهرين (وسن صوم) شهر الله المحرم وآ كره (وعبارة الاقتاع وأفضله) عاشوراء (وهو) أي عاشوراء (كفارة سنة) ثم يلي صوم عاشوراء في الآ كدية التاسع ويسمى ناسوعا (و) سن (صوم عشر ذي الحجة وآ كره يوم عرفة وهو) أي صومه (كفارة سنتين) قال في القروع والمراد به الصغار حكاية في شرح مسلم عن العلماء فان تكن صفات رجب التخفيف من الكثرة فان لم تكن رفعت له درجات ولا يسن صوم عرفة لمن بها الالتئع أو قارن عدما الهدى (وكره افراد رجب) بالصوم قال أحمد من كان يصوم السنة صلحه ولا فلا يصومه متواليا بل يفطرو فيه ولا يشبهه بربضان انتهى (و) كره أيضا افراد يوم (الجمعة) بالصوم الا ان يوافق عادة مثل من يفطر يوما ويصوم يوما فيوافق صومه يوم الجمعة (و) كره افراد يوم السبت بالصوم وكره صوم يوم السبت وهو الثلاثون من شعبان اذ لم يكن في السماء في مطلع الهلال (غير أوقتر) أو صحاب أو غير ذلك مما تقدم (وبحرم) ولا يصح فرضا ولا نفلا (صوم) يوم (العيدين) (و) يحرم ولا يصح فرضا ولا نفلا صوم (أيام التشريق) الا عن دم متعة أو قران (ومن دخل في تطوع) صوم أو غيره غير حج أو عرفة (لم يجب) عليه (اتمامه) ويسن له اتمامه وان فسد فلا قضاء ويسن قضاء للخروج من الخلاف (و) من دخل (في فرض يجب) عليه اتمامه سواء كان مفروضا بأصل الشرع أو فرضه على نفسه يندرو لو كان وقته موسما كصلاة وقضاء رمضان وتذره مطلق وكفارة (ما لم يلقه نفلا)

### • (كتاب الاعتكاف) •

(وهو) أي الاعتكاف (سنة) كل وقت وهو في رمضان آ كدوا كده عشرة الاخير (ووجب) الاعتكاف (بالندرو) لقوله صلى الله عليه وسلم أو فبندرو (وشرط محنته ستة أشياء) الاول

(النيقو) الثاني (الاسلام) الثالث (العقل) الرابع (التمييز) فلا يصح من كافر ولا مجنون  
 ولا طفل لعدم النية (و) الخامس (عدم ما يوجب الغسل) فلا يصح من جنب ولو متوضئا  
 (و) السادس (كونه) أي الاعتكاف (بمسجد) فلا يصح بغير مسجد (و) زياد (على كونه بمسجد  
 في حق من تلزمه الجماعة ان يكون المسجد مما تنقام فيه) الجماعة ولو من معتكفين اذا أتى  
 عليه فعل الصلاة (ومن المسجد ما يزيد فيه) حتى في الثواب في المسجد الحرام وعند جمع من  
 الاصحاب منهم الشيخ وابن رجب ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم (ومنه سطحه) (ومنه رجبته  
 المحوطة) فاذا أذن والانسان بالرجبة فلا يجوز له الخروج (و) من المسجد (منارته التي  
 هي) فيه (أو بابها فيه ومن عين) بنذره (الاعتكاف) أو الصلاة (بمسجد غير) المساجد  
 (الثلاثة لم ينعين) قال في شرح المنتهى ويتوجه الاعتكاف بقباه وقافا للمحدثين مسئلة المالكي  
 وأفضلها المسجد الحرام ثم مسجده صلى الله عليه وسلم ثم الانصبي فنذر اعتكافا أو صلاة في  
 أحدها لم يميزه غيره الا فضل منه (ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير عذر) وإذا  
 خرج ناسيا لم يبطل (و) يبطل الاعتكاف (بغية الخروج ولو لم يخرج) يبطل الاعتكاف  
 (بالوطء في الفرج) ولو ناسيا (و) يبطل الاعتكاف (بالانزال بالباشرة دون الفرج) فان باشر  
 دون الفرج لغير شهوة فلا بأس ولشهوة حرم (و) يبطل الاعتكاف (بالردة) لقوله تعالى  
 لنأشركك ليحبطن علك ولانه خرج عن كونه من أهل العبادة فأشبهه رده في الصوم  
 وغيره (و) يبطل الاعتكاف (بالسكر) قال في الاقناع وان شرب ولم يسكر وأتى كبيره لم يفسد  
 (وحيث بطل الاعتكاف) بواحد مما ذكر (وجب استئناف النذر المتتابع غير المقيد بزمن  
 ولا كفارة وان كان مقيدا بزمن معين استأنفه وعليه كفارة بين الفوات المحل) قال في الاقناع  
 وشرحه وان خرج لعذر غير معتاد كنفير وشهادة واجبة وخوف من قتل أو مرض ونحو ذلك  
 كفى بغيته ولم يتناول فهو على اعتكافه ولا يقضى الوقت القاتل بذلك لكونه يسيرا مباحا  
 وان تناول فان كان الاعتكاف نطوعا خبر بين الرجوع وعدمه وان كان واجبا وجب عليه  
 الرجوع الى معتكفه ثم لا يحل النذر من ثلاثة أحوال أحدها نذر اعتكاف أيام غير متتابعة  
 ولا معينة كندر عشرة أيام مع الاطلاق فيلزمه أن يتم ما بقي عليه من الايام محتسبا بما مضى  
 لكنه يتبدى اليوم الذي خرج فيه من قوله ولا كفارة الثاني نذر أياما متتابعة غير معينة بان  
 قال الله تعالى على ان اعتكف عشرة أيام متتابعة فاعتكف بعضها ثم خرج لما تقدم وطال فيخبر  
 بين البناء على ما مضى بان يقضى ما بقي من الايام وعليه كفارة عين وبين الاستئناف بلا كفارة  
 الثالث نذر أياما معينة كالعشر الاخير من رمضان فعليه قضاء ما تركه وكفارة عين (ولا يبطل)  
 الاعتكاف (ان خرج) المعتكف (من المسجد لبول أو غائط أو طهارة واجبة) ولو وضأ  
 قبل دخول وقت الصلاة (أو لازالة نجاسة) قال في المنتهى وغسل متنجس يحتاجه (أو لمعة  
 تلزمه) لان الخروج اليها معتاد لا بد منه وأوقات الاعتكاف التي تغلها الجمعة لاتلزمه فصار  
 الخروج اليها كالاستنقى (ولا يبطل الاعتكاف (ان خرج) المعتكف (للايمان بما كل  
 ومشرب لعدم خدامه) أي للمعتكف اذا خرج لما لا بد منه (المشي على عادته) من غير هجلة  
 (ويغني لمن قصد المسجد ان ينوي الاعتكاف مدة تلزمه لاسبان كان صنعا) فان الصوم فيه



أفضل ويصح بلا صوم ومن نذر أن يعتكف صائماً ويصوم معتكفاً أو باعتكاف أو يعتكف مصلحاً  
أو يصلي معه كفلاً لم يجمع كذا وصلاً بوجه معينه ويسن تشاغله بالقرب واجتناب ما لا يغبنيه

### • (كتاب الحج) •

يفتح الحاء لا بكسر هاء في الأشهر (وهو واجب مع العمرة في العمر مرة) واحدة على الفور  
(وشروط الوجوب خمسة أشياء) وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يشترط للوجوب والصحة  
وهو (الاسلام والعقل) وقسم يشترط للوجوب والاجزاء دون الصحة (و هو) (البلوغ وكال  
الحرية) وقسم يشترط للوجوب دون الاجزاء وهو الاستطاعة وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى  
(لكن بصحان) أي الحج والعمرة (من الصغير والرقيق) وكذا المكاتب والمذبر وأما الولد والمعتق  
بعضه والمعتق عتقه على صفة (ولا يجزيان) أي حج الرقيق والصغير وعمرهما (عن حجة الاسلام  
وعمره فان بلغ الصغير) عاقلاً (أو عتق الرقيق) كله (قبل الوقوف) بعرفة (أو بعده) أي عتق  
بعد الدفع من عرفة (فان عاد) إلى عرفة (فوقف) وكان وقوفه الذي عاد اليه (في وقته) اجزأه عن  
حجة الاسلام ما لم يكن أحرم مفرداً أو فاقنا وسعى بعد طواف القدوم وكذلك تجزئ العمرة ان  
بلغ أو عتق قبل طوافها) قال في شرح الاقناع أي الشروع فيه (الحامس) الذي هو شرط  
لوجوب الحج والعمرة دون الاجزاء (الاستطاعة) للآية ولا تبطل الاستطاعة بجمون فيخرج عنه  
(وهي ملك زاد) يحتاجه في سفره (و) ملك وعانه وملك (راحلة) لركوبه بالآلة لها (تصلح) (الراحلة  
وآلتها) (للملح) ومحل من يشترط له الراحلة اذا كان في مسافة قصر عن مكة لا في دولها الا عاجز  
ولا يلزمه السعي حبوا ولو لم يكن له وأما الزاد فيه معتبر قرب المسافة أو بعدت مع الحاجة اليه  
(أو ملك ما يقدر به على تحصيل ذلك) أي الزاد والراحلة من نقد أو عرض وانما تكون  
استطاعة (بشرط كونه) أي الزاد والراحلة الصالحان للملح وآلتها (فاضلاً عما يحتاجه من  
كتب) فان استغنى بأحدى شخصين من كتاب باع الاخرى (ومسكن) يصلح للملح (وخادم) لانه  
من الخواص الاملية بدليل ان المفلس يقدم به على غرمانه (وان يكون فاضلاً) أيضاً (عن  
مؤنته ومؤنة عياله على الدوام) من أجور عقار أو ربح بضاعة أو من صناعة أو عطاء من  
ديوان ونحوها ولا يصير مستطاعاً بغيره لانه زاد او راحلة ولو كان أباه أو ابنته ومنها سعة وقت  
(فن كملت له هذه الشروط) المذكورة (لزمه السعي فوراً) فبأن ان أخره بلا عذر وانما يلزمه  
السعي اذا كملت له الشروط (ان كان في الطريق أمن) ولو غير الطريق المعتاد بحيث يمكن  
سلوكه حسب ما جرت به العادة براً كان أو بحراً ويشترط ان لا يكون في الطريق خفاوة فان  
كانت بسيرة لزمه فاله الموفق والمجد ويشترط ان يوجد فيه العلف على المعتاد فلا يلزمه حمل ذلك  
لكل سفره (فان عجز عن السعي) من كملت له هذه الشروط المذكورة (اعذر ككباً أو مرض  
لا يبرح برؤه) كزمانه ونحوها (لزمه) فوراً (ان يقيم نائباً حراً) ولو كان النائب (امراً) عن رجل  
ولا كراهة (بجح) ويعتبر عنه) ويكون ابناً أو ابناً (من يده) أي بلاد المستتيب أو من  
الموضع الذي أسير فيه (وبجوزته) أي المستتيب (ذلك) أي الحج والعمرة (ما لم يزل العذر قبل  
احرام نائبه) فانه لا يجوز له للقدرة على المبدل وهو حجة بنفسه قبل الشروع في البدل وهو حجة  
النائب وليس لمن يرجى زوال عنته ان يستتيب فان فعل لم يجزه (فلومات) من لزمه حج أو عمرة

(قبل ان يستنحب) فرط أولا (وجوب ان يدفع من) أصل (تركنه ان يحج ويعتمر عنه) من حيث وجبا (ولا يصح من لم يحج عن نفسه حج عن غيره) فان فعل انصرف الى حجة الاسلام (وتزبد الاثنى) على الرجل (شروطا سادسا) الحج والعمرة (وهو ان تجدها زوجا ومحرمها) وهو من تحرم عليه على التأييد بنسب كالأب والابن وأوسب مباح كابن زوجها وأبيه (مكافا) فلا يكون الصبي ولا المجنون محرما وشروط كونه مسلما ذكرا ولو عبدا (و) يشترط ان تقدر على أجرته (و) تقدر (على الزاد والراحلة لها وله) صالحين لهما (فان حجت بلا محرم حرم) عليه اذ ذلك (واجرا) لهما كن حج وقد ترك حقا يلزمه من دين أو غيره

### \* (باب الاحرام) \*

(وهو) أى الاحرام (واجب من الميقات ومن منزله دون الميقات فيبقائه منزله) للحج وعمرة ويحرم من بمكة للحج منها ويصح من الحل ولادم عليه وله عمرة من الحل ويصح من مكة وعليه دم (ولا ينعقد الاحرام مع وجود الجنون أو الأغماء أو السكر) لعدم أهليته للنية (واذا انعقد) الاحرام (لم يطل بالردة) لا يجنون وانما وسكر وموت (الكن بنفسه) الاحرام (بالوطء في الفرج قبل التحلل الاول) وبأنى (ولا يطل بل يلزمه انما والقضاء) على الفور ولو ذرا أو نقلا ان كانا مكلفين والابعد بعد حجة الاسلام على الفور حيث لا عذر في التأخير (وبخبر من يريد الاحرام بين) ثلاثة أشياء (ان ينوى التمتع وهو أفضل) الثلاثة (أو ينوى الإفراد) وهو يلى التمتع في الافضلية (أو) ينوى (القران) وهو يلى الافراد في الفضل (فالتمتع) أى كيفيته (هو ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) وهو شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة لان العمرة عنده في الشهر الذى يهل بها فيه لا الشهر الذى يحل منها فيه (ثم بعد فراغه) أى تحلله (منها) أى العمرة (يحرم بالحج في عامه والافراد) أى كيفيته (هو ان يحرم بالحج ثم بعد فراغه منه) أى من الحج (يحرم بالعمرة والقران) أى كيفيته (هو ان يحرم بالحج والعمرة معا) أى في مرة واحدة (أو يحرم بالعمرة) أولا (ثم يدخل الحج عليها) أى على العمرة ويشترط لعمدة ادخال الحج على العمرة ان يكون ذلك (قبل الشروع في طوافها) أى طواف العمرة ولا يشترط للادخال كون ذلك في أشهر الحج ولا كون ذلك قبل طوافها وسع من المنى معه هدى قال في المنتهى ويصح من معه هدى ولو بعد سعيها (فان أحرم به) أى بالحج (ثم) أحرم (بها) أى العمرة (لم يصح) احرامها بها (ومن أجزم وأطلق) بان نوى نفس الاحرام ولم يعين نسكا (صح احرامه وصرفه) أى الاحرام (لما شاء) من الانسك بالنية لا باللفظ (وما عمل قبل فلفظ) أى قبل التعيين والاولى صرفه الى العمرة (لكن السنن ان أراد نسكا) من حج أو عمرة أو قران (ان يعينه) ويلتظ به ولم يذكر وانما هذا في الصلاة لقصر مدتها وتيسرها في العادة (وان يشترط بقول اللهم انى أريد النسك الثلاثى فيسره لى وتقبله منى وان حبسنى حابس فنبلى حيث حبسنى) ويستفيد بذلك قائله انه متى حبس بمرض أو عذو أو غير ذلك حل ولائى محله الا ان يكون معه هدى فيلزمه تحره

### \* (باب محظورات الاحرام) \*

أى ما يتنج على المحرم فعلها بشرا (وهى) أى محظورات الاحرام (سبعة أشياء) قال في الاقناع

والثمن تسمى تسعة (أخذ ما نعل لبس الخيط على الرجل) قل أو أكثر في بدنه أو بفضه مما عمل على قدره من خيوص وعامة وسراويل وبرنس ونحوها ولودر عا منسوجا أو لبداء معقودا (حتى الخفين) وأحدها قال القاضي ولو كان غير معتاد بخزرب في كف وخف في رأس فعليه القسدية (الثاني) من المخطورات (تعمد تغطية الرأس) والأذان منه (من الرجل) فإن غطاه أو بفضه بملاصق معتاد كعمامة وخوقة (ولو) كانت التغطية (بطين) أو نوراة أو حنا (أو) بستره بغير ملاصق (كاستغلال بمعمل) وهو دج وعماربه ومخارة فإن فعل حرم وفدى لأن جعل على رأسه شيئا أو نصب حياله شيئا أو استظل بخيمه أو شجرة أو بيت (و) من مخطورات الاحرام (تغطية الوجه من الأثني) يبرقع أو نقاب أو غيره (لكن تسدل) الثوب من فوق رأسها (على وجهها) ولو من الثوب وجهها (للحاجة) والحاجة كروا الرجال قرييا منها قال في الاقتاع فإن غطته بغير حاجة فدت ويحرم عليها ما يحرم على الرجل اللبس الخيط وتظليل الحمل ونحوه (الثالث) من المخطورات (قصدم الطبيب) فإن لم يقصد شمه كالخالس عند العطار لم حاجة ودخل السوق أو داخل الكعبة ليمسكها من شرى طبيب نفسه أو للتجارة ولا يمسسه بغير عذو لأنه لا يمكنه الاحتراز منه (ومن ما يعلق) بالمسوس كما ورد (واستعماله) أي استعمال المحرم الطبيب (في) كل أو شرب أو أدهان أو كحل أو استعاط أو احتقان (بحيث يظهر طعمه أو ريحه) فيما أكله أو شربه أو أدهنه أو كحل به أو استعط به أو احتقن به (فمن لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا شئ عليه ومتى زال عذره) المسقط للقدي به أن ذكر الناسي أو علم الجاهل أو زال الإكراه (إزاله) أي أزال استدامة ذلك المخطور بأن يزع ما لسه أو يغسل الطبيب أو يزيل ما على رأسه (في الحال) ومن لم يجد ماء لغسل طيب مسحه بخوقة أو وضوها أو حكه بتراب ونحوه حسب الامكان وله غسله بيده وبمائع (والا) بأن أخره بغير عذر (فدى) لأن ذلك استدامة لمخطور من غير عذر (الرابع) من المخطورات (إزالة الشعر من جميع البدن) بجلق أو غيره (ولو من الأنف) فإن كان له عذر من مرض أو قفل أو قروح أو صداع أو شدة حر لم تكن به محايضة ببقاء الشعر إزاله وفدى (و) من المخطورات (تقليم الأظفار) من يد أو رجل بلا عذر فإن كان له عذر كالوكسر ظفره فأزاله فلا يقدي (الخامس) من المخطورات (قتل الصيد البري) فيباح لألحرم صيد ما يعش في الماء كالسمك ولو عاش في بر أيضا كسحفاة وشرطان وأما طير الماء فهو بري (الوحشى) فلا تأثير لحرم ولا احرام في تحريم حيوان انسى كبهيمة الانعام والخيول والدجاج (المأكول) وكذا المتولد منه ومن غيره والاعتبار بأصله فحماهم وربط وحشى ولو استأنس (و) يحرم على المحرم (الدلالة عليه) أي الصيد والاشارة والاعانة على قتله (ولو باعارة سلاح بقتله أو وليد بجمه سواء كان معه ما يقتله به أولا) (وافساد بيضه وقتل الجراد) لأنه طير بري أشبه الحشرات (والقمل) لأنه يترقه بإزالته كإزالة الشعر قال في الاقتاع ويحرم على المحرم لأعلى الحلال ولو في الحرم قتل قمل وصيدانه من رأسه وبدنه ولو برزق ونحوه (لا) يحرم قتل (البراغيث) والطير (بل يسن قتل كل مؤذم مطلقا) مع وجود أدنى وبدونه كالأسد والثور والذئب والفهد والبازي والصقر والحية والعقرب والزبور والبق والبعض (السادس) من المخطورات (عقد الشكاح) فلا يزوج ولا يزوج غيره بولاية ولا ولا ولا يقبل له

النكاح وكيهه الحلال ولا تزوج المحرمة (ولا يصح) النكاح في ذلك كله (السابع) من المخطورات (الوطأ في الفرج) وطأ بوجوب الغسل ولو كان الجامع ساهبا أو جاهلا أو مكرها نكاحا أو نائمة (ودواعيه و) من المخطورات (المباشرة) أي مباشرة الرجل المرأة (دون الفرج) لما في ذلك من اللذة واستدعاء الشهوة المتأني ذلك للأحرام ولا يفسد النكاح (والاستدعاء في جميع المخطورات) المقدمة (الفدية الاقتل القتل وعقد النكاح) لانه عقد فسد لاجل الأحرام فلم يجز به فدية ولا فرق فيه بين الأحرام الصحيح والفساد قاله في الشرح (وفي البيض والجراد قيمته مكاه) أي مكان الاتلاف ولا يضمن البيض المذرو ولا ما فيه فرخ ميت سوى يرض النعام فان لقضيه قيمة فيضمنه بقيته (وفي الشعرة) الواحدة (أو الظفر) الواحد (اطعام مسكين) وفي قص بعض الظفر ما في جميعه وكذا قطع بعض الشعرة (وفي الاثنين) من ظفرين أو شعرتين (اطعام اثنين) أي مسكينين (والضرورات تبيح المحرمات ويغدي)

\* (باب الفدية) \*

أي هذا باب يذكر فيه أقسام الفدية وقدر ما يجب ومسحقه (وهي ما) أي دم أو صوم أو اطعام (يجب بسبب الأحرام) كدم تمتع ودم قران وما وجب لترك واجب واحصاء أو تلف فعل مخطور (أو) بسبب (الحرم) المكى كالواجب في صيده ونبائه وله فدية على المخطور إذا احتاج إلى فعله لغيره كاحتياج لحاق ولبس وطيب (وهي) أي الفدية (قسمان) في التحقيق (قسم على التخيير وقسم على الترتيب فقسم التخيير كفدية اللبس والطيب وفدية الرأس) من الذكر والوجه من الأنثى (وازالة أكثر من شعرتين أو) فتقليم أكثر (من ظفرين والامناء بنظرة والمباشرة بغير انزال مني بخير) المخرج في فدية اللبس والطيب وفدية الرأس وازالة أكثر من شعرتين أو ظفرين والامناء بنظرة (بين ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين) منهم (مذب) فقط (أو نصف صاع من غيره) أي من تمر أو شعير (ومن التخيير جراه الصيد بخير فيه) من وجبت عليه الفدية (بين ذبح (المثل) للصيد) من النعم أو تقويم المثل بمثل (التلف) أي تلف الصيد أو بقرب محل التلف (ويشترى بقيته طعاما مجزئ) انما جره (في الفطرة) كواجب في كفارة (فطام كل مسكين مذب أو) بطعم كل مسكين (نصف صاع من غيره) أي غير البر (أو بصوم عن طعام كل مسكين يوما) والاصل في ذلك قوله جلا وعلا بها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية (وقسم الترتيب كدم المتعة) وهو دم نسك لاجبران يجب بسبعة شروط أحدها أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهم أهل مكة والحرم ومن كان دون مسافة قصر الثاني أن يعتمر في أشهر الحج والاعتبار بالشهر الذي أحرم فيه الثالث أن يحج من عامه الرابع أن لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر الخامس أن يحصل من العمرة قبل إحرامه بالحج السادس أن يحرم بالعمرة من الميقات أو من مسافة قصر فأكثر عن مكة السابع أن ينوي التمتع في ابتداء العمرة أو أنساها ولا يعتبر بكون التمسكين عن واحد (و) دم (القران و) دم (ترك الواجب) كترك الأحرام من الميقات (و) دم (الاحصاء والوطأ وفحوه فيجب على تمتع) استوفى الشروط السبعة (وقارن وتارك واجب دم فان عدمه) أي عدم التمتع والقارن الهدى (أو) عدم (غنم صام ثلاثة أيام في الحج) قبل معناه في أشهر الحج وقبل في

وقت الحج (والأفضل كون آخرها) أي آخر الثلاثة أيام (يومعرفة) ووقت وجوب صوم الأيام الثلاثة وقت وجوب الهدى (ونصح أيام التشريق) لقول ابن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهما لم يرخس في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري (و) صام (سبعة) أذرجع إلى أهله) وإن صام السبعة قبل أن يرجع إلى أهله بعد إتمام الحج أجزأه لكن لا يصح أيام منى لبقاء أيام الحج (ويجب على محصر دم) ينحره بنية التحلل وجوبا مكانه (فإن لم يجد) هديا (صام عشرة أيام) بنية التحلل (ثم حل) وليس له التحلل قبل ذلك (ويجب على من وطئ في الحج قبل التحلل الأول أو أنزل منيا بما شره أو استنماء أو تقبيل أو لمس بشهوة أو تكرار نظر بدنة فإن لم يجدها) أي البدنة (صام عشرة أيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع) من أفعال الحج كدم المتعة لقضاء العصابة رضي الله عنهم (و) يجب في الوطء (في العمرة إذا أقسد ها قبل غام السعي شاة) ولا يقصد ها الوطء بعد الفراغ من السعي وقبل حلق كالأوطئ في الحج بعد التحلل الأول ويجب المضى في فاسدها والقضاء فورا (والتحلل الأول) من الحج (يحصل باثنين من) ثلاثة (رى وحلق وطواف ويحل له) بالتحلل الأول (كل شيء إلا النساء) التحلل الثاني (يحصل بما بقي مع السعي أن لم يكن سعي قبل)

• (فصل •) الصيد الذي له مثل من النعم يجب فيه ذلك المثل وذلك (كانعامه وفيها بدنة) روى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عباس ومعاوية (وفي حمار الوحش) بقرة (و) في (بقرة) بقرة (روى ذلك عن ابن مسعود) (وفي الضبع كبش) قال الامام حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش (وفي الغزال شاة) روى ذلك عن علي وابن عمر (وفي الوبر) وهو دويبة كحلاء دون السنور لا ذنب لها جدي (و) في (الضب جدي له نصف سنة وفي البربوع جفرة لها أربعة أشهر وفي الارنب عناق) وهي الانثى من أولاد المعز (دون الجفرة وفي الحمام) أي في كل واحدة من حمام (وهو) أي الحمام (كل ماء الماء) أي وضع متقاربة فيه وكرع وهدر (كالقطا والورث والقواخت ثامة ولا مثل له) وهو سائر الطيور ولو أكبر من الحمام (كالاوز) بفتح الهمزة والواو وتشديد الزاي (والحبارى والحجل) والكبير من طير الماء (والكركيه) نجب (فيه قيمته مكانه)

• (فصل •) يحرم صيد حرم مكة وحكمه حكم صيد الاحرام فيحرم على أهل الجاهل أن يأتوا فيه شيئا ولو كان المتلف كافرا أو صغيرا أو عبدا فعليه ما على الحرم ولا يلزم الحرم جزا آن (ويحرم قطع شجره) حتى ما فيه مضرة كهرسج وشوك وسوالف ونحوه إلا الباش وما زال بفعله غير آدمي أو أنكسر ولم يبق إلا الأذن والكمأة والقعقع والألثة والألامزرعه آدمي من يسل ويراحن وشجر غرس من غير شجر الحرم فيباح أخذه والانتفاع به (و) يحرم قطع حشيشه وأهل الحرم في ذلك سواء فيضمن الشجرة الصغيرة عرفا) أن قلعت أو كسرت (بشاة و) بضم (ما فورة) من الوسطى والكبرى (بيقرة و) بضم (الحشيش والورق بقيته) ويضمن غصن بماتقص فان اختلف شيء منها سقط ضمانه ويحرم صيد حرم المدينة وحشيشه وشجره إلا الحاجة ولا جوار فيما حرم من ذلك (ويجزى عن البدنة بقرة كهكسه) أي كما تجزى البقرة عن البدنة تجزى البدنة عن البقرة (ويجزى عن سبع شياه بدنة أو بقرة والمراد بالدم الواجب) حيث أطلق

(ما يجوز في الاضحية) وهو (جذع ضأن أو ثني معز) وبأق (أو سبع بدنة أو سبع بقرة فان ذبح احدهما فافضل ويجب كلاهما)

\*(باب أركان الحج وواجباته)\*

(أركان الحج أربعة الأول الاحرام وهو مجرد النية) أي نية التسلل وان لم يتجرد من ثيابه المحرمة على الحرم (فن تركه) أي الاحرام بالنية (لم ينفذ بحجته الثاني) من أركان الحج (الوقوف بعرفة) وكلاهما موقوف الاطن عرنة (ووقته) أي الوقوف (من طلوع فجر يوم عرفة) واختار الشيخ وغيره وحكي اجماعا من الزوال يوم عرفة (الى طلوع فجر يوم التخرق) حصل في هذا الوقت بعرفة لحظة واحدة وهو أهل (للقوف بان يكون مسلما عاقلًا محرما بالحج (ولو مارا) بها (أو نائمًا) وطائفاً وأجلاها انها عرفة صح حجه) وأجزاء عن حجة الاسلام ان كان حرا بالغوا لاقتفل (لا يصح الوقوف (ان كان سكرانا) لعدم عقله (أو مجنوناً أو غمى عليه) الآن بفيقوا وهم باقبل خروج وقت الوقوف وكذا لو أتوا بعد الدفع منها وعادوا فوقفوا به في الوقت (ولو وقف الناس كلهم أو وقف الناس كلهم (الاقبلا في اليوم الثامن أو وقف الناس كلهم أو كلهم الاقبلا في اليوم (العاشر خطأ) فيه سلا عدا (أجزاءهم) الوقوف (الثالث) من أركان الحج (طواف الافاضة) ويسمى طواف الزيارة والصدر لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج (وأول وقته) أي طواف الافاضة (من نصف ليلة الحرام وقف والا) بان لم يكن وقف (ولا) وله في حقه (بعد الوقوف ولا حدا لا حرم) والافضل يوم النحر (الرابع) من أركان الحج (السي بين الصفا والمروة وواجباته) أي الحج (سبعة الأول الاحرام من الميقات) المعتملة (و) الثاني (الوقوف بعرفة الى الغروب لمن وقف هناك) (و) الثالث (المبيت ليلة النحر بمزدلفة الى بعد نصف الليل) ان وافاها قبله (و) الرابع (المبيت بمعي ليلتي) أيام (التشريق و) الخامس (رمي الجمار مرتين) بان يرى أو لا التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم العقبة فان نسكه لم يجزه (و) السادس (الحلق أو التقصير و) السابع (طواف الوداع) قال الشيخ وطواف الوداع ليس من الحج وانما هو لكل من أراد الخروج من مكة والرمي والاضطباع ونحوهما سنن للحج (وأركان العمرة ثلاثة) الاول (الاحرام و) الثاني (الطواف و) الثالث (السي بين الصفا والمروة وواجبها) أي العمرة (شيتان) الاول (الاحرام بها من الحل و) الثاني (الحلق أو التقصير) فمن أتى بواحد منهما فقد أتى بالواجب (والمسنون كالبيت بمعي ليلة عرفة وطواف القدوم) للمفرد واقتارن وهو تحية الكعبة (والرمي في الثلاثة أشواط الاول منه) أي من طواف القدوم لغير ركب وحامل معذور ونساء ومحرم من مكة أو من قريها فلا ينسن (والاضطباع فيه) أي في طواف القدوم فيجعل وسط الرداء تحت عاتقه اليمين وطرفه على عاتقه اليسر (وتجرد الرجل من الخيط عند) ارادة (الاحرام و) يسن لمريد الاحرام (لبس ازار أو رداء أبيضين) لحديث خبر ثيابكم البيضاء (تظفين) جديدين أو غسيلين فالرداء على كفيه والازار في وسطه ويجوز في ثوب واحد (و) نسن (التلبية) وابند أوها (من حين الاحرام) ويسن ذكر نكته فيها والاكثرانها (الى أول الرمي) أي رمي جرة العقبة (فن ترك ركنا) من الاركان المتقدمة وترك

النية لركن كطواف وسعي (لم يمتحه الابن) لكن لا ينعقد ذلك بلا حرام حجا كان أو عذرة  
(ومن ترك واجبا) الحج أو عذرة ولو سهوا (فعليه دم وجهه صحيح ومن تركه مسنونا فلا شيء عليه)  
ويكره ان يقال حجة الوداع

\* (فصل في شروط صحة الطواف احدى عشر) شيئا الاول (النية) كسائر العبادات (و) الثاني  
(الاسلام و) الثالث (العقل و) الرابع (دخول وقته) وتقدم (و) الخامس (ستر العورة) كما تقدم  
(و) السادس (اجتناب النجاسة) لانه صلاة (و) السابع (الطهارة من الحدث) للطفل دون التمييز  
والطهارة من الخبث فتشترط قال في شرح الاقناع وظاهره حتى للطفل (و) الثامن (تكميل  
السبع و) التاسع (جعل البيت عن يساره و) العاشر (كونه ماشيا مع القدرة) على المشي  
(و) الحادي عشر (المواالة فيستأنفه لحدث فيه وكذا لقطع طويل وان كان) القطع (يسيرا  
أو أقيمت الصلاة أو حضر جنازة صلى وبني من الحجر الاسود وسننه) أى الطواف عشر  
(استلام الركن اليماني بيده اليمنى وكذا) يسن استلام (الحجر الاسود وتقبيله) والاضطباع  
والرمل والمشي في موضعه (والدعاء والذكر والدخول في البيت) فلو طاف في المسجد وكان بعيدا  
عن البيت صح فان طاف خارج المسجد لم يصح (والركعتان بعده) أى بعد الطواف

\* (فصل في شروط صحة السعي ثمانية) الاول (النية) لحدث انما الاعمال بالنيات (و) الثاني  
(الاسلام و) الثالث (العقل و) الرابع (المواالة) والمرأة لا ترقى الصفاء والمرأة ولا تسعي  
شديدا (و) الخامس (المشي مع القدرة و) السادس (كونه بعد الطواف ولو) كان الطواف  
الذي تقدم عليه (مسنونا كطواف القدوم و) السابع (تكميل السبع و) الثامن  
(استيعاب ما بين الصفاء والمرأة) فان لم يرقها الصق عقب رجليه بأقل الصفاء وأصابعهما  
بأسفل المرأة ثم يقاب الى الصفاء في مشي في موضع مشيه ويسعي في موضع سعيه الى الصفاء  
يفعل ذلك سبعة أمتة يتسبب بالذهاب سبعة وبالرجوع سبعة يفتحن بالصفاء ويحتمن بالمرأة (وان  
بدأ بالمرأة لم يعد بذلك الشوط) لخالفه لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم (وسننه)  
أى السعي (الطهارة وستر العورة والمواالة ينسبه وبين الطواف وسن ان يشرب من ماء  
زمزم لما أحب) الحديث جابر مر فوعا ما زمر ما شرب له رواه ابن ماجه ويطعن منه زاد  
في التبصرة) ويرش على بدنه وتوبه ويقول بسم الله اللهم اجعله لنا فداء ورزقا واسعا ورياء  
بفتح الراء وكسرها (وشبعا) بكسر الشين وفتح الباء وكسرها وسكونها (وشفاء من كل داء  
واغسل به قلبي واملا من خشيتك) زاد بعضهم وحكمتك (وتسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه  
وسلم وقبر صاحبيه رضوان الله وسلامه عليهما) بعد الفراغ من الحج قال ابن نصر الله لازم  
استحباب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم استحباب شد الرحال اليه لزيارة الحاج بعد حجه  
لا تمكن بدون شد الرحال فهو كالتمريض باستحباب شد الرحال لزيارته صلى الله عليه وسلم  
(وتستحب الصلاة بمسجد صلى الله عليه وسلم وهي) فيه (بأنف صلاة في المسجد الحرام بمائة  
ألف صلاة (وفي المسجد الأقصى بمئتين مائة) صلاة

\* (باب القوات) \*

وهو سبقي لا يدرك (والاحصار) الحبس (من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقب بعرفة لم يدر

حصر أو غيره فاته الحج في ذلك العام لا تقضاء زمن الوقوف وسقط عنه نوابغ الوقوف كبيت  
بزدلفة ومضى ورمى جمار (وانقلب احرامه هرة) فبطوف ويسعى ويحلق أو يقصر سواء كان  
قارناً أو غيره ان لم يتخير البقاء على احرامه ليحج من قابل (ولا تجزى) هذه العمرة التي انقلب  
احرامه اليها (عن عمرة الاسلام فيتحلل بها وعليه دم) ان لم يكن اشترط أو لا هدى شاة أو سبع  
بدنة (و) عليه (القضاء) ولو كان الحج الفائت نفساً (في) العام (القابل) لان الحج يلزم  
بالشروع فيه فبصرف كالتذرع بخلاف سائر التطوعات (ليكن لو صد عن الوقوف فتصل قبل فوانه  
فلا قضاء) عليه (ومن حصر عن الميت ولو) كان الحصر (بعد الوقوف) أو منع من دخول  
الحرم ظلياً أو جن أو أغشى عليه ولم يكن له طريق آمن الى الحج وفات الحج (ذبح هدياً) أى شاة  
أو سبع بدنة (بدية التحال) أى ينوي به التحلل وجوباً (فان لم يجد) المحصر هدياً (صام عشرة أيام  
بنيته) أى نية التحلل (وقد حل) ولا اطعام فيه (ومن حصر عن طواف الافاضة فقط وقد روى  
وحلق لم يتحل حتى يطوف) للافاضة بفعل الطواف لان احرامه انما هو عن النساء والشرع  
انما ورد بالتحلل من الاحرام التام الذي يحرم جميع محظوراته ومتى زال الحصر أى بالطواف  
وقد تم حجه (ومن شرط في ابتداء احرامه ان يحل حيث حبستنى أو قال) في ابتداء احرامه (ان  
مرضت أو عجزت أو ذهبت نفقتى في ان أحل كان له ان يتحل) اذا وجد الشرط (متى شاء من غير  
شيء ولا قضاء عليه) لانه اذا شرط شرطاً كان احرامه الذي فعله الى حين وجود الشرط فصار  
بمثلة من أكل أفعال الحج

#### • (باب الاضحية) •

(وهي سنة مؤكدة وتجب الاضحية بالنذر) كقوله هذه صدقة قال في الموجد والتبصرة اذا  
أوجبها بالناظر الذبح كقله على ذبحها الزمة وتفريتها على الفقراء (و) تعين (بقوله هذه أضحية)  
فصبر واجبة بذلك كما يعتق العبد بقول سيده هذا حر لوضع هذه الضيغة لشرعاً (وأولاه) ولو أوجبها  
ناقصة نقصاً يمنع الاجراء زمة ذبحها ولم تجز عن الاضحية الشرعية ولكن بناب على ما يتصدق  
به منها (والأفضل) في الاضحية (الابل والبقر والغنم) ان اخرج كاملات لم يلى ذلك شركة في بدنة  
أو بقرة (ولا تجزى) الاضحية (من غير هذه الثلاثة) ولا الوحشى ولا من أحد أبويه وحشى  
(وتجزى الشاة عن واحد وعن أهل بيته وعياله) قال صالح قلت لابي يعقوب بالشاة عن أهل  
البيت قال نعم لا بأس قد ذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبشين فقال بسم الله اللهم هذا عن محمد  
وأهل بيته وقرب الأخر قال بسم الله اللهم هذا منك ولك عن وحيدك من أمي (وتجزى البدنة  
والبقرة عن سبعة) في قول أكثر أهل العلم ويعتبر ذبحها عنهم (وأقل س ما يجزى من الضان ماله  
نصف سنة) ويسمى جذعاً قال الخري سمعت أبي يقول سألت بعض أهل البادية كيف يعرفون  
الضان اذا أجدع قالوا لا تزال الصوفة قائمة على ظهره مادام حياً فاذا مات الصوفة على ظهره  
علم انه قد أجدع (ومن المذمومة سنة) كاملة لانه قبل ذلك لا يفتح (ومن البقر والجوامس  
ماله سنتان ومن الابل ماله خمس سنين) كوامل (وتجزى الجماء) في الاضحية والهدى وهي  
التي لم يخلق لها قرن (والبتراء) وهي التي لا ذنب لها خلفة أو مقطوعة (والخصى) وهو ما قطعت  
خصيتاه أو سلتاً أو رخصتاً (و) تجزى (الحامل) من الثلاثة كالحائل (وما خلق بلا ذنب أو ذنب



نصف البتة أو أذنه) ومكره معيبة أذن بخرق أو شق أو قطع انصف أو أقل وكذا قرن و (لا) تجزى (بينة المرض ولا) تجزى (بينة العور بأن انحسفت عنها ولا فائمة العينين مع ذهاب إصبعهما) لأن العصى يمنع مشبههما مع رفقتها وينع مشاركتها في العلف (ولا بضمها وهي الهزيمة التي لا تخ فيها ولا) تجزى (عرجا وهي التي لا تطبق مشبها مع صحيحة ولا) تجزى (هتاء وهي التي ذهبت شباها من أصلها) ذكره جماعة وقال في التلخيص وهو قياس المذهب (ولا عصابة وهي ما انكسر غلاف قرنها) قاله في المستوعب والتلخيص (ولا خصى محبوب ولا عصابة وهي مذهب أكثر أهلها وأقرنها) لأن الأكثر كالكل

\* (فصل) \* ويسن تحريم الأبل فائمة معقولة يدها اليسرى يقطعها بالحربة في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر (و) يسن (ذبح البقر والغنم على جنبها الأيسر موجهة للقبلة) قال الله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة (ويسمى حين يحرك يده بالफल) وجوبا وبأق حاكم ما إذا نسي في الزكاة (ويكبر) استحبابا (ويقول اللهم هذا منك ولك) فإن اقتصر على التسمية ترك الأفضل واجزا (وأول وقت الذبح) لأضحية وهدي تطوع ونذر دم متعة وقران (من بعد أسبق صلاة العيد بالبلد) لمن صلى (أو) من بعد (قدرها) أي قدر الصلاة (لمن لم يصل ولا تجزى قبل ذلك ويستمر وقت الذبح نهارا وليلة إلى آخر ثلثي أيام التشريق فان فات الوقت) أي وقت الذبح على من عليه واجب (قضى الواجب) وفعل كالأداء (وسقط التطوع) بخروج وقت الذبح لأن المحصل للأضحية الزمان وقد فات فلو ذبحه وتصدق به كان لما تصدق به لأضحية في الأصح (وسن له) أي للمهدي (الاكل من هدي التطوع) لقوله تعالى فكلوا منها وأقل أحوال الأمر الاستحباب والمستحب أن يأكل اليسير (وله الاكل (من أضحيته) وله التزود والاكل كثيرا (ولو واجبة) ولا يأكل من هدي واجب ولو كان اجابا بنذرا وتعيين (ويجوز) الاكل (من) دم (الذبيحة والقران ويوجب) على المضحى (أن يتصدق بأقل ما يقع عليه اسم اللحم) فإن أكلها كلها ضمن أقل ما يقع عليه اسم اللحم عنه لها (ويعتبر عليك الفقير فلا يكفي إطعامه) كالواجب في الكفارة ومن مات بعد ذبحها فام وارثه مقامه في الاكل والصدقة والاهداء (والسنة أن يأكل من أضحيته ثلثا ويهدي ثلثها ويتصدق بثلثها) نص عليه لقول ابن عمر الهدياوا الضحايا ثلث لك وثلث لاهلك وثلث للمساكين لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا الفقراء واعتبروا بالقانع والمعتبر الذي يعزبك أي يعترض لك لتطعمه ولا يسأل وقال إبراهيم وقتادة القانع الجالس في بيته المتعفف يقنع بما يعطى ولا يسأل والمعتبر السائل (ويحرم بيع شيء منها) أي الذبيحة هديا كانت أو أضحية ولو كانت تطوعا لانها اعتبرت بالذبح (حتى) أنه يحرم عليه أن يبيع شيئا (من شعرها وجلدها) وجلدها بيل فتشبع بذلك أو يتصدق به (ولا يعطى الجزاء بأجر منه شيئا) للخبير ولأنه يبيع لبعض لها ولا يصح (وله إعطاؤه) منها (صدقة وهديه) لأنه في ذلك كفره بل هو أولى لأنه باشرها وناقت نفسه اليها (وإذا دخل العنصر حرم على من يضحي أو يضحي عنه أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته إلى الذبح) ويحول التحريم بذبح الأقل لمن يضحي بأعداد (تنبيه) \* لا تمتنع عليه النساء والطيب واللباس (ويسن الحلق بعده) أي الذبح فإن أخذه شيئا من شعره أو ظفره أو بشرته تاب إلى الله تعالى لوجوب التوبة من

كل ذنب قال في شرح الاقناع قات وهذا اذا كان لغیر ضرورة ولا فلا اثم كالحرم وأولى انتهى  
ولا فدية معه

\*(فصل في العقيقة)\* فسرهما اما سارضى الله تعالى عنه ورضى عنه بانها الذبح نفسه  
انتهى (وهى) التى تذبح عن المولود (سنة) مؤكدة (في حق الاب) فلا يعق غيره (ولو)  
كان الاب (معسرا) فنيا كان الولد أو فقيرا (و) المسنون ذبحه (عن الغلام شاتان) متقاربتان  
سناوشها فان تعذرا فواحدة فان لم يكن عند الاب شئ اقترض وعق قال أحمد ارجو ان يختلف  
الله عليه لانه أحيا سنة قال الشيخ محله لمن له وفاء ولا يعق عن نفسه اذا كبر (وعن الجارية شاة)  
لانهم اعلى النصف من أحكام الذكور (ولا تجزى بدنة ولا بقرة الا كاملة) فلا يجوز فيها شرك  
وينوي عقيقة (والسنة ذبحها في سابع يوم ولادته) الحديث سمعته قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه رواه  
أهل السنن كلهم وقال الترمذى حسن صحيح قال في المستوعب وعميون المسائل ضرورة النهار  
ويجوز قبل السابع (فان فات في أربعة عشر فان فات في احدى وعشرين ولا تعتبر  
الاسابيع بعد ذلك) بل يفعل في كل وقت لان هذا قضاء فلم يتوقت كالاضحية (وكره لطحه)  
أى المولود (من دمها) وان طبخ رأسه بزعفران فلا بأس وقال ابن القيم سنة وينزعها أعضاء  
ولا يكسر عظمها وطبخها أفضل من اخراج لحماها نأيا فطبخ بها وملح ثم يطعم منها الاولاد  
والمساكين والجيران (ويسن الاذان في اذن المولود اليمنى) ذكر اكان أو أنثى (حين يولد  
والاقامة في) اذنه (اليسرى) عن الحسن بن على مرفوعا عن ولده مولود فأذن في اذنه اليمنى  
وأقام في اذنه اليسرى دفعت عنه أم الصبيان ويحك بقرة بأن تمضغ وبذلك يهادا خل فيه ويفتح  
فمه حتى ينزل الى جوفه منها شئ (وسن أن يحلق رأس الغلام في اليوم السابع) من ولادته  
(ويتصدق بوزنه فضة) ولا يحلق رأس الجارية (ويسمى) المولود (فيه) والتسمية للاب فلا  
يسميه غيره مع وجوده ويسن أن يحسن اسمه (وأحب الاسماء) الى الله تعالى (عبد الله  
وعبد الرحمن) وكل ما أضيف الى الله تعالى كعبد الرحيم وعبد القادر ونحوها التسمية بأكثر  
من اسم واحد والاقتصار على واحد أولى (وتحرم التسمية بعبد غير الله كعبد النبي  
وعبد المسيح) وعبد الكعبة وأما قوله عليه السلام أنا ابن عبد المطلب فليس من باب انشاء  
التسمية بل من باب الاخبار بالاسم الذى عرف به المسمى والاخبار بمنزل ذلك على وجه تعريف  
المسمى لا يحرم فباب الاخبار أوسع من باب الانشاء (وتكره) التسمية بحرب وبسار وصبارك  
ومنلج وخير وسرور ونعمة) ونحو ذلك وكذا ما فيه تركية كالتقى والزكى (لا باسماء  
الملائكة) فلا تكره التسمية باسمائهم (و) كذلك التسمية بأسماء (الانبياء) كبارهم ونوح  
ومحمد وصالح عليهم السلام (وان اتفق وقت عقيقة واضحية أجزأت احدهما عن الاخرى)  
مقتضاء اجزاء احدهما عن الاخرى وان لم ينوها وعبارة الاقناع (ولو اجتمع عقيقة واضحية  
ونوى بالاضحية عنهم أجزأت عنهم ما نصا قال ابن القيم في كتابه تحفة الودود في أحكام المولود  
كما لو صلى ركعتين نوى بهما تحمية المسجد وسنة المكتوبة أو صلى بعد الطواف فرضا أو سنة  
مكتوبة وقع عنه وعن ركعتي الطواف وكذلك لو ذبح المتمتع والقارن شاة يوم النحر أجزأت عن دم

\*( كتاب الجهاد )\*

مصدر جاهد جهاداً هو لغة بذل الطاقة والوسع وشرعاً قتال الكفار (وهو فرض كفاية) ومعنى فرض الكفاية أنه إذا قام به من يكفي سقط عن سائر الناس وإن لم يقم به من يكفي انهم الناس كلهم (ويسن) بنأ كد (مع قيام من يكفي به) لما روى أبو داود بإسناداه عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة من أصل الأيمان الكف عن قال لا إله إلا الله لا تكفره بذنوب ولا تخرجه عن الإسلام بعمل والجهاد ماض منذ بعثني الله تعالى إلى أن يقاوم آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل والإيمان بالآلادار (ولا يجب الجهاد الأعلى ذكر) فلا يجب على أي ولا خنثى مشكل (حر) فلا يجب على عبد (مسلم) لأن الإسلام شرط لوجوب سائر الفروع (مكاتب) لأن التكليف شرط لوجوب سائر الفروع (صحیح) بأن يكون سالماً من العسح والعرج والمرضى للآية الشريفة (واحد من المال ما يكفي به ويكفي أهله في غيبته) لقوله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوا لتحملهم قلت لا جدمأ أحلكم عليه تولوا وأعينهم تمفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون (ويجدمع مسافة قصر ما يجمله) ولا تعتبر الرحلة مع قرب المسافة كاللحج ويعتبر أن يكون ذلك فاضلاً عن قضاء دينه وأجرة مسكنه وحواله كالحج (وسن تشييع الغازي لقتله) وذكر الأجرى استعجاب تشييع الحاج ووداعه ومسئلته أن يدعوه (وأفضل متطوع به) من العبادات (الجهاد) قال أحد الأعلام شيئاً من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد (وغزو البحر أفضل) من غزو البر لأن شهادة البحر تكفر كل ذنب حتى الدين (وتكفر الشهادة جميع الذنوب سوى الدين) قال في الفروع قال شيخنا وغيره مظالم العباد كقتل وظلم وكافة وجع وقال شيخنا من اعتقد أن الحج يسقط ما وجب عليه من الصلاة والزكاة فإن يستتاب فإن تاب ولا يقتل ولا يسقط حق الأذى من دم وأموال أو عرض بالحج إجماعاً وتكفر طهارة وصلاة ورمضان وعرفة وعاشوراء الصغائر فقط (ولا يتطوع به) أي الجهاد (مدین) آدمی (لا وفاء له) سواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً (الأبازن غريمه) أو بدفعه له رهناً يمكن استيفاء الدين من غنمه (ولا يتطوع به) (من أحد أو به حرمه) (سالم الأبازنه) لأن روال الدين فرض عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين يقدم فأمّا أن كانا غير مسلمين فلا إذن لهما وكذا أن كانا رقيقين على الأصح وكذا أن كانا مجنونين لارضاح جد وجدة (ويسن الرباط) في سبيل الله تعالى (وهو لزوم الثغر) والثغر كل مكان يخيف أهله العدو ويخيفهم (للجهاد وأقله) أي الرباط (ساعة) قال أحد يوم رباط وليلته رباط وساعة رباط (وتماهه أربعون يوماً) روى عن ابن عمر تمام الرباط أربعين يوماً رواه أبو الشيخ في كتاب الثواب (وهو) أي الرباط (أفضل من المقام بمكة) والصلاة بها أفضل من الصلاة بالثغر (وأفضله ما كان أشد خوفاً) لأن مقامه به أنفع (ولا يجوز للمسلمين الفرار من) كفار (منليهم ولو) كان الفار (واحد من اثنين) كافرين ولو وقع ظن تلف المتصرفين لقتال أو تحييزين إلى فئة (فان زادوا) أي زاد الكفار (على منليهم) أي على منلي المسلمين (جان) للمسلمين الفرار (والهجرة واجبة) وهي الخروج من دار أهل الكفر إلى دار أهل الإسلام (على كل من يجوز عن الظهار ديشه بعمل يغلب فيه حكم الكفر أو البدع

المضلة) كل فرض والاعتزال لان القيام بأمر الدين واجب على القادر والمهجر من ضرورة  
الواجب وتتمه وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب ومحل الوجوب ان قدر (فان قدر على  
اظهار دينه) في المحل الذي يغلب فيه حكم الكفر والبعد المضلة (ة) المهجرة في حقها  
(مستثناة)

• (فصل) والاسارى من الكفار على قسمين قسم يكون رقيقا بمجرد السبي وهم النساء  
والصبيان) والمجانين من كلابي وغيرهم (وقسم لا وهم الرجال البالغون المقاتلون والامام فيهم  
مخير) مخير مصالحة واجتهاد في الاصلح لتخيير شهوة (بين قتل) لعموم قوله تعالى اقتلوا  
المشركين (ورق) لانه يجوز اقرارهم على كفرهم بالجزية فبارق اولى لانه ابلغ في صغارهم  
(ومن) لقوله تعالى فاما من ابعد واما فداء (وفداء بمال) للابنة الشريفة (أو بأسير مسلم)  
لانه صلى الله عليه وسلم قد رى رجلين من أصحابه برجلين من المشركين من بنى عقيل رواء أحد  
والترمذى (ويجب عليه فعل الاصلح) من هذه الامور المذكورة (ولا يصح بيع مسترقينهم)  
أى من الاسارى (للكافر) ولو كان المسترق كافرا على الاصح (وبحكمه باسلام من لم يبلغ) من  
السبي (من أولاد الكفار عند وجود واحد ثلاثة أسباب أحدها ان يسلم أحد أبويه خاصة)  
أو شبهه ولم يسلم بولد كافر فيحكمه باسلام ولد الكافر ولا يقرع له الا يقرع ولد المسلم الكافر  
(الثاني ان يعدم أحدهما بدارنا) كزنا ذمية ولو بكافرا فتأبى بولد قال ولد مسلم نصا (الثالث ان  
يسببه مسلم منفردا عن أحد أبويه) لان الدين انما يثبت له بها وقد انقطعت تبعيته لأبويه  
لانقطاعه عنهما واخراجه عن دارهما ومضيره الى دار الاسلام تبعها لساية المسلم فكان تادعاه  
في دينه (فان سباه ذمى فعلى دينه) قال في الانصاف لو سبى ذمى حرياتباع ساية حيث يتبع  
المسلم على الصحيح من المذهب (أوسى) حال كونه (مع أبويه فعلى دينهما) ولان السابى له لا يمنع  
اتباعه لأبويه في الدين بدليل ما لو ولد في ملكه من عبده وأمه الكافرين

• (فصل) ومن قتل قتيلًا) أو أنقذه (في حالة الحرب فله) أى المسلم (سلبه) وكذا لو قطع  
مسلم من أهل الجهاد أربعة كافر فانه يستحق سلبه دون قاتله لان القاطع هو الذى كفى  
المسلمين شره (وهو) أى السلب (ما) كان (عليه) أى على الكافر المقتول (من ثياب وحلى  
وسلاح وكذا ذابته التي قاتل عليها وما) أى والذى (عليها) أى فيكون له ما كان لأبيه من  
ثياب وعمامة وقلنسوة ومنطقة ودرع ومغفر وبيضة ونابج واسورة وزان وخف (وأما  
نفقته) أى المقتول (ورحله وخيمته وجنيته) الدابة التي لم يكن راكبها حال القتال (فغنيمة)  
ويجوز سلب القتلى وتركهم عراة • (تفنيه) يكره التلثم في القتال على أنف لابس عمامة  
ككريش نعام (وتقسم الغنيمة بين الفاعلين) الذين شهدوا الواقعة (فيعطى لهم أربعة  
أجزاء للراجل) ولو كان كافرا (سهم ولل فارس على فرس هجين) وهو ما أبوه فقط عربي أو  
مقرف وهو ما أمه فقط عربية أو برزون وهو ما أبوه نبطيان (سهمان) للفارس (على فرس  
عربي) ويسمى العتيق (ثلاثة أسهم ولا يسهم لغير النبط) كالفيلة والبغال (ولا يسهم  
الآلن) اجتمعت (فيه أربعة شروط) الاول (البلوغ) الثاني (العقل) الثالث (الحرية  
و) الرابع (الذكورة فان اختلف شرط) من هذه الشروط الاربعة (رضخ له وليسهم)

غير طمع لم يبق وقت وخشي امرأة على ما يرزأ الامام الا انه لا يبلغ بل اجل سهم الر اجل ولا القارس  
سهم القارس (ويقسم الخمس الباقي خمسة أسهم سهم لله تعالى ولرسوله) صلى الله عليه وسلم  
وذكر اسمه تعالى تبركا لان الدنيا والآخرة له سبحانه وتعالى (بصرف مصرف النبي) أي في مصالح  
المسلمين (وسهم لذوي القربى وهم بنوه اشقاهم وبنو المطلب) انشاء بدمنا في دون غيرهم من بني  
عبد مناف (حيث كانوا) أي يجب تعميمهم حسب الامكان ويجب تفرقة بينهم (لذلك مثل  
حظ الانبياء) غنيهم وفقيرهم فيه سواء جاهدوا أولا (وسهم لفقراء اليتامى وهم) أي واليتامى  
(من لا أب له ولم يبلغ) الحلم قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد الاحتلام واعتبر فيهم الفقير  
لان ذال الاب لا يستحق والمال أنفع من وجود الاب (وسهم للمساكين) وهم أهل الحاجة  
فيدخل في عمومهم الفقراء فالفقراء والمساكين صنفان في الزكاة وصنف واحد هنا وفي سائر  
الاحكام ويمع به جميعهم في جميع البلاد كسهم ذوي القربى واليتامى (وسهم لابناء السبيل)  
وتقدم ذكرهم في باب الزكاة

\* (فصل) يذكر فيه أموال النبي ومصارفها \* (والنبي) هو ما أخذ من مال الكفار بحق من غير  
قتال كالجزية والخراج وعشر التجارة من الحرب ونصف العشر من الذمي وما تركوه) أي  
الكفار للمسلمين (فرعا) من المسلمين (أو) تركوا عن ميت ولا وارث له) يستغرق (نصفه) أي  
مصرف ما ذكر من المال ومصرف خمس خمس الغنيمة (في مصالح المسلمين) وذكر أحمد النبي  
فقال فيه لكل المسلمين وبيد الغني والفقير (ويبدأ بالاهم فالاهم من سد ثغره) من فيه كفاية وهم  
أهل القوة من الرجال الذين لهم منفعة (وكفاية أهله) أي القيام بكفاية أهل الثغور (وحاجة  
من يدفع عن المسلمين) من السلاح والخل (وعمارة القناطر) أي الجسور وصلاح الطرق  
والمساجد (وزرق القضاة) والائمة والمؤذنين (والفقهاء وغير ذلك) ممن يحتاج اليه المسلمون  
(فان فضل شيء) عن المصالح (قسم بين أحرار المسلمين غنيهم وفقيرهم) لا لانية ولانه مال فضل عن  
حاجتهم فيقسم بينهم ويسترون فيه كالميراث (وبيت المال ملك للمسلمين يضعونه متناه ويعوم  
الاخذ منه بلا اذن الامام) لان تعيين مصارفه وترتيبها يرجع فيه الى الامام فافتقر الاخذ  
منه الى اذنه

### \* (باب) يذكر فيه جملة من أحكام (عقد الذمة) \*

ويجب اذا اجمعت شروطه (لا تعقد) أي لا يصح عقد الذمة (الا لاهل الكتاب) اليهود  
والنصارى على خلاف طوائفهم (أولن له شبهة كتاب) يعني انه يصح عقد الذمة أيضا لمن له  
شبهة كتاب (كالجوس) غنا يروي انه كان لهم كتاب فرجع فصار لهم بذلك شبهة كتاب (ويجب على  
الامام عقدها) أي الذمة (حيث أمن مكرهم والتزموا التا بربعة أحكام أحدها ان يعطوا  
الجزية عن يد وهم مساغرون) بأن يمتنون عند أخذها ويطل قيامهم وتجرأ يديهم عند ذلك  
وجواب (الثاني أن لا يذكروا دين الاسلام الا بالتب) وبأنى ان من ذكر دين الاسلام بعد عقدها  
بسوء يقض عهده (الثالث ان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين الرابع أن تجري عليهم أحكام  
الاسلام في) ضمان (خمس ومال وعرض ومف) إقامة حد فيما يجرمونه) أي يعقدون تحريمه  
(كأن لا يبيعوا يملونه) أي يعتقدون حله (كشرب الخمر ولا تؤخذ الجزية من امرأة) لان الجزية

بدل من القتل وقتل المرأة والصبي ممنوع (و) لا تؤخذ الجزية من (خنى) لأن الأصل براءة ذمتها  
 منها فان بان الخنى رجلاً أخذت منه للمستقبل من الزمان دون ماضى (و) لا جزية على (صبي  
 و) لا مجنون (و) لا (قر و) لا (زمن و) لا (أعمى و) لا (شيخ فان و) لا (راهب بصومعة) لأنهم  
 لا يقتلون فلا تجب عليهم الجزية والراهب يؤخذ بما يده ما يربطه على بقلته فلا يبقى بيده إلا بقلته  
 فقط (ومن أسلم منهم) أى ممن تؤخذ ذمتهم (بعد الحول سقطت عنه الجزية) نص عليه ويدل له قوله  
 تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا يغرلهم ما قد سلف وروى ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم جزية رواء الخلال

• (فصل • ويحرم قتل أهل الذمة وأخذ مالهم ويجب على الامام حفظهم) أى حفظ أهل  
 الذمة (ومنع من يؤذيهم) من المسلمين (ويعنعون من ركوب الخيل) با كاف أو غيره ومن ركوب  
 غير خيل بسرج (وحمل السلاح) ومن نقاف ورمى ولعب بدبوس ورمح (و) يعنعون (من احداث  
 الكنائس) والبيع ومحل يجتمعون فيه للصلاة (ومن بناء ما يهدم منها) أى الكنائس والبيع  
 (و) يعنعون (من اظهار المنكر) كنسكاح المحارم (والعيادة) اظهار (الاصايب و) يعنعون من  
 (ضرب الناقوس) وهو خشبة طويلة يضرب بها النصارى اعلام الدخول في صلاتهم ونفس  
 نفسا من باب قتل فعل ذلك قاله فى المصباح واظهار الخمر (ومن الجهر بكتابهم ومن الاكل  
 والشرب نهار رمضان ومن شرب الخمر وأكل الخنزير و) يعنعون من قراءة القرآن (و) يعنعون من  
 (شراء المصحف وكتب الفقه والحديث و) يعنعون (من تعبئة البناء على المسلمين) ولورضى جاره  
 المسلم بتعليته عليه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسلام بعلا ولا يعلى عليه ويضن  
 ما تلبس به قبل نقضه لتعديده (ويلزمهم التميز عنا باللبسهم) فيلبس اليهودى ثوباً عالياً ويثد خرقه  
 على قلنسوته وعمامة ويلبس النصرانى زناراً فوق ثيابه (ويكره لنا التشبه بهم) قال فى الاقتناع  
 والتشبه بهم منهى عنه اجماعاً وتجب عقوبة فاعله وقال لما صارت العمامة الصفراء  
 والزرقاء والمخارم من شعارهم حرم على المسلم لبسها انتهى (ويحرم القيام لهم) أى لأهل الذمة  
 (وتصديهم فى الجبال) الا ان ربحى اسلامهم اختاره الشيخ (و) يحرم أيضاً (بداءتهم بالسلام  
 وبكيف أصبحت أو) بكيف (أسميت أو كيف أنت أو) كيف (حالك وتحرم تنميتهم وتعزيتهم  
 وقياماتهم) وشهادة أعيادهم (ومن سلم على ذى) لا يعلم انه ذى (ثم علمه يسر قوله) له (رد على  
 سلامى وان سلم الذى) على المسلم (لزم رده فيقال) له (و عليكمم وان شئت كافر مسلماً أجابه) المسلم  
 يهديك الله (وتكره مصافحته) أى ان يصافح مسلماً ذمياً

• (فصل • ومن أبى من أهل الذمة بذل الجزية أو أبى الصغار وأبى التزام حكمنا) اذا حكم  
 عليه بشئ سوا شرط عليهم ذلك أو لا لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قبل  
 الصغار التزام أحكام الاسلام (أو زنى بمسلة أو أصابها باسم نكاح) نصاً (أو قطع الطريق) لأنه لم  
 يف بمقتضى الذمة (أو ذكر الله تعالى أو رسوله) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (بسوء) وضعوه  
 (أو أهدى على مسلم بقتل أو قسنة عن دينه) انتقض عهداً (لأن هذا ذم ربيع المسلمين أشبه  
 ما لو قاتلهم لا بقذفه مسلماً ولا بإيذانه بسحر فى نفسه ولا ان أظهر منكر أو رفع صوته بكتابه  
 (ويحذر الامام فيه) ولو قال ثبت (كلا سب) الحربى وتقدم حكمه (وماله فى) لأن المال لا حرمة له

في نفسه انما هو تابع للمالك حقيقة وقد انتقض عهد المالك في نفسه فكذا في ماله (و) من  
انتقض عهده (لا ينتقض عهده نساءه وأولاده) ينتقض عهده (فان أسلم حرم قتله ولو كان سب  
النبي صلى الله عليه وسلم)

### • (كتاب البيع) •

وهو مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقا باحداهما أو بحال في الذمة للمالك على التأييد  
غير ربا وقرض و (ينعقد) البيع بشروطه الآتية (الا) اذا كان (هزلا) لان حقيقة لم ترد  
ويقبل قول البائع ان البيع وقع هزلا وتجنه بمينته مع القرينة الدالة على ذلك (بالقول  
(الدال على البيع والشراء) وصيغته القولية غير مختصرة في لفظ بعينه بل هي كل ما أدى معنى  
البيع (و) ينعقد البيع (بالعاطاة) فينقذ البيع بما بالقليل والكثير ومن صور بيع المعاطاة  
(كعطي في هذا الدرهم خبزا فاعطيه البائع ما يرضيه) وهو ساكت أو يقول البائع خذ هذا  
بدرهم فأخذه وهو ساكت ومن المعاطاة لو ساومه سلعة بمن فيقول خذها وهي لك أو  
أعطيتكها ونحو ذلك مما يدل على بيع وشراء (وشروطه) التي تتوقف صحته عليها (سبعة)  
أحدها الرضا به من المتبايعين وهو أن يأتي به اختيارا ما لم يكن بيع تجننه أو أمانة بأن يظهر  
يعلم يريد ما باطن بل أظهره خوفا من ظالم ونحوه ودفعه له فالبيع باطل وان لم يقلوا في العقد  
تجننه (فلا يصح بيع المكره بغير حق) كالذي يستولى على ملك رجل بلا حق فيطلبه فيجده  
أياه حتى يبيعه أمانة كره بحق كالذي يكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء دينه فبيعه صحيح  
(الثاني) من شروط البيع (الرشد فلا يصح بيع) المجنون والسكران والنائم والمبرسم (و) المميز  
والسفيه ما لم يأذن وليهما ولو في الكثير ويحرم أذنه لهما الغير مصلحة ولا يصح منهما قبول هبة  
ووصية بلا إذن ولي (الثالث) كون المبيع مالا والمال ما يباح نفعه في جميع الأحوال (فلا  
يصح بيع الخمر) ولو كانا ذميين (والكلب) ولو كان مباح الاقضاء (والميتة) ولو اضطر للاسحكا  
وجرادا وجنبا بالحل أكلها (الرابع) أن يكون المبيع مملوكا للبائع (وقت العقد وكذا الثمن  
(أو أذونه) أي إباحته (فيه) أي في بيعه من ماله أو من الشارع كالأب يتصرف في مال ولده  
الصغير وكلهما كما يتصرف في مال اليتيم والغائب (وقت العقد) ولو ظن المالك أو المأذون له  
عدم الملك والأذن له في بيعه لان الاعتدال في المعاملة بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف  
(فلا يصح بيع الفضولي) ولا شراؤه (ولو أجز) تصرفه (بعد) أي بعد العقد (الخامس) القدرة  
على تسليمه أي تسليم المبيع لان ما لا يقدر على تسليمه شبه بالعدم (فلا يصح بيع) العبد  
(الآبق) (الشارد) سواء علم مكانه أو جهله (ولو) كان بيع الآبق والشارد (لقادر  
على تحصيلهما) ولا يمكن بيعه الا بما يجوز به لآخذ منه ولا طر بمكان يصعب أخذه منه  
(السادس) معرفة الثمن والتمتع (للمتعاقدين) اما بالوصف والبيع بالوصف مخصوص بما يجوز  
السلم فيه (أو المشاهدة) له (حال العقد وقبله) أي العقد (يسير) يعني اذا سبقت الرؤية  
العقد بمنزلة لا تتغير العين فيه تغيرا ظاهرا فالعقد صحيح (السابع) أن يكون منجزا (فلا يصح  
البيع ولا الشراء) (معلقا كبيعك اذا جاء رأس الشهر أو بعتك ان رضى زيد) ووجه عدم  
انقضائه كونه عقدا معاوضة ومقتضى عقد المعاوضة نقل الملك حال العقد والشروط بينهما (ويصح





البائع فخرام وهو ان يتساوى في غير المدة اذ حتى يحصل الرضا من البائع فاما الزيادة في المدة  
فخافزة وعلم مما تقدم ان السوم على سوم المسلم مع عدم رضا البائع لا يحرم (و) اما (بيع المصحف)  
فخرام ولو في دين لان في بيعه اشذ الاله وتر كالتعطيه ولا يصح لكافر (و) اما بيع (الامة التي  
يطؤها قبل استبائها فخرام ويصح العقد) في السوم على السوم وفي بيع المصحف اذا كان  
المشتري مسلما وفي بيع الامة التي يطؤها قبل استبائها (ولا يصح التصرف) في بيع وهبة  
وغيرهما (في المقبوض بعد فاسد ويضمن هو وزيانته كغصوب) اذا تلف أو تلفه ما لم يدخل  
في ملك القابض كلفه ورض على وجه السوم فان كان مثليا ضمنه بمثله أو متقوما فبقية له لكن  
لو اشترى غرة شجرة شراء فاسدا وخلي البائع بينه وبينها على شجرة لم يضمنه بذلك لعدم ثبوت يده  
عليه ذكر بعض أصحابنا انه محل وفاق قاله ابن رجب في القواعد

### \* (باب) مضاف الى (الشروط في البيع) \*

والشروط جميع شرط والشروط في البيع والاجارة والشركة الزام أحد المتعاقدين الآخر  
بسبب العقد ما له فيه غرض صحيح وتعتبر مقارنته للعقد (وهي) أي الشروط في البيع (قسمان)  
الاول (صحيح لازم) ليس لمن اشترط عليه فكه (و) الثاني (فاسد مبطل للبيع) من أصله (فالمصحح)  
ثلاثة أنواع الاول ما يقتضيه العقد كشرط تقابض وحلول عن وتصرف كل فيما يصير اليه من  
ثمن ومثن ورده بعيب قديم ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى هذا النوع لانه لا أثر له الثاني  
(كشرط تأجيل) كل (الثمن أو) تأجيل (بعضه) أي بعض الثمن الى أجل معلوم (أو) شرط  
(رهن أو ضمن معين) أي الرهن والضمين وشمل هذا ما لو اشترط رهن المبيع على ثمنه وهو  
كذلك في المنصوص فلو قال باع بعثك هذا بكذا على ان ترهنيه على ثمنه فقال اشتريت ورهنتك  
على الثمن صح الشراء والرهن (أو شرط) المشتري على البائع (صفقة في المبيع كـ) ككون  
(العقد المبيع) كتابيا أو خفلا أو خصيا (أو صانعا) في صنعة معينة (أو مسالما) كون (الامة  
بكر أو) الامة (تحبض والداية ملاحجة) بكسر الهاء والهمزة شبيهة له في سرعة (أو) اشترط  
الداية (البونا) أي ذات لبن أو غزيرة اللبن لأنها تحلب في كل يوم كذا (أو حاملا) لأنها تلد في وقت  
كذا (والفهد) صبودا (أو البازي) صبودا أي معلما والارض خراجها كذا في كل سنة والطير  
مضوتا أو يبيض أو يجي ممن مسافة معلومة لان في اشترط هذه الصفات كلها قصد استحسانا  
وتختلف الرغبات باختلافها فلو لم يصح اشترط ذلك لفاتت الحكمة التي شرع لاجلها البيع  
فهذا يصح الشرط وكذا الوشرط ان الطائر يصح في أوقات معلومة كعند الصباح أو عند المساء  
لان بوقته للصلاة أو انه يصح عند أوقات الصلوات (فان وجد الشرط) بأن حصل لمن اشترط  
شرطه (لزم البيع) أي صار لازما (والا) بأن لم يحصل له شرطه (فلا يشتري الفسخ أو) أرش فقد  
الصفقة) أي فسخ البيع لفقد الشرط لكن اذا شرط أن الامة تحبض فلم تحبض قال ابن شهاب  
فان كانت صغيرة فليس بعيب لانه يرجي زواله بخلاف الكبيرة النوع الثالث من الشرط المصحح  
ما أشار اليه بقوله (و) يصح ان يشترط البائع على المشتري منفعة ما يابعه) غير طوع ودواعيه  
كتقبيل ونحوه فان هذا لا يصح استئنافا بخلاف (مدة معلومة) نفعا معلوما (كسكنى الدار)  
البناءة (شرا) وأقل منه أو أكثر (وجلان الدابة) بغير أو غيره (الى محل معين) وكاستئناء

خدمة العبد المبيع مذكورة معلومة والبايع أجره ما استثناه من النفع واعارته لمن يقوم مقامه كالعين المؤجرة لان المستأجرها جارتها واعارته الا لمن هو أكثر منه ضرراً وان تلفت العين المستثنى نفعها قبل استيفاء بائع للنفع بفعل مشتراً وتفرطه لزمه أجرته مثله لان تلف المبيع بغير فعل المشتري أو تفرطه (و) يصح (ان يشترط المشتري على البائع) نفسه (حل ما باعه) من حطب وغيره الى محل كذا فلو شرط الحمل الى منزله والبايع لا يعرفه لم يصح الشرط كالأول استأجره لذلك ابتداءً فانه في شرح المنتهى قال في شرح الاقناع بعد ذلك وظاهره صحة البيع وعليه فيثبت له الخيار (أو تنكبه) أو خياطته بصفة معينة (أو تنكبه) وان أقام البائع مقامه من يعمل العمل فله ذلك لانه بمنزلة الاجير المشترك وان أراد بديل العوض عن ذلك العمل لم يلزم المشتري قبوله وله طلبه بالعمل لانه أقرم نفسه له به وان أراد المشتري أخذ العوض عن العمل وأبى البائع لم يلزم البائع بذله فان تراضيا على ذلك جاز وان تعذرا العمل بتلف المبيع قبله رجع المشتري بعوض النفع المشروط عليه وان تعذر بعرض أقيم مقامه من يعمل والاجرة على البائع كالأجانية

• (فصل • والفاسد المبطل) للعقد من أماله (كشرط بيع آخر) كان يقول بعثك هذه الفرس على ان تبعني هذا الثوب (أو) شرط (سلف) كبعثك على ان تسلمني كذا (أو) شرط (قرض) على ان تقرضني كذا (أو) شرط (اجارة) كبعثك على ان تؤجرني دارك بكذا (أو) شرط (شركة) كبعثك على ان تشاركني في فرسك (أو) شرط (صرف للثمن) كبعثك هذا بعشرة ذنانير على ان تصرفها الى بدراهم أو شرط صرف غير الثمن كبعثك هذا بكذا على ان تصرف لي مائة دينار بدراهم (وهو) أي وهذا النوع هو (بيعتان فيبيعة المنهى عنه) قال أحمد رحمه الله والنهي يقتضي الفساد (وكذا كل ما كان في معنى ذلك مثل ان) يقول بعثك على ان تزوجني ابتذك أو على ان تزوجك ابنتي أو لتنفق على عبدى أو دابتي أو على حصتي من ذلك قرضاً ومجاناً فمقيس على كلام أحمد وليس هو مقوله قال ابن معود صفتان في صفة ربا ولا نه شرط عقد في عقد فلم يصح كسكاح الشغار • (تنبيه) • لو شرط المشتري على البائع انه اذا انفق المبيع والارده أو شرط البائع على المشتري أن لا يبيع المبيع أو لا يهبه أو لا يعتقه أو ان أعنته فالولاء أو شرط البائع على المشتري أن يفعل ذلك أو بشرط عليه وقف المبيع فالشرط باطل والبيع صحيح الا بشرط العتق فانه صحيح ويجبر المشتري على العتق ان أباه فان امتنع المشتري من العتق أعنته حكم عليه (ومن باع ما) أي شيئاً (بذرع) كارض وثوب (على انه عشرة) من الاذرع أو الاشبار (فبان) المبيع (أكثر) من عشرة (وأقل) منها (صح البيع ولكل) من البائع والمشتري (الفسخ) الا ان المشتري اذا أعطى الزائد بعوض فلا فسخ له لان البائع زاده خيراً وان اتفقا على امضاءه لم يشترع بعوض جاز وان بان أقل فالبيع صحيح والنقص على البائع ولم يشترع الفسخ وله امضاء البيع بقسطه من الثمن برضا البائع والا فله الفسخ وان بذل مشتري جميع الثمن لم يملك البائع الفسخ وان اتفقا على تعويضه عنه جاز وان باع صبرة على انها عشرة أقدرة أو برة خديديد على انها عشرة أطلال فبان أحده عشر فالبيع صحيح والزائد للبائع مشاع ولا خيار اشتروا وبات تسعة فالبيع صحيح وينقص من الثمن بقدره ولا خيار له

• (باب الخيار) •

يذكر فيه أقسام الخيار في البيع وهو طلب خيرا لأحد من فسخ وإمضاء (وأقسامه) أي أقسام  
الخيار في البيع (سبعة) أحدها خيار المجلس بكسر اللام والمراذبه مكان التبايع (ويثبت)  
خيار المجلس (للمتعاقدين) في بيع وصح بمعنى بيع واجارة وما قبضه شرط الصحة كصرف وسلم  
وبيع ربوي يجنسه وابتداء خيار المجلس (من حين العقد) ويستمر (إلى أن يتقترفا) عرفا  
بأنهما انفلوجز بينهما بما يجاوز كحائط ونحوه أو نأما لم يعد نفر فالبقاء ما بآب انهما يجعل العقد  
وخيارهما بجمله ولو طالت المدة (من غير إكراه) لهما أو لأحدهما على التفرق أو فزع من سبع  
أو ظالم خشية فهر بأو أحدهما فزعاً منه أو سبل أو نارا ونحو ذلك ويستثنى من خيار المجلس  
ما أشار إليه بقوله (مالم يتبايعا على لا خيار لهما) يعني أن البيع لازم بمجرد العقد (أو بسقطاه  
بعد العقد) وقبل التفرق (وإن أسقطه) أي أسقط خيار المجلس (أحدهما) أي أحد المتعاقدين  
(بقي خيار الآخر) لأنه لم يوجد منه ما يبطل خياره (ويقطع الخيار) أي خيار المجلس (بموت  
أحدهما) أي أحد المتعاقدين لأن الموت أعظم الفرقين (لا يجنونه) في المجلس لعدم التفرق  
(وهو على خياره إذا أفاق) من جنونه ولا يثبت الخيار لولييه وإن خرس قامت إشارته مقام  
نطقه (وتحرم الفرقة من المجلس خشية الاستقالة) يعني أنه يحرم على أحد المتبايعين أن يفارق  
صاحبه خشية أن يفسخ البيع في المجلس (الثاني) من أقسام الخيار (خيار الشرط وهو أن  
بشرطاً) أي العاقدان (أو أحدهما الخيار) في صلب العقد وبعده في المجلس (إلى مدة معلومة)  
لا مجهولة كالخصاد ونحوه فإنه يصح البيع ويبطل الخيار (فيصح) الشرط ويثبت الخيار  
وهم هذا قال أبو يوسف ومحمد وابن المذروحي حيث علم الامد فانه يصح (وان طالت) المدة ولو قفيا  
بقصد قبل انتهاء الامد كالبطيخ فيبيع ويحفظ ثمنه إلى الامد ولا يصح شرط الخيار في عقد حيلة  
لربح في قرض فيحرم ولا يصح البيع (لكن يحرم تصرفهما) أي البائع مع خيارهما (في الثمن  
والثمن في مدة الخيار) أما تحريم تصرف البائع في المبيع فلكونه لا يملكه وأما تحريم تصرف  
المشتري فيه فلكونه المبيع لم تنقطع علق البائع عنه فإن كان الخيار لم يشتر وحده وتصرف في  
المبيع نفذ تصرفه وبطل خياره (ويثقل المالك) في المبيع إلى المشتري (من حين العقد) سواء  
بملا الخيار لهما أو لأحدهما (فما حصل في تلك المدة من النماء المنفصل) كالنكسب والاجرة  
(فلا يملك له) أي للمشتري أمضا العقد أو فسخه والنماء المتصل تابع للمبيع والجل الموجود  
وقت العقد مبيع (ولو أن الشرط للآخر) أي للبائع (فقط ولا يفتقر فسخ من يملكه) أي  
الفسخ من بائع ومشتري (إلى حضور صاحبه) أي البائع الآخر (ولا يفتقر) إلى رضاه (لأن  
الفسخ حل عقد جعل إليه فجاز مع غيبة صاحبه وسخطه كإطلاق) (فإن مضى زمن الخيار)  
المشترط (ولم يفسخ) البيع فسخ من جعل له (صار) البيع (لزاماً) لأنه لو لم يلزم لافضى إلى بقاء  
الخيار أكثر من مدته المشترطة وهو لا يثبت إلا بالشرط (ويسقط الخيار بالقول) ويسقط الخيار  
أيضاً (بالفعل) كتصرف المشتري في المبيع مع شرط الخيار له زمنه (وقوف أو هبة أو سوم) أي  
سوم المشتري للمبيع بأن عرضه للمبيع (أو لس) للامة المبتاعة (لشهوة) وكذا أن كان الخيار  
لهما أو للبائع وحده وتصرف المشتري بالعقد (ويقتصر صرفه) بالبيع والهبة (أن كان الخيار

له أي للمشتري (فقط) أي دون البائع (الثالث) من أقسام الخيارات في البيع (خيار الغبن)  
 الخاريج عن العادة نصا (وهو أن يبيع ما) أي شيئا (بساوئ عشرة بمائة أو يبتري ما) أي شيئا  
 (بساوئ ثمانية بعشرة فثبت الخيار) لمن غبن بين الصبيخ والامسالك وهو على التراخي لا يسقط  
 إلا بعدل على الرضا (ولا أرض مع الامسالك) للمبيع لأن الشارع لم يجعل له ذلك ومثل البيع في  
 ثبوت خيار الغبن اجابة (الرابع) من أقسام الخيارات في البيع (خيار التديليس) وثبت للمشتري  
 (وهو أن يدلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن) وإن لم يكن عيبا (كنصرة بالبن) أي جمعه  
 (في الضرع) أي ضرع بهيمة الانعام (وتحجير الوجه وتسويد الشعر) من الرقب وتجهده وجمع  
 ما استرخى وأرساله عند عرضها (فيحرم) التديليس كحكم عيب للفرو والعقد صحيح (ولأرض فيه  
 يل إذا أمسك فجاء في غير المكان (ويثبت للمشتري) بالتديليس (الخيار) بين الامسالك والردة  
 (حتى ولو حصل التديليس من البائع) في المبيع (بلا قصد) من أحد لان عدم القصد لا أثر له  
 في ازالة ضرر المشتري وإن دلس البائع المبيع بما لا يزيد به الثمن كسيط الشعر أو علم المشتري  
 بالتديليس لم يكن له خيار كالأشترى معيبا يعلم عيبه (الخامس) من أقسام الخيارات في البيع  
 (خيار العيب) وما عناه (فإذا وجد المشتري بما اشتراه عيبا يحله خير بين رد المبيع) على البائع  
 بلا نزاع في ملائكه لأن مطاق العقد يقتضي السلامة وحبث ظهر معيبا ثبت له خيار الرد  
 استندرا كلما فانه رازالة لما يلحقه من الضرر في بقاءه في ملكه ناقصا عن حقه (بمائه المتصل)  
 لا المنفصل كثمر شجرة وولد بهيمة (وعليه) أي على المشتري (أجرة الرد) لانه باختيار الرد انتقل  
 ملك المبيع عنه البائع فعلق بالمشتري حق التوفيق (ويرجع بالثمن كله) على البائع قال الامام  
 أحمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى عبدا فأبى فأقام دينه أن اباقه كل موجود في يد البائع يرجع  
 بمجموع الثمن لانه غرر المشتري ويتبع البائع عبده (وبين امساكه وبأخذه الارض) وذلك لأن  
 المتبايعين تراضيا على ان العوض في مقابلة المعوض فكل جزء من العوض بقابله جزء من  
 المعوض ومع العيب فان جزء منه فله الرجوع بيده وهو الارض (تنبيه) \* الارض قسط ما بين  
 قيمته صحيحا وعيبا من ثمنه فيقوم المبيع صحيحا ثم معيبا ويؤخذ قسط ما بينهما من الثمن كما إذا  
 قوم صحيحا بعشرة ومعيبا بثمانية والثمن خمسة عشر مثلا فالنقص خمس القيمة فيرجع بخمس  
 الثمن وهو ثلاثة ومحل أخذ الارض ما لم يقض الى ربا كثيرا حتى فضة بزنة دراهم أو شرا قفيز  
 مما يجري فيه ربا بمثل ويجده معيبا فانه يسلك أو يرد مجانا (ويتعين الارض مع تلف المبيع عند  
 المشتري) قال في الاقتناع وشرحه فصل وإن أعتق المشتري العبد وأعتق عليه أو قتل أو  
 استولد الامه أو اتف المبيع ولو بفعله أي المشتري كانه وفخوه أو باعه أو وهبه أو وقفه  
 غير عالم بعيبه ثم علم تعين الارض (ما لم يكن البائع علم بالعيب وكتمه تديلسا على المشتري فيحرم)  
 على البائع السكتم لانه غرر (ويذهب على البائع) ان تلف بغير فعل المشتري كالموت (ويرجع  
 المشتري) على البائع بجميع ما دفعه له وخيار العيب على التراخي لانه خيار شرع لدفع ضرر  
 متحقق فلم يعلل بالتأخير الخالي عن الرضا به كخيار القصاص (ولا يسقط) طلب المشتري به (الا  
 ان وجد من المشتري ما يدل على رضاه كصرفه) فيه عالم بعيبه باجارة أو عارة أو فسخ ذلك  
 (واستعماله لغير تجرية) كالوطء والحل على الدابة (ولا يقتصر الفسخ الى حضور البائع) ولا رضاه

(ولا) يقتصر الفسخ (الحكم حاكم) لانه وقع عقد مستحق له فلم يقتصر الى رضا صاحبه ولا لخصوره ولا لحكم حاكم كالطلاق (والمبيع بعد الفسخ أمانة بيد المشتري) صرح به أبو الخطاب في اتصاره والقاضي وابن عقيل وذلك لانه حصل في يده بغير تعد لكن ان قصر في رده حتى تلف ضمنه لان ذلك تفريط منه كالأوطار التي ربح الى داره لو باقصر في رده حتى تلف (وان اختلفا) أي البائع والمشتري في معيب (عند من حدث العيب مع الاحتمال) لوجوده عند البائع وحده عند المشتري كالباقي (ولا يئنه) لو احدثه ما بدعواه (ف) القول (قول المشتري بيمينه) لان الاصل عدم القبض في الجزء الثالث فكان القول قول من يمينه كالأول اختلفا في قبض المبيع فيحلف على البت انه اشتراه وبه العيب أو انه ما حدث هذه فان خرج عن يده لم يجزه الحلف على البت (وان لم يحتمل) العيب (الاقول أحدهما) كالاصبع الزائدة والجرح الطرى الذي لا يحتمل أن يكون قبل العقد (قبل) قول المشتري في المثال الاول والبائع في المثال الثاني (بلايين) لعدم الحاجة الى استخلافه \* (تنبيه) \* يقبل قول البائع بيمينه ان المبيع المعيب ليس المردود الا في خيار شرط فقول مشتري بيمينه (السادس) من أقسام الخيارات (خيار الخلف في الصفة) من اضافة الشيء الى سببه (فان وجد المشتري ما وصف له أو تقدمت رؤيته قبل العقد بزمن يسير) لا يتغير فيه المبيع في العادة (متغيرا) تغير اظاهر (فله الفسخ) لان وجوده متغيرا بمنزلة العيب (ويحلف) المشتري (ان اختلفا) في وجود التغير لان الاصل براءة ذمته من الثمن ولا يسقط حق المشتري من الفسخ الاجبايدل على الرضا بتغيره من سوم أو غيره (السابع) من أقسام الخيارات (خيار الخلف في قدر الثمن فاذا اختلفا) أو ورثتهما (في قدره) أي الثمن بأن قال بائع بعثكم بمائة وقال مشتري بل بمائتين ولا يئنه لاحدهما أو اسكن منها مائة بما قاله (حلف البائع) أو لا ويبدأ بانفي فيحلف (مابعته بكذا) ثم الاثبات (وانما بعت بكذا) يحلف (المشتري ما اشتريته بكذا وانما اشتريته بكذا) وانما بدأ بالنفي لان الاصل في اليمين انه للنفي ثم بعد التحالف ان رضى أحدهما بقبول الآخر أو لم يتخالفا بل انكل أحدهما عن اليمين وحلف الآخر أقر العقد في الصورتين (ويتفاسخان) أي ان لم يرض أحدهما بقبول الآخر بعد التحالف وينفسخ بنفسه أحدهما بعد التحالف ظاهرا وباطنا قال المنقح فان نسكا لصرفهما الحياكم وكذا اذا اختلف المتوابعان في قدر الاجرة

\* (فصل) \* يعلم المشتري المبيع مطلقا سواء كان مكديلا وموزونا وبعدودا أو مذكورا وعاءولا (بمجرد العقد) ان لم يكن فيه خيار (ويصح تصرفه فيه قبل قبضه) ببيع وهبة ووقف واجارة وعق وحق وذلك الا لمبيع بصفة أو رؤية متقدمة (وان تلف) المبيع بغير كبل ومحوه (فن) ضمانه أي المشتري تمكن المشتري من قبضه أولا الا ان يمنعه منه بائع أو كان ثمره على شجر أو بصفة أو برؤية متقدمة فانه يكون من ضمان بائع و (الا لمبيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع) (ف) انه يكون (من ضمان بائع) مع كونه دخل في ملك المشتري من حين العقد (حتى يقبضه) مشتريه ولا يصح تصرفه فيه ببيع ولولبائعه (أو هبة) ولولبلا عوض (أو رهن) ولوقبض غنه (قبل قبضه وان تلف) ما اشتري بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع (بأ) فة سماوية وهي ما لا صنع لا دمي فيها (قبل قبضه انفسخ العقد) أي عقد المبيع ويجري مشتريان بقي شيء في أخذه بقسطه من

التمن (و) ان تلق ما يبيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع (بفعل بائع أو) بفعل (أجنبي خبر المشتري بين القسح) أي فسح عقد البيع (و يرجع) المشتري على البائع (بالتن) كاملاً لأن التلف والعيب حصل في يده فضمنه (أو الأضامه ويطالب من أنقله يبدله) أي بمثل مثلي وهو المكيل والموزون وقيمة متقوم وهو المذروع والمعدود (والتن) الذي ليس في الذمة (كالتن في جميع ما تقدم) من الأحكام

\* فصل \* ويحصل قبض المكيل بالمكيل والموزون بالوزن والمعدود بالعدد والمذروع بالذرع (ماروى عثمان مرفوعاً قال اذا بيعت فكل وإذا استعت فاكـ كتل رواه الامام وظاهره انه لا يشترط نقله وهو كذلك على المذهب وانما يصح الكيل والوزن والذرع (بشرط حضور المستحق أو نائبه) أي نائب المستحق للكيل أو الوزن أو العدد والذرع لقيام الوكيل مقام الموكل فان ادعى القابض بعد ذلك نقصان ما كاله أو اترته أو عدمه أو ذرعه أو ادعى انه ما غلط فيه أو ادعى البائع زيادة لم يقبل قوله ما لان الظاهر خلافه (وأجرة السكال) لمكيل (والوزان) لموزون (والعداد) لمعدود (والذراع) لمذروع (والنقاد) لمنقود ونحوهم بمعنى المبيع من غلته (على البازل) بذلك لانه يتعلق به حق التوقيف نص عليه (وأجرة النقل على القابض ولا يضمن ناقد حاذق أمين خطأ) وجمد منه في المنصوص سواء كان متبرعاً أو بأجرة (وتسن الأقالمة للنادم من بائع ومشتري) لما روى ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً قال من أقال مسلماً أقال الله عشرته يوم القيامة ورواه أبو داود وليس فيه ذكر يوم القيامة وليست به قابل فسح فتصح قبل قبض مكيل ونحوه وبعدئذ اجمعه ومن مضارب وشريك ولو بلا إذن ومن مفلس بعد حجر لمصلحة وبلا شروط يبيع وبلقظ صلح وبيع ويميل على معاطاة ولا خيار فيها ولا شفعة ولا يحنث بها من حلف لا يبيع

### \* (باب أحكام الربا) \*

وهو من البكائر (يجرى الربا في كل مكيل وموزون) لا معدود ومذروع (ولو لم يؤكل) كشنان (فالمكيل كسائر الحبوب) من بر وشعير وذرة ودخن وارض وعدس وحب فجعل وقطن وكثان (والابازير والمناعات) من لبن وخل وزيت وشيرج وسائر الادهان كلها مكيلة (لكن الماء ليس برىوى) قال في الاقتناع سوى ما فانه لا ربا فيه بحال ولو قيل هو مكيل لعدم قوله عادة انتهى (ومن الثمار كالتمر والزبيب والفسق والبندق واللوز والبطم والزعرور والعناب والمشمش والزيتون والمخ) ويجوز التعامل بكيل لم يعدد (و) من (الموزون كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد ونخل السكك والقطن والحرير والشعر والعنبر والشمع والزعفران والخبز والجن) والورس والعصفور والزجاج والطين الاربعى الذى يؤكل دواء واللعنم والشحم والزبد (وما عد ذلك معدود ولا يجزى فيه) أي المعدود (الربا ولو مطعوماً كالبطيخ والقضاء والخيار والجوز والبيض والزمان) والسفرجل والنياب والحيوان والبقول والتفاح والكتمرى والخوخ والاحاص وكل فاكهة وطبقة ذكره القاضى (ولا) يجزى الربا (فيها) أخرجه الصناعة لا ارتفاع سعرها (عن الوزن كالتياب) فانها كانت قطناً (والسلاح والفولس والاوانى) من النحاس والحديد (غير الذهب والفضة) قال المنقح في حواشى التتقي

الذي يظهر ان محل ما لا يوزن اصناعته في غير الذهب والفضة فأما الذهب والفضة فلا يصح فيها  
مطابقا ولهذا الميزان منلواهم او انما يملون بالنحاس والرصاص والحديد ونحوها  
\* فصل \* فإذا بيع المكمل بجنسه أي بمكيل (كتمر بتمر أو) بيع الموزون بجنسه أي بموزون  
(كذهب بذهب) وفضة بفضة وبربر وشعير بشعير (صح) ذلك (بشرطين) الشرط الاول  
(المماثلة في القدر) كدرهم فضة بمثله ومدبر بمدبر ومدشعير بمدشعير (و) الشرط الثاني  
(القبض قبل التفريق) من المجلس (وإذا بيع) المكمل أو الموزون (بغير جنسه كذهب بفضة  
وبربر بشعير) ذلك (بشرط) واحد وهو (القبض قبل التفريق) من المجلس (وجاز التفاضل)  
فيصح بيع مدين الشعير بخمسة امداد من الحنطة بشرط القبض قبل التفريق (وان يبيع  
المكمل بالموزون كبريد بذهب مثلا جاز التفاضل والتفريق قبل القبض ولا يصح بيع المكمل)  
أي ما أصله الكيل كالبر والشعير والتمر والمخ (بجنسه وزنا) كطل بر برطل بر (ولا يصح بيع  
(الموزون) أي ما أصله الوزن كالفضة والنحاس والرصاص (بجنسه كيلا) الا اذا علم مساواته  
أي المكمل الذي يبيع وزنا والموزون الذي يبيع كيلا في معياره الشرعي فلو كيل المكمل  
أو وزن الموزون فكان سواء (و) يصح بيع اللحم بمثله أي بوزنه من جنسه كعجم بقر بمثله  
رطبا بمثله أو يابس بمثله (اذا نزع عظمه) لانه اذا لم ينزع عظمه أدى الى الجهل بالتساوي فاذا  
نزع صح البيع كالذهب بالذهب مثلا بمثل (و) يصح بيع لحم (بجيو ان من غير جنسه) أي  
ما كول كقطعة من لحم ضأن أو بقر بحمامة كغير ما كول (و) يصح بيع دقيق ربوي كدقيق  
بر (بدقيقه) مثلا بمثل (اذا استويا) أي الدقيقات (نعومة) لانهم اتوا باحوال العقد على وجه  
لا ينفرد أحدهما بالنقصان فجاز (أو) استويا (خشونة ورطوبة) كالغلب بالغلب والرطب  
بالرطب (ويابس بياسه) كالزبيب بالزبيب والتمر بالتمر (وعصير به عصيره) كما غلب بماء غلب  
(ومطبوخه بمطبوخه) أي يصح بيع مطبوخ جنس ربوي بمطبوخه كسمين بقرى بسمن بقرى مثلا  
بمثل (اذا استويا ناشافا) ورطوبة ولا يصح بيع فرع بأصله كزيت زيتون وشيرج بسهم وحين  
بلبن وخبز بجبن وزلاية بقمح (ولا) يصح (بيع الحب المشتد) في سنبله من بر أو شعير (بجنسه)  
لان التساوي مجهول والجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل وتسمى المحاقلة (و) يصح (بيع الحب  
المشتد في سنبله) (حب غير جنسه) كما لو كان أحدهما برا والاخر شعرا لان اشتراط التساوي  
متفق مع الجنسيتين (ولا يصح بيع ربوي بجنسه ومعهما) أي التمن والمتمن (أو مع أحدهما من  
غير جنسهما) وذلك (كمدجوة ودرهم بمثلها) أي بمدجوة ودرهم (أو دينار ودرهم بدينار)  
حسما المادة الربا (و) يصح (لوقال) اعطاني بنصف هذا الدرهم فضة (وبا) لنصف (الاخر فلوسا)  
أو حاجة غير الفلوس او قال اعطني بالدرهم نصف فلوسا أو دفع اليه درهمين وقال يعني بهذا  
الدرهم فلوسا واعطني بالآخر نصفين ففعل صح (و) يصح صرف الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
متماثل وزنا لا عددا) وانما يصح صرف الذهب بالفضة وعكسه (بشرط القبض قبل التفريق  
و) يصح (ان يعرض أحد التدين عن الآخر بسعر يومه) قال في المنتهى (و) يصح اقتضاء نقد  
من آخر ان أحضر أحدهما أو كان امانة والاخر مستقرا في الذمة بسعر يومه وقال ومن  
عليه دين أو قرضه درهم متفرقة كل نقدة بحسابها منه صح والا فلا انتهى

• (باب في أحكام بيع الاصول) (و) أحكام بيع الثمار

والاصول هنا أرض ودور وبساتين ومعاصر وطواحين ونحوها والثمار جمع ثمر تجبل وجبال  
 وواحد الثمرة وجمع الثمار ثمر ككتاب وكتب وجمع الثمر ثمر كعقن وأعناق فهو  
 رابع جمع (من باع أو وهب أو رهن أو وقف داراً أو أقر أو وصى بها تناول) ذلك (أرضها)  
 بمعدنها الجاسد لانه كاجزائها (و) تناول البيع (بناءها) وسقها ودرجها لان ذلك  
 داخل في مبناها (و) تناول البيع (فناءها) بكسر الفاء وهو ما اتسع امامها (ان كان) لها فناء  
 اذ غالب الدور ليس له فناء (و) تناول البيع ما كان (متصلها) أي الدار (اصلتها)  
 كالسلايل من خشب جمع سلم بضم السين وفتح اللام المشددة وهو المرفأة ولفظه مأخوذ  
 من السلامة وشرط دخوله ان تكون مسمرة (والرفوف المسمرة والابواب المنصوبة) وحلقها  
 ورحى منصوبة (والخوابي المدفونة) لان ذلك كله متصل بها لمصلحتها أشبه الحيطان  
 وعلم مما ذكر ان السلايل والرفوف اذا لم تكن مسمرة والباب اذا لم يكن منصوباً والخوابي  
 اذا لم تكن مدفونة لا تدخل لانه منفصل عنها أشبه الطعام في الدار (و) تناول البيع  
 (مافيه) أي الدار (من شجر) مغروس (وعرش) جمع عريش وهو الظلة لانها متصلة بها  
 (لا كنزاً ولا حراماً مدفونين) لانها مودود وعان في المنقل عنها أشبه القرش والستور (ولا يدخل  
 منفصل عنها كجبل ودلو وبكرة) وقفل (وفرش) لان اللفظ لا يشمله ولا هو من مصلحتها  
 (ومفتاح) للدار وحجر رحي فوقاني (وان كان المباع ونحوه) أي كالموقوف والموهوب  
 والمرهون والمقتر به والموصى به (أرضاً دخل مافيه من غراس وبناء) ولولا يقل بحقوقها لانها  
 من حقوقها وما كان كذلك فيدخل فيها بالاطلاق (لا) يدخل في بيع الأرض ونحوه  
 مما ذكر (مافيه من زرع لا يحصد الامرة) كبر وشعر وبصل) وسهم وارز ونخل ونوم ولفنت  
 وجزر (ونحوه ويقي) في الأرض (البائع الى أول وقت أخذه) وان كان بقاءه أنفع له كالثمرة  
 (بلاجرة) على بائع لان المنفعة حصلت متفتاة (مالم يشترطه) أي الزرع (المشتري) أو نحوه  
 (لنفسه) ولا يضر جهله في مبيع اذا شرطه ولا عدم كماله لكونه دخل تبعاً للأرض (وان  
 كان) مافي الأرض من الزرع (بجزرة بعد أخرى كرتبة) بفتح الراء وهي القصة فاذا بيعت  
 فهي قت (وبقول) كذمناع وهندباء (أو قرة كبر غرته كقنا وباذنجان) أو تكرار أخذه  
 كورد وباسمين (فالاصول) من جميع ذلك في مبيع (المشتري) لان ذلك يراد لبقاء أشبه الشجر  
 (والجزرة الظاهرة) وقت البيع (واللقطة الاولى) وزهر تفتح وقت بيع (البائع) لانه يجني مع  
 بقاء أصله أشبه ثمر الشجر المؤبر (وعليه) أي على البائع (قطعها) أي الاشياء التي قلنا انها  
 له (في الحال) أي على الفور

• (فصل) واذا بيع شجر النخل بعد تشقق طلعته بكسر الطاء غلاف العنقود (فالثمر البائع)  
 مالم يشترطه المشتري (متروكاً) في رؤس النخل (الى أول وقت أخذه) قال في شرح المنتهى  
 وأما كون الثمرة ترك في رؤس النخل الى الجذذ لان النقل والتفريغ للمبيع على حسب  
 العرف والعادة كالموابع دار فيها طعام لم يجب نقله الا على حسب العادة في ذلك وهو ان ينقله  
 نهارة شياً بهدنى ولا يلزمه النقل ليلاً ولا جمع دواب البلد لنقله كذلك ههنا تفريغ النخل من



الثمرة في أو أن تفريغها وهو أو أن جسد اذ اتقرر هذا المرجع في جذه الى ما جرت به العادة  
 فاذا كان المبيع فخلافتين تنهاى حلاوة ثم انتهت فان جرت عادة بأخذ به سراً أو كان بسره  
 خيراً من رطبه جده حين تستحكم حلاوة بسره (وكذا) الحكم (ان يبيع شجرة ما ظهر) من ثمرة  
 لا تشتر عليها ولا نور لها (من غيب وتين وتوت) وجباً ويظهر في قشره ويبقى فيه الى حين الاكل  
 (و) ذلك (كرمان) وموزاً ويظهر في قشر بن (و) ذلك (كجوزاً ويظهر من نوره) أي وكالطلع  
 اذا تشقق في الحكم ما ظهر من نوره مما له نور يتناثر (كشمس) بكسر ميمه (وتفاح وسفرجل  
 ولوز) وسوخ واجاص (أو خرج من اكمامه) جمع كم بكسر الكاف وهو الغلاف (كورد)  
 وباسمين وزرجس وينفسج وقطن يعمل في كل سنة (وما يبيع قبل ذلك) أي قبل تشقق الطلع  
 ونحوه (فالمشترى) والمتب كورق الشجر لانه من أجزائها خلق لمصلحتها وان تشقق أو ظهر  
 بعض ثمرة أو بعض طلع ولوم نوع فللبائع وغيره للمشترى (ولا تدخل الارض به الشجر)  
 اذا باع الشجر (فاذا باء) الشجر (فلا يملك غرس مكانه) أي اذا اشترى شخص شجرة اثم قلعه  
 فلا يملك غرس شئ مكانه

\* (فصل) ولا يصح بيع الثمرة قبل بدو صلاحها الغير مالك الاصل ولا يصح (بيع الزرع قبل  
 اشتداد حبه لغير مالك الارض) الا بشرط القطع في الحال في الثمرة والزرع ان كان منتهجاً به  
 حين العقد فان لم ينفع بها كثرة الجوز وزرع التمر لم يصح لعدم النفع بالمبيع ولم يكن مشاعاً  
 بأن يشتري نصف الثمرة قبل بدو صلاحها مشاعاً ونصف الزرع قبل اشتداد حبه مشاعاً فلا يصح  
 الشرط بشرط القطع (وصلاح بعض ثمرة شجرة صلاح الجميع) أشجار (نوعها الذي بالستان)  
 الواحد لان اعتبار الصلاح في الجميع يشق وكالشجرة الواحدة (فصلاح البلج أن يحمر أو يصفر  
 و) صلاح (العنب أن تجود بالماء الحلو و) صلاح (بقية الفواكه) كالرمان والشمس والخطوخ  
 والجوز والسفرجل (طيب أكلها وظهور فضيحها و) صلاح (ما يظهر فيها بدفم) أي بدو لقطه  
 (كالقنار والخيار) أن يؤكل عادة (والصلاح في الحب ان يشتد أو يبيض) وما تلف من الثمرة اذا  
 كانت باقية على أصولها سوى بسره لا ينضبط لقلته بجائحه معاوبه وهي ما لا صنع لادى فيها  
 ولو بعد قبض (قبل أخذها من ضمان البائع) لان التخلية في ذلك ليست بقبض تام لان على  
 البائع المؤنة الى تمام صلاحه فوجب كونه من ضمان نائع (مالم يبيع مع أصلها) لحصول القبض  
 التام وانقطاع علق البائع عنه (أو يؤخر المشتري أخذها عن عادته) لتفريط المشتري وان  
 تعيب الثمرة بالجائحه في وقت يكون تلفها بالجائحه من ضمان بائع خير مشترين فسخ يبيع  
 وامضاً وأخذ ارش وان تلف ما ضمن بالجائحه يصنع آدمي خير مشترين فسخ يبيع ومطالبة  
 بائع بما قبضه من الثمن أو امضاً ومطالبة متلف كالمكيل اذا اتلفه آدمي قبل القبض

#### \* (باب السلم) \*

هو في الشرع عقد على شئ يصح بيعه موصوفاً في ذمة لئلا تصرف بشئ مقبوض بمجلس العقد  
 وهو جائز بالاجماع وسنده من الكتاب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدافعتم بدين الى أجل  
 مسمى فاكتبوه (ينعقد) السلم (بكل ما يدل عليه) من الالفاظ كاسلمتك واسلمتلك (و) يصح السلم  
 (بلفظ البيع) كابتعت منك مما صفته كذا وكيله كذا الى كذا لانه نوع صفته (وشروطه) أي

شروط صحته (سبعة) تأتي مفصلة (أحدها) ان يكون المسلم فيه مما يمكن (انضباط صفات  
المسلم فيه) لان ما لا يمكن ضبط صفاته يختلف كثيرا فيفضي الى المنازعة والمناقشة المطلوب  
شرعا عدمهم وذلك (كالكيل) من حبوب وغيرها كدهان والبان (والموزون) من الاخباز  
واللحوم النينة ولومع عظمها ان عين موضع القطع كلهم فخذ وجنب وغير ذلك ويعبر قوله بقر أو  
غنم أو من جذع أو ثني ذكر أو أنثى خصي أو غيره رضيع أو فطيم معلوفة أو راعية سمين أو هزيل  
لان الثمن يختلف باختلاف هذه الاشياء ولا يصح في اللحم المطبوخ (والمذروع) من الثياب  
والخيوط (والمعدود من الحيوانات ولو كان) الحيوان (أدميا) الا في أمة وولدها أو في حامل  
(فلا يصح في المعدود من الفواكه) لانها تختلف بالصغر والكبر (ولا) يصح المسلم (فيما لا ينضبط  
كالبقول) لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالخزم (والجسود) لانها تختلف ولا يمكن ذرعها  
(والرؤس والاكارع) لان أكثر ذلك العظام والمشافر والعم فيه قبل وليس بموزون (والبيض)  
والجوز والمان لان ذلك يختلف (والاواني المختلفة رؤسا واساطا كالقماقم) جمع ققم يضم  
القافين (ونحوها) كالمطال الضمقة الرؤس (الثاني ذكر جنسه) أي المسلم فيه فيقول مثلا  
نمر (و) ذكر (نوعه) فيقول برني أو معقل ويكون ذكر نوعه وجنسه (بالصفات التي تختلف  
بها الثمن غالبا) كالخداثة والقدم والجودة والرداء فيصف البر بأربعة أوصاف بالنوع  
فيقول سلوني والبلد فيقول حوراني أو بقاعي أو بحيري وصغار الحب أو كباره وحديث أو عتيق  
وان كان النوع الواحد يختلف لونه ذكره (ويجوز) لزب السلم (أن يأخذ دون ما وصف له)  
لان الحق له وقد رضى بدونه (و) يجوز له أخذه (من غير نوعه من جنسه) لان النوعين مع  
الاتحاد في الجنس كالشيء الواحد بدليل تحريم التفاضل (الثالث معرفة قدره) أي المسلم فيه  
(بمعياره الشرعي) أي بالكيل في المكيل وبالوزن في الموزون وبالذرع في المذروع (فلا  
يصح) أن يسلم (في مكيل وزنا ولا في موزون كيلا) نص عليه لانه يسع بشرط معرفة قدره  
فلم يجز بغير ما هو مقدربه في الاصل كبسيع الربويات بعضايبه و لانه قدر المسلم فيه بغير ما هو  
مقدربه في الاصل ولا يصح شرط صنجة أي العيار الذي يوزن به أو مكيل أو ذراع لا عرف له  
(الرابع ان يكون في الذمة) فلا يصح في عين شجرة نابتة ونحوها لانه ربما تلف المعين قبل أو ان  
تسليمه ولم يذكر بعضهم قوله ان يكون في الذمة استغناء عنه بذكر الاجل لان المؤجل لا يكون  
الا في النعمة وان يكون (في أجل معلوم) نصا (له) أي الاجل (وقع في العادة) لان الاجل انما  
اعتبر ليحقق الرقي الذي شرع من أجله السلم فلا يحصل ذلك بالذمة التي لا وقع لها في الثمن  
والاجل الذي له وقع في الثمن (كشهر) ونحوه وفي السكافي أو نصفه ومن أسلم لجهول كخصاد  
وجبذاذ ونحوهما أو ربيع أو جادي أو النفر لم يصح (الخامس ان يكون مما يوجد غالبا عند  
حلول الاجل) لوجوب تسليمه اذن ولو كان معدوما عند العقد كالمسلم في العنب والرطب زمن  
الشتاء في الصيف فلو عكس ذلك لم يصح لانه لا يمكن تسليمه غالبا عند وجوبه أشبه بسبع الا بقر  
بل أولى (السادس معرفة قدر رأس مال السلم وانضباطه) كالمسلم فيه لانه قد يتأخر تسليم  
العقد وعليه ولا يؤمن انفساخه فوجب معرفة رأس ماله ليرد به كالمقرض (فه) أي هذا لا تكني  
مشاهدته ولا يصح بما لا ينضبط) كجوهر ونحوه فان فعلا فإجل (السابع ان يقبضه) أي رأس

مال السلم (قبل التفرق من مجلس العقد) استنبطه الشافعي رحمه الله تعالى من قوله صلى الله عليه وسلم من أسلف فلينسلف أي فليعط قال لأنه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ما سلف قبل ان يفارق من أسلفه انتهى وحذرا ان يصير بيع دين بدين فيدخل تحت النهي أو مافي معنى القبض كالمالو كان عند المسلم اليه أمانة أو عين مقصوبة فيجعلها رهن رأس مال السلم فيصح لأنه في معنى القبض لا مافي ذمته فان قبض بعض رأس مال السلم ثم افترقا بطل فيما لم يقبض (ولا يشترط ذكر مكان الوفاء) في عقد السلم لعدم ذكره في الحديث (لأنه) أي الوفاء (يجب بكان العقد) وشرطه فيه مؤكد (ماله بقديرية ونحوها) كعلي جبل غير مسكون أو في دار حرب أو في سفينة (في شرط) ذكر مكان الوفاء (ولا يصح أخذ رهن أو كتمان بمسلم فيه) لأن الرهن إنما يجوز بشئ يمكن استيفاؤه من غن الرهن والضمان يشبه مافي ذمة الضامن مقام مافي ذمة المضمون عنه فيكون في حكم المعوض والبدل عنه وكلاهما لا يجوز (وان تعذر حصوله) أي المسلم فيه أو بعضه بان لم يوجد (خير رب السلم) فيه (بين صبر) إلى أن يوجد فيطالب به (أو فسخ ورجع ان فسخ برأس ماله) ان كان موجودا بعينه (أو بدله ان تعذر) لتعذر رده أو عوضه مثل مثلي وقيمة متقوم (ومن أراد قضاء دين عن غيره فأبى ربه) أي رب الدين قبضه من غير المدين (لم يلزم بقوله)

\* (باب القرض) \*

هو في اللغة القطع وشرعا دفع مال ارفاقا لمن ينتفع به ويرد له قال في غاية المنتهى والصدقة أفضل منه (يصح) القرض (بكل عين يصح بيعها) من مكبل وموزون وغيره كالحيوان (الابن آدم) الاختيار للقاضي لأنه لم يتقل قرضهم (وبشترط علم قدره) أي المال المقرض بقدر معروف (ووصفه) كسائر عقود المعاوضات (و) بشرط (كون المقرض يصح تبرعه) لأنه عقد على مال فلا يصح الا من جائز التصرف (ويتم العقد) أي عقد القرض (بالقبول) له (وعليك) المال المقرض (وليزم) العقد (بالقبض) لأنه عقد يقف التصرف فيه على القبض فوقف الملك عليه كالمبسة (فلا عليك المقرض استرجاعه) لأنه قد لازم من جهته فلا عليك الرجوع فيه كالبيع لكونه أزال ملكه عنه بعقد لازم من غير خيار (ويثبت له البدل حالا) لأنه يوجب رد المنزل في المثليات فأوجب له حالا كالتلاف فلهي هذا لو أقرضه فقاريق ثم طال به بها جملة كان له ذلك لأن الجميع حال أشبهه ما لوباعه بوعا حاله متفرقة ثم طال به بثمان جملة (فان كان) المقرض (متقوما) كالكتب (ف) يرد (قيمه وقت القرض) لأن قيمتها تختلف في الزمن اليسير باعتبار قلة الراغب وكثرته تنقص فيبضر المقرض أو تزيد زيادة كثيرة فيبضر المقرض (وان كان) المقرض (مثليا) مكبلا أو موزونا (ف) يرد (مثله) سواء زادت قيمته أي المثل عن وقت القرض أو نقصت (مالم يكن) المقرض (معيبا أو فلوسا ونحوها) كالدرهم المكسرة (فيحرمها) السلطان (ولو لم يتفق الناس على ترك المعاملة بها) (فله القيمة) أي قيمة ما أقرضه (وبجوز شرط رهن وضمن فيه) أي في المقرض (وبجوز قرض الماء) حال كونه (كيلا) كغيره من المكيلات (و) يجوز قرض (الخبز) عدوا (والخبر عدد أو دونه عدد بلا قصد زيادة) ولا جودة ولا شرطها فان قصد الزيادة أو الجودة أو شرطها محرم لأنه يجزئها (وكل قرض جوفه الحرام

كان يسكنه داره) مجاناً ورخيصاً (أو يعير دابته أو يقضيه خيراً منه) أو ينتفع بالرهن  
أو يزارعه على ضيقة أو أن يستعمله في صنعة ويعطيه أنقص من أجرة المثل ونحو ذلك من كل  
ما فيه جرم منفعة فلا يجوز (وإن فعل ذلك) أو شياً منه (بلا شرط) بعد الوفاء ولا مواطاة  
(أو قضي) المقرض (خيراً منه) أو أكثر مما اقترضه (بلا مواطاة جان) قال في القصول  
وأما الذهب والفضة فيعني فيها من الربحان في القضاء إذا كان يسيراً انتهى أو أهدي له هدية  
بعد الوفاء أو علم منه الزيادة لشهرة سخائه وكرمه جاز ذلك (ومتي بذل المقرض) أو الغاصب  
(مأعله بغير بدل القرض) أو الغصب (ولا مؤنة لجملة) إليه (لزم ربه) أي المقرض أو المقتضوب  
منه (قبوله مع أمن البلد والطريق) لأنه لا ضرر عليه إذن

### \* (باب الرهن) \*

وهو لغة الثبوت والدوام وشرعاً وثقة دين بعين يمكن أخذه أو بعضه منها أو من ثمنها ولا يصح  
بدون إيجاب وقبول أو ما يدل عليهما كالعاطاة (يصح بشرط خمسة) الأول (كونه منجزاً)  
فلا يصح معلقاً (و) الثاني (كونه) أي الرهن (مع الحق أو بعده) فغى الدين كأن يقول بعثك  
هذا بعشرة إلى شهر ترهنني بها عبدك فلان فيقول اشتريت ورهنت فيصح وأما بعده فيصح  
بالاجماع وسنده قوله تعالى وإن كنتم على سفسف ولم تجدوا كاتباً فرهن مقبوضة فجعله بدلاً من  
الكاتب فيكون في محلها ومحلها بعد ثبوت الحق وعلم من هذا أنه لا يصح قبل الدين نص عليه  
الامام (و) الثالث (كونه) أي الراهن (بمن يصح بيعه) لأنه نوع تصرف في المال فلم يصح من  
محجور عليه من غير إذن كالبيع (و) الرابع (كونه) أي الرهن (ملكه) أي الراهن (أو ما أذنوا  
له في رهنه) كالمالك ما كان ماله كافياً باجارة أو عارة وأذن له مؤجراً أو معير في رهنه (و) الخامس  
(كونه) أي الرهن (معلوماً بنفسه وقدره وصفته) وبدين واجب أو ماله البسه فيصح بعين  
مضمونة كالمقتضوب والعواري والمقبوض على وجه السوم والمقبوض به مقدس فاسد ويقع اجارة  
في ذمة كخباطة وبناء دار وحمل شئ معلوم إلى موضع معين ولا يصح الرهن على جعل قبل تمام عمل  
(وكل ما صح بيعه صح رهنه إلا المصحف) نقل الجماعة عن الامام أحمد رحمه الله تعالى لا أرخص  
في رهن المصحف لأنه وسيلة إلى بيعه وهو محرم (وما لا يصح بيعه) كالنحر وأم الولد والآبق  
والمجهول والرهن (لا يصح رهنه) لأن القصد من الرهن استيفاء الدين من ثمنه عند التعذر  
وما لا يصح بيعه لا يمكن فيه ذلك (الائتمرة قبل بدو صلاحها) إلا (الزرع قبل اشتداد حبه)  
لأن النهي عن بيعهما إنما شرع لعدم الأمن من العاهة ولهذا أمر بوضع الجواهر وذلك  
مفقود هنا وقد تقرر تلها لا بقوت حق المرتهن من الدين إتعلقه بذمة الراهن (و) إلا (اللقن)  
ذكرنا أو أنني (دون رجه المحرم) كولد دون والده وأخ دون أخيه لأن النهي عن بيع ذلك  
إنما هو لأجل التفريق بين ذى الرحم المحرم وذلك مفقود هنا فإنه إذا استحق بيع الرهن  
يباعان معا ويخص المرتن بما يخص المرهون من ثمنهما وفي كيفية ذلك ثلاثة أوجه أحدها  
أن يقال كم قيمة المرهون فيقال مثلاً مائة ومع ولده أو والده وأخيه الذي لم يرهن مائة  
وخمسون فيكون المرتن ثلثانهم ما وقدمه في الرعاينة الكبرى الثاني أن يقوم غير المرهون  
مقدراً كأن يكون الولد غير المرهون قيمته عشرون وقيمته هو وأبوه مائة وعشرون فيكون

للمرتهن خمسة أسداس الثالث ان يقوم المرهون مع قريته فان كان أم اقومت ولها ولد ثم يقوم  
الولد مع أمه فان الترتيب ممنوع قال في التلخيص هذا هو الصحيح عندي اذا كان المرتهن  
يعلم ان لها ولدا قال في الرعاية الكبرى وهو أولى (ولا يصح رهن مال اليتيم للفاسق) ويحرم  
على الولي رهنه لما فيه من التعريض للهلاك لان الفاسق قد يجمعه أو يفرط فيه فيضيع ومثله  
مكاتب وقن مأذونة في التجارة لا شراط وجود المصلحة

\* فصل \* والراهن الرجوع في الرهن ما لم يقبضه المرتهن) أو وكيله أو من اتفق الراهن  
والمرتهن أن يكون بيده وليس له قبضه الا باذن الراهن فان قبضه بغير اذنه لم يثبت حكمه وكان  
بجزمته من لم يقبض لفساد القبض (فان قبضه) باذنه (لزم ولم يصح تصرفه فيه) يبيع أو هبة أو وقص  
أو رهن أو جعله صداقا أو عوضا عن خلع ويحوز ذلك (بلاذن المرتهن الا بالعق) أي عتق  
الراهن الرهن المقبوض سواء كان الراهن موسرا أو معسرا وانما ويحرم (وعليه) أي الراهن  
ان كان موسرا (قيمه تكون وهذا مكانه) لانه أبطل حق المرتهن من الوثيقة بغير اذنه فتلزمه  
قيمه كالأبطلها أجنبي قال في شرح المنتهى ومحل هذا اذا كان الدين مؤجلا أما لو كان  
حالاً أو حل طواب بالدين خاصة لان ذمته تبرأ به من الحقين معا ومتى أيسر معسر بقيته قبل  
حلول الدين أخذت منه القيمة وجعلت رهنًا مكانه (وكسب الرهن) ومهر المراهونة حيث  
وجب وارث جنابة عليه (وغناؤه) أي الرهن المتصل كالسمن والتعلم والمنفصل ولو صوفاً ولبنًا  
وورق شجرة مصودا (رهن) كالاصل يباع معه في وفاة الدين اما كون النماء يبيع الرهن فلانه  
حكم ثبت في العين بقاء المالك فيدخل فيه النماء والمنافع كالكال بالبيع وغيره وأما كون  
ارث الجنابة عليه يتبعه فلانه بدل جزء فكان من الرهن كقيمه اذا تلقاه انسان (وهو) أي  
الرهن (امانة يد المرتهن) ولوقبل عقد الرهن كبد وفاقاً أو ابراء (لا يصفه الا بالتقريط)  
أو التعلد (ويقبل قوله) في عدم التعدد والتقريط (بينه في تلقه وانه لم يفرط) ولم يتعد  
وان ادعى التلف بحدوث ظاهر قبل قوله فيه بينة تشهد بالحدوث ثم يقبل قوله (في تلقه) به  
بدونها (وان تلف بعض الرهن) وبقي بعضه (فباقيه رهن بجميع الحق) لان الحق كله متعلق  
بجميع أجزاء الرهن ولو كان الرهن عيني تلفت احدهما (ولا ينقل منه) أي الرهن (شيء حتى  
يقضى الدين كله) لان حق الوثيقة تعلق بجميع الرهن فيصير محبوسا بكل جزء منه لا ينقل منه  
شيء حتى يقضى جميعه ولو كان مما يقسم قسمة اجبار ومن قضى غريمه أو أسقط عنه بعض دين له  
ويبعثه رهن أو ككفيل وقع عما نواه (واذا حل أجل الدين وكان الراهن قد شرط للمرتهن  
انه ان لم يأنه بصفه عند الحلول والا فلا رهن له) أي للمرتهن (لم يصح الشرط بل يلزمه) أي الراهن  
(الوفاء) لما عليه من الدين (أو باذن للمرتهن) الراهن (في بيع الرهن أو يبيعه هو) أي الراهن  
(بنفسه أو بوفيه) أي المرتهن (حقه فان أبي) الراهن كلام من يبيع الرهن ووفاء الدين (حسب  
أو عزز) بالبناء للمفعول غنم - ما أي حبسه الحاكم أو عززه حتى يقبل ما أمر به لان هذا شأن  
الحاكم (فان أصر) على الامتناع (باعه) أي الرهن (الحاكم) نصا بنفسه أو أمينه لانه تعين  
طريقا الى أداء الواجب فوجب فعله ووفاء دينه قال في شرح المنتهى وظاهر ما تقدم انه ليعبر  
للمرتهن بيمينه بغير اذنه أو الحاكم وهو المذهب انتهى

\* (فصل في المرتهن وكوب الرهن) اذا كان فرساً أو ناقه أو نحوهما (و) له (حلبه) واسترضاع أمته (بقدر نفقته بلا اذن الراهن ولو) كان الراهن (حاضراً) لقوله صلى الله عليه وسلم الظهر يركب بنفقته اذا كان مريضاً ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مريضاً وناو على الذي يركب ويشرب النفقة رواء البخاري لا يقال المراد به ان الراهن ينفق وينفق لانه مدفوع بما روى اذا كانت الدابة مريضاً فعلى المرتهن علفها لجعل المرتهن هو المنفق فيكون هو المنتفع وقوله بنفقته أى بسببها اذا الانتفاع عرض النفقة وذلك انما يتأتى في المرتهن أما الراهن فانفاقه وانتفاعه بسبب الملك ويكون المرتهن متحرراً بالعدل وسواء أنفق المرتهن مع تعذر النفقة من الراهن بسبب غيبة أو امتناع أو مع القدرة على أخذ النفقة منه أو استئذانه ويرجع مرتهن بفضل نفقته على راهن (وله) أى المرتهن (الانتفاع به) أى بالمرهون (مجاناً) أى من غير مقابل (بإذن راهن) ما لم يكن الدين قرضاً قاله في المنتهى (لكن يصير) الرهن بعد ان كان أمانة (مضموناً عليه بالانتفاع) أى انتفاع المرتهن به لانه صار عارية وهي مضمونة قال البهوتي في شرحه ظاهره لا يصير مضموناً عليه قبل الانتفاع به (ومؤنة الرهن وأجرة مخزنه) ان احتاج الى خزن (وأجرة رده من اياقه) أو شروده لو كان قنأً وحيواناً فأبقى أو شرد (على مالكه) ككفنه لو مات فان تعذر بيعه بقدر حاجته أو بيع كله ان خيف استغراقه (وان أنفق المرتهن على الرهن) ليرجع (بإذن الراهن مع قدرته على استئذانه فتبرع) لانه مفرط حيث لم يستأذن المالك اذ الرجوع فيه معنى المعاوضة فافتقر الى الاذن والرضا كسائر المعاملات

\* (فصل من قبض العين لحظ نفسه كمرتهن وأجير ومستأجر ومشتري وبائع وغاصب وماتقط ومقترض ومضارب وادعى) كل (الرد للمالك فأنكره) أى أنكر المالك الرد (لم يقبل قوله) أى قول قابض العين لحظ نفسه (الا) ان ثبت الرد (بيينة) تشهد له به (وكذا) في الحكم (مودع) ادعى رد الوديعة (ووكيل) ادعى الرد الى موكله (ووصى ودلال) اذا كان الدلال (يجعل اذا ادعى) المودع والوكيل والدلال يجعل (الرد) ان كان الدلال (بلا جعل فيقبل قوله بيينة)

#### \* (باب الضمان والكفالة)

الضمان التزام انسان بصحة تبرعه أو التزام مفلس برضاه ما ماوجب أو يجب على غيره مع بقائه على المذهب ونسبه (يعصان) أى الضمان والكفالة (تخييراً) كأننا ضامن أو وكفيل الآن (و) يعصان (تعليقاً) كأن أعطيته كذا فأننا ضامن لك ما عليه أو أنا كافل لك بدنه (و) يعصان (توقيناً) كذا جاء رأس الشهر فأننا ضامن أو وكفيل وبشروط صدوره ما (عن بصحة تبرعه) فلا يصح من صغير دون التمييز ولا من مجنون بلا خلاف ولا من سفيه ويصح الضمان بأناضين وكفيل وقبيل وجيل وصغير وزعيم وقال الشيخ قياس المذهب يصح بكل لفظ فهم منه الضمان عرفاً (ولرب الحق مطالب بالضمان والمضمون معان) في الحياة والموت لثبوتهم في ذمتهم (أو) يطالب (أهم ماشاء) فلا يبرأ المضمون عنه بمجرد الضمان كما يبرأ المحبيل بل يثبت الحق في ذمتهم ما جدها (لكن لو ضمن) شخص (دينه حالاً الى أجل معلوم صح) الضمان (ولم يطالب) رب الحق (الضامن قبل مضيه) أى الاجل المعلوم قال الامام أحمد في رجل ضمن ماعلى فلان أن يؤديه

حقه في ثلاث سنين فهو عليه ويؤديه كضامن فان قيل عندكم الحال لا يؤجل فكيف يؤجل  
 على الضامن أم كيف يثبت في ذمة الضامن على غير الوصف الذي يتصف به في ذمة المضمون عنه  
 فالجواب ان الحق يتأجل في ابتداء ثبوته اذا كان ثبوته بعقد ولم يكن على الضامن حالاً تأجل  
 ويجوز تخالف ما في الذمتين بدليل ما لو مات المضمون عنه والدين مؤجل اذا ثبت هذا وكان الدين  
 مؤجلاً الى شهر فضمنه الى شهرين لم يطلب الى مضيه - ما (ويصح ضمان عهدة الثمن والثمن)  
 ان ظهر به عيب أو خرج مستحقاً (والمقبوض على وجه السوم) وذلك أن يساوم انسانا على  
 عين ويقطع ثمنها أو يجرتها أو لم يقطعها ثم يأخذها البريء أهله فان رضوا أخذها والارثاء فيصح  
 ضمانه لانه مضمون مطلقاً وان أخذ انسان شيئاً بأذن ربه ليريه أهله فان رضوا به أخذه والارثاء  
 من غير مساومة ولا قطع ثمن فلا يضمنه اذا تلف بغير تعد ولا تفريط ولا يصح ضمانه بل يصح ضمان  
 التعدي فيه (و) يصح ضمان (العين المضمونة كالغصب والعارية) لانهم مضمونة على من في يده  
 كالحقوق النابتة في الذمة وضمانها في الحقيقة ضمان استنفاذها وردها وقيمتها عند تلفها فهي  
 كعهدة المبيع (ولا يصح ضمان غير المضمونة كالوديعة ونحوها) كالعين المؤجرة ومال الشركة  
 والمضاربة والعين المدفوعة الى الخياط أو القصار بل التعدي فيها (ولادين الكتابة) لانه ليس  
 بلازم ولا مال له الى الزوم لان المكاتب له تجيز نفسه والامتناع من الاداء (ولا بعض دين لم يقدر)  
 كما لا يصح ضمان أحد هذين الدينين ولم يقصر بلجهاته حالاً وما لا (وان قضى الضامن ما على  
 المدين ونوى الرجوع عليه رجع) على مضمونه عنه وان لم ينو الرجوع لم يرجع (ولو لم يأذن له)  
 أي للضامن (المدين في الضمان والقضاء) واذا رجع الضامن رجع بالاكل مما قضى ولو قيمة عرض  
 عوضه أو قدر الدين (وكذا) أي وكضامن في هذه الاحكام كفي (وكل من أدى عن غيره ديناً  
 واجباً) لازكة ونحوها مما يقتقر الى نية اعدام اجرائه (وان برئ المديون) ببراءة أو حواله  
 أو قضاء (برئ ضامنهم) لانه تبع له والضمان وثيقة فاذا برئ الاصل زالت الوثيقة كل رهن  
 (ولا عكس) أي ولا يبرأ المديون ببراءة الضامن لان الاصل لا يبرأ ببراءة التسع ولانه وثيقة انقضت  
 من غير استيفاء الدين منها فلا تبرأ ذمة الاصل كل رهن اذا انفسخ من غير استيفاء (ولو ضمن  
 اثنان) فأكثر (واحد أو قال كل) واحد (ضمت لك الدين كان لربه) أي الدين (طلب كل واحد  
 بالدين كله) لانهم اشترك في الضمان وكل واحد منهم ضامن الدين متقردا وله مطالبته ما معا  
 بالدين كله (وان قالوا ضمت لك الدين) هو (بينهم ما بالحصص) أي نصفين فكل واحد منهم ما  
 ضامن للنصف لان مقتضى الشركة التسوية

❖ فصل ❖ (والكافة هي أن يلتزم) الرشد (باحضار بدن من عليه حق مالي) يصح ضمانه معلوماً  
 كان الدين أو مجهولاً ومن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم فلا تصح كفاؤه الابن لا يسه  
 (الى ربه) أي الدين وتنفق بالفاظ الضمان فنحو انا ضامن بيده أو زعيمه وان ضمن معرفته أخذ به  
 ومعناه اني أعرفك من هو وأين هو كنهه قال ضمنت لك حضوره ولا تصح بيده من عليه حد لله  
 تعالى كحد الزنا ولا دعي كالكسوف أو القصاص (ويعتبر) البعثة الكفالة (رضاً الكفيل)  
 لانه لا يلزمه الحق ابتداء البرضاء (لا المكفول) لانها وثيقة لا قبض فيها فصحت من غير رضاه  
 كالشاهد (ولا) رضا (المكفول له) وتصح حاله ومؤجله كالضامن والثمن في البيع ❖ (تمة) ❖ اذا

قال شخص لا تراضن عن فلان أو كفل عنه ففعل كان الضمان والكفالة لازمين للبائش  
دون الآخر لانه **كفيل** باختيار نفسه وانما الامر للارشاد فلا يلزم به شيء (ومضى سلم الكفيل  
المكفول) به (رب الحق يجعل العقد) وقد حل الاجل أو لا ولا ضرر في قبضه منسل أن يكون  
في يوم مجلس الحكم وليس ثم يدعائه ظالمه (أو سلم المكفول نفسه أو مات برئ الكفيل) قال  
القنوجي في شرحه ولو قال في الكفالة ان عجزت عن احضاره أو متى عجزت عن احضاره كان على  
القيام بما أقربه قال ابن نصر الله لم يبرأ موت المكفول ويلزمه ما عليه قال وقد وقعت هذه  
المسئلة وأفتيت فيها بلزوم المال (وان تعذر على الكفيل احضار المكفول) مع حياته بأن  
تواري أو غاب ومضى زمن يمكن ردّه فيه أو مضى زمن عينه لا حضاره (ضمن جميع ما عليه)  
للمكفول له نصا ومن **كفله** اثنان فسله أحدهما لم يبرأ الآخر بذلك لان إحدى الوثيقتين  
انقضت من غير استيفاء فلم تحل الاخرى كالأول برأ أحدهما (وان سلم) المكفول (نفسه برثا)  
لانه أدى ما يلزم الكفيلين لاجله وهو احضار نفسه فبرئت ذمتهما

### • (باب الحوالة) •

وهي انتقال مال من ذمة الى ذمة ونصح بلفظها وبمعناها الخاص **قول** مدين لرب الدين  
أتبعك بدينك على زيد ونحو ذلك (وشروطها) أي شروط صحة الحوالة (خمس) أحدها اتفاق  
الدينين (الدين المحال به للدين المحال عليه) في الجنس (كان يحيل من عليه ذهب بذهب ومن  
عليه فضة بفضة فلو أحال من عليه ذهب بفضة أو بالعكس لم يصح) (والصفة) فلو أحال من عليه  
صحاح بمكسرة أو من عليه دراهم غورية بدراهم سليمانية لم يصح (والحلول والاجل) فان  
كان أحدهما حالا والاخر مؤجلا أو أحدهما إلى شهر والاخر إلى شهرين لم تصح الحوالة  
(الثاني) علم قدر كل من الدينين فلا يصح في المجهول (الثالث) استقرار المال المحال عليه فلا  
نصح على مال سلم أو رأسه بعد فسخ أو صدق قبل دخول أو مال **كتابة** (لا) استقرار المال  
(المحال به) فان أحال المالك بدين الكفاية أو الزوج امرأته قبل الدخول أو المشتري  
البائع بغير المبيع في مدة الخيارين صح (الرابع كونه) أي المال المحال عليه (يصح السلم فيه)  
من مثلي كمكبل أو موزون موصوفين أو معدود ومذروع بنصبطان بالصفة (الخامس) رضا  
المحيل (لان الحق عليه فلا يلزمه ادائه من جهة الدين على المحال عليه) (لا) رضا (المحتال ان  
**سكان** المحال عليه مليا) فيجب على من أحيل على ملي أن يحتال فان امتنع المحتال أجبر على  
اتباعه ولو ميتا (و) الملى الذي يجبر المحتال على اتباعه (هو من له القدرة على الوفاء وليس بماطلا  
ويمكن حضوره لمجلس الحكم) فلا يلزمه أن يحتال على والده ولا يصح أن يحيل وب الدين على  
أبيه (ففي توفرت الشروط) الخمسة المذكورة (برئ المحيل من الدين بمجرد الحوالة اقلس المحال  
عليه بعد ذلك أو مات) أو بحد الدين (ومضى لم تتوفر الشروط) المذكورة (لم تصح الحوالة وانما  
تكون وكالة) والحوالة على ماله في الديوان اذن له في الاستيفاء والمعتال الرجوع ومطالبة  
محملة واحالة من لادين عليه وكالة في طلبه وقبضه ومن لادين عليه على مثله وكالة في اقتراض  
وكذا مدين على برئ ربوي فلا يصارقه

### • (باب الصلح) •



الصلح التوفيق ويكون أخوا خمسة أحدهما بين مسلمين وأهل حرب الثاني بين أهل عدل وأهل  
 بغي الثالث بين زوجين خيف شقاق بينهما أو خافت أراضه والرابع بين متخاصمين في غير مال  
 الخامس صلح بالمال وهو فيه أى المال معاقدة يتوصل به إلى موافقة بين مختلفين (يصح) الصلح  
 (عن) يصح تبرعاً مع الإقرار بالانكار ولا يصح من لا يصح تبرعه ككاتب وقن مأذون له في تجارة  
 وولي صغير أو سفينة (فإذا أقر) المدعى عليه (للمدعى بدين) معلوم في ذمته (أو) أقر (بدين) تحت  
 يده (ثم صالحه على بعض الدين) كصفه أو ثلثه أو نحوهما (أو) صالحه (على بعض الدين المدعاة  
 فهو) أى ما صدر (هبة) يصح بلفظها أى الهبة لأن الإنسان لا يمنع من إسقاط بعض حقه أو هبته  
 (لا) يصح (بلفظ الصلح) لأنه هضم للحق (وان صالحه على دين غير المدعاة) كالأعتراف له بعين في يده  
 أو دين في ذمته ثم يعرضه فيه ما يجوز نزعه يرضه عنه (فهو يسع) يصح بلفظ الصلح وتثبت فيه أحكام  
 البيع (من العلم به وسائر شروط البيع) فالصالحه عن الدين بعين وانفق في عمله الربا اشترط قبض  
 العوض في الجاس) فإذا أقر له بذهب فصالحه عنه بقضه أو عكس فتكون هذه المصالحه صرلاً فالأمر  
 يسع أحد النكدين بالآخر فيشترط لهما ما يشترط للصرف من التقابض بالجلس وكذا لو أقر له بقمح  
 وعوضه عنه شعيراً أو نحوهما لا يباع به نسبة (و) ان كان الصلح (بشيء في الذمة) فإنه (باطل)  
 بالتفرق قبل القبض) لأنه اذا حصل التفرق قبل القبض كان كل واحد من العوضين ديناً لأن  
 محلله الذمة فيصير يسع دين بدين وهو منى عنه شرعاً (وان صالح عن عيب في المبيع) بشيء معين  
 كدينار أو منقعة كسكنى دار معينة (صح) الصلح لأنه يجوز أخذ العوض عن عيب المبيع (فالو  
 زال العيب سريراً) بأن كان المبيع مريضاً فعوى (أو لم يكن) كالأمر كان يظن الأمانة فنفقة فظن  
 انه حامل ثم بان لهما الحال (رجع) بما دفعه ويصح الصلح عما أى مجهول (تعذر علمه من دين)  
 كالأمر كان بين شخصين معاملة وحساب قدمضى عليه زمن طويل ولا علم لكل واحد منهما بما  
 عليه اصحابه (أو) تعذر علمه من (عين) نقل عبد الله اذا اختلط فقير خطئة بقير خطئة بفقر شعير وطعنا فان  
 عرفت قبة دقيق الخطئة أو دقيق الشعير يسع هذا وأعطى كل واحد منهما قيمته ماله الآن يصطلحا  
 على شيء ويصح بحال معلوم نقد أو نسبة \* (تمة) \* قال في الانتفاع فان أمكن معرفته ولم تعذر  
 كتركه موجودة صولح بعض الورثة عن ميراثه منها لم يصح الصلح (و) من قال لغريمه (أقر بدينى  
 وأعطيت منه كذا) أو أقر بدينى وخذ منه مائة (فأقر لزمه الدين) كله (ولم يلزمه ان يعطيه)  
 \* (فصل \* واذا أنكر) المدعى عليه (دعوى المدعى أو سكوت وهو) أى المدعى عليه (بجهله) أى  
 المدعى به (ثم صالحه) على نقد أو نسبة (صح الصلح وكان) الصلح (إبراء في حقه) أى المدعى عليه  
 لأنه انما بذل مال الصلح ليدفع عن نفسه الخصومة لاني مقابلة حتى ثبت عليه فلا شفعة فيه ان كان  
 شقصا من عقار ولا يستحق المدعى عليه لعيب وحده فيما ادعى عليه به شأ (ويعفى في حق المدعى)  
 فله رد المصالح به عما ادعاه بعيب فيه وثبت فيما اذا صالحه بشقص مشفوع الشفعة الا صالح  
 ببعض عين مدعى به فهو فيه كالمنكر (ومن علم يكذب نفسه) منها (فالصلح باطل في حقه)  
 لأنه ان كان المدعى فان الصلح مبنى على دعواه الباطلة وان كان المدعى عليه فإنه مبنى على حجة  
 المدعى عليه حق المدعى (وما أخذته) المدعى العالم يكذب نفسه من المال المصالح به أو المدعى  
 عليه مما انتقصه من الحق بجمعه (خبرام) على كل منهما لأنه أكل مال الغير بالباطل المنهى عنه

(ومن قال) لا تخر (صالح) عن الملك الذي تدعيه لم يكن مقرا) به أي لم يكن القائل مقرا بالملك للمقول له لاحتمال ارادة صيانة نفسه عن التبذل أو حضور مجلس الحكم بذلك فان ذوى المروات يصعب عليهم ذلك ويرون رفع ضررها عنهم من أعظم مصالحهم (وان صالح أحنى عن منكر للدعوى صح الصلح أذن المنكر له أي للمصالح بالصلح (اولا) أي أول ما يأذن له (لكن لا يرجع) المصالح (عليه) أي على المنكر (بدون اذنه) لانه أدى عنه ما لا يلزمه أداؤه فكان متبرعا كالمو تصدق عنه قال في شرح المنتهى وعلم مما تقدم ان المنكر اذا أذن للاجنبي في الصلح أوفى الاداء له الرجوع اذا أدى نيته اما الرجوع مع الاذن في الاداء فظاهر واما مع الاذن في الصلح فقط فلانه يجب عليه الاداء بعد الصلح فاذا أدى فقد أدى واجبا عن غيره محتسبا بالرجوع فكان له الرجوع على أصح الروايتين انتهى (ومن صالح) آخر (عن دارونخوها) كعبد وثوب بعوض (فبان العوض) المصالح به (مستحقا) أو كان قناقبان حررا (رجع بالدار) أي المصالح عنها أو بالعبد أو بالثوب المصالح عنه ان كان باقيا أو بقيته ان كان تالفا ومحمل ذلك ان كان الصلح (مع الاقرار) من المصالح لان الصلح اذن يبيع في الحقيقة فاذا تبين ان العوض كان مستحقا أو حررا كان البيع فاسدا فرجع فيما كان له (و) رجع (بالدعوى) أي الى الدعوى قبل الصلح وفي الرعاية أو قيمة المصالح به المستحق لغير المدعى عليه (مع الانكسار) متعلق برجع وكذا قوله وبالمدعى وجه المذهب ان الصلح لما تبين فساد به بخروج المصالح به غير مال كالمو صالح بعصفير فبان خيرا وبقي فبان حرا أو غير مستحق للمدعى عليه كالمو بان انه غصبه أو نخوذ ذلك حكم بطلان عقد الصلح وحيث بطل عاد الامر الى ما كان عليه قبله ف يرجع المدعى فيما كان له وهو الدعوى (ولا يصح الصلح عن خيار) في بيع أو اجارة لان الخيار لم يشرع لاستفادة مال وانما شرع للنظر في الاحتياط فلم يصح الاعتياض عنه (أو شفعة) بأن صالح المشتري صاحب الشفعة لانها تثبت لازالة الضرر فاذا رضى بالعوض تبين ان لا ضرر فلا استحقاق فيبطل العوض لبطلان معوضه (أو حذو قذف) أي صالح قاذف مقدو فاعان حذو قذف (ونسقط جميعها) أي الشفعة والخيار وحذو القذف لرضا مستحقها بتركها (ولا اشارة بأسارفا) أو زانيا (ليطلقه) ولا يرفعه الى السلطان (أو شاهدا ليكنتم شهادته) عليه أو صالحه على أن لا ينه مدعيه بالزور لم يصح لانه صلح على حرام أو ترك واجب \* فصل \* ويحرم على الشخص ان يجري ماء في أرض غيره أو سطحه (أي سطح غيره) بلا اذنه) أي اذن صاحب الارض أو السطح لتضرره أو تضرر أرضه وكرهه بلا اذنه بجماع ان كلا منهما ما استعمل المال الغير بغير اذنه وفيه رواية ان دعت ضرورة قبل أو حاجة (ويصح الصلح على ذلك بعوض) لان ذلك اما بيع أو اجارة وكل منهما جائز (ومن له حق ماء يجري على سطح جاره لم يجز لحاره تعليقه سطحه لمنع جري الماء) لابطال حقه بذلك وأليكتضرره (وحرم على الجار ان يحداث بملكه ما) أي شيا (يضر بجاره كحمام) يتأذى جاره بدخانه أو بضر ماؤه حائطه (وكيف) يتأذى جاره بريحه أو يصل الى بئر (ورحى) يهترجها حائطه (وتنور) يتعدى دخانه اليه اقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا اضرار بجاره (وله) أي للجار (منه) أي منع جاره (من ذلك) بخلاف طبخ وخبز فيه (ويحرم) على الإنسان (التصرف في جدار جاره) أو جدار (مشترك) بين المتصرف وبين غيره (بفتح روزه) الروفة الكوة والكوة

الخرق في الحائط (أو) بفتح (طاق) قال في القاموس الطاق ماء عطف من البنيان انتهى قال  
 في شرح المنتهى قلت ومن ذلك طاق القبلة (أو بضرب وتد ونحوه) كجعل ردف فيه (الاباذنه)  
 أي الشريك (وكذا) في الحكم الامباستنى (وضع خشب) على جدار جاره أو المشترك (الآن)  
 لا يمكن تسقيف الابيه) فيجوز بلا ضرر (ويجوز الجاران أبي) وجد أو مسجد كجدارد انصاف قال  
 في شرح المنتهى فرع من وجد بناءه أو خشبه على حائط جاره أو مشترك ولم يعلم سببه متى زال  
 فله اعادته لان الظاهر ان هذا الوضع بحق فلا يزول هذا الظاهر حتى يعلم خلافه وكذلك لو وجد  
 مسيل مائه في أرض غيره أو مجرى مائه على سطح غيره (وله) أي للانسان (أن يسند قاشه)  
 ويستند (في ظل حائط غيره) من غير اذنه (ويستقر في ضوء سراج) أي الغير (من غير اذنه) أي  
 مالك الحائط والسراج (وحرم ان يتصرف) الانسان (في طريق نافذ بما يضر المار كخراج  
 دكان) بضم داله (ودكه) بفتحها قال في القاموس والدكه بالفتح والدكان بالضم بناء سطح  
 أعلاه للمقعد وقال في موضع آخر والدكان كرمان الحانوت معرب (وجناح) وهو الروشن على  
 أطراف خشب مدفونة في الحائط (وساباط) وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق (وميزاب)  
 ولو أذن الامام بذلك للضرر (ويضمن ما تلف به) من نفس أو مال أو طرف لتعديده به (ويحرم  
 التصرف بذلك في ملك غيره أو هوائه) أي هو أو غيره الاباذنه (أو) في (درب غير نافذ الاباذن  
 أهله) أي أهل الدرب الذي هو غير نافذ إذا فعله فيه أما كون فعل ذلك لا يجوز في ملك غيره  
 أو هوائه فلا نوع تصرف في ملك الغير يضر به فلم يجوز الاباذن المالكه وأما كون فعل ذلك  
 لا يجوز في درب غير نافذ الاباذن أهله فلا ن الدرب ملك لقوم معينين فلم يجوز الاباذنهم لان الحق  
 لهم (ويجوز الشريك على العمارة مع شريكه في الملك) المشترك (والوقف) المشترك فان انهدم  
 حائطهما أو سقفهما فطلب أحدهما صاحبه ببنائه معه أجبر فان امتنع أخذ الحاكم من ماله  
 النقد وأنفق عليه فان لم يكن له عين مال وكان له متاع باعه وأنفق منه على حصته مع الشريك  
 فان لم يكن لهم متاع نقد ولا عرض اقترض الحاكم عليه وأنفق على حصته وان أنفق الشريك  
 باذن شريكه أو اذن حاكم أو بنية رجوع عما أنفق على حصته الشريك وكان بين الشريكين  
 كما كان قبل انهدامه (وان هدم الشريك البناء) المشترك بين الهادم وغيره (وكان) هدمه له  
 (لخوف سقوطه) أي البناء (فلا شيء) أي لاضمان (عليه) لانه محسن (والا) بأن هدم الشريك  
 البناء المشترك لغير خوف سقوطه (لزمه اعادته) كما كان لانه متعبد (وان أهمل الشريك بناء  
 حائط بستان انفق عليه) أي على البناء (فما تلف من غرنه) أي البستان (بسبب اهماله ضمن)  
 الشريك المهمل (حصته شريكه) منه قال في الانتاع وشرحه ولو اتفقا أي الشريك كان على بناء  
 حائط بستان فبنى أحدهما وأهمل الآخر فالتلف من الغرة بسبب اهمال الآخر ضمنه أي  
 ضمن نصيب شريكه منه الذي أهمل فله الشيخ انتهى

\* (كتاب الحجر) \*

الحجر في اللغة التصديق وفي الشرع (هو منع المالك من التصرف في ماله) والاصل في مشروعيته  
 قوله تعالى ولا تؤنقوا السفهاء أموالكم أي أموالهم لكن أضيف الى الاولياء لانهم قائمون  
 عليها مدبرون لها وقوله تعالى وابتلوا يتامى الآية واذا ثبت الحجر على هذين ثبت على المجنون

من باب أولى (وهو) أى الجبر (نوعان الاول لحق) أى لحظ (الغير) أى غير المحجور عليه (كالجبر  
على مقلس) لحق الغرماء (وراهن) لحق المرتين حيث لزم الرهن (و) على (مرضى) مرض  
الموت المخوف فيما زاد على الثلث من ماله لحق الورثة (و) على (قن ومكاتب) لحق السيد (و) على  
(مرتد) لحق المسلمين لان تركه فيء فربما تصرف فيما يقصده ابتلافاً لها فيقرتم اعلى المسلمين  
(و) على (مشتري) في المبيع اذا كان شقصاً مشقوقاً (بعد طلب الشفيع) له لحق الشفيع (الثاني)  
الجبر على الانسان (لحظ نفسه) وذلك (كالجبر على صغير ومجنون وسفيه) وقول الفقهاء في هذا  
الضرب لحظ نفسه لان المصلحة تعود هناك على المحجور عليه ثم الجبر على هؤلاء كله - بأن يمنعوا  
من التصرف في أموالهم وذمهم ولا يصح الا باذن الولي لانه بدونه يفضى الى ضياع مالهم  
(ولا يطالب المدين ولا يجبر عليه بدين لم يحل) أما كونه لا يطالب فلان من شرط صحة المطالبة  
لزوم الاداء وهو لا يلزم اذاؤه قبل الاجل وأما كونه لا يجبر عليه من أجل ذلك فلان المطالبة  
اذا لم تستحق لم يستحق عليه جبر قال في القروع وفي انظار الماعسر فضل عظيم وأبلغ الاخبار عن  
بريدة مرفوعة عن أنظر معسراً انه بكل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين فاذا حل الدين فأنظره فله  
بكل يوم مثله صدقة رواه أحمد رضي الله عنه (لكن لو أراد) من عليه الدين (سفر أطولاً) فوق  
مسافة القصر عند الموفق وابن أخيه وجاعة قال في الانصاف ولعله أولى ولم يقيد به في التقيج  
والمنتهى يحل الدين المؤجل قبل فراغه أو بعده مخوفاً كأن أو غيره وليس به رهن يفي ولا كفيل  
ملى (فلغيره منه) من السفر لان عليه ضراباً في تأخير حقه عن محله في غير جهاد متعين (حتى  
يؤتقه برهن يجرأ وكفيل ملى) فاذا أوثقه بأحد هـ مالم يمنعه لاتقاء الضرر فلو أراد المدين  
وضامنه مع السفر فله منه ما وله ومنع أيهما شاء ولا يملك تحليه ان أحرم (ولا يحل دين مؤجل  
بجنون ولا) يحل دين مؤجل (موت ان وثق ورثته) أو غيرهم (بما تقدم) يعني برهن يجرأ وكفيل  
ملى (ويجب على مدين قادر وفاء دين حال فوراً بطلب ربه) لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى  
ظلم وبالطلب يتحقق المطل (وان طله) أى مطل المدين رب الدين (حتى يشكاه) رب الدين (وجب  
على الحاكم) العالم بجاهه والجاهل بجاهه (أمره بوفائه) وما غرم بسبب طله فعلى محاطل (فان أي)  
أى اذا أمر الحاكم من عليه الدين بوفائه بطلب غريمه فأبى (حبسه) قال في المغنى اذا امتنع  
الموسر من قضاء الدين فلغيره ملازمته ومطالبة والاغلاط عليه بالقول فيقول باطل ما يعمده  
(ولا يخرج به حتى يتبين) له (أمره) أى انه معسرا ويرأ المدين من غريمه بوفاء أو ابراء أو يرضى  
غريمه باخراجه (فان كان ذوعسرة وجبت تجليته وحرمت مطالبة و) حرم (الجبر عليه مادام  
معسراً) ولو قال غريمه لا أرضى (وان سأل غرماء من) أى مدين (له مال لا يفي بدينه) الحال أو سأل  
بعضهم (الحاكم الجبر عليه) أى على المدين (لزمه) أى الحاكم (اجابته) أى اجابة الغرماء  
أو بعضهم وجبر عليه قال في شرح المنتهى وظاهر ما تقدم انه لا بد من سؤال من له حق الحاكم  
في الجبر وحكم الحاكم وهو المذهب (وسن اظهرا جبر) الفلاس واسفة ليعلم الناس بجاهلهم اهـ ولا  
يعاملوهما الا على بصيرة

(فصل) وفائدة الجبر أحكام أربعة أحدها يتعلق حق الغرماء بالمال لانه لو لم يكن كذلك  
لما كان في الجبر عليه فائدة ولانه يباع في ديونهم فكانت حقوقهم متعلقة به كل من اذنب هذا

(فلا يصح تصرفه فيه بشئ) حتى ما يتجدد له من ماله من ارش جنابة وارث ونحوهما كوصية  
 وصدقة وهبة (ولو بالعتق) والوقف (وان تصرف في ذمته بشراء أو اقراض) لانه أهل  
 للتصرف والخبر متعلق بماله لا بذمته فوجب محصة تصرفه في ذمته عملا باهليته السالبة عن  
 معارضة الخبز (وطولبه) أي بمن مبيع أو اقراض (بعد ذلك الخبر عنه) لانه حق عليه وان  
 جنى على أحد شارك بجنى عليه الغرماء (الثاني) من الاحكام المتعلقة بالخبز (ان من وجد عين  
 ماباعه) للمفلس (أو اقترضه) اياماً أو أعطاه رأس مال سلم أو أجرة ولو لنفسه ولم يعرض من مدتها  
 فمن له أجرة أو نحو ذلك (فهو) أي واحد العين التي باعها أو اقترضها أو أعطاه له رأس مال سلم  
 (أحق بها) أي بعين ماله من غيره (بشرط كونه لا يعلم بالخبز) فهذا شرط لمن فعل ما ذكره بالخبز  
 (و) بشرط (أن يكون المفلس حياً) الى حين أخذ المبيع فإذا مات المشتري فالبائع اسوة  
 الغرماء سواء علم بفلسه قبل الموت فخير عليه ثم مات أو مات فتمين فلسه لان الملك انتقل عن  
 المفلس الى الورثة أشبه ما لو باعه (وان يكون عوض العين كله باقياً في ذمته) فان أدى بعض  
 الثمن أو الأجرة أو القرض أو السلم أو برئ منه فهو اسوة الغرماء في الباقي (وان تكون) العين  
 (كلها) باقية (في ملكه) فان تلف جزئ منها كبعض اطراف العبد أو ذهب عينه أو جرح  
 أو وطئت البكر أو تلف بعض الثوب أو انهمد بعض الدار ونحوه لم يكن للبائع الرجوع  
 في العين ويكون اسوة الغرماء وان باع المشتري بعض المبيع أو وهبه أو وقفه فكأنه (وان  
 تكون) السلعة (بجملها) حين انتقلت عنه بان لم تنقص من ماله المذهب محصة مع بقائه عندها  
 (ولم تتغير صفاتها بما يزيل اسمها) كسج غزل وخيزرقيق وجعل دهن صابوناً وجعل لشرط  
 ابرا (ولم تزد زيادة متصلة) كسمن وكبر وتعلم صنعة تزيد بها القيمة ككتابة وحداودة وقصارة  
 (ولم تحتل بطغير متميز) عنها كالكواكبتنا خلطه بزي أو تخالطه بقمح ونحو ذلك (ولم يتعلق بها  
 حق للغير) كرهن ونحوه (فحق وجد شئ من ذلك) بان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة  
 (امتنع الرجوع) بعين المال (الثالث) من الاحكام المتعلقة بحجر المفلس (يلزم الحاكم قسم  
 ماله) أي مال المفلس (الذي من جنس الدين) الذي عليه (و) يلزم الحاكم بيع ماله من جنسه  
 أي الدين في سوقه أو غيره بمن مثله المستقر أو أكثر من ثمن المثل ان حصل راغب ولا يحتاج  
 الحاكم الى استئذان المفلس في البيع لكن يستحب أن يحضره أو وكيله (ويقسمه) أي الثمن  
 أو المال الذي من جنس الدين فوراً أما كون الحاكم يلزمه قسم مال المفلس الذي من جنس  
 الدين الذي عليه على غرمائه فلان هذا هو محل المقصود من الحجر الذي طلبه منه الغرماء  
 أو بعضهم وأما كونه يلزم ذلك على الفور فلا تأن تأخير مطلق وفيه ظلم لهم ويكون قسمه (على  
 الغرماء) بقدر ديونهم (لان فيه تسوية بينهم ومراعاة الكميات حقوقهم فلو قضى الحاكم أو المفلس  
 بعضهم لم يصح لانهم شركاؤه فلم يجز اختصاصه دونهم) ولا يلزمهم أي الغرماء (بيان أن لا غريم  
 سواهم) بخلاف الورثة ذكروه في الترغيب والفضول وغيرهم المثل لا يأخذ أحدهم مالا حق له فيه  
 (ثم) بعد القسمة (ان ظهر رب دين حال) لم تنقض القسمة (رجع على كل غريم بقسمه) لانه لو  
 كان حاضر اشار لهم فكذلك اذا ظهر (ويجب) على الحاكم أو أمينه (ان يترك له) أي للمفلس من  
 ماله ما يحتاجه من مسكن وخادم) صالحين لئلا يترك له ذلك مما لا غنى له عنه فلم يسع في دينه ما لم يكونا

عن مال خريم فانه ان شاء اخذهما ويشترى له أو يتركه بدلها ما (و) يجب ان يترك للمفلس أيضا  
 ان كان تاجرا (ما) أى شيأ من ماله (ينخر به أو ألة حرفة) فلا يبيعه ماله عما حاجته اليها كتيابه  
 ومسكنه (و) يجب له) أيضا أى للمفلس (ولعليه أدنى نفقة مثلهم من ما كل ومشرب وكسوة)  
 من ماله حتى يقسم وأجرة كالأول ووزان وحافظ لم يدرع من المال (الرابع) من الاحكام  
 المتعلقة بالجبر (انقطاع الطلب عنه) أى عن المفلس اقله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة  
 الى ميسرة ولان قوله تعالى فنظرة خـ بره معنى الامر أى انظروا الى يساره (فمن أقرضه) أى فمن  
 أقرض المفلس شيأ (أو باعه شيأ) عالمها بجبره لم يملك طلبه حتى يتفك جبره (تعلق حق القرضاء  
 حالة الجبر به) من مال المفلس لكن اذا وجد البائع أو المقرض أعيان مالهـ ما فلهـ ما  
 أخذها

• (فصل لـ) • ومن دفع ماله بعقد كبيع ورهن أو لا كعارية ووديعة (الى) محجور عليه  
 لحظ نفسه (كصغير أو مجنون أو سفیه) فانه لم يضمنه (لانه سلطه عليه برضاه ويضمن اتلاف ما لم  
 يدفع اليه) ومن أخذ من أحد هـم) أى من الصغير والسفيه والمجنون (ما لا يضمنه) أى الا أخذ  
 (حتى يأخذه وليه لا) يضمنه (ان أخذ منه ليحفظه وتلف ولم يفرط) أى الا أخذ لانه ان أفرط فقد  
 ضمن لتفريطه (كن أخذ مفعوبا) من غاصبه (ليحفظه لربه) لان في ذلك اعانة على رد الحق  
 الى مستحقه (ومن بلغ) من ذكر أو أنثى حال كونه (رشيدا أو) بلغ مجنونا ثم عقل ورشد انفك الجبر  
 عنه (بلا حكم حاكم بشكك أما كونه يتفك عن الاول فلقوله تعالى وابتلوا البنات حتى اذا بلغوا  
 النكاح ولان الجبر عليه انما كان للجبره عن التصرف فى ماله على وجه المصلحة حفظا له ويبلغه  
 رشيدا اقدر على ذلك فيزول الجبر بزوال سببه وأما كونه يتفك عن الثانى فلان الجبر عليه لمجنونه  
 فاذا زال وجب زوال الجبر لزوال علته (ودفع اليه) أى الى من قلنا يتفك الجبر عنه (ماله) لقوله  
 تعالى فان أنسبهم منهم رشدا فادعوا اليهم أموالهم (لا) يتفك الجبر عنها (قبل ذلك) أى  
 البلوغ والعقل مع الرشد (بحال) ولو صار صغيرين (وبلوغ الذكر) يحصل (ب) واحد من (ثلاثة  
 أشياء) أشار الاول بقوله (أما بالامانة) أى بانزال المني بقطة أو ماما باحتلام أو جماع أو غير  
 ذلك وأشار الثانى بقوله (أو بتمام خمس عشرة سنة) أى استكمالها وأشار الثالث بقوله (أو نبات  
 شعر خشن) وهو الذى استحق أخذه بالمومى (حول قبله) دون الزغب الضعيف لانه ينبت للصغير  
 (وبلوغ الأنثى) يحصل (بتلك) الذى يحصل به البلوغ للذكر (و) تزيد عليه (بالحيض) وحملها  
 دليل انزالها (والرشد اصلاح المال وصونه عما لا فائدة فيه) ولا يعطى ماله حتى يتفك برحيل  
 الاختبار قبل بلوغه بالثقة ويؤنس رشده

• (فصل هـ) • ولاية المملوك للمالك لانه ماله (ولو) كان السيد (فاستأوى ولاية الصغير والبالغ  
 بسفه أو مجنون لايه) بشرط ان يكون بالغالان الولد قد يلحق عن لم ينبت بلوغه ومن لم ينبت بلوغه  
 لم يتفك عنه الجبر فلا يكون وليا (فان لم يكن له أب فوصيه) أى وصى الاب ان عدم لانه نائب  
 الاب ولو يجعل وثم متبرع (ثم) بعد الاب ووصيه تكون الولاية على الصغير وعلى من بلغ مجنونا  
 أو عاقلان من (الحاكم) لان الولاية انقطع من جهة الاب فتكون للمالك كولاية النكاح  
 لانه ولي من لا ولي له (فان عدم الحاكم فابن يقوم مقامه) أى مقام الحاكم اختاره الشيخ تقي

الدين وقال في حاكم عاجز كالعديم (وشرط في الولي الرشد) لان غير الرشيد محجور عليه (والعدالة ولو ظاهرا) فلا يحتاج الحاكم الى تعديل الاب او وصيه في ثبوت ولايته ما وليت الحرية بشرط ثبوت الولاية للمكاتب على ولده الذي معه في الكتابة ~~يمكن~~ لا تثبت له الولاية على ابنه الحر (والجد) لا ولاية له لانه لا يدلي بنفسه وانما يدلي بالاب فهو كالاخ (والام وصائر العصابات لا ولاية لهم) لان المال محل الخيانة ومن عدا المذكورين اولافاصر عنهم غير مأمون على المال (الا بالوصية ويعلم على ولي الصغير والمجنون والسفيه ان يتصرف في مالهم الا بما فيه حظ ومصلة) فان تبرع على الصغير والمجنون بجهة أو صدقة أو حاجي بان اشترى مولاه برأى أو باع بفقصان أو زاد في الاتفاق عليهم ما على نفقة ما بالمعروف ضمن الزائد لانه مفترط فيه (وتصرف الثلاثة) السفيه والصغير والمجنون (ببيع أو هبة أو شراء أو عتق أو وقف أو اقرار غير صحيح) ويصح اقراره اذون له ولو صغيرا في قدر ما اذن فيه فقط وتصح معامله قن لم يثبت كونه مأذونا له (اسكن السفيه ان اقر بجد) أي بما يوجب الحد كالقذف والزنا (أو) اقر (بنسب أو طلاق أو قصاص صحيح) اقراره بذلك (وأخذه في الحال) قال ابن المذنب وهو اجماع من تحفظ عنه لانه غير متمم في نفسه والخبر غما يتعلق في ماله ولا يجب فيما اذا اقر بقصاص مال غني عنه (وان اقر بمال) كالقرض وجناية الخطأ والاتلاف (أخذه) أي باقراره فلا يلزم الا (بعد ذلك الخبر عنه) لانا لو قلنا في الحال لزال معنى الخبر

• (فصل — ل • والولي) أي ولي الصغير والسفيه والمجنون غير حاكم وأمينه (مع الحاجة ان يا كل من مال مولاه) لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما بالعرف قال في شرح المنتهى وظاهره انه لا يجب له ان يا كل شيأ مع غناه لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف وعنه لا يجوز وعلى المذهب انما يباح له ان يا كل (الاقل من أجرة مثله وكفايته) يعني انه لو كانت أجرة مثله عشرة دراهم في كل شهر وبكفيه غمانية أو كانت أجرة مثله غمانية ولا يكفيه الا عشرة ليس له ان يا كل في صورتين الا غمانية ولا يلزمه عوض ما آكله اذا أيسر (و) للولي الا كل من مال الصغير والسفيه والمجنون (مع عدم الحاجة) مع فرض الحاكم (يا كل ما فرضه له الحاكم) وبأ كل ناظر وقف بمعروف نصا اذا لم يستطع الوقف له شيأ وظاهره ولو لم يكن محتاجا قاله في القواعد وقال الشيخ له أخذ أجرة مثله مع فقره (وللزوجة وكل متصرف في بيت) كالجبر (ان يتصدق) منه (بلا اذن) صاحبه بما لا يضر كغيف ونحوه) كبيعة لانه لم يجز العادة بالمسحبة فيه (الا ان يمنعه) أي التصديق الزوج (أو يكون بغيره) فنشك في رضاه (فيحرم) عليه الصدقة بشي من ماله كصدقة الرجل بطعام المرأة

### • (باب الوكالة) •

بفتح الواو وكسرهما اسم مصدر بمعنى التوكيل (وهي) لغة التفويض وشرعا (استنابة) انسان جائزا التصرف مثله أي انسان جائزا التصرف (فيما) أي قول او فعل (تدخله النيابة) فالقول (كعقد) ابيع وشكاح وشركة ومضاربة ومساواة ومزارعة (وفسخ) كفسخ أحد الزوجين لعيب بصاحبه (وطلاق) لان التوكيل اذا جاز في عقد الشكاح جائز في كل بطريق الأولى (ودرجة) لان

التوكيل حيث ملئ به الاقوى وهو انشاء النكاح ملئ به الاضعف وهو تجديد به بالرجعة من باب  
 أولى (وكتابه وتدبيره وصلح) لانه عقد على مال أشبه البيع (وتفرقه صدقة و) تفرقه (نذر) تفرقه  
 (كفارة وفعل حج وفعل عمرة) وتدخل ركعنا الطواف فيها تبعها و (لا) تصح الوكالة فيما لا تدخله  
 النيابة كصلاة وصوم وحج وطهارة من حدث (أصغرا وكبرا وشهادة واغتنام وقسم لزوجات  
 ولعان وإبلاء وقسامة ودفع جزية) وتصح الوكالة منجزة) كانت وكبلى إلا أن (ومعلقة) كاذبا  
 المحرم فقد وكلتكم (وموقته) كانت وكبلى في شراء كذا وقت كذا (وتنقذ) الوكالة (بكل ما دل عليها  
 من قول) كعب عبدى هذا وأكاتبه وأعنته أودبره وأفوضت اليك أمره وأثقلت مقامى أوجهك  
 تابعاى في ذلك لانه افظ دل على الاذن فصح كلفظه الصريح (وفعل) قال في الفروع ودل كلام  
 القاضى على انه قادها بفعل دال على البيع وهو ظاهر كلام الشيخ فيمن دفع ثوبه الى قصار  
 أو خياط وهو أظهر كالقبول ويصح قبول بكل قول أو فعل دال عليه ولو مترجيا (وشرط) لصحة  
 الوكالة (تعيين الوكيل) قال القاضى وأصحها به بان يقول وكنت فلانا في كذا (لا علم بها) أى  
 لا يشترط لصحة التصرف بالوكالة علم الوكيل بالوكالة ولو باع انسان عبدا يدعى انه فضولى  
 فبان ان سيده وكله في بيعه قبل البيع صح لان العبرة بما فى نفس الامر لا بما فى ظن المكلف وله  
 التصرف بخبر من ظن صدقه وبضمن ما ترتب على تصرفه ان انكر زيدا التوكيل (وتصح) الوكالة  
 (في بيع ماله) أى مال الموكل (كله) لانه يتصرف فى ماله فلا عذر (أو) يوكله ان يبيع (ماشاء) الوكيل  
 (منه) أى من مال الموكل لان التوكيل اذا جاز فى الجميع ففي بعضه أولى (وتصح) الوكالة (بالطالبة  
 بصقوه كلها وبالابرا منها كلها أو ماشاء منها) قال في الفروع وظاهر كلامهم فى بيع من مالى  
 ما شئت له يبيع كل ماله (ولا تصح) الوكالة (ان قال) الموكل لو كيله (وكانت في كل قليل وكثير)  
 قاله الازجى لانه يدخل فيه كل شئ من هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه فيعظم الضرر  
 والضرر (وتسمى) هذه الوكالة (المفوضة) وللوكيل ان يوكل فيما يعجز عنه) مثله أكثره وفيما لا  
 يتولى مثله بنفسه كالاعمال الدينية فى حق اشرف الناس المترفين عن فعلها فى العادة لان الاذن  
 انما يتصرف الى ما جرت به العادة و (لا يملك) الوكيل (ان يعقد) مع فقير أو قاطع طريق (الا ان  
 يأمره الموكل لان فى ذلك مع عدم اذن الموكل تضربا) أو يبيع مؤجلا أو بنفقة أو عرض (أما  
 كونه لا يصح اذا باع مؤجلا فلان الموكل اذا باع بنفسه واطاق انصرف الى الحلول فكذا اذا  
 أطلق الوكالة وأما كونه لا يصح بنفقة أو عرض فلان الاطلاق محمول على العرف والعرف  
 يقتضى ان الثمن انما يكون من التقدمين قال المجدى فى شرحه فان وكله ان يشتري له طعاما لم يجزه  
 غير شراء الخطة جلا على العرف ذكره القاضى وابن عقال (أو بغير نقد البلد) أو بغير غير غالبه  
 ان جمع نفقودا أو بغير الاصل من نفقوده ان تساوت رواجيا (الا بان موكله) وان وكل عبدا غيره  
 ولو فى شراء نفسه من سيده صح ذلك ان اذن فيه سيده والا فلا فيما لا يملكه العبد

\* (فصل) \* والوكالة والشركة والمضاربة والمساواة والمزارعة والوديعة والجعالة عقود  
 جائز من الطرفين لان غاية ما فى كل منها اذن وبذل نفع وكلاهما جائز لكل من المتعاقدين  
 فبعضها أى هذه العقود كفسخ الاذن فى كل محامه (وتبطل كلها) أى العقود المذكورة  
 (عموت أحدهما أو جنونه) جنونا مطبقا (وبالحجر) عليه (لانه) لأن كلام هذه العقود المذكورة



يعقد الحياة والعقل وعدم الطرفان اتنى ذلك انتقت صحتها لاتقاء ما تعمد عليه وهو أهلية  
 التصرف والمراد بطلانها بالطرف للسفه (حيث اعتبر) لها (الرشد) بان كان في شيء لا يتصرف في  
 مثله السفه أما ان كانت في شيء يسير يتصرف في مثله السفه بدون إذن وليه وأكانت الوكالة في  
 طلاق أو رجعة أو في تلك مباح كاستسقاء ماء واحتطاب فانها تصح (وتبطل الوكالة بطرق فسق  
 لموكل ووكيل فيما ينافيه) الفسق فقط (كحباب النكاح) تلزوجه على أهلية التصرف  
 بخلاف الوكيل في قبوله أو في بيع أو شراء فلا ينزل بفسق موكله (و) تبطل الوكالة أيضا  
 (بفسق موكل فيما يحرم عليه فيه) بان كانت الوكالة في اعيان ماله لا تقطاع تصرفه فيه (و) تبطل  
 الوكالة أيضا (بردنه) أي الموكل لا امتناعه من التصرف في ماله مادام مر تدا ولا تبطل برده وكيل  
 الا فيما ينافيها (و) تبطل الوكالة أيضا (بتدبيره) أي تدبير السيد (أو كآبته قنوا وكل في عتقه) (لدلالة  
 ذلك على الرجوع عن الوكالة في العتق) (و) تبطل الوكالة أيضا (بوطئه) أي الموكل لا قبلته (زوجته  
 وكل في طلاقها) (لدلالة وطئه على رغبته فيها واختياره امساكها وكذلك لو وطئها بعد طلاقها  
 رجعا كان ارتجاعا لها) (و) تبطل الوكالة أيضا (بما يدل على الرجوع من أحدهما) أي الوكيل  
 والموكل ومن صور دلالة رجوع الوكيل ما اذا قبل الوكالة من مالك عبد في عتقه وكان قد موكله  
 انسان في شرائه فان قبول الوكالة في عتقه يدل على رجوعه عن الوكالة الاولى في شرايه (وينعزل  
 الوكيل بعرق موكله وبغزله) أي الوكيل (ولو لم يعلم) كشر بكنه مضارب لأمودع  
 (ويكون ما يبيده بعد العزل امانة) لا يضمنه اذا تلف بفعله بعد منه ولا تقربط حيث لم  
 يتصرف واماماتلف يتصرفه فيضمنه وكذلك عقود الامانات كلها كالوديعة والرهن اذا انتهت  
 أو انقضت

• فصل • وان باع الوكيل بانقص عن ثمن المثل أو بانقص (عن ما قدر له موكله أو اشترى  
 بازيد) من ثمن المثل (أو باكثر مما قدر له صح) البيع والشراء (ضمن في البيع كل النقص  
 وفي الشراء كل الزائد) عن مقدره وما لا يتغابن بمثله عادة كان يعطى لو كبله فوبائن مثله مائة درهم  
 لبيعه له ولم يبق درهمه الثمن فيبيعه بمائتين والحال ان مثل الثوب قد يبيعه غيره بمخمسه وتسعين  
 درهما فهذه الخمسة التي نقصت عن ثمن مثله بما يتغابن الناس بمثله في العادة فلو ان الوكيل باع بمثل  
 هذا النقص لم يضمن شيئا لان التجرز عن مثل هذا عسر ~~لكنه~~ لو باع بنقص لا يتغابن بمثله بين  
 التجار وهو عشرين من مائة فيضمن جميع هذا النقص (و) من قال لو كبله عن شيء (بـ) لزيد  
 فباعه لغيره (أي غير زيد) (لم يضمن) البيع قال في المعنى بغير خلاف علمناه سواء قدر له الثمن أو لم  
 يقدره لانه قد يكون لغرض في تملكه اليه دون غيره (ومن أمر) من قبل مالك (بدفع شيء) كثوب  
 (الى) قصار أو خياط (معين) بتعين الأمر (لبيعه) بان يقصره ويخطئه (فدفع) المأمور الثوب  
 الى من أمر بدفعه له (ونسبه) فضاع الثوب (لم يضمن) لانه انما فعل ما أمر به ولم يتعد ولم يضطر (وان  
 أطلق المالك) الاذن بان يدفعه اليه وقال ادفعه الي من يقصره أو يخطئه (فدفعه) الوكيل (الى  
 من) أي الى انسان (لا يعرفه) أي لا يعرف عينه كالوناوله اياه من وراء سترة ولا يعرف اسمه بان لم  
 يسأل عنه ولا دكانه بان دفعه بمثل غير دكانه ولم يسأل عنه فضاع الثوب (ضمنه) الوكيل  
 لتعريضه (والوكيل أمين لا يضمن ما تلف بيده بلا تقريظ) لانه نائب للمالك في اليد

والتصرف فكان الهلاك في يده كالهلاك في يد المالك كالودع وكذا حكم كل من يده شيء  
 الغير على سبيل الامانة كالوصى ونحوه وكلامه شامل للوكيل المتبرع والوكيل يجعل لانه لا فرق  
 بين تلف العين الموكل فيها وبين تلف ثمنها لانه أمين (وبصدق) (الوكيل) (بيمينه في التلف) أي  
 تلف العين أو الثمن (و) يقبل قوله بيمينه (انه لم يفرط) ولا يكلف على ذلك يمينه لان هذا بحماية عذر  
 اقامه اليمنه عليه ولانه لو كلف ذلك لامتنع الناس من الدخول في الامانات مع الحاجة الى ذلك  
 ومحل هذا ان ادعى التلف بسبب خفي كالسرقة ونحوها وان ادعاه بسبب ظاهر كحريق ونهب  
 ونحوهما لا يقبل الا يمينه تنسب بالحادث ويقبل قوله في التلف بيمينه (و) يقبل قول وكيل  
 (انه) أي موكله (اذن له في البيع مؤجلاً أو بغير نقد البلد) أو بعوض كالتباط اذا قال اذنت لي  
 في تفصيله قباه وقال المالك لا بل قبضاً ولو باع الوكيل السلعة وقال بذلك أمرتني فقال المالك  
 بل أمرتك برهنها صدق ربه اذ لم تنفك لان الاختلاف هنا في جنس التصرف (وان ادعى)  
 الوكيل (الرد الى ورثة الموكل مطلقاً) لم يظهر لي معنى قوله مطلقاً (او ادعى الرد) أي الموكل  
 (وكان يجعل لم يقبل) منه دعوى الرد قال في شرح المنتهى وجله الامناء على ضربين أحدهما  
 من قبض المال لنقص مالكة لا غير كالودع والوكيل المتبرع يقبل قوله في الرد لانه لو كلف اليمنه  
 عليه لامتنع الناس من دخولهم في الامانات مع الحاجة فيلحقهم الضرر بذلك الضرب الثاني  
 من تنقض قبض الامانة كالوكيل يجعل والمضارب والمرتهن ونحوهم فلا يقبل قوله في الرد  
 على الاصح نص عليه الامام في المضارب في رواية ابن منصور (و) (ن عليه حق) لا ادعى (فادعى)  
 انسان انه وكيل ربه في قبضه (أو وصيه أو انه أحيل به) (فصدقه) أي صدق مدعى الوكيل  
 أو الوصية أو الخوالة (لم يلزمه) أي من عليه الحق (دفعه اليه) أي الى المدعى لانه لا يبرأ بهذا  
 الدفع لجواز أن يتكرر الحق الوكالة أو الخوالة أو يظهر رحيماً في مسئلة دعوى الوصية فيرجع  
 على المدافع (فان ادعى) المطالب (موته) أي موت رب الحق (وانه وارثه) ولا وارث له غيره  
 (لزمه) أي لزم من عليه الحق (دفعه) لمدعى الارث لرب الحق مع تصديق منه على ذلك (وان  
 كذبه) أي كذب من يده العين المدعى (حلف أنه لا يعلم انه وارثه ولم يدفعه) لان من لزمه الدفع  
 مع الاقرار لزمته اليمين مع الانكار وصفتها أن يحلف أنه لا يعلم صحة ما قاله لان اليمين هنا على نفي  
 فعل الغير فكانت على نفي العلم

### \* (كتاب الشركة) \*

وفيها لغات فتح الشمين مع كسر الراء وسكونها وكسر الشين مع سكون الراء وهي جائزة بالاجماع  
 الشركة قسمان القسم الاول اجتماع في استحقاق وهو أنواع الاول ان تكون في المنافع  
 والرقاب كالأورث اثنان أو جماعة عبيداً أو داراً النوع الثاني أن تكون في الرقاب فقط كالو  
 رث جماعة عبيداً أو نحوهم موصى ببقعه النوع الثالث أن تكون في المنافع دون الاعيان كالو  
 وصى لاثنتين أو أكثر بنصفه عبيداً أو نحوهم النوع الرابع أن تكون في حقوق الرقاب كالوقدنف  
 جماعة يتصور زناهم عادة بكلمة واحدة فان طلبوا كلهم وجب لهم حرد واحد الثاني الشركة  
 في التصرف (وهي خمسة أنواع كلها جائزة ممن يجوز تصرفه أحدها شركة العنان) ولا خلاف  
 في جوازها وانما الخلاف في بعض شروطها وسميت بذلك لقبول لانها يستويان في المبال والتصرف

كالقارصين اذا استويا في السرقة ان عفان فرسهما يكونان سواء (وهي أن يشتركا اثنتان فما كثر  
 في مال تجران فيه ويكون الربح بينهما) أو بينهما (بحسب ما يتفقان) أو يتفقون عليه  
 (وشروطها) أي شركة العنان (أربعة الأول أن يكون رأس المال من القدين المضروبين  
 الذهب والفضة ولولم يتفق الجنس) فيجوز أن يدفع واحد هباً والاخر فضة (الثاني أن يكون  
 كل من المالكين المعقود عليهما (معلوماً) فلا تصح على مجهولين للقرقران اشتراك في مال مختلط بينهما  
 شأنها صح عقد الشركة ان علمنا قدر المال لكل منهما فيه (الثالث حضور المالكين) فلا تصح على  
 غائب ولا على مال في الذمة (ولا يشترط) لصحة الشركة (خطهما) ولا أن تكون أيدي الشريكين  
 عليهما (ولا يشترط) (الأذن في التصرف الرابع أن يشترط) أي الشريك ان يكون (الكل واحد منهما  
 جواً) مشاعاً (معلوماً من الربح) ولوم تقاضا لا تفاوتهم في قوة الحدق (سواء شرط الكل واحد  
 منهما) رجاءاً (على قدر ماله أو أقل أو أكثر) لان الربح مستحق بالعمل وقديته تقاضا لا فيه (فحق  
 فقد شرط) من هذه الشروط الاربعة المذكورة (فهو فاسدة وحيث فسدت) الشركة  
 (فالربح على قدر المالكين) في شركة عفان ووجوه لان الربح استحق بالمالكين فقسم على قدرهما  
 وأجرة ما يتقبلان في شركة أيدان بالروية (لا على ما شرطوا) (لكن يرجع كل)  
 واحد (منه) ما على صاحبه بأجرة نصف عمله) لانه عمل في نصيب شريكه بعقد ينبغي به الفضل  
 في ثاني الحال فوجب أن العوض يقابل العمل فيه عوضاً كالضاربة وكيفية ذلك أن يقال  
 بالنظر لاحدهما كم يساوي عمله فيقال عشرة مثلاً فيرجع بخمسة ويقال عن الآخر كم يساوي  
 عمله فيقال عشرة فيرجع بعشرة ويقاس منها بالخمسة التي استحقها على شريكه يبقى عليه خمسة  
 (وكل عقد لاضمان في صحته لاضمان في فاسده الا بالعدى أو بالتفريط كالشركة والمضاربة والوكالة  
 والوديعة والرهن والهبة) والصداقة وكل عقد لازم يجب الضمان في صحته يجب الضمان  
 في فاسده كبيع واجارة ونكاح وقرض ومعنى ذلك ان العقد الصحيح اذا لم يكن موجباً للضمان  
 فالفساد من نفسه كذلك وان كان موجباً له مع الصحة فكذلك مع الفساد (ولكل من  
 الشريكين) أو الشركاء (أن يبيع) مال الشركة (ويشتري ويأخذ) ثمناً ومثماً (ويعطى)  
 ثمناً ومثماً (ويطالب بالدين) ويخاصم) فيه لان من ملك قبض شيء ملك المطالبة به والخاصة  
 فيه بدليل مالو وكه في قبض دينه وبجمل ويحتال ويرد بعيب اللط ولو رضي شريكه به ويقربه  
 ويقابل ويؤجر ويستأجر (ويفعل كل ما فيه حظ للشركة) كحس غريم ولو أبى الآخر وودع  
 الحاجة ويسافر معاً من

• (فصل الثاني) من الانواع الخمسة (المضاربة) وهذه تسمية أهل العراق ما خوذ من  
 الضرب في الارض وهو المرفق للتجارة وأهل الجبال يسمونها اقرضاً ما خوذ من قرض القار  
 الثوب اذا قطعه فكانت ذب المال قطع للعامل من ماله قطعة وسلمه اليه (وهي) شرعاً (أن يدفع)  
 انسان (من ماله الى انعان آخر) شيئاً أو يكون له تحت يده على سبيل الوديعة أو الغصب مال  
 ويأذنه (لتجرفه ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان) عليه (وشروطها) أي المضاربة  
 (ثلاثة أحدها أن يكون رأس المال من القدين) الذهب والفضة (المضروبين) فلا تصح  
 لشركة ولا مضاربة بنقرة وهي الفضة التي لم تضرب ولا بمغشوشة غشا كثيراً ولا بفلوس

ولولا نقطة (الثاني أن يكون) رأس المال (معينا) فلا يصح أن يقول ضارب بما في أحد هذين  
 الكبشين سواء تساوى ما فيهما أو اختلف وسواء علم ما فيهما أو جهلاه لانها عقد تنفع صحة  
 الجهة التي سلم تجز على غير معين كالبيع (معلوما) قدره فلا يصح أن يقول ضارب بهذه الصبرة من  
 الدنانير والدرهم لانه لا بد من الرجوع الى رأس المال عند المناقشة ليعلم الربح ولا يمكن ذلك  
 بامع الجول (ولا يعتبر) لصحة المضاربة (قبضه) أي العامل لرأس المال (بالجلس ولا القبول) منه  
 بأن يقول قبضت فلما حضر رب المال المال وقال له اتجربه ولك ثلث ربحه مثلا واشترى العامل به  
 عرضا في المجلس قبل قبضه وقوله قبضت صححت المضاربة والشراء ولهذا قال في المنتهى فتكفي  
 مباشرته (الثالث أن يشترط للعامل جزم معلوم من الربح) أي ربح المال ثلاثة أو ربحه  
 أو خمسة أو سدسه أو سبعة (فان فقد شرط) من هذه الشروط الثلاثة (فهى فاسدة ويكون للعامل)  
 في المضاربة الفاسدة (اجرة مثله) نص عليه (وما حصل من خسارة) في المال (أو ربح) فالعامل  
 لانه تمام ملكه \* (تنبيه) \* قال القنبرجي في شرح المنتهى فاما ان رضى المضارب بان يعمل بغير  
 عوض مثل أن يقول فأرضك والربح كله لي ودخل على ذلك فلا شيء لانه متبرع بعمله فاشبه  
 مالوا عنه أو توكل بغير جعل انتهى (وليس للعامل شراء من) أي شراء رقيق (يعتق على رب  
 المال) بغير اذن في ذلك لان عليه فيه ضررا ولان المقصود من المضاربة الربح حقيقة أو مظنة  
 وهما منتريان هنا فان اشتراه باذن رب المال صح وعتق وتفسخ المضاربة في قدر ثمنه لانه قد تلف  
 ويكون محسوبا على رب المال وان كان ثمنه كل المال انخفضت لها وان كان في المال ربح  
 رجع العامل بحصته منه (فان فعل) بان اشتراه بغير اذن رب المال صح الشراء (عتق) على  
 رب المال لان القول بصحة الشراء يوجب عتقه واذا صح الشراء (واعتق) (ضمن ثمنه) الذي  
 اشتراه لان التقرير طمته حصل بالشراء (ولو لم يعلم) انه يعتق على رب المال لان مال المضاربة  
 تلف بسببه ولا فرق في الائلاف الموجب للضمان بين العلم والجهل (ولا نفقة للعامل) في مضاربة  
 لانه دخل على ان له في الربح جزأ فلا يستحق غيره اذ لو استحقها لانضى الى اختصاصه به حيث  
 لم يربح سوى النفقة (الابشرط) فقد نص عليه كوكيل (فان شرطت) بمدة ونهى أولى قال  
 الامام أحمد أحب الى أن يشترط نفقة بمدة لان في تقديرها قطع المنازعة وان شرطت  
 (مطلقة واخلاقا) بأن تساقطها (فله نفقة مثله عرفا من طعام وكسوة) لان اطلاق النفقة  
 يقتضى جميع ما هو من ضروراته المعتادة فكان له النفقة والكسوة كالزوجة وسائر من تجب  
 نفقته على غيره (ويملك العامل حصته) المشروطة له (من الربح) بمجرد ظهوره قبل القسمة  
 قال أبو الخطاب رواية واحدة (كالمالك) أي كرب المال ويملك المساقى حصته بظهورها لان  
 الشرط صحيح فيثبت مقتضاؤه وهو أن يكون له جزم من الربح فاذا وجد يجب أن يملكه بحكم الشرط  
 قياسا على كل شرط صحيح في عقد (لا يملك) (الاخذ منه الا باذن) من رب المال لان نصيبه مشاع  
 وليس له أن يقاسم نفسه ويحرم قسمته والعقد باق الا باتفاقهما على ذلك (وحيث فسخت)  
 المضاربة (والمال عرض فرضى ربه بأخذه قومه) أي مال المضاربة (ودفع للعامل حصته) من  
 الربح الذي ظهر بتقويم المال (وان لم يرض) رب المال بأخذ العرض (فعلى العامل) به وقبض  
 ثمنه (لان عليه رد المال ناضا كما أخذه منه ذهابا أو فضا) (والعامل) في المضاربة (أمين) في ماله لانه

منصرف في مال لا يختص بنفسه. يتعلق بصرف باذن مالكة فكان امينا كالوكيل وفارق المستعير  
فانه يختص بنفسه العين المعارة (يصدق بينه في قدر رأس المال) سواء كان ربح أم لا لان ربح  
المال يدعى عليه قبض شيء وهو ينكره بينه والقول قول المنكر ويصدق العامل بينه أيضا  
(في) قدر (الربح) فله ابن منصور (وعنده وفي الهلاك والخسران) لان تامينه يقتضي ذلك  
ومحل ذلك ان لم تكن لرب المال بينة تشتمد بخلاف ما ذكره العامل حتى (ولو أقر) (عامل بالربح)  
بأن قال ربح المال الف ثم ادعى تلقا وخسارة قبل قوله في ذلك لا غطاء أو كذبا أو نسيانا  
أو اقتراضا ثم به رأس المال بعد اقراره برأس المال لربه (ويقبل قول المالك) به ربح حصل  
في المال (في قدر ما شرط للعامل) فلو قال شرطت لي نصف الربح وقال المالك بل ثلثه فالقول  
قول المالك نص عليه

• (فصل الثالث) • من الانواع الخمسة (شركة الوجوه) هي أن يشتري اثنان لمال لهما في ربح  
ما يشتريانه من الناس في ذمهما (بجاهيهما ولا يشترط اعتناء كرسف ما يشتريانه ولا قدره  
ولامدة الشركة فلو قال أحد هما للآخر ما اشتريت من شيء فبيننا وقال الآخر كذلك صح العقد  
(ويكون المالك) لما يشتريانه بجاهيهما كما شرط (و) يكون (الربح بينهما كما شرط) من تساو  
وتفاضل لان أحدهما قد يكون أوثق عند التجار وأبصر بالتجارة من الآخر فيجوز له أن يشترط  
زيادة في الربح في مقابلة زيادة أوثقته وزيادة ابعاده بالتجارة (والخسارة) أي الخسران  
الحاصل ينصف أو يربح بنقصان عما اشترياه أو غير ذلك (على قدر المالك) في المشتري فعلى من يملك  
فيه الثلثين ثلثا الوضعية وعلى من يملك فيه الثلث ثلث الوضعية ونحو ذلك سواء كان الربح  
بينهم ما كذلك أو لم يكن لان الخسارة عبارة عن نقصان المال وهو مختص بلا كفة يوزع بينهم ما  
على قدر حصصهم ما ونصرفهم ما كتصرف شريكي عنوان (الرابع) من الانواع الخمسة (شركة  
الابدان وهي) نوعان أحدهما ان يشتري كافيما يملك ابدانهم ما من المباح كالاحتشاش  
والاحتطاب والاصطاد والتلصص على دار الحرب وأما للثاني بقوله (او يشتري كافيما يتقبلان  
في ذمهما من العمل) كنسج وقصارة وخياطة ويطالبان بما يتقبله أحدهما ويلزهما عمله  
والكل طلب أجرة وتلقاها بلا تضييق يد أحدهما مضعونة عليهم ما (الخامس) من الانواع الخمسة  
شركة (المفاوضة وهي ان يفوض كل) من الشريكين (الى صاحبه شراء أو بيعا في الذمة ومضاربة  
وتوكلا ومسافرة بالمال وارتما) وضمنان ما يري من الاعمال وهو الجمع بين ضمان وجوه  
وابدان ومضاربة (ويصح دفع دابة أو دفع) (عبد) أو دفع آية كقربة وقدر وآلة كبحران  
ونورج ومخل وغيره (ان يعمل به) أي بالمذموم (يجز من أجرته) نفل أحد بن سعيد عن أحد  
فبين دفع عبده الى رجل ابكتب عليه ويكون له ثلث ذلك أو ربعه بخافز (ومثله) في الصفة  
(خياطة ثوب ونسج غزل وحصاد زرع ورضاع فن) مدة معلومة (واسقة قاه مال) وبشاء دار ونجر  
باب وطعن قمح (يجز مشاع منه) قال في المغني وان دفع ثوبه الى خياط ابفصله قصا ان يبيعه ما وله  
نصف ربحها بحق عليه جازف نص عليه لكن لو دفع اليه الثوب ونحوه بالثلث أو الربع وجعل له  
مع ذلك درهما أو درهماين لم يصح وما روى الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن  
عسب الفصل وعن قسيز الجمان لا ينافي ذلك لانه اذا قدر له قفيز لا يدري الباقي بعد القفيز هو

فتكون المنفعة مجهولة (ع) يصح (بيع) واجارة (متاع) وغزو بدابة مدة (يجز) - معلوم (من) ربحه) أى المتاع ويجز من سهم الدابة (ويصح دفع دابة أو شغل أو نحوه ما) كميد وأمة وطير (المن) بقومهم مائة معلومة) كسنة ونحوها (يجز منها) أى من عينها ما كربع وسدس (والنماء) الحاصل منه (ملاك لها) لأنه فاعل له كماله ما (لا يجوز) ان كان يجز من النماء كالدور والمساكن والمخوص والفصل) والمالك والرباد سلطه ولغاثة بغير عمل منه (وللعامل أجرة مثله) لأنه حصل بعوض ولم يسلمه

### • (باب المساقاة) •

مساقاة من السقي لكونه كان أهم أمرها بالبخار وهي دفع شجرة - فروس (المن) يقوم بمصالحه) أى الشجر من زياره ورعاية وحرس وتركيب وغ - بذلك (يجز من غره) النامى بعمله المتكرر لكل عام كالخض والكرم والرمان والحبوز والزيتون فلا يصح على القطن والمقاني (بشرط كون الشجر معلوما) للمالك والعامل برؤية أو صفة لا يختلف معها كالبيع فلا تصح على أ - دهذين الحائطين (و) بشرط (أن يكون له ثمر يؤكل) قال فى الانواع وقال الموفق يصح على ماله ورق يقصد كتموت أوله زهر يقصد كورد ونحوه وعلى قياسه شجر له خشب يقصد كورد ومقصاف انتهى ومقتضى ما فى المتن انها لا تقيد بالخض والكرم ومقتضاها أيضا انهم لا تصح على ما لا غرله مأكول كالدقاصف والسرر ولو كان له زهر مقصود كالبايسمين ونحوه وهو المذهب (وان يشترط للعامل جزء مشاع معلوم من غره) ويعتبر كون عاقدهما جنزى التصرف والمناسبة والغارسة دفع الشجر بالغرس مع أرضه من يغرسه ويعمل عليه حتى يثمر يجز مشاع معلوم منه أو من غره أو منهما (والزراعة دفع الأرض والحب لمن يزرعه، ويقوم بمصالحه) أو من زرع له عمل عليه (بشرط كون البذر معلوما بنسبه) كفتح مثلاً (وقدره) أى البذر لانها عاقدة على عمل فلم تجز على غيره مقدراً كالاجارة (ولو لم يؤكل) كقوة (وكونه) أى البذر (من رب الأرض و) بشرط (ان يشترط للعامل جزء مشاع معلوم منه) أى لما يحصل من القلة وان تشارطا على ان يأخذ رب الأرض مثل بذره مما يخرج ويقتضا الباقي لم يصح (ويصح كون الأرض والبذر والبقر من واحد والعمل من آخر) ولا يصح كون بذر من عامل أو منهم - ما ولا من أحدهما والأرض له ما وان قال اعمل ولك الخسنان ان لم تكن خسارة والا فالربيع لم يصح (فان فقد شرط) من شروط المزارعة والمساقاة (فالمساقاة والمزارعة فاسدة والثمر) فيما اذا فسدت المساقاة (والزرع) فيما اذا فسدت المزارعة (لربه) أى لرب البذر والشجر لأنه عين ماله ينقلب من حال الى حال كالبيضه اذا صارت فرسا (ولا مال أجرة مثله) لأنه انما يذل منافعه بعوض فلما لم يسلم له رجع الى بدله وهو أجر المثل هذا ان كان البذر من رب الأرض وان كان رب البذر هو العامل فعليه أجرة مثله الأرض لان ربحه انما يذلها بعوض فلما لم يسلم له رجع بعوض منافعه الفاتنة بزرعها وهو أجر المثل • (تنبيه) • يصح توقيت المساقاة (ولاشئ له) أى العامل (ان فسخ أو هرب قبل ظهور الثمرة) لأنه رضى باستمائه حقيقة فصار كعامل المضاربة اذا فسخ قبل ظهوره والربح وعامل الجعالة اذا فسخ قبل تمام عمله والعامل ان مات أو فسخ رب المساقاة قبل ظهور الثمرة وبعد الشروع فى العمل أجره - له وان بان الشجر مستحقا له أجر مثله على الغاصب (وان فسخ) عقد المساقاة بفسخ أحدهما أو غير ذلك

(بعد ظهورها) أي الثمرة في الشجر المساق عليه (قال الثوري) بينه ما على ما شرط وعلى العامل (ثم  
العمل) كما يلزم المضارب بيع العروض إذا شئت المضاربة بعد ظهور الربح (عما قبله) أي  
زيادة (أو صلاح الثمرة) من سقى وإصلاح طريق ونسجس وإصلاح محل وتلقيح وقطع حشيش  
بضر (والجاذ) أي قطع الثمر من الشجر (عليها) أي على رب المال والمامل (بقدر حصتهما)  
نصا ويصح شرطه على عامل (ويقبعان) أي يتبع كل منهما (العرف في المكلف السلطانية) التي  
للسلطان عادة بأخذها (مالم يكن شرط فيتبع) الشرط فما عرف أخذه من رب المال كان عليه  
وما عرف أخذه من العامل كان عليه ذكره الشيخ في الدين قال وما طلب من قرية من وظائف  
سلطانية ونحوها فعلى قدر الاموال وان وضعت على الزرع فعلى ربه وعلى العقار فعلى ربه مالم  
يشترطه على مستأجر وان وضع مطلقا فاعادة ذكره في الفروع

### \* (باب الاجارة) \*

مستققة من الاجر وهو العرض ومنه سمي الثواب اجر او هي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة  
معلومة من عين معينة أو موصوفة في النحة أو على معلوم بعوض معلوم والانتفاع تابع وهي  
والمساقاة والمزارعة والعرايا والشفعة والكأبة والسلم ونحوها من الرخص المستقر حكمها  
على خلاف القياس وأركانها ثلاثة العاقدان والعرضان والصيغة (وشروطها) أي شروط صحتها  
(ثلاثة) الأولى (معرفة المنفعة) لأنها هي المقود عليها فاشترط العلم بها كالبيع (و) الثانية (معرفة  
الاجرة) لأنه عوض في مقدمه فوجب أن يكون معلوما كالنسي (و) الثالثة (كون  
التفع مباحا) فلا تصح الاجارة على الزنا والزهر والفناء والنياحة (يستوفى دون الاجراء) فلا  
تصح اجارة مالا ينتفع به مع بقاء عينه كالمطعم والمشروب ونحوه (تصح اجارة كل ما أمكن  
الانتفاع به مع بقاء عينه) كالدرور والحواري (إذا قدرت منفعة) أي المؤجر (بالعمل) كركوب  
الدابة لحمل معين أو قدرت (المنفعة) بالامدوان طال (الامد) حيث كان يغلب على الظن بقاء  
العين) إلى انقضاء مدة الاجارة

\* (فصل في الاجارة) حيث أطلقت (ضربان الأول) ان تقع (على) منفعة (عين) ولها صورتان  
احدهما أن تكون إلى أمده معلوم والاخرى أن تكون لعمل معلوم وستأتان ثم العين تارة  
تكون معينة كاستأجرت منك هذا العبد ليخدمني سنة بكذا أو ليخيط لي هذا الثوب بكذا وتارة  
تكون موصوفة في الذمة كاستأجرت منك بعير امضه كذا وكذا الأركبة سنة بكذا وكذا وإلى  
باد كذا بكذا ولكل من القسمين شروط وبادنا موصوفة فقال (فان كانت موصوفة) أي غير  
مشخصة (اشترط فيها استقصاء مقاضا السلم) لأن الأغراض تخلف باختلاف الصفات فلو لم  
توصف بصفتها السلم أدى ذلك إلى التنازع فإذا استقصيت صفات السلم كان ذلك أمطع للنزاع  
وأبعد من الغرر (وكيفية السير من هلال) بكسر الهاء والمهملية مشبهة بحروفه (وغيره)  
أي وغير هلال (لا) يشترط ذكر (الدكورة) والاثونة والنوع) فلا يشترط أن كان فرسان يقول  
عربا أو برزونا أو ان يقول حجرا أو حصانا أو ان كان جلاما يشترط ان يقول بختيا أو من العرب  
لأن التفاوت بين ذلك يسير ويشترط مع ذلك ذكر نواحي الركب العرفية كرادوا ثاين ونحوه وان  
اكثرها كل يوم أو شهر يدوم مع (وان كانت) العين المؤجرة معينة (اشترط) لصحتها جازمها

(معرفة) والقدرة على تسليمها) فلا يصح استبعادك لموقفه (و) شرط (كون المؤجر يملك  
 نفعا) بأن كانت المنفعة في تصرفه (وصحة بيعها) فالكسوة لا يصح بيعها فلا تصح اجارتها  
 (سوى حرق وقف وأم ولد) فانه لا يصح ان ياعوا ويصح ان يؤجروا (واشتمالها) أى العيق  
 المؤجرة (على النفع المقصود منها فلا تصح في) دابة (زمنه للحل و) لأرض (سبعة أزرع)  
 الضرب (الثاني) من صنفى الاجارة ان يقع العقد (على منفعة في الذمة فيشترط ضبطها) أى  
 المنفعة (بما) أى بوصف (لا يختلف) به العمل (كجباطة ثوب بصفة كذا) يذكر جنسه وقدره  
 وصفة الجباطة (وبما حاط يذ كرطوله وعرضه ومهك) يفتح السين ويسكون الميم أى ثخاته وهو في  
 الحائط بمنزلة العمق في غير المنصب قاله في الحاشية (و) يذكر (آلته) فيقول من حجارة أو أجز  
 أولين وبالطين أو الجص ونحوه مما يختلف به الغرض فلو عمل ثم سقط فله الاجرة لانه وفي بالعم  
 الا ان كان سقوطه بتقريبه بأن ياء محلا أو ونحوه فعليه اعادته وغرم ما تلف (فائدة) يصح  
 الاستئجار لطين الارض والسطح والحيطان وتجب صيها ولا يصح على عمل معين لان الطين  
 يختلف في الرقة والغلط والارض تختلف منها العالى والنازل وكذلك الحيطان والاسطحة  
 فذلك لم تصح الاعلى مدة وان استأجره اضرب ابن احتاج الى تعيين عدد دوز كرقالب وموضع  
 الضرب لانه يختلف باعتبار الماء والتراب فان كان هذا قالب معروفا لا يختلف جازوا  
 قدره باطول والعرض والسلك جاز ولا يكتفى بمشاة مدة قالب الضرب اذ لم يكن معروفا لانه قد  
 يتلف (و) يشترط أيضا (أن لا يجمع بين تقدير المدة والعمل ك) قوله عن ثوب استأجرتك لتخبطه  
 في يوم) لانه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء اليوم فان استعمل في بقية فقد زاد على ما وقع  
 عليه العقد وان لم يعمل كان نارا كالعمل في بعض زمنه فيكون ذلك غرا يمكن التصر زمنه فلم  
 يصح العقد معه (و) يشترط أيضا (كون العمل) المعقود عليه (لا يشترط أن يكون فاعله مسلما  
 فلا تصح) الاجارة (لاذ ان) واقامة وامامة وتعليم قرآن وفقه وحديث ونياحة في حج وقضاء ولا يقع  
 الاقربة لفاعله ويحرم اخذ الاجرة عليها كالمواستأجر انسانا بصلى خلفه الجمعة والترايح (ويجوز  
 الجمالة) على ذلك كاخذه عليه بلا شرط وكذا حكم رقية ونصح الاجارة على تعليم الخط  
 والحساب والشعر المباح فان نسبه في المجلس اعاد تعليمه والا فلا

• (فصل) • (والمستأجر) عينا (لستفاء النفع) الذى وقع عليه عقد الاجارة (بنفسه) وبمن يقوم  
 مقامه) في الاستيفاء ولو شرط المتأجر ان المستأجر يستوفى المنفعة بنفسه لبطلان الشرط  
 (لكن بشرط كونه) أى اقامه مقام المستأجر (مثله) أى مثل المستأجر (في الضمرا ودونه)  
 فيه فتمتع بماله راكب في طول وقصر وغيره لا في معرفة ركوب (فائدة) قال في الطرق  
 الحكمية وله ضربه اذ احرنت في السبب فيراذن وله ايداعها في الخان اذا قدم بلد أو اراد المضى  
 في حاجة بلاذن وغسل الثوب المستأجر مدة معينة اذا اتسع بلاذن وله هدم الحائط ليخرج  
 السبل اذا خاف هدم الدار وكذلك لو وقع الحريق في الدار فبادر وهدمها على النار لا تسرى  
 ولا يضمن انتهى ملخصا (وعلى المؤجر كل ما جرت به العادة) والعرف انه عليه (من آلة الركوب)  
 كرماله وورده ووزامه ليمتكن من التصرف فيه به قال في المفتى والبرة التى في أنف البعيران



كانت العادة تجارية بينهم بها (و) على المؤجر (القود) للمركوب (والسوق والشيل والخط) ولزوم  
 الدابة لتزول للعاجلة وواجب كصالة مقروضة (وترميم الدار) المؤجرة (باصلاح المنكسر  
 واقامة المسائل) من سقف وبناء حائط وبلاط وعمل باب (وتطين السطح وتطيقفه من الثلج  
 ونحوه) كاصلاح بركة في الدار أو أحواض بالجمام واصلاح مجاري المياه وسلاطيم للاسطحة  
 (وعلى المستأجر الحمل) قال في القاموس والمحمل كجلس شققتان على البعير يحمل فيهما  
 العديلان (والمظلة) قال في القاموس والمظلة بالكسر والفتح الكبير من الاخبية والوطاء  
 فوق الرجل وحبل القران بين المحملين والدليل (و) على مكترهما أودار (تقرىخ بالوعدة  
 والكثيف وكس الدار من) القمامة (والزبل ونحوه) كإرماد (ان حصل بقعله) أي بفعل  
 المكثري كالوطرح فيها جيفا أو ترابا أو غيرها

\* (فصل في الاجارة عقد لازم) من الطرفين ليس لواحد منهما ما فسختها بالاموجب  
 لانها عقد معاوضة فكان لازما كالبيع (لانتفخ بموت المتعاقدين) أو أحدهما لانها عقد  
 لازم (ولا تنفسخ الاجارة ب تلف المحمول) أي الرأكب قال الزركشي هذا هو المنصوص وعليه  
 الاصحاب الأبا محمد يعني الموفق قال في الانصاف والصحيح من المذهب ان الاجارة لا تنفسخ  
 بموت الرأكب مطلقا قدمه في الفروع ومعه - في قوله مطلقا أي سواء كان له من يقوم مقامه في  
 استيفاء المنفعة أولا وسواء كان هو المكثري كالوا كثرى دابة ركوب نفسه فمات أو غيره يكن  
 اكثري دابة لركوب عبده فمات العبد قال في الاقناع وشرحه ولا تنفسخ بموت ركب ولو لم  
 يكن له من يقوم مقامه في استيفاء المنفعة بان لم يكن له وارث أو كان غائبا كن بموت بطريق مكة  
 لان المعقود عليه انما هو منفعة الدابة دون الرأكب انتهى (ولا) تنفسخ الاجارة (بوقف العين  
 المؤجرة ولا باتقال الملك فيها بنحوه وببيع) وارث ووصية ونكاح وخلع وطلاق وصلى (ولاشتر  
 لم يعلم) أن المبيع مؤجر (الفسخ أو الامضاء) أي الخبار بين أن يفسخ البيع أو يعضبه بمجانا  
 (والاجرة) عن المدة التي المشتري مال لها فيها (له) أي للمشتري (وتنفسخ) الاجارة (ب تلف كل  
 العين المؤجرة المعينة) كالوا متأجر عبدا فمات أو دارا فانه دمت قبل مضى شيء من المدة سواء  
 قبضها المستأجر أم لا لان المنفعة زالت ب تلف المعقود وعليه وقبضها انما يكون باستيفائها أو  
 التمكن منه ولم يحصل من ذلك شيء فانفسخ العقد (و) تنفسخ (بموت المرتضع) المكثري لرضاعه  
 وفيه التفصيل الجارى في اجارة العين المعينة فيما اذا مات قبل المدة وبعد مضى زمن منها له اجرة  
 (و) تنفسخ الاجارة (بموت الدار) المؤجرة (ومضى نهذا استيفاء النفع) من العين المؤجرة (ولو)  
 كان المتعذر (بعضه) أي النفع (من جهة المؤجر) كالو حول مالك العين المستأجرة  
 مستأجرها منها قبل انقضاء مدة الاجارة من غير خیار المستأجر أو امتنع من تسليم الدابة في اثناء  
 المدة أو في اثناء المسافة أو الاجير في تكميل العمل (فلا شيء له) على المستأجر حتى مما سكن قبل  
 ان يحوله المؤجر وان كان تعذرا لنفع العين (من جهة المستأجر فعليه جميع الاجرة) فان لم  
 يسكن مستأجر تعذرا ولا او تحول في اثناء المدة فعليه الاجرة (وان تعذر) استيفاء النفع من  
 العين المؤجرة (بغير فعل أحدهما) أي المؤجر والمستأجر (كشروا) الدابة (المؤجرة وهدم  
 الدار وجب من الاجرة بقدر ما استوفى) من النفع قبل حصول ما ذكر (وان هرب المؤجر وركل

بهاثة) التي اكراها له مال أنفق عليه آمنه كما لم يكن له مال (وانفق عليها المستاجر بنية الرجوع رجوع) على مالها ولو لم يستأذن كما قال في الاقتناع ولا يعتبر بالاشهاد على نية الرجوع صحته في القواعد وإذا رجع واختلفا فيما أنفق وكان المستاجر قد رافق النفقة بالمعروف قبل قول المستكرى في ذلك دون ما زاد وان لم يقدره قبل قوله في قدر النفقة بالمعروف انتهى (لان النفقة على المؤجر كالغير) فإذا انقضت الاجارة باع البهاثم كما هو في المستكرى ما أنفق عليه لان في ذلك تخلص المذمة الغائب وإبقاء صاحب النفقة

● (فصل والاجير قسمان خاص وهو من قدر نفقه بالزمان) بان استؤجر لخدمة أو عمل في بناء أو خبطة يوما أو اسبوعا ونحوه (ومشترك وهو من قدر نفقه بالعمل) كخبطة ثوب وبناء حائط وحمل شيء الى مكان معين ويتقبل الاعمال للجماعة في وقت واحد (فالخاص لا يضمن ما تلف بيده الا ان فرط) بان يقصر في حفظه فيضمنه كغير الاجير أو يعمد الا لاف (و الاجير المشترك يضمن ما تلف بقوله) أي بجناية بيده فالحائلك اذا أفسد دحيا كتمه ضامن لما أفسد نص على هذه المسئلة (من تخريق و) كذا الخطياط ضامن لما أفسد في الثوب من (غلط في تفصيل) ونحوه والطباخ يضمن ما أكله أو أفسد من طبيخه والخباز لما أكله أو أفسد من خبزه والملاح يضمن ما تلف من يده أو حذقه أو ما يعالج به السفينة والجمال ضامن لما تلف بقوده وسوقه (وبرلقه) أو عنقه (وبسقوطه عن دابته) ويضمن أيضا ما حصل من نقص بخطئه في فعله كالوأمره أن يصبغ فوبه أهرق صبغه اسود وكالوأمر الخطياط بتفصيله قبض رجل ففصله قبض امرأة (و) يضمن أيضا ما تلف (بانقطاع حبله) الذي يشديه حبله و (لا) ضمان عليه في (ما تلف بحوزة) أي منه بنحو مرقعة (أو) تلف (بغير فعله ان لم يفرط) ولا أجرة له فيما عمله وتلف قبل تسليمه له سوا عمله في بيت المستاجر أو في بيته (قائدة) \* اذا استاجر انسان قصا باليد نجح له شاة منه الاذبحها ولم يسم عمد اضمتها فان تركها سمها وحلت ولا ضمان (ولا يضمن همام وختان وبيطار) وطبيب ونحوهم (خاصا كان أو مشتركا) ذكر في المتن لعدم الضمان شرطين أشار لاول بقوله (ان كان حاذقا) في الصنعة (ولم تجن يده) فاذا جنت يده ولو خطأ مثل أن يجاوز قطع الختان الى الحشفة او الى بعضها او قطع في غير محل القطع واشباه ذلك ضمن وأشار للشرط الثاني بقوله (واذن فيه مكلف او وليه) أي ولي غير المكلف فان خفف صغيرا بغير اذن وليه ضمن سرايته او قطع ساعة من مكلف بغير اذنه ضمن السراية ولا ضمان على راع فيما تلف من المشية اذا (لم يعمد او يفرط) في حفظها فان فرط (بنوم او غيبته عنه) او اسرف في ضربها أو ضربها في غير موضع الضرب او من غير حاجة اليه أو سلك بها موضعا تعرض فيه للتلف وما أشبه ذلك ضمن الراعي التالف قاله في المبدع بغير خلاف واذا اختلفا في التعدي وعدمه فقول الراعي بيمينه وان اختلفا في كونه تعديا رجع الى أهل الخبرة (ولا يصح أن يرعاها يجوز من غناهما) بل يجوز من هامة معلومة

● (فصل) \* تجب أجرة في اجارة عين ولو لمدة لا تلي العقد واجارة ذمة بعقد سواء اشتروط فيه الحلول او أطلق العقد كما يجب للبائع الثمن بعقد البيع (ونستقر الاجرة) كماله (بفراغ العمل) ان كانت العين بيد مستاجر كطباخ استؤجر لطبخ شيء في بيت المستاجر فطبخه وفترغ منه والا فبدفع غير ما يد مستاجر معمولا كالواقة على ان الطباخ يطبخ ما استؤجر على طبخه في داره

فيستحق الاجرة عند دفعه الى المستأجر (و) تستقر الاجرة كاملة في ذمة المستأجر أيضا فيما اذا كانت الاجارة على مدة (بأنهاء المدة) حدث سلبت اليه العين التي وقعت الاجارة عليها ولا جارة عن الانتفاع ولولم يفتقع (وكذا) تستقر الاجرة أيضا (بذل تسليم العين) المبيعة لعمل في الذمة (اذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولم تستوف) كما لو قال اكترت منك هذه الدابة لأركبها الى بلد كذا ذهابا وايابا يكذا وسلها اليه المؤجر ومضت مدة يمكن فيها ذهابه الى ذلك البلد ورجوعه على العادة ولم يفعل نقل ذلك في المعنى عن الاصحاب (وبصح شرط تعجيل الاجرة) على محل استحقاقها كما لو آجره داره سنة خمس في سنة ثلاث وشرط عليه تعجيل الاجرة في يوم العقد (وتأخيرها) كما لو شرط المستأجر على المؤجر أن لا يتحل عليه الاجرة الا عند ابتداء سنة سبع (وان اختلفا) أي المؤجر والمستأجر (في قدرها) أي الاجارة ولا يشترط لاحدهما أولها ما بينة (تخالفا) فيكلف المؤجر ما آجره بكذا وانما آجره بكذا ثم مساجر ما استأجره بكذا وانما استأجره بكذا فان تكمل أحدهما الزمه ما قال صاحبه بيمينه (و) ان لم يرض أحدهما بقول صاحبه (تفاسخا) بلا حكم حاكم (فان كان قد استوفى) المستأجر (ماله اجرة فاجرة المثل) أي مثل تلك العين في مدة الاستيفاء (والمستأجر أمين لا يضمن) ما تلف (ولو شرط على نفسه الضمان) (الا) بالتعدي أو (بالتفريط) وبقيل قوله) بيمينه (في أنه لم يفرط أو) ادعى المستأجر (أن ما استأجره) من دابة أو رقيق (ابن أو شرد أو مرض أو مات) وكانت دعواه في المدة أو بعدها قبل قوله بيمينه لانه مؤتمن والاصل عدم الانتفاع (وان شرط) مؤجر الدابة (عليه) أي على مستأجرها (أن لا يسير بها في الليل أو) شرط عليه ان لا يسير بها (وقت القافلة أو) شرط عليه أن لا يتأخر بها عن القافلة (وتخوذلك مما فيه غرض صحيح) للمؤجر (بخالف) أي خالف المستأجر ما شرط عليه (ضمن) لخالفته الشرط (ومضى انقضت مدة الاجارة) الصبيحة (رفع المستأجر يده) عن العين المستأجرة (ولم يلزمه الرد ولا موته كالودع) بخلاف العارية وتكون بعد انقضاء مدة الاجارة في يده امانة وان تلفت من غير تفريط فلا ضمان عليه

### \* (باب المسابقة) \*

وهي المحاراة بين الحيوان ونحوه (وهي جائزة في السفن والمزاريق والطيور وغيرها) كلرماح والاحجار (وعلى الاقدام وبكل الحيوانات) كالخيل والابل والبغال والحمير والبقر والقطا اما يجوز المسابقة فقد أجمع عليه المسلمون في الجملة (لكن لا يجوز أخذ العوض الا في مسابقة الخيل والابل والسهام) أي الشباب والنبل اذا تقرر هذا فانما تصح المسابقة اذا كان فيها جهل (بشروط خمسة احدها تعيين المركوبين) في المسابقة (أو الرامين) في المناضلة (بالرؤية) فيها سواء كانا اثنين أو جماعة من الراكبين ولا القوسين الشرط (الثاني اتحاد المركوبين) في المسابقة (أو القوسين) في المناضلة (بالنوع) فلا يصح بين عربي وهجيني ولا قوس عربي وفارسي والعربي قوس النبل والفارسي قوس الشباب فانه لا ازهرى الشرط (الثالث تحديد المسافة) والغاية (بما جرت به العادة) وذلك اما بالشاهدة أو بالذرع لان الاصابة تختلف بالقرب والبعده واما بتحديد ذلك بما جرت به عادة الرماة فلان المدى الذي تتعذر الاصابة فيه غالبا وهو ما زاد على ثلثمائة ذراع يفوت به القوس المقصود بالرمي وقد قيل انه ما رمى في اربع مائة ذراع الا عقبه بن عامر الجهني الشرط

(الرابع علم العوض) لانه مال في عقد فوجب العلم به كسائر العقود ويحصل علمه بالمشاهدة أو بالوصف المميز له ويجوز ان يكون حالا وموطلا كالتمن في البيع (واباحته) أي العوض لانه عوض في عقد فاشتترط اباحته كبقية العقود الشرط (الخامس الخروج عن شبه القمار) بكسر القاف (بان يكون العوض من واحد فان أخرجا معا) بان أخرج كل من المتباقي شيئا (لم يجز الا بمحل لا يخرج شيئا ولا يجوز) كون المحلل (أكثر من واحد يكافئ مر كويه مر كويهما) في المسابقة (أو ربه ومبيها) في المناضلة (فان سبقا معا) أي سبق الخرجان المحلل ولم يسبق أحدهما الآخر (أجزا سبقهما) أي أجزا وكل واحد منهما ما أخرجه لانه لاسبق فيهما ولا شيء للمحل لانه لم يسبق واحد منهما (ولم يأخذ من المحلل شيئا) لانه لم بشرط عليه من سبقه شيئا (وان سبق أحدهما) أي أحد الخرجين صاحبه (اوسبق المحلل أجزا سبقين) لانهما قد جعلا لمن سبق (والمسابقة جعلالة لا يؤخذ به وضاه رهن ولا كفيل) لانه جعل على ما لا يتحقق القدرة على تسليمه وهو السابق والاصابة فلا يجوز أخذ الرهن أو الكفيل به كالجعل على رد الاتي (ولكل) من المتعاقدين (فخضهما لم يظهر الفضل لصاحبه) فيمنع عليه ويطلق عوت أحدهما أو أحد المركوين ويحصل سبق في خيل فمما تلتى العنق برأس وفي مختلفتيهما ما وابل بكف

\*(كتاب العارية)\*

بخصف الباء وتشديد هاء العين المأخوذة للاتقاع بها بالعوض (وهي مستحبة) لكونها من البر المعروف (منعقدة بكل قول أو فعل يدل عليها) كاعرتك هذه الدابة لتركبها إلى كذا أو أخذتها تحتك أو استرح عليها ونحو ذلك وبدفعه دابته لرقيقه عند تعبته وتعطيته بكسائه إذا برد ونحو ذلك وانما تصح (بشروط ثلاثة) الأولى (كون العار من منفعة عامع قائما) كالدور والرقيق والدواب واللباس والأواني بخلاف ما لا ينتفع بها الأمع تلف عنها كالاطعمة والأشربة ونحوها لكن إن أعطاها بلفظ الاعارة فقال ابن عقيل أحق أن يكون اباحه الاتقاع بها على وجه الاتلاف ذكره عنه الجدي شرح الهداية واقتصر عليه (و) الشرط الثاني (كون النفع) في العين المعارة الذي اباحه له المعير (مباحا) شرعا لا مستعير لان الاعارة انما تنبع له ما اباحه الشارع فلا يصح ان يستعير انما من أحد التقدين يشرب فيه ولا حليما يحرم على رجل يلبسه (و) الشرط الثالث (كون المعير أهلا للتبرع) شرعا لان الاعارة نوع من التبرع لكونه منه ما هو اباحه عين كالاذن في آكل طعام والاعارة اباحه منفعة والشرط الرابع كون المستعير أهلا للتبرع له بتلك العين المعارة بان يكون يصح منه قبوله تلك العين المعارة زاد هذا الشرط في المنتهى (والمعير الرجوع في غاربه أي وقت شاء) ولو قبل أمدينه (مالم يضر بالمستعير من أعا وسقيته لمل أو ارضالدفن) ميت (أو زرع لم يرجع حتى ترسي السفينة) وله الرجوع قبل دخوله بالبحر (ويلى الميت) ويصير ميمما قاله ابن البناء لما فيه من هتك حرمة وقال الجدي في شرحه بان يصير ميمما ولم يبق شيء من العظام في الموضع المستعار وعارة المقنع وتبعها في المنتهى وغيره حتى يلى قال في البدع وقال ابن البناء لا يرجع حتى يصير ميمما ومقتضاه انهما قولان ولعل الخلاف لفظي كما يعلم من كتب اللغة قال في الصحاح والزميم البالي قال ابن الجوزي يخرج عظامه وبأخذ أرضه ولا أجر له (ويحصد الزرع) عند أهله وأنه فان بذل له المعير قيمة الزرع

لملكه لم يكن له ذلك فعلا ان له وقتا ينهي اليه الا ان يحصد فصيلا فان على المصنف قطع في وقت حيرت العادة بقطعه فيه لعدم الضرر اذن (ولا اجرة له منذ رجوع الا في الزرع) فان له اجرة مثل الارض المعادة من حين رجوع الى حين الحصاد لوجوب تبقية في ارض المعبر الى اوان حصاده قهر اعليه

(فصل في المستعير في حكم استيفاء النفع) من العين المعارية بثمنه وعين يقوم مقامه فاذا استعار ارضا للزرع فله ان يباشر زرعها بنفسه او بمن يقوم مقامه وكذا اذا استأجرها للبناء (كالمتأجر) لانه ملك التصرف فيها باذن مالكها فوجب ان يملك ما يقتضيه الاذن كالمتأجر فعلى هذا اذا أعاره ارضا لغرس وبناء فله ان يزرع فيها ماشاء وان استعارها لغرس أو بناء فليس له الاخر لان ضرره ما يختلف (الا انه) أي المستعير (لا يعبر) ما استعاره (ولا يزرع) لانه لا يملك منافعه فلا يصح ان يبيعه أو يبيعهها (الا باذن المالك) فان أعارها وأجر فعليه اجرة مثلها الربها ان لم يكن المستعير الثاني عالما بالاحال فتكون عليه أجرة بغير اذنه فتلفت العين عند الثاني ضمن المالك أي ماشاء (واذا قبض المستعير العارية فهو مضمون عليه بمثل مثلي) يعني ان العارية اذا كانت من ذوات الامثال كالواستعار صخرة من نحاس لاصناعة فيها الزين فماتت فانه يضمنها بمثل وزنها من نوعها (وقية متقوم يوم تلف) لان قيمتها بدل عنها فوجب عند تلفها كما يجب عند اتلافها ولانه يوم يتحقق فيه فواتم اوجب اعتبار الضمان به ويلغو شرط عدم ضمانها كشرط ضمان امانة كوديعة (فرط اوله لكن لا ضمان في اربع مسائل بالاقتريط) الاولى (فيما اذا كانت العارية وقفا ككتب علم) وادراع موقوفة على الغزاة اذا استعارها لينظر فيها أو ليلبسها عند قتال الكفار (وسلاح) كسيف ودرع (والتالية) فيما اذا أعارها المستأجر (والتالية ما أشار اليها بقوله) أو يليت فيما أعيرت له باستعمال بعمر وف كالأولف النوب المستعار بلبسه أو ذهب خيل المنشفة أو القطيفة والرابعة ما أشار اليها بقوله (أو أركب) انسان (دابته) انسانا (منه نطع الله تعالى فتلقت) الدابة (فتمته) أي تحت المنقطع (لم يضمن) تلفها لانها بيد صاحبها السكن الركب لم يتردد بحفظها أشبه ما لو غطي ضيفه بملاف فخرق عليه فانه لا يضمنه كديف بدمي أي كالأوردف انسانا خلفه على دابته فتلفت تحتها (ومن استعار ليرهن فالمرتهن أمين) لا يضمن الا بالتعدي أو الاقتريط (ويضمن) العين (المستعير) سواء تلفت تحت يده أو تحت يد المرتهن (ومن سلم لشريكه الدابة) المشتركة (ولم يستعملها) فتلفت بلا تقريط لم يضمن (أو استعملها) الشريك (في مقابلة عاقبها باذن شريكه) وتلفت بلا تقريط أو تعد بأن ساقها فوق العادة ونحوه (لم يضمن) قال في شرح الاقتناع وان سلمها اليه لركوبه المصلحة وقضاء حوائجه عليها فعارية انتهت

### (كتاب الغصب)

(وهو) أي الغصب (الاستيلاء) أي احتيالا غير شرعي بفعل بعد ادنيلاء (عرفا على حق الغير عدوانا) بغير حق على سبيل الظلم وهو محرم اجماعا وسنده قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض بينكم والغصب من الباطل (ويلزم الغاصب رد ما غصبه بخلافه) التصل

والمنفصل كالولد والسنن (ولو غرم على رده أضعاف قيمته) أى قيمة المصوب لكونه بنى عليه بان يكون غصب بغير أو خسران قيمته درهم بنى عليه بناءه ويحتاج فى إخراجها إلى غرم خمسة دراهم أو بعد بان حله فهو بأ قيمته درهم إلى بلد بعيدة بحيث تكون أجرة حمله فى رده إلى البلد المصوب منه أضعاف قيمته أو خطأ بمقتضى نحوه (وان سمر) الغاصب (بالسامير) المصوبة (باباً) أو غيره (قلهها) وجوباً (وردها) ولا أثر لضرره لانه حصل بتعديه كالو غصب فصيلاً وأدخله داره فكبر وصار لا يمكن إخراجها فاقبضها بما عليه فانه يقبض مجاناً ويخرج الفصل (وان زرع) الغاصب (الارض) المصوبة ثم ردها وقد حصد زرعها (فليس ربحها) أى الارض (بعد حصد) الزرع (اللا اجرة) أى أجرة المثل عن الارض إلى حين تسليم الغاصب لها يعنى انه لا يكون لرب الارض حق فى زرع الغاصب بعد حصاده بمثل ولا غيره لانه انفصل عن ملكه (وقبل الحصد) أى حصد الزرع (بمخبر) مالك الارض (بين تركه) أى ترك الزرع فى أرضه إلى الحصاد (بأجرته) أى أجرة المثل (أو غلته) أى الزرع (بنفقته) وهى مثل البذر وعوض لواحقه من حوث وسقى ونحوهما وعنه بقبضته زرعاً فله أجرة أرضه إلى تسليمه (وان غرس) الغاصب (أو بنى فى الارض الزم بقطع غرسه أو بنائه) وتسويتها وارش نقصها وأجرتها إلى وقت تسليمها (حتى ولو كان) الغاصب (أحد النمر يكين) فى الارض أو لم يقصمها الفارس أو ألبانى فيها (وفعله) أى الغرس أو البناء (بغير إذن شريكه) أما كون الغاصب يؤخذ بقطع غرسه أو بنائه إذا طول بذلك من قبل رب الارض فلما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق رواه الترمذى

• فصل • وعلى الغاصب ارض نقص المصوب ولو راحة مسك ونحوه سواء انقص بيد الغاصب أو غيره فيقوم صحبها ونقصا ويغرم الغاصب ما ينقصه لانه ضمان مال من غير جناية فكان الواجب ما نقص (و) يضمن الغاصب (أجرته) أى المصوب (مدة مقامه بيده) أى الغاصب قال فى الاقتناع وان كان للمصوب منفعة تصح اجارتها فعلى الغاصب أجرة مثله مدة مقامه فى يده استوفى المتافع أو تركها تذهب (فان تلف) المصوب بان كان حيواناً مات أو متاعاً فاحترق ونحوه وشمل كلامه لو غصبه من بضاعته فى يده بذلك المرض ضمنه كما جرم به الحارثى واقتصر عليه فى الانصاف أو أتلفه الغاصب أو غيره ولو بلا غصب (ضمن) الغاصب أو من تلف بيده (المثل) وهو كل مكيل أو موزون لا صناعة فيه مباحة يصح السلم فيه (مثله) فان أعوز المثل فقيمة مثله يوم أعواز فانه قدر على المثل لا بعد أخذه واجب ويضمن الغاصب (المقوم) التالف وهو كل مال ليس مكبلاً ولا موزوناً (بقيته يوم تلفه فى يده غصبه) من تقدم وضع الضمان بمقتضى التعدي (ويضمن) الغاصب (مصاعاً) تالفاً إذا كان (مباحاً) كحلى النساء المتخذ من ذهب أو فضة بالأكثر من قيمته أو وزنه فان زادت قيمته على وزنه أخذ القيمة لا جمل الصناعة وان زاد الوزن على القيمة أخذ به (و) يضمن المصاغ (المهرم) الصناعة (وزنه) من جنسه (ويقبل قول الغاصب) مع عدم اليقينة (فى قيمة المصوب) التالف بان قال الغاصب قيمته عشرة وقال المالك اثنا عشر فقول الغاصب لانه غارم (و) يقبل قول الغاصب (فى قدره) أى المصوب (و) يضمن (أى الغاصب) جنابته أى جناية الرقيق المصوب (واتلانه) أى قيمة

ما يتقنه ولو كانت الجناية على ربه او ماله (بالاقل من الارش أو قيمته) أى ارش الجناية أو قيمة  
العهد كما يقدره سيده (وان أطعم الغاصب ما غصبه) من خبزاً ولحم أو غيرهما أحد (حق  
ولوليك) أوقته أو دابته أو دفعه الغاصب للمالك بقرض أو شراء أو هبة أو صدقة أو إباحة  
(ولو لم يعلم) المالك (لم يبرأ الغاصب وان علم الاكل حقيقة الحال استقر الضمان عليه) أى على  
أكله اكونه أن تلف مال غيره بغير اذنه عالماً من غير تغير وللمالك تضمين الغاصب له لانه حال بينه  
وبين ماله ونفسيه آكله لانه قبضه من يد ضامنه واتلفه بغير اذنه مالكه وللغاصب اذا غرمه  
المالك بدل الطعام الرجوع على الاكل لاستقرار الضمان عليه (ومن اشترى أرضاً فغرس)  
فيها (أو بنى فيها الخرجت مسخرة للغير) أى تبين انه ليس لبائعه أو لاتبه بها (وقل غرسه) أى  
غرس المشتري (أو بناؤه) لكونه وضع بغير حق (وجمع) مشتري (على البائع بجمع ما غرسه)  
بسبب ذلك من غن أن قبضه وأجرة غارس وبان وغن مؤن مسهلته وارث نقص بقلع ونحو  
ذلك لانه يبيعه اياها غره واولدها انما ملكه وكان ذلك سبباً في بناءه وغراسه فرجع عليه  
بما غرسه قال الفتوح وعلم من ذلك ان المسحق الارض قلع الغراس والبنا من غير ضمان  
لانه وضع في ملكه بغير اذنه فكان له قلعها بحجنا كغرس الغاصب

• فصل • ومن اتلف ولو سهواً (محرماً) (لغيره) أى غير المتلف بلا اذنه وكان المتلف مكلفاً  
ملتزماً والمال له صوم غير ابيه (ضمنه) أى ضمن ما تلفه (وان أكره) شخص (على الاتلاف)  
أى اتلاف مال غيره المضمون (ضمن من أكرهه) ولو على اتلاف مال نفسه (وان فتح) انسان  
(قفصاً عن طائر أو حمل قفاً) من قيد (أو أسيراً أو حيواناً) هو بوطاً فذهب أو حل انسان (وكان في  
فيه) شئ (مائع) أو جامداً قابلاً للشمس أو بقي بعده له فاقته ربح (فاندق) وخرج منه شئ  
أو لم يزل يميل شئاً شئاً حتى سقط فاندق أو خرج ما فيه قليلاً قليلاً (ضمنه) أى ضمن المتعدى  
بفتح القفص أو حل ما تقدم (ولو بقي الحيوان) الذى حله (أو الطائر) الذى فتح عنه القفص  
واقفين بعد ذلك (حتى تفرهما آخر) فذهب (ضمن المتهرب) أى اختص ضمانه بالمتهرب لان سببه  
أخص فاخص الضمان به كدافع الواقع في البر مع حافرها (ومن أوقف دابة) له أو لغيره  
(بطريق ولو) كان الطريق (واسعاً) نهاً أو ربطها به (أو ترك) انسان (بها) أى بطريق ولو  
واسعاً (بخطوتين أو خشبة) كعمود أو حجر أو كيمس دراهم أو أسند خشبة الى حائط (ضمن) ذلك  
الانسان (ما تلف بذلك) أى بسبب فعله لانه متعدي بذلك (لكن لو كانت الدابة بطريق واسع  
فضر بها) انسان (فرسته فلا ضمان) على واضعها اعدم حجة الضارب الى ضررها قال في  
الاقتناع ومن ضرب دابة مربوطة في طريق ضيق فرسته بخت ضمنه صاحبها ذكره في الفنون  
انتهى (ومن اقتنى كلباً هقراً) ولولصيدها وماشية (أو) اقتنى كلباً (أسود بهما أو) اقتنى (أسداً  
أو ذئباً) أو غراً أو هراً ناكل الطيور وقلب القدور عادة (أو بارحاً) تلف شئاً ضمنه (المقتنى) لانه  
المسبب في ذلك وعلم مما تقدم انه لو حصل شئ من ذلك في بيت انسان من غير اقتنائه ولا اختياره  
فانفسد شئاً أيضاً ضمنه لانه يحصل الاسناد بسببه قال في الشرح فاذا اقتنى جاماً وغيره من الطير  
فارسه نها فلا تلتجب بالميضنه لان العادة اصلها انتهى (لان دخل دار ربه) أى رب الاسد  
والنمر ونحوه (بلاذنه) فانه لا يضمن (ومن أبيع نادراً) أى أوقدها حتى صارت تلتب (بملكه)

أوسق ملكه (فتعدت النار) أو الماء (إلى ملك غيره بتقريبه ضمن) بأن أجمع نارا نسرى في الصلاة  
لكنه أوفى ربح شديداً فحملهما أوقع ماء كثيراً يمدى منه أو ترك النار من وجبة وناله (لا) بضمن  
(إن طررت ربح ومن اضطلع في مسجداً) جاسراً أو اضطلع (في طريق) واسع فمقربه حيوان  
لم يضمن ما تلف به (أو وضع حجر بطين في الطريق ليطأ عليه الناس لم يضمن) لأن في هذا ونحوه  
نفعاً للمسلمين

• (فصل) • ولا يضمن رب بومة غير ضاربة ما ألتقته من أرامن الأموال والأبدان) إذا لم تكن  
يده عليهما فإن كانت ضمن (ويضمن راكب) لدابة (ومائتي وقائد) لها (قادر على التصرف فيها)  
بجناية يدها ولحمها وولدها ووطء برجلها إلا ما نعت بها من غير سبب ما لم يكسرها زيادة على العادة  
أو يضرب وجهها (وإن تعدد راكب) على الدابة بأن كان عليها اثنان أو ثلاثة (ضمن الأول)  
ما يضمنه الراكب المنفرد لأنه المتصرف فيها والقادر على كنهها (أو من خلقه إن انفرد بتدبيرها)  
لصفر الراكب أو مرضه أو عاهه ونحوه (وإن اشتركا) أي الراكبان (في تدبيرها أو لم يكن) معها  
(الافاندو سائق اشتركا في الضمان) لأن كل واحد من الراكبين المشتركين في تدبيرها أو من  
السائق والقائد لو انفرد ضمن فإذا اجتمعوا ضمنا وبشراك راكبهم أو مع أحدهما أو إلى  
وبقال مقطرة كواحدة على قائدها الضمان وبشراك سائق في أولها في جميعها وفي آخرها  
في الأخيرة فقط وفيما بينهما فيما يشتر سوقة وما بعده (ويضمن ربهما) أي الدابة (ما ألتقته) من  
زرع وشجر وخرق ثوب أو فصة بضعها أياه أو وطئها عليه ونحوه (لبلا) فقط لأن العادة من  
أهل المواشي إرسالها من الرعي وحفظها لبلا وعادة أهل الحواشي حفظها من أفاذا أفسدت  
شأئلاً كان من ضمان من هي يده ومحل ذلك (إن كان بتقريبه) في حفظها بتركه في وقت عادته  
لأن أفسدت شيئاً من أراغاصها تعد به (وكذا) بضمن (مستعيرها ومستأجرها ومن يحفظها  
ومن قتل) حيواناً (صائلاً) أي واثباً عليه ولو كان الصائل (أدماً) صغيراً أو كبيراً عقلاً  
أو مجنوناً حراً أو عبداً حال كون القاتل (دافعاً عن نفسه) أي نفس القاتل (أو ماله) ومحل  
عدم الضمان في الصائل إذا لم يدفع بغير القتل (أو تلف) إنسان ولو صغيراً بكسر أو حرف  
أو غيرهما (من مار أو ألقاه) (كظن ورع ودود فبصوح أو حاق أو تلف زدا أو شطر نجاً  
أو صليبا) أو كسرناه فضة أو أماناً ذهباً أو كسرنا وشقنا (فيه خمر أو موبارقتها) وهي ماعدا  
خر الخلال أو خرا الذي المستقرة فإن أماناً غير مضمون أو مقدر على إراقته أبدونه أولاً (أو كسر  
حلياً محرم) على ذكر لم يستهمله ولم يتخذ ماله كصلح للنساء وأما إذا ألتقه فقد تقدم إن محرم  
الصناعة بضمن مثله وزنا (أو تلف آلة حصراً) آلة (تعزيز أو تجميع أو صور خيال أو تلف  
كتب مبدعة مثله) أو كتب كاذب أو مضاف لأهل الضلال والبطالة أو كتب كفر  
(أو ألتف كتباً فيها أحاديث ردية لم يضمن في الجميع) قال في شرح المنتهى وظاهره ولو كان  
معها غيرها أي لم يضمن الملتف ما ألتقه من ذلك

#### • (باب الشفعة) •

وهي شرعاً استحقاق الشريك انتزاع حصته شريكه من انتظاف إليه وهو من ماله إن كان المتقل  
الشريك الشريك أو ذوقه (لا شفعة لكافر على مسلم وتثبت الشفعة) (لشريك فيما اتقل حصته



ملك شريكه بشروط خدمة أحدهما ~~كونه~~ أى الشقص المتقل عن الشريك (مبيعاً) لأن  
 الشفيع يأخذ بمنزلة الثمن الذى اتقل به ولا يمكن هذا فى غير المبيع وإنما الحق بالبيع الصلح  
 بعناه والصلح عن الجنائيات الموجبة للمال والهبة المشروطة فيها ثواب معلوم لأن ذلك كله بيع  
 فى الحقيقة لكن بالقاطأ آخر (فلاشفعة فيما اتقل ملكه عنه بغير بيع) كصدائق وعوض خلع  
 و صلح عن قرد ولا فيما أخذ أجره أو غنائى سلم أو عوضاً فى كتابة (الثانى) من شروط الشفعة  
 (كونه) أى الشقص المبيع (مشتاعاً) أى غير مفروز وكونه (من عقار) ينقسم اجباراً على  
 من لم يطلب القصبة عن نفسه جزء (فلاشفعة للجار) فى مقسوم محدود ولا فيما لا يجب قسمته  
 كحمام صغير وبئر و طريق وعراض ضيقة (ولا فيما يضمن به عقار كشجر) وحيوان (وبناء مفرد  
 وجوهر وسيف وسكين ووزع وغر وكل منقول (وبؤخذ الفراس والبناء تبعاً للأرض) قال  
 فى المفتى بغير خلاف فى المذهب ولا يعرف فيه بيز من أثبت الشفعة خلاف (الثالث) من شروط  
 الاخذ بالشفعة (طلب الشفعة ساعة يعلم) بالبيع والابطال (فان آخر) الشفيع (الطلب لغير  
 عذر سقط) ولعذر كشدته جوع وعطش حتى يأكل أو يشرب أو يطهارة أو اغلاق باب  
 أو يخرج من حمام أو يقضى حاجته أو وليؤذن أو يقيم أو يشهد الصلاة فى جماعة يخاف فوتها  
 ونحوه الآن يكون المشتري حاضر اعنده فى هذه الاحوال الا الصلاة أو آخر الطلب والاشهاد  
 عليه عجزاً كريض ومحبوس ظليماً ولاظهار زيادة عن أنقص مبيع أو هبة أو أن المشتري غيره  
 أو أنه كذيب مخبر لا يقبل خبره فعلى شفيعته لأنه امامه ذور وما غير عالم بالحال على وجهه كما  
 لو لم يعلم مطلقاً ونسقط ان كذب مخبراً مقبولا (والجهل بالحكم عذر) قال فى الاختراع فان آخر  
 الطلب مع امكانه ولو جهلاً باستحقاقه أو جهلاً بان التباخر مسقط لها أو جهلاً لا يجبه له سقطت  
 انتهى (الرابع) من شروط الاخذ بالشفعة (أخذ جميع) الشقص (المبيع) لا لا ينظر المشتري  
 بتبعض الصفقة فى حقه بأخذ بعض المبيع (لهذا) ان طلب (الشفيع) (أخذ البعض) أى  
 بعض الشقص المبيع دون باقيه (مع بقاء الكل) أى كل المبيع (سقطت) شفيعته وان ناف بعضه  
 أخذ باقيه بمحضته من غمته (والشفعة بين الشفعاء على قدر املاكهم) لأن ذلك حق يستفاد  
 بسبب الملك ~~فكان~~ على قدر الاملاك كالفله فدارين ثلاثة نصف وثلاث سدس فباع رب  
 الثالث فالسدس ثلثه من ستة الثلث يقسم على أربعة لصاحب النصف ثلاثة واصحاب السدس  
 واحد (الخامس) من شروط الاخذ بالشفعة (سبق ملك الشفيع لرقبة العقار) أى سبق  
 ملكه كله لجزء من رقة مأمنه الشقص المبيع على زمن البيع لان الشفعة ثبتت لدفع الضرر  
 عن الشريك فإذا لم يكن له ذلك سابق فلا ضرر عليه (فلاشفعة لاحداثين اشتريا عقاراً معاً) أى  
 صفقة على الاخر لانه لا مزية لاحدهما على الاخر لاستوائهما فى البيع فى زمن واحد  
 لان شروط الاخذ - بنى الملك وهو معدوم هنا (وتصرف المشتري) فى الشقص المشفوع (بعد  
 أخذ) أى طلب (الشفيع بالشفعة باطل) لا تنقل الملك الى الشفيع بالطلب فى الاصح  
 (و) تصرف المشتري فى الشقص (قبله) أى قبل الطلب بوقف أو هبة أو صدقة أو بما لا يجب به  
 ثمة ابتداء بغيره أو عوضاً فى صلح أو صلحاً من دم معد (مصحح) مسقط للشفعة (ويلزم  
 الشفيع أن يدفع للمشتري الثمن الذى وقع عليه العقد فان كان الثمن (مثلياً) فيدفع له (مثله)

(أو) كان الثمن (مستقوماً) يدفع (قبحته) والمراد به قبحته وقت الشراء لانه وقت استحقاق الاخذ (فان جهل الثمن) أو قدره كماله كان صبره نقد فقلت أو اختلطت بمالا تميز عنه (و) الحال انه (لاحيلة) في ذلك على اسقاط الشفعة (سقطت الشفعة) كالمودع قدر الثمن عند الشراء ثم نسي لان الشفعة لا تستحق بغير ذلك ولا يمكن أن يدفع اليه مالا يدعيه فان اتهمه بدينه (وكذا) تسقط الشفعة (ان عجز الشفيع ولو عن بعض الثمن) لان في أخذه بدون دفع جميع الثمن اضراراً بالمشتري ولا يزال الضرر بالضرر (واتنظر ثلاثة أيام ولم يأت به) أي بليا ليهن قال في الانصاف على الصحيح من المذهب حتى يثبت عجزه نص عليه

### • (باب) بذ كرفيه أحكام (الودبعة) •

(الودبعة) وهي فعلية من ودع الشيء اذا تركه لانها ~~تستحق~~ وتكون مقروكة عند المودع (بشرط) لصحتها كونها من جائز التصرف لئلا أي جائز التصرف (فلما ودع) انسان جائز التصرف (ماله) اصغبر أو يجنون أو سفيه) أو فن (فألفه) الصغبر أو المجنون أو السفيه أو القن (فلا ضمان) عليهم ولا على أوليائهم ولو فرطوا لان المالك هو المقر في ماله بتسليمه الى أحد هؤلاء في مسئلة التلف وأما مسئلة الاتلاف فانه يضمن ما أتلف مكاف غير حرقه وقبحته (وان أودعه) أي أودع جائز التصرف (أحدهم) فاعل أودع شيئاً (صار) المودع ضامناً ولم يبرأ الا برده) أي رد المودع الشيء (لولي) الناظر في ماله كماله كان عليه له دين في الذمة ويضمن ان تلفت ماله بكن الصغبر مأذونه في الايداع أو يخف هلاكها معه ان لم يأخذها منه (ويضمن المودع) بفتح الدال (حفظ) الودبعة في حوزتها) عرفاً لان الله تعالى قال ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ولا يمكن ادائها الا بحفظها وحوزها كحوزة رقيقة (بنفسه أو بمن يقوم مقامه كزوجته وعبده) وخازنه (وان دفعها) المودع (لعذر) كن حضره الموت أو أراد سفر او ايسر السفر حفظها (الى اجنبي) ثقة فقلت (لم يضمن) لانه لم يعد ولم يفرض وان لم يكن له عذر حين دفعها الى الاجنبي ضمن (وان ضاع مالها عن ائراجها من الحوزة فخرجها) المودع منه (الطريان) أي حصول (شي الغالب منه الهلاك) كالتهب والحريق فقلت في الحل المنقول اليه (لم يضمن) المودع بنقلها شيئاً أن وضعها في حوزتها أو فوقه فان تعذر عليه ائراجها بعزل الحوزة الاولى فحوزتها في دونه لم يضمنها (وان تركها) مع غشيان مال الغالب منه الهلاك بالمكان الذي هي به (ولم يخرجها أو ائراجها) منه (لغير خوف) ويحرم ان تملك بالامر بالخوف أو غيره (ضمن فان قال له) مالها (لا تخرجها) ولو خفت عليها فحصل خوف وائراجها) خوفاً عليها (أولاً) أي أول يخرجها مع حصول الخوف فقلت مع ائراجها أو تركها (لم يضمن) لان نسي مالها عن ائراجها مع خوف الهلاك فيه فيكون مأذوناً في تركها في تلك الحال فلم يضمن لانتهاه امر صاحبها (وان القاه عند هجوم ناهب ونحوه) كسطاع الطريق (اخذها لم يضمن) لان هذا عادة الناس في حفظ أموالهم (وان لم يعلف) أو سبق المودع (البهيمة) المودعة (حتى ماتت) جوعاً وعطشاً (ضمنها) لان العلف من كمال الحفظ الذي التزمه بالاستبداع لان انتهاء مالها عن علفها فتركه حتى ماتت فانه لا ضمان عليه مالها (ويحرم ترك علفها مطلقاً)

• (فصل) وإذا أراد المودع السفر) أو لم يرد سفره وخاف عليها عنده من ضررها ونهب أو محوها

(ردا للوديعة الى مالكها أو الى من يحفظ ماله) أى مال مالكها (عادةً وألى وكيله) أى وكيل مالكها ان كان (فان تعذر) بان لم يجد الذى عنده الوديعة مالكها ولا وكيله (ولم يصف عليها معه فى السفر) مسافريها ولا ضمان فان خاف عليها دفعها للماكم (المأمون) فان تعذر (الحاكم) (فلتقة) أى فليدفعها لتقته (ولا يضمن مسافر أو دعي) فى سفره وديعة (فمسافريها قفلت بالسفر) لان ابداع المالك فى هذه الحالة يقتضى الاذن فى السفر بالوديعة (وان تعدى المودع فى الوديعة بأن) كانت دابة (فركبها لاسقيها أو) كانت ثياباً (فلبسها لالخوف من عث) جمع عثه بضم العين المهملة تسوسة تلحس الصوف ويضمن ان لم ينشرها (أو أخرج الدراهم) المودعة (ليققها أو لينظر اليها ثم ردها) الى وعائها ولو بنيت الامانة أو كسر ختمها (أو وحل كيسها فقط) أى من غير اخراج لها (حرم عليه) ذلك (وصار ضامناً) ووجب عليه ردها فوراً ولا تعود امانة بغير عقد متجدد) قال ابن رجب فى القاعدة الخامسة والاربعة اذ تعدى فى الوديعة بطلت ولم يجز له الامساك ووجب الرد على الفور لانها أمانة محضة وقد زالت بالتعدى فلا تعود بدون عقد متجدد (وصح) قول المالك للمودع (كلما خنت ثم عدت الى الامانة فانت أمين)

• (فصل • المودع أمين) لان الله تعالى -هاها أمانة بقوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها (لا يضمن الا ان تمسك) أى وفرت أو رحتان) فى الوديعة (ويقبل قوله) أى المودع (بيمينه فى عدم ذلك) أى عدم التعدى والتفريط والحيانة (و) يقبل قوله بيمينه (فى أنها تلفت أو أنك أذنت لى فى دفعها للقفلان ونفقات) أى ودفعتها اليه مع انكار المالك الاذن فى دفعها انص عليه أحد وهو من المقررات ووجه ذلك انه ادعى دفعها بيمينه من الوديعة فكان القول قوله فيه كالأوداعى ردها على مالكها (وان ادعى الرديء مطلقه) أى تأخير دفعها الى مستحقها (بلا عذر أو ادعى ورثته) أى ورثته المودع (الرد) ولو لمالك (لم يقبل الا يمينه) أما كون ورثته المودع لا يقبل قواهم فى الدفع الى المالك ولا الى غيره الا يمينه لانهم غير مؤتمنين عليه امن قبل مالكها (وكذا كل أمين وحيث أخر ردها) أى الامانة أو أخر مالاً أمر بدفعه (بعد طلب) من مستحقه (بلا عذر) فى التأخير (ولم يكن له امانة وضمن) المؤخر اكونه امساك مال غيره بغير اذنه بفعل محرم أشبهه القاصب ويعمل لاكل نفوسهم وطعام ونفوسه (وان أكره) مودع (على دفعها) أى الوديعة (لفيرزيم لم يضمن) كالأول غلب على أخذها منه قهراً لان الاكرام عذر يبيح له دفعها (وان قال) شخص عن آخر (له عندى ألف وديعة ثم زال) المقر (قبضها) منى (أو تلفت قبل ذلك أو) قال (ظننتم) أى الا لاف (باقية ثم علمت تلفها صدق بيمينه) لانها اذا ثبتت الوديعة ثبتت أحكامها (ولا ضمان وان قال قبضت منه ألفاً وديعة فتلقت) الا لاف (فقال) المقر له (بل) قبضتها منى (غصباً أو) قبضتها منى (عارية ضمن) ما أقرب به

### • (باب احياء الموات) •

وهو مشتق من الموت والموات فى اصطلاح الفقهاء (هى الارض الخراب الدارسة التى لم يجز عليها ملك لا جدي ولم يوجد فيها أثر عارة أو وجد فيها أثر ملك وعارة) قال فى المغنى بغير خلاف بين القائلين بالاحياء انتهت وان ترد فى جويان الملك عليه أو كان به أثر ملك غير جاهل (كأنلرب التى ذهبت أنهارها واندرست آثارها ولم يعلم لها مالك) أى لم يعلم انها لا أن مملوكة لاحد أو كان

بها أثر ملك جاهلي قديم أو أثر ملك جاهلي قريب (فن أحيائيا من ذلك ولو كان) الهبي للارض  
(ذميا أو) كان الاحياء (بلاذن الامام ملكه) وحيث قلنا بلاك الهبي اما أحياء فانه يطالب  
(بما فيه من معدن جامد باطن) كذهب وفضة وحديد ونحاس ورمصاص (ومن معدن جامد  
ظاهر كالحجر) وزرنيخ وكسريت لانه ملك الارض بجميع أجزائها وطبقاتها وهذه اذامتها  
قد دخل في ملكه على سبيل التبعية ويفارق الكنز فانه لا يملك ما فيه من كنز لانه مودوع فيها  
وليس من أجزائها (ولاخراج عليه) أي على من أحياء الرضا عنوة (الا ان كان) الهبي (ذميا)  
فعلية الخراج لان الله سبحانه فلا تفرق في دفعه عنهم بدون خراج كغير الموات فاما غير الضعفة وهي  
ارض الصلح وما أسلم أهل عليه اذا أحياء الذي فيه مواتا فلكلهم (ولا يدخل في ملك الهبي  
ما فيه) أي ما في الهبي (من معدن جار كنفت وقار) وملح بل ~~يكون~~ أحق به (ومن خبر يثرا  
بالسبيل ليرتفع بها كالمسافة) والمتبعين يحفرون البئر (لشربهم و) شرب (ودوام فهم) أي  
الحفرون (أحق بما فيها) أي ماء البئر التي احتفروها (ما أقاموا) أي مدة أقامتهم عليها يعني  
انهم لا يملكونها ووجه انهم جازمون باتقاهم عنها وتركها لمن ينزل منزلهم بخلاف الحافر  
للكمالات (وبعد رحيلهم) أي وحصل الحافرين لها (تكون) البئر (سبيلا للمسلمين) لانه  
ابن أحد ممن لم يحفروها أولى بها من الآخر (فان عادوا) أي الحافرون لها (كانوا) أحق  
بها من غيرهم) لانهم لم يحفروها الا من أجل انفسهم ومن عادتهم الرحيل والرجوع فلم تزل  
أحققتهم بذلك

• (فصل) ويحصل احياء الارض الموات اما بمحاطة منيع سواء أرادها للبناء أو للزراعة أو  
ظهرة للغم أو للخبث أو غيرها نص عليه والمراد بالمحاطة المنيع أن يمنع ما وراءه ولا يعتبر مع ذلك  
تسقيف (أو اجراء ماء) بأن يسوق اليها ماء من بئر أو نهر (لأترع الاب) أي بالماء المسوق اليها  
أو منع ماء لا ترع معه (أو غرس شجر) في الارض الموات كالأوكاف لا تصلح للفراس لكثرة  
اجارها ونحوها فيمنعها ويغرسها (أو حفرتها) أو غيرها (فيها فان تحفر مواتا بان ادخل حوله  
اجارا) أو ترابا أو شوكا أو حائطاً غير منيع (أو حفرتها لم يصل ماؤها أو سقي شجرا مباحا كزيتون  
ونحوه أو أصله ولم يركبه) كالوحش في الارض أو خندق حوله أو أقطعه له الامام ليصيه  
فلم يصيه (لم يملكه) بذلك لان الملك انما يكون بالاحياء ولم يوجد (لكنه) أحق به من غيره (كذا  
وارنه به) يعني انه يكون أحق به من غيره (فان أعطاه) أي أعطاه الهبي الهيا (لاحد) غيره  
(كان له) أي اذا نزل شخص من أرض خراجية لا تخفى فيكون المنزل له أحق به لو ورثته من  
بعده وليس للامام أخذها منه وكذا النزول عن الوظائف اذا كان المنزل له أهلا (ومن سبق  
الى مباح) فآخذة (فهو له كصيد وغيره ولو مر جان وحطب وغيره) ومسل وعسل نحل وطرفاه  
وقصب وغير ذلك من النبات (ومن يورثه عنه) كعظم به شيء من لحمه أو غيره (وتنار في عرس  
ونحوه وما يتركه الحصاد من الزرع) والملك مقصور فيه على القدر المأخوذ فلا يملك ما لا يحوز  
ولا يمنع غيره منه وان سبق اليه اثنان قسم بينهما

• (باب الجمالة) •

بقتل الجليم (وهو) أي الجمالة شرعا (جعل) أي تسمية (مال معلوم) ان يملك من مال معلوم لان

كان من مال حربى فانه لا يشترط فيه العلم (المن) متعلق بجعل (يعمل له) أى الجاعل (علاما بها ولو) كان العمل (مجهولا) كن خاطى لوباقه كذا أو مدة ولو مجهولة (كقولهم من ردنا قطي أو بنى لى هذا الخائط أو أذن بهذا المسجد شهر افله كذا) أو من فعله عن لى عليهم الدين فهو حربى من كذا (فن فعل العمل) المجهول عليه الجعل (بعد ان بقاءه الجعل استحقه كله) لان العقد استقر بتمام العمل فاستحق ما جعل له كالرجح فى المضاربة (وان بلفه) الجعل (فى اثناء العمل استحق حصة تمامه) أى ان أتمه بنية الجعل فانه يستحق من الجعل بقسط ما بقى من العمل فقط لان عمله قبل بلوغه الجعل وقع غير مأذون فيه فلم يستحق عنه عوضا لانه بذل منافعه متبرعا (و) ان بلفه الجعل (بعد فراغ العمل لم يستحق) العامل (شيأ وان فسخ الجاعل) بعد شروع عامل فى العمل (قبل تمام العمل لزمه) اى الجاعل (أجرة المثل) لانه عمل بعوض فلم يسلم له فكان له أجرة مثله وعلم مما تقدم انه اذا عمل شيأ بعد الفسخ أنه لا أجرة له لانه عمل غير مأذون فيه (وان فسخ العامل) قبل تمام العمل (فلا شئ له) لانه اسقط حق نفسه حيث لم يأت بمأثر طاع عليه كعامل المضاربة (ومن عمل) من معذ لاخذ الأجرة كاللاح والمكارى والحمام والقصار والخياط والدلال والكيال والوزان (لغيره عملا) مما ذكر ونحوه (بأذنه) أى باذن ربه (من غير) تقدير (أجرة وجماله فله) أى العامل (أجرة المثل) لدلالة العرف على ذلك (و) من عمل لغيره عملا (بغير أذنه فلا شئ له) لانه بذل منفعة من غير عوض فلم يستحقه ولتلازم الان ان مالم يلتزمه ولم ينطب نفسه به (الافى مسـ ثلثين احدهما ان يخلص متاع غيره) ولوقنا (من مهلكة) بحراً أو فلاة بظن هلاكه فى تركه (فله أجرة مثله الثانية ان يرد قيقا آبقا) من قن أو مدبر أو أم ولد ان لم يكن الزاد الامام (اسيده فله ما قدره الشارع) فى رده (وهو) أى ما قدره له الشارع (ديناراً أو اثنا عشر درهما) سواء رده من داخل المصر أو خارجه قربت المسافة أو بعدت وسواء كان يساوى المقدار أو لا وسواء كان الراد زوجاً للرقبة أو ذارحم وان مات السيد قبل وصول المدبر وأم الولد عمقا ولا شئ لرادهما

\* (باب اللقطة) \*

وهى مال أو محتص كنمرة الخلال ضائع أو مافى معناه كالترول قد اكتمال المدفون لغير حربى ومن أخذ متاعه وتركه بدله فلقطة (وهى) أى اللقطة (ثلاثة أقسام) قسم يجوز التقاطه ويملك به وقسم لا يجوز التقاطه ولا يملك به تعرفه وقسم يجوز التقاطه ويملك به تعرفه (أحدها ما لا تتبعه همة أو ساط الناس) بسنى مالا يهوى فى طلبه قال فى القاموس والهمة بالكسر وتفتح ما هم به من أمر ليفعل انتهى وذلك (كسوط) وهو الذى يضرب به وفى شرح الله ذهابه وفوق القصب ودون العصا (ورغيف) ونمرة وكل ما لا خطر له كثرة وحيل لاتباعه الهمة (ونحوهما) كشع (فهذا يملك بالتقاط) ويباح الاتباع به لما روى جابر قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم فى العصا والسوط والحبل باللقطة الرجل ينفق به رواء أبو داود (ولا يلزم تعريفه لكن ان وجد ربه) الذى سقط منه (دفعه) له وجوباً ان كان (ما اللقطة) باقيا (والا) بان تلف (لم يلزمه) أى الملقط (شئ ومن تركه دابة تركها باس مهلكة أو فلاة لا تقطعها) بجهاز عن المنى (أولم يجره) أى مالكها (عن عافها) بان لم يجد ما يعلقها فتركها (ملكها أخذها) قال فى المغنى ومن ترك

داية جهلكة فآخذها انسان فاطعمها وسقاها وخلصها مملكتها وبه قال السبت والحسن بن صالح  
واسحق الآن يكون تركها الرجوع اليها وضلت عنه (وكذا) أى وكالقول فيما تقدم من كون آخذه  
ملكه باخذه يقال قبل (ما يلقى في البحر) من سفينة (خوفاً من الفرق) أى من أجل ذلك لأن هذا  
مال القاصص اجبه فيما يتلف يتركه فيه اختياراً منه فملكه من آخذه كالذى القاصص رغبة عنه والقسم  
(الثاني) من أقسام اللقطة وهو الذى لا يجوز التقاطه ولا يملك بتعريفه (الضوال التى تمنع من  
صغار السباع) كالاسد الصغير والذئب وابن آوى وامتناعها امال الكبير جنتها (كالايل والبقر  
والخيل والبقال والحمار الاهلية) والسرعة عدوها أى ركضها (كالظباء) وما لطيراتها كالطير  
واما بناتها كتهمد (فغير الايل) يحرم التقاطها لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن ضالة  
الايل مالك ولها دعها فان معها حسداً ما أى أخفاها وسقاها أى فيها تزد الماء وتأكل الشجر  
حتى يجودها ربه (ونحن كالغصب) ولو كان الملتقط لها الامام أو نائبه اذا أخذها على سبيل  
الاتقاط لا على سبيل الحفظ (ولا يزول الضمان) أى ضمان ما حرم التقاطه عن آخذه (الا بدفعها  
للامام أو نائبه) لان للامام النظر في ضوال الناس فيقوم مقام المالك (أو يردّها) أى اللقطة  
المذكورة (الى مكانها باذنه) أى الامام أو نائبه (ومن كتم شيئاً منها) أى عما يجوز التقاطه عن  
ربه ثم أقر به (أو قامت به بيته فمات لم يمتعه) أى الملتقط الذى لا يجوز التقاطه (مرتين) لربه قال  
في المحروم من التقطه وكتبه حتى تلف ضمنه بيمينه مرتين نص عليه (وان تبع شيئاً منها) أى من  
الضوال المذكورة (دوابه فطرده) فلا ضمان عليه (أو دخل) شيئاً منها داره فخرجه لم يضمنه  
حيث لم يأخذه ولم تثبت يده عليه القسم (الثالث) من أقسام اللقطة وهو ما يجوز التقاطه ويملك  
بتعريفه المعتبر شرعاً (كالذهب والفضة والمتاع) كالثياب والفرش والاوراق والآلات الحرف  
ونحوها (وما لا يمنع من صغار السباع كالغنم والفصلان) يضم القاصص وكسر هاء جمع فصيل وهو  
ولد الشاة اذا فصل عن امه (والهجابيل) جمع جمل وهو ولد البقرة (والاوز والدجاج) والخشبة  
الصغيرة وقطعة الحديد والنحاس والرصاص والزق من الدهن أو العسل والغرارة من الحب  
أو الورق أو الكتب وما جرى مجرى ذلك والمرىض من الايل ونحوها كالصغير (فهذه يجوز  
التقاطها لمن وثق من نفسه الامانة والقدرة على تعريفها) ولا فرق في ذلك بين الامام وغيره  
(والافضل) للانسان (مع ذلك) أى مع الامانة والقدرة على تعريفها (تركها) ولو وجدها  
بمضيعة لان في الاتقاط تعريضاً لنفسه لا كل الحرام وتضييع الواجب من تعريفها وآداء  
الامانة فيها فكان تركه ذلك أولى وأسلم كولاية مال اليتيم (فان أخذها) أى اللقطة الملتقط (ثم  
ردها الى موضعها) فتلقت (ضمن) فوط أم لم يفرط إلا أن يكون ردها الى موضعها باذن الامام  
أو نائبه فلا يضمنها

• (فصل • وهذا القسم الاخير) من أقسام اللقطة المتقدمة ذكرها (ثلاثة أنواع) أحدها  
ما التقطه من حيوان) ما كول كالصمبل والشاة والدجاجة (فيلزمه) أى الملتقط (خبر ثلاثة  
أمور) أكله بيمينه (في الحال والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الشاة فقال خذها  
فانما هي لك وأولائك) والذئب فجعلها له في الحال لانه سوى بينه وبين الذئب والذئب لا يستأفى  
بأكله لان في كل الحيوان اغناء من الاتفاق عليه وحراسة ماله عليه على صاحبه فانه اذا جاء بأخذ

قيمه بكالها (أو يبعه) أي الحيوان (وحفظ ثمنه) ولولم ياذن في ذلك الامام لانه اذا جازأ كله بغير  
اذنه فيهه أولى (أو حفظه وبتفق عليه) الملتقط (من ماله) لما في ذلك من حفظه على ماله عينا  
ومالاً فان ترك الاتفاق عليه حتى تلف ثمنه لانه مقرط (وله) أي للملتقط (الرجوع) على ماله  
ان وجده (بما اتفق ان نواه) أي الرجوع والافلا (فان استوت الامور الثلاثة) في نظر الملتقط  
فلم يظهر له ان أحدها حفظ (خير) بين الثلاثة لجواز كل منها وعدم ظهوره لاحظ في أحدها  
(الثاني) ما التقط (مما يخفى فساد) ببقية كالبطيخ والخضر اوات ونحوها (فيلزمه) أي الملتقط  
(فعل الاصلح من يبعه) بقيته وحفظ ثمنه من غير اذن حاكم لانه مال أبيع للملتقط أ كله فأبيع له يبعه  
وعنه يبيع اليسير كله ويرفع الكثير للباكم (أو أ كله بقيته) لان في كل منهما حفظاً مالياً على  
ماله ويحفظ صفاته في الصورتين يدفع لمن وصفه ثمنه أ بقيته (او يتجفف ما) أي شئ (يجفف)  
كالعنب والرطب لان ذلك امانة يده وقيل الاحظ في امانة متعين وان احتياج في تجفيفه الى  
غرامة باع بعضه في ذلك (فان استوت الثلاثة) في نظر الملتقط (خير) بينها فافعل جائزه وان  
تركه حتى تلف ثمنه لانه فرط في حفظ ما يده امانة كالوديعه قال في المغني ويقضي قول  
أصحابنا ان العروض لا تملك بالتعريف ان هذا كله لا يجوز له أ كله اكن يخبر بين الصدقه وبين  
يبيع (الثالث باقى المال) أي ما عدا الضرر بين المذكورين من المال كالانمان والمتاع ونحوها  
(ويلزمه) أي الملتقط (التعريف في الجميع) من حيوان وغيره سواء أراد الملتقط ثمنها  
أو حفظها لصاحبها (فورا) اظاها الامر اذ مقتضاه الفور ولان صاحبها يطلبها عقب ضياعها  
فاذا عرفت اذن كان أقرب الى وصولها اليه (نهارا) لان النهار يجمع الناس ومنقاهم (أول كل  
يوم) قبل اشتغال الناس في معاشهم (مدة اسبوع) أي سبعة أيام لان الطالب فيه أ كثر (ثم)  
يعرفها بعد الاسبوع (عاده) أي بالنظر الى عادة الناس في ذلك (مدة حول) كامل وأول الحول  
من الالتقاط (وتعريفها) أي صفته (بان ينادى عليها في الاسواق) عند اجتماع الناس  
(وأبواب المساجد) أوقات الصلوات وكره داخلها (من ضاع منه شئ أو نفقة) قال في الحرر  
ولا يصفها بل يقول من ضاع منه شئ أو نفقة وفي المغني السادس في كيفية التعريف وهو أن  
يذكر جنسها لا غير فيقول من ضاع منه ذهب أو فضة أو دينار أو درهم أو ثياب ونحو ذلك انتهى  
اكن انفقوا على أنه لا يصفها (وأجرة النأدي على الملتقط) نص عليه لانه سبب في العمل فكانت  
أجرته عليه كالأجر كثرى شخصاً بقلع له مباحاً وان أخر التعريف عن حول التعريف أو بعضه لغير  
عذر أو لم يملكها بالتعريف بعد الحول كالتقاطها بنية التملك أو لم يردت ريقا وليس خوفه  
أن يأخذها سلطان جائراً ويطلبه بأكثري عذر في ترك تعريفها حتى يملكها بدونها (فاذا عرفها  
حولا) كاملاً (ولم تعرف) فيه وهي مما يجوز التقاطه (دخلت في ملكه قهر اعليه) غنيا كان  
الملتقط أو فقيراً أو لقطه الحرم كقطعة الحبل (فيتصرف فيها بما يشاء بشرط ضمانها) لربها  
اذا جاء ووصفها

• (فصل في يحرم تصرفه) أي الملتقط (فيها) أي في اللقطة بعد التعريف (حتى يعرف وجماعها)  
وهو كيسها ونحوه كالخرقة التي تكون مشهودة قيمها والرق الذي يكون فيه المانع  
واللقطة التي تكون فيها الثياب (و) حتى يعرف (وكاها) أي اللقطة (وهو ما يشبه الوعاء) أي

الكيس أو الرزق ونحوه - ما حل هو - برأ وخيط وحل هو من ابريسم أو كان (و) حتى يعرف  
 (عفاصها) بكسر العين المهملة (وهو عفة الشد) هل هو عفة أو عقدان وانشوطه أو غيرها  
 والانشوطه قال في القاموس كالتوبة عقد يسهل المحل لها كعقد السكة انتهى (و) حتى  
 (يعرف قدرها) بالعد والوزن أو السكيل بعبارة الشرعي (وجنسها ومقتها) التي تتميز بها من  
 الجنس وهي نوعها ولونها والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن خالد  
 اعرف عفاصها ووكاهم كاهم كاهارواه التريدي (ومنى وصفها) أي اللقطة (طالها) أي مدع  
 ضياها بصنعتها التي أمر الملقط أن يعرفها (فوما من الدهر) في حول التعريف أو بعده (لزم)  
 الملقط (دفعها) أي اللقطة (اليه بنماها المتصل وأما) النماء (المتصل بعد حول التعريف) أنه  
 يكون ملكا (لواجدها) لأنه ملك اللقطة بانفصال الحول فمأواها اذن غنا مملكه (وان تلقت)  
 اللقطة (وانقصت) اوضاعا (في حول التعريف) يبدأ الملقط (ولم يفرط لم يضمن) لأنها امانة  
 يده فلم يضمن بغير تفریط كالوديعة (و) ان تلقت (بعد الحول) أي حول التعريف فإنه (يضمن)  
 الملقط للقطة (مطلقا) أي سواء فرط أو لم يفرط لأنها دخلت في ملكه فكان تلقها من ماله قال في  
 المغنى وتلك اللقطة ملكا مراعى بزل مجبى صاحبها ويضمن له بدلها ان تعذر ردّها (وان  
 أدركها ربها بعد الحول مبيعة أو موهوبة) بعد الحول والتعريف وهي يضمن يضمن انتقلت اليه  
 (لم يكن له) أي ربحها (الا البدل) لان تصرف الملقط وقع صحيحا لكونها صارت في ملكه (ومن  
 وجد في حيوان نقدا) كالأشترى انسان شاة فذبحها أو وجد في بطنه اذنا ناعرا ودراهم (أو درة) أو  
 غيره (فللقطة لواجده يلزمه تعريفه) ويبدأ بالبائع لاحتمال ان يكون ذلك من ماله فان لم يعرف  
 كان لواجده (ومن استيقظ) من نوم أو غما فوجد في ثوبه أو كيسه (مالا) دراهم أو غيرها  
 (لا يدري من صره) له أو وضعه له (فهو له) ولا تعريف عليه لان قرينة الحال تقتضي غلبه له (ولا  
 يبرأ من أخذ من نائم شيئا الا بتسليمه له بعد اتبأه) قال في الانصاف وكذلك الساعى انتهى  
 ووجه ذلك ان الاخذ في حالة من هاتين الحالتين وجب اضمين المأخوذ على آخذة لوجود  
 التعدي لانه اما سارق أو غاصب فلا يبرأ من عهده الا برده على مالكه في حالة يصح قبضه  
 له فيها أو اقله أعلم

### • (باب اللقطة) •

فعل بمعنى المفعول كقتيل وجريح وطريح (وهو) أي اللقطة شرعا (طلق) بوجد لا يعرف نسبه  
 ولا يعرف (رقه) طرح في شارع أو غيره أو ضل ما بين ولادته الى سن التمييز (والتقاطه) أي  
 الملقط شرعا (والانفاق عليه فرض كفاية) كطعامه إذا اضطر وانجائه من الغرق فلو تركه جميع  
 من رآه أم الجميع (ويحكم بالاسلام وحرية) الا ان يوجد في بلد أهل الحرب ولا مسلم فيه أو فيه  
 مسلم كالجرح وأسيرة كافر وقيق لان الداراهم وان كثر المسلمون فسلم اوفى بلد اسلام كل أهله  
 أهل ذمة فكفار وان كان به مسلم يمكن كونه منه فسلم (ويشقق عليه ثمانية ان كان) معه شيء  
 لان نفقته واجبة في ماله وما وجد منه فهو له لان الطفل يملك وله يد صحبة بدل ليل انه يرث ويورث  
 ويصح أن يشتري له وليه ويبيع من ماله (فان لم يكن) معه شيء (فنفقته) (من بيت المال فان)  
 لم يكن بيت مال أو تعذر الاخذ منه (اقترض عليه) أي على بيت المال (الحاكم) قاله الطحاوي نقله



عنه في الانصاف قال في شرح المنتهى ظاهره ولو منع وجود متبرع به لانه يمكن الاتفاق عليه بدون منة تلحقه في المستقبل أشبه الاخذها من بيت المال (فان تعذر) الاقتراض عليه (فهو) من عمل بجاهه) الاتفاق عليه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولان في ترك الاتفاق عليه هلاكه وحفظه من ذلك واجب كنافذ من الفرق ولا يرجع اذن منفق بما انفق لو جوبه عليه فهي فرض كفاية (والاحق بمحضاته) أي اللقيط (واجده ان كان حرا) فام الحرية لان كلام من القن والمدير والمعلق عقبة بصحة وأم الولاد متافقه مستحقة ايده فلا يذهب في غير نفعه الا باذنه وكذلك المكاتب فانه ليس له التبرع بماله ولا بمناقبه الا باذنه في ذلك وكذلك البعض فانه لا يمكن من استكمال الحضانة (مكلفا) لان غير المكلف لا يلي امر نفسه فلا يلي امر غيره (رشيدا) فلا يقرب يدسفيه جرمه في الهداية والمذهب والمستوعب والتلطيف وغيرهم وفي المنتهى (أمناء عدلا) لان عمر رضى الله عنه أقر اللقيط في يد أبي جيلة حين قال له عريقه انه رجل صالح ولانه سبق اليه فكان أولى به (ولو) لم يعلم باطن حاله كفى كونه عدلا (ظاهرا) لان هذا حكمه حكم العدل باطنا وظاهرا في لقطة المال والولاية والنكاح والشهادت فيه وفي أكثر الاحكام ولان الاصل في المسلمين العدالة ولذلك قال عمر رضى الله عنه المسلمون عدول بعضهم على بعض

• فصل • وميراث اللقيط وديته ان قتل لبيت المال) ومحل ذلك ان لم يكن له وارث كغير اللقيط لانه مسلم لا وارث له فكان ماله وديته لبيت المال فان كانت له زوجة فلها الربع والباقي لبيت المال وان كانت لقيطة لها زوج فله النصف والباقي لبيت المال وان كان له بنت أو زوج وم كبت بنت أو ابن بنت أو خن جبيع المال لان الرد والرحم مقدم على بيت المال ويخير الامام في عدم بين أخذها او القصاص وان قطع طرفه عمدا انتظر بلوغه ورشده الا أن يكون فقيرا فيلزم الامام العفو على ما ينفق عليه منه (وان ادعاه) أي ادعى أن اللقيط ولده (من) أي انسان (يعكس كونه) أي كون اللقيط (منه) أي المقر (من ذكر أو أنثى ألق) أي اللقيط (به) أي بالمقر (ولو) كان اللقيط (ميتا) لان الاقرار بالنسب مصلحة لمحضة للقيط لا اتصال نسب ولا ضرورة على غيره فيه فقبل كماله أو قبله بمال وهذا بخلاف في المذهب فيما اذا كان المقر رجلا حرا مسلما يمكن كونه منه نص عليه أحمد في رواية بجاعة (وثبت نسبه) أي اللقيط بهذا الاقرار (و) ثبت (ارثه) أيضا (وان ادعاه) أي ادعى ان اللقيط ابن (اثنان) أو رجلان (فاكثر معا قدم) به (من لهينة) لان الهينة علامة ظاهرة واضحة على اظهار الحق لمن قامت له (فان لم تكن) لو احدث منهم بيتة أو أقام كل واحد منهم بيتة بانه ولده (عرض) أي اللقيط مع كل مدع موجود أو فأر به ان مات (على القافة) والقافة قوم يعرفون الانسان بالنسبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة بل من عرفت منه المعرفة بذلك وتكررت منه الاصابة فهو قافة قال في المغني وقيل أكثر ما يكون ذلك في بني مدج رهط من عجز زبيح وزاين (فان لحقته) القافة (بواحد لحقه وان) لحقته بالجميع لحقهم) قال في المغني هذا قول أنس وعطاء بن يزيد بن عبد الملك والاوزاعي والليث والشافعي وأبي نؤير (وان) ادعاه أكثر من واحد (اشكل أمره) على القافة تبا قالوا لم يظهر لنا شيء أو قالوا اشكل علينا حاله أو نحو ذلك أو اختلف قافة في اثنان أو ثلاثة (ضاع نسبه) في هذه الصور كلها في

الاصم لانه لا دليل ولا مرجع لبعض من يدعيه أشبه من ليدع نسيه وبوخذباثين خالفه ما نالت  
 كبيطارين وطبيبين خالفه ما طيب في عيب (ويكنى) في ذلك (قائف واحد) لانه حكم ويكنى  
 في الحكم قول واحد (وهو كالحاكم فيكنى مجرد خبره) ومعنى حكم الحاكم حكمه كالم ينقض بمخالفة  
 غيره له وكذلك لو الحقته بواحد ثم عادت فألحقته بغيره ~~كذلك~~ وان أقام الاثنتين أنه ولده  
 حكم له به وسقط قول القائف لانه بدل فيسقط بوجود الاصل كالتييم مع الماء قاله في المغنى  
 (بشرط كونه) أى القائف (مكلفا ذكر) لان القافة حكم مستندها النظر والاستدلال فاعتبرت  
 المذكورة فيه كالقضاء (عدلا) لان القاسق لا يقبل قوله وعلم من اشتراط عدالة اشتراط اسلامه  
 لان العدل لا يكون الاسما (حرا) قال في المغنى لان قوله حكم والحكم تعقبه  
 هذه الشروط انتهى (يجربا في الاصالة) لانه أمر على فلا يدمر العلم بعلمه  
 له وذلك لا يعرف بغير التجربة فيه قال القاضي في كيفية  
 التجربة هو ان يترك الاقبط سبع عشرة من الرجال غير  
 من يدعيه فان ألحقه بواحد منهم سقط قوله  
 لانه تبين خطأه وان لم يلحقه بواحد  
 منهم اربنا ايام مع عشرين  
 فيهم مدعيه فان  
 ألحقه به لحقه

\*(تم الجزء الاول ويليها الجزء الثانى اوله كتاب الوقف)\*





• فهرسة الجزء الثاني من كتاب ليل المأرب بشرح دليل الطالب •

صفحة	كتاب الوقف	صفحة
٢٣	فصل وشروط الوقف سبعة	٢
٢٤	فصل ويلزم الوقف بمجرد	٣
٢٥	فصل ويرجع في مصرف الوقف الى شرط	٤
٢٦	الواقف	٥
٢٨	فصل ويرجع في شرطه الى الناظر	٦
٢٨	فصل ومن وقف على ولده أو ولد غيره الخ	٧
٢٩	فصل والوقف عقد لازم	٨
٣٠	باب الهبة	٩
٣٠	فصل وعلى الهبة بمجرد العقد	٩
٣١	فصل ولكل واحد ان يرجع في هبته	١٠
٣٢	اقتضاها	
٣٢	فصل ويساح للانسان ان يقسم ماله بين	١١
٣٢	ورثته في حال حياته الخ	
٣٣	فصل والمرض غير المخوف كالصداع	١١
٣٣	ووجع الضرس تبرع صاحبه نافذ	
٣٤	كتاب يذكرفيه مسائل من أحكام	١٢
٣٥	الوصايا	
٣٦	باب حكم الموصى له	١٣
٣٧	فصل واذا أوصى انسان لاهل سكتته الخ	١٤
٣٧	باب أحكام الموصى به	١٤
٣٨	باب الموصى اليه	١٥
٤٠	فصل ولا تصح الوصية الا في شئ معلوم	١٦
٤٠	كتاب يذكرفيه جل أحكام الفراقض	١٧
٤١	فصل وأسباب الارث ثلاثة الخ	١٧
٤٣	فصل والوارث ثلاثة ذوفرض وعصبة	١٨
٤٤	ورحم	
٤٥	فصل والثلاث فرض أربعة الخ	١٩
٤٧	فصل في أحكام الجد والاختوة	٢٠
٥٠	باب الجلب	٢٢
٥٠	باب العصبان	٢٢
٥٠	فصل ويحرم الجمع بين الاختين	
٥٠	فصل واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم	
	ثلاثة الخ	
	باب الرد وذوى الارحام	
	فصل في تعيين ارث ذوى الارحام	
	باب تعيين أصول المسائل	
	باب ميراث الحمل	
	باب حكم ميراث المفقود	
	باب ميراث الخنثى	
	باب ميراث الغرقى ونحوهم	
	باب ميراث أهل المال	
	باب ميراث المطلقة	
	باب حكم تصحيح المسئلة	
	باب ميراث القاتل	
	باب ميراث المعتق بعهده	
	باب الولاء	
	فصل ولا يرث صاحب الولاء الخ	
	كتاب العتق	
	فصل ويصح تعليق العتق بالصفة	
	فصل وان قال سيد لرقبته أنت حر الخ	
	باب التدبير	
	باب الكتابة	
	فصل وعلى المكتاتب كسبه الخ	
	فصل والكتابة عقد لازم من الطرفين	
	فصل وان أختلعا في الكتابة الخ	
	باب أحكام أم الولد	
	كتاب النكاح	
	فصل ويحرم النظر لشهوة الخ	
	باب ركني النكاح وباب شروطه	
	فصل ووكيل الولي يقوم مقامه	
	باب المحرمات في النكاح	
	فصل ويحرم الجمع بين الاختين	

صحيحة	صحيحة
٥٦ فصل والطلاق لا يعض	٥٠ فصل وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى
٥٦ فصل واذا قال أنت طالق	تتوب وتتقضى عدتها
٥٧ فصل في حكم الاستنشاء	٥٣ باب الشروط في النكاح
٥٧ فصل في حكم طلاق الزمن	٥٤ فصل وان شرطها مسئلة فبأنث كناية الخ
٥٨ باب تعليق الطلاق	٥٥ باب حكم العيوب في النكاح وأقسامها
٥٨ فصل ويصح التعليق مع تقدم الشرط	٥٦ فصل ولا يثبت الخيار في عيب زال بعد
٥٩ فصل في مسائل متفرقة	العقد ولا العالم به الخ
٥٩ فصل في الشك في الطلاق	٥٧ باب نكاح الكفار
٦٠ باب أحكام الرجعة	٥٨ فصل واذا أسلم الكافر وقته أكثر من
٦١ فصل واذا طلق الحر ثلاثا	أربع من النساء
٦١ كتاب الايلاء	٥٩ كتاب الصداق
٦٢ كتاب الظهار	٦٠ فصل وللأب تزويج بنته مطلقا الخ
٦٣ فصل ويصح الظهار من كل من يصح	٦١ فصل وتلك الزوجة بالعقد الخ
طلاقه	٦٢ فصل فيما يسطر الصداق الخ
٦٣ فصل والكفارة فيه على الترتيب	٦٣ فصل واذا اختلفا في قدر الصداق
٦٤ كتاب اللعان	٦٣ فصل ولئن زوجت بلامهر
٦٥ فصل وشروط اللعان ثلاثة	٦٤ فصل ولا مهر في النكاح الفاسد الخ
٦٥ فصل فيما يلحق من النسب	٦٤ باب الوليمة وآداب الأكل
٦٦ فصل ومن ثبت أو قرأ أنه وطئ أمته في	٦٦ فصل ويستحب غسل اليدين قبل الطعام
الفرج	٦٧ فصل ويسن ان يحمد الله تعالى اذا فرغ
٦٦ كتاب العدة	باب عشرة النساء
٦٨ فصل وان وطئ الاجنبي بشبهة الخ	٦٨ فصل وللزوج ان يستمتع بزوجته الخ
٦٩ باب استبراء الاماء	٦٩ فصل وليس عليه اخذ مه زوجهما
٦٩ فصل ويحصل استبراء الحامل بوضع الحمل	٧٠ فصل ويلزمه أن يبيت عند الحرة الخ
٧٠ كتاب الرضاع	٧١ فصل وان تزويج بكر الخ
٧١ كتاب النفقات	٧١ كتاب الخلع
٧٢ فصل والواجب عليه دفع الطعام	٧٢ كتاب الطلاق
٧٣ باب نفقة الاقارب والمالك	٧٣ فصل ومن صح طلاقه الخ
٧٦ فصل ويجب على السيد نفقة مملوكه	٧٣ باب سنة الطلاق
٧٧ فصل وعلى مالك البهيمة اطعامها وسقيها	٧٤ باب صريح الطلاق وباب كذايته
٧٧ باب الحضانة	٧٥ فصل وكذايته لا بد فيها من نية الطلاق
٧٨ فصل واذا بلغ الصبي سبع سنين	٧٥ باب ما يختلف به عدد الطلاق

صحيفة	صحيفة
١٢٠ فصل ومن أريد ياذى في نفسه أو ماله	٩٩ كتاب الجنائيات
أوجريه	١٠٠ باب شروط القصاص في النفس
١٢١ باب قتال البغاة	١٠١ باب شروط استيفاء القصاص
١٢٣ باب حكم المرتد	١٠٢ فصل ويحرم استيفاء القصاص بلا
١٢٤ فصل وتوبة المرتد وكل كافر الخ	حاضرة السلطان
١٢٥ كتاب الاطعمة	١٠٣ باب شروط القصاص فيمادون النفس
١٢٦ فصل ويباح ما عدا هذا الخ	١٠٤ فصل ويشترط لجواز القصاص في الجروح
١٢٧ فصل ومن اضطر جازله ان يأكل من	١٠٤ كتاب الديات
المحترم الخ	١٠٥ فصل وان تلف واقع على نائم غير متعد
١٢٨ باب الذكاة	بنومه فهدر
١٢٩ فصل وتحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه	١٠٦ فصل في مقادير ديات النفس
١٣٠ كتاب الصيد	١٠٧ فصل ومن جنى على حامل فالقت جنينا
١٣٢ كتاب الايمان	الخ
١٣٣ فصل وشروط وجوب الكفارة خمسة	١٠٧ فصل في دية الاعضاء
أشياء	١٠٨ فصل في دية المنافع
١٣٣ فصل ومن قال طعامي على حرام الخ	١٠٨ فصل في دية الشحة والجانقة
١٣٤ فصل وكفارة اليمين على التخيير	١٠٩ فصل وفي الجانقة ثلث الدية الخ
١٣٤ باب جامع الايمان	١٠٩ باب العاقلة
١٣٥ فصل فان لم ينو شيئا رجع الى سبب اليمين	١١٠ باب كفارة القتل
الخ	١١١ كتاب الحدود
١٣٥ فصل فان عدم النية والسبب الخ	١١٢ باب حد الزنا
١٣٥ فصل فان عدم النية والسبب والتعيين	١١٤ باب حد القذف
الخ	١١٤ فصل وبسقط حد القذف بأربعة أشياء
١٣٦ فصل فان عدم الشرعي فالايان مبناها	الخ
العرف	١١٥ فصل والقذف تنقسم القاطنة الى صريح
١٣٦ فصل فان عدم العرف رجع الى اللغة	وكناية
١٣٧ فصل ومن حلف لا يدخل دار فلان الخ	١١٦ باب حد المسكر
١٣٩ باب النذر	١١٦ باب التعزير
١٤٠ فصل ومن نذر صوم شهر معين الخ	١١٧ فصل ومن الانقاطب الموجبة للتعزير قوله
١٤٠ كتاب القضاء والفتيا	لغيره يا كافر الخ
١٤١ فصل وتنفيد ولاية الحكم العامة فصل	١١٧ باب القطع في السرقة
الخصومات الخ	١٢٠ باب حد قطاع الطريق

صفحة	صفحة
١٥٥ فصل فلو شهد بقتل العمد رجع وامراً أن الخ	١٤٢ فصل ويشترط في القاضي عشر خصال
١٥٦ باب الشهادة على الشهادة وباب الرجوع عن الشهادة وباب صفة أداؤها	١٤٢ فصل ويسن كون الحاكم قوياً بلا عنف الخ
١٥٧ فصل ولا تقبل الشهادة إلا بأشهاد أوشهدت	١٤٣ باب طريق الحكم وصفته
١٥٨ باب العين في الدعاوى	١٤٤ فصل ويعتبر في اليقظة العدة المظاهرة وباطناً
١٥٨ فصل وللعاكم تغليب المين فيما له خطر	١٤٥ فصل وحكم الحاكم برفع الخلاف
١٥٩ كتاب الاقرار	١٤٥ فصل وتصح الدعوى بحقوق الآدميين على الميت الخ
١٦٠ فصل والاقراء اقن غيره اقراراً لسيده الخ	١٤٦ باب القسمة
١٦٠ باب ما يحصل به الاقرار وما يغيره	١٤٦ فصل النوع الثاني قدسية اجبار
١٦١ فصل فيما اذا واصل باقراره ما يغيره	١٤٨ باب الدعاوى والبينات
١٦٢ فصل ومن باع أو وهب أو أعتق عبداً ثم أقربه الخ	١٤٩ كتاب الشهادات
١٦٢ باب الاقرار بالجهل	١٥٠ فصل وان شهدا أنه طلق من نسائه واحدة الخ
١٦٣ فصل اذا قال له على ما بين درهم وعشرة زعمه ثمانية الخ	١٥١ باب شروط من تقبل شهادته
١٦٤ (خاتمة) اذا اتفقا على عقد الخ	١٥٢ باب موانع الشهادة
	١٥٤ باب أقسام المشهود به



الجزء الثاني من كتاب نيل المآرب بشرح دليل  
الطالب للشيخ الإمام عبد القادر  
ابن عمر الشيباني على مذهب  
الإمام المجلد أحمد بن  
محمد بن حنبل  
رضي الله  
عنه

## بسم الله الرحمن الرحيم

### \* (كتاب الوقف) \*

وهو مصدر وقف الانسان الشيء يقفه بمعنى حبسه وأحبسه ولا يقال أوقفه الا في لغة شاذة عكس  
أحبسه وهو مما اختص به المسلمون قال الشافعي لم تجبس أهل الجاهلية ثم الوقف شرعاً تحميم  
مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته بنوع من أنواع  
التصرفات تحميمه يصرف ريعه الى جهة برقر بالي الله سبحانه وتعالى و (يحصل) الوقف  
حكماً (بأحد أمرين) الاول (بالفعل مع دليل يدل عليه) أي على الوقف عرفاً كما يحصل ذلك بالقول  
لاشترائهم ما في الدلالة عليه في أصح الروايتين (كان يني) انسان (ينبأنا على هيئة المسجد  
ويأذن اذناً عاماً) أي لمن شاء الصلاة فيه من المسلمين (بالصلاة فيه) حتى لو كان المكان المأذون  
في الصلاة فيه أسفل بيته أو علوه أو وسطه فانه يصح وإن لم يذ كر استظراً أو يستطرق (أو يجعل  
أرضه) مهياً لأن تكون مقبرة ويأذن اذناً عاماً بالدفن فيها (لأن الاذن الخاص قد يقع على غير  
الموقوف فلا يفيد دلالة الوقف قاله الحارثي) و (الثاني) (بالقول) رواية واحدة والاشارة المفهمة  
من الآخرس كالقول (وله) أي للوقف باللفظ (صريح وكناية نصريحه) ثلاثة ألفاظ كلفظ  
المطلق في الطلاق (وقف وحسبت وسبكت) فمن أتى بكلمة من هذه الكلمات صح بها الوقف  
لعدم احتمال غيره بعرف الاستعمال المنضم اليه عرف الشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان شئت حسبت أصلها وسبكت عمرتم افصارت هذه الالفاظ في الوقف صريحة فيه كلفظ  
التطبيق في الطلاق (وكنايته) أي الوقف ثلاثة ألفاظ تصدقت وحرمت وابدت) وانما كانت  
هذه الالفاظ كناية لعدم خلاص كل لفظ منها عن اشتراكه فان الصدقة تستعمل في الزكاة  
وهي ظاهرة في صدقة التطوع والعصم صريح في الظهار والتأيد يستعمل في كل ما يراد

تأيد من وقف وغيره (فلا بد فيها) أي الكفاية (من نية الوقف) فني أي مالك بأحد هذه  
الكلمات الثلاث واعترف أنه نوى بها الوقف لزم في الحكم لانها بالنية صارت ظاهرة فيه  
وان قال ما أردت بها الوقف قبل قوله لانه أعلم بما في ضميره لعدم الاطلاع على ما في ضميره (مالم  
يقول) الواقف بلقظ من الفاظ الكفاية بالنية تصدقت بداري (على قبيله كذا أو) على (طائفة  
كذا) أو يقرن الكفاية بأحد اللفاظ الخمسة كتصدق صدقة موقوفة أو تصدقت صدقة  
محبسة أو تصدقت صدقة مسجلة أو تصدقت صدقة محرمة أو تصدقت صدقة مؤبدة أو قرن  
الكفاية بحكم الوقف كلاتباع أو لا تورث لان ذلك كله لا يستعمل في سوى الوقف  
فانتفت الشركة

• (فصل في شروط الوقف) المعتبرة (سبعة أحدها كونه) أي الوقف (من مالك) فلا يصح ان  
يقف الانسان ملك غيره بغير إذنه (جائز التصرف) فلا يصح من محجور عليه ولا من مجنون  
(أو من يقوم مقامه) أي مقام جائز التصرف كوكيله فيه (الثاني) من شروط صحة الوقف  
(كون الموقوف عينا يصح بيعها) فلا يصح وقف أم ولد وكاب ومهر ونفقة (و يفتع بها) ما يهد  
انتفاعا (نفعا مباحا مع بقاء عينها) فلا يصح وقف مطعوم ومشروب غير الماء ولا وقف دهن وشمع  
شعل (وإنما) وقد ادخل في المساجد ولا على غيرها) قال في الانتفاع ولو وقف فسد بدل فقد  
على مسجد أو نحوها لم يصح وقفه وهو باق على ملك صاحبه فيزكبه ولو تصدق بدهن على مسجد  
ليوقد فيه جاز وهو من باب الوقف قاله الشيخ (الثالث) من شروط صحة الوقف (كونه على جهة  
بر) وهو اسم جامع للخير وأصله طاعة الله تعالى والمراد اشتراطه في القرية في الصرف الى  
الموقوف عليه لان الوقف قرينة وصدقة فلا بد من وجودها فيما لا جله الوقف اذ هو المقصود  
(وقربة كالمساكين والمساجد والقنابر والاقارب) لانه شرع لتحصيل الثواب فاذا لم يكن على  
بر لم يحصل المقصود الذي شرع من أجله (فلا يصح) الوقف (على الكنائس) جمع كنيسة قال  
في القاموس الكنيسة معبد اليهود والنصارى والكفار انتهى (ولا على اليهود والنصارى  
ولا) يصح الوقف أيضا (على جنس الاغنياء أو الفساق) أو قطاع الطريق ولا على التنوير على  
القبر وتبخره ولا على من يقيم عنده أو يخدمه أو يزوره قاله في الرعاية (أما لو وقف على ذي)  
معين (أو فاسق) معين (أو غني معين صح) وان وقف على غيره واستثنى غلمه أو بعض أهله أو ولده أو  
الكل منه أو الانتفاع لنفسه أو لأهله أو أنه يطعم صديقه مدة حياته أو مدة معينة صح (الرابع)  
من شروط صحة الوقف (كونه على معين) من جهة أو شخص (غير نفسه) عند الأكره ينصرف  
الى من بعده في الحال وعنه يصح قال المنهجي في التقيج اختياره جماعة وعليه العمل وهو أظهر  
(يصح ان يملك فلا يصح الوقف على) شيء (مجهول كرجل) لصدقة على كل رجل (ومسجد)  
لصدقة على كل مسجد قال في الاضاف عن كون الوقف يصح على رجل ومسجد بالانزع  
انتهى (أو على) مبهم كقوله وقفت دارى على (أحد هذين) الرجلين أو على أحد ابني هذين  
أو على أحد هذين المسجدين أو على إحدى هاتين القبيلتين لترده قالوا بل نعمت أحد هذين  
الشوبين أو وهبتك أحدهما (ولا يصح) الوقف (على نفسه ولا) يصح الوقف (على من لا يملك  
كالرقيق) وأم الولد (ولو) كان الرقيق (مكتبا ولا) يصح الوقف على (الملائكة والجن والبهائم)

والاموات ولا يصح الوقف (على الحمل استقلا لابل) يصح الوقف عليه (تبعاً) فان قيل قد جوزتم الوقف على المساجد والسقايات وأشباهاها وهي لا تملك قلنا الوقف هنا على المساكين الا انه عين في نفع خاص لهم (الخامس) من شروط صحة الوقف (كون الوقف منجزاً) أي غير معلق أو مؤقت أوه شروط فيه الخيار أو نحوه كان يبيعه أو يهبه أو يحوله من جهة متى شاء (فلا يصح تعليقه) على شرط الخيار سواء كان التعليق لا بدائه ككفولة إذا قدم زيدا وولد له أو جاء رمضان فدارى وقف على كذا أو كان التعليق لانتهائه كقوله دارى وقف على كذا الى ان يحضر زيدا ويولد له ولد أو نحوه ذلك (الا ان علق الوقف (بعونه) بان قال هو وقف بعد موتي فانه يصح (فلنزم) الوقف (من حين الوقفية) أي من حين قوله هو وقف بعد موتي (ان خرج من الثلث) أي ثلث مال الواقف لانه في حكم الوصية فان خرج من الثلث لم يكن لاحد من الورثة ولا من غيرهم رد شيء منه وان زاد على الثلث لزم الوقف منه في قدر الثلث ووقف الزائد على اجازة الورثة (السادس) من شروط صحة الوقف (ان لا يشترط فيه) أي الوقف (ما) أي شيء (بنا فيه) أي الوقف (كقوله) أي الواقف (وقف على كذا) أي هذا الجمل مثلاً (على ان أهبه أو) على أن (أهبه متى شئت أو) قال ووقت هذا الجمل (بشرط الخيار) مدة معلومة أو مجهولة (أو) قال ووقت هذا الكرم على المساكين (بشرط ان أحوله) أي الوقف (من جهة الى جهة) كن جهة المساكين الى جهة ابناء السبيل (السابع) من شروط صحة الوقف (ان يقفه على التأييد فلا يصح وقفه شهراً أو يوماً أو سنة أو سنة أو نحوه) كالي شهر (ولا يشترط) لصحة الوقف (تعيين الجهة) الموقوف عليها (فلو قال وقت كذا) كدارى أدبته اني (وسكت) ولم يعين جهة (صح) الوقف (وكان) الموقوف (لورثته) أي الواقف (من النسب) بقسمونه (على قدر ائتم

منه) ويقع الخبز بينهم كالبراء

• (فصل) ويلزم الوقف بمجرد (أي بمجرد اللفظ كالعتق ولا يشترط للزومه اخراجه عن يد الواقف ولا فيما على شخص معين قبوله للوقف ولا يطل برده (وعلى كذا) أي يملك غلته (الموقوف عليه) بمجرد الوقف (فيستقر فيه هو) أي الموقوف عليه ان كان أهلاً للنظر (أو وليه) ان كان الموقوف عليه صغيراً أو مجنوناً أو سفياً (مالم يشترط الواقف ناظر ائتمتعين) الناظر الذي عينه الواقف (وبعين صرفه) أي الوقف (الى الجهة التي وقف عليها في الحال) فلو سبل ماء للشرب لم يجز الوضوء به قال الشيخ تقي الدين يصح تغيير شرط الواقف الى ما هو أصلح منه وان اختلف ذلك باختلاف الازمان حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس الى الجهاد يصرف للجهاد انتهى (مالم يستثن الواقف منفعة) أي منفعة ما وقفه (أو غلته له أو ولده) أي ولد الواقف أو لأهله (أو اصدقيه مدة حياته أو مدة معلومة فيه عمل بذلك) فلو مات من استثنى نفع ما وقفه مدة معينة في أثناءها فلورثته ويصح اجارة المدة المستثنى نفعها من الموقوف عليه وغيره (وحيث انقطعت الجهة والواقف حي) بان وقف على أولاده وأولاد زيد فقط فانه قرضوا في حياته (رجع) الوقف (اليه) أي الى الواقف (وقفاً) عليه قال ابن الرافعي في الواضح الخلاف في الرجوع الى الاقارب أو الى بيت المال أو الى المساكين مختص بما اذا مات الواقف أما ان كان حياً فانه قطع الجهة فهل يعود الوقف الى ملكه أو الى عصبته فيه روايان انتهى

و جزم في المنتهى والاقناع بما في المتن (ومن وقف على الفقراء فاقتقر تناول منه) قال في شرح المنتهى والمراد بقوله تناول منه جواز التناول منه لاتعيينه ووجه ذلك وجود الوصف الذي هو لفقر فيه (ولا يصح عتق الرقيق الموقوف بحال) لانه تعالى به حق من يزل الوقف اليه ولان الوقف عقد لازم لا يمكن ابطاله وفي القول بنفوذ عتقه ابطال له وان كان بعضه غير موقوف فاعتقه مالكه صح فيه ولم يسر الى الموقوف لانه اذا لم يعتق بالمباشرة فعدم عتقه بالسراية من باب أولى (لكن لو وطئ الامة الموقوفة عليه حرم) لان ملكه لها ناقص ولا يؤمن حبلها فتنقص أو تلف أو يخرج من الوقف بان تصبر أم ولد (فان حملت) منه (صار أم ولد) له (تعتق بموته) وولده حر لاشبهه وعليه قيمته تصرف في مثله لانها بدل عن الوقف (وتجب قيمتها في تركته) لانه أنلفها على من بعده من البطون (يشترى بها) أي بقيتها الواجبة باستبدالها وبقيمة وجبت بتلفها أو بعضها (مثلاً) يكون وقفها مكانها أو شقص أمة يصير وقفها بالشراء

\* (فصل \* ويرجع) بالبناء لانه قول (في مصرف الوقف) عند التنازع في شيء من أمره (الى شرط الواقف) كقوله شرطت لزيد كذا ولعمركذا لان عمر رضى الله عنه شرط في وقفه شروطاً ولولم يجب اتباع شرطه لم يكن في اشتراطه فائدة ولان ابن الزبير وقف على ولده وجعل للمردودة من بنائه ان تسكن غيره ضرورة ولا مضراً بها فاذا استغنت بزواج فلاحق لها فيه ولان الوقف متعلق من جهة فاتباع شرطه ونقصه كنص الشارع (فان جهل) شرط الواقف كما لو قامت ينة بالوقف دون شرطه (عمل بالعادة الجارية) المستمرة ان كانت (فان لم تكن) عادة جارية (فبالعرف) المستمر في الوقف في مقدار الصرف كفقهاء المدارس لان الغالب وقوع الشرط على وقفه (فان لم يكن) عرف (فالتساوي بين المستحقين) لان التثنية ثابت والتفضيل لم يثبت فان لم تعرف أبواب الوقف جعل كوقف مطلق لم يذكر مصرفه ذكره في التخصيص (ويرجع الى شرطه) أي الواقف (في الترتيب بين البطون) كجعل استحقاق بطن هر تباعى الآخر كان يقف على أولاده ثم أولادهم (أو الاشتراك) كان يقف على أولاده وأولادهم (و) يرجع الى شرطه (في ايجار الوقف وعدمه) أي عدم ايجار (وفي قدر مدة ايجار لايزاد) في الاجارة (على ما قدر) الواقف فاذا شرط ان لا يؤجر أكثر من سنة لم تجز الزيادة عليها لكن عند الضرورة يزداد بحسبها (ونقص الواقف كنص الشارع يجب العمل بجميع ما شرطه ما لم يقض) العمل بشرطه (الى الاخلال بالمقصود) الشرعي (فيه عمل به) أي بشرطه (ففيما اذا شرط ان لا ينزل في الوقف فاسق ولا مبدع ولا شرير) قال الشيخ الجهات الدينية مثل الخوانك والمدارس وغيرها لا يجوز ان ينزل فيها فاسق سواء كان فسقه بظلم الخلق وتعديه عليهم بقوله وفعله من نحو سب أو ضرب أو كان فسقه بتعديه حدود الله تعالى يعني ولولم بشرطه الواقف وهو صحيح قاله في الاقناع وشرحه (ولاد وجاه وان خصص) الواقف (مقبرة) أو رباطاً (أو مدرسة) أو اماميتها بأهل مذهب أو بأهل (بلد أو) بأهل (قبيلة) تخصصت بهم قال في الانصاف ولو خصص المدرسة بأهل مذهب أو قبيلة تخصصت وكذلك الرباط والخانكاه والمقبرة كذلك وهو المذهب جزم به في التخصيص وغيره (لالمصلين بها) يعني لو خصص واقف المدرسة المصلين بها بنى مذهب بان قال بصلح فيه الحنابلة أو الحنفية أو المالكية أو الشافعية فقط لم تخصص بأهل ذلك المذهب على الصحيح

(ولا) يعمل بشرطه (ان شرط عدم استحقاق من ارتكب طريق الإصلاح) قال الشيخ اذا اشترط استحقاق ربيع الوقف للعزوبة فالمتأهل أحق من المتعزب اذا استوفى في سائر الصفات وقال اذا وقف على الفقراء فاقارب الواقف الفقراء أحق من الفقراء الأجانب مع التساوي في الحاجة واذا قدر وجوده فمضطر كان دفع ضرورته واجبا واذا لم تندفع ضرورته الابتشيقص كفاية اقارب الواقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين ذلك

\* (فصل \* ويرجع) بالبناء للمفعول (في شرطه) أي الواقف (الى الناظر) في الوقف سواء شرطه لنفسه أو لا موقوف عليه أو لغيرهما اما بالتعيين كفلان أو بالوصف كالارشد أو بالاعلم أو بالا كبر في وجد فيه الشرط ثبت له النظر عملا بالشرط (ويشترط في الناظر خمسة أشياء) الاول (الاسلام) قطع في الانصاف والتسقيج باشتراط الاسلام في الناظر من غير تفصيل فيه قال في المغنى ومتى كان النظر للموقوف عليه اما يجعل الواقف ذلك له أو لكونه أحق بذلك رجلا كان أو امرأه عدلا كان أو فاسقا لأنه ينظر لنفسه فكان له ذلك في هذه الاحوال كما طلق انتهى وحرم في المنتهى بما في المتن ولم يقيد (و) الثاني (التكليف) لان غير المكاف لا ينظر في ملكه المطلق في الوقف أولى فان لم يشترط الواقف ناظرا وكان الموقوف عليه منغيرا أو مجنونا فاقام وليه في المال مقامه في النظر الى أن يصير أهلا (و) الثالث (الكفاية للتصرف) (و) الرابع (الخبرة) به (أي بالتصرف) (و) الخامس (القوة عليه) لان مراعاة حفظ الوقف مطبوعة شرعا فان لم يكن الناظر متصفا بهذه الصفات لم يمكنه مراعاة حفظ الوقف (فان كان) الناظر المشرط له النظر من الواقف أو من وقف عليه الوقف (ضعيفا ضم اليه قوى أمين) يحفظ به الوقف ولم تزل يده لانه أمكن الجمع بين الحقيقتين (ولاشترط الذكورة ولا العدالة) في الناظر (حيث كان) النظر (يجعل الواقف له فان كان) نصب الناظر (من غيره) أي غير الواقف (فلا بد فيه من العدالة) فان لم يشترط الواقف ناظرا فالنظر للموقوف عليه مطلقا أي سواء كان عدلا أو فاسقا (حيث كان) آدميا معينا كزيدا أو جمعا (محصورا) كأولاده وأولاد أولاده كل واحد منهم ينظر على حصته كالمالك المطلق (والا) بان كان الموقوف عليه غير محصور كالوقف على جهة لا تنحصر كالفقراء والمساكين والعلماء والقراء أو على مسجد أو مدرسة أو رباط أو قنطرة ونحو ذلك (ف) نظره (للعالم) أو نائبه (ولا ينظر لحاكم مع ناظر خاص) قال في القروع ولا ينظر لغيره معه أطلقه الاصحاب (لكن له) أي للحاكم (أن يعترض عليه) أي على الناظر الخاص (أن فعل مالا يبوغ) فعله أي لا يجوز له ضم أمين مع نظريته أو تهمة ليحصل المقصود ولا اعتراض لاهل الوقف على ناظر أمين (ووظيفه) الناظر حفظ الوقف وعمارته وإيجاره وزرعها والمخاصمة فيه وتحصيل ريعه) من أجرة أو زرع أو غر (والاجتهاد في تنمية وصرف الربيع في جهاته من عمارة واصلاح واعطاء المستحقين) وشراطها أو شرايطه الواقف لان الناظر هو الذي يلي الوقف وحفظه وحفظ ريعه وتنفيذ شرط واقفه (وان أجره) أي أجر الناظر الوقف (بأنقص) من أجرة المثل (صح) العقد (وضمن النقص) ان كان المستحق غيره لانه متصرف في مال غيره على وجه الحفظ فضمن ما نقصه به بقدره كالوكيل اذا أجر بأنقص من أجرة المثل أو باع بدون ثمن المثل ولا بد في النقص المضمون ان يكون أكثر مما لا يتغابن به في العادة كما قيل في الوكيل (وله)

أى لناظر الوقف (الكل عروف) نصا وظاهره (ولو لم يكن محتاجا) قاله فى القوا عد وقال الشيخ  
له أخذ أجرة عمله مع فقر (وله) أى الناظر (التقرير فى وظائفه) ذكره فى ناظر المسجد فنصب  
من يقدم بوظائفه من امام وموذن وقيم وغيرهم (ومن قرر) بالبناء للمفعول (فى وظيفة تقريره)  
على وفق الشرع حرم على الناظر وغيره (إخراجهم منها بالاموجب شرعى) يقتضى ذلك  
\* (فائدة) لو تصادف المستحقون لوقف على شئ من مصارفه ومقادير استحقاقهم فيه ونحو ذلك  
ثم ظهر كتاب وقف منافع لما وقع التصديق عليه على بما فى كتاب الوقف ولغا التصديق أفتى بذلك  
ابن رجب (ومن نزل عن وظيفة يده لمن هو أهل لها) أى للوظيفة (صح) النزول (وكان)  
النزول له (أحق بها) من غيره (وما يأخذه الفقهاء من الوقف فكل رزق من بيت المال لا يجعل  
ولا كاجرة) فى أصح الأقوال الثلاثة ولذلك لا يشترط العلم بالقدر وينبئ على هذا ان القائل  
بالمسح من أخذ الاجرة على نوع القرب لا يمنع من أخذ المشروط فى الوقف فانه الحارثى فى  
الناظر وقال الشيخ فى الدين وما يؤخذ من بيت المال فليس عوضا وأجرة بل رزق للاعانة  
على الطاعة وكذلك المال الموقوف على أعمال البر والموصى به أو المندوره ليس كلاجرة  
والجعل انتهى قاله فى شرحى الاقتناع والمنتهى (قلت) وعلى الأقوال الثلاثة حيث كان  
الاستحقاق بشرط فلا بد من وجوده انتهى يعنى اذا لم يكن الوقف من بيت المال فان كان منه  
كاوقاف السلاطين من بيت المال فليس بوقف حقيقى بل كل من جازله الاكل من بيت المال  
جازله الاكل منها كما أفتى به صاحب المنتهى موافقة للشيخ الرملى وغيره فى وقف جامع طولون  
ونحوه انتهى

\* (فصل) ومن وقف على ولده ثم المساكين (أو) وقف على (ولد غيره) كعلى ولد زيد ثم  
المساكين (دخل) الاولاد (الموجودون) حالة الوقف (فقط) نصا (من ذكر وروايات) وخلافى  
لان اللفظ شملهم (بالسوية من غير تفضل) لانه شرك بينهم واطلاق التشريك يقتضى  
التسوية كما لو أقر لهم شئ أو كولد الام فى الميراث (ودخل اولاد الذكور خاصة) وجدوا حالة  
الوقف أولا (وان قال) وقتت على اولادى دخل اولاده الموجودون (حال الوقف) ومن يولد  
لهم (أى اولاده الموجودين) (لا) اولاده (الحادثون تبعا) لو قال وقتت على ولدى ومن يولدلى  
دخل (اولاده) (الموجودون) (لا) اولاده (الحادثون تبعا) للموجودين (ومن وقف) شيئا (على  
عقبه أو) وقفه على (نسله أو) وقف على (ولد ولده أو) وقف على (ذريته دخل الذكور والاناث)  
من اولاده (لا) اولاد الاناث (البقرينة) كما لو قال ومن مات فنصيبه لولده وكقوله على ان لولد  
البنات سهمها ولولد الذكور سهمان وعدم دخول ولد البنات فى الصور المتقدمة مع عدم  
البقرينة اختاره الا كثرة نقله فى الفروع (ومن وقف) شيئا (على بنه أو على بنى فلان فلان ذكور  
خاصة) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة لقوله تعالى اصطفى البنات على البنين ولا يدخل  
فيه الخنثى لانه لا يعلم كونه ذكرا وعلى هذا لو وقف على بناته اختص بهن ولم يدخل فيه الذكور  
ولا الخنثى لانه لا يعلم كونهن اناثا ولا يصح عي ولاه ومن يولده (وبكره هنا) أى فى الوقف (أن)  
يفضل بعض اولاده على بعض لغير سبب (شمرى لانه يؤدى الى التقاطع) (والسنة أن لا يراد  
ذكر على أنى) واختار الموفق وتبعه فى الشرح والمبدع وغيره يستحب أن يقسمه بينهم المذكور مثل

حظ الاثنين على حسب قسمة الله تعالى الميراث كالعطية والذكر في مظنة الحاجة غالباً  
 بوجوب حقوق ترتب عليه بخلاف الاثنين (فان كان بعضهم) أى بعض أولاده (عيال أو به  
 حاجة) كسكنة (أو عاجز عن التكسب) كاعى ونحوه (أو خص) أو فضل (المستغنين بالعلم  
 أو خص) أو فضل (ذا الدين والصلاح) دون الفساق (فلا بأس بذلك) نص عليه لأنه لغرض  
 مقصود شرعاً

❖ (فصل) والوقف عقد لازم بمجرد القول لأنه تبرع ينبع البيع والهبة فلم يجزده كالعق قال  
 في التلخيص وغيره وحكمه اللزوم في الحال أخرجه مخرج الوصية وأول مخرجه حكمه بما حكم أولاً  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث (لا يفسخ بأهالة ولا غيرها) لأنه عقد  
 يقتضى التأييد فكان من شأنه ذلك (ولا يوهب ولا يرهن ولا يورث ولا يباع) أى يحرم بيعه  
 ولا يهضم وكذا المناقلة به (الآن تعطل منافعه) المقصودة منه (بخراب أو غيره) بحيث لا يرد  
 شيئاً أو يرد شيئاً لا يعد نفعاً (ولم يوجد ما يعمر به) بأن لا يكون في الوقف ما يعمر به ذلك (في بضع)  
 قال في المعنى وإذا لم تعطل منافع الوقف بالكلية ليكن قلت وكان غيره أنفع منه وأكثر رداً على  
 أهل الوقف لم يجز بيعه لأن الأصل تحريم البيع وإنما أبيع للضرورة صيانة لمقصود الوقف انتهى  
 (ويصرف عنه في مثله أو بعض مثله) ويصح بيع بعضه لاصلاح باقيه (ومجوز شراء البديل) أى  
 بدل ما يبيع من الوقف (بصير) البديل (وقفاً) كبديل اضمحلاله ورهن ألتف والاحتياط وقفه أملاً  
 بقضه بعد ذلك من لا يرى وقفه بمجرد الشراء ويبيعه ما كان مكان على سبيل الخسرات  
 والافتناظر الخاصة والاحوط أن حكمه (وكذا) في الحكم المذكور (حكم المسجد لو ضاق  
 على أهله) الصلبيين به وتعذر توسيعه (أو خربت محلته) أى الناحية التي بها المسجد (أو استغذر  
 موضعه) ويصح بيع شجرة يثبت وجذع انكسر أو ولي أو خفف الكسر والهدم (ويجوز  
 نقل آله) أى المسجد الذي يجوز بيعه لخروبه أو خراب محلته أو استغذر أو محله (و) نقل (بجواره  
 لمسجد آخر احتاج إليها) واحتج الإمام بان ابن مسعود رضي الله عنه قد حوّل مسجدًا للجامع من  
 التمارين أى بالكوفة (وذلك) أى نقل آله ونفضه إلى مثله (أولى من بيعه) لبقاء الانتفاع من غير  
 خلل فيه قال في شرح الانواع وعلم من قوله إلى مثله أى آخر أنه لا يعمر بالآلات المسجد مدرسة  
 ولا رباط ولا بئر ولا حوض ولا قنطرة وكذا آلات كل واحد من هذه الأمكنة لا يعمر بها ما عداها  
 لأن جعلها في مثل العين ممكن فتعين لما تقدم تاله الحارثي (ويجوز نقض منارة المسجد وجعلها  
 في حائطه لتحصيله) نص عليه في رواية محمد بن الحكم ويجوز اختصار آنية موقوفة واتفاق  
 الفضل على الاصلاح (ومن وقف) شيئاً (على ثغر فاقتل) الثغر الموقوف عليه (صرف)  
 ما كان بصرفه (في ثغر مثله) قال في القروع ذكره الشيخ انتهى قال في التفتيح (وعلى  
 قياسه) أى قياس الثغر (مسجد ورباط ونحوهما) كسقاية ونص فيمن وقف على قنطرة  
 فأنحرف الماء برصد له يرجع (ويحرم حفر البئر) بالمسجد (وغرس الشجر بالمسجد) قال  
 في الانصاف هذا المذهب انتهى فان فعل طمت وقطعت فان لم تقطع فمرتها المساكين (ولهل  
 هذا) أى تحريم حفر البئر بالمسجد (حيث لم يكن فيه) أى الحفر (مصلحة) قال في الانواع  
 ويتوجه جواز حفر بئر ان كان فيه مصلحة ولم يحصل به ضيق قال في الرعاية لم يكره أحمد



باب الهبة

(وهي) شرعا (التبرع) بالمال المعلوم أو المجهول الذي نعد رعا له بشرط أن يكون المال موجودا مقدورا على تسليمه (في حال الحياة) بلا عوض فنقصه باعطائه ثواب الآخرة فقط فصداقة أو أكراما أو توددا ونحوه فهديته والأهية وعطية ونحوه وبمجموعها النقص العطية (وهي) أي الهبة (مستحبة) إذا قصد به وجه الله تعالى كالهبة للعلماء والفقراء والصالحين وما قصد به مصلحة الرحم لا مباهاة ورياسة فمكروه (منعقدة بكل قول) يدل على الهبة (أو فعل يدل على) القبض فيها كبسيع ولا يصح القبض إلا باذن واهب (وشروطها ثمانية) الأولى (كونها من جائز التصرف) وهو الخبز المكاف الرشيد (و) الثانية (كونه مختارا) فلا تصح من مكروه (غير هازل) فلا تصح منه (و) الثالثة (كون الموهوب يصح بيعه) قال الفقيه وعلم من هذا أن كل ما لا يصح بيعه لا تصح هبته وهو المذهب واختاره القاضي وقدمه في القروع (و) الرابعة (كون الموهوب لا يصح تملكه) (و) الخامسة (كونه يقبل ما وهب له بقول أو فعل يدل عليه قبل نشأتهما بما يقطع البيع عرفا) (و) السادسة (كون الهبة منجزة) فلا تصح مؤقتة كنحوه هبتك هذا شهر أو سنة أو نحو ذلك لأنه تعالى لا تنهاه الهبة فلا تصح معه كالبيع (و) السابعة (كونها) أي الهبة (غير مؤقتة) بل لا بد من تخصيصها (لكن لو وقتت بغير أحد هما) أي الواهب أو الموهوب له كما عرفت هذه الدار أو القرص أو الأمانة أو جملتها لك عرك أو حيا نك أو عري أو حيا نك أو ما بقيت أو ما عطينتها (زمت) أي الهبة (وإذا التوقيت) وتكون أعطى له ولو رتبته من بعده إن كانوا أو أذليت المال (و) الثامنة (كونها) أي الهبة (بغير عوض فإن كانت) الهبة (بعوض معلوم فبيع) لأنه تمليك بعوض معلوم أشبه البيع وشاركه في الحكم فثبت فيها الخيار والمشفعة (و) إن كانت (بعوض مجهول فباطلة) لأنه عوض مجهول في معاوضة فلم يصح العقد معه كالبيع وحكمه حينئذ حكم البيع الفاسد فبفرضها الموهوب له بزادته ما طاقا لا ثمانيه ملك الواهب وإن كانت تالفة ردت قيمتها وإن اختلفا في شرط عوض فقول منكر بينه (ومن أهدى لهم دليلا أذكروا فلا تأس) به لقول النبي صلى الله عليه وسلم (ويكره رد الهبة وإن قلت) أي كانت قليلة (بل السنة أن يكافئ) المهدى له (أو يدعو له وإن علم) من أتمه الهدية (أنه) أي المهدى إنما (أهدى له حياء وجب الرد) أي رد الهدية إليه قبل هذه المسئلة ابن مفلح في الآداب عن ابن الجوزي

فصل في نقل الهبة (ب) مجرد العقد وهو الإيجاب والقبول فيصح تصرف قبل القبض (وتلزم بالقبض) يعني أن الهبة لا تلزم بدون قبض باذن واهب (بشرط أن يكون القبض باذن الواهب) فيه لأنه قبض غير مستحق على الواهب فلم يصح بغير إذنه كاصل العقد وكلاهما وهذا على المذهب وهذان الهبة لا تلزم إلا بالقبض (فقبض ما وهب بتكليف أو وزن أو عدد أو ذرع بذلك وقبض الصبرة وما يقبل بالقبض) كالنخب والأجبان وقبض ما يتناول بالتناول وقبض غير ذلك كالدرور والداكن (بالتخليه) لا يقبل ويقبض الصغير ويخجنون (وهب لها ما نيتي) (وليها) لأنه قبول المال المجهول وعنده فيه حظ فكان إلى الولي كالبيع والشراء والولي الأب أو وصيه أو الحاكم أو أمينة وعند عدم

قوله فلا تصح مؤقتة مقتضى سابقه ولا حقه أن يقال فلا تصح مع علة كرهبتك كذا أن هل الشهر وحرر الحكم هـ

الاولياء يقبض لهم من بليته من أم وقريب وغيره ما ناصا قاله في الاقتناع لكن يصح من الصغير  
والجمنون قبض المأ كقول الذي يدفع مثله للصغير (ويصح ان يهب) الانسان (شبا) من دار أو عبد  
ونحوهما (ويستثنى نفعه مدة معلومة) كالبيع والعق (و) يصح (أن يهب) أمة (حاملًا  
ويستثنى حملها) كالعق (وان وهبه بشرط الرجوع متى شاء لزمت) الهبة (والغا الشرط وان  
وهب دينه لمدينه) صح (أو أبرأ منه) صح (أو تركه) أو أحله منه أو أمقطه عنه أو ملكه  
أو تصدق به عليه أو عفا عنه (صح ولزم بمجرد) ويرت ذمته (ولو قبل - لوله) أى الدين لان  
مأجبه لا يمنع ثبوته في الذمة (وتصح البرائة) من الحق (ولو) كان الحق (مجهولًا) لهما  
أولاً أحدهما وسواهما لا قدره أو صفته أو هما ولو لم يتعد عمله لكن لوجه له ربه وعلمه من عابه  
الحق وكنهه خوفاً من أنه لو أعلم لم يبرئه لم يصح ابرأؤه قاله في الاقتناع (ولانصح هبة الدين لقير من  
هو) أى الدين (عليه) لان الهبة تقتضى وجود معين وهو متف هنا (الا ان كان ضامنا)  
فانما نصح

• (فصل • ولكل واهب) أباً كان أو غيره (ان يرجع في هبته قبل اقباضها) لان عقد الهبة لم يتم  
فلا يدخل تحت المنع قال الحارثي وعق الموهوب وبه وهبته قبل القبض وجوع لحصول  
المنافاة (مع الكراهة) خروجاً من خلاف من قال ان الهبة تلزم بال عقد (ولا يصح الرجوع)  
للأب فيما وهبه لابنه (الا بالقول) كأن يقول قد رجعت في هبتي أو أرتجعتها أو ردتها (وبعد  
اقباضها يحرم) الرجوع (ولا يصح) لانها صارت لازمة فتصرف الواهب فيها بعده تصرف في  
ملك الغير بغير موافقة شرعية (مالم يكن) الواهب (أباً فان له أن يرجع) فيما وهبه لابنه (بشرط  
أربعة) الشرط الاول (ان لا يسقط) أى الاب (حقه من الرجوع) فان أسقطه سقط (و) الثاني  
(أن لا تزيد زيادة متصلة) بالعين الموهوبة كالسمن والكبر والجدل وتعلم الصنعة (و) الثالث  
(ان تكون) العين الموهوبة (باقية في ملكه) فان تلفت فلا رجوع في قيمتها وان استولت الامة  
أو كان وهبها له للاستعفاف لم يملك الرجوع (و) الرابع (ان لا يبرئها) الابن فان رهنها فلا رجوع  
لايه لتعاق حق المرتين وكذلك اذا أفلس الابن فلا رجوع للأب له عاق حق الغرما بالعين  
(وللأب الحر أن يتلأب من مال ولده ماشاء) مع حاجة الاب وعدمها في صغر الولد وكبره ويخطه  
ورضاه وبعاله وبغيره دون أم وجد وغيرهما (بشرط خمسة) الاول (أن لا يضره) بأن يكون  
فاضلاً عن حاجة الولد فليس له أن يتلأب مريضه وان لم تسكن أم ولده ولا آله حرفة حرفة يكسب بها  
ورأس مال تجارة (و) الثاني (ان لا يكون) التلأب (في مرض موت أحدهما) أى الاب أو الولد  
لانه بالمرض قد انعقد السبب القاطع للتلك (و) الثالث (أن لا يعطيه) أى الاب (لولد آخر) فلا  
يتلأب من مال ولده زيد لم يعطيه لولده عمرو (و) الرابع (ان يكون) التلأب (بالقبض) لما يتلأب به (مع  
القول) أى قوله تملكته أو نحوه (أو النية) لان القبض أهم من أن يكون للتلك وغيره فاعتبر  
القول أو النية لا يمين وجه القبض (و) الخامس (ان يكون ما يتلأب به) الاب (عيناً موجودة فلا  
يصح أن يتلأب) دين ابنه لانه لا يملك التصرف فيه قبل قبضه ولا ان يتلأب ما في ذمته من دين ولده  
ولا أبرأه من دينه (ولا) يملك الاب (ان يبرئ نفسه) من دين ولده زاد في الاقتناع شرطاً سادساً  
وهو ان لا يكون الاب كافراً والابن مسلماً لاسيما اذا كان الابن كافراً ثم أسلم قاله الشيخ وقال

الاشبه ان الاب المسلم ليس له ان يأخذ من مال ولده الكافر شيئا (وليس لولده ان يطالبه) أي الاب  
 (بحاق ذمته من الدين) من قرض أو ثمن مبيع أو قيمة متلف أو أورش جنانية (بل اذامات) الاب  
 ووجد الولدين ماله الذي اقرضه لايه أو باعه له أو غصبه منه بعد موته (أخذه) أي ما وجدته  
 (من تركته) ان لم يكن أنفقه ثم ولا يكون ميراثا بل هو له دون سائر الورثة (من رأس المال)  
 \* (فصل \* ويباح للانسان) من ذكر أو أنثى (ان يقسم ماله بين ورثته) على قدر فرضة الله تعالى  
 ولو أمكن ان يولده (في حال حياته) ويعطى من حدث) له بعد قسمته مال (حصته وجوبا) يحصل  
 التعديل (ويجب عليه التسوية بينهم على قدر ارثهم) منه الا في نفقة وكسوة فتجب التكفاية  
 (فان زوج أحدهم أو خصه بلا اذن البقية حرم عليه) وله التخصيص باذن الباقي منهم نص أحد  
 في رواية صالح وعبد الله وحنبيل فيمن له أولاد تزوج بعض بناته فجها وأعطاهما قال يعطى جميع  
 ولده مثل ما أعطاهما (ولزمه ان يعطيه) أي الباقي من عنده أو يرجع فيما يخص به بعضهم  
 ويعطى الباقي (حتى يستمروا) بن خصه أو فضله قال في الاختيارات وينبغي أن يكون على الفور  
 (فان مات) المزوج أو المخصص (قبل التسوية بينهم) أي بين ورثته (وليس التخصيص عرض  
 موته الخوف ثبت) أي استقر الملك (للاخذوان كان عرض موته لم يثبت له شيء زاد عنهم) أي  
 عن باقي الورثة (الاباجازتهم) لان حكمه كالوصية والتسوية هنا القسمة للذكر مثل حظ الانثيين  
 والرجوع المذكور يخص بالاب دون الام وغيرهما (تنبيه) \* تحرم الشهادة على التخصيص  
 والفضل تحمل الأداء ان علم الشاهد بذلك وكذا كل عقد يخلف فيه فاسد وعند الشاهد كبيع  
 غير مرقى ولا موصوف (مالم يكن وقفا) انه (يصح بالثالث كلاجنبى) قال في الاقتناع ونشرحه  
 ولا يصح وقف مريض على أجنبي أو على وارث بزيادة على النash أي ثلث ماله كالعطية  
 في المرض والوصية انتهى

\* (فصل \* والمرض غير الخوف كالداع) وهو وجع الرأس (ووجع الضرس) والرمذ والحرب  
 والجحى البسيرة كساعة ونحوها (تبرع صاحبه نافذ في جميع ماله كتبرع الصحيح) لان مثل هذه  
 الامور لا يخاف منها في العادة وكلوا كان مريضا فبرئ (حتى ولو صار) هذا (مخوفا ومات منه  
 بعد ذلك والمرض الخوف كالبرسام) بكسر الموحدة وهو بخار يرتقى الى الرأس فيختل العقل به  
 وقال عياض هو ويرمى في الدماغ يتغير منه عقل الانسان ويهذى (وذات الجنب) قروح يماطن  
 الجنب (والرعايف الدائم) لانه يصفى الدم فتذهب القوة (والقيام المتدارك) وهو الامهال الذي  
 لا يستسكن ومن الخوف أيضا الاسهال الذي معه دم لان ذلك يضعف القوة والفالج (وكذلك)  
 أي وألحق بالمريض مرض الموت الخوف ثمانية أشار الى الاول منها بقوله (من) كان (بين  
 الصفيين وقت الحرب) وكل من الطائفتين مكافئ أو كان من القهورة وأشار الى الثاني بقوله (أو كان  
 بالجنة) يضم اللام أي لجة البحر (وقت الهيجان) أي توران البحر بسبب هبوب الريح العاصف  
 لان الله تعالى وصف من في هذه الحالة بشدة الخوف قال تعالى وهو الذي يسيركم في البر والبحر  
 حتى اذا كنتم في الفلك وجرم بهم بريح طيبة وفرحوا بها اجاءهم اريح عاصف وجاءهم الموج من كل  
 مكان وظنوا أنهم احيط بهم دعوا الله فمخللين له الدين لئن أنجيتمنا من هذه لنكونن من الشاكرين  
 وأشار الى الثالث بقوله (أو وقع الطاعون) قال أبو السعادات هو المرض العام والوباء الذي

يفسده الهوانة فسده بالامرجة والابدان وقال عياض هو قروح يخرج من المقابن وغيرها  
لا يلبث صاحبها وتم اذا ظهرت وفي شرح مسلم واما اطاعون فوباء معروف وهو بثور ورم مؤلم  
جدا يخرج مع لهب ويسود ما حوله ويخضر ويحمر جرة بنفسجية ويحصل معه خفة فان  
القلب (يلده) أي بلد العظمى وأشار للرابع بقوله (أو قدم للقتل) سواء أريد قتله لقصاص  
أو غيره لان التمهيد بالقتل جعل اكرها يمنع وقوع الطلاق وصحة البيع ولولا الخوف لم تثبت هذه  
الاحكام وأشار للخامس بقوله (أو حبس له) أي للقتل قال في الانصاف حكم من حبس للقتل  
حكم من قدم ليقبض منه انتهى وأشار للسابع بقوله (أو جرح جرحا وجبا) أي مهلكا مع  
ثبات عقله لانه مع عدم ثبات عقله لا حكم له عطية بل ولا كسالة له وحيث كان عقله ثابتا كان  
حكمه حكم المريض والسابع من أسر عنده من عادته القتل والثامن الحامل عند الطلاق مع ألم  
حق فيجوز من نفاسها (فكل من أصابه شيء من ذلك ثم تبرع ومات نفذ بيعه بالثالث) أي ثلث ماله  
عند الموت لا عند العطية (فقط للأجنبي فقط وان لم يمت) من مرضه الخوف (ف) تصرفه  
(ك) تصرف (الصحيح)

\*(كتاب) يذكر فيه مسائل من أحكام (الوصايا)\*

الوصية لغة عبارة عن الامر لقوله تعالى ووصى به ابراهيم بنبيه وبعقوب وشرعا الامر  
بالتصرف بعد الموت وبما لا يتبرع به بعد الموت (تصح الوصية من كل) انسان (عاقل لم يعاين  
الموت) قاله في الكافي قال في القروع وفا قال للشافعي قال لانه لا قول له والوصية قول ولنا  
خلاف هل تقبل التوبة مالم يعاين المالك أو مادام مكافا أو مالم يفرغ فيه أقوال (ولو) كان  
الموصي (مميزا) والمراد بعقل الوصية لانها تصرف تخص نفعا للصغير فصحه منه كالا سلام  
والصلاة (أو سفيها) بما لا فائمه انصح لانها تمحض نفعا للمن غير ضرر رفعت منه كعبادته  
(فتسن) الوصية (بجنس) مال (من ترك خيرا وهو) أي الخير (المال الكثير عرفا) قال في  
الانصاف يعني في عرف الناس على الصحيح من المذهب انتهى فعلى هذا الآية قدر بشيء (وتكره)  
الوصية (للقبر) أي منه اذا كان (له ورثة) قال في القروع وتكره لقبره قال جماعة  
له وارث محتاج وتصح عن لا وارث له بجميع ماله (وتباح له) أي للفقير (ان كانوا) أي ورثته  
(أغنياء وتجب) الوصية (على من عليه حق بلاينة وتحرم) الوصية (على من له وارث) غير زوج  
أو زوجة (برأه على الثالث) لاجنبى (ولو ارث بشيء) مطلقا ولا فرق في ذلك بين وجود الوصية  
في حال صحة الموصى أو مرضه (وتصح) هذه الوصية المحترمة (وتقف على اجازة الورثة) لان المنع  
من ذلك انما هو لحق الورثة فاذا رضوا بانسقاطه جاز (والاعتبار بكون من وصى) له وصية  
(أو وهب له) من قبل مريض هبة (وارثا أو لا عند الموت) أي موت الموصى فمن أوصى لاحد  
اخوته ثم حدث له ولد صححت الوصية له وصى له لانه عند الموت ليس بوارث ومن أوصى لاختيه  
بشيء وله وصى ولد فان قبله وقفت على اجازة بقية الورثة (و) الاعتبار (بالاجازة) للوصية من  
قبل الورثة (أو اراد) منهم (بده) أي بعد الموت وما قبل ذلك من رد أو اجازة لاعتبار بقية قال  
في الانصاف فهذا المذهب (فان امتنع الموصى له بعد موت الموصى من القبول ومن رد حكم  
عليه بالرد سقط حقه) من الوصية (وان قبل) الموصى له الوصية (ثم رد) الوصية (لزم) ولم يصح

(الر) سواء قبضها أو لم يقبضها أو سواء كانت مكبلاً أو موزناً أو غيرهما وجه ذلك أن الموصي به دخل في ملك الموصي لمجرد قبوله للوصية فلم يملك رده كدلسا ترا ملاك (وتدخل في ملكه) قهرار عليه (من حين قبوله فما حدث من غشامة من قبل ذلك) أي قبل القبول (ف) هو (للوثة) وتبطل الوصية ب) وجود واحد من (خسة أشياء) الأولى ما أشار إليه بقوله (برجوع الموصي بقول) كقوله رجعت في وصيتي أو قال أبطلتها أو قال رددتها أو غيرتها أو فسختها (أو دخل بدل عليه) أي على الرجوع كما إذا باع ما وصى به أو وهبه أو رهنه أو عرضه لهما أو وصى ببيعهما أو عتقه أو وهبه أو كاتبه أو دبره أو خلطه بما لا يتميز أو طعن الحنطة أو خبز الدقيق أو نسج الغزل أو ضرب النقرة درا هم أو ذبح الشاة الثاني ما أشار إليه بقوله (وبوت) أي وتبطل الوصية بموت (الموصي قبل) موت (الموصي) الثالث ما أشار إليه بقوله (وبقتله) أي الموصي له (للموصي) الرابع ما أشار إليه بقوله (وبرذه) أي ردا الموصي له (للوصية) بعدم موت الموصي الخامس ما أشار إليه بقوله (وبتلف العين المعينة الموصى بها)

\*(باب حكم الموصي له)\*

(تصح الوصية) من كل من تصح وصيته (لكل من يصح عليه) من مسلم وكافر قال في التفتيح مطلقان كان معيّنا والاذلا قطع به الحارثي وغيره انتهى (ولو مرتدا أو حرياً أو) كان الموصي له (لا يملك كحمل) فرس زيد (وهجعة) عمرو ولولم يقبل زيد وعمرو ما وصى به لفرسه (ويصرف) أي الموصي به (في علقها) أي الفرس أو البهيمة لأن الوصية له فصرف المال في مصلحته فان مات الفرس فالباقي للورثة كما لو رد الموصي له (وتصح) الوصية (للمساجد) وتصرف في مصالحها أعمالا بالعرف ويصرفه الناظر إلى الأهم فالأهم والاصح بإجتهاده (والقناطر ونحوها) كالغفور (و) تصح الوصية (لله ورسوله) صلى الله عليه وسلم (وتصرف) هذه الوصية (في المصالح العامة) يعني مصرف النبي (وان أوصى بأحق نكاحه صح وصرف في تجارة) أي تجار (الكعبة وتنوير المساجد) ان أوصى (بدفنه) أي نكاحه (في التراب) صرف في تكفين (الموتى) ان أوصى (برمي) أي نكاحه (في الماء) صرف في عمل سفن للجهاد ولا تصح (الوصية) (لكنيسة أو بيت نار) وليكن من أماكن الكفر سواء كانت الوصية بنكاحهم أو بشئ ينفق عليهم لان ذلك معصية فلم تصح الوصية بها كما لو أوصى بعبادته وأمنه للعبور أو بشراء خمر يتصدق بها على أهل الذمة (أو كتب التوراة والإنجيل) يعني إنه لا تصح الوصية بذلك لانهم منسوخان وفيهم ما تبديل والاستغفال به ما غيرها نزل (أو ملك) بفتح اللام أحد الملائكة (أو ميت) يعني ان الوصية لا تصلح للميت ولا للميت لانهم لا يملكون أشبه ما لو أوصى بخمر أو نحو من الجادات (أو جني ولا) تصح الوصية (لهم) كأحد هذين فلو وصى بثلاث ماله لمن تصح له الوصية ولما لا تصح كان الكل لمن تصح له (كن وصي زيد وبخبريل عليه السلام بثلاث ماله أو زيد ولحائط فلزيد الثلث لان من شركه لا يملك فلم يصح التشريك ولو وصى زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث ماله قسم بينهم نصفين ويصرف مال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصالح العامة كما لو وصى لله تعالى وزيد (لكن لو وصى لحي وميت) يعلم موته أولا (كان للحي النصف فقط) من الوصية لانه أضاف الوصية اليهما فاذا لم يكن أحدهما محلاً للتخليك بطلت الوصية في نصيبه

دون نصيب الحى ظلموه عن المعارض

\* (فصل \* واذا أوصى) انسان (لاهل سكتة) بكسر السين (ة) الموصى به (لاهل زفانه) بضم الزاى أى زفاق الموصى وهو دونه والدرب فى الاصل باب السكتة الواسع قاله فى القاموس (حال الوصية) ان أوصى انسان بشئ (لغيره) تناول أربعين داراً من كل جانب) قال فى الانصاف هذا المذهب نص عليه وعليه أكثر الاصحاب انتهى ويقسم المال على عدد الدور وكل حصصة دار تقسم على سكانها وجيران المسجد من يسعوا النداء (والصبي والصبيغ والغلام واليافع واليتيم من لم يبلغ) قال فى شرح المنتهى يعنى ان هذه الالفاظ تطلق على الولد من حين ولادته الى حين بلوغه بخلاف الطفل فانه يطلق الى حين تمييزه فقط فهذه الاسماء أعم من لفظ الطفل قال فى فتح البارى فى حديث علموا الصبي الصلاة ابن سبع يؤخذ من اطلاق الصبي على ابن سبع الرد على من زعم انه لا يسمى صبياً الا ان كان رضيعاً ثم يقال له غلام الى ان يصير ابن سبع سنين ثم يصير اناً الى عشرين ووافق الحديث قول الجوهري الصبي الغلام انتهى (والتمييز بلوغه) أى تم له سبع سنين (والطفل من دون سبع) يعنى انه لو وصى بشئ للاطلاق من بنى فلان أو نحو ذلك كان لم يميز منهم قال فى البدرايم الميراث للولد الصغير من الانسان والدواب (والمرأى من قارب البلوغ) قال فى القاموس راق الغلام قارب الحلم انتهى (والشاب والفتى من البلوغ الى ثلاثين) سنة (والكهل من الثلاثين الى الخمسين) قال فى القاموس والكهول من وخطه الشيب ورأيت له بجالة أو من جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين الى احدى وخمسين انتهى (والشيخ من الخمسين الى السبعين) سنة (ثم بعد ذلك هرم) الى آخر عمره ومن أوصى بشئ لهم من بنى فلان لم يتناول من سنه دون السبعين وهكذا الحكم فيما اذا أوصى لشبابهم أو كهولهم أو شيخوخهم فان الوصية لا تتناول من هو دون ذلك ولا من هو أعلى (والايم والعزب من لا زوج له من رجل أو امرأة) قال فى الانصاف قال الشارح ذكره أصحابنا انتهى ووجهه ان الايم يقع فى اللغة على الذكر كما يقع على الانثى قال تعالى وانكحوا الابايى منكم وكذا العزب يقال رجل عزب وامرأة عزب قال ثعلب وانما سمي العزب عزباً لانقراده وكل شئ انفرد فهو عزب وذكر انه لا يقال أعزب وورد عليه بانهم لغة يحكمها الازهرى عن أبى حاتم (والبكركم لم يتزوج) من رجل وامرأة (و) يقال (رجل ثيب وامرأة ثيبة اذا كانا قد تزوجا والشيوبة زوال البكارة بالوطء) (ولو من غير زوج) كسيد ووطء شبهة وزنا (والارامل النساء) (التي فارقهن أزواجهن بموت أو حياة) لانه المعروف بين الناس قال جرير

هذى الارامل قد قضيت حاجتها \* فى حاجة هذا الارمل الذكر

فأطلق الاول حيث أراد به الاناث لانه موضوع له ووصفه فى الثانى بالذكرا لانه لو أطلق لم يفهم (والرط مادون العشرة من الرجال خاصة) لغة لا واحد له من لفظه والجمع رهوط وارهط وارهط وارهط قال فى كشف المشكل الرط ما بين الثلاثة الى العشرة وكذا قال النفر من ثلاثة الى عشرة قال فى القروع والعلماء حلة الشعر

\* (باب أحكام الموصى به) \*

وهو آخر اركان الوصية الاربعة وهي موص وصيغة وموص له وموصى به (تصح الوصية  
 حق بما لا يصح بيعه) بنحو الموصى عن تسليمه (كلا بقر) من الرقيق (والشارد) من الدواب  
 (والطير بالهوا) والجل بالبطن واللبن بالضرع) لان الوصية آجريت بحري الميراث وهذا  
 يورث فيوصى به وللموصى له السعي في تحصيله فان قدر عليه أخذه اذا خرج من الثلث ولا فرق  
 في الجمل بين أن يكون جمل أمية أو جمل بهيمة مملوكة لان الغرر لا يمنع الصلة لجري مجرى اعتاقه  
 ويعتبر وجوده في الامة بما يعتبر به وجود الجمل الموصى له وان كان جمل بهيمة اعتبر وجوده بما  
 يثبت به وجوده في سائر الاحكام (و) تصح الوصية (ب) الشيء (المعدوم ك) وصيته (بما تحمله أمته  
 أبدا أو مدته معلومة (أو) بما تحمله (شكرته أبدا أو مدته معلومة) كسنة وستين ونحو ذلك  
 ولا يلزم الوارث السعي لانه لا يضمن تسليمها بخلاف مشتر (فان حصل شيء) من غنا في ملكه عما  
 أوصى به (ف) هو (للموصى له الاجل الامة) الموصى له به (ف) تكون له (قيمه) يعطيها مالك الامة  
 للموصى له (يوم وضعه) حرمة التفرق بين ذوى الارحام في الملك (وتصح) الوصية أيضا (بغير  
 مال ككلب مباح النفع) وهو كلب صيد وماشية وزرع وبر وماشياح اقتناؤه له غير اسود  
 بهيم (و) كزيت متجسس (غير مسجد لان فيه نفعا مباحا وهو جواز الاستصباح به وللموصى له  
 بالكلب والزيت ثلثهما ولو كثر المال ان لم تجز الورثة الوصية في جميعه (وتصح) الوصية  
 بالثقة المقررة) عن الرقبة (كخدمة عبد واجة دار ونحوهما) كجريدة (وتصح) الوصية  
 (بالهم كثوب) فانه يشمل المنسوج من الصوف والقطن والكتان والحرير والمصبروغ والكبير  
 والصغير ونسج كل بلد لان غاية ذلك انه مجهول (ويعطى) اى يعطى الورثة الموصى له بثوب  
 (ما يقع عليه الاسم) اى اسم الثوب لانه اليقين (فان اختلف الاسم) اى اسم الموصى به  
 (بالعرف والحقيقة) اللغوية (غلط) بالتضعيف والبناء للامعول يعنى انه يعمل بمقتضى  
 (الحقيقة) مع مخالفة العرف لها لانها الاصل ولهذا يحمل عليها كلام الله سبحانه وتعالى وكلام  
 رسوله صلى الله عليه وسلم (ف) على هذا (الشاة والبغير والنور اسم للذكر والاثنى من صغير وكبير)  
 ويتناول افظ الشاة الضان (والحصان) بكسر الحاء المهملة (والجل) بفتح الميم وسكونها (والحمار  
 والبغل والعبد اسم للذكر خاصة) فلو وكاه في شراء عبد لم يكن له شراء أمة فلا تنصرف الوصية  
 بذلك الا الى الذكر (والحجر) بكسر الحاء وسكون الجيم وآخره را (والانثى) الحماره قال في  
 القاموس والانثى قليلة انتهى (والناقة والبقرة اسم للانثى) قاله في الانصاف (والفرس والرقيق  
 اسم لهما) اى للذكر والانثى ويكونان للثمن أيضا (والنخلة اسم للانثى من الضان والكبش  
 اسم للذكر الكبير منه) اى الضان (والتيث اسم للذكر الكبير من المعز والدابة عرفا اسم  
 للذكر والانثى من الخيل والبغال والحيث) لان ذلك هو المتعارف قال الحارثي والقائلون بالحقيقة  
 لم يقولوا ههنا بالاعم لانهم لحظوا غلبة استعماله اى العرف في الاجناس الثلاثة بحيث صارت  
 الحقيقة ههجرة

\*(باب الموصى اليه)\*

هو المأذون له في التصرف بعد الموت في المال وغيره مما لولى التصرف فيه حال الحياة مما تدخله  
 النيابة (تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكاف رشيد عدل) اجاء (ولو) كان الموصى اليه عدلا

(ظاهراً أو أعمى أو امرأة) أو أم ولدا وعدو الطفل الموصى عليه ولو عاجزا وبضم اليه قوى أمين  
معاون ولا تزال يده عن المال ولا تنظر عنه وهكذا إن كان قويا فحدث به ضعف (أو رقيقاً) أو  
مبعضاً (لكن لا يقبل الرقيق وأم الولد والمبعض (الاباذن سيده) الذي يملكه أو بعضه (وتصح  
الوصية (من كافر إلى كافر (عدل في دينه) لأنه يلى على غيره بالنسبة فيل بالوصية (ويعتبر  
وجود هذه الصفات) المذكورة (عند الوصية والموت) أى حال صدور الوصية وحال صدور  
موت الموصى في الأصح لأنها شرط للعقد فاعتبرت حال وجوده ولأن الموصى اليه يملك  
التصرف بالأبصار بعد الموت فاعتبر وجودها عنده (وللموصى اليه أن يقبل وإن يعزل نفسه  
مضى شاء) مع القدرة والعجز في حياة الموصى وبعده موته وحضوره وغيبته وللموصى عزل مولى شاء  
(وتصح الوصية معلقة كذا بلغ أو حضرا ورثدا وتاب من فسقه) كالو وصى الى مجنون ليكون  
وصيه اذا عقل وتسمى الوصية المنتظر (أو أن مات زيد فعمره) وصى (مكانه ونصح) الوصية  
(موقوفة كزيد وصى سنة ثم عمرو) وصى بعد السنة قال في الانصاف نظير الصحيحين أمير كزيد فإن  
قتل الجعفر فإن قتل فعبد الله بن رواحة والوصية كالتأخير (وليس للوصى أن يوصى) لاحد  
بعد موته (إلا أن جعل له ذلك) من قبل موته (ولا تنظر للمالك مع الوصى الخاص إن كان  
الوصى (كقوا)

\* (فصل \* ولا تصح الوصية) الى الموصى اليه (إلا في تصرف (في شئ معلوم) ليعلم الموصى  
اليه ما وصى به اليه ليتصرف فيه كما أمره (ملك الموصى فعله) أى فعل ذلك التصرف لأنه  
أصيل والوصى فرع عنه فلا يملك الفرع ما لا يملك الأصل (كضياء الدين وتفرق الوصية  
وردا لحقوف) كالامانة والغصب (الى أهلها والنظر في أمر غير مكلف) وتزويج موليانه  
ويقوم الوصى فيه مقامه في الاجبار (لا تصح الوصية) باستيفاء الدين مع وشدا ورثته) لأن المال  
انتقل عن الميت الى من لا ولاية عليه فلا تصح باستيفاء مال غيره عن هو مطلق التصرف  
كالو لم يكن وارثا (ومن وصى في شئ لم يصروصيا في غيره) لأنه استيفاء التصرف بالاذن من  
جهته فكان مقصودا على ما أذن فيه كالوكيل (وان صرف أجنبي) أى من ليس بوارث  
ولا وصى الشئ (الموصى به لمعين في جهته لم يضمه) لأن التصرف قد صادف مستحقه أشبه  
ما لو دفع ودبعة لربها من غير اذن المودع وظاهره ولو مع غيبة الورثة ونقل ابن هاني فمين وصى  
بدفع مهر امرأته لم يدفعه مع غيبة الورثة (واذا قال له) أى اذا قال انسان لوصيه (ضع ذات مالي  
حيث شئت أو اعطه) لمن شئت (او تصدق به على من شئت لم يجز له أخذه) لأنه قليل ملكه  
بالاذن فلا يكون قابلا له كالوكيل (ولا يجوز له أيضا (دفعه الى أقاربه) أى أقارب الوصى  
(الوارثين) سواء كانوا أغنياء أو فقراء (ولا يجوز للوصى أيضا دفعه (الى ورثة الموصى)  
قال في الانصاف ذكره الجمدى شرح الهداية ونص عليه قال في شرح المنتهى ولعل وجه  
ذلك انه قد وصى بأخراجه فلا يرجع الى ورثته (ومن مات بوريه) بفتح الباء وهى الصحراء  
أو ضد الرقبة قاله في القاموس (ونحوها) كالجواز التي لا عمران بها (والحال انه (لاحاكم)  
حاضر موته (ولا وصى) أى ولم يوص الى أحد (فلكل مسلم) حضره (أخذ تركته ويبيع  
ما يراه) منها كشيئ يسرع اليه القاد لان ذلك موضع ضرورة لحفظ مال المولى لم عليه اذى



تركه اتلاف له وذلك لا يجوز نص احمد على ذلك قال وأما الجوارى فاحب أن ينولى بيعهن حاكم  
من الحكام (وتجهيزه) أى تجهيز الميت حاضره (منها) أى من تركته (ان كانت) أى ان كان له تركه  
(والا) أى ان لم يكن له تركه (جهزه) حاضره (من عنده وله الرجوع بما غرمه) على تركه حيث  
كانت فان لم تكن فعلى من تلزمه نفقته ان لم يترك شيئا (ان نوى الرجوع) أو كان الميت يلد  
ولم يوجد معه ما يجهزه واستأذن انسان حاكما فى تجهيزه فان له الرجوع بذلك على تركه حيث  
كانت أو على من تلزمه نفقته

• (كتاب يذكرفيه جل أحكام الفرائض) •

والفرض يأتي لمعان منها القطع للتبيط وفرض القوم موضع الوتر والثمة فى النهر والتقدير فى  
الاتفاق والاتزال كقوله تعالى ان الذى فرض عليك القرآن والبيان سورة انزلناها وفرضناها  
بالتخفيف والايجاب كفرض الحج بالاحرام والعطاء كقول العرب ما رأيت منه فرضا ولا قرضا  
والنصيب كها هنا (وهى) أى الفرائض شرعا (العلم بقسمة الموارث) ويسمى القائم بهذا العلم  
والعارف به فارضا وفرضا كالعالم وعلم وفرضيا وقد وردت أحاديث تدل على فضله والحث على تعلمه  
وتعليمه فى ذلك ما روى أبو هريرة مرفوعا تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وهو  
ينسب وهو أول علم ينزع من أمتى رواه ابن ماجه والدارقطنى من رواية حفص بن عمر وقد اختلف  
فى معناه فقال أهل السلامة لاتسكام فيه بل يجب علينا اتباعه وقال قوم معنى كونها نصف العلم  
باعتبار الحال فان حال الناس حياة ووفاء فان الفرائض تنهلق بالثانى وباقى العلوم بالاول وقبل نصف  
باعتبار الثواب لانه يستحق بتعليمه مسئلة واحدة فى الفرائض مائة حسنة وبغيرها من العلوم عشر  
حسنات وقبل باعتبار المشقة وضعف بعضهم هذين القولين وقال ان أحسن الاقوال ان يقال  
ان أسباب الملك نوعان اختيارى وهو ما يملك رده كالشراء والهبة ونحوهما واضطرارى وهو  
ما لا يملك رده وهو الارث (واذا مات الانسان بدئ من تركه بكفنه وحنوطه وموئنة تجهيزه)  
بالمعروف (من رأس ماله سواء كان قد تعلق به) أى المال (حق رهن أو أورش جنائية أو لا) بأن  
لم يتعلق به شئ من ذلك كحال الحياة اذ لا يقضى دينه الا بما فضل عن حاجته (وما بقى بعد ذلك)  
أى بعد موئنة تجهيزه بالمعروف (تقضى منه ديون الله) سبحانه وتعالى كزكاة المال وصدقة  
الفطر والكفارة والحج الواجب والنذر (وديون الا دمين) كالقرض والتمن والابرة والجهالة  
المستقرة والمغصوب وقيم المتلفات (وما بقى بعد ذلك تنفذ منه وصاياهم لاجبتى (من ثلثه) الا  
أن يحجزها الورثة فتتقدم جميع الباقى (ثم يقسم ما بقى بعد ذلك على ورثته) لقوله تعالى من بعد  
وصية يوصي بها أودين

• (فصل فى أسباب) جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره كالسلم للطاوع السلم واصطلاحا ما يلزم  
من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كعقد الزوجية الصحيح يلزم من وجوده الارث ومن  
عدمه العدم (الارث) هو اقل مال ميت بموته الى حي بعده بسبب من أسباب (ثلاثة)  
فقط فلا يرث ولا يورث بغيرها كالولاية الاولى (النسب) وهو القرابة وهى الاتصال بين انسانين  
بالاشتراك فى ولادة قريبة أو بعيدة (والثانى) (النكاح) وهو عقد الزوجية (الصحيح) سواء دخل  
أولاد الامرات فى النكاح الفاسد لان وجوده كعدمه (و) الثالث (الولاء) وهو ثبت حكم شرعى

بالمعتق أو تعاظم أسبابه فيرتب به المعتق وعصبته من عتيقه ولا عكس (وموانعنه) أي الارث  
 (ثلاثة) الاول (القتل و) الثاني (الرق و) الثالث (اختلاف الدين) وستأتي وأركان الارث  
 ثلاثة وارث وموروث وحق موروث وشروطه ثلاثة تحق حياة الوارث والحاقه بالاحياء  
 وتحقق موت المورث أو الحاقه بالاموات والعلم بالحجة المقترضة للارث (والجمع على توريثهم  
 من المذكور بالاختصار عشرة الابن وابنه وان نزل) لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم الآية  
 وابن الابن ابن لقوله تعالى يابني آدم (والاب وأبوه وان علا) لقوله تعالى ولا يوبه لكل واحد  
 منهم السادس مما ترك ان كان له ولد (والاخ مطلقا) أي سواء كان لام أو لاب أو لهم ما فاما الذي  
 للام فان ارثه قد ثبت بقوله تعالى وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السادس وأما الذي للابوين  
 والذي للاب فبقوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى الفروض فهو لأولى  
 رجل ذكر (وابن الاخ لا) اذا كان أبوه أخا للميت (من الام) فانه يكون من ذوى الارحام  
 والجمع على توريثه هو الذي من العصبة وهو ابن الاخ للابوين وابن الاخ للاب وقد ثبت ارثهما  
 (والعم وابنه كذلك) أي الذي للابوين والذي للاب بقوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض  
 بأهلها الحديث وأما العم للام وابنه فن ذوى الارحام (والزوج) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك  
 أزواجكم (والمعتق) أي الشخص المعتق للميت أولن أعتق الميت (و) الجمع على توريثهم (من  
 الاناث بالاختصار سبع البنت وبنت الابن وان نزل أبوها والام والجدة مطلقا) أي سواء كانت  
 من جهة الام أو من جهة الاب (والاخت مطلقا) أي سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام (والزوجة)  
 بالثلاثة سائر العرب ما عدا أهل الجحاز اقتصر الفرضيون والفقهاء عليهم اللابيضاح خوف اللبس  
 (والعتيقة) أي المرأة المعتقة للميت

\* فصل \* والوارث ثلاثة (أحدها) ذر فريض (والناتى) عصبة (و) الثالث (رحم والفروض  
 المقدرة) في كتاب الله تعالى (سنة النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس) ارتقوا  
 في عددها السادس والثلث وضعفهما وضعف ضعفهما وأرتقوا الثلثان والنصف ونصفهما  
 ونصف نصفهما واخصر العبارات أن تقول الثلث والرابع ونصف كل وضعفه (واصحاب هذه  
 الفروض) الستة (بالاختصار عشرة الزوجان) على البدلية (والابوان) مجتمعة (أو منفردة  
 (والجد) لاب (والجدة مطلقا) أي سواء كانت لام أو لاب (والاخت مطلقا) أي سواء كانت  
 شقيقة أو لاب أو لام (والبنت وبنت الابن) وان نزل أبوها (والاخ من الام) وتسمى الاخوة  
 والاخوات من الام والاب بنى الاعيان لانهم من عين واحدة وللأب فقط بنى العلات جمع علة  
 بفتح العين المهملة وهى الضررة قال فى القاموس وبنو العلات بنو أم هانئ شقي من رجل لان الذى  
 يتزوجها على اولى قد كان قبلها تأهل ثم عمل من هذه انتهى وللأم فقط بنى أخفاف بالهاء المجهمة  
 يلم امهاتة فتيمة سمو بذلك لان الاخفاف الاختلاط فهم من اختلاط الرجال بسوا من رجل  
 واحد وان أردت تفصيل أحوال أصحاب الفروض (فالنصف فرض خمسة فرض الزوج حيث  
 لا فرع) والفرع ابن أو بنت منه أو من غيره أو ابن ابن أو بنت ابن (وارث للزوجة) بأن لم يبق به  
 مانع فان قام به مانع به فوجوده كعدمه (وفرض البنت) وحدها قال فى المغنى لا خلاف  
 فى هذا بين علماء المسلمين لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف (و) النصف (فرض بنت  
 الابن) منفردة وان نزل أبوها (مع عدم أولاد الصلب) مطلقا (وفرض الاخت الشقيقة

مع عدم الفرع) ذكرنا كان اواقي (الوارث) فالساقط كالمعدوم (وفرض الاخت للاب مع عدم  
لاشقاء) ومحل فرض النصف للبنت وبنت الابن والاخت اذا كن منفردات لم يعصب (والربع  
فرض اثنين فرض الزوج) من زوجته (مع الفرع الوارث وفرض الزوجة فأكثر) من تركه  
زوجها (مع عدمه) أى عدم الفرع الوارث (والثمن فرض) صنف واحد وهو (الزوجة فأكثر  
مع الفرع الوارث) ذكرنا اثني واحد او متعدد منها أو من غيرها

\* (فصل \* والثلاثان فرض أربعة فرض البنيتين فأكثر) من اثنتين لم يعصب (و) فرض (بنتي الابن  
فأكثر) من اثنتين (والاختين الشقيقتين فأكثر والاختين للاب فأكثر) أما كون الثلثين فرض  
البنتين أو بنتي الابن فأكثر فاقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فهن ثلثنا ما ترك ولا خلاف  
وذلك الا ما شذ عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان البنيتين فرضهما النصف أخذنا بالمفهوم  
والآية ظاهرة الدلالة على ما زاد على اثنتين ووجه دلالتهم على ما أن الآية وردت على سبب خاص  
وهو ما رواه جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع بانيها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت  
ها تان ابتنا سعد قتل أبوهما معك يوم احد وابن عمهما أخذناهما فلم يدع لهما شئ من ماله قال  
يقضى الله في ذلك ففزلت آية الموارث فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمهما فقال أعط ابنتي  
سعد الثلثين واعط امهما الثلث وما بقى فهو لك رواه ابو داود وصححه الترمذي فدلّت الآية على  
فرض ما زاد على اثنتين ودلت السنة على فرض الاثنتين وفوق في الآية الكريمة ادعى زيادتها  
وقيل المعنى اثنتين فافوق وأما كون الثلثين فرض الاختين للابوين أو للاب فاقوله تعالى فان  
كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك قال في المغنى والمراد به هذه الآية الكريمة ولد الابوين أو ولد  
الاب باجتماع أهل العلم (والثلث فرض اثنين فرض ولدى الام) ذكرين أو اثنتين أو خنتين  
أو مختلطين (فأكثر يستوى فيه) أى الثلث (ذكرهم وانما هم) اجماعا لقوله جل وعلا وان كان  
رجل يورث كلاله أو امرأة وله اخ أو اخت فاسلك واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من  
ذلك فهم شركاء في الثلث أجمعوا على أنها نزلت في الاخوة للام والكلالة الورثة غية الابوين  
والولدين نص عليه وهو قول الصديق وقيل المبت الذى لا ولده ولا والدوروى عن عمرو على وابن  
مسعود وقيل قرابة الام (و) الثلث (فرض الام) أيضا (حيث لا نزع وارث للمبت ولا جع من  
الاخوة والاخوات) قال في المغنى بلا خلاف فعلمه بين أهل العلم انتهى لان الله تعالى قال فان  
لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث (لكن لو كان) أى وجد (هناك أب وام وزوج أو زوجة  
كان للام ثلث الباقي) في الصورتين فالمسئلة الثانية من أربعة للزوجة الربع واحد وللأم ثلث  
الباقي وهو واحد وللأب الباقي وهو اثنان وان كان مكان الزوجة زوج كانت المسئلة من ستة  
للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس وللأب الباقي قال في المغنى وهاتان  
المسئلتان تسهلان العمر يتبين لان عمر رضى الله عنه قضى فيه ما بهد القضاء فاسمعه على ذلك  
عثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وروى ذلك عن علي وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي  
وأصحاب الرأي (والسدس فرض سبعة فرض الام مع الفرع الوارث) يعنى ان الام اذا كانت  
مع وجود ولد للمبت أو ولدا ابن (أو) مع (جمع من الاخوة والاخوات) كاملى الحرية لقوله تعالى  
فان كان له اخوة فلامه السدس ولفظ الاخوة هنا يقتضى اول الاخيرين لان المقصود الجهة المناهضة  
من غير كنية وكل يجب تعلقى بهدد كان أوله اثني كجب البنات بنات الابن والاخوات من

الابوين الاخوات من الاب والاختوة تستعمل في اثنين قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجلا ونساء فلذلك كرم مثل حظ الاثنين وهذا الحكم ثابت في اخ واخت ولا فرق في الحجاب للام الى السدس من الاخوة بين كونه وارثاً ومحبوباً بالاب (و) السدس (فرض الجدة ثانياً كترالى ثلاث) فقط (ان تساوين) والجدات المتساويات في الدرجة بحيث لا تكون واحدة ممنهن أعلى من الاخرى ولا أنزل منها كأم أم أم أم أم أبي أب وكذا أم أم أم أم أم أم أبي أب وأم أم أم أبي أب وكن (مع عدم الام) لان الام تحجب كل جدة (و) السدس (فرض ولدا الام الواحد) ذكرًا كان أو أنثى (و) السدس (فرض بنت الابن فأكثر مع بنت الصاب) تسكله الثلثين مع عدم مصعب (و) السدس (فرض الاخت للاب مع الاخت الشقيقة) تسكله الثلثين (و) هو (فرض الاب مع القروع الوارث) أي فرع الميت والمراد بالفرع الابن والبنت وابن الابن وبنت الابن كما تقدم في الزوج والزوجة (و) هو (فرض الجد كذلك) أي مع الفرع المذكور (ولا ينزلان) أي الاب والجد (عنه) أي السدس (بجمال) وقد يكون عائلاً

\*(فصل) في أحكام الجد والاختوة (والجد مع الاختوة) والاخوات (الاشقاء) اولاد ذكورا كانوا واناثا كأحدهم) ما لم يكن الثلث أخطأه فمأخذه (فان لم يكن هنالك) أي مع الجد والاختوة (صاحب فرض فله) أي الجد (معهم خبر امرين اما المقاسمة أو ثلث جميع المال) فان كان الاختوة أقل من مثله فالمقاسمة أخطأه وتختصر صوره في خمسة جد وأخ جد وخت جد واختان جد وأخت جد وثلاث أخوات وان كان الاختوة مثله استوى له المقاسمة وثلاث جميع التركة وتختصر صوره في ثلاثة جد وأخوان جد وأربع أخوات جد وأختان وان كان الاختوة أكثر من مثله فثلاث جميع المال خيرة ولا تختصر صوره جد وأربع أخوة وجد وعشرة أخوة وهكذا (وان كان هنالك) أي مع الجد والاختوة (صاحب فرض) كزوج وزوجة وأم (فله) أي الجد (خير ثلاثة أمورا اما المقاسمة) لمن يوجد من الاختوة والأخوات كاخ زائد (أو) أخذ (ثلث الباقي) من المال (بعد صاحب الفرض أو) أخذ (سدس جميع المال) فزوجة وجد وأخت من أربعة وتسمى مربعة الجماعة (فان لم يبق) من المال (بعد) أخذ (صاحب الفرض) فرضه (الا سدس) لمن خلفت زوجاً أو أمًا وجد أو أخا لابوين أولاد فانه اذا أخذ الزوج النصف وأخذت الام الثلث وبقي السدس (أخذه) أي الجد (وسقط الاختوة) لابوين أولاد ذكرًا كان أو أنثى لان الجد لا ينقص عن سدس جميع المال أو تسميته كزوج وأم وبنتين وجد فانهما من اثني عشر وتعمل الى خمسة عشر (الا الاخت الشقيقة أولاد في المسئلة السمان بالاكديرية) وسميت بذلك قيل لتكديرها لاصول زيد في الجد وقيل لان زيدا كدور على الاخت ميراثها وقيل لانه سأل عنها رجل من أكدر وقيل غير ذلك (وهي زوج وأم وجد واخت) شقيقة أولاد (فالزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس) ويقرب للاخت النصف فتعمل التسعة) ولم تحجب الام عن الثلث لان الله تعالى انما يحجب بالولد والاخوة وليس هنالده ولا اخوة (ثم يسم نصيب الجد) وهو السدس (و) نصيب (الاخت) وهو النصف (بينهما) أي الجد والاخت ويجموعهما (أربعة على ثلاثة) رأى الجد ورأس الاخت فان قيل فالجد مع الاخت عصبة والعصبة تسقط باستكمال القروض فالجواب انه انما يعصبها اذا كان عضبة



\*(باب الحجب)\*

هو لغة المنع ونشر عامن من قام به سبب الارث من الارث بالكلية ويسمى حجب حرمان أو من أوفر حظيه ويسمى حجب نقصان (اعلم أن الحجب بالوصف) كاقترال والرق واختلاف الدين (يتأتى دخوله على جميع الورثة) أصولا وفروعا وحواشي (والحجب بالشخص نقصانا كذلك) أى يتأتى دخوله على جميع الورثة (وحرمانا فلا يدخل على خمسة) على (الزوجين والابوين والولد) ذكرًا كان أو أنثى إجماعا لانهم يدلون الى الميت بغير واسطة فهم أقوى الورثة وانما يحجب المعتق بالاجماع مع أنه يدلى الى الميت بنفسه لانه أضعف من العصبات النسبية (و) اعلم (أن الجديسقط بالاب) لادلائمه (و) اعلم أن (كل جد أبعد) يسقط (بجد أقرب) لادلائمه واقربه (وان الجدة مطلقا) أى سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الام (تسقط بالام) لان الجدرات والام يرثن بجهة الامومة خاصة والام أقرب من جهة الامومة فتحجب كل من يرث بها كان الاب يحجب كل من يرث بابونه (و) ان (كل جدة بعدى) تسقط (بجدة قربي) لقربها سواء كانت من جهة واحدة أو واحدة من قبل الام والاخرى من قبل الاب (وان كل ابن أبعد يسقط بابن أقرب) منه فالابن يسقط ابن الابن وابن الابن يسقط ابن ابن ابن منه وهكذا (وتسقط الاخوة الاشقاء باثنين بالابن وان نزل وبالأب الاقرب) أى الأدنى وهو الاب (والاخوة للاب يسقطون بالاخ الشقيق أيضا) أى بالابن وان نزل وبالأب والاخ الشقيق (وبنوا الاخوة يسقطون حتى بالجد ابى الاب وان علا) أى ان أبناء الاخوة الاشقاء يسقطون بالابن وان نزل وبالأب والجد وبالاخ الشقيق وبالاخ للاب وابن الاخ للاب يسقط بالابن وان نزل وبالأب والجد وبالاخ الشقيق وبالاخ للاب وبابن الاخ الشقيق (و) ان (الاعمام يسقطون حتى ببني الاخوة وان نزلوا) مع من ذكر وهذا معنى ما قاله الجوهري رحمه الله تعالى آمين

فبالجهة التقديم ثم بقربه \* ويعدهما التقديم بالقوة اجلا

(والاخ للام يسقط باثنين بفروع الميت مطلقا) أى ذكرًا كانوا أو أنثى (وان نزلوا وباصوله) أى الميت (الذكور) أى الاب والجد (وان علوا) أبوة تلخص ان الاخوة للام ذكرًا كانوا أو أنثى يسقطون بالولد ذكرًا كان أو أنثى وبولد الابن ذكرًا كان أو أنثى وبالأب والجد (وتسقط بنات الابن يبقى الصلب فأكثر ما لم يكن معهن) أى مع بنات الابن (من يعصهن من ولد الابن وتسقط الاخوات للاب بالاخنتين الشقيقتين فأكثر ما لم يكن معهن اخوهن فيعصهن) انما قال في بنات الابن ما لم يكن معهن من يعصهن ولم يقل كافى الاخوات اخوهن لان بنات الابن يعصهن اخوهن وابن عهن اذا كان في درجتهم أو انزل منهم (ومن لا يرث) لكونه محجوبا بالشخص حرمانا (لا يحجب أحد مطلقا) أى لانقصانا ولا حرمانا بل وجوده كعدمه (الا الاخوة من حيث هم) أى سواء كانوا اشقاء أو اب أو لام (فقد لا يرثون ويحجبون الام نقصانا) أى عن الثلث الى السدس كما اذا مات شخص عن أم وأب واخوة فان الام تأخذ السدس فقط لكونها محجوبة عن أوفر حظهم بالاخوة والباقي وهو خمسة للاب

\*(باب العصبات)\*

العصبة من يرث بغير تقدير (اعلم ان النساء كهن صاحبات فرض وليس فيهن عصبة بنفسه

(الاعقمة) فانها عصبه بنفسها (و) اعلم (ان الرجال كلهم عصباء بأنفسهم) أى لا يغيرهم ولا مع  
غيرهم (الازوج) فانه صاحب فرض (و) الا (ولد الام) فانه صاحب فرض أيضا (و) اعلم  
(ان الاخوات) الشقيقات أولاب (مع البنات عصباء) يرثن ما فضل عن ذوى القروض  
كالأخوة قبلت و بنت ابن وأخت لابن أولاب من ستة للبنت النصف ولبنت الابن السدس  
تكملة الثلثين والباقي للأخت ولو كان ابنتان و بنت ابن وأخت لغرام البنتين الثلثان والباقي  
للأخت عصبية ولائشى لبنت الابن لاستغراق البنتين الثلثين ولو كان ابنتان و بنت ابن وأخت  
لغير أم وأم فلام السدس و للبنتين الثلثان يبقى للأخت سدس تأخذه تعصبا (و) اعلم (ان البنات  
و بنات الابن والاخوات الشقيقات والاخوات للاب كل واحدة منهن مع أخيها عصبية به) أى  
لا غيرها (من لا مالها) من التركة قال في الاقتناع وأربعة من الذكور يصبون اخواتهم  
و يعنونهم القرض و يقسمون ما ورواها المذكور مثل حظ الانثيين وهم الابن وابنه وان نزل والاخ  
من الابوين والاخ من الاب و بعصب ابن الابن بنت عمه (و) اعلم (ان حكم العاصب ان يأخذ  
ما أبقت القروض وان لم يبق شيء سقط واذا انقرض جميع المال لكن) هذا استثناء من حكم  
العصباء (الجد) أبى الاب (والاب ثلاث حالات) حالة (برنان) فيها (بالتعصيب فقط) أى دون  
القرض وذلك (مع عدم الفرع الوارث) كما اذا مات شخص عن اب فقط أو عن جد فقط (و) حالة  
برنان فيها (بالقرض فقط) أى دون التعصيب وذلك (مع ذكر ورثته) أى الولد كما لو مات شخص  
عن أب وابن أو جد وابن فان الاب والجد يرثان بالقرض وحده وهو سدس التركة والباقي للابن  
(و) حالة يرث فيها الاب والجد (بالقرض والتعصيب) وذلك (مع أن ورثته) أى الولد كما لو مات  
شخص عن بنت وأب أو جد فان للاب أو للجد السدس فرضا و للبنت النصف فرضا والباقي للاب  
أو للجد تعصبا وترجع بالاختصاص الى اثنين للتوافق (ولا تنشى على قواعدها) المسئلة المسماة  
(بالمشركة وهى زوج وأم واخوة لام) اثنان فأكثر (واخوة اشقاء) ولا يشترط عند من قال  
بها تعدد الشقيق فانه انقسم عندنا من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس سهم واحد  
والاخوة للام الثلث ولائشى للاشقاء وعند الشافعى رضى الله تعالى عنه يقسم الثلث الذى أخذه

الاخوة للام على رؤسهم و رؤس الاخوة الاشقاء المذكور مثل الانثيين من غير تفصيل

\* فصل \* واذا اجتمع كل الرجال أى العشرة بالاختصار (ورث منهم ثلاثة) فقط (الابن والاب  
والزوج) فالمسئلة تقسم من اثني عشر للزوج الربع وللأب السدس اثنان وللأخت الباقي  
سبعة (واذا اجتمع كل النساء) السبع بالاختصار (ورث منهن خمسة البنت و بنت الابن والام  
والزوجة والاخت الشقيقة) أولاب فالمسئلة تقسم من أربعة وعشرين قيراطا للزوجة الثمن  
ثلاثة قيراط وللام السدس أربعة قيراط و للبنت النصف اثنا عشر قيراطا و لبنت الابن  
السدس تكملة الثلثين وهو أربعة قيراط والباقي للأخت تعصبا وهو قيراط واحد (واذا  
اجتمع يمكن الجمع من الصنفين) أى الرجال والنساء (ورث منهم خمسة) أيضا (الابوان) أى  
الاب والام (والولدان) أى الابن والبنت (واحد الزوجين) فان كان الميت الزوج فاصل المسئلة  
من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأب السدس أربعة والباقي  
وهو ثلاثة عشر على ثلاثة لاتصح ولا توافق فاضرب ثلاثة في أربعة وعشرين باثنين وسبعين  
للزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل واحد من الاب والام أربعة في ثلاثة اثني عشر وللأخت

والبنات ثلاثة عشر في ثلاثة بسبعة وثلاثين للابن ستة وعشرون والبنات ثلاثة عشر وان كان  
الميت الزوجية فأصل المسئلة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة ولكل واحد من الاب والام  
السدس اثنان والباقي خمسة على ثلاثة لاتصح ولا توافق فاضرب ثلاثة في اثني عشر بسبعة  
وثلاثين للزوج ثلاثة في ثلاثة بسبعة ولكل واحد من الاب والام اثنان في ثلاثة بسبعة وللابن  
والبنات خمسة في ثلاثة بخمسة عشر للابن عشرة والبنات خمسة (ومتي كان العاصب عا) للميت  
(أو ابن عم أو) كان (ابن أخ انفرد بالارث دون اخواته) لان اخوات ذوات من ذوى الارحام  
(ومتي عدت العصبات من النسب ورث المولى المقتول) كان (أثني) لقوله صلى الله عليه  
وسلم للوالدين أعتق (ثم عصيته) أى عصبة المولى المقتول ان لم يكن موجودا (الذكور الاقرب  
فالاقرب كالنسب) ثم مولاة كذلك (فان لم يكن) لميت عصبة نسب ولا ولاء (علمنا بالارد) على ذوى  
الفرض كما سيأتى (فان لم يكن) ذوق فرض (ورثنا ذوى الارحام) لان سبب الميراث القرابة بدليل  
ان الوارث من ذوى القروض والعصبات انما ورثوا المشاركتهم للميت في نسبه وهذا موجود  
في ذوى الارحام فيرون غيرهم

\*(باب الرد وذوى الارحام)\*

انما يأتى الرد (حيث لم تستغرق القروض التركة) كالمال كان الوارث بنتا وبنت ابن وذو  
أزوجة (ولعاصب) معهم (رد الفاضل) عن القروض (على كل ذى فرض) من الورثة  
(بقدره) أى بقدر فرضه كالغرماء يقتسمون مال المفلس بقدر دينهم (ماعد الزوجين) أى الزوج  
والزوجة (فلا رد عليهم) نقله الجماعة لانهم ما ليس من ذوى القرابة (من حيث الزوجية) بل قد  
يرد عليهم ما كونه ولدخاله اذا فسد أهل القرض والعصبة (فان لم يكن) للميت (الاصحاب  
فرض) كالمال يرث الميت من يرثه بالقرض الا اخلام أو أم أو جد أو بنت أو أختا (أخذ الكل  
فرضا ورثا) لان تقدير القرض انما شرع لمكان المزاوجة ولا من احدهما (وان كان جماعة من  
جنس كابنات) والجدات والاخوات (فاعطهن بالسوية) لاستوائهن في موجب الارث  
كالعصبة من البنين والاخوة والاعام (وان اختلف جنسهم) أى محلهم من الميت كبنات مع  
بنات ابن (نخذ عدد سهامهم) أى سهام الردود عليهم (من أصل ستة دائما) اذ ليس في القروض  
كلها ما لا يوجد في الستة الرابع والثمن ولا يكونان لغير الزوجين وليس من أهل الرد واجل  
عدد السهام المأخوذة أصل ستة مثلث كما صارت السهام في المسئلة العائلة هي المسئلة التي يضرب  
فيها العدد فان انكسر شيء من السهام على فريقين من أهل الرد صححت المسئلة وضربت الذي  
انكسر على سهمه في عدد مثلثهم وهو عدد السهام المأخوذة من الستة في الستة لان العدد  
المأخوذ صار أصل مثلثهم وينقص ذلك في أربعة أصول اثنين وثلاثة وأربعة وخمسة (بجدة  
وأخ لا تصح من اثنين) لان فرض كل شخص منهما السدس والسدسان من الستة اثنان  
فيكون المال بينهما ماضفين لاستواء فرضيهما ومع كون الجدات ثلاثا ينكسر عليهن السهم  
فاضرب عددهن في أصل المسئلة وهو اثنان تبلغ ستة للاخ من الام النصف ثلاثة وكل جدة  
سهم (وأخ لا من) أصل (ثلاثة) لان فرض الام الثلث وهو اثنان من الستة وفرض الاخ  
للأم السدس وهو واحد فيكون المال بينهما أثلاثا للام الثلثان وللأخ من الأم الثلث



(وأم وبنت من) أصل (أربعة) لان فرض الام مع البنت السدس وهو واحد من السنة وفرض البنت النصف وهو ثلاثة فيكون المال بينهما أربعة للام ربعه واحد للبنت ثلاثة أرباعه ثلاثة (وأم وبنتان من خمسة) لان فرض الام السدس وهو واحد من السنة وفرض البنتين الثلثان أربعة فيكون المال بين البنتين والام على خمسة للام خمسة ولكل واحدة من البنتين خمسة اثنان (ولتزيد) مسائل الرد (عليها) أى على الخمسة أبدا (لانها لو زادت سدسا آخر لاستغرقت القروض) التركة (وان كان هنالك) أى فى المسئلة (أحد الزوجين) أى الزوج أو الزوجة (فاعمل مسئلة الرد) أولا (ثم اعمل) مسئلة الزوجية ثم تقسم ما فضل عن فرض الزوجية على مسئلة الرد فان انقسم ما فضل من مسئلة الزوجية على مسئلة الرد (صحت مسئلة الرد من مسئلة الزوجية) كزوجة وأم وأخوين لام للزوجة ربعها وهو واحد والباقي بين الام والاخوين اثلا لان فرضهم ما مثلا فرض أمهم ما فيكون لكل واحد منهم ما سهم (والا) أى وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوج على فريضة أهل الرد (فاضرب مسئلة) أهل الرد فى مسئلة الزوجية (لانه لا يمكن أن يكون بينهما ما موافقة لان مسئلة الزوج ان كانت من اثنين فالباقي بعد نصيبه سهم لا يوافق شيئا وان كانت من أربعة فالباقي بعد فرضه ثلاثة ومن ضرورة كون الزوج له الربع أن يكون للميت ولد ولا يمكن أن تكون مسئلة الرد مع الولد من ثلاثة وان كانت زوجة مع ولد فالباقي بعد فرضها سبعة ولا يمكن أن تكون مسئلة الرد أكثر من خمسة ثم من له شيء من مسئلة الزوجية أخذه مضروبا فى مسئلة الرد ومن له شيء من مسئلة الرد أخذ مضروبا فى الفضل عن مسئلة الزوجية فزوج وجمدة وأخ لام مثلا) أصل مسئلة الزوج من اثنين له نصفها سهم يلقى سهم على مسئلة الرد فان أردت التصحيح (فاضرب مسئلة الرد وهى اثنان فى مسئلة الزوج وهى اثنان فتصح من أربعة) مسطح الاثنان فى الاثنان للزوج نصفها اثنان وللجمدة سهم وللأخ للام سهم ولا يقع الكسر فى هذا الأصل الا على فريق واحد وهى الجدات (وهكذا) لو كانت الزوجة مكان الزوج فالتك ضرب مسئلة الرد فى مسئلة الزوجية تكون ثمانية للزوجة ربعها اثنان وللجمدة ثلاثة وللأخ للام ثلاثة

• (فصل فى) تعيين ارباب (ذوى الارحام) وتبيين كيفية توريثهم قال فى القاموس والرحم بالكسر ككتف بيت منبت الولد وعاقبه والقرابة أو أصلها أو أسبابها الجمع أرحام انتهى (وهم) أى ذوى الارحام فى اصطلاح الفقهاء فى باب القرائض (كل قرابة ليس بنى فرض ولا عصبه) واختلف العلماء فى توريثهم قال فى المغنى وكان أبو عبد الله الامام أحمد يورثهم اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبه ولا أحد من الورثة إلا الزوج أو الزوجة (وأصنافهم) أى ذوى الارحام (أحد عشر) صنفها الاول (ولد البنات) - واه كن بنات (الصلب أو) بنات (لابن) (والثاني ولد الاخوات) سواء كن لابوين أو لاب (و) البنات (بنات الاخوة) سواء كانوا الابوين أو لاب (و) الرابع (بنات الاعمام) لابوين أو لاب (و) الخامس (ولد ولد الام) سواء كان ولد الام ذكر أو أنثى (و) السادس (العم لام) سواء كان عم الميت أو عم أبيه أو عم جده (و) السابع (العمات) سواء كن عمات للميت أو عمات لآبيه أو عمات لجدته (و) الثامن (الاخوال واخالات) أى اخوة الام سواء كانوا ذكورا أو إناثا (و) التاسع (أبو الام) وان علا

(و) النصف العاشر (كل جدة أدلت باب بين أمين) كام أبي الام أو باب أعلى من الجد (و) النصف الحادى عشر (من أدلى بنصف) من هؤلاء كعمة العمة وخالة الخالة وعم الأم وأخيه وعمه لأمه وأبي أم الأم وعمه وخاله ونحو ذلك (ويورثون بتزويجهم منزلة من أدلوا به) قال فى الانصاف هذا المذهب وعليه الأصحاب وعليه التفريع فسنزل ولد بنت لصلب أولابن وولد أخت كام كل منهم وعمات وعم من أم كآب وأبو أم أب وأبو أم أم وأختاهما وأخواتهما وأم جد بمنزلاتهم ثم يجعل نصيب كل وارث لمن أدلى به (وان أدلى جماعة منهم) أى من ذوى الارحام (بوارث) بفرض أو تعصيب (واستوت منزلاتهم منه) كأولاده وأخواته المتفرقين وأدلوا بأنهم لم يكن بينهم وبين الوارث واسطة (فقصبه لهم) كأنهم منه لكن هنا (بالسوية المذكورة كالأختى) اختاراه الأكثر ونقله الأثرم وحنبلى وإبراهيم بن الحرث فى الخلال والخالة يعطون بالسوية ووجه ذلك أنهم يرثون بالرحم المجردة فاستوى ذكرهم وأنثاهم كولد الأم فبنت أخت وابن وبنت أخت أخرى فلبنت الأخت الأولى النصف وللأخرى وأخوها النصف بينهم بالسوية فتصح من أربعة فالجهاث ثلاثة أبوة وأمومة وبنوة (ومن لا وارث له) معلوم (فقاله ليت المال) يحفظه من الضياع لأن كل ميت لا يخلو من ابن عم أعلى إذا الناس كلهم بنو آدم (وليس) يت المال (وارثا وانما يحفظ المال الضائع وغيره فهو جهة ومصلحة) قال فى الانصاف هل ميت المال وارث أم لا فيه روايتان والصحيح من المذهب والمشهور والله ليس بوارث وانما يحفظ فيه المال الضائع قاله فى القاعدة السابعة والتسعين انتهى

### • (باب) تبين (أصول المسائل) \*

المراد بأصول المسائل المخارج التى تخرج منها فروضها والمسائل جمع مسئلة مصدر سأل سؤالا ومسئلة والمراد بها هنا المسئلة من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول (وهى) أى أصول المسائل (سبعة) لأن الفروض المحدودة فى كتاب الله تعالى ستة النصف والثلاثان والثالث والرابع والخم والسادس ومخارج هذه الفروض مفردة خمسة لأن الثالث والثلاثين مخرجهما واحد والنصف من اثنين والثالث والثلاثان من ثلاثة والرابع من أربعة والسادس من ستة والخم من ثمانية والرابع مع الثالث والسادس أو الثلثين من اثنى عشر والخم مع السادس أو الثلثين من أربعة وعشرين فصارت سبعة (١) اثنان وثلاثة وأربعة وستة وسبعة واثناعشر وأربعة وعشرون ولا يعول منها الا المسئلة وضعفها أى الاثناعشر (ضعف ضعفها) أى الاربعة والعشرون (فالمسئلة تعول متوالية) أو تاروا واشتاعا (الى عشرة فتعول الى سبعة كزوج وأخت لغيرهم) أى لابوين وأولاب (وجدة) للزوج نصف وللأخت النصف وللجدة السادس ومن أمثلة ذلك زوج وأختان لابوين وأولاب (والى ثمانية كزوج وأم وأخت لغيرهم) وهى أول فريضة عات فى الاسلام للزوج النصف لثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت النصف ثلاثة (وتسمى) هذه المسئلة (بالمبالغة) اقول ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما من شاعبا عليه ان المسائل لا تعول ان الذى أحصى رمل عالج عددا عدل من أن يجعل فى مال نصفان ونصفان وثلاثا هذان نصفان ذهبان بالمبالغة فى موضع الثلث (و) تعول أيضا (الى تسعة كزوج وولدى أم وأختين لغيرهما) أى لابوين وأولاب الزوج النصف ثلاثة ولولدى الأم الثلث اثنان

وللاختين الثلثان أربعة (وتسمى) هذه المسئلة (الغراء) لأنها حدثت بعد المباشلة فاشتهر  
العول بها (و) تسمى أيضا (المروانية) لحدوثها في زمن مروان (و) تقول أيضا (لعشرة كزوج  
وأُم وأختين لأُم وأختين لغيرها) للزوج النصف ثلاثة وللأُم السدس واحد وللأختين للأُم  
الثالث اثنان وللأختين الثلثان أربعة ومجموع السهام عشرة (وتسمى) هذه المسئلة (أُم  
القروخ) بالخاء المعجمة لكثرة ما فرخت في العول ولا تقول مسئلة أصلها من ستة إلى أكثر من  
عشرة لأنه لا يمكن أن يجتمع فيها فروض أكثر من هذه ومتى عالت إلى ثمانية أو إلى تسعة أو إلى  
عشرة لم يكن الميت فيها إلا امرأته لأنه لا بد فيها من زوج (والاشاعة تقول افرادا) لا أزواجا  
(إلى سبعة عشرة تقول إلى ثلاثة عشر كزوج وبنتين وأُم) للزوج الربع ثلاثة وللبنتين الثلثان  
ثمانية وللأُم السدس اثنان وكزوجة وأخت لأبوين وأب وأب وولدى أُم الزوجة الربع ثلاثة  
وللاخت النصف ستة ولولدى الأُم الثلث أربعة (و) تقول أيضا (إلى خمسة عشر) إذا جتمع  
مع الربع ثلثان وثلث (كزوج وبنتين وأبوين) للزوج الربع ثلاثة وللبنتين الثلثان ثمانية  
وللابوين الثلث أربعة لكل واحد منهم السدس اثنان (و) تقول أيضا (إلى سبعة عشر) إذا  
اجتمع مع الربع ثلثان وثلث وسدس (كثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لأُم وغان  
أخوات لغيرها) للزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة واحد وللبنتين السدس اثنان لكل  
واحدة واحد وللأربع أخوات لأُم الثلث أربعة لكل واحدة واحد وللأمان أخوان  
لأبوين الثلثان ثمانية لكل واحد واحد (وتسمى) هذه المسئلة (أُم الارامل) لأن ثوبه جميع  
الورثة فلو كانت التركة سبعة عشر ديناراً حصل لكل واحدة منهن ديناراً فيعالي بها فيقال  
سبع عشرة امرأة من جهات مختلفة اقتسمن مال الميت حصل لكل واحدة منهم سهم ونظمها  
بعضهم فقال

قل لمن يقسم القراض وأسال \* ان سألت الشيوخ والاحداثا  
ما تميمت عن سبع عشرة اتى \* من وجوه شتى في وزن الترانا  
أخذت هذه كما أخذت تلك عقاراً ودرهماً وانانا

ولا تقول إلى أكثر (والاربعة والعشرون تقول مرة واحدة إلى سبعة وعشرين) إذا جتمع  
مع الثمن ثلث وثلثان (كزوجة وبنتين وأبوين) للزوجة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة عشر  
وللابوين الثلث ثمانية لكل واحد منهما السدس ولا تقول إلى أكثر من ذلك ولا خلاف في  
هذا العول لأن أربعة وعشرين لا يمكن أن يكون فيه فروض وفق يخرج له لأن ثمنه ثلاثة يتي  
أحد وعشرون لا يمكن أن يجتمع فرضين أو أكثر من النوع الآخر (وتسمى المنبرية) لأن عليها  
رضي الله تعالى عنه مثل عنها وهو على المنبر يخطب يقول الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي  
كل نفس بما تسعى واليه المآب والزجعي صابر عن المرأة تسعاً ومضى في خطبته (و) تسمى  
(الضيلة أقله عولها) \* (هائدة) \* إنما انفحصت مسائل العول في أصل ستة وأصل اثني عشر  
وأصل أربعة وعشرين لأن عددها تام ومعنى كونه تاماً أن أجزاء الصحة غير المكررة لوجعت  
إساوته أو زادت عليه فالسبعة لها نصف وثلث وسدس فساوت والاشاعة لها نصف وثلث  
وربيع وسدس فزادت والاربعة مع العشرين لها نصف وثلث وربيع وسدس وثمن فزادت

وأنما يدخل العول في أصل اثنين وأصل ثلاثة وأصل أربعة وأصل ثمانية لأن عددها ناقص  
لكونه لو جمعت أجزاؤه الصحيحة كانت أقل منه فاصل اثنين ليس له الا النصف وهو واحد  
وأصل ثلاثة ليس له جزء صحيح الا الثلث وهو واحد وأما الثلثان فنلت مكرراً أصل أربعة ليس له  
الا النصف ورابع وذلك ثلاثة وأصل ثمانية ليس له الا النصف ورابع وغن وذلك سبعة

\*(باب ميراث الحمل)\*

يقع الحام ويطلق على ما في بطن كل حبل والمراد به هنا ما في بطن الأممية من ولد ويقال امرأه  
حامل وحامله اذا كانت حبل فاذا سميت شياً على رأسها سميت حامله لا غير (من مات عن حمل  
يرثه) ومع الحمل من يرث أيضاً (فطلب بقية ورثته) أي الميت (بقية التركة بقيت) ولا يجبروا  
على الصبر (ووقف له) أي للعمل (الاكثر من ارث ذكرين أو اثنين) وبهذا قال محمد بن الحسن  
واللؤلؤي وقال شريك ومن وافقه يوقف نصيب أربعة وروى ابن المبارك هذا القول عن أبي  
حنيفة ورواه الربيع عن الشافعي وقال اللب وأبو يوسف يوقف نصيب غلام ويؤخذ حين  
من الورثة ووجه الأول كون ولادة النوا من كثرة (ودفع لمن لا يجنيه الحمل ارثه كاملاً) دفع  
(من يجنيه) يجب نقصان أقل ميراثه (فمن مات عن زوجة وابن وحل فانه يدفع للزوجة عنها  
ويوقف للعمل نصيب ذكرين لان نصيبها هنا أكثر من نصيب اثنين فتصح المسئلة من أربعة  
وعشرين للزوجة عنها ثلاثة ويدفع لابن سبعة ويوقف للحمل أربعة عشر) ولا يدفع لمن  
يسقطه (الحمل) (نئى) من التركة كن خاف زوجة حاملاً واخوة واخوات فانه لا يدفع الى الاخوة  
ولا الى الاخوات شئ لان الظاهر خروج الحمل حيا مع احتمال كونه ذكراً وهو يسقط الاخوة  
والاخوات فكيف يدفع لهم شئ مع الشك في الاستحقاق (فاذا ولد) الحمل وتبين ان ارثه أقل  
مما وقف له (أخذ نصيبه ورد ما بقي لمستحقه) وان أعوز شياً بأن وقف نصيب ذكرين فولدت ثلاثة  
ذكور رجع على من هو في يده (ولا يرث) المولود (الا ان اسم لم صار) نص عليه في رواية أبي  
طالب (أو عطس) أي آتته العطسة ويجوز في مضارعه ضم الطاء وكسرهما (أو تنسأ أو) ارتضع  
(أو وجد منه ما يدل على الحياة كالحركة الطويلة ونحوها) كسعال لان هذه الاشياء تدل  
على الحياة المستمرة (ولو ظهر بعضه) أي بعض الجنين (فاستل) أي صوت (ثم انفصل مبناً يرث)  
وان اختلف ميراث توأمين واستل أحدهما واشكل أخر ج بقرعة

\*(باب حكم ميراث المفقود)\*

اسم مفعول من فقدت الشئ أفقده فقد اوفقدنا بكسر الفاء وضماً والقصد ان تطلب الشئ  
فلا تجده وهو قيمان الأول (من انقطع خبره انيية طاهرها السلامة كالاسير) فان الاسير  
معلوم من حاله انه غير متمكن من الجئ الى أهله (والخروج للتجارة) فان التاجر قد يشغل  
بتجارته عن العود الى أهله (والسباحة وطلب العلم) فان السائح قد يختار المقام ببعض البلدان  
التاسعة عن بلده فالذي يغلب على الظن في هذه الاحوال ونحوها سلامته (استقرتة تسعين  
سنة متدولة) قال في الانصاف هذا المذهب وصححه في المذهب لان الغالب انه لا يعيش أكثر من  
هذا فاشبه التسعين فان قد ان تسعين سنة اجتمعت الحالك في تقدير مدة انتظاره القسم الثاني  
من انقطع خبره انيية طاهرها الهلاك وهو المراد بقول المتن (وان كان ظاهرها الهلاك) كن فقده

من بين أهله) كن يخرج الى الصلاة فلا يعود أو الى حاجة قرية فلا يعود (أو في مهلكة) وهي  
 يفتح الميم واللام ويجوز كسرهما أحكامهما أبو السعادات ويجوز ضم الميم مع كسر اللام اسم  
 فاعل من أهلكت فهي مهلكة وهي أرض يكثر فيها الهلاك قاله في المبدع (كدر ب الطراز أو  
 فقد من بين الصفيين حال الحرب أو غرقت سفينة ونجا قوم وعرق آخرون) ففي فقد انسان في هذه  
 الاحوال المثل بها أو نحوها (انتظر ثمة أربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله في الحالاتين) لانها  
 مدة يتكرو فيها تردد المسافرين والتجار فانقطاع خبره عن أهله مع غيبته على هذا الوجه يقرب  
 ظن الهلاك اذ لو كان باقي الميم ينقطع خبره الى هذه الغاية فلذلك حكم بموته في الظاهر فيجعل ماله  
 لورثته لذلك ولان الصحابة رضوا الله عنهم اتفقوا على اعتداد امرأته بعد تر بصها هذه المدة  
 وحلها للازواج بعد ذلك واذ ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للايضاع في المال أولى ويذكر  
 مال المفقود لما مضى قبل القسمة (فان قدم) المفقود (بعد القسمة) الماله (أخذ ما وجدته) منه  
 (بعينه) لانه قد تبين عدم انتقال ملكه عنه (ورجع بالباقي) على من أخذ بمثل مثلي وقيمة  
 منقورم لتعذر رده بعينه (فان مات مورث هذا المفقود) أي من يرث المفقود منه (في زمن  
 انتظاره) أي في المدة التي قلنا في نظريه فيها (أخذ) من تركه الميت (كل وارث) غير المفقود  
 (البقيين) وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود أو موته (ووقف له) أي للمفقود (الباقي)  
 حتى يتبين أمره أو تنقضي مدة الانتظار لانه مال لا يهرم الا أن مستحقه أشبه الذي ينقص نصيبه  
 بالجل وطريق العمل في ذلك ان تعمل المسئلة على انه حي ثم على انه ميت ثم تضرب احدهما في  
 الاخرى ان تباينتا وفي وفقهما ان اتفقتا ويتجزى باحدهما ان تماثلتا وبأكثرهما ان تداخلتا  
 وتدفع لكل وارث البقيين وهو أقل النصيبين ومن سقط في احدهما لم يأخذ شيئاً (ومن أشكل  
 نسبه) من عدد محصور والمراد ورجى انكشافه (فكالمفقود) في انه اذا مات أحد من  
 الواطنين لأمه وقف له منه نصيبه على تقدير الحاق به وان لم يرج زوال اشكاله بأن عرض على  
 القافة فأشبه كل عليهم ونحو ذلك لم يوقف له شيء

• (باب ميراث الخنثى) •

(وهو من لشكل الذكرو) شكل (فروج المرأة) زاد في المغني والشرح وأثقب في مكان الفرج  
 يخرج منه البول (وبعتبر) أمره من كونه ذكراً أو أنثى في توريثه وغيره مع اشكاله (يؤله) من  
 أحدهما فان كان يؤل منهما (فيسبقه) أي سبق البول (من أحدهما) قال في المغني قال ابن  
 المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على ان الخنثى يورث من حيث يؤل فان بال من حيث  
 يؤل الرجل فهو رجل وان بال من حيث تبول المرأة فهو امرأة (فان خرج) البول (منهما)  
 أي من شكل الذكر وشكل الفرج (معاً) بان لم يسبق من واحد منهما (اعتبراً أكثرهما) خروجا  
 منه قال ابن حبان قد راو عدد الاثني عشر تأثراً قال في المغني فان خرجا معاً ولم يسبق أحدهما  
 فقال أحد في رواية احمد بن ابراهيم يرث من المكان الذي يؤل منه أكثر (فان استويا) أي  
 استوى الهلان في قدر ما يخرج من كل واحد منهما - ما من البول (فشكل) أي فالخنثى النصف  
 بذلك يسمى مشكلاً لانه قد أشكل أمره لعدم تمييزه بنى مما تقدم (فان رجى كشفه) أي كشف  
 اشكاله (بعد كبره) أي بلوغه (أعطى) الخنثى (ومن معه) من الورثة (البقيين) من التركة وهو

ما يرثونه بكل تقدير (ووقف الباقي) من التركة حتى يبلغ (لتظهر ذكوريته بنات لحسنة أو أمناه من ذكره) زاد في المغني وكونه من رجل (أو) لتظهر (أنثيته بحيثض أو تلك ندى) بأن يستدير قال في القاموس وقلت نديها وأهلك وتلك استدار انتهى (أو أمناه من فرج فان مات) الخفتي قبل بلوغه (أو بلغ بلا مارة) تظهر بهاذ كوريته أو أنثيته (واختلف ارثه أخذ نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى) فإذا كان ابن وبات وولد خنتي مشكل فمسئله ذكوريته من خمسة عدد الرؤس ومسئله أنثيته من أربعة فاضرب احدهما في الاخرى لتباينهما تكن عشرين ثم اضرب العشرين في اثنين عدد حالة الذكورية والانوثة تكن أربعة ومنه انصح للفت سهم من أربعة في خمسة بخمسة ولها سهم من خمسة في أربعة بأربعة فأعطها تسعة وللدكر سهمان من أربعة في خمسة بعشرة وسهمان من خمسة في أربعة بثمانية يجتمع له ثمانية عشر وللغني من مسئلة الانوثة سهم في مسئلة الذكورية خمسة وله سهمان من خمسة في أربعة بثمانية يجتمع له ثلاثة عشر

• (باب ميراث الغرقى ونحوهم) •

كن عم موتهم إذا ماتوا بهدم أو غرق أو حرق (إذا علم موت المتوارثين معا) أى في آن واحد (فلا ارث) أى فلا يرث هذان هذا ولا هذان هذا لأنه لم يكن أحدهما حيا حين موت الآخر وشروط الارث تحقق حيات الوارث بعد موت المورث (وكذا) الحكم (ان جهل السابق) من المتوارثين موتا (أو علم) اسبقهما (ثم نسي) أو علم ان أحدهما مات أولا وجهل عنه فتارة يدعى ورثة كل واحد من الميتين سبق موت الآخر وتارة لا يدعونه أشار للدعوى بقوله (وإذا دعى ورثة كل) أى ورثة كل ميت من الهدى والغرقى (سبق) موت (الآخر ولا ينفذ) لو احدهم من القريقين بما ادعاه (أو) كان لكل واحد ينفذ (تعارضنا) أى البتتان وتخالفا أى حلف كل منهما على ما ذكره من دعوى صاحبه ولم يوارثا لعدم وجود شرطه وهو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وأشار لعدم الدعوى بقوله (وان لم يدع ورثة كل سبق) موت (الآخر ورث كل ميت صاحبه) وهو قول عمر - وعلي - وشريح وابراهيم والشعبي قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم فكتب في ذلك الى عمر رضي الله عنه فأمر عمر أن يورثوا بعضهم من بعض قال أحمد أذهب الى قول عمر قال في الانصاف انه من مقررات المذهب وانما يرث كل ميت من صاحبه من تلامذه أى ماله القديم الذى مات وهو يملكه دون المجدد له بما ورثه من الميت معه لتلايد خله الدورقة قد رآه أحدهما مات أولا ويرث الآخر منه (ثم يقسم ما ورثه على الأحياء من ورثته) ثم يصنع في الثاني كذلك في آخرين أحدهما مولى زيد والآخر مولى عمرو يصير مال كل واحد منهما مولى الآخر

• (باب ميراث أهل المال) •

جمع ماله بكسر الميم وهى الدين والشرعية من موانع الارث اختلاف الدين ففى كان دين الميت مبان الدين نسيبه أو زوجته أو زوجها فلا ارث (لا توارث بين مختلفين في الدين الا بالولاة فثبت به) أى الولاء (المسلم) المعتق (الكافر) العتيق (والمكافر) المعتق (المسلم) العتيق (وكذا يرث الكافر ولو حر تدا) قرينه المسلم (إذا أسلم قبل قسم ميراث مرثته المسلم) اقله صلى الله عليه وسلم من أسلم على شئ فهو له رواء سعيد في سننه (والكفار ملل شتى لا توارثون مع اختلافها) يروى عن علي اقله

صلى الله عليه وسلم لا يوارث أهل ملتين شتى رواه أبو داود قال اليهودية مله والنصرانية مله  
والجوسية مله وعبد الاوثان مله وعبد الشمس مله وهكذا فلا يرث بعضهم بعضا فان اتفقت  
أديانهم ووجدت الاسباب (الرحم والنكاح والولاء) ورث بعضهم بعضا ولو ان أحدهما ذى  
والاخر سحرى (أو) أحدهما (مستأمن والاخر ذى أو سحرى) فاختلفت الدارين ليس يرث  
لان العمومات من النصوص تقتضى تورثهم ولم يرد تخصيصهم نص ولا إجماع ولا يصح فيهم  
قياس فيجب العمل بعمومها (ومن حكم بكراهه من أهل البدع) المصلحة (والمتردد والزندى وهو  
المتناقض) ولا تقبل قوله ظاهرا وهو ستر الكفر واظهار الايمان (فما له في) يصرف مصرف  
التي (لا يورثون) أحدا (ولا يورثون) أحدا (ويرث المجوسى ونحوه) ممن يرى حل نكاح الحارم  
(بجميع قربانيه) اذا سلم أحوالهم البنا وهو قول عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وزيدى  
الصحيح عنه (فلو خلف) المجوسى (أمه وهى أخته من أبيه) لكون أبيه تزويج بنته فولدت له هذا  
الميت وخلف عما (ورث الثلث بكونه أبا) ورثت (النصف بكونه أختا) والباقي بعد  
النصف والثالث للم

• (باب ميراث المطلقة) •

طلاقا رجعيًا أو باتنا يتم فيه بقصد الحرمان (يثبت الارث لكل من الزوجين في الطلاق الرجعي)  
سواء كان في المرض أو في الصحة قال في المغنى بغير خلاف فعلمه روى ذلك عن أبي بكر وعمر  
وعثمان وعلي وابن مسعود رضى الله عنهم وذلك لان الرجعية زوجة بلحقها طلاقه وظهاره  
وبلاؤه ومثلها ما كها بالرجعة بغير رضاها ولاولى ولاشهود ولا صداق حديد (ولا يثبت)  
الارث (في) الطلاق (البائن الا لها) أى للمطلقة من مطلقها (ان اتهم) أى الزوج (بقصد  
حرمانها) الميراث (بان مطلقها في مرض موته المخوف ابتداء) يعنى من غير سؤالها (أو سألته)  
أن يطلقها طلاقا (رجعيًا فطلقها) طلاقا (باتنا أو علق في مرضه مطلقها) ثلاثا أو طلاقا  
به (على ما) أى فعل (لا غنى لها عنه) شرعا كالصلاة المفروضة والزكاة والصوم المفروض قال في  
الاقتناع وليس منه كلام أبويهما انتهى أو عقلا كالأكل والنوم (أو أقر) في مرضه (انه مطلقها  
سابقا في حال صحته أو واكل في صحته من بينها) أى بطلقها طلاقا باتنا (متى شاء فأبأنها في مرض  
موته) أو قدفها في صحته ولا عنها في مرضه أو وطئ زوج عاقل حسنه بمرض موته المخوف ولولم  
يبت (فترث في الجميع) أى جميع الصور المذكورة (حتى لو انقضت عدتها) قبل موته فانها  
ترثه (مالم تزوج) فان تزوجت زوجا غيره لم ترث من الاول أبأنها الثانية (أو ترث) عن  
الاسلام ولو أسلمت بعد ان ارتدت (فلوطئ المتهم) بقصد حرمان الميراث (أربعا) كن معه  
(وانقضت عدتهن) منه (وتزوج أربعا سواهن) ثم مات (ورث) منه (الثمان) وعن الاربع  
المطلقات والاربع المنكوحات (على السواء) لان المطلقة وارثة بالزوجة فكانت أسوة من  
سواها (بشرطه) المتقدم (ويثبت له) أى للزوج الميراث من زوجته دونها (ان فعات بمرض  
موتها المخوف ما يفسخ نكاحها مادامت معتدة ان اتهمت) بقصد حرمانها الميراث كما لو أدخلت  
ذكر ابن زوجها في فرجها أو أبيه وهونانم أو نحو ذلك لانهم أحد الزوجين ولم يسقط فعلا ميراث  
الاخر كالزوج (والا) أى وان لم يتم الزوجة بقصد حرمانه الميراث بان ذبح زوجها فارتفعها

وهي نائمة أو نحو ذلك (سقط ميراثه) أيضا كفسخ معتقة تحت عبد فعتق ثم مات

\*(باب حكم تعميم المثلة)\*

مع (الأقارب) من بعضهم (بشارك في الميراث) وأما مع أقارب الجميع فلا يحتاج إلى عمل سوى ما تقدم (إذا أقر الوارث) المكلف (بمن يشاركه) أي المقر (في الإرث) كابن الميت بقرابن له آخر (أو) بقر (بمن يحجبه كاخ) للميت (أقرابن للميت) ولو كان الابن المقر به من أمة الميت نص عليه في رواية الجماعة (صح) الأقارب (وثبت الإرث) من الميت (و) ثبت (الحجب) فإذا أقر الورثة (المكلفون) كلهم (بشخص مجهول التسبب وصديق) المقر به المقران كان مكلفا (أو) لم يصدقه (و) كان صغيرا أو مجنوناً ثبت نسبه وارثه (في شرط لثبوت التسبب أربعة شروط وهي) أقارب الجميع وتصدق المقر به أن كان مكلفا أو امكان كونه من الميت وعدم المنازع وحديث ثبت نسبه فإنه يثبت إرثه ما لم يقم به مانع من موانع الإرث فإن كان به مانع ثبت نسبه ولم يرث للمانع (لكن يعتبر لثبوت نسبه من الميت) أحد شيئين إما (أقارب جميع الورثة حتى الزوج وولد الأم وشهادة رجلين عدلين) فلا تقبل هنا شهادة النساء ولا شهادة الفاسق مطلقا وبأقرب ولا فرق بين أن يكون الشاهدان (من الورثة أو من غيرهم) فإن لم يقم به جميعهم (بل أقر به بعضهم) ثبت نسبه وارثه (من أقربيه) فقط دون الميت وبقية الورثة وقيل لا يثبت نسبه أيضا بمن أقر به جزه من الأجنبي وغيره وقدم الأول في القروع والرعيتين والساوي الصغير وغيرهم (في) هذا (بشاركه) أي المقر به المقر (فيما بيده) من التركة فإذا أقر أحد ابنه بأخ له ما فلامقر به ثلث ما يده المقر بذكر بن محمد لأن أقاربه ضمن أنه لا يستحق أكثر من ثلث التركة وفي يده نصفها فمكون السدس الزائد للمقر به وهو ثلث ما يده فيلزمه دفعه إليه (أو يأخذ) المقر به (الكل) أي كل ما يده (إن أسقطه) كالأقارب شقيق للميت بابن للميت فإنه يرث الابن ولا شيء للأخ

\*(باب ميراث القاتل)\*

وإنما يرث القاتل المقتول إذا لم يضمنه على ما يأتي (لإرث لمن قتل مورثه بنفسه بحق) مثل أن يكون القاتل مضمونا بقصاص أو دية أو كفارة (أو شارك في قتله) لأن شريك القاتل قاتل بدليل أنه يقتل به ولو وجب القصاص (ولو) كان القاتل (خطأ فلا يرث من سقى ولده) ونحوه (عن في غيره) (دواء) ولو بسيرا (نجات أو أذبه) أي أدب ولده أو زوجته فمات أو مات (أو فصدته) أو حمله (أو بطلت) الحاجة فمات من ذلك لم يرثه لانه قاتل (وتلزم القرعة) وهي عبد أو أمة قيمتها خمس من الأبل (من شربت دواء فاسقطت) جنيبتها (ولا ترث منها) أي القرعة (شيأ وان قتله) أي قتل الإنسان مورثه (بحق ورثه) كالقتل قصاصا أو القتل (حدا) كحد الزنا وقطع الطريق (أو) قتله (دفعاً عن نفسه) إن لم يندفع إليه (وكذا) لا يمنع من الإرث (لو قتل الباغي العادل) في الحرب (كمكسه) بأن قتل العادل الباغي لأنه فعل ما ذون فيه شرعاً فلم يمنع الميراث

\*(باب ميراث المعتق ببعضه)\*

(الرقبي من حيث هو) أي بجميع أنواعه كالمذبر والمكاتب وأم الولد والمعتق عنه على صفة (لا يرث) غيره (ولا يورث) أحد إلا أن فيه نفعاً منعت كونه مورثاً فنع كونه وارثاً فجعلوا على أن



المولود لا يورث لأنه لا مال له فيورث فاته لا يملك ومن قال يملك بالتقليد يملك ناقص غير مستقر  
يزول الى سيده بزوال ملكه عن رقبته (لكن البعض يرث ويورث ويحبب بقدر ما فيه من  
الحرية وان حصل بينه) أي البعض (وبين سيده ما يات) فكان يخدم سيده بنسبة ملكه  
ويكتسب بنسبة حريته (فكل تركه) التي بهما يجزئه الحر (لوارثه والا) بأن لم يكن بين السيد  
والمبعوض مهايأة (فتركه بينه) أي وارت المبعوض (وبين سيده) أي سيد المبعوض (بالخصص)

### \*(باب الولاء)\*

الولاء ثبوت حكم شرعي يعتق أو تعاطى سيده (من أعتق رقبة أو) أعتق (بعضه فسرى الى  
الباقي أو عتق) الرقيق (عليه برحم) كالو ملك أباه أو أخاه أو عمة ونحوهم فعتق عليه بسبب ما بينهما  
من الرحم (أو)؛ (فعل) كتمثيل به (أو) بسبب (عوض) كالو قال لعبدك أنت حر على أن تخلصني  
سنة وكالو اشترى العبد نفسه من سيده بعوض حال فاته يعتق ويكون الولاء لسيدته نص عليه  
(أو) بسبب (كاتبه) كالو كاتبه على مال فأداه (أو) بسبب (تدبير) كالو قال له إذا أنا ماتت فأنت  
حر (أو) بسبب (إيلاد) كالو أنت أمته منه بولد ثم مات أو الولد (أو) بسبب (وصية) كما  
لو أوصى بعتق عبده فلان وأعتقه الورثة (أو أعتقه في زكاته أو) في (نذره أو) في (كفارته  
ف) أنه في جميع هذه الصور (له عليه الولاء) لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق متفق  
عليه (و) يكون له أيضا الولاء (على أولاده) أي أولاد العتق (بشرط) كونهم أي أولاد  
العتق (من زوجة عميقة) للعقيق أو لغيره (أو أمة و) يكون له الولاء أيضا (على من له) أي  
العتق ولأولاه (أو لهم) أي لأولاد العتق (عليه الولاء) ومن لم يسه رقب وكان أحد أبويه عميقا  
والآخر حر الأصل أو الآخر مجهول النسب فلا ولاء عليه لاحد (وان قال) شخص مكلف  
رسمي لثالث عبدا (اعتق عبدك عني مجانا) أي بلا عوض (أو) اعتق عبدك (عني) فقط  
(أو) اعتق عبدك (عني) فلابد عليه ان يجيبه فإن أعتقه ولو بعد ان افترقا  
(صح) العتق (و) كان (ولأولاه للمعتق عنه) كالو قال له اطمأ أو اكرم عني (وبلزم القائل)  
للمقول له (عنه) أي عن العبد (فما إذا التزم به) أي بالتمن بقوله وعلى عنه (وان قال الكافر)  
للمسلم (اعتق عبدك المسلم عني) وعلى عنه (فاعتقه صح) في الاصح لأنه انما يملكه زمانيا سيرا  
ولا يتسلمه فاعتقه هذا القدر اليسير لاجل تحصيل الحرية للأبد التي يحصل بها نفع عظيم لان  
الانسان يصير متبائما بالطاعات وكمال القربا (و) يكون (ولأولاه للكافر) ويرث به المسلم  
وكذا كل من باين دين معتقه

\*(فصل ولا يرث صاحب الولاء)\* أي من له الولاء (الا عند عدم عصبات النسب) كالأب  
والابن وابن الابن والابن مطلقا ونحوهم (وبعد أن يأخذ أصحاب القروض قروضهم فبعد  
ذلك يرث المعتق ولو أتي) فمن مات عن بنت حرة وعن معتق كان النصف للبنت والباقي  
للمعتق ومن مات عن أم حرة وشقيقتين حرتين وزوجة حرة ومعتق فاصل المسئلة من اثني عشر  
وتعول الى ثلاثة عشر للام السادس سحران ولشقيقتين غناية أسهم وللزوجة ثلاثة أسهم  
ولابنتي المعتق (ثم) يرث بعد فقد المعتق (عصبته) المتحصرون بانفسهم يقدم (الأقرب  
فالأقرب) فابن وابن ابن الكل لابن وأخ شقيق وأخ لابن الكل للشقيق وهكذا (وحكم المجد

مع الاخوة) الاشقاء والاب (في الولاء حكمه معهم في النسب) وتقدم الكلام على ذلك  
(والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به) لانه كالنسب وهو لا يرده عليه عقد بيع  
ولا هبة ولا وقف ولا وصية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كلمة النسب لا يباع  
ولا يوهب (ولا يورث وانما يرث به اقرب عصبات المعتق يوم موت العتيق) لا يوم موت المعتق  
(لكن يتأق انتقاله) أي الولاء (من جهة الى جهة) أخرى فلو تزوج عبده امرأة (معتقة)  
لزيد (فولاء من تلده) من زوجها العبد (لمن أعنتها) وهو زيد (فان عتق الاب المحرر الولاء  
لمواليه) أي موالى الاب

### • (كتاب العتق) •

وهو لغة الخلوص ومنه عتاق الخليل وسعى البيت الحرام عتقاً فخالصه من أيدي الجبابرة وشرعا  
تحرير الرقبة وتخليصهم من الرق وخصت به الرقبة وان تناول العتق جميع البدن لان ملك  
السيد له كالفل في رقبته المانع له من التصرف فاذا عتق صار كان رقبته أطلقت من ذلك  
(وهو من أعظم القرب) لان الله جل وعلا جعله كفارة للقتل والوطء في شهر رمضان وكفارة  
للإيمان وجعله النبي صلى الله عليه وسلم فكاً كالمعتقة من النار ولان فيه تخليص الأدي  
المعصوم من ضرر الرق وأفضلها أنفسهم اغداً وأهلها وأغلاها ثمانية الجاعة عن أحد وذكر  
وتعدد أفضل (فيسن عتق) وكتابة (رقبته كسب) لانتفاعه بذلك كسبه بالعتق (ويكره)  
العتق والكتابة (ان كان) العتيق (لا قوله ولا كسب) لسقوط نفقته باعتاقه فيصير كالأعلى  
الناس ويحتاج الى المسئلة (أو) كان (يضاف منه) اذا عتق (الزنا والفساد) يعني فانه  
يكره اعتاقه وكذلك الخيف رجوعه الى دار الحرب وترك اسلامه (ويحرم ان علم ذلك) او ظنه  
(منه) لان التوصل الى المحرم حرام وان أعنته مع علمه ذلك أو ظنه صح العتق (وهكذا  
الكتابة) في الحكم المذكور (ويحصل العتق) باحدثين (بالقول) أو الملك وزاد في الكافي  
والاستيلاء ولا يحصل بمجرد النية لانه ازالة ملك وينقسم من أجل كونه ازالة ملك الى صريح  
وكناية كالطلاق (وصريحه) أي صريح القول (لفظ العتق) (لفظ الحرية) لانهم افظان  
ورد الشرع بهم ما فوجب اعتبارهما (كيف صرفاً) فمن قال رقبته أنت حر او محرراً وقد  
حررتك أو عتقني أو معتق أو قد أعنتك عتق ولو لم يوعده به بذلك قال أحد في رجل لقي امرأة  
في الطريق فقال تخصي يا حرة فاذا هي جارية قال عنتك عليه (غير أمر ومضارع واسم فاعل)  
فمن قال رقبته حرة أو أعنته أو حرره او هذا محرر بكسر الراء وهذا معتق بكسر التاء لم يعتق  
بذلك لان ذلك طلب ووعد وخبر عن غيره فلا يكون واحداً منها اصلاً لانشاء والاختبار عن  
نفسه فهو اخذ به ويقع من هازل كالطلاق لامن نائم ومجنون ومبرم لانهم لا يعقلون ما  
يقولون ولا يقع ان نوى بالحرية عتقه وكرم خنقه ولمحوه (وكتابته) أي كتابة العتق التي يقع بها  
(مع النية) أي نية العتق (ست عشرة) لفظه (خليلك وأطلقك والحق باهلك وأذهب حيث  
شئت ولا سبيل لي) عليك (أو لاسطان) لي عليك (أو لملك) لي عليك (أو لارق) لي عليك (أو لا  
خدمة لي عليك) أو وهنتك لله وأنت لله ورفعت يدي عنك الى الله وأنت مولاي أو (أنت) سائبة  
وملكتك نفسك وتزيد الامه) على الذكر (بأن طالق أو) أنت (حرام وبعتق حل يستثنى) أي

لا يستثنى المعتق عند عتق أمه (يعتق أمه) لأنه يتبعها في البيع والهبة في العتق أولى (لا عكسه)  
 أي لا تعتق الأمة بعتق جملها إلا الأصل لا يتبع الفرع (وإن قال) السيد (من) أي لا يقيق (يمكن  
 كونه أباه) من رقيقه كالأول كان السيد ابن خمسة عشر عاماً والرقيق ابن ثلاثين عاماً (أنت أي أو  
 قال) السيد (من) أي لرقيق (يمكن كونه ابنه أنت أي عتق) بذلك ولو كان له نسب معروف (ولا  
 عتق) (إن لم يمكن) كونه أباه أو ابنه لكبراً وصغر (الابلية) أي بنيته بهذه الألفاظ العتق  
 (فصل) وبمحصل العتق (بالفعل) كما يحصل بالقول (فمن مثل) بتشديد المثلثة قال أبو  
 السعادات مثلت بالحيوان أمثل تمثيلاً إذا قطعت أطرافه وبالعبد إذا جذعت أنفه وأذنه  
 ونحوه (برقيقه) ولو بلا قصد (جذع أنفه أو أذنه أو نحوهما) كالأول خصاء (أو خرق) عضوانه  
 كالأول خرق كفه (أو خرق عضوانه) كاصبعه بالنار عتق بالاحكام حاكم (أو استكرهه) أي استكره  
 السيد عبده (على الفاحشة) أي فعلها به مكرها قال الشيخ لو استكره المالك عبده على  
 الفاحشة عتق عليه (أو وطئ) السيد (من) أي أمة مباحة (لا يوطأ مثلاً الصغرة فأنضاه) أي  
 خرق ما بين سبيلها يعني فأنضاه عتق عليه قال ابن جردان ولو مثل بعد مشترك بينه وبين غيره عتق  
 نصيبه وسرى العتق إلى باقيه وضمن قيمة حصصة الشريك بشرطه وهو أن يكون موسراً ذكره  
 ابن مقبل وجرم به في الاقتاع (عتق في الجميع) أي جميع ما ذكر (ولا عتق) حاصل (بجذع) أي  
 جرح (وضرب ولعن) (رقيقه) لأن ذلك مخالف للقياس ولا نص فيه ولا في معنى المتخصص عليه  
 فلم يعتق بذلك كالأول (وبمحصل) العتق أيضاً (بالمالك فمن ملك الذي رجم محرم) كإيه وابنه  
 وأخيه وعمه والرحم المحرم هو الذي لو قدر أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرم نكاحه عليه لكن  
 لما كان ذلك شاملاً للمعوم بالرضاع آخرجه بقوله (من النسب) وأنفه في دينه أولاً (عتق  
 عليه) وباب من زنا كجنبيين (ولو) كان المملوك (جلاً) كالأول اشتري زوجة ابنه الأمة التي هي  
 حامل من ابنه (وإن ملك بعضه) أي بعض من يعتق عليه بشرأ وهبة أو نحوهما (عتق البعض)  
 الذي ملكه (و) عتق (الباقى) أي باقي الرقبة (بالسراية) أن كان موسراً وبغرم) أي يدفع غن  
 (حصه شريكه) وإن لم يكن موسراً بقية باقيه كاه عتق منه بقدر ما هو موسر به والموسر هنا القادر  
 حالة العتق على قيمته وإن يكون ذلك كقطرة (تنبيه) \* أن كان الذي ملك جزءاً من رجمه المحرم  
 معسراً أو ملكه بالميراث ولو كان موسراً بقيته لم يعتق عليه إلا ما ملك (وكذا حكم كل من اعتق  
 حصته من) عبد (مشترك) سواء كانت قدر نصيبه أو أقل في أنه يعتق عليه جميعه عتقا وسراية  
 (فلو ادعى كل) واحد (من) شريكين (موسرين) أن شريكه اعتق نصيبه عتق) المشترك عليهما  
 (لأعترف كل) منهما (بجزئته) وصاد كل مدعي على شريكه بنصيبه من قيمته (ويحلف كل) منهما  
 (لصاحبه) لأجل سراية عتقه إلى نصيب شريكه فإن نكل أحدهما قضى للآخر وأن نكلا جميعاً  
 تساقط حقهما لقائلهما (و) لا ولا عليه لولا عدم مالانه لا بدعيه بل يكون (ولاؤه لبيت المال)  
 أشبه المال الضائع (عالم به يترف أحدهما بعتقه) كاه أجزئته (فينبت له) ولاؤه (ويضمن حق  
 شريكه) أي قيمة حصه شريكه لأعترافه ولا فرق في هذه الحالة بين العديلين والفاسقين والمسلمين  
 والكافرين للتساوي في الاعتراف والدعوى  
 \* (فصل) ويصح تعليق العتق بالصفة (كقوله) (إن فعلت كذا) كذا صحت غداً أو يوم الخميس أو

اعطيتني الفاء (فانت حر) وكذا ابصح نعليه على دخول الدار ويحكي الامطار وغير ذلك لانه عتق  
بصفة فيصبح كالتدبير ولا سيد وطء الامة التي علق عتقه على صفة قبل وجودها (وله) اى السيد  
وقفه (اى الرقيق الذى علق عتقه على صفة) (وكذا يبعه ويحموه) كهبته والوصية به (قبل وجود  
الصفة) ثم ان وجدت وهو فى ملك غير المعلق لم يعتق (فان عاد) المعلق عتقه على صفة (للملك) اى  
ملك المعلق ولو بعد وجودها حال زواله (عادت) الصفة (فتى وجدت) وهو فى ملكه (عتق) لان  
التعلق والشرط وجد فى ملكه فاشبهه ما لو لم يتخللها زوال ملك ولا وجود صفة حال زواله ولا  
يعتق قبل وجود الصفة بكالها كالجعل فى الجملة فلو قال لعبد اذ ادبت الفاء فانت حر لم يعتق  
حتى يودى جميعه (ولا يبطل) التعلق (الا بونه) اى موت المعلق لزوال ملكه زوالا غير قابل  
للعود (فقوله) اى السيد لعبد (ان دخلت الدار بعد موتى فانت حر لغو) كقوله لعبد غيره ان  
دخلت الدار فانت حر ولانه علق عتقه على صفة توجد بعد موته وزوال ملكه فلم يصح كقوله ان  
دخلت الدار بعد بيعي لك فانت حر ولانه اعتاق له بعد استقراره ملك غيره عليه (ويصح) من مالك  
قوله لعبد (انت حر بعد موتى بشهر) ذكره القاضى وابن ابي موسى كالموصى باعتاقه وكالمو  
وصى أن تباع ساعة ويتصدق بتمها (فلا يملك الوارث يبعه) اى يبيع العبد الذى قبل له ذلك قبل  
مضى الشهر وكسبه بعد موت سيده وقبل انقضاء الشهر للورثة (ويصح) لامن قن (قوله كل  
مملوك املكه فهو حر فكل من ملكه عتق) ويصح ان ملكك فلانا فهو حر روى أبو طالب عن  
أحمد انه قال ان اشريت هذا الغلام فهو حر فاشترى عتق بخلاف ما لو قال ان تزوجت فلانة  
فهى طالق لان العتق مقصور من المالك والتمسك لا يقصده الطلاق وفرق أحمد بأن الطلاق  
ليس لله تعالى ولا فيه قرينة (و) ان قال مكلف حر (أول) قن املكه (أو) قال (آخر قن املكه أو)  
قال (أول أو آخر من يطالع من رقيقى حر فلم يملك) الا واحدا (أو) لم يطالع الا واحد عتق) لانه  
ليس من شرط الاول أن يأتي بعده ثان ولا من شرط لا آخر أن يأتي قبله أول (ولو ملك اثنين معا  
أو طلعا معا عتق واحد) منهم ما أخرج (بقرة ومثله الطلاق)

(فصل هـ وان قال) سيد (لرقيقه انت حر وعليك ألف عتق فى الحال بلا شيء) لانه أعنته بعبر  
شرط وجعل عليه عوضا لم يقبله فعتق ولم يلزمه شيء (و) ان قال انت حر (على ألف أو) انت حر  
(بالف) وانت حر على أن تعطيتني ألفا وبعثت نفسك بالف فانه (لا يعتق حتى يقبل) لانه اعنته  
على عوض فلم يعتق بدون قبوله ولأن على تسعة عمل للشرط والعوض قال الله تعالى قال له  
موسى هل أتبعك على أن تعالنى فاعلمت رشدا (وبلزمه الا ان) (و) من قال لفته انت حر (على أن  
تخدمنى سنة) أو شهر فانه (يعتق) فى الحال (بلا قبول) من القن (وتلزمه الخدمة) على الاصح  
(ويصح أن يعتقه ويستثنى خدمته مدة حياته أو مدة معلومة) كشهرا أو سنة وللسيد فيما اذا  
استثنى خدمته أو منفعة مدة معلومة يبيع هذه المدة المعلومة من العبد ومن غيره نقل حرب  
انه لا بأس ببيعها من العبد اى من شاء وان مات السيد فى أثناء ثمار جرح ورثة السيد على العبد  
بقية مابقى من مدة الخدمة ولو باع السيد العبد نفسه عمال فى يده صح وعتق ولا سيد ولا و (ومن  
قال رقيقى حر أو زوجتى طالق وله متعدد) من رقيقى أو زوجة (ولم ينومعنا) من عبده  
أو زوجانه (عتق) الكل من عبده (وطلق الكل) من زوجته (لانه) أى لفظ عبدي أو زوجتى

## (باب التدبير وهو)

أى التدبير (تعليق العتق بالموت) أى موت المعلق فلا تصح وصيته به (كقوله لربيقة ان مت فانت حر بعد موتى) لكن (يعتبر) اعمدة التدبير (كونه عن نص وصيته) فيصح من مجبور عليه لقلس وسفه ومن يميز عقله (وكونه) أى التدبير فى اعمدة المرض (من الثلث) أى ثلث مال السيد يوم موته نص عليه لانه تبرع بعد الموت فاعتبر من ثلث ماله كالوصية ويقادى العتق فى الصحة فانه لم يتعاق به حق فنفذ من جميع المال كالهبة المنجزة وأما الاستيلاد فانه أقوى من التدبير لانه ينفذ من المجنون بخلاف التدبير فان اجتماع العتق فى المرض والتدبير قدّم العتق لانه أسبق وان اجتمع التدبير والوصية بالعتق تساوى لانهما جميعا عتق بعد الموت (وصريحه) أى التدبير (وكذا يانه كالعتق) قال فى المنتهى وصريحه فقط عتق وحرية معلقين بحرية ولفظ تدبير وما تصرف منها غير أمر ومضارع واسم فاعل وتكون كذايات عتق لتدبير ان عاقت بالموت كقوله ان مت فانت لله وفانت مولاي أو فانت سائبة (وبصح) التدبير (مطلقا) أى غير مقيد ولا معلق (كقوله) أنت مدبر (وبصح) مقيدا كان مت فى عامى هذا (أو) فى مرضى هذا فانت مدبر) فيكون ذلك جائزا على ما قال ان مات على الصفة التى قالها عتق والا فلا (و) يصح التدبير أيضا (معاقا) كقوله (اذا قدم زيد فانت مدبر) وان شق الله على فانت حر بعد موتى فهذا لا يصح مدبرا حتى يوجد الشرط فى حياة سيده (و) يصح (موقتا) كانت مدبر اليوم (أو) أنت مدبر (سنة) قال مهمنا سألت أحمد عن قال بعده أنت مدبر اليوم قال يكون مدبر اذ لك اليوم فان مات سيده فى ذلك اليوم صار حرا (وبصح) يسع المدبر وحيته (ولو أمة أو كان يبعه فى غير دين (فان عاد) المدبر (المملك) أى ملك من دبره (عاد التدبير) لانه علق عتقه بصفة فاذا باعه ثم عاد اليه عادت الصفة كالقوله لربيقة أنت حر ان دخلت الدار فباعه ثم اشتراه ودخلها وبصح أيضا وقف المدبر وان يسع أو وقف أو وهب بعضه فباقيه مدبر (ويطل) التدبير (بثلاثة أسياء) أسياء الاول بقوله (بوقفه) أى وقف المدبر وأشار للثانى بقوله (وبقتله) أى المدبر (السيدة) لانه استجمل بقتله فهو قب بقبض قصده كبحر التنازل الميراث ولان ذلك مما يتخذ وسيلة الى القتل المحرم لا لجل العتق وأشار للثالث بقوله (وبإيلاد الأمة) يعنى ان الأمة المدبرة متى ولدت من سيدها بطل تدبيرها وصارت أم ولد لان مقتضى التدبير العتق من الثلث ومقتضى الاستيلاد العتق من رأس المال وان لم يملك غيرها ولا يمنع الدين بعتقها وحيث كان الاستيلاد أقوى وجب أن يطل به الاضغف (وولد المدبرة) من غير سيدها (الذى يولد بعد التدبير كهى) سواء كانت حامله حين التدبير أو جعلت به بعد التدبير فلو باع الام لم يطل التدبير فى ولدها (وله) أى واسمه المدبرة (وطوها) وان لم يشترطه أى بشرط وطوها وسواء كان يطلها قبل تدبيرها أولا (و) للسيد أيضا (وطها) بنتها ان جاز له وطوها بان لم يكن وطنى أمها (ولو لم مدبر) لكافر (او قن) لكافر (أو مكاتب) لكافر الزمهازلة الملكة) عنه يبيع أو هبة (فان أبى) البيع أو الهبة (يسع عليه) أى باعه عليه حاكم

## (باب الكتابة)

(وهى) اسم مصدر معنى المكتبة أو أصلها من الكتب وهو الجمع لانها تجمع لحيوان ومنه هى

المواز كاتوا شرعا (بيع السيد رقيقه) أو بعضه بشئ المذكور والاشئ (نفسه) أى نفس الرقيق  
 (بمال) فلا تصح على خروجه (في ذمته) أى ذمة الرقيق (مباح) فلا تصح على آية ذهب أو  
 فضة ونحو ذلك (معلوم) فلا تصح على مجهول لانها بيع ولا يصح مع جهالة الثمن (يصح السلم فيه)  
 فلا تصح بجوهر ونحوه لاقضائه الى التنازع (منجم بجمين نصاعدا) أى فأكثر من نجمين (يعلم  
 قدر كل نجم ومدته) اما اشتراط النجمين فاكفر لانهم اشتقة من الكتب وهو المضم فوجب  
 افتقارها الى نجمين لبعضهم أحدهما الى الآخر وأما كونه يشترط العلم بمال كل نجم من القسط  
 والمدة فلا يؤذى جهل ذلك الى التنازع ولا يشترط التساوى فلو جعل أحد النجمين شهرا  
 والاخر سنة أو جعل قسط أحد النجمين عشرة والاخر خمسة جاز لان القصد العلم بقدر الاجل  
 وقسطه وهو حاصل بذلك والمراد بالنجم هنا الوقت لان العرب كانت لاتعرف الحساب وانما  
 تعرف الاوقات بطولوع النجوم (ولا يشترط) لصحة الكتابة (أجل له وقع في القدرة على الكسب)  
 فيه فبصح توقيت نجمين بساعتين فانه في المنتهى ونشرحه وقال في الاقناع فلا تصح حالة ولا على  
 عبد مطلق ولا توقيت النجمين بساعتين ونحوه بل يعتبر ماله وقع في القدرة على الكسب صوبه  
 في الانصاف وان كان ظاهرا كلام الاصحاب خلافه انتهى (فان فقد شئ من هذا) الذى ذكر من  
 الشروط (في الكتابة فاسدة) ويأتى حكمها (والكتابة فى الصحة والمرض من رأس المال) لانها  
 معاوضة نهى كالبيع والاجارة واختار الموفق وجع انه فى المرض المخوف من الثلث وقدم فى  
 الاقناع ما فى المتن (ولا تصح) الكتابة (الا بالقول) بأن يقول السيدان يريد أن يكتبه كاتبك على  
 كذا لانها اما بيع أو تعليق للعق على الاداء وكلاهما يشترطه القول اذ لا مدخل للمعاطاة هنا  
 (من جائز التصرف) مع قبول المكاتب لانها عقدة معاوضة كالبيع (لكن لو كتب المميز صح)  
 العقد لانه يصح تصرفه وبيعه باذن وليه فصحت اذا كاتبه كالمكلف لان تعاطى السيد العقد  
 معه اذن له فى قبوله (تم) لو كاتب المميز رقيقه باذن وليه صح العقد (ومضى أدى المكاتب ما  
 عليه لسيده) من مال الكتابة فقبضه منه سيده أو وليه محجور عليه (أو أبرأه) أى السيد (منه) أى  
 من مال الكتابة أو أبرأه وارثه وسره من حق من مال الكتابة (عق) لانه لم يبق لسيده عليه شئ  
 الا انه لا يعتق حتى يؤدى جميع الكتابة (وما فضل بيده) أى ييد المكاتب بعد أدائه ما عليه من  
 مال الكتابة (فله) لانه كان له قبل ان يعتق فبقى على ما كان (وان اعتقه) أى اعتق المكاتب  
 (سيده) بقى (عليه شئ من مال الكتابة أو من) المكاتب (قبل وفائها) أى قبل وفاء نجوم  
 الكتابة كلها (كان جميع ما معه لسيده ولو أخذ السيد حقه) من المكاتب (ظاهرا) يعنى عملا  
 بالظاهر فى كون ما يسه الانسان ملكه (ثم قال) سيده (هو حر) يعنى بمقتضى أدائه مال الكتابة  
 (ثم بان العوض) الذى دفعه له (مستحقا) لغيره بان كان قد سرقه أو غصبه أو نحوه (لم يعتق)  
 لقساد القبض ويكون قوله هو حرا انما قاله اعتمادا على صحة القبض

• (فصل) ويملك المكاتب كسبه ونفسه (و) يملك أيضا (كل تصرف يصلح ماله كالبيع والشراء  
 والاجارة والاستدانة) وتعلق الاستدانة بذمة المكاتب يتبعها بعد عتقه أما كونه يملك منافعه  
 واكتسابه فلان عقد الكتابة موضوع لتسهيل العتق ولا يحصل الاداء عوضه ولا يمكنه الاداء  
 الا بالتكسب والبيع والشراء من أقوى جهات الاكتساب فانه قد جاء فى بعض الآيات ان تسعة

أعشار الرزق في التجارة وأما كونه ملك الاستدانة فلا نه للمالك الشراء بالنفقة لمصلحة التسيطة  
 أي بالدين (و) ملك (النفقة على نفسه و) على (مملوكه) من كسبه فان هجر المكاتب عن أداء مال  
 الكتابة وعن نفقة من ذكر ولم يفسح سيده كتابته ليجزله لزم السيد النفقة على من ذكر لانهم  
 كلهم في الحكم أرقاء للسيد وليس للمكاتب النفقة على ولده من أمة لغير سيده (لكن ملكه) أي  
 المكاتب (غير تام) يتفرع على ذلك انه (لا يملك أن يكفر بعمال) الاباذن سيده لانه في حكم  
 المعدم بدليل انه لا يلزمه زكاة ولا نفقة ويباح له أخذ الزكاة لحاجة (او يسافر لجهاد) لتقويت  
 حق سيده (أو يتزوج) يعني انه ليس للمكاتب أن يتزوج الاباذن سيده لانه عبد (أو يتسرى) يعني  
 انه ليس للمكاتب أن يتسرى الاباذن سيده (أو يتبرع) الاباذن سيده لان ذلك اتلاف للمال  
 باختياره فخرج منه لتعلق حق السيد به (أو يقرض) الاباذن سيده لانه ربما أفلس المقرض أو مات  
 ولم يترك شيئاً أو هرب ولم يرجع (أو يحج) الاباذن سيده لان الحج باب في معنى التبرع (أو يرهق أو  
 يضارب أو يبيع مؤجلاً) ولو يرهق أو يهب ولو بعوض (أو يزوج رقيقه أو يحمده أو يعفقه) ولو  
 يمال (أو يكتبه الاباذن سيده) لان حق السيد لم ينقطع عنه لانه ربما يجز فيعود اليه جميع مافي  
 ملكه ولانه انما منع من جميع ما ذكر لحق السيد فاذا أذن له زال المانع (و) متى كاتب أو أعق  
 باذن سيده كان (الولاء للسيد) لانه كوكيله في ذلك (ولدا المكاتبه إذا وضعت بعد ها) أي بعد  
 كتابتها (يقعها) أي يتبع أمه المكاتبه (في العتق بالادام) أي باعطائها للسيد مال الكتابة  
 (أو) عنقها (بالإبراء) من مال الكتابة لان الكتابة سبب قوى للعتق لا يجوز إبطاله من قبل السيد  
 بالاختيار ففسرى الى الولد كالاستيلاد ومفهومه ان ما ولدته قبل الكتابة لا يتبعها وهو صحيح  
 (لا) يتبعها (باعتاقها) بدون أداء أو إبراء كالأولم تكن مكاتبه (ولا) يعق ولد المكاتبه (ان ماتت)  
 قبل أداء مال الكتابة أو إبراءها منه كغير المكاتبه (ويصح) في عقد المكاتبه (شرط وطء مكاتبته)  
 نص عليه لبقاء أصل الملك كراهن بطأ بشرط ذكره في عيون المسائل ولان بضعه من جملة  
 منافعها فاذا استثنى نفقه صح كالأستثنى منفعة أخرى وجاز وطؤه لها لانها أمتة وهي في  
 جواز وطئه لها كغير المكاتبه لاستثنائه (فان وطئها) أي وطئ مكاتبته (بلا شرط) عليها عند  
 عقد الكتابة (عزر) ان علم التحريم (ولزمه) أي السيد المكاتبه بوطئه أياها (المهر) أي مهر مناتها  
 (ولو) كانت (مطاعة) لانه وطء شبهه كالوطئ أمتها وتخصل المقاصة ان حصل النجم وهو  
 بذمته بشرطه ولا حد عليه فان تكرر وطؤه قبل أن يؤدي مهرها فبهر واحد متى أدى مهر وطء  
 لزمه مهر ما بعده (وتصله ان ولدت) من وطئه بشرط أو غيره (أم ولد) لان أمة له ما بقي عليها درهم  
 (ثم ان أدت) مال الكتابة (عتقت) وكسبها الهالان كتابته لم تنفسخ باستيلادها (والا) بان لم  
 تؤد مال كتابتها (فإنما اتعتق) (بونه) اكونه أم ولد وكان ما سيدها الورثة ولو لم تجز لانها عتقت  
 من غير عوض (ويصح قبل الملك في المكاتب) ذكر اكان أو اثني لان المكاتب عبد فخا زيعه  
 كالقن وقوله نقل الملك يشمل البيع والهبة والوصية به (واشتر) مكاتباً (جهل الكتابة الرد  
 أو الارش) بحسب ما يختاره المشتري لان الكتابة عبث في الرقيق لان انقص فيه لمنعه من  
 منافعه بقرض ان يعتق (وهو) أي المشتري اذا أمسك (كالمانيق) أي اذا أدى ما عليه يعتق  
 وعوده فباجز (وله) أي المشتري عليه أي على المكاتب (الولاء ويصح وقفه) أي وقف المكاتب

(قالا أدنى) ما عليه عتق و (بطل الوقت) لان الكتابة عقد لازم فلا تبطل بوقته  
 \* (فصل) والكتابة عقد لازم من الطرفين في حق السيد والمكاتب لانها بيع والبيع من  
 العقود اللازمة (لا يدخلها خيار مطلقا) لان المراد منها تخصيص العتق فكانت سببا له فكان  
 المكاتب ملق عتق المكاتب على أداء مال الكتابة ولان الخيار انما شرع استدرا كالمال يحصل  
 الكل من المتعاقدين من القين والمكاتب وسيدده دخل لا في العقد متطوهرين راضيين بالعين  
 فلم يثبت لواحد منهما خيار ولا يصح تعليقها على شرط مستقبل (ولا تنسخ) الكتابة (بعوت  
 السيد) لا (جنونه ولا يجبر عليه) لفسخه أو فسخ كسبة العقود اللازمة (ويعتق) المكاتب  
 (بالاداء) الى من يقوم مقامه) أى مقام سيده كوكيله أو الحاكم عنه غيبة سيده وعدم وكيله  
 أو بالاداء الى ورثته (وان حل) على المكاتب من مال الكتابة (نجم فلم يؤده فليده الفسخ) بلا  
 حكم حاكم لان مال الكتابة حق للسيد فكان له الفسخ بالعجز عنه كالأعراس المشتري ببعض عن  
 المبيع قبل قبضه (ويلزم) السيد (انظاره) أى انظار المكاتب قبل فسخ الكتابة (ثلاثا) أى ثلاث  
 ايام بالامها ان استنظره المكاتب (ليبيع عرض ومال غائب دون مسافة قصر يرجو قدومه)  
 ولدين حال على ملى أو مودع لان عقد الكتابة ملحوظ فيه حظ المكاتب والرقبة (ويجب على  
 السيد) بعد قبض جميع مال الكتابة (أن يدفع للمكاتب ربع مال الكتابة) لقوله تعالى وآتوهم  
 من مال الله الذى آتاناكم ونظاها الامر الوجوب قال الشافعى رضى الله تعالى عنه وأما كونه  
 ربع مال الكتابة فلما روى أبو بكر باسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله سبحانه  
 ونعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاناكم قال ربع الكتابة وروى مرفوعا عن علي ولانه مال  
 يجب ايتاؤه بالشرع مواصفة فكان مقدرا ك الزكاة ولان الحكمة فى ايجاب الرق بالمكاتب  
 اعانتة على تحصيل العتق وهذا لا يحصل الا باقل ما يقع عليه الاسم فان قيل انه ورد غيره فقدر  
 فجوابه ان السنة ينشأ وقدره كالزكاة (وللسيد الفسخ) أى فسخ الكتابة (بعجزه) أى بعجز  
 المكاتب (عن ربهما) أى ربع مال الكتابة وللمكاتب أن يصالح سيده عما فى ذمته من مال  
 الكتابة بغير جنسه (وللمكاتب ولو كان قادرا على التكسب تجبر نفسه) بترك التكسب لان  
 معظم المقصود من الكتابة تخليصه من الرق فاذا لم يرد ذلك لم يجبر عليه ان لم يملك المكاتب وقاء  
 لمال الكتابة فان مدفعه لم يملك تجبر نفسه واجبر على وفائه ثم عتق (ويصح فسخ الكتاب  
 باتفاقهما) أى المكاتب وسيدده فيصح أن يتقايلا قياسا على البيع قال فى الفروع ويرويه  
 أن لا يجوز لحق الله تعالى

\* (فصل) وان اختلفا أى السيد وعبيده (فى الكتابة) كالوادعى العبد على سيده انه كاتبه  
 على كذا فانكر أو ادعى ذلك السيد على عبده فانكر (فقول المنكر) منهم ما يمينه لان الاصل معه  
 (و) ان اتفقا على الكتابة واختلفا (فى قدر عرضها) بأن قال السيد كاتبك على القين وقال  
 العبد بل على ألف فالقول قول السيد فيه (أو) اختلف السيد والعبد (فى جنسه) أى يفسر  
 مال الكتابة بأن قال السيد كاتبك على ألف درهم وقال العبد بل على عشرة دنانير (أو) اختلفا  
 (فى أجلها) بأن قال السيد كاتبك على الفبر على شهرين كل شهر ألف وقال العبد بل على سنتين  
 كل سنة ألف فقول سيده يمينه (أو) اختلفا (فى وقاها) أى وقا مال الكتابة للسيد بأن قال



الصدقة مثل مال الكتابة وعشقت وانكر السيد (فقول السيد) اي يمينه لان الكتابة عقد  
 معاوضة كذا الواو اعي العبدان السيد اراء من مال الكتابة وانكر السيد فان القول قول  
 السيد يمينه (والكتابة الفاسدة ك) مالو كاتبه (على خراو) كاتبه (على خنزير او) كاتبه على  
 شيء (تجهول) كالمو كاتبه على ثوب او جارا ونحوهما (باب فيما أسكنكم الله في امة) أي ان  
 العبد (اذا ادعى) ما ادعى في الكتابة (معتق) سواء صرح بالصفة بان يقول اذا اذيت الى فانت  
 حر أو لم يقل ذلك لان معنى الكتابة يقتضي هذا فيصير كالمصرح به فيعتق بوجوده  
 كالكتابة الصحيحة واذا اعتق بالاداء لم يلزم قيمة نفسه ولم يرجع على سيده بما اعطاه (لان  
 ابرئ) العبد من العوض الفاسد فانه لا يعتق لعدم صحة البراءة لانه غير ثابت في الذمة  
 (ولكل) من السيد والعبد (فسخها) لانها قد جازت وحاصل الكلام ان الكتابة الفاسدة  
 تساوي العصية في أربعة أحكام أحدها انه يعتق باداها كون عليه مطلقا الثاني اذا اعتق  
 بالاداء لم يلزم قيمة نفسه ولم يرجع على سيده بما اعطاه الثالث ان المالك يملك التصرف  
 في كسبه ويملك أخذ الصدقات والزكوات الرابع اذا كاتب جماعة كتابة فاسدة فادى الى  
 أحدهم حصته عتق على قول من قال انه يعتق في كتابة العصية باداء حصته ومن  
 لا فلا زفارق العصية في ثلاثة أحكام أحدها اذا أبرئ من العوض لم يصح الابراء ولم يعتق  
 الثاني ان لكل واحد من السيد والعبد فسخها سواء كان ثم صفة أو لم تكن لان الناس لا يلزم  
 حكمه والصفة ههنا مبنية على المعاوضة وتابعة لها لان المعارضة هي المقصودة فلما بطلت  
 المعاوضة التي هي الاصل بطلت الصفة المبنية عليها بخلاف الصفة المجردة الثالث انه لا يلزم  
 السيد أن يؤدى اليه ربيع الكتابة ولا شيء أمنها (وتنفسخ) الكتابة اذا سدت (بعوت السيد  
 وجنونه والحجر عليه) لصفه

### \* (باب أحكام أم الولد) \*

وأصل الأم أمة ولذلك جئت على أمهات باعتبار الاصل (وهي) أي أم الولد شرعا (من ولدت  
 من المالك) لساكنها (وبعضهم اولو مكاتب ولو كانت محزنة عليه كبنته وعمة من رضاع) ما فيه  
 صورة ولو كانت الصورة (خفية) فلا تصير أم ولد بوضع جسم لا بخطيب فيه كالخفية والعاقبة  
 (وتعتق بعونه وان لم يملك غيرها) اما كونهم اعتق وان لم يملك غيرها فظواهر الاحاديث ولان  
 الاستيلاء انلاف حصل بسبب حاجة أصلية وهو الوطء فكان من ترأس المال كالاكل ونحوه  
 (ومن ملك) أمة (حامل) من غيره (فوطئها) قبل وضعها (حرم) عليه (بيع ذلك الولد) ولم يصح  
 (ويلزمه عتقه) ناهي اقل أحمد رضي الله تعالى عنه فيمن اشترى جارية حاملا من غيره فوطئها قبل  
 وضعها فان الولد لا يلحق بالمشتري ولا يبيعه لكن يعتقه لانه قد شرب ذنبه لان الماشي يذوق الولد فله  
 صالح وغيره وان أمها في ملك غيره يشكاح أو شبهة لا يرتأى ملكها حاملا اعتق الحمل ولم تصر  
 أم ولد نص عليه (ومن قال لامته أنت أم رلدي أو يد لك أم ولدي ما ريت أم ولد) لانه اذا اقتران جريا  
 -هما- ولد مصري اقترانه بالاستيلاء الى جملتهما كالمو قال لعبد يد لك حرة فان العتق يسرى  
 الى جميعه (وكذا) الحكم (لو قال لانيها) أي ابن أمتي (أنت ابني أو) قال له (يد لك) أي ذكرك  
 في الاتصاف (ويثبت النسب فان مات) القاتل (ولم يبين هل جلت به في ملكه أو لم يملك به) (غيره)

أى غير ملكة (لم تصر أم ولده الا بقرينة ولا يطال الابلا بجمال ولو بقتلها) أى أم الولد (السيدة  
 ولدها) أى وحكم ولدها (الحادث بعد ابلادها) أى بعد ان صارت أم ولد (كهي) سواء  
 أنت به من نكاح أو شبهة أو زنا وسواء اعتقت بموت سيدها أو ماتت قبل سيدها ويجوز فيه  
 من التصرفات كل ما يجوز في أم الولد ويشتنع فيه من التصرفات كل ما يشتنع في أم الولد وذلك  
 لأن الولد يتبع أمه في الحرية والرق فكذا في سبب الحرية (لكن لا يعتق) ولدها (باعتاقها)  
 يعنى ان السيد اذا أعتق أم ولده وكان لها ولد أنت به بعد استبلادها من غير سيدها لم يعتق  
 باعتاقها لانها اعتقت بغير السبب الذي يتبعها فيه ويبقى عتقه موقوفا على موت سيدها كالأول  
 أعتق ولدها فانها لا تعتق بعتقه ويبقى عتقه موقوفا على موت سيدها (أو موتها قبل السيد)  
 يعنى انه لو ماتت أم الولد قبل سيدها لم يعتق ولدها بموتها كالأول اعتقت قبل ولا تطول تبعية ولدها  
 لها في الحكم (بل) يعتق (بونه) أى يبقى عتقه موقوفا على موت سيدها (وان مات سيدها وهي  
 حامل) منه (فنفقت) فمدة الحمل من ماله) أى مال حمله على الاصح لان الحمل له نصيب من الميراث  
 فتجب نفقته في نصيبه ومحل ذلك (ان كان) له مال (والا) أى وان لم يخلف السيد شيأ يرث منه  
 الحمل (ف) نفقة الحمل (على وارثه) ويتعلق أرض جنابية أم الولد بربقتها (وكما جنت أم الولد) على  
 غير سيدها (لزم السيد فدأؤها بالقل من الارش) أى أرض الجنابية (أو) بالقل من (قيتها يوم  
 النكاح) على الاصح لانه الوقت الذي تعلق الارش بربقتها فيه فلو كانت يوم الفداء مريضه أو  
 مريضة أو نحو ذلك أخذت قيمتها بمعية بذلك العيب قال في شرح المنتهى قال في شرح المقنع  
 وينبغي ان تجب قيمتها بمعية العيب الاستدلال بذلك ينقصها باعتبار مرض وغيره من العيوب  
 انتهى اما كونه يلزمه فدأؤها فلا نكاح لملكها فلو كان كسبها وقد تعلق أرض جنابيتها بربقتها فليزمه  
 فدأؤها كالفرض اما كونه يلزمه فدأؤها كالجنت قال أبو بكر ولو أن مرة فلا نكاح أم ولد جنت  
 جنابية فليزمه فدأؤها وأما كونه لا يلزمه أكثر من قيمتها اذا كان أرض الجنابية أكثر من انكاحه  
 يمنع من تسليمها وانما الشرع يمنع من ذلك لكونه لم يبق محلا للبيع ولا ينقل الملك فيها بخلاف  
 الفرض (وان اجعت أرض) بجنابيات صدرت منها (فبطل اعطاء ثمنها) أى من الاروش  
 (تعلق الجميع) أى جميع الاروش (بربقتها ولم يكن على السيد) فيها كلها (الا الاقل من أرض  
 الجميع) أى جميع الجنابيات (أو) الاقل من (قيتها) يشترك فيه جميع أرباب الجنابيات (و) ان لم  
 يبق الواجب بأرباب الجنابيات فانهم (ينحاصون بقدر حقوهم) لان السيد لا يلزمه أكثر من  
 ذلك كالأول كانت الجنابيات على شخص واحد (وان أسلمت أم ولد للكافر منع من غشيانها) أى  
 من وطئها والتلذذ به التلذذ يعمل الكافر ذلك بالمسلمة (وحل فيه وينها) التلذذ بغيره عدم الحيلولة  
 الى الوطء المحرم ولم تعتق بذلك بل يبقى ملكه على ما كان عليه قبل اسلامها (وأجبر) سيدها  
 (على نفقتها ان عدم كسبها) اما جوب نفقتها عليه ان لم يكن لها كسب لانه مال لها ونفقة  
 المملوك على مالكه فان كان لها كسب فنقتها فيه التلذذ به لا على ما لا يباخذ كسبها والاتفاق  
 عليها ومتى فضل من كسبها شئ عن نفقتها كان لسيدها ذكره القاضي ونهه جماعة فان أسلم  
 حلت له (أى حل له ما يحل للمسلم من أم ولده لان المانع من ذلك بقاؤه على الكفر وقد زال) وان  
 مات (حال كونه) (كافرا اعتقت) لانها أم ولده وثأن أم الولد المقت بموت سيدها

• (كتاب النكاح) •

وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء والاشهر مشترك واعلم ان الناس في النكاح على ثلاثة أقسام أحدها ما أشار إليه بقوله (يسن لذي شهوة لا يتخاف الزنا) من الرجال والنساء ولو فقرا فجزا عن الاتفاق نص عليه واشتغال ذي الشهوة بالنكاح افضل لمن التفتل انوافل العبادات القسم الثاني ما أشار إليه بقوله (ويجب على من يخافه) أي لئلا يترك النكاح ولو ظنا من رجل أو امرأة وقد تم حينئذ على حج واجب زاحجه غشية الوقوع في المحذور بتأخره بخلاف الحرج ولا يكتفى بغيره بل يكون في مجموع العمر القسم الثالث ما أشار إليه بقوله (ويباح) النكاح (من لا شهوة له) أصلا كالغني أو كانت له شهوة وذهبت لعارض كالمرض والكبر لان الله التي يجب لها النكاح أو يستحب وهو خوف الزنا أو وجود الشهوة وغيره موجودة فيه ولان المقصود من النكاح الولد وتكثير النسل وذلك فيمن لا شهوة له غير موجود فلا ينصرف إليه الخطاب به الا أنه يكون مباحا في حقه كسائر المباحات لعدم منع الشرع منه (ويحرم) النكاح (بدار الحرب غير ضرورية) ويجوز بدار الحرب لضرورة لغير أسير وبزول وجوبه ان حرم نكاحه والا استحب قال في المغني في آخر الجهاد وأما الأسير فظاهر كلام الامام أحمد لايجل له التزويج مادام أسيرا (وبسن نكاح ذات الدين الولود) ويعرف كون البكر ولودا بكونهن من نساء يعرفن بكثرة الاولاد (البكر) الا أن تكون مصلحته في نكاح الشيب أوج فيقدمها على البكر (الحسبية) وهي النسبية أي طيبة الأصل ليكون ولدها نجيبا من بيت معروف بالدين والصلاح (الاجنبية) فان ولدها يكون نجيب ولانه لا يؤمن طلاقها فيفرض مع القرابة الى قطبة الرحم المأمور بصلتها والعداوة وبسن له أيضا أن يتخذه ارجيلة (ويجب غرض البصر عن كل ما حرم الله تعالى) أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال كتب على ابن آدم حظ من الزنا مدرك ذلك لا محالة العيان زناهما النظر والاذنان زناهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها الباطش والرجل زناها الخطا والقلب هو الحديث (فلا ينظر) الانسان (الاما) أي الذي ورد الشرع بجوازها والنظر) من حيث هو (غاية أقسام الاول نظر الرجل البالغ ولو) كان الرجل (مجبوبا) قال الاثرم استعظم الامام أحمد رضي الله تعالى عنه ادخال الخصيان على النساء قال ابن عقيل لا يباح خلوة النساء بالصبين ولا بالمجبرين لان العضو وان تعطل أو عدم فشهوة الرجال لا تزول من قلوبهم ولا يؤمن التمتع بالقبلة وغيرها فهو كفعل ولذلك لا تباح خلوة الفعل بالرفاق من النساء (الحرة لبالغة) احترز به عن الرقيقة (الاجنبية لغير حاجة فلا يجوز له) أي للرجل (نظر شيء منها حتى شعرها المتصل) أما الشعر المنفصل من الاجنبية فيجوز لاسه والنظر اليه وان كان من محل العور زنا والحرمة بالانفصال (الثاني نظره) أي الرجل (من) أي لاهر أن لا تنتهي كيجوز فيقبصة وبرزة ومريضة لا يبرجى برؤها (فيجوز) نظره (لوجهها خاصة الثالث نظره) أي الرجل المرأة (لشهادتها عليها) فحمله وأداء (أو لما ملتم افيجوز لوجهها) قال أحمد رضي الله تعالى عنه لا يشهد على امرأة الا أن يكون يعرفها بعينها (وكذا) أنه أن ينظر الى (كفيها) أيضا (الحاجة) روى كراهة ذلك عن أحمد في حق الشابة (الرابع نظره) أي الرجل

(الحزبة بالغة بحملها) إذا غاب لي ظنه اجابته (فيجوز) أي يباح له في الصحيح قاله في شرح  
المنتهى وقال في الاقناع (ن) (لزوج، والرقبة واليد والقدم) ويكثر النظر ويتأمل المحاسن  
ولو بلا اذن ابن آدم في ثوران الشهوة من غير خلوة (الخامس نظره) أي الرجل (في الذوات  
محارمه) ومن من يحرم عليه أبدا بسبب كاخوته وعمته وخلاته أو بسبب بياح ~~ك~~ أخوته من  
رضاع وأم زوجته ودرية خليل بابه أو حليته أب أو ابنه (تأبيه) يحرم على زان النظر إلى أم  
الزاني بها وإن غاب لان تحريره من بسبب محرم وكذا الحزمة بالامان على الملاعن وبنت الموطوءة  
بشهوة وأمه (أوليت تسع) قال في المنتهى وبنت تسع مع رجل كحرم انتهى لان عورتها  
مخالفة لعورة البالغة (أو أمه لا يملكها) سواء كانت مسامة أولا (أو يملك بعضها أو كان  
لشهوة كعفين وكبير) ويحتمل أي شديد التأنيث في الخلقة حتى يشبه المرأة في اللين واليكلد  
والنعمه والنظر والعقل فإذا كان كذلك لم يكن له في النساء أبدا أي حاجة (أو كان مساميا  
شهوة) قال في الاقناع وشرحه والمه يزدو الشهوة كذري رجم محرم (أو) كان رفيقا غير  
مبعض ومشترك ونظره لا يملكه (أنه) يجوز له أن ينظر إلى ستمة أعضاء (لزوجته والرقبة واليد  
والقدم والرأس والساق السادس نظره) أي الرجل المرأة (للمداواة فيجوز) له النظر (للمواضع  
التي يحتاج إليها) واسما حتى التبرج وظاهره ولو ذميا قاله في المبدع وليكن ذلك تسع حضور محرم  
أو زوج وبنته ما عدا الحاجة ومثل الطبيب من يلى خدمة مريض أو مريضة في وضوء  
واستنماء وغيرهما وكفلهما من غرق وحرق ونحوه. ما وكذا الوفاق عاتق من لا يجس من حلق  
عائته أيضا (السابع نظره) أي الرجل (لامته المحرمة) كالزوجة (و) نظره (المحرمة محرم دون  
تسع) سمين (ونظر المرأة للمرأة) ولو كافرة مع ماله (و) نظر المرأة (للرجل الاجنبي ونظر المجنب  
الذي لا شهوة له للمرأة ونظر الرجل للرجل ولو أمر فيجوز إلى ما عدا ما بين السرة والركبة  
لثامني نظره) أي الرجل (لزوجته وأمنه المباحة) دون المحرمة عليه له ~~ك~~ ومنه وانثية  
أو من زوجة (ولو) كان نظره ما (لشهوة ونظر من دون سبع فيجوز لكل نظر جسمه من  
الآخر) ولمسه بلا كراهة حتى التبرج لان التبرج محل الاستمتاع فجاز النظر إليه كقبية  
البدن والسنة أن لا ينظر كل منهما إلى فرج الآخر قال القاضي يجوز تقبيل فرج المرأة قبل  
الجماع ويكره بعده وكذا سيد مع أمه

(فصل) في محرم النظر لشهوة. ومعنى الشهوة التلذذ بالنظر إلى الشيء (أو مع خوف  
نورانها) أي الشهوة منه بحرم النظر في حالتين (إلى أحد من ذكرنا) من ذكرنا أي في غير  
زوجته أو سريته (وليس كمنظر وأولى ويحرم التلذذ بصوت الاجنبية) مع أنه ليس بعورة  
(ولو بقراءة) قاله في القروع وقال الامام أحمد في رواية منها ينبغي للمرأة أن تحفظ عن صورتها  
إذا كانت في قراحتها إذا قرأت بالليل (ويحرم خلوة رجل غير محرم بالنساء وبكسبه) أي يحرم خلوة  
امرأة غير محرم بالرجال (ويحرم التصرع) وهو ما لا يحتمل غير السكاح (خطبة المعتدة البائن)  
كقوله اني أريد أن تزوجك إذا انتقض عتقك تزوجك ونفقه جميع نفسك (لا التهرؤض)  
أي لا يحرم التهرؤض في عدة وفاة (الاجنبية الرجعية) فانه يحرم لانها في حكم الزوجات أشبه  
التي في صلب النكاح (ويحرم خطبة) بكسر الخاء المجهة (على خطبة مسلم أجيب) ولو كانت



الآخر هو البكر فيكون وإياها أحق منها بما أودل الحديث على أن الاستمارة ههنا والاستئذان  
 في حديثهم مستحب غير واجب لما روى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمروا  
 النساء في بناتهن رواء أو دأود (ولكل ولي تزويج يتيمه بلغت ثمانية عشر عاماً) لأنها تصلح بتمام  
 التسع سنين للنكاح وتحتاج إليه فأشبهت البالغة (لأن دونها) أي دون تسع سنين (بجمال) أي  
 سواء أذنت أم لا (الأوصى أيها) قال في شرح المنهجي فيجوز الوصي من يجبره الموصى لو كان حياً  
 من ذكر أو أنثى انتهى (واذن النيب) أي من صارت ثمانية أبوطه في قبل ولو كان وطؤها بزناً أو مع  
 عود بكارتها بعد إزالتها (الكلام) لقوله صلى الله عليه وسلم النيب تعرب عن نفسها أي تبين  
 ولأن قوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وأذنها  
 سكوتها يدل على أنه لا بد من نطق النيب لأنه قد سمى النساء قسمين بفعل السكوت إذ لا أحدهما  
 فوجب أن يكون الآخر بخلافه والموطوءة بزنايب موطوءة في القبل لأنه لو ودى للنيب  
 دخلت في الوصية ولو وصى للابكار لم تدخل (واذن البكر) ولو وطئت في دبر (الصمات) ولو  
 ضحكت أو بكيت ونطقها بالاذن أبلغ من صماتها (وشروط في استئذانها) أي في استئذان من  
 يشترط استئذانها (تسمية الزوج) بحيث تكون تلك التسمية (على وجه تقع به المعرفة) أي  
 معرفتها بان يذكرها باسمه ومنصبه ونحو ذلك لتكون على بصيرة في أذن في تزويجها قال  
 في الاقتناع وشرحه ولا يشترط في استئذان تسمية المهر (ويجبر السيد ولو كان فاقعا بغير  
 المكلف) أي السيد وغير المجنون لأن الإنسان إذا ملك تزويج ابنه السيد غير والمجنون فعنده  
 الذي كذلك مع ملكه إياه ونظام ولايته عليه أولى (ويجبر السيد أيضاً) أمته ولو كانت  
 (مكففة) سواء كانت بكر أو ثيباً وسواء كانت قنناً ومدة أو أم ولد لأن منافعتها مملوكة والنكاح  
 عقد على منافعتها فاشبهه عقد الإجارة ولا فرق بين كونها مباحة أو محرمة عليه كما لو كانت  
 أمه أو أخته من رضاع أو مجوسية فإنه لا تزويجها وإن كانتا محرمتين عليه لأن منافعهما  
 مملوكة وإنما حرمت عليه لعارض (الثالث) من شروط صحة النكاح (الولي) الأعلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم (وشروط فيه) أي في ثبوت الولاية له سبعة شروط على خلاف في بعضها الأول  
 (ذكورية) لأن المرأة لا تثبت لها ولاية على نفسها فعلية أو غيرها أولى (و) الثاني (عقل) لأن  
 الولاية إنما تثبت نظر المولى عليه عند مجزئه عن النظر لنفسه ومن لا عقل له لا يمكنه النظر ولا يلي  
 نفسه فغيره أولى وسواء في ذلك من لا عقل له أم غرأ أو ذهب عقله مجنون أو كبر فاما الانغماس فلا  
 تزول الولاية به لأنه يزول عن قرب فهو كالنوم ولذلك لا تثبت الولاية على المغمى عليه ويجوز على  
 الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن كان يفتق في الأحيان لم تزل ولايته (و) الثالث (البر) لأن  
 الولاية يعتبر بها كمال الحال لأنها تفيد التصرف في حق غيره والصبي مولى عليه لقصوره فلا  
 تثبت له ولاية كالأمة (و) الرابع (حرية) يعني كمالها لأن العبد والمبعض لا يستقلان بالولاية  
 على أنفسهم فعلياً غيرهما أولى ويستثنى من ذلك موروثة وهي إن المكاتب يزوج أمته وتقدم  
 (و) الخامس (اتفاق دين) أي اتفاق دين المولى والمولى عليه فلا يثبت لكافة ولاية على مسلمة ولا  
 لنصراني على مجوسية ونحو ذلك ويستثنى من ذلك ثلاث صور الأولى أم ولد الكافر أسلمت  
 الثانية أمة كافرة أسلم الثالثة السلطان (و) السادس (عدالة) لأنها ولاية نظرية فلا يستبد

بها القاسق كولاية المال لكن لا بشرط كون الولي عدلا باطنا وظاهرا فلهذا قال (ولو ظاهرة)  
 وبسبب تنفي من ذلك صورتان الاولى منهما السلطان الثانية السيد فلا يشترط فيهما التزويجهما  
 العادلة (و) السابع (رشد وهو) أي الرشد هنا التزويجهما (معرفة الكف ومصالح النكاح)  
 قال الشيخ في الدين الرشد هنا هو المعرفة بالكف ومصالح النكاح وليس هو حفظ المال فان  
 رشد كل مقام بحسبه وظاهر ما تقدم انه لا يشترط في الولي كونه بصيرا وهو كذلك ولا يشترط  
 في الولي ان يكون متسكما اذا فهمت اشارته (والاحق) من الاولياء (بقرينة الحرة أبوها)  
 وانما يد بالحرة لانه لا ولاية لاب الامة عليها اتفاقا لان الاب أكمل نظر وأشد شفقة فوجب  
 تقديمه في الولاية (وان علا) يعني ان الجد أبو الاب وان علت درجته أحق بالولاية من الابن  
 والاخ لان الجد له بلاد وتصب فيه قدم علم - ما كالأب فعلى هذا يكون الجد أولى من جميع  
 العصبات غير الاب واذا اجتمع اجداد كان أولاهم أقربهم كالجدة مع الاب (فابنهما) يعني ان ولاية  
 الحرة بعد جددها وان علا بينهما (وان نزل) بقدوم الاقرب فالأقرب (فالاخ الشقيق فالاخ  
 للأب) لان ولاية النكاح حق يثبت بالتعصب بقدوم فيه الاخ من الابوين (ثم الاقرب  
 فالأقرب كالارث) وجهه ذلك ان الولاية بعد الاخوة تتربط على ترتيب الميراث بالتعصب  
 فأحقهم بالميراث أحقهم بالولاية فعلى هذا لا يلي بنو أب أعلى مع بنى أب أقرب منه وعلم بما  
 تقدم انه لا ولاية لغير العصبات كالاخ من الام والعم من الام والخال وأبي الام ونحوهم نص  
 عليه ثم يلي نكاح الحرة عند عدم عصبية نسب المولى المنعم ثم عصبية الاقرب فالأقرب  
 (ثم السلطان) وهو الامام الاعظم (أو نائبه) قال أحمد والقاضي أحب إلى من الامير في هذا  
 ولون بغاذا اذا استولوا على بلد (فان عدم الكل) أي عدم عصبية المرأة من النسب والولاء  
 وعدم السلطان والتقاضى من المكان الذي به المرأة (زوجها وسلطان في مكانها) كعضل  
 الولي (فان تعذر) ذو سلطان في مكانها (وكانت من) أي رجلا عدلا في ذلك المكان (يزوجهما) فان  
 أحمد قال في دهمان قرية أي شيخها يزوج من لاولى لها اذا احتاط لها في الكف والمهر اذا لم  
 يكن في الرسن اقاض انتهى (فلوزوج) المرأة (الحاكم أو) زوجها (الولى الابعد بلا عذر  
 للأقرب) اليها منه (لم يصح) النكاح لان الابعد والحاكم لا ولاية لهما مع من هو أحق منهما  
 أشبه ما لوزوجهما أجنبي ليس بمحكم (ومن المذريعة الولي فوق مسافة تقصر) لان من دون  
 ذلك في حكم الحاضر (أو تجهل المسافة) بان لا يعلم أقرب أو أبعد (أو يجهل مكانه مع قربه  
 أو يمنع من بلغت تسعا كفوا رضيت به) ورضيت بمصاح مهران .

• (نص - وكيل الولي) أي كل ولي يقوم مقامه غائبا وحاضرا سواء كان مجبرا  
 أو غير مجبر (وله) أي للولى ان لم يكن مجبرا (ان يوكل بدون اذنها) أي اذن موليته لانه اذن من  
 الولي في التزويج فلا يفتقر الى اذن المرأة ولا الانشاء عليه كاذن الحاكم ولان الولي ليس بوكيل  
 المرأة بدليل انها لا تملك عزله من الولاية ويثبت لو وكيل الولي ماله من اجبار وغيره (لكن  
 لا يثبت اذن) مولية (غير المجبرة للوكيل) أي وكيل وليها فلا يكتفى اذنها وليها بتزويج  
 أو توكيل في تزويجها بلا امر اجمعة وكيل غير المجبرة واذن المولية غير المجبرة لو وكيل وليها انما  
 يكون (بعد توكيله) أي توكيل وليها لانه قبل ان يوكله الولي أجنبي وبعد توكيله ولي (ويشترط

في وكيل الولي ما يترط فيه) أي في الولي من ذكره وتبليغ وغديرهما الاثم والابانة فلا يصح  
أن يباشرها غيرها (ويصح توكيل الفاسق في القول) للنكاح لأنه يصح قبوله للنكاح  
أنفسه فيصح لغيره ومن نحو ذلك المسلم بأكمل النهراني في قبول: نكاح زوجته النكاحية  
قبوله لنفسه قاله في شرح المذهب (ويصح التوكيل) أي توكيل لولي في إيجاب النكاح  
توكيلا (مطلقا) قوله لو كيلة (زوج من ثلث) روى أن رجلا من العرب ترك ابنته عنده  
عمر رضى الله عنه وقال إذا وجدت كفوا فزوجها ولو بشرنا فله أن يزوجها عثمان بن عفان  
رضي الله عنه فهي ثم عمرو بن عثمان واشتهر ذلك فلم يشكر ولأنه اذن في النكاح فجاء مطلقا  
(وتعبد) أي لهذا التوكيل المطلق (بالكف) ولا يملك به أن يزوجها من نفسه ممن غير اذن  
الموكل (و) يصح توكيله توكيلا (مقيدا) (ج زيدا) أو زوج هذا (ويشترط) إحصاء النكاح  
مع وجود التوكيل في الإيجاب والقول أو في أحدهما (قول الولي) لو كبل زوج (أو) قول  
(وكيله) أي وكيل الولي لولي زوج (زوجت فلانا أو) زوجت فلانة (فلان و) يشترط  
(قول وكيل الزوج قبالة) أي قبلة النكاح (لموكل فلان أو) قبلته (فلان) ولا يصح أن لم  
يقبل فلان في الأصح (وروى الولي) أبيا كان الولي أو غيره (في النكاح) أي في إيجاب النكاح  
(بغيره) أي بغيره الموصى إذا نص الموصى له عليه (فيجبر) الموصى (من يجبره) الموصى لو كان  
حيا (من ذكر وأنتي) وقال مالك أن عين الأب الزوج لك إيجابا وهما صغيرة كانت أو كبيرة  
وان لم يعين الزوج وكانت ثيبا كبيرة صححت الوصية واعتبر اذنها وان كانت صغيرة  
انتظرنا بلوغها فإذا أذنت جاز أن يزوجها باذنها ولما كان من ملك الزوج يجزى ذاعين له الزوج  
ملكه مع الإطلاق (وان استوى وليان فأكثر) لأمرنا: (في درجة) كاخوة لها كلهم لا يوزن  
أولاهم لأب وأعمام كذلك أو بنى أخوة كذلك (صح التزوج من كل واحد) من المستقوين  
لان سبب الولاية موجود في كل واحد منهم (ان أذنت له) أي لكل واحد منهم (فان أذنت  
لأحدهم تعين) للتزوج من أذنت له (ولم يصح نكاح غيره) أي لا يصح أن يزوجها من لم تأذن له  
(ون زوج بحضور شاهد من عبده الصغير بآله) جاز أن يتولى طرف العقد بلزاع لأنه عقد  
بحكم الله لا يحكم الاذن (أوزوج ابنه بنحو بنت أخيه) أوزوج وصي في نكاح صغيرا  
بصغيرة تحت حجره ونحوه صح أن يتولى طرف العقد وكذا ولي امرأة غافلة يتحل له كإبراهيم  
ومولى وما إذا أذنت له في تزويجها (أو وكل الزوج الولي) أي ولي الطمونية في قبول  
نكاح الزوج من نفس الولي يعني فانه يجوز للولي أن يتولى طرف العقد (أو عكسه) وهو أن  
يوكل الولي الزوج في إيجاب النكاح لنفسه فاذا فعل ذلك يباين للزوج أن يتولى طرف العقد  
(أو وكلا) أي الولي والزوج وحده (واحد) بان يوكله لولي في الإيجاب ويوكله الزوج في  
القبول فاذا فعل ذلك (صح) للوكيل منهما (أن يتولى طرف العقد) قال في شرح المذهب ويمكن  
أن يقال ونحو النكاح من العقود كالوكل البائع والمشتري واحد أو مؤجر والمستاجر واحد  
فانه يجوز له أن يتولى طرفي العقد ولا يشترط فعين يتولى طرفي العقد أن يأتي بالإيجاب والقبول في  
الأصح (ويصح) قوله (زوجت فلانا فلانة) من غير أن يتولى قبلة نكاحها (أو) يقول  
(تزوجتها) أي تزوجت فلانة (ان كان هو الزوج) من غير أن يقول ونكاحها النفسى ويستثنى



من ذلك صورتان الأولى وعقدته المبنية على شرط لصحة النكاح إذا أراد أن يتزوجها على غير ما حكم (ومن قال لا منه) التي يحل له نكاحها لو كانت حرة من قن أو مدبرة أو مكاتب أو مملوكة عتقها بصفة أو أم ولد (أعتقك وجعلت عتقك صدقك) أو جعلت عتق أعتق صدقها أو جعلت صدق أعتق عتقها أو قال أعتقها وجعلت عتقها صدقها أو قال أعتقها على أن عتقها صدقها أو قال أعتقك نكحني أن أتزوجك وعتقي صدقك (عتقت وصارت زوجة له أن توفرت شروط النكاح) منها أن يكون الكلام متصلا وأن يكون بحضور شاهدين فلو قال أعتقك وسكت سكتوا بمكنته الكلام فيه أو نكحتم بكلام أجنبي ثم قال وجعلت عتقك صدقك لم يصح النكاح لأنهما صارت بالعتق حرة فيحتاج أن يتزوجها برضاها بصدق جديد (الرابع) من شروط صحة النكاح (الشهادة) عليه احتياط بالنسب خوف الاتكال ولأن الغرض من الشهادة إعلان النكاح وأن لا يكون مستورا ولهذا ثبت بالتسامع (فلا ينعقد) النكاح (إلا بشهادة) كرين مكافين أي بالغين عاقلين (ولورقة قين متساويين جميعين مسلمين) ولأن الزوجة ذمية (عدلين ولو) كانت عدلتهما (ظاهرا) لأن النكاح يكون في القرى والبادي وبين عامة الناس من لا يعرف حقيقة العدالة فاحتج بذلك بشق فأكتفى بظاهر الحال فيه فلا ينقض ولو بانافسقين (من غير أملى الزوجين وفعيما) كآبي الزوجة والزوج أو أبناءهما لأنهم لا تقبل شهادتهم للزوجين سواء كانوا آباهم أو أبناءهم ولا يشترط كون الشاهدين بصيرين فيصح ولو أنهم ماضريران أو عدا الزوجين أو أحدهما أو الولي (الخامس) من شروط صحة النكاح (خلو الزوجين من الموانع) الآتية في باب المحرمات (بأن لا يكون بينهما) أي الزوجين (أو بأحدهما ما يمنع التزوج من نسب أو سبب) كرضاع ومصاهرة أو اختلاف دين بأن يكون مسلما وهي مجوسية أو كونهما في عدة أو أحدهما محرما (والكفاءة) في الزوج (ليست شرطا لصحة النكاح) بل شرط للزومه قال في شرح الاقناع هذا المذهب عند أكثر المتأخرين قاله في المقنع والشرح وهي أصح فهذا أقول أكثر أهل العلم فعلى هذا يصح النكاح مع فقدتها وقدم في المنتهى أن الكفاءة شرط للصحة قال في شرحه وهو المذهب عند أكثر المتقدمين (لكن لمن زوجت بغير كف) بعد أن عقد العقد (أن تصح نكاحها ولو) كان الفسخ (متراخيا) لأنه خيار رخص في المعقود عليه أشبه بخيار العيب (مالم ترض) أي الزوجة (يقول أو فعلا) كالممكنة عامة بأنه غير كف (وكذا) يكون (لا ولياها) كلاهما القريب والبعيد الفسخ حتى من يحدث ثم بعد العقد لئلا يهزم في حقوق العار يفقد الكفاءة (ولورضيت أو رضيت بعضهم فليرض الفسخ) ويعلمه الأبعد مع رضا الأقرب (ولوزالت الكفاءة بعد العقد فلها) أي الزوجة (فقط الفسخ) دون أولياها كعتقها تحت عتق ولأن حق الأولياء في ابتداء العقد لا في استدامته (والكفاءة) لغة المماثلة والمساواة (معتبرة في خمسة أشياء) الأول (الديانة) فلا يكون الناجر ولا الفاسق كفوا للغيبة عدل لأنه مردود الشهادة والرواية وذلك نقص في إنسانيته فلا يصح كون كفوا لعدل (و) الثاني (الصناعة) فلا يكون صاحب صناعة ذنبية كالخجام والحائك والزبال والذقاط كفوا للبنت من هو صاحب صناعة بليغة كالناجر والبزاز وهو الذي يجرب القماش (و) الثالث (المسرة)

بالمال بحسب ما يجب لها من المهر والنفقة وقال ابن عقيل بحيث لا تتغير عادة ما عند أبيه في بيته فلا يكون المعسر كفواً للموسرة وليس مولى القوم كقولهم (و) الرابع (الحرية) فلا يكون العبد والمبعض كفواً لحرمة ولو عتيقة (و) الخامس (النسب) فلا يكون المجبي وهو من ليس من العرب كفواً للعربية ويجرم على ولي المرأة تزويجها بغير كفء بغير رضاها ويفسق به الولي

**\* (باب المحرمات في النكاح) \***

المحرمات ضربان ضرب على الابد وهن أقسام خمسة الاوّل ما أشار اليه بقوله (يحرم أبداً الام) وهي الوالدة (والجدة من كل جهة) أي لآب أو لأم وان علت (والبنت ولو) كانت (من زنا) أو شبهة ويكفي في التحريم أن يعلم انها بنته ظاهراً وان كان النسب لغيره (وبنت الولد) ذكرًا كان أو أنثى وان سفل أو بها (والأخت من كل جهة) أي سواء كانت شقيقة أو لآب أو لأم (وبنت ولدها) ذكرًا كان أو أنثى (وبنت كل أخ) أي سواء كان شقيقاً أو لآب أو لأم (وبنت ولدها) ذكرًا كان أو أنثى (والعمة) من كل جهة (والخالدة) من كل جهة الثاني من المحرمات على الابد ما أشار اليه بقوله (ويحرم بالرضاع) ولو محرماً ما كن غصب امرأة على ارضاع طفل (ما يحرم بالنسب) يعني أن كل امرأة حرمت من النسب حرم مثلها من الرضاع حتى في مصاهرة فتحرم زوجة أبيه وولده من رضاع كمن نسب (الا) أنه لا يحرم على الرجل (أم أخيه) من رضاع (و) (الا) أخت ابنه من الرضاع فحلال (ك) ما تحل (بنت عمته و) بنت (عمه و) بنت خالته (و) بنت (خاله) الثالث من المحرمات على الابد ما أشار اليه بقوله (ويحرم أبداً بالمصاهرة اربع ثلاث) يحرم من (بجّرد العـ قد) قال في حاشية الاقتناع مقتضى كلام القاضي في الجرد لا فرق في ذلك بين العقد الصحيح والفساد فانه قال يثبت به جميع أحكام النكاح الا الحلل والاحلال والاحصان والارث وتخصيف الصداق بالفرقة قبل الميسر وظاهر كلامه في التعليق خلافه انتهى الاولى (زوجته أبيه وان علاو) الثانية (زوجته ابنه وان سفل و) الثالثة (أم زوجته) وان علت من نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمهات نسائكم والمعقود عليهن من نساياه قال ابن عباس أيهم وما أبهم القرآن أي عمو وأحكمه ما في كل حال ولا تنقض لو أبين المدخول بها وغيرها (فان وطئها حرمت عليه أيضاً بناتها) فلا يحرم الربيبة الا الوطء: دون العقد والخلوة والمباشرة دون الفرج للآلية (و) حرمت عليه أيضاً (بنت ابنها وبغير العقد) فيما ذكر (لا حرمة الا بالوطء في قبل) أصلي (أو دبر) لانه فرج يتعلق به التحريم اذا وجد في الزوجة أو الامة (ان كان) الذي غيب ذكره الاصلي (ابن عشر في بنت تسع) فلو أدخل ابن تسع سنين حشفته في فرج امرأة أو أدخل كبير حشفته في فرج بنت سبع سنين لم يؤثر في تحريم المصاهرة أما ثبت تحريم المصاهرة بالوطء المحلل فاجماع وامابوطء الشهة والزنا فعلى الصحيح من المذهب (وكانا) أي الواطئ والموطوء (حسين) فلو أوج الرجل حشفته في فرج ميسنة أو أدخلت امرأة حشفة ميتة في فرجها لم يؤثر في تحريم المصاهرة (ويحرم بوطء الذكر ما يحرم بوطء الأنثى) فلا تحل لكل من لائط وملاوط به أم الآخر ولابنته ووجهه انه بوطء في فرج فنفس الحرمة كوطء المرأة (ولا تحرم أم) زوجة أبيه (ولا بنت زوجة أبيه و) لا تحرم أم زوجة أبيه ولا بنت زوجة (ابنه)

**\* (فصل — ل) \* ويحرم الجمع بين الاختين) سواء كانتا من نسب أو من رضاع حرتين كانتا**

أو أمتين أو حرة أو أمة وسوا في هذا ما قبل الدخول أو بعده لمعموم قوله تعالى وإن تجمعوا بين  
الاختين (و) يحرم الجمع أيضا (بين المرأة وعمتها وأختها) وإن علنا من كل جهة من نسب  
أو رضاع وبين خالتين أو عمتين أو عمة وخالة وصورة الجمع بين خالتين أن يتزوج كل من رجلين  
بنت الآخر وتلد له بنتا فالملودتان كل منهما ما خالة الأخرى وصورة الجمع بين العمتين أن  
يتزوج كل من رجلين أم الآخر وتلد له بنتا فالملودتان كل واحدة منهما عمة الأخرى وصورة  
الجمع بين العمة والخالة أن يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنه أمة وتلد كل واحدة بنتا فينت  
الابن خالة بنت الأب وبنت الابنة بنت الجمع بين ~~كل~~ كل امرأتين لو كانت  
أحدهما ذكرا والأخرى أنثى حرم نكاحه لها القرابة أو رضاع (فمن تزوج فحواختين في عقد)  
واحد (أو عقدين معا) أو تزوج خمساً في نكاح واحد (لم يصح) في الجمع (وإن جهل) أسبقهما  
فعليه فرفقه ما يطلق فإن لم يطلق (فسخهما حاكم) دخل بهما أو باحدهما أو لم يدخل بهما واحدة  
منهما (و) عليه (لا حدهما نصف مهرها بقرعة) وإن كان دخل بأحدهما أقرع بينهما فإن  
وقعت القرعة فقير المصيبة فلها نصف المهر وللمصيبة مهر المثل (وإن وقع العقد مرتين) واحدا  
بعد واحد وعلم السابق (صح الأول فقط) أي دون الثاني (ومن ملك أختين أو نحوهما)  
كأمرأة وعمتها وأختها في عقد واحد (صح) العقد قال في شرح الاقتاع ولا نعلم خلافا في ذلك  
انتهى وكذا الواشـتري جارية ووطئها حل له بشرأختها وعمتها وأختها كما يحل له شراء المعتقة  
من غيره والمزوجة مع كونها لا يحل له (وله أن يطأ أيمـهـ ما شاء) لأن الأخرى لم تصرف راشا  
كالوكان في ملكه أحدهما وحدها (وتحرم) عليه (الأخرى) أي التي لم يطأها (حق يحرم  
الموطوءة) منها (باخراج عن ملكه) ولو يبيع لحاجة التفريق لأنه يحرم الجمع في النكاح  
ويحرم التفريق فلا بد من تقدم أحدهما وكلام الصحابة والفقهاء بعضهم يقتضي هذا  
قاله الشيخ وابن رجب (أو تزويج بعد الاستبراء) قال في الاقتاع وشرحه حتى يعلم بعد البيع  
ونحوه أنها ليست بحامل ولا يكتفى باستبراءها بدون زوال الملك ولا تحريرها ولا زوال ملكه  
بدون استبرائها ولا كتابتها ولا زوالها ولا يكتفى ببيعها بشرط خيار ومثلها لمن يملك استرجاعها  
منه كهيبتها لولده فلو خالف ووطئها واحدة بعد واحدة فوطئ الثانية محرم لأحدهما ولزمه أن  
يسلك عنهما حتى يحرم أحدهما ويستبرئها فإن عادت للملكة ولو قبل وطئ الباقية لم يصح  
واحدة منهما حتى يحرم الأخرى قال ابن نصر الله هذا إن لم يجب الاستبراء فإن وجب لم يلزم ترك  
أختها فيه وهو حسن انتهى (ومن وطئ امرأة بشبهة أو زنا حرم في زمن عدتها نكاح أختها)  
وكذا عمتها وأختها (و) كذا يحرم عليه (وطؤها) إن كانت زوجة أو أمة (له) (وحرم) عليه أيضا  
(أن يذبح على ثلاث غيرها) أي غير الموطوءة بشبهة أو زنا (بعقد) فإن كان معه ثلاث زوجات  
لم يحل له أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عدة موطوءة بشبهة أو زنا (أو وطئ) يعني أنه لو كان معه  
أربع زوجات ووطئ امرأة بشبهة أو زنا لم يحل له أن يطأ أكثر من ثلاث منهن حتى تنقضي  
عدة موطوءة بالشبهة أو الزنا لا يجمع ما وفي أكثر من أربع نسوة (وليس لمرجع أكثر من  
أربع) أي يحرم عليه جمع أكثر من أربع زوجات وقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من  
الانسان منى وثلاث ورباع أي يده التضييق بين اثنتين وثلاث وأربع كما قال تعالى أولى أخصه

مثنى وثلاث ورباع ولم يردان لكل تسعة أجنبية ولو أراد ذلك لقال تسعة ولم يكن للتطوير معنى ومن قال غير ذلك فقد جهل اللغة العربية (ولا العبد) يعنى وليس لعبد (جمع) أكثر من اثنين) أى من زوجتين وفاقالشافعى (ولن نصفه حراً كأكثر جمع ثلاث) أى ثلاث زوجات (ومن طلق واحدة من نهاية جمعه) كالمر يطلق واحدة من أربع والعبد يطلق واحدة من اثنين والمبعض يطلق واحدة من ثلاث (حرم نكاحه بدلها حتى تنقضى عدتها) نص عليه لان المعتدة فى حكم الزوجة لان العدة أثر النكاح وهو باق فلو جازله أن يتزوج غيرها لكان جاعاً عابساً أكثر مما يحل له (وان ماتت) واحدة من نهاية جمعه (فلا) أى فلا يحرم عليه أن يتزوج بدلها فى الحال فلو قال أخبرتني بانقضاء عدتها فى مدة يمكن انقضائها فيه فكذبته لم يقبل قولها عليه فى عدم جواز نكاح غيرها فله نكاح أختها وبدلها فى الظاهر ولا تسقط الكسوة والنفقة عنه بدعواه أخبارها بانقضاء عدتها مع انكارها

\* فصل • وتحرم الزانية على الزانى وغيره حتى تتوب) بأن تراود على الزنا فتنتع (وتنقضى عدتها) فان كانت حاملاً من الزنا لم يحل نكاحها قبل الوضع فاذا تاب وانقضت عدتها حل نكاحها للزانى وغيره (وتحرم) أيضاً على الرجل (مطلقته ثلاثاً حتى تسلم زوجاً غيره) وتنقضى عدتها من الزوج الذى نكحته (و) تحرم (الحرمة حتى تحل من أحرارها) لما روى عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواء الجماعة إلا البضارى (و) تحرم (المسلة على الكافر) حتى يسلم لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (و) تحرم (الكافرة غير الكائبة على المسلم) ولو عبداً فان قيل قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن فمقتضى التعريم مطلقاً قلنا يخص بقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم (ولا يحل لحر) مسلم ولو خصياً أو مجبوباً (كامل الحرية نكاح أمة) مسلة (ولو) كانت الأمة (مبعدة إلا ان عدم الطول) أى المهر أى كأن لا يجرد ولا لنكاح - مرة ولو كانت كائبة بأن لا يكون معه مال حاضر يكفي نكاحها ولا يقدر على غن أمة ولو كائبة فحل له اذن (وخاف العنت) أى عنت العزوبة اما الحاجة متعة واما الحاجة خدمة لكبراً وسقم وضوؤها انصافاً والصبر عن نكاح الأمة خير وأفضل (ولا يكون ولد الأمة) الذى ليس بذى رحم محرم من مالها (حرّاً إلا بشرط الحرية) من الزوج على مالها كحرية ولدها القول عمر رضى الله عنه مقاطع الحقوق عند الشروط ولان هذا لا يمنع المقصود من النكاح فكان لازماً كشرط سدها زيادة فى مهرها (أو الغرور) للزوج (وان ملك أحد الزوجين) الزوج (الآخر) بشراء أو هبة أو ارث أو نحو ذلك أو ملك ولداً أحد الزوجين الحر الزوج الآخر (أو) ملك (بعضه) أى بعض الزوج الآخر (انفسخ النكاح) قال فى الفروع وان ملك أحد الزوجين وعلى الأصح أو ولده الحر وفى الأصح أو مكاتبه الزوج الآخر أو بعضه انفسخ النكاح فلو بعنت اليه زوجته حرمت عليه ونكحت غيره وعليه كالتفريق ونفقة زوجي فقط - دملك زوجته وتزوجت ابن عمها انتهى (ومن جمع فى عقد واحد بين مباحة ومحرمة) كإيم ومن زوجة (صح

في المباحة) وهي الایم في المثال وبطل في المزوجة وقارق العقد على الاختين لانه لا مزية لاحدهما على الاخرى وهما قد تعينت التي بطل النكاح فيها ولتقي صح نكاحها من المسمى لهما بقسط مهر مثلها منه (ومن حرم نكاحها) كالجموسية والوثنية والدوزية ونحو ذلك (حرم وطؤها بالملك) لان النكاح اذا حرم لكونه طريقا الى الوطء فيحرم الوطء نفسه بالطريق الاولى (الا لامة الكتابية) لدخولها في عموم قوله سبحانه ونعالى أو ما ملكت أيمانكم ولان نكاح الاماء من أهل الكتاب انما حرم من أجل ارفاق الولد وإبقائه مع كافرة وهذا مذهبهم في وطنهم علماء اليمن \* (تتمه) \* لا يصح نكاح خنثى مشكك حتى يتبين أمره

\* (باب الشروط في النكاح) \*

والمراد بالشروط في النكاح ما يشترطه أحد الزوجين على الآخر مما له فيه غرض صحيح وليس بناف للمقتضى النكاح ويحل الصحيح منها صلب العقد المنقح وكذا لو اتفق عليه قبله (وهي) أى الشروط في النكاح (قسمان) أحدهما (صحيح لازم للزوج ليس له فسخه) أى فلك ما اشترطت عليه زوجته من الشروط الصحيحة بدون إبانته أو بسن وفاء الزوج بالشروط قال في الانصاف وهو ظاهر كلام أحد في رواية عبد الله ومال الشيخ تقي الدين الى وجوب الوفاء ومن أمثلة الشرط الصحيح قوله (كزيادة مهر) يعنى كاشتراطها على الزوج زيادة قدر معين على مهرها (أو) اشتراط كون مهرها من (نقد معين) فيتعين كالنق في البيع (أو) اشترطت عليه أن لا يخرجها من دهرها أو بلدها أو لا يتزوج عليها أو لا يتسرى عليها (أو لا يفرق بينهما وبين أبويها أو) لا يفرق بينهما وبين (أولادها) وفي المستوعب (أو أن ترضع ولدها الصغیر) ويطلق ضرتها أو يبيع أمته لان لها في ذلك قصدا صحيحا كما لو شرطت أن لا يتزوج عليها وفي القاعدة الموافقة للسبعين لابن رجب لو شرطت عليه نفقة ولدها وكسونه صح وكانت من المهر انتهى قال ابن نصر الله وظاهره أنه لا يشترط مع ذلك تعيين مدة كفقة الزوجة وكسوتها فإنه ذكرها بعدها انتهى كلام ابن نصر الله (فتى لم يفرق) للزوجة (بمشرط) عليه (كان لها الفسخ) لانه شرط لازم في عقد فيثبت حق الفسخ بتلك الوفاء كالمهر والضم في البيع (على التراخي) لانه خيار ثبت لدفع الضرر فكان على التراخي تحصيل المقتضودها كخيار القصاص \* (تنبيه) \* انما يثبت الخيار لها بفعل ما اشترطت عليه أن لا يفعله لا عزمه على فعله خلافا للقاضي (ولا يسقط) ملكها الفسخ بعدم وفائه بما اشترطته (الاجل يد على رضاها من قول أو يمكن) أى بان تمكنه من نفسها (مع العلم) أى مع علمه بعدم وفائه لها بما اشترطت عليه لان لم تعلم لان الاختيار والاستمتاع والتفكير منه قبل العلم بعدم وفائه لأثره لان موجب لم يثبت فلا يكون له أثر كالسقط للشفقة قبل البيع ومن شرط أن لا يخرجها من منزل أبويها فبات أحدهما بطل الشرط (و) القسم الثاني من الشروط في النكاح (الفاقد) وهو (نوعان نوع) منه ما يبطل النكاح من أصله (وهو) أى النوع الذي يبطل النكاح من أصله أحده ثلاثة أشياء نكاح الشغار مثاله (أن يزوجه) أى يزوجه رجل رجلا (مواثمة بشرط أن يزوجه الآخر موليته ولا مهر بينهما) قبل ان يملكه في هذا النكاح شغار أشبهها في الفسخ ببيع الكلب رجلا ليهول يقال شغار الكلب اذا رفع رجلا يسهول ولا يختلف الرواية عن أحمد ان نكاح الشغار

فاسد رواه عنه جماعة (أو يجعل بضع كل واحدة منهما مع دراهم معلومة مهرها للآخرى) قال  
 في الانصاف لو جعل البضع كل واحدة ودراهم معلومة مهر الآخرى لم يصح على الصحيح وقيل  
 يبطل الشرط وحده انتهى فان مهر المهرامسة متعلا ولا حيلة صح النكاح وان سموا لأحدهما  
 صح نكاحها فقط الثاني من الثلاثة أشياء المبطله للنكاح نكاح المحلل وهو ما أشار إليه بقوله  
 (أو يتزوجها) أي المطلقة ثلاثا (بشرط أنه إذا أحلها طلقها) وإذا أحلها فلا نكاح بينهما  
 وهذا باطل حرام في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والنخعي وقادة ومالك والليث والثوري  
 وابن المبارك والشافعي (أو ينويه) أي ينوي الزوج التحليل (بقوله) ولم يذكره في العقد يعني أنه  
 متى نوى الزوج التحليل من غير شرط في العقد فالنكاح باطل أيضا على الأصح قال اسمعيل بن  
 سعيد سألت أجدع الرجل يتزوج المرأة وفي نفسه أن يحللها الزوجها الأول ولم تعلم المرأة بذلك  
 قال هو محال إذا أراد بذلك الإحلال فهو ملعون وقال ابن مسعود المحلل والمحلل له ملعونان  
 على إسان محمد صلى الله عليه وسلم (أو يتنقعا عليه) أي على أنه نكاح محلل (قبل العقد) ولم يذكر  
 حال العقد ومحل ذلك أن لم يرجع عن هذا الاتفاق على أنه محال حين العقد فان رجع عن ذلك  
 ونوى عند العقد أنه نكاح ورغبة صح العقد لانه خلا عن نية التحليل وشرطه فصح كما لو لم يتنقعا  
 عليه قبله الثالث من الثلاثة أشياء المبطله للنكاح المتعة وهو ما أشار إليه بقوله (أو يتزوجها)  
 أي يتزوج الرجل المرأة (إلى مدة أو) يتزوجها (بشرط طلاقها في العقد) متعلق بشرط  
 (بوقت كذا) كزوجهك بتي شهر أو سنة أو إلى انقضاء الموسم أو إلى قدوم الحاج أو إلى قدوم زيد  
 فان النكاح في هذه الصور باطل (أو ينويه) أي ينوي الزوج طلاقها في وقت (بقوله أو يتزوج  
 الغريب بنية طلاقها إذا خرج) قال في الانصاف لو نوى بقلبه فهو كالمطلوع على الصحيح من  
 المذهب نص عليه وعليه الأصحاب (أو يعلق نكاحها) على شرط غير زوجت وقبلت إن شاء  
 الله (كقوله (زوجهك إذا جاء رأس الشهر أو أن رضيت أمتها أو أن وضعت زوجتي ابنة  
 فقد زوجتكم)) فهذا كله باطل من أصله لانه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط مستقبل  
 كالبيع ولأن ذلك وقف للنكاح على شرط وهو لا يجوز ويصح تعليق النكاح على ماض  
 وحاضر كأن كانت بفق وكنت ولها أو انقضت عتتها والزوج والزوجة يعلمان أنها بتمه وأنه  
 ولها وأن عتتها انقضت أو زوجتكم أن شئت فقال شئت وقبلت ونحوه النوع (الثاني) من  
 الشروط الفاسدة وهو ما يصح معه النكاح (ولا يبطله) كأن بشرط أن لا مهر لها ولا نفقة لها  
 (أو أن يقسم لها أكثر من ضررتها أو) أن يقسم لها (أقل) من ضررتها وأن بشرط عدم الوطء  
 أو أن بشرط أو أحدهما عدم الوطء أو نحو ذلك (أو أن فارقه اربع عليها بجماع أو تنفق) أو خيارا  
 في عقد أو خيارا في مهر أو أن جاءها بالمهر في وقت كذا أو الا فلا نكاح بينهما ما أشرطت عليه  
 أن يسافر بها أو لو إلى بلد معين أو أن تستدعيه للجماع عند إرادتها أو أن تأسلم نفسها إلى مدة  
 كذا ونحوه (فيصح النكاح دون الشرط) ومن طلق بشرط خيار وقع طلاقه

\* **فصل** \* (وان شرطها) أي شرط الزوج الزوجة (مسئلة) أو قال الولي للزوج زوجتك  
 هذه المسئلة أو ظنم الزوج مسئلة ولم تعرف بتقديم كقوله (فبانت كآية أو شرطها) الزوج (بكره  
 أو جله أو نسبية) أي ذات نسب (أو شرط) الزوج في العقد (نفي عيب) في الزوجة لا يفصح به

النكاح كما لو شرطها جميعه أو بصيرة أو طويلة أو بيضاء (فبانت بخلافه فله) أي فللزواج  
 (الخيار) في الأصح لانه شرط صفة مقصودة فبانت بخلافها فثبت له الخيار أشبهه ما لو شرطها  
 حرة فبانت أمة وكذا لو شرطها حسناء فبانت شوهاء ولا يصح فسح خيار الشرط إلا بحكم  
 الحاكم و(لا) يملك الزوج الفسخ (إن شرطها أدنى فبانت أعلى) كما إذا شرطها كتابية  
 أو أمة فبانت مسلمة أو بانت حرة أو ثيباً فبانت بكراً (ومن تزوجت رجلاً على أنه حر)  
 أو تظنه حراً (فبان عبداً فلها الخيار) إن صح النكاح بأن كملت شروطه وكان ياذن  
 سيده وإن كانت المرأة حرة وقلنا الكفاءة شرط للزوم للأصحة فإن اختارت الحرة الأمضاء  
 فلا وليا لها الاعتراض عليها لعدم الكفاءة وإن كانت أمة فينبغي أن يكون لها الخيار أيضاً  
 لانه لما ثبت الخيار للعبد إذا غرت بأمة ثبت للامة إذا غرت بعبد (وإن شرطت) الزوجة (فيه)  
 أي الزوج (صفة) ككونه نسبياً أو عقيقاً أو جليلاً أو فقوياً (فبان أقل) بما شرطته (فلا فسخ لها)  
 لأن ذلك امر يعتبر في صحة النكاح أشبهه ما لو شرطته طويلاً أو قصيراً (وتحل الفسخ من) أي  
 أمة أو مبعوضة (عققت كلها تحت رقيق كله بغير حكم حاكم) بل نزاع في المذهب فإن لم تعق  
 كلها تحت رقيق كله فلا فسخ وكذلك إذا عتقها معاققة قول فسخت نكاحي أو اخترت نفسي  
 (فإن مكنته) أي مكنت المعققة زوجها العبد (من وطئها أو مباشرتها أو) مكنته من  
 قبلتها ولو جهلت عتقها أو (جهلت) ملك الفسخ بطل خيارها) ويجوز للزوج وطؤها بعد  
 عتقها مع عدم علمها بالعق ولبنت تسع أو دونها إذا بلغت أامة ولمجنونة إذا عقلت الخيار  
 حينئذ دون ولي

\*(باب حكم العيوب في النكاح وأقسامها)\*

أي أقسام العيوب المنبهة للخيار ثلاثة منها (قسم يختص بالرجل) ومنها قسم يختص بالمرأة  
 ومنها قسم مشترك بين الرجل والمرأة ويروى ثبوت الخيار لكل من الزوجين إذا وجد بالآخر  
 عيباً في الجملة عن عمر بن الخطاب وابنه عبدالله وعبد الله بن عباس وبه قال جابر بن زيد  
 والثاقفي وأحق (وهو) أي القسم المختص بالرجل ثلاثة أشياء أحدها (كونه) أي كون  
 الرجل (قد قطع ذكره) كله أو بعضه ولم يبق منه ما يمكن به جماع ومتى ادعى الزوج إمكان  
 الجماع بما بقي من ذكره وأنكرت المرأة فإنه يقبل قولها في عدم إمكانه الثاني ما أشار إليه بقوله  
 (أو) قطعت (خصيتاه) أو رخصت بيضاه أو سلتها (أو) وجدت زوجها (أشل فلها الفسخ  
 في الحال) الثالث ما أشار إليه بقوله (وإن كان غنياً) لا يمكنه الوطء ولو كبراً ومرض والعين  
 هو العاجز عن الإلاج ذكره في الفرج مأخوذ من عن يمين إذا اعترض لأن ذكره عن إذا أراد  
 أن يوطئه أي يعترض ويكون ثبوت العنة (بإقراره أو ببينة أو) عدم الإقرار والبيضة (فطلبت  
 يمينه فتمكّل) عن اليمين (ولم يدع وطأ) سابقاً على دعواها (أجل سنة هلالية منذ ترفعها إلى  
 الحاكم) لأن هذا العجز قد يكون لعنة وقد يكون ماوض فضررب له سنة لتقريبه الفصول الأربعة  
 فإن كان من يمين زال في فصل الرطوبة وإن كان من رطوبة زال في فصل اليمين وإن كان من  
 برودة زال في فصل الحرارة وإن كان من احتراق مزاج زال في فصل الاعتسال (فان مضت)  
 الفصول الأربعة (ولم يأتها فلها الفسخ) أي فسح نكاحها منه وإن حال وطئها وأنكرت

وهي ثيب فقوله ان كان دعواه وطأها بعد ثبوت عنته وتاجيله وان كانت بكرا وثبتت عنته  
وبكرتها أجل سنة وعليها الميئن ان قال أزلتها وعادت القسم الثاني من العيوب المثبتة للخباء  
ما أشار إليه بقوله (وقدم يختص بالثيق وهو) شيان أحدهما (كون فرجهما مسدودا  
لا يسلكه ذكر) فان كان بأصل الخلقة فرقا بالماء وهو نلاحم الشفرين وان لم يكن بأصل  
الخلقة فقرناه أو عتلاء والقرن لم يزل يثبت الفرج والعقل ورم يكون في اللعنة التي بين  
مسلكي المرأة فيضيق فرجها فلا يسلك فيه الذكر \* الثاني من القسم المختص بالمرأة  
ما أشار إليه بقوله (أوبه) أي الفرج (بخر) وهونين في الفرج يشور عند الوطء (أو) بالفرج  
(قروح سيالة أو) كونها افتقاء بالخرق ما بين سبيلها أو ما بين مخرج بول معنى (أو كونها  
مستحاضة) في الاصح القسم الثالث من العيوب المثبتة للخباء في النكاح ما أشار إليه بقوله  
(وقسم مشترك) يعني بين الرجال والنساء (وهو الجنون ولو أحيانا) يعني ولو كان يفتق  
في الاحيان (والجذام والبرص وبخر النعم) وهونته قال في القروع قال بعض أصحابنا  
يسعمل للخباء السؤال وبأخذ في كل يوم ورقة أس مع زبيب منزوع العجم بقدر الحوزة  
واستعمال الكرفس ومضغ الزمناج جيد فيه وامساك الذهب في النعم يزيل البخر (والباسور  
والناصور) وهما داءان في المقعدة قال باسور منه ما هو نائي كالعدس أو كالحص أو كالغيب أو  
كالتوت ومنه ما هو داخل المقعدة وينقسم كل من ذلك إلى ما يسيل وإلى ما لا يسيل والناصور  
قروح غائرة تحدث في المقعدة يسيل منها صديد (واستطلاق البول أو) استطلاق (الغائط  
فيفسخ بكل عيب تقدم) سواء كان مختصا أو مشتركا (لابغره) أي غير ما ذكر (كعرج وعور  
وقطع يد ورجل وعوى وخرس وطروش) وقراع لاربع له وكون أحدهما عقيما أو فحشا جذا أو  
سجينا جذا أو كسيحا لأن ذلك كله لا يمنع الاستمتاع ولا يفتق تعديبه قال في شرح المقنع ولانعلم  
في هذا خلافا بين أهل العلم الا الحسن فانه قال اذا وجد الاخر عقيما يخير وأحب أحدان  
يبين أمره

\* (فصل) ولا يثبت الخباء في عيب زال بعد العقد ولا العلم به (أي بالعيب) (وقت العقد)  
قال في القروع ومضى زال العيب فلا يفسخ وكذا ان علم حال العقد (والفسخ على التراخي) لانه  
خباء ثبت لدفع ضرر متحقق فكان على التراخي كخباء اقتصاص (لا يسقط في العنة الا بقولها)  
أسقطت حتى من الخباء بعنته أو (رضيت) به عنيانا (أو باعتراذها بوطئه في قبلها) لا بتسكينها من  
الوطء لانه واجب علم التلم ازالته عنته أم لا (ويسقط) خباير من له الخباء (في غير العنة) كخباء  
شرط وخباء عيب (بالقول) كقوله أسقطت الفسخ (و) يسقط (بما يدل على الرضا من وطء)  
اذا كان الخباء للزوج لا يندبل على رغبته فيها (أو عتيق) من وطء ان كان الخباء لها لانه دليل  
على رغبته فيه (مع العلم) بالعيب (ولا يصح الفسخ هنا) أي في خباير العيب (وفي خباير الشرط  
بلا) (حكم) (حكم) فيفسخه الحاكم أو يرده إلى من له الخباء فيفسخه ويصح في غيبة زوج  
والاولى مع حضوره والفسخ لا يفسخ عددا الطلاق وله رجعتهما بنكاح جديد ويكون عقده  
على طلاق ثلاث حيث لم يسبق له طلاق وكذا الفسخ للاعسار وفسخ الحاكم على المولى  
ونحوهما (فان فسخ) النكاح (قبل الدخول فلا مهر) عليه سواء كان الفسخ من الرجعي



أومن المرأة لأن الفسخ إذا كان منها فالفرقة من جهتها فيسقط مهرها كالمفسوخ نكاحها  
برضاع زوجها أخرى وإن كان منه فالتام ففسخ بعيب بهاد لسته بالاخفاء فصا والفسخ كأنه  
منها فان قيل فهل اجعلتم فسحها لعنته كأنه منه لحصوله بتدليسه قلنا العوض من الزوج  
في مقابلة منافعهما فإذا اختارت فسح العقد مع سلامة ما عقد عليه ورجع العوض الى العاقد  
معها وليس من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وانما ثبت لها الخيار لاجل ضرر يلحقها  
لالتعذر ما استحققت عليه في مقابله عوضا فافترا (وبعد الدخول أو الخلوة يستقر المسمى)  
في العقد كالوطرأ العيب لأنه يجب بالعقد ويستقر بالدخول فلم يسقط بمحدث بعده وذلك  
لا يسقط برذتها (ويرجع) الزوج (به) أي ينظر المسمى الذي وجب عليه (على المهر) وهو من  
علم بالعيب وكتمه من زوجة عاقلة وولى ووكيل وذلك لأنه غرم في النكاح بما ثبت الخيار فكان  
المهر عليه كالمغزى بحزبة أمة واذا ثبت ذلك فان كان الولي علم غرم وان لم يكن علم فالتغريم من  
المرأة ف يرجع عليها بجميع الصداق ويقبل قول ولي ولو محرم في عدم علمه به فلو وجد من زوجة  
وولى فالضمان على الولي وحده (وان حصلت الفرقة من غير فسح بموت) من أحدهما (أو طلاق  
فلا رجوع) به على غاز ولا غيره قال في المنتهى وشرحه وان طلق المعبية قبل دخول به وقبل  
علم بالعيب ثم علم به بعد طلاقها فعليه نصف الصداق ولا يرجع به على أحد لأنه قد رضى بالتزامه  
بطلاقه فلم يكن له أن يرجع على أحد أو مات أحدهما أي أحد الزوجين مع عيبه ما أوعيب  
أحدهما قبل العلم به أي بالعيب استقر الصداق بالوطرأ وأما الرجوع فلا رجوع (وليس لولي  
صغير) أو صغيرة (أو مجنون) أو مجنونة (أو سديد رقيق تزويجه بعيب) عيبا رديه في النكاح  
لأنه ناظر لهم بما فيه الحظ والمصلحة ولا حظ لهم في هذا العقد ولا لولي حرة مكفأة تزويجها به  
بلا رضاها (فلو فعل) أي زوجها بعيب (لم يصح) النكاح (ان علم) أنه معيب لأنها تملك الفسخ  
إذا علمت بعد العقد فامتناع صحته أولى (والأى) أي وان لم يعلم الولي أنه معيب (صح) العقد (ولزمه  
الفسخ إذا علم) قال في الاقتناع ويجب عليه الفسخ إذا علم قاله في المغنى والشرح وشرح ابن النجا  
والزركشي في شرح الوجيز وغيرهم خلافا لما في التنقيح انتهى فانه قال وله الفسخ واللام  
للاباحة وتبعه في المنتهى

• (باب نكاح الكفار) •

وهو صحيح وحكمه كنكاح المسلمين فيما يجب به من وقوع الطلاق والظهار والابلا ووجوب  
المهر والقسم والاباحه للزوج الأول والاحصان وتحريم المحرمات (يقرون) أي الكفار (على  
أنكحة محرمة) بشرطين أحدهما ما أشار إليه بقوله (ماداموا معتقدين حلها) أي باحتمال أن  
ملايعة مدون - له ليس من دينهم فلا يقرنون علمه كالزنا والسرقه الشرط الثاني ما أشار إليه  
بقوله (ولم يرتفعوا اليها) لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض فلن  
يضر لك شيئا فيدل هذا على انه - لم يخلون - حكمهم اذ لم يحموا اليها (فان اتوا قبل عقده  
عقدناه على حكمنا) يعني لم نمنعه الاعلى الوجه الصحيح مثل أنكحة المسلمين بالانجاب والقبول  
والولي والشهود لأنه لا حاجة الى عقد في مخالف ذلك (وان أسلم الزوجان) الكافران (معاً)  
فان نطقا بالاسلام دنعهما واحدة بان لا يسبق أحدهما صاحبه فيه - سد النكاح فلهما على نكاحهما

(أو أم زوج النكائية) سواء كان كفايا أو غير كفاي (فهو ما على نكاحهما) لأن للمسلم ابتداء نكاح النكائية فاستد أمته أولى (وان أسلمت النكائية تحت زوجها الكافر) قبل الدخول انفسخ نكاحها سواء كان زوجها كفايا أو غير كفاي (أو أسلم أحد الزوجين غير النكائيين) كالوثنيين والمجوسيين (وكان قبل الدخول انفسخ النكاح) اما اذا كانت الزوجة هي المسلمة ففقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وأما اذا كان الزوج هو المسلم وابست الزوجة كفاية ففقوله جل من قائل ولا تمسكوا بعصم الكوافر ولأن اختلاف الدين سبب للعداوة والبغضاء والمقصود من النكاح الاتفاق والاتلاف (ولها) أي الزوجة (نصف المهر ان أسلم) الزوج (فقط) أي وحده دونها لأن الفرقه جاءت من قبله بإسلامه فيكون لها نصف المهر كالوطء لها (اوسبقها) الزوج للإسلام وكذلك إذا أسلمها ما وادعت سبقه أو قال سبق أحدنا ولم يعلم عينه فانه يكون لها نصف المهر (وان كان) اسلام أحدهما (بعد الدخول وقف الامر الى انقضاء العدة) لما روى مالك في موطنه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شه دحنيبا والطائف وهو كافر ثم أسلم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح (فان أسلم المتخلف) أي المتأخر عن الاسلام (قبل انقضاءها) أي العدة (فهما على نكاحهما والا) أي وان لم يسلم المتخلف قبل انقضاء العدة (تين فسخه) أي فسخ النكاح (منذ أسلم الاول) من الزوج أو الزوجة (ويجب المهر بكل حال) لانه استقر بالدخول فلم يسقط بشئ فان كان مسمى صحيفا فهو لها ثم ان كان محرما وقد قبضته فليس لها غيره لانا لا تعرض لما مضى عما تقاضاه وان لم تكن قبضته فلها مهر المثل ولا فرق بين كونها في دار الاسلام أو دار الحرب أو كان أحدهما في دار الاسلام والاخر في دار الحرب

\* فصول \* واذا أسلم الكافر وتحتته أكثر من أربع من النساء (فاسلمن) في عدتهن (أولا) أي أول يسلمن (وكن كفايات) لم يكن له امساكهن كاهن بغير خلاف (اختار منهن أربعة) ولومن ميثاق (ان كان مكافا والا) أي وان لم يكن مكلفا (فيموت الف امر حتى يكلف) سواء تزوجهن في عقد واحد أو في عقود وسواء اختارا الاوائل أو الاواخر (فان لم يختار) من نسائه مالا فسخ وما لا مال (أجبر) على الاختيار (بجبر ثم تعزير) لان الاختيار حق عليه فالزم بالخروج منه ان امتنع كسائر الحقوق (وعليه نفقة من) أي نفقة جميعهن (الى أن يختار) لان نفقة زوجاته واجبة عليه وقيل الاختيار لم يتعين زوجاته من غيرهن بتفريطه قبل نفقة من نفقة جميعا لانه ليست احداهن أولى بالنفقة من الاخرى (ويكفي في الاختيار) أن يقول (أمسكت هؤلاء وترك هؤلاء) أو اخترت هذه لفسخ أو امسك أو أبقى هذه وباعدت هذه (ويحصل الاختيار بالوطء فان وطئ الكل) قبل التعمين بالقول (تعين الاول) أي الموطوءة أولا للإمسك ونهيت الموطوءة بعد أربع ومابعد هالترك (ويحصل) الاختيار (بالاتفاق) لانا نأخذها والايلاء (في طلقها فهي مختارة) لان الطلاق لا يكون الا في زوجة (وان أسلم الحرة وتحتته) زوجات (امام) أكثر من أربع (فاسلمن) معه أو كن مدخولا بهن أو خلاهن فاسلمن (في العدة) لان اسلامهن في العدة كالاسلامن معه سواء كان اسلامهن قبله أو بعده لان

العدة حيث وجبت لا تشترط المعية في الاسلام (اختار ما يعنه) منهن (ان جازله نكاحهن) أى نكاح الاماء (وقت اجتماع اسلامه باسلامهن) بان كان حينئذ عدا ما لا طول خاتما لعنت (وان لم يجز) له نكاح واحدة منهن وقت اجتماع اسلامه باسلامهن (فسد نكاحهن) لانهم لو كانوا جميعا مسلمين لم يجز ابتداء نكاح واحدة منهن فكذلك اسند امته (وان ارتد أحد الزوجين أو هما) أى الزوجان (معاقبل الدخول انفسخ النكاح) في قول عامة أهل العلم لقوله تعالى ولا تمسكوا بهنم الكوافر وقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار لان جل لهم ولا هم يحلون لهن ولا ان الارتداد اختلاف دين وقع قبل الاصابة فوجب فسخ النكاح كالأصل تحت كافر (ولها) أى للزوجة (نصف المهران سبقها) زوجها بالارتداد أو ارتدت وحده لان الفرقة من قبل الزوج فتتصف المهر بها كالأطلاق وعلم منه انها ان كانت هي السابقة بالارتداد أو كانت هي المرتدة وحدها ان المهر لها لان الفرقة جاءت من قبلها فسقط بذلك مهرها كالأرضعت قبل الدخول من ينسخ به نكاحها (و) ان ارتد أحد الزوجين أو هما معا (بعد الدخول تغف الفرقة على انقضاء العدة) وتسقط نفقة العدة بردها وحدها

\*(كتاب الصداق)\*

هو العوض المسمى في عقد النكاح وبعده والصداق تسعة أسماء الصداق والصدقة والمهر والنحلة والقرينة والاجر والعلائق والعقر والحباء (تسن تسميته) أى الصداق (في العقد) لأن تسميته أقطع للتراع فيه ويستحب تحققه وكونه من أربع مائة درهم فضة الى خمسمائة فان زاد فلا باس (ويصح بأقل متول) وقال في الاختراع ويجب أن يكون له نصف متول عامد فويل ذلك العوض في منسله عرفا والمراد نصف القيمة لان نصف الصداق فانه قد يصدقه ما لا ينقسم كعبد انتهى (فان لم يسم) الزوج للزوجة صداقا (أو مسمى) صداقا (فاسدا) كعده وحر (صح العقد) أى عقد النكاح (ووجب) لها عليه (مهر المثل) بالغاما بالغ لان فساد العوض يقتضى ردعوضه وقد نذر ردعوضه النكاح فيجب رد قيمته وهو مهر المثل (وان أصدقها) أى أصدق رجل امرأته (تعليم شئ من القرآن) ولو ميسرا (لم يصح) وفاقا لابي حنيفة (و) ان أصدق منسكوته (تعليم) نقي (معيين من فقه أو حديث أو شعر مباح) أو أدب (أو ضعة) أو كتابة (صح) ولولم يعرف العمل الذى أصدقها تعليمه لانه يتعلم ثم يعلمها وان تعلمته من غير زمته أجرة تعليمها كالأول نذر عليه تعليمها (ويشترط علم الصداق فلو أصدقها دارا) مطلقة (أو دابة) مطلقة (أو ثوبا مطلقا) أو عبدا مطلقا (أو) أصدقها (ردعبد ها أين كان أو) أصدقها (خدمتها) أى ان يخدمها (مدة فيما شئت أو) أصدقها (ما يثمر شجرة) في هذا العام أو مطلقا (أو) أصدقها (رجل أمته) أو ماتحمل به (أو) أصدقها رجل (دابة) أو مافي بيته من متاع ولا تعلمه (لم يصح) ما تقدم من التسمية لان هذه الاشياء مجزئة قدر او مئة والغرر والجهالة في ذلك كثير ومثل ذلك لا يحتمل فان الدار والدابة والثوب كل واحد منها على أنواع مختلفة بالكبيرة والصغيرة والجودة والرداء واسم الدابة يقسح على كل ما يذب وهو مختلف الاجناس وسجل الباب قد لا يولد حيا والشجرة قد لا تثمر والعبد قد لا يحصل لانه لا يعلم أين هو والخدمة لم يعين جنسها فقد تكلفه ما لا يحسنه متاع البيت لم يعلم ما هو (ولا يضر جهل بدير) بمعرفة الصداق (فان

أصدقها عبدا من عبده أو دابة من دوابه أو قبيصا من قصائه) أو خاتما من خواتمه ونحوه  
 (صح ولها أحدهم بقرعة) في المنصوص فانه روى عن أحمد رحمه الله تعالى في روايته منها: فممن  
 تزوج على عبده من عبده جائز فان كانوا عشرة عبيد تعلى من وسطهم فان تشاحا فرع بينهم  
 قلت ونسقيم القرعة في هذا قال نعم انتهى وبشروط للصحة فيما اذا أصدقها دابة من دوابه تعين  
 النوع كفرس من خبيلة أو جمل من جماله أو حمار من حميره أو بغلام من بغاله أو بقرة من بقره  
 ونحو ذلك (وان أصدقها عتق قنه صح) قال في الانصاف لو أصدقها عتق أمته صح بلا نزاع  
 انتهى (لا طلاق وزوجه) أي جعل طلاق من في عصمته الى التي يريدها يتزوجها صداقا  
 لم يصح ذلك (وان أصدقها خرا أو خنزيرا أو مالا مغمورا بعلما له) أي بعلم الزوج والزوجة انه  
 غصب صح النكاح و (ليصح المسمى) ويجب عليه أن يدفع لها مهر المثل (وان لم يعلم) أي  
 لم يعلم الزوج والزوجة كونه غصبا (صح) النكاح (ولها قيمته يوم العقد) لان العقد وقع على  
 التسمية فكان لها قيمته ولانها رضيت بمسمى لها وتسليمه يمنع لكونه غير قابل للمعالة صداقا  
 فوجب الانتقال الى قيمته يوم العقد لانها بدله ولا تستحق مهر المثل لعدم رضاها به وان أصدقها  
 مثليا فخرج مغمورا بافلاها مثله (و) ان أصدقها (عصرا فبان خرا صح) العقد (ولها مثل العصير)  
 لانه من ذوات الامثال والمثل أقرب اليه من القيمة ولهذا يضمن به في الاتلاف وكما لو أصدقها  
 خلافا فبان خرا فان لها مثل الخلل

\* (فصل \* ولا بد تزويج بنته مطلقا) بكرة كانت أو ثيبا (بدون صداق مثلها) ولو كبيرة  
 (وان كرهت) ذلك نص عليه وبه قال أبو حنيفة ومالك وقال الشافعي ليس له ذلك ولنا ان سعيد  
 ابن المسيب زوج ابنته بدرهمين وهو من اشرف قريش شرفا وعلما ودينا ومن المعلوم انه لم يكن  
 مهر مثلها ولانه ليس المقصود من النكاح العوض وانما المقصود السكن والازدواج ووضع  
 المرأة في منصب عند من يكفيها ويصونم ويحسن عشرتها والظاهر من الاب مع قيام ثقافته  
 وبلوغ نظره انه لا يتقنها من صداقها الا لتحصيل المعاني المقصودة بالنكاح (ولا يلزم أحدا  
 تيممه) أي تيمم مهر المثل ان زوجها الاب بدونه لا الاب ولا الزوج على الصحيح (وان فعل ذلك  
 غير الاب) أي زوجها بدون صداق مثلها غير الاب من أولياتها (بأنهم مع رشد هاصح)  
 ولم يكن لغيرها الاعتراض لان الحق لها وقد أسقطته أشبهه ما لو أذنت في بيع سلعة لها بدون غن  
 المثل (و) ان زوجها (بدون انهما) صح النكاح و (يلزم الزوج تيممه) أي تيمم مهر المثل لان  
 التسمية فاسدة ههنا لكونها غير مأذون فيها فوجب على الزوج مهر المثل ويرجع الزوج على  
 الولي بما غرمه لها لانه المهرط كالو باع مالها بدون غن مثله (فان قدرت لوليها مبلغا) يزوجه به  
 (فزوجها بدونه ضمن) النقص (وان زوج) أب (ابنه فقبل له) أي الاب (ابنك فقير من أين  
 يؤخذ الصداق فقال عندى) ولم يزد على قوله ذلك (لزمه) ولو قضى الاب الصداق عن الابن ثم  
 طلق ولم يدخل ولو قبل بلوغ فنصفه للابن (وليس للاب قبض صداق بنته الرشيدة ولو) كانت  
 (بكرة الا بانها) لانها المتصرفه في مالها فاعتبر انهم في قبضه كمن مبيعها (فان أمضه) أي  
 الصداق (الزوج لايها) بغير اذنها (لم يبرأ) الزوج من صداق زوجته (ودرجعت)  
 الزوجة (عليه) أي على زوجها (ودرجع هو) أي الزوج (على أبيها وان كانت) الزوجة

(غير شديدة سلمه) أى سلم زوجها صا د اقها (الى وليها فى مالها وان تزوج العبد باذن سيده) على صداق مسمى (صح) قال فى شرح المنافع بغير خلاف علمناه وله نكاح أمة ولو أمكنه حرة وتوفى اذن له سيده فى النكاح وأطلق نكح واحدة فقط (وعلى سيده المهر والنفقة والكنسوة والمسكن) سواء ضمن السيد بذلك أو لم يضمنه وسواء كان العبد أذونا له فى التجارة أو محجورا عليه على الأصح نص على ذلك لأن ذلك حق تعاقب بعقد باذن سيده فتعلق بذمة السيد وجازيعة فيه كالأورثه يدين فعلى هذا الوبا عه سيده أو أعتقه لم يسقط عن السيد نص عليه لأنه حق تعلق بذمته فلم يستطع بيعه وعتقه كارش جنابة (وان تزوج) العبد (بلا اذنه) أى اذن سيده (لم يصح) النكاح ووجه كونه غير صحيح ما روى جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيمعبد تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر واما أحمد وأبو داود والترمذى وقال حديث حسن (فلو وطئ) فى النكاح الذى لم يأذن فيه سيده (وجب فى رقبته) أى رقبته العبد (مهر المثل) لأنه بضع أتلفه بغير حق فوجب فيه قيمته وهى مهر المثل

• (فصل فى تلك الزوجة بالعقد) أى بعقد نكاحها (جميع) مهرها (المسمى) وعنه لا تخلك بعقد الانصاف وفاقا للمالك لأن النكاح عقد يملك به العوض بالعقد فيملك فيه العوض كاملا كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه بالعقد الا ترى انها لو ارتدت سقط جميعه وان كانت قد ملكت نصفه (ولها) أى وللزوجة (نمائه) أى تمام مهرها (ان كان معيناً) كعبد معين ودار معينة من حين عقد فيكون كسب العبد ومنفعة الدار لها لأن ذلك تمام ملكها (ولها) ايضا (التصرف فيه) أى فى الصداق المعين بكل ما يجوز فيه من التصرفات لأنه ملكها (وضمانه) ان تلف (ونقصه) ان نقص (عليها) كالبيع المعين اذا تلف أو نقص فى يد البائع ولم يمنع المشتري من قبضه (ان لم يمنعها قبضه) فان منعها قبضه فضممانه ان تلف ونقصه ان نقص عليه لأن الزوج اذا منعها من قبض ماملكتها كان بمنزلة الغاصب (وان أقبضها) أى أقبض الزوج زوجته (الصداق ثم طلق) الزوجة (قبل الدخول) بها (رجع عليها بنصفه) أى بنصف عينه (ان كان باقيا) بحاله ولو النصف فقط ولو مشاعا فدخل فى ملكه قهر أو ولو لم يحتز كالميراث (وان كان قد زاد) الصداق (زيادة منفصلة) كالأول كان الصداق غنما أو ثمنها فخلعت عندها وولدت (فالزيادة لها) أى للزوجة لأنها لم يملكها حتى ولو كانت ولدا مة وان كانت منفصلة كالسمن وهى غير محجور عليها خیر بين دفع نصفه زائدا وبين دفع نصف قيمته يوم العقد ان كان مقبزا وغير المتبر للزوج قيمة نصفه يوم فرقة على أدنى صفة من وقت عقد الى وقت قبض والمحجور عليها لا تعطيه الا نصف القيمة حال العقد وان كان (الصداق) (نازلا رجوع) لزوج (فى) الصداق (المثل بنصف مثله) رجوع (فى المتقوم بنصف قيمته) ووقع بريقته (يوم العقد) الذى بيده عقدة النكاح (فى قوله تعالى الآن يعقون أو يعقوا) الذى بيده عقدة النكاح (الزوج) لاولى الصغير على الأصح بروى ذلك عن على وابن عباس وجب تبرين مطعم وبه قال سعيد بن المسيب وشريح وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر وشجاهد وإياس بن معاوية وجابر بن زيد وابن سيرين والشعبي والثوري وأصحاب الرأي والشافعى فى الجديد (وهى هذا) اذا طلق (الزوج) قبل الدخول (فأى الزوجين عفا صاحبه) أى الزوج الآخر (عفا وجب له) أى عفا بقر ملكه

عليه بسبب الطلاق (من) نصف (المهر وهو) أى العاقب (جائز التصرف) فى ماله بان كان مكلفا رشيدا غير محجور عليه (برى منه صاحبه) لقوله سبحانه وتعالى فان طبن ليكم عن شئ منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا قال أحمد فى رواية المروزي ليس شئ قال الله تعالى كلوه هنيئا مريئا سواء غير المهر بهيمة المرأة للزوج وقال علقمة لاهر آتهى لى من الهنى المرى يعنى من صداقها (وان وهبته) أى وهبت المرأة (صداقها) لزوجها (قبل الفقرة ثم حصل ما ينصفه) أى ينصف الصداق (كطلاق رجوع) الزوج (عليها يدل نصفه وان حصل ما يسقطه) أى الصداق (رجوع) الزوج (عليها) (يدل جميعه) أى الصداق

• (فصل فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره يسقط) الصداق (كله قبل الدخول حتى المتعة) يعنى انه لو تزوجها ولم يسم لها مهر وانما حصلت فرقة مسقطه للمهر الذى لم يسم فانه يسقط ولم تجب متعة (بفرقة اللعان) قبل تقرره لكون الفرقة من قبلها لان الفسخ انما يقع اذا تم لعانها (ويفسخه) أى فسخ الزوج النكاح (عليها) أى عيب المرأة لكونها ارتقاء أو نقضا أو جذما أو برصا أو نحو ذلك قبل تقرره لتلف المعوض قبل تسلمه فسقط العوض كله كالبايع يتلف المبيع بيده قبل تسليمه (وبفرقة جاءت من قبلها كفسخها عيبه) أو أعدامه أو عدم وفاته بشرط شرطته عليه فى النكاح واختيارها لنفسها يجعل الزوج لها ذلك بسؤالها إياه قبل دخول (واسلامها تحت كافر) قبل تقرره (و) كرتها تحت مسلم ورضاها من ينفسخ به (نكاحها) قبل تقرره لانها تلفت المعوض قبل تسليمه أشبه ما لو اتف البائع المبيع قبل قبضه (وينصف صداقها) بالفرقة من قبل الزوج كطلاقه (الزوجة ولو بسؤالها) (وخلفه) إياها ولو بسؤالها لان الفرقة انما ثابتت فى صورة سؤالها بالزوج (واسلامه) أى اسلام الزوج قبل وجود ما يقرره من الدخول أو الخلوة اذا كانت الزوجة غير كائنة (ورثته) قبل وجود ما يقرره لحي. الفرقة من قبله (و) ينصف صداقها (بملك أحدهما الآخر) أى بشراء الزوجة الزوج أو الزوج الزوجة قبل الدخول (أو قبل أجنبي) يعنى ان المهر ينصف اذا جاءت الفرقة من قبل أجنبي (كرضاع) أى كالأرضعت أخته أو نحوها وزوجته الصغيرة رضاعا محرما (ونحوه) أى نحو الرضاع كالأوطى ابن الزوج الزوجة قبل دخول (ويقرره) أى يقر المهر (كاملا موت أحدهما) أى موت أحد الزوجين ولو يقتل أحدهما الآخر أو يقتل أحدهما نفسه لان النكاح بلغ نهايته فقام ذلك مقام الاستيفاء فى تقرير المهر ولانه أوجب العدة على المرأة فأوجب كمال المهر كالدخول (و) يقرره كاملا (وطؤها) أى وطء الزوج الزوجة حبة فى فرج ولودبرا أو فى غير خلوة لانه قد وجد استيفاء المقصود بإسقاط العوض (و) يقر المهر كاملا أيضا (لمسه لها) أى للزوجة لشهوة (ونظره الى فرجها شهوة) ولو لم يخل به فإيهما قال فى القروع ويقرره لمس ونحوه شهوة نص عليه انتهى ووجه ذلك قوله تعالى وان طلقوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وحقيقة اللمس التناء البشرين (و) يقرره كاملا (تقبلها ولو بحضور الناس) لان القبله أجزء يتجربى الوطء فى قطع خبرا المشتري فيجب أن تكون فى تقرير الصداق كذلك قال أحمد اذا أخذها نفسها وقبض عليها من غير أن يخلوها إياها الصداق كاملا اذا نال منها شيئا لا يجعل لغيره وقال فى رواية ههنا اذا تزوج امرأة فنظر إليها

وهي عريانة تنقسل وجب عليه المهر (و) ينقتر كالملا (بطلاقها في مرض موت ترث فيه) قال في المنتهى أو موته بعد مطلق في مرض موت قبل دخول ما لم يتزوج أو ترثه انتهى (و) ينقتر (بخلوته بها) أي خلوة الزوج بالزوجة وإن لم يطار وي ذلك عن اختلاف الاربعة الراشدين وزيد وابن عمر وهذا قال علي بن الحسين وعروة وعطاء والزهرى والاوزاعى وأصحق وأصحاب الرأى وهو قول الشافعى في القديم ويشترط للخلوة المقررة للمهر كالملا أن تكون (عن عي) ولو كان كافرا أو أعى نصاد كرا كان أو أنى عاقلا أو مجنونا وسواء كان الزوجان مسلمين أو كافرين أو الزوج مسلما والزوجة كنية ولو كان الزوج أعى أو ناسم مع علمه بأنهما عنده لم تنفعه الزوجة من وطئها وانما تكون الخلوة مقررة (إن كان) الزوج (يطأ مثله) كانت الزوجة (يوطأ مثله) كابن عشر يخلو بينت تسع ولا تقبل دعواه عدم علمه بها

\* (فصل وإذا اختلف الزوجان أو ورثتهما أو زوج وولى صغيرة) (في قدر الصداق) أو في عيته (أو) في (جنسه) أو في صفته (أو) في (ما يستقره) الصداق (نقول الزوج) بيمينه (أو وارثه) بيمينه أما كون القول قوله في عين الصداق كالألواتعت أنه أصدقها هذه الأمة وقال هو بل هذا العبد وفي صفته كالألواتعت أصدقني عباد وميا فقال بل زنجيا وفي جنسه كالألواتعت أصدقني كذا من البر فقال بل من الشعر وفيما يستقره المهر كالألواتعت خلوت بي فقال لم أخل بك فلانة منكر والقول قول المنكر بيمينه لأن الأصل براءة ذمته مما يجب باقراره ولا يئنه (و) إذا اختلف الزوجان أو ورثتهما (ما في القبض) للصداق (أو تسمية المهر فقوله) ان وجدت (أو وارثها) يمين من قبل المنكر لأن الأصل عدم القبض وعدم التسمية (وان تزوجها) أي تزوج رجل امرأة (بعدة قد ين على صداقين سرا وعلاية أخذ) الزوج (ب) الصداق (الزائد) سواء كان الزائد صداق السر أو كان الزائد صداق العلانية ويلحق بالمهر زيادة بعد عقد مادامت في حباله فيما يقرره أو ينصفه قال أحمد في الرجل يتزوج المرأة على مهر فلما رآها زادها في مهرها فهو جائز فان طلقها قبل الدخول فلها منه ف الصداق الا قول ونصف الزيادة انتهى (وهدي الزوج ليست من المهر) نص عليه (خا) أهدها الزوج (قبل العقدان وعده) بأن يزوجه (ولم يفوا) بأن زوجهوا غيره (رجع بها) أي بالهدية قال في الانصاف قاله الشيخ تقي الدين واقتصر عليه في القروع قلت وهذا مما لا شك فيه انتهى وما قبضه أمخو الزوجة ونحوه ميكة في حكمه - حكم المهر فيما يقرره وينصفه (وترد الهدية) على زوج (في كل فرقة اختيارية مسقطه للمهر) كمنصفه لفقده ونحوه قبل الدخول (وتثبت) الهدية (كاهامع) أمر (مقرره) أي للمهر (أو لنصفه) ومن أخذ شيئا بسبب عقد كدال في بيع ونحوه كاجارة فان فسخ بيع باق له ونحوه ما عدا ذلك على تراض لم يرد والارده وقباضه نكاح فسخ لفقده كفاءة أو عيب فبرده قال في المنتهى

\* (فصل ولئن تزوجت) أي زوجها أو ابوها مجبرة أو لابا ثم ابلا مهر أو تزوجهوا غير الاب باذنهما (بلا مهر) صح العقد مع عدم تسمية صداق ويجب لها مهر المثل (أو) تزوجت (بمهر فاسد) كما لو تزوجهوا على خمر أو كلب صح العقد (فرضه) هو مثله عند الحاكم أي فرضه الحاكم بقدره ويلزمه ما فرضه كحكمه (فان تراضا) أي الزوجان (فيما بينهما ولو لى قليل صح ولزم)

وهو حكمه حكم المسمى في العقد قبل كان أو كثيرا سواء كانا عليين مهر المثل أولا لأنه ان فرض  
 لها كثيرا فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه وان فرض لها يسيرا فقد رخصت بدون ما يجب لها  
 \* (تنبيه) \* عبارة المتن مخالفة لما في الماتى فقد عينا وتأخيرا فان عبارة فان تراضيا ولو على قليل  
 صح والا فرفضه حاكم بقدره وعباردة الاقناع مرتبة كالتنهي (فان حصلت لها فقرة منصفة  
 للصداق) من طلاق أو غيره (قبل فرضه أو تراضيه) أوجب لها المتعة) وهي ما يجب لحرة  
 أو سيادة على زوج بالطلاق قبل دخول المسمى لها مهر مطلقا (على الموسع قدره وعلى المقتر  
 قدره) وذلك لأن المتعة معتبرة بحال الزوج في يساره وعساره نص عليه (فأعلاها خادم) اذا  
 كان الزوج موسرا (وأدناها كسوة وتجزئة) أي تجزئة المرأة (في صلاتها) وهي درع وخمار  
 وثوب تصلى فيه (اذا كان) الزوج (معسرا)

\* فصل ولا مهر في النكاح الفاسد بالخلوة أو الوطء) فان طلقها أو مات عنها قبل الدخول  
 أو الخلوة فلا مهر لها (فان حصل أحدهما) أى الدخول أو الخلوة (استترة) عليه (المسمى ان  
 كان) فرض لها مسمى (والا) بأن لم يفرض لها شئ (ف) يستقر عليه لها ان دخل أو خلأ بها (مهر  
 المثل ولا مهر في النكاح الباطل) كنكاح زائدة على أربع (الابالوطء في القبل) فلا مهر بوطئها  
 في الدبر (وكذا) يجب عليه مهر المثل اذا كانت (الموطوءة) موطوءة (بشبهة) كمن وطئ امرأة  
 ليست زوجة له ولا مملوكة فيظن زوجه أو مملوكة قال في الشرح والمبدع بقدر خلاف علمه  
 كبديل متلف (و) كذا حكم (المكرهة على الزنا) ولو كانت من محارمه كأخته وعمته من نسب  
 أو رضاع كبديل متلف أو ميتة ولومن يحنون قال في الاقناع ومن طلق امرأته قبل الدخول  
 طائقة وظن أنها لا تبينها فوطئها يلزمه مهر المثل ونصف المسمى انتهى وانما وجب النصف  
 ايضا لأنه طلق قبل الدخول (لا المطاوعة) على الزنا لأنه اقلاف للبعث رضاحا حبه كالمواذنت له  
 في قطع بهدا فقطعها (ما لم تكن) المزني بها المطاوعة (أمة) فإنه لا بسقط مهرها بطاوعيتها لأنه  
 اسيدها والمبعضة يسقط منه ما يقابل حرمتها والباقي ليس بها (وبتعدد المهر بتعدد الشبهة)  
 كالموطئها فيظن زوجه فاطمة ثم وطئها ظانا انها زوجته عائشة ثم وطئها ظانا انها زوجته زينب  
 يلزمه ثلاثة مهود (و) بتعدد المهر أيضا بتعدد (الأكراه) على الزنا لا بتكرار الوطء في الشبهة  
 الواحدة كأن اشتهت عليه بزوجه ودامت تلك الشبهة حتى وطئ مرارا (وعلى من أزال  
 بكارة أجنبية) أى غير زوجته (بلاوطء أرض البكارة) لا مهر مثل لأنه اتلاف جزء ولم يرد  
 الشرع بتقدير عرضه فرجع فيه إلى أرضه كسائر المتلفات (وان أزالها) أى البكارة (الزوج)  
 بلاوطء (ثم طلق) من أزال عذرتها بغير الوطء (قبل الدخول) بها (لم يكن عليه الا نصف  
 المسمى) لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن يغسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم  
 وهذه ماطقة قبل الميسر والخلوة فلا يكون لها سوى نصف الصداق المسمى (ان كان والا) أى  
 وان لم يكن لها مسمى (فالمتعة) لها (ولا يصح تزويج من نكحها فاسد قبل الفقرة) بطلاق  
 أو فسخ (فان أباهها) أى الفقرة بالطلاق أو الفسخ (الزوج فسخه) لما حكم نص عليه

\* (باب الوليمة وآداب الاكل) \* والشرب وما يتعلق بذلك

والولية اجتماع لطعام عرس خاصة وحداق لطعام عند حداق مسمى وغديره واعداد لطعام



خشان ونخسة ونخس اطعام ولادة وكبر دعوة بناء وثيقة لقدم غائب وعقبة للزح لو لود  
ومأذبة اسم لكل دعوة لسبب وغيره ووضيعة اسم اطعام ماتم وهو العزاء ونخسة لطعام قادم  
وشندخية لطعام املاك على زوجته وشنداخ اطعام ما كولى في خفة القارئ وكل هذه الدعوات  
مباحة لا تكره ولا تستحب والاجابة اليها مستحبة الا (وليعة العرم) فانها (سنة مؤكدة) لانه صلى  
الله عليه وسلم امرهم او فعلها ويسن ان لا تنقص عن شاة والاولى الزيادة عليها وان تنكح أكثر  
من واحدة في عقد أو عقود أجزأته وليعة واحدة إذا فوها عن الكل (والاجابة اليها) أى الوليعة  
(في المزة الاولى واجبة) لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما مروها جيبوا هذه الدعوة اذا  
دعيت اليها (ان كان لا عذر) له فان كان المدعو مريضاً ومجرباً أو مشغولاً بحفظ مال أو كان في  
شدة حر أو برد أو مطر يزل الثياب أو وحل أو كان أجيراً خاصاً ولم يأذن له المستأجر لم يجب الاجابة  
(ولا منكسر) فان علم ان في الدعوة منكراً كرم ونحوه أو مكناً كالانكار حضرة وأنكره والام  
يحضر ولو حضر فشاهده أزاله وجلس فان لم يقدر انصرف وان علم به ولم يره ولم يسمعه أبيع  
الجلوس (و) الاجابة الى الوليعة اذا دعى (في) المزة (الثانية سنة) كما لو دعى اليها في اليوم الثاني  
(وفي الثالثة مكروهة وانما تجب) الاجابة للوليعة (اذا كان الداعي مسلماً يحرم هجره) ومنع ابن  
الجوزى في المنهاج من اجابة ظالم وفاسق ومبتدع ومفاجر بها وفيها مبتدع يتكلم بيده عنه  
الا لراذعية (وكسبه طيب فان كان في ماله حرام كرهت اجابته ومعاملته وقبول هديته) وقبول  
هبة وصدقته (وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام وقتله) جزم به في المغنى والشرح  
وقاله ابن عقيل في فضوله وغيره وقدمه الاربعى (وان دعاه اثنان فأكثر وجب عليه اجابة الكل  
ان أمكنه الجمع) بأن اتسع الوقت لاجابتهما (والا) بأن لم يمكن الجمع (أجاب الاسبق قولاً) لان  
الاجابة وجبت بدعاء الاول فلم يزل الواجب بدعاء من بعده ولم يجب اجابته لانها باقية بممكنة مع  
اجابة الاول فان استويا (فالادين) أى أجاب الدين من الداعين لانه الاكرم عند الله تعالى فان  
استويا في الدين (فالاقرب رجلاً) لما في تقديمه من صله الرحم فان استويا في القرابة (و) الاقرب  
(جواراً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع داعيان أجب أقربهما باباً فان أقربهما  
باباً أقربهما جواراً رواه أبو داود (ثم يقرع) يعنى أنه اذا دعاه أكثر من واحد واستويا في هذه  
المعاني أقرع بينهم ما وبينهم لان القرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق (ولا يقصد) المدعو  
(بالاجابة نفس الاكل بل ينوى) بالاجابة (الاقتداء بالسنة) المظهرة على من سنها ألف ألف  
صلاة وألف ألف تحية (و) ينوى (اكرامه خيه المؤمن ولا يظن به التكبر) ويكره لاهل  
الفضل والعلم الامراع الى الاجابة الى الولايم غير الشرعية والتساهل فيه لانه بذلة ودناءة  
وشرها لاسيما الحاكم (ويستحب) لمن دعى اذا حضر الطعام (أكله) لانه أبلغ في اكرام الداعي  
وجبر قلبه وان أحب دعاء وانصرف (ولو) كان (صائماً) تطوعاً ان كان في ترك الاكل كسر قلب  
الداعي وان لم يكن في ترك الاكل كسر قلب الداعي كان اتمام الصوم أولى من القطار (لا) ان  
كان صائماً (صوماً واجباً) فلا يطرأ لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولان القطار محرم والاكل غير  
واجب (وينوى) الاكل (بأكله) ثم يشربه التقوى على الطاعة لتقلب العادة عبادة (ويحرم  
الاكل) من طعام غيره (بلا اذن صريح أو قرينة) تدل على الاذن حق (ولو) كُنْ أكله (من)

بيت قريه أو صديقه) حتى ولو لم يحوز عنه قال في الآداب الكبرى يباح الأكل من بيت  
 القريب والصديق من مال غير محرز عنه إذا علم أن وطن رضا صاحبه بذلك (والدعاء إلى الوأمة  
 وتقديم الطعام اذن في الأكل) لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 إذا دعي أحدكم إلى طعام فجاه مع الرسول فذلك اذن رواء الامام أحمد وأبو داود وقال عبد الله  
 ابن مسعود إذا دعيت فقد اذن لك رواء الامام أحمد بأسانده وليس الدعاء اذنا في الدخول وفي  
 الغنية لا يحتاج بعد تقديم الطعام إلى اذن إذا جرت العادة في ذلك البلد بالكلية فذلك فيكون  
 العرف اذنا انتهى ولا يعلك الطعام من قدم اليه بل يملك على ملك صاحبه (ويقدم رب  
 الضيافة (ما حضر) عنده (من الطعام من غير تكلف) قال في الاقتناع ومن التكلف ان يقدم  
 جميع ما عنده قال الشيخ إذا دعي إلى الأكل دخل بيته فأكل ما يشاء من ماله من غير منعه قبل ذهابه  
 انتهى (ولا يشترع تقبيل الخبز) ولا الجمادات الا ما استثناه الشرع كقبيل الحجر الأسود  
 ويكره أن يأكل ما انتفخ من الخبز ووجهه ويترك الباقي منه لانه كبر (ويكره اهاتيه) أي  
 الخبز لقوله عليه السلام أكرموا الخبز (ويكره مسحه بيده) والسكين (به) أي بالخبز (و) يكره  
 (وضعه) أي الخبز (تحت القصعة) وتحت المعلقة بل يوضع الملح وحده على الخبز  
 \* (فصل) \* ويستحب غسل اليدين قبل الطعام) مقدم ما به ربه (و) غسلهما (بعده) من أخوابه  
 ربه ولو كان الآكل على وضوء أو يتوضأ الخبز قبل الأكل ولا يكره غسل يديه في الأناة الذي  
 أكل فيه (وتسن التسمية جهرا) ندبا لما به غيره عليها فيقول بسم الله قال الشيخ ولوزاد الرحمن  
 الرحيم ليكن حسنة فإنه أكمل بخلاف الذبح (على الطعام والشراب) لحديث عائشة رضي الله  
 عنها مر فوعا إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل بسم الله  
 أوله وآخره والشرب مثله (و) يستحب لا أكل (أن يجلس على رجله اليسرى ويصبب اليمنى  
 أو يتربع) وجعل بعضهم التربع من الاتكاه (و) يسن أن (يأكل بيمنه) ويسن أن يأكل  
 (بثلاث أصابع) (و) مما يليه (لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سلمة يا غلام سم الله وكل  
 مما يليك) (و) يسن أن (يصغر اللقمة) ويظيل المضغ) لانه أجود هضمًا قال الشيخ الآن يكون  
 هناك ما هو أهم من الاطالة (و) يسن أن (يمسح الصفقة) التي يأكل فيها (و) ان (يأكل ما تناثر)  
 منه أو سقط منه من اللقم بعد إزالة ما عليه من أذى (و) ان (يغض طرفه عن جلسته) قال الشيخ  
 عبد القادر قدس الله سره من الآداب أن لا يكثر النظر إلى وجوه الآخرين (ويؤثر المحتاج)  
 على نفسه لمصلحة تعالى فاعل ذلك بقوله جل من قائل ويؤثرن على أنفسهم ولو كان بهم  
 خصاصة (و) يستحب ان (يأكل مع الزوجة والمملوك والولد ولو طفلا) وان تكثر الأيدي على  
 الطعام ولوم من أهله وولده لتكثر البركة ولعله يصادف صالحا يأكل معه فيغفر له بسببه (و) يسن  
 أن (يلقى أصابعه) قبل الغسل والمسح أو يلقها غيره (ويخلل أسنانه) ان علق بها شيء من  
 الطعام (و) يلقى ما أخرجه الخلال ويكره ان يتلعه فان قلعه بأسنانه لم يكره (بلعه) ويكره نفخ  
 الطعام) لیسرد قال في الانصاف على الصحيح من المذهب زاد في الرعاية والآداب وغيرهما  
 والشراب قال في المستوعب النفخ في الطعام والشراب والكتاب منهى عنه وقال الآمدي  
 لا يكره النفخ في الطعام حارقت وهو المواب ان كان ثم حاجة إلى الأكل حينئذ انتهى (و) يكره

أكل الطعام حال (كونه حاراً) قال في الانصاف قلت عند عدم الحاجة (و) يكره (أ) كله بأقل من ثلاثة أصابع لانه كبير (أو) أكثر من ثلاثة أصابع لانه شره ما يمكن حاجة ولا بأس بالأكل بالملقعة (أو) (أ) كله (بشماله) بالضرورة قال في الانصاف ويكره ترك التسمية والأكل بشماله الا من ضرورة (و) يكره (أ) كله (من أعلى الصفقة أو وسطها) وكره لمن حضر مأدبة فعل ما يستقدر من غيره ودمح طعامه وتقويه (و) يكره (نفض يده في القصة) لما فيه من الاستقذار (و) يكره (تقديم رأسه اليها) أي القصة (عند وضع اللقمة في فمه) لانه ربما يقطع من فمه شيء فيها فيستقدرها (و) يكره لمن أكل مع غيره (كلامه بما يستقدر) أو يضحكهم أو يمزحهم فانه الشيخ عبد القادر (و) يكره (أ) كله متسكماً أو مضطجعا أو منبطحاً وفي الغنية وغيرها وعلى الطريق (و) يكره (أ) كله كثيراً بحيث يؤذيه ويجوز بحيث لا يؤذيه قال في الاقتناع ومع خوف أذى وتحمة يجرم انتهى وهذا القول نقله في القروع عن الشيخ تقي الدين بعد أن نقل عنه الكراهة (أو قليلاً بحيث يضره) قال أحمد في (أ) كله قليلاً لا يجني قال في الانصاف ولا يقل من الأكل بحيث يضره ذلك (وبأ) كل ويشرب مع أبناء الدنيا بالادب والرواة (بوزن سهولة) (و) يأكل (مع الفقراء بالإنارة) (بأ) كل (مع العلماء بالتعلم) (بأ) كل (مع الإخوان بالانبساط) ويتكافه ولا يكثر النظر الى المكان الذي يخرج منه الطعام (و) يستحب أن يسهل الإخوان بالحديث الطيب والحكايات التي تليق بالحال اذا كانوا متقبضين فيحصل لهم الانبساط ويطول جلوسهم ولا يجمع بين النوى والقر في طبق واحد وكذا الزمان وماله قشر كالقصب ولا يجمعه في كفه بل يضعه من فيه على ظهر كفه وكذا كل ما فيه عجم وثقل قال أبو بكر بن حماد وأبى الامام أحمدياً كل الترو وأخذ النوى على ظهر اصبعيه السابعة والوسطى ويكره القران في الترو ونحوه مما جرت العادة بتناوله افراداً واذا شرب لبناً قال اللهم بارك لنا فيه وزيده فانه يشبع ويروى واذا وقع البعوض أو النحل أو الزنابير أو نحوها في طعام أو شراب سن غشه كله فيه ثم يطرحه ويفسل يديه وفيه من نوم وبه لوزه وروحه ورائحة كريهه ويتأكد عند النوم (وما جرت به العادة من اطعام السائل ونحوه) ترفني جواز وجهان (قال في الاقتناع قال في القروع وما جرت العادة به كاطعام سائل وسنور ونحوه وتلقيه وتقديم بعض الضيفان الى بعض فيجتمل كلامه وجهين وجوازه أظهر لحديث أنس في الدباء

(فصل في) ويسن أن يحمد الله تعالى اذا فرغ) الأكل أو الشارب من أكله أو شربه (ويقول الحمد لله الذي أعطاني هذا الطعام ورزقني من غير حول مني ولا قوة) لما روى عن معاذ بن أنس الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل طعاماً قال الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما بين ما جاءه (ويدعو) الضيف (صاحب الطعام وفضل) الضيف (منه) أي من الطعام (شيئاً) استحباً (لا سيما ان كان ممن يتبرك بفضله) أو كان ثم حاجة الى ابقاء شيء منه وفي شرح مسلم يستحب لصاحب الطعام الأكل بعد فراغ الضيف (ويسن اعلان السكاح والضرب فيه) أي السكاح (يدف لاحتقائه ولا صئوج النساء) قال أحمد يستحب ضرب الدف والصوت في الاملاك فقليل لما الصوت قال يتكلم ويتحدث ويظهر (ويكره) الضرب بالدف (الرجال) مطلقاً قال

في الرغبة وقال الموفق ضرب الدف مخصوص بالنساء قال في الفروع وظاهر قصوده وكلام  
 الأصحاب التسمية (ولابأس بالفضل في العرس) لقوله صلى الله عليه وسلم للأصهار أئبناكم  
 أئبناكم فحينما تحييكم لولا الذهب الأحمر لما حلت بواديكم ولولا الحبة السوداء ما سرت  
 عذاريتكم لأعلى ما يصنعه الناس اليوم (وضرب الدف في الختان وقدم الغائب) والولادة  
 ونحوهم (كالعرس) لما فيه من السرور \* (تمة) \* تحرم كل ما هيأت سوى الدف كمزار  
 وطنبور ورياب وجنك ونأى ومعزفة وجفانة وعود وزمارة الراعى ونحوها سواء استعملت  
 لحزن أو سرور وبأنى لهذا تمة في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى

\*(باب عشرة النساء)\*

والعشرة بكسر العين أصلها الاجتماع وهي ما يكون بين الزوجين من الالفة والانضمام اذا  
 عرفت ذلك فانه يلزم كلام الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف من العصبية الجميلة وكف  
 الاذى وأن لا يعطيه بحقه مع قدرته ولا يظهر الكراهة ليلذله بل يبشر وطلاقة وجهه ولا يتبعه  
 أذى ولا ملته لأن هذا من المعروف المأمور به (وحق الزوج عليها) أى على الزوجة (أعظم  
 من حقها عليه) لقوله تعالى وللرجال عليهن درجة ويسن لكل واحد منهما ما تحسب الخلق  
 أصاحبه والرفق به واحتال أذاه قال ابن الموزى معاشرة المرأة بالتلطف مع إقامة هيئته اثلا  
 تسقط حرمة عندها (وليكن) الزوج (غيرا من غير افراط) ثلاثى بالشعر من أجله وينبغى  
 أمساكها مع الكراهة لها (واذا تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها لبيت زوجها اذا  
 طلبها) لانه بالعقد يستحق الزوج تسليم المهر وقس كما تستحق المرأة تسليم العوض وقوله (وهي  
 حرة) لان الأمة لا يجب تسليمها الا لبلا وقوله (يمكن الاستمتاع بها) لانها اذا لم يمكن الاستمتاع بها  
 لم يجب على أهلها تسليمها اليه ونصه (كيف تسع) فاكثروا لو كانت نضوة الخلقة ويستمتع بمن  
 يحب على كحاض وقوله (ان لم تشرط دارها) أو ببلدها لانها اذا اشترطت دارها أو ببلدها  
 لم يكن للزوج طلبها اليه أو ببلده (فلا يجب عليها) أى الزوجة ولا على وليها قبيل الدخول  
 (التسليم ان طلبها وهي حرة) بجعة أو عورة (أو مربعة) لا يمكن الاستمتاع بها (أو صغيرة  
 أو حائض ولو قال لأطأ) لأن كلام ذلك مانع برجى زواله ويمتنع الاستمتاع به معه أشبه  
 ما لو طاب أن تسلمها في شهر رمضان بخلاف ما اذا بذلت نفسها وهي كذلك فانه يلزمه تسليم غير  
 الصغيرة قاله في شرح المنتهى \* (تنبيه) \* من استهل منهم ما لم أمهاله زمانا جرت عادة باصلاح  
 أمره فيه لالعمل جهات مثلا

\*(فصل في الزوج ان يستمتع بزوجته في كل وقت الى أى صفة كانت) اذا كان الاستمتاع في  
 القبل ولومن جهة عجزها (ما لم يضرها أو يشغلها عن القرائن) فليس له الاستمتاع بها اذن  
 لانه ذلك ليس من المباشرة بالمعروف وحده لم يشغلها عن ذلك ولم يضرها فله الاستمتاع ولو كانت  
 على التنور وعلى ظهر قتب (ولا يجوز لها) أى للمرأة (أن تتقوع بمسالة أو صوم وهو وحاضر  
 الاباذنه) ولا تأذن في دخول يمينه الاباذنه (وله الاستمتاع) فان زاد عليه في الجماع صولج  
 على شيء منه \* (قاعدة) \* لا يكره الجماع في يوم من الايام ولا في ليلة من الليالي وكذا السفر  
 والتحصيل واللباطة والفضل والصناعات كلها حيث لا تؤذى الى اخراج فرض عن وقته (و) له

(السفر بلا اذنهما ويحرم وظواهرها في الدبر ونحو الحيض) فان قول عززان علم تحريمه وان تطاوعا عليه أو أكرهها ونهى عنه فلم ينفذ ففرق بينهما قال الشيخ كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به انتهى (و) يحرم (عزله) أي الزوج (عنها بلا اذنهما) ان كانت حرة ويحرم عزله عن زوجته الامة بلا اذن سيدها (ويكره أن يقبلها) أي زوجته أو سيده (أو يباشرها عند الناس) لانه ذنابة ويكره لزوجه أو سيده بحيث يراه غير طفل لا بعقل أو بحيث يسمع حسه أو لورضيان كانا مستوري العورة والاحرم مع رؤيتهما (أو فكرا الكلام حال الجماع) لانه يكره الكلام حال البول وحال الجماع في معناه (أو يتخذ تابعا جرى بينهما) ولولضرتهما وحرمته في الغيبة لانه من السر وانشاء السر حرام (ويسن أن يلاعها قبل الجماع) لانه من شهوتهما اقتتال من لذة الجماع مثل ما يناله (و) يسن (أن يغطي رأسه) عند الجماع وعند الخلاء (وان لا يستقبل القبلة) عند الجماع لان عمرو بن حزم وعطاء كره ذلك قاله في الشرح (و) يسن لمن أراد وطأ (أن يقول عند الوطء بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا) لقوله تعالى وقد مولى أنفسكم قال عطاء هي التسمية عند الجماع قال ابن نصر الله وتقول المرأة أبيضاروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود وقوفها اذا أنزل يقول اللهم لا تجعل للشيطان فيها رزقنا نصيبا قال في الانصاف فيستحب أن يقول ذلك عند انزاله (و) يستحب (أن تتخذ المرأة خرقه تتاولها بالزوج بعد فراغه من الجماع) لستمع بها وهو مروى عن عائشة رضي الله عنها قال الحلواني يكره أن يسمح ذكرا بالخرقه التي تسمح بها فرجها وقال ابن القطن لا يكره نخرها للجماع وحال الجماع ولا نخرها وقال مالك لا بأس بالنخري عند الجماع وأراه سنة في غير ذلك يعاب على فاعله

• (فصل في ما يسن عليها) أي الزوجة (خدمة زوجها في بطن وخبر وطبخ ونحوه) ككأنس لدار وول الماء من البئر وطين الحب (لكن الأولى لها فعل ما جرت به العادة) بقضاءها به وأوجب الشيخ بالعرف من مثلها المثلثة وأما خدمة نفسها في العجن والخبز والطبخ ونحوه فهي عليها الآن يكون مثلها لا يخدم نفسها (وله) أي الزوج (أن يلبسها) أي الزوجة (بفسل نجاسة عليها) لاعليه (وبالفلسل من الحيض والنفاس والجنابة) واجتناب المحرمات قال في الانصاف فله اجبارها على ذلك اذا كانت مسلمة رواية واحدة وعليه الاصحاح (وله الزامها أيضا بأخذ ما يعاب من شعر وظفر) قال في شرح المقتنع وله اجبارها على ازالة شعر العانة اذا خرج عن العادة رواية واحدة ذكره القاضي وكذلك الاظفار فان طال الاقدم لا يجب تعافيه النفس فقه وجهان وهل له منعها من أكل مالها رائحة كريهة كبصل ونوم وكران على وجهين قال في الانصاف أحدهما منعها من النوم والمنع في النظم ونعيج المحرم وقدمه ابن رزبن في شرحه والوجه الثاني لا تمنع من ذلك (ويحرم عليها) أي الزوجة (الخروج بلا اذن) أي الزوج لان حق الزوج واجب فلا يجوز تركه بالمر بواجب (ولولموت أبيها) فان مرض به من محارمها أو مات لا غيره من أهاربها استحب له أن يأذن لها في الخروج الى تبريئه أو عيادته أو شهود جنازته لما في ذلك من صلة الرحم وفي منعها من ذلك طبيعة رحم ورجلها عدم اذنه على مخالفته ولا يستحب له أن يأذن لها في الخروج لزيارة أبيها مع عدم المرض (لمكن لها) أي الزوجة (أن تخرج لتضاء حوائجها) التي لا يذللها منها (حب لم يرض بها) للضرورة فلا تسقط

نفقة تها به (ولا يملك) الزوج (منعها من كلام أبيها ولا يملك) (منعها من زيارتها) لانه لا طاعة  
للخلاق في معصية الخالق (ما لم يمتنع منها الضرر) بسبب زيارتها فله منعها اذا من زيارتها  
دفعاً للضرر (ولا يلزمها طاعة أبيها) في فراقه ولا في زيارة ونحوهما (بل طاعة زوجها أحق)  
لوجوبها عليها

\* (فصل \* ويلزمه) أي الزوج (ان يبيت) في المضجع (عند الحرة بطلبها) لان الحق لها فلا  
يجب بدون الطلب (ليلة من) كل (أربع) من الليلي (و) يلزمه ان يبيت في المضجع عند  
(الامة ليلة من سبع) لئلا لان أكثر ما يمكن ان يجتمع معها ثلاث حرائرهن ست ولها السابعة  
(و) يلزمه (أن يطأها في كل ثلث سنة مرة ان قدر) أي في كل أربعة أشهر مرة ان لم يكن عذولاً لانه  
لو لم يكن واجبا لم يصير باليمن على تركه واجبا كسائر ما لا يجب (لان الله كآح شرع لصحة  
الزوجين ودفع الضرر عنهم) (فان أبي) الوطء بعد انقضاء الاربعة أشهر او البيوتة في اليوم  
المقرر حتى مضت الاربعة أشهر بلا عذر لا حدهما (فرق الحالكم بينهما ان طلبت) ذلك ولو قبل  
الدخول نص عليه في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها بقول غدا أدخل بها غدا أدخل بها الى  
شهر هل يجبر على الدخول قال اذهب الى أربعة أشهر ان دخل بها والفرق بينهما فله في الاقتناع  
(وان سافر) زوج امرأة (فوق نصف سنة في غير أمر واجب) كحج أو غزو واجب (أو) في غير  
(طلب رزق يحتاج اليه وطلبت) زوجته (قدومه لزمه) القدر ومفاد أبي بلا عذر وفرق بينهما  
بطلبها (ويجب عليه) أي على الزوج ان كان غير طفل (التسوية بين زوجاته) ان كن ثنتين فأكثر  
(في المبيت ويكون ليلة وليلة) لانه ان قسم لمتين ولتتين أو أكثر من ذلك كان في ذلك تاخير في  
حق من لها الليلة الثانية التي قبلها (الآن يرضين بأكثر) من ليلة وليلة لان الحق لهن لا بعدهن  
ومفاد القسم الليل ويخرج في نهاره لمعاشه وقضاء حقوق الناس وما جرت العادة به  
ولصلاة العشاء والتفكير ولو قبل طلوعه كصلاة النهار قال في شرح الاقتناع قلت لكن لا يعتاد  
الزوج قبل الاوقات اذا كان عند واحدة دون الاخرى لانه غير عدل منه اما لو اتفق ذلك بعض  
الاحيان أو لعارض فلا بأس (ويحرم دخوله) أي الزوج (في نوبة واحدة) من نساءه (الى غيرها  
الاضرورية) مثل ان تكون منزولاً فيريد ان يحضرها أو توصى اليه أو نحو ذلك (و) يحرم ان  
يدخل اليها (في نهارها) أي نهار ليلة غيرها (الالحاجة) أو سؤال عن أمر يحتاج الى معرفته فان  
لم يلبث لم يقض (وان لبث أو جامع لزمه القضاء) أي قضاء لبث وجامع لقضاء قبله ونحوها (وان  
طلق واحدة) من معها أكثر (وقت نوبتها) مثل ان تكون هي الثانية في القسم فطلقها في آخر  
نوبة الاولى فقد (انتم) لانه تسبب بالطلاق الى ابطال حقها من القسم لان الاولى لما استوفت  
النوبة وجب للثانية. مثل ذلك فاذا طلقها فقد ابطال بذلك حقها من القسم فلا يجوز كإبطال سائر  
حقوقها (وبقضيها) لها (متى نكحها) وجوباً لانه قدر على ابقائها حقها فلزمه كالمعسر اذا أيسر  
بالدين (ولا يجب عليه) أي الزوج (ان يسوي بينهما في الوطء ودواعيه) لان ذلك طريقة الشهوة  
والميل ولا سبيل الى التسوية بينهما في ذلك (ولا) يجب عليه أيضاً التسوية بينهما (في النفقة)  
والشهوة (والكسوة حيث قام بالواجب) عليه من نفقة وكسوة (وان أمكنه ذلك) وفعله  
(كان حسناً) وأولى لانه أبلغ في العدل بينهما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسوي بين

زوجاته في القبله ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك  
 \* (فصل \* وان تزوج بكرا) \* ولو أمة وبعه غيرها ولو جارا (أقام عندها سبعا) ثم دار (و) ان  
 تزوج (ثيبا) ولو أمة أقام عندها (ثلاثا) لأنه يراد للأنس وإزالة الاحتشام والحياء والأمة  
 والحرّة سواء في الاحتشام الى ذلك فاستوفاه كالتفقه ولا يحتسب عليهما بما أقام عندهما (ثم  
 يعود الى القسم بينهما) كما كان قبل ان يتزوج الجديدة ودخلت الجديدة بينهما فصارت آخرهن  
 نوبة (وله) أي الزوج (تاديهن) أي تاديب زوجها (على ترك القرائض) كالصلاة والصوم  
 الواجبين لا تعزيرها في حادث متعلق بحق الله تعالى كإتيان المرأة المرأة (ومن عصته) زوجته  
 بأن خرجت من بيته بغير إذنه أو امتنع من إجابته الى القرائض ونحو ذلك (وعظها) بأن يخوفها  
 الله سبحانه وتعالى ويذكر لها ما أوجب الله عليها من الحق والطاعة وما يلحقها من الأثم المخالفة  
 والمعصية وما يسقط بذلك من النكاح والكسوة وما يباح له من هجرها وضربها (فان أصرت) على  
 النشوز بعد وعظها (هجرها في المضجع) أي ترك مضاجعتها (ماشاء) من الزمان ما دامت  
 كذلك (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام فقط) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمل لم ان يهجر أهله  
 فوق ثلاثة أيام (فان أصرت) مع هجرها في المضجع وهجرها في الكلام على ما هي عليه من  
 النشوز (ضربها ضربا غير شديدي عشرة) أي عشرة (أسواط لافوقها ويمنع) الزوج (من ذلك)  
 أي من هذه الأشياء المذكورة (ان كان مانعا لحقها) لأنه يكون ظالما بطايعه حقه مع غيره حقه  
 وينبغي للمرأة ان لا تقضب زوجها

### \* (كتاب الخلع) \*

وهو فراق امرأته بعوض يأخذ الزوج بألفاظ مخصوصة وإذا كرهت المرأة زوجها خلعته  
 أو خلقه أو لنقص دينه أو لكبره أو ضعفه ونحو ذلك وخافت انما يترك حقه فيباح لها ان تخلعه  
 على عوض تقتدي به بنفسه آمنه وتسبب إجابته إلا أن يكون له اليها ممل ومحببة فيستحب صبرها  
 وعدم افتدائها وان خالعت مع استقامة الحال كره ووقع الخلع (وشروطه) أي الخلع (سبعة)  
 الأول ان يقع من زوج يصح طلاقه وان يتوكل فيه مسلما كان أو ذميا بالغاً وعقلاً يعقله  
 رشداً أو سفهاً حراً أو عبداً (الثاني) من شروط الخلع (ان يكون على عوض ولو) كان العوض  
 (مجهولاً) كعلي ما يدها أو بيتها من دراهم أو مناع فان لم يكن فله ثلاثة دراهم أو ما يسمى مناعاً  
 كالوصية وان يكون العوض (من يصح تبرعه) لأنه بذل مال في مقابلته ما ليس بمال ولا منفعة  
 فصار كال تبرع بهذا الوجه وإذا أشبه التبرع اعتبر فيه ببذله ما يعتبر في التبرع من البلوغ  
 والعقل وعدم الحجر ولا فرق في ذلك بين كون بذل العوض (من أجنبي أو) من (زوجة) لكن  
 لو عضلها) بأن ضربها بالضرب والتضييق عليها ومنعها حقوقها من القسم والتفقه ونحو ذلك  
 (ظلم الخلع) منه (لم يصح) الخلع والعوض مردود الزوجية بحالها وان أذهب النشوزها  
 أو تركها فرضا خالعت لذلك صح الخلع ولم يحرم (الثالث) من شروط الخلع (ان يقع مجزئاً) فلا  
 يصح تعليق الخلع على شرط كان بذلت كذا فتخلعتك (الرابع) من شروط الخلع (ان يقع  
 الخلع على جميع الزوجة) بأن يقول خلعتك أو خلعت زوجتي (الخامس) من شروط الخلع  
 (أن لا يقع حيله لاسقاط بين الطلاق) قال في المنتهى وشرحه ويحرم الخلع حيلة لاسقاط عين

طلاق ولا يصح يعني ولا يقع والحبل خداع لا تفعل ما حرم الله تعالى قال المنقح في التنقيح وغالب  
الناس واقع في ذلك وفي واضح ابن عقيل يستحب اعلام المستفتى بمذهب غيره ان كان أهلاً  
للرخصة كطالب التخص من الربا فعدّه الى من يرى التحلل للنكاح منه والخلع بعد وقوع  
الطلاق أي تعليقه انتهى (السادس) من شروط الخلع (أن لا يقع بلفظ الطلاق) ويقع بلفظ  
طلاق أو بنية رجعيان كان دون الثلاث (بل بصفته الموضوعه) من المتخالفين فلا يحصل  
الخلع بمجرد بذل المال وقبوله من غير لفظ من الزوج (السابع أن لا ينوي به) أي بالخلع  
(الطلاق متى توفرت) هذه (الشروط) المذكورة (كان) الخلع (فصاحباً متلاً ينقص به عدد  
الطلاق) ولولم ينوخلع اروي كونه فسحاً لا ينقص عدد الطلاق عن ابن عباس وطاوس وعكرمة  
واسحق وأبي نوري وهو أحد قول الشافعي (وصفته الصريحة لا تحتاج الى نية وهي) أي صفته  
الصريحة (خلعت) فسخت وقاديت والكتابة أي كتابة الخلع (باريتك وأبرأتك وأبقتك) لان  
الخلع أحد نوعي الفرقة فكان له صريح وكتابة كالطلاق (فمع سؤال الخلع وبذل العوض يصح)  
أن أجاب بصريح الخلع أو كتابته (بلائية) لان دلالة الحال من سؤال الخلع وبذل العوض صارفة  
السبه فاغنى عن التيقينه (والا) أي وان لم تكن دلالة حال (فلا بد منها) أي من التيقين أن  
بكتابه (ويصح) الخلع (بكل لغة من أهلها) أي أهل تلك اللغة قال في الرعاية يصح ترجمة الخلع بكل  
لغة من أهلها انتهى (كالطلاق) فانه يصح بكل لغة من أهلها

### \*( كتاب الطلاق )\*

وأصله في اللغة التخليه قال ابن الانباري من قول العرب أطلقت الناقة فطلقت اذا كانت  
مشدودة فازالت شد عنها وخليتها فشب ما يقع بالمرأة بذلك لانها كانت متصلة الاسباب بالزوج  
وهو حصل قيد النكاح أو بعضه (يساح) الطلاق (لسوء عشر الزوجية) كسوء خلقها  
(وبسن) الطلاق (ان تركت) الزوجية (الصلاة ونحوها) لتفريطها في حقوق الله تعالى  
الواجبة عليها ولا يمكنه اجبارها عليها وهي كهو فبسن لها ان تتخلع نفسها منه ان ترك حق الله  
تعالى ولا يمكنها اجبارها عليه (ويكره) ايقاع الطلاق (من غير حاجة) لانه من ذيل للنكاح المشغل  
على المصالح المندوب، اليها فيكون مكروهاً (ويحرم) ايقاع الطلاق (في الحيض ونحوه) كطهر  
أصحاب فيه وسمى هذا الطلاق طلاق البدنة قال في شرح المقنع وقد أجمع العلماء في جميع  
الامصار على تحريمه (ويجب) الطلاق (على المولى بعد التبرص) اذا أبى القبيصة (قبل و) يجب  
الطلاق (على من علم بفجور زوجته) قال الشيخ ان كانت تزني لم يكن له ان يسكها على تلك الحالة  
بل يفارقه او الا كان ديوناً انتهى وقد بين بما ذكر انقسام الطلاق الى احكام التكليف  
الخمس (ويقع طلاق) الزوج (المميزان عقل الطلاق) وكان محتاراً (و) يقع (طلاق السكران  
بمائع) ان كان محتاراً عالمياً ولو خلط في كلامه وقراءته وسقط عنه تزني العيان فلا يعرف  
الطول من العرض ولا السماء من الارض ولا متاعه من متاع غيره ولا الذكر من الانثى ويؤخذ  
بأقواله وأفعاله وكل فعل يعتبر به العقل من قبل وقذف وزنا سرقة وظهاراً بالامويين وشراء  
وردة واسلام ووقف وعارية وقبض أمانة قال جماعة من الاصحاب لا تصح عبادة السكران



أربعين يوما حتى يتوب وقاله الشيخ والحبيشة ~~الشيخ~~ والشيخ يرى أن حكمها حكم  
الشراب المسكر حتى في إيجاب الحد (تنبيه) الغضبان مكلف في حال غضبه بما يدركه من  
كفر وقتل نفسه وأخذ مال بغير حق وطلاق وغير ذلك قال ابن رجب في شرح الاربعين النووية  
ما يقع من الغضبان من طلاق وعتاق أو يمين فانه يوافق ذلك كله بغير خلاف واستدل بذلك  
بأدلة صحيحة وأنكر على من يقول بخلاف ذلك (ولا يقع) الطلاق (عن فام أو زوال عقله بجنون  
أو غم أو برسام أو نشاف ولو بضربه نفسه ويقع عن أفاق من جنون أو غم أو فذ كانه طلق  
قاله في المنتهى (ولا) يقع الطلاق (عن أكرهه فادركه طلبة عقوبة) مؤلمة كالضرب والخنق  
وعصر الساق والجس والغط في الماء مع الوعد فطلق تبع القول مكرهه لم يقع وفعل ذلك  
بولده أكره لوالده بخلاف باقي أقاربه (أو تهديده أو لولده) من قادر على إيقاع ما هدده به بما يضره  
ضررا كثيرا كقتل وقطع طرف وضرب شديد وجس وقيد طويل وأخذ مال كثير وأخراج  
من ديار ونحوه أو تعذيب ولده سلطان أو تغلب كلص ونحوه يغلب على ظنه وقوع ما هدده به  
ونحوه عن دفعه وعن الهرب والاختفاء فهو أكره

• (فصل) • ومن صح طلاقه صح أن يوكل غيره فيه وإن يوكل عن غيره (لأن من صح  
تصرفه في شيء مما تجوز أو كالة فيه بنفسه صح توكله ولو كله فيه ولأن الطلاق إزالة ملك فصح  
التوكل والتوكيل فيه كالعتق (ولو كدل أن يطلق متى شاء) لأن انط التوكيل يقتضي ذلك  
لكونه توكيلا مطلقا أشبه التوكيل في البيع (مالم يحد) الموكل (له) أي للتوكيل (حدا) كأن  
يقول طلقها اليوم ونحوه فلا يملك في غيره لانه انما ثبت له الوكالة على حسب ما يقتضيه انط  
الموكل (ويملك) الوكيل (طاقة) واحدة فقط (مالم يجعل له أكثر) وليس للوكيل أن يطلق زمن  
بدعة قال في الانصاف ليس للوكيل المطلق الطلاق وقت بدعة فان فعل حرم ولم يقع صحه  
الناظم (وان قال لها) أي قال زوج لزوجته (طلق نفسك) كان لها ذلك متى شئت (كوكيل  
أجنبي ولا تثلب به أكثر من واحدة إلا أن يجعلها (وثلاث) الزوجة (الثلاث) أي أن تطلق  
نفسها ثلاثا (ان قال) لها زوجها (اطلاقك) بيدك (أو أمرك بيدك أو) قال لها (وكذلك في  
طلاقك) أي في طلاق نفسك (ويطل التوكيل في الطلاق (بالرجوع) أي رجوع  
الموكل عن الوكالة (وبالوطء) للزوجة التي وكل في طلاقها فتنسخ الوكالة لدلالة الحال على  
ذلك

### • (باب سنة الطلاق) •

أي يعرف منه حكم سنة الطلاق (و) يكتم بدعته) ومعنى سنة الطلاق ما أتى به المطلق من  
الطلاق على الوجه المشروع ومعنى بدعته ما أتى به على الوجه المحرم المنهى عنه (م) السنة لمن أراد  
طلاق زوجته أن يطلقها (طاقة واحدة) لأن جمع الطلاق بدعة (في طهر لم يأتها فيه) أي في ذلك  
الطهر ثم بدعها حتى تنقضي عدتها (أو في طهر متعقب لرجعة من طلاق في حيض فبدعة) فان  
طلقة ثلاثا ولو بكلمات (في طهر لم يصحها فيه) أو طلقها ثلاثا في طهر قبل رجعة (فغرام) نصا  
لا تثلب (و) أن يطلق زوج زوجته مدخولا بها (في الحيض أو في طهر وطئ فيه) ولم يستب حملها  
أو ولقته على أكملها ونحوه مما يعلم وقوعه حاله ما (ولو بواحدة فبدعي) أي فذلك طلاق بدعة

(حرام ويصح) الطلاق (ولاسنة ولا بدعة) لافي زمن ولا في عدد (من لم يدخل بها ولا) زوجة (صفيرة وأبسة وحامل) بين حملها به مذاقيد في الاقتاع والمنتهى لان غير المدخول بها لا عدة عليها والصغيرة والايسة عدتها بالاشهر فلا تحصل الزينة والحامل التي استبان حملها عدتها بوضع الحمل فلا رية لان حملها قد استبان بخلاف من لم يستب حملها وطلقها اذ انما هو حائل ثم ظهر حملها اربع ايام على ذلك (ويباح الطلاق) ويباح (المنع بسؤالها) أي سؤال الزوجة قال في المنتهى على عوض (زمن البدعة) لان المنع من الطلاق زمن البدعة انما شرع لحق المرأة فاذا رضيت باسقاط حقها زال المنع وأبج

\* (باب صريح الطلاق) (باب) (كناية) \*

بمعنى ان المعتبر في الطلاق اللفظ دون النية التي لا يقارنهما اللفظ لان اللفظ هو الفعل المعبر عما في النفس من الارادة والعزم والقطع بذلك انما يكون بعد مقارنة القول للارادة فلا تكون الارادة وحدها من غير قول فعلا ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامتي عن الخطا والقسيسان وما حدثت به انفسهما لم تتكلم أو تعمل به فلذلك لا تكون النية وحدها أثرا في الوقوع وانقسم اللفظ الى صريح وكناية لانه ازالة ملك النكاح فكان له صريح وكناية كالعق والجماع بينهما الازالة (صريحه لا يحتاج الى نية) الصريح ما لا يحتمل غيره من كل شيء والكناية ما يحتمل غيره ويدل على معنى الصريح (وهو) أي الصريح (لفظ الطلاق) أي لفظ المصدر (وما تصرف منه) فقط كطالق ومطلقة وطلقت (غير أمر) كطالق (وغير) (مضارع) كطالنين (وغير) (مطابقة اسم فاعل) أي بكسر اللام مشددة (فاذا قال) الزوج (زوجته أنت طالق طلقت) هازلا كان أو لاعبا أو فتح الناء قال ابن المذرك أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم ان هزل الطلاق وجدده سواء (أو) كان (لم ينو) الطلاق لان النية ليست بشرط في الصريح لانه لفظ أتى به مع العلم بعنايه مع عدم احتمال غيره فلم تكن النية شرطافيه كالبيع (حتى ولو قيل له أطاقت امرأتك فقال نعم) أو قيل له أمرأتك طالق فقال نعم (يريد الكذب بذلك) فانما اطلق وان لم ينو لان نعم صريح في الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح ألا ترى انه لو قيل له اقلان عليك أف فقال نعم وجب عليه (ومن قال حافت بالطلاق وأراد الكذب) لم يصرفا (ثم ان فعل ما-لف عليه وقع الطلاق-كنا) لانه خالف ما أقر به ولانه يتعلق به حق انسان. من فلم يقبل في الحكم كاقراءه لاجل انه يقول كذبت (ودين) فيما بينه وبين الله تعالى لانه لم يخلف واليمين انما تكون بالخلف (وان قال على الطلاق أو يلزمني الطلاق) أو الطلاق لازم لي (فصريح) في المنصوص لا يحتاج الى نية سواء كان (منجرا أو معلنا) بشرط (أو محلوفاه) أي بالصريح قال القاضي لا تختلف الرواية عن احمد فيمن قال لاهر أنه أنت الطلاق انه يقع نواه ولم ينو ويقع به واحدة ما لم ينو أكثر (وان قال على الحرام) أو يلزمني الحرام أو الحرام يلزمني (ان نوى امرأته) أو دلت قرينة على ارادة ذلك (ة) هو (ظهارا لا فلقا) لاشئ فيه (ومن طلق زوجة) من زوجته (ثم قال عقبه لصرتها شركتك) معها (أو أنت شر يكتها) أو أنت مثلها واقع عليها (الطلاق) (وان قال على الطلاق) أو امرأتي طالق ومعه أكثر من امرأتين نوى معينة (من زوجته) انصرف (اليها) وان كان هناك سبب يقتضي تعميما أو تخصيصا عمل به (وان نوى واحدة) من زوجته

(مهمة أخرت بقرة وان لم ينوشياً) ولم يكن سبب يقتضى تعميماً وتخصيصاً (طلق الكل ومن طلق) زوجته (في قلبه لم يقع) طلاقه (فان تلفظه أو حرك لسانه وقع) نقل ابن هاني عن أحمد اذا طلق في نفسه لا يلزمه ما لم يلفظه أو يحرك لسانه قال في القروع وظاهره أى ظاهر انتهى (ولو لم يسمعه) أى من حرك به لسانه بخلاف قراءة سرية الصلاة فانها لا تجزئه حيث لم يسمع نفسه (ومن كتب صريح طلاق زوجته) بما بين (وقع) وان لم ينوه على الاصح لانها صريحة فيه لان الكتابة صريحة في الطلاق ووجه كونها صريحة فيه لان الكتابة حروف يفهم منها الطلاق (فلو قال لم أرد الانجو يدخطي أو) لم أرد الا (غم أهلى قبل) منه (حكماً) أى في الحكم أقر ما كتبه وقال لم أقصد الا القراءة قبل منه حكماً (ويقع) الطلاق (باشارة الاخرس فقط) حيث كانت منه مومة ويكون حكمها كالصريح من غير الاخرس

• (فصل — ل — وكذا) أى كناية الطلاق (لا بد فيها من نية الطلاق) سواء كانت الكناية ظاهرة أو خفية لان الكناية ما قصرت رتبة ما عن الصريح وقف عليها على نية الطلاق تقوية لها والحا قالها بعمل الصريح ولان الكناية انظ يحتمل غير معنى الطلاق فلا يتعين له بدون النية (وهي) أى الكناية (قسمان ظاهرة وخفية فالظاهرة يقع بها الثلاث) أى الطلاق الثلاث حتى وان نوى واحدة على الاصح لان ذلك قول علماء الصحابة منهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة (و) الكناية (الخفية يقع بها) طلقة (واحدة) رجعية في مدخول بها (مالم ينو أكثر) فان نوى أكثر وقع ما نواه لانه انظ لا ينافي العدد فاذا نوى عدداً وجب انه يقع ما نواه لانه لا ينافيه (فالظاهرة) خمسة عشر (أنت خابية و) أنت (برية و) أنت (ياثرو) أنت بته وأنت بته و) أنت حرة وأنت الحرج وحملك على غار بك وتزوجي من شئت وحلات للأزواج اولاميل على عليك أو لاساطان) على عليك (وأعتقتك وغطي شعرك وتشمعي والخفية) عشرون وهي (أخرجي وأذهب وذوق ونجري وخميتك وأنت محلاة وأنت واحدة واستلى باسراء واعتدى واسميرى واعتزلى وألحقى بأهلك ولا حاجة لي فيك وما بقى شئ وأغناك الله وان الله قد طلقك والله قد أراحك مني وجرى القلم) ولفظ فراق ولفظ سراح (ولا تشترط النية) للطلاق (في حال الخصومة أو) في حال (الغضب واذا أسأته) أى سأأت الزوجة زوجها (طلاقاً) فيقع الطلاق في هذه الأحوال بالكناية بدون نية (فلو قال في هذه الحالة) أى في حالة الخصومة أو الغضب أو سؤال الطلاق (لم أرد الطلاق دين) فيما بينه وبين الله تعالى (ولم يتقبل حكماً) على الاصح لان دلالة الحال لها تأثير في حكم الالفاظ فان اللفظ الواحد يحتمل على الذم نارة وعلى المدح أخرى كما في قول الشاعر

فبيلة لا يغدرون بذمة \* ولا يظلمون الناس حبة خردل

فان ظاهر هذا المدح لولا للبيت الاول وهو قوله

اذا الله عادى أهل لؤم وذلة \* فعاد بني العجم لان رطاب ابن مقبل

فعمل بذلك انه أراد بهم ذلتهم وقتلهم

• (باب ما يختلف به عدد الطلاق) •

ويعتبر ملك عدده بال جال روى ذلك عن عمرو وعثمان وزيد وابن العباس وبه قال مالك والشافعي

وعنه ان الطلاق بالتسليم والاول المذهب (يملك الحر) ثلاث طلاقات (و) يملك (المبعض) أيضا  
 (ثلاث طلاقات) ولو زوجى أمة (و) يملك (العبد) ولو مكاتباً ومذبراً أو طراً رقه أو معه حرة  
 (طالقتين) فقط فلو عاق عبد الثلاث بشرط فوجده بعد عققه وقع الثلاث وان علقها بعققه فعتق  
 اغت الثالثة (ويقع الطلاق باثني أو أربع مسائل) الاولى (إذا كان) الطلاق بعد الدخول  
 (على عوض) قال في الاقناع وشرحه وطلاق به على بعوض أو منجز بعوض كخلع في ابانة لان  
 القصد ازالة الضرر عنها ولو جازت رجعتها العاد الضرر انتهى وأشار للثانية بقوله (أو قبل  
 الدخول) والخلق وأشار للثالثة بقوله (أو في نكاح فاسد) لان من نكاحها فاسد تبين بالطلاق  
 فلا يمكن رجعتها فاذا لم يحل بالنكاح لعدم صحته وجب ان لا يحل بالرجعة ولا يحل نكاحها في  
 هذه المسائل الثلاث الابعة قد جدد بشرطه وأشار للرابعة بقوله (أو) طلقها (بالثلاث) دفعة  
 واحدة ودفعات ان كان حراً أو طلقها ثنتين دفعة واحدة أو دفعتين ان كان عبداً (و يقع ثلاثاً  
 اذا قال أنت طالق ثلاثاً أو) قال طالق (البتة أو) طالق طلاقاً (باثني وان قال) الزوج  
 لزوجته (أنت الطلاق وأنت طالق) أو يلزم في الطلاق أو لزم في الطلاق أو على الطلاق  
 صريح في المقصود فلا يحتاج الى نية سواء كان منجزاً أو معلقاً أو محلاً فاقبه (وقع به) واحدة  
 لان أهل العرف لا يعتقدونه ثلاثاً وان نوى ثلاثاً أو ثنتين (وقع ما نواه) كما لو نوى بأن طالق  
 أكثر من واحدة فإنه يقع ما نواه (ويقع ثلاثاً اذا قال) لزوجته (أنت طالق كل الطلاق أو أكثر  
 أي أكثر الطلاق) أو جمعه (أو منتهأ أو غايته أو أقصاه) أو (أنت طالق) عدد الحصى ومحواه  
 مما تعدد كعدد النظر أو الرمل أو الريح أو التراب أو عدد التجوم أو عدد الجبال أو السفن  
 أو البلاد (أو قال لها ما نية طالق) فثلاث ولو نوى واحدة (وان قال) لزوجته (أنت طالق  
 أشد الطلاق أو أعظمه أو أطوله أو أعرضه) أو مل البيت (أو مل الدنيا أو مل الجبل) أو عظمه  
 أو أنت طالق عظم الشمس أو القصر أو عظم القليل أو الجبل ونحوه (أو) قال لزوجته أنت  
 طالق (على سائر المذاهب وقع) طلاقاً (واحدة ما لم ينو أكثر) فيقع ما نواه ومن طلقه الى ثلاث  
 فثقتان

• (فصل) والطلاق لا ببعض بل جزء الطلقة كهي) فانت طالق ثلاث أو سدس أو نصف وثلاث  
 وسدس فطلقة واحدة (وان طلق بعض زوجته) بان قال لها نصفك وربعتك وخمسك طالق  
 أو بعضك طالق أو جرمك طالق (طلقت كلها وان طلق منها جزءاً لا يفصل كبدنها) وأصبغها  
 ودملها (وأذن لها طلقت) كلها (وان طلق) من زوجته (جزءاً يفصل كشرها وظفرها  
 وسننها لم تطلق) قال أبو بكر لا يختلف قول أجدانه لا يقع طلاق وظهار وعق وسرا من ذكر الشعر  
 والظفر والسن والروح وبذلك أقول انتهى

• (فصل) وإذا قال) لامرأته الواحدة (أنت طالق لا بل أنت طالق فواحدة) أي طلقت  
 طلقة واحدة قال ابن رجب في القاعدة التاسعة والخمسين بعد المائة وهما مائة خمسة عشر  
 عليها أحد في رواية ابن منصور وإذا قال لامرأته أنت طالق بل أنت طالق قال هي تطلقان هذا  
 كلام مستقيم وان قال أنت طالق لا بل أنت طالق هي واحدة ثم ذكر قوله حكيم الاولى ثم قال  
 وأما اذا قال أنت طالق لا بل أنت طالق فقد صرح بنى الاولى ثم أثبت به بعد فيه فيكون المنبئ

هو المتني بعينه وهو الطلقة الاولى فلا يقع به طلقة ثانية (وان قال) لها (أنت طالق طالق طالق فواحدة) أي طلقت طاققة واحدة لانه لم يثبت باللفظ يقتضي المغايرة (مال ينوأ كثر) من واحدة فيقع ما نواه ومعاق في هذا كيجز (وأنت طالق أنت طالق) مرتين (وقع ثنتان) ان كان مدخولا بها (الا ان ينوي) بسكراره (ناكيدا متصلا أو افها مالها) أن الاولى وقعت بها وانما يقع عليه طلقتان اذ الم ينوئنا كيدا ولا انها مالان هذا لا يقع ويقتضي الوقوع بدليل لو لم يقدم منه وانما ينصرف عن ذلك بنية التاكيد أو الافهام فاذا لم يوجد شيء من ذلك وقع مقتضاه (و) ان قال (أنت طالق فطالق أو) قال أنت طالق (ثم طالق) أو قال أنت طالق بل طالق أو بل أنت طالق أو طاقسة بل طلقتين أو طلقة بل طلقة (فيقع عليه) (اثنتان) أي فانه يقع عليه طلقتان وهذا كله (في المدخول بها وتبين غيرها بالاولى) ولا يلحقها ما بعده لانها اذا بان بالاولى صارت كالاجنبية فلا يلحقها طلاق بعدها (و) ان قال لها (أنت طالق وطالق وطالق) يقع عليه (ثلاث) طلقات (معها) لان الواو تقتضي الجمع ولا ترتيب فيها فيكون موقعا للثلاث جميعا (ولو) كانت الزوجة (غير مدخول بها)

\*(فصل) في حكم الاستثناء الاستثناء استفعال من التني وهو الر جوع يقال ثني رأس البعير ذاعطه الى ورائه فكان المستثنى رجع في قوله الى ما قبله وهو اخرج بعض الجملة بالأوامر فقام مقامها من متكلم واحد (ويصح الاستثناء في النصف فأقل) منه في المنصوص لانه كلام متصل أبان به ان المستثنى غير مر ادب الاول فصيح (من مطلقات) كقوله زوجاني طلقات الاحداهما أو قال زوج أربع نسائي طوالت الاثنتين أو زوج ثلاث نسائي طوالت الواحدة (و) يصح استثناء النصف فأقل من عدد (مطلقات) في الاصح (فيستفرغ على المذهب (لوقال) لزوجته) أنت طالق ثلاثا الواحدة طلقت ثنتين (أي طلقتين) (و) ان قال لها (أنت طالق اربع الاثنتين) فانه (يقع) عليه (ثنتان) بناء على صحة استثناء النصف فان قيل كيف أجزتم استثناء الثنتين من الثلاثة وهي أكثرها في قوله أنت طالق ثلاثا الاثنتين الواحدة قلنا لانه لم يسكت عليها بل وصلها بأن استثنى منها طلقة فصارت عبارة عن واحدة (و) من له أربع نسوة فقال (نسائي الرابع طوالت الاثنتين طالق اثنتان) لانها نصف الرابع (وشرط) بالبناء للامه عول (في الاستثناء اتصال معتاد) لان غير المتصل لفظ يقتضي وقوع ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها او لولا ذلك لما صح التعليق ثم ان الاتصال قد يكون (لفظا) كالأقبي به متواليا (أو) يكون متصلا (حكما كاتقطاعه) أي انقطاع جملة ذلك (بعطاس ونحوه) كنقص وسعال بخلاف ما لو كان انقطاعه بكلام معترض أو زمن طويل فانه يجمع صحة الاستثناء وشرط له أيضا لانه الاستثناء قبل تمام مستثنى منه وكذا شرط ملحق كما لو قال أنت طالق ان دخلت الدار

\*(فصل في) حكم (طلاق الزمن) الماضي والمقبول (اذا قال) لزوجته (أنت طالق امس او) قال لها أنت طالق (قبل ان تزوجك ونوى) بذلك (وقوعه) أي وقوع الطلاق (اذن) أي ايقاعه الآن (وقع) في الحال لانه مقرر على نفسه بما هو أعلاظ في حقه (والا) أي وان لم ينو وقوعه في الحال (فلا) أي فلا يقع لما روى عن أحمد فبين قال لزوجته ما أنت طالق امس وانما

تزوجها اليوم ليس بشئ (و) ان قال الزوج لزوجه (انت طالق اليوم اذا جاء غدا فلقو) لا يقع به شئ لعدم تحقق شرطه لان مقتضاه وقوع الطلاق اذا جاء غدا ولا يتأق غدا الا بعد ذهاب اليوم وذهاب محل الطلاق (و) ان قال لزوجه (انت طالق غدا او) أنت طالق (يوم كذا ووقع) الطلاق (باولهما) لانه جعل الغد ويوم كذا ظرفا لالطلاق فاذا وجد ما يكون ظرفا له طلقت ولا يدين (ولا يقبل) منه (حكما) اى فى المصنف (ان قال أردت آخرهما) لان لفظه لا يحتمله (و) ان قال (انت طالق فى غدا وفى وجب يقع بأولهما) وذلك فى وجب ونحوه من حين تغرب الشمس من آخر الشهر الذى قبله لانه جعل الشهر ظرفا لالطلاق فاذا وجد ما يكون ظرفا له طلقت فيه وله وطؤ للمعلق منها قبل وقوع (فان قال أردت) ان الطلاق انما يقع (آخرهما) دين فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى و (قبل حكما) لان آخر هذه الاوقات وأوسطها منهارا رادته لذلك لا تخاف ظاهر لفظه فان قال أنت طالق أول شهر كذا أو غرنه أو فى رأسه أو استقبله أو مجيئه فانه لا يقبل قوله أردت وسطه ولا آخره لان لفظه لا يحتمله (وأنت طالق كل يوم) وأنت طالق اليوم وغدا وبعد غد (فواحدة) وأنت طالق فى كل يوم فتطلق فى كل يوم واحدة) وأنت طالق يوم يقدم زيد يقع يوم قدمه من أوله (و) ان قال لها (أنت طالق اذا مضى شهر) انما تطلق (بعضى ثلاثين يوما) ان قال أنت طالق (اذا مضى الشهر) انما تطلق (بعضيه وكذلك) أى وكالتفصيل المذكور اذا قال لها أنت طالق (اذا مضت سنة او) اذا مضت (السنة)

### \* (باب تعليق الطلاق) \*

(اذا علق) الرجل (طلاق زوجته) أو علق عبده (على وجود فعل مستحيل) عادة (كان صعدت السماء) أو شاء المبت أو شاءت البهيمة أو طرت (فانت طالق لم تطلق) ولم يعلق (وان علقه) أى علق الطلاق وكذلك العلق (على عدم وجوده كان لم تصعدى) السماء وان لم يشأ المبت ونحوهما (فانت طالق طلقت فى الحال) وعلق الرقيق كما لو قال أنت طالق ان لم أبيع عبدى فانت العبد ولانه علق الطلاق على عدم فعل المستحيل وعدمه معلوم فى الحال وما بعده (وان علقه) اى الطلاق (على) فعل (غير المستحيل) كان لم أشتر من زيد عبده فانت طالق (لم تطلق الا بالباس مما علق عليه الطلاق) وهو موت العبد وعلقه (ما لم يكن هناك نية أو قرينة تدل على الفور أو يقيد بزمن) كقوله اليوم والشهر (فيعمل بذلك) اى بالنية أو القرينة أو التقيد بزمن

\* (فصل) \* ويصح التعليق مع تقدم الشرط (بصرح بطلاق كان دخلت الدار فانت طالق وبكتابة الطلاق مع قدمه كان دخلت الدار فانت نية يشترى بلفظ خلية الطلاق) (و) يصح التعليق أيضا مع (تأخره) أى تأخر الشرط بصرح كقوله أنت طالق ان دخلت الدار وبكتابة مع قصد كقوله أنت خلية ان دخلت الدار ثم مثل المصنف للتقدم والتأخر بقوله (كانت فانت طالق) هذا مثال تقدم الشرط (أو أنت طالق ان قت) وهذا مثال تأخر الشرط (وبشترط الصحة التعليق أن يشترط أى الشرط (قبل فراغ التلفظ بالطلاق) يشترط صحة التعليق أيضا (ان يكون) الشرط متصلا فظا وحكما فلا يضر لو عطس ونحوه) بين شرط وحكمه (أو قطعه بكلام منقطع كانت طالق يا زانية ان قت) (أو ان قت يا زانية فانت طالق) (ويصير ان قطعه) اى التعليق

(يسكوت) بين شرط وحكمه سكوتا يمكنه فيه الكلام (او كلام غير منظم كقوله) أنت طالق (سبحان الله) ان قلت (وتطلق في الحال) لقطع التعليق

\* (نفسه) ل في مسائل متفرقة) يعلق فيها الطلاق \* (اذا قال) لزوجه (ان خرجت بغير اذني) او الا باذني او حتى آذن لك (فانت طالق فأذن لها) في الخروج (ولم تعلم) فخرجت طلقت لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها (او) اذن لها و (عات وخرجت ثم خرجت ثانيا بلا اذنه طلقت) لانها خرجت بغير اذنه (مالم يأذن) الزوج (لها في الخروج كلما شاءت) فلا يحنث بخروجها بعد ذلك بدون حلف متجدد (و) ان قال الزوج (ان خرجت بغير اذن فلان) رجل معين ظاهره اجنبيا كان او غيره (فانت طالق فانت) فلان (وخرجت لم تطلق) قال في الاضاف على الصحيح من المذهب وحسنه القاضي وجعل المستثنى محل فاعليه انتهت فعل هذا يكون المعنى على قول القاضي ان حصل منك خروج بدون اذن زيد فانت طالق فبقوت المحلوف عليه بموته (و) ان قال لها (ان خرجت الى غيرا الحمام) بلا اذني (فانت طالق فخرجت له) أى للعمام واغيره وله (ثم بداهها غيره طلقت) أيضا لان ظاهر هذه اليمين المنع من غيرا الحمام فكيف ما صارت اليه حنث كما لو خالفت لفظه (و) ان قال رجل (زوجتي طالق او) قال مالك عبد (عبدى حر ان شاء الله والا ان يشاء الله) او ان لم يشأ الله او لم يشأ الله (لم تنف مع المشيئة شيئا ووقع) الطلاق والعتاق لقصد بقوله ان شاء الله تا كيد الوقوع وقد نص أحمد على وقوعه (وان قال) أنت طالق (ان شاء فلان فتعلق) على مشيئة فلان (لم يقع الا ان يشاء) فلان (وان قال) لزوجه أنت طالق (الا ان يشاء زيدة) الطلاق (موقوف فان أبى) زيد المشيئة أوجبت اومات وقع الطلاق اذن لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بشرط ولم يوجد (وأنت طالق ان رأيت الهـلال عيانا) بان لم يحصل دون رؤيته غيب او قتر (فرأته في أول) ليلة (او ثاني) ليلة (او ثالث ليلة ووقع) الطلاق (و) ان رأته (بعدها) أى بعد الليالي الثلاثة (لم يقع) الطلاق لانه يسمى بعدها قرا في الاصح (و) ان قال لزوجه (أنت طالق ان فعلت) أنت (كذا او) قال أنت طالق (ان فعلت أنا كذا ففعله) هي (أو فعله) هو حال كون الفاعل منهما (مكرها او) فعله حال كونه (مجنونا او) حال كونه (مغمى عليه او) حال كونه (ناعما لم يقع) الطلاق لكونه مغطى عقله في هذه الاحوال (وان فعلته) هي (أو فعله) هو حال كونه (ناسيا) الحلف (او) حال كونه (جاهلا) وجودا لحنث بفعله أو جاهلا لانه الفعل المحلوف عليه من حلف لا يدخل دار زيد ثم دخلها جاهلا لانه اذا زيد (وقع) الطلاق (وعكسه) أى عكس ما ذكر (مثله) أى في التفصيل المذکور (كان لم تفعل) أنت (كذا) او ان لم افعل (أنا) كذا فلم تفعله هي (او لم يفعله هو) نسيانا وغيره

\* (فصل) في الشك في الطلاق وهو هنا مطلق التردد ولا يقع الطلاق بالشك فيه أو فيما علق عليه) وان كان عدم بيان قال ان لم أدخل الدار يوم كذا فزوجتي طالق ومضى اليوم وشك هل دخل الدار فيه أو لا لانه شك طرأ على يقين فوجب طرحه كالوشك المتطهر في الحدث وتقدم قال الموفق والورع التزام الطلاق (فن حلف لا يابأ كل ثمرة) مثلا (فاشتبهت) المحلوف على عدم اكلاها (بغيرها) كل الجميع الواحدة ليجنث لان الباقية بهـدالما كولا يحتمل أن تكون المحلوف على عدم اكلاها (ومن) طلق زوجته و (شك في عدم طلاق بنى على اليقين) وقال الخرفي

إذا طلق فزبدروا مدة طلاق أم ثلاثاً لم يحل له وطؤها حتى يتبين (وهو) أى اليقين (الاقول ومن  
اوقع بزوجه كلمة وشك هل هي) أى الكلمة (طلاقاً أو ظهراً لم يلزمه شيء) وإن شك من له زوجة  
هل ظاهر منها أو حلف بالله تعالى لزمه بجهنم أدنى كفارتهم لأنه اليقين

### • (باب) أحكام الرجعة •

(وهي) أى الرجعة في الشرع (إعادة زوجته المطلقة) طلاقاً غير بائن (إلى ما كانت عليه) قبل  
الطلاق (بغير عقد) أى - قد نكح قال الأزهرى الرجعة بعد الطلاق ككرامة قال بالكسر  
والفتح جائز وهي ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى ويعولنن أحق  
برذهن الآية وأما السنة فكفي حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهم حين طلق امرأته فقال  
النبى صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها رواء الجماعة إلا البخارى وقد طلق النبى صلى الله عليه  
وسلم حفصة ثم راجعها رواء أبوداود والنسائى وابن ماجه وأما الاجماع فقال ابن المنذر أجمع  
أهل العلم على أن الحر إذا طلق دون الثلاث والعبد دون اثنتين إن لهما الرجعة في العدة (من  
شرطها) أى الرجعة (إن يكون الطلاق غير بائن) لأن من استوفى عدد طلاقه لا يحل له حتى  
تسكن زوجاً غيره فرجعتها لا تمكن لذلك (و) من شرط الرجعة (أن تكون في العدة) ولو كرهت  
الزوجة • (فائدة) • أنها تصبح الرجعة بأربعة شروط الأول أن يكون دخل أو خلاها إلا أن  
الرجعة لا تكون إلا في العدة وغير المندول به إلا عدة عليها الثانى أن يطلق في نكاح صحيح لأن  
الطلاق حل للنكاح فهو فرع عليه فإذا لم يصبح النكاح لم يصبح الطلاق لأنه فرع له ولأن الرجعة  
إعادة للنكاح فإذا لم يحل بالنكاح وجب أن لا تحل بالرجعة الثالث أن يطلق دون ما يملكه من  
عدد الطلاق وهو الثلاث للحر والاثنتان للعبد الرابع أن يكون الطلاق بغير عوض لأن  
العوض في الطلاق إنما جعل لتفدى به المرأة نفسها من الزوج ولا يحصل ذلك مع ثبوت  
الرجعة فلذلك امتنع الرجعة مع العوض في الطلاق فإذا وجدت هذه الشروط كان له  
رجعتها مادامت في العدة لأنه إجماع المسلمين (ونصح الرجعة بعد انقطاع دم الحيضة الثالثة  
حيث لم تقبسل) وإن فرطت في الفسل عشرين سنة وذلك لأن وطء الزوجة قبل الاغتسال  
حرام لوجود أثر الحيض الذى يمنع الزوج الوطء كما يمنع الحيض فوجب أن يمنع ذلك ما منعه  
الحيض ويوجب ما أوجبه الحيض كما قبل انقطاع الدم فإما بقية الأحكام من قطع الارث  
والطلاق واللعان والنفقة وغيرها فيحصل بانقطاع الدم رواية واحدة قال في شرح المنتهى  
وشرح الاقتاع قاله المهر رتبة القاضى وغيره (ونصح) الرجعة أيضاً (قبل وضع ولد متاخر) فيما  
إذا كانت حاملاً أكثر من واحد بقاء العدة لافى ردته لا تعاقبه بشرط وتحصل الرجعة بالقول  
والفعل (وألفاظها) أى الرجعة (راجعتها) أى راجعت زوجها (ورجعتها وارجعها) إلى  
نكاحي (وأمسكتها وردتها ونحوه) مثل أعدته ولو زاد للجمعة أو زاد دلالة (ولا تشتط هذه  
الالفاظ بل تحصل رجعتها بوطئها) و(لا) نصح الرجعة (بقول الزوج) (نكحتها أو تزوجها)  
لأن ذلك كناية والرجعة استباحة بضع مقصود فلا تحصل بالكناية كالنكاح (ومنى اغتسلت)  
الزوجة (من الحيضة الثالثة ولم يرجعها بانأت) منه (ولم يقل له إلا بعدة جديد) مستكمل  
لشروط (وقد ود على ما بقى من طلاقها) ولو بعد وطء زوج آخر قاله في المنتهى • (تنبيه) •



إذا طلق الرجل زوجته ثلاثا وانقضت عدتها وتزوجت بغيره ينكح صحيح ثم طلقها الثانية بعد أن وطئها وعادت لزوجها الأول فإنها تعود على طلاق ثلاث بأجاء أهل العلم وإذا طلقها دون ثلاث وانقضت عدتها وتزوجت من أصليها أو من لم ينص بها وبات منه وعادت إلى الأول فالذهب أنها تعود إليه على ما بقي من طلاقها هذا قول أكابر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر وعلي وأبي ومعاذ وعمران بن حصين وأبو هريرة وزيد وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم وعنهم

• (فصل وإذا طلق) • الزوج (الحرة ثلاثا) دفعة أو دفعات (أو طلق) الزوج (العبد ثنتين) ولو عتق قبل انقضاء عدتها (لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا) لقوله تعالى الطلاق حرثان إلى قوله سبحانه وتعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (ويطأها) الزوج (في قبلها) لأن الوطء المعتبر في الزوجة لا يكون في غير القبل (مع الانتشار) قاله الأصحاب لقوله صلى الله عليه وسلم لا حتى تذوق عسلته ويدوق عسلتك وإنما يكون ذلك مع الانتشار فبيكيتي بذلك (ولو) كان الزوج (مجنونا) أو مقطوع الخصيتين دون الذكر (أو نائما) أو مضى عليه (وأدخلت ذكره في فرجها) مع انتشاره لأنه وطئ من زوج جديفه حقيقة الوطء فأحلها كالوطء أحال فاقته ووجود خصيته (أو) كان الواطئ (لم يبلغ عشر أو) كان (لم ينزل) أو ظنما أجنبية (ويكنى) في هذا الوطء (تغيب الحشفة) كلها (أو) تغيب (قدرها) أي قدر الحشفة (من محبوب) أي مقطوع الحشفة لحصول ذوق العسلية بذلك ويكنى أيضا وطء محرملرض وضيق وقت صلاة وفي مسجد وفي حال منعها نفسها القبض به رجال وقصد إضرارها بالوطء لعل بالذكور وضيق فرجها (ويحصل التخليل بذلك) أي بوطئها (مالم يكن وطئها في حال الحيض أو النفاس أو الإحرام أو في صوم الفرض) أو في الدبر أو في نكاح باطل أو فاسد أو شبهة أو هكاهنا وان كانت أمة فاشترها مطلقا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويطأها (فلو) تزوجت المطلقة ثلاثا بآخر ثم طلقها الثانية وادعت أنه أي زوجها الثاني (وطئها) وأنه يجوز للزوج الأول نكاحها (وكذبها) الثاني في وطء (فالقول قوله) أي قول الثاني (في تنصيف المهر) إذا لم يقر بانداؤه بها (و) القول (قولها) في وجود الوطء (في إباحته الأول) فإن قال الزوج الأول أنا أعلم أنه ما أصاب لم يحل له نكاحها لأنه مقر على نفسه بنكاحها عليه فإن عادفا كذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه إذا علم حلها لم يحرم بكذبه ولأنه قد علم في المستقبل مالم يكن علمه في الماضي ولو قال ما أعلم أنه أصاب لم يحرم عليه بهذا

### • (كتاب الإيلاء) •

وهو لغة الحلف (وهو حرام كالظهار) قال في الفروع في ظاهر كلامهم لأنه عين على ترك واجب وكان الإيلاء والظهار طلاقا في الجاهلية (ويصح من زوج) فلا يصح من غيره لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم (يصح طلاقه سوى عاجز عن الوطء مالم يرض لا يرضى برؤيه) أو يلج كامل أو شلل (لأن الجماع لا يطلب منه لامتناعه بعجزه) فإذا حلف الزوج بالله (تبارك) و (تعالى) أو بصفة من صفاته (سبحانه وتعالى) أنه لا يطأ زوجته (الممكن بها) في قبل (أو بطء) أو يطلق (أو مدة تزيد على أربعة أشهر) يتكلم بها أو ينويها (مصارفها) ولا فرق في ذلك بين



بالحنت (فان لم ينوشب) من هذه الثلاثة (فظهار) اى فيكون ظهرا لان معناه أنت على حرام كالتيه والدم

\* (فصل ويصح الظهار من كل من) \* أى زوج (يصح طلاقه) مسلما كان او كافرا حرا كان او عبدا كبيرا كان او صغيرا - قل الظهار لانه تحريم كالطلاق فجري مجراه وصح عن يصح منه ويصح الظهار (منجزا ومعلقا) بشرط (ومحلو فاه) فن حلف بالظهار او بالطلاق او بالعق وحشركم ما حلف به (فان تجزئه) اى يحجز الظهار بوجده (لاجنبيه) بان قال لغير زوجته انت على كظهر اى (او علقته بتزوجها) بان قال اها ان تزوجتك فانت على كظهر اى سواء فى ذلك ما اذا قاله لعنيسة كما مثلت او عم فقالت النساء على كظهر اى او كل امرأة اتزوجها فهى على كظهر اى فانه فى شرح القنع (او قال لها) اى الاجنبية (انت على حرام ونوى ابد اصح) كون قوله ذلك (ظهارا) لان ذلك ظهرا فى الزوجة فكذا فى الاجنبية فان تزوجها لم يظاهرها حتى يكفر (لان اطلاق) بان لم ينو ايدا (او نوى اذن) لانه صادق فى حرمتها عليه قبل عقد التزويج وقبل دعوى ذلك منه - كما لانه الاصل (ويصح الظهار) مطلقا كانت على كظهر اى (ومؤقتا كانت على كظهر اى شهر رمضان فان وطئ نفسه) اى فى شهر رمضان (فظاهر) اى يكفر كفارة ظهار (والا بان لم يظاهره) (فلا) يكون مظاهرا فلا تلزمه كفارة لانه زال عنه حكم الظهار بمضيه (واذا صح الظهار حرم على المظاهر) والمظاهر منها (الوطء ودواعيه) كالقبلة والاستمتاع بمادون الفرج (قبل التكفير) ولو باطعام فليزمه اخراجها قبل الوطء بخلاف كفارة عيى (فان وطئ) المظاهر المظاهر منها (ثبتت الكفارة فى ذمته) اى ذمه المظاهر (ولو) كان الواطئ (مجنونا) بان ظاهر ثم جن لان كان الوطء ممنكرا (ثم لا يطأ) ثانيا (حتى يكفر وان مات أحدهما) اى احد الزوجين بعد الظهار (قبل الوطء) وقبل التكفير (فلا كفارة) عليه سواء كان ذلك متراخيا عن ظهاره او عقبه

\* (فصل والكفارة فيه) \* اى فى الظهار والكفارة فى الوطء فى شهر رمضان (على القريب) وهى (عتق رقبة مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة والحق بذلك سائر الكفارات - جلالة المطلق على المقيد كما جعل مطلق قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد فى قوله تبارك وتعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وان لم يعمل عليه من جهة اللغة جعل عليه من جهة القياس والجامع بين كفارة القتل وغيرها من الكفارات أن الاعناق يتضمن تقرير الحق المسلم لعبادة ربه وتكميل احكامه وموعنة المسلمين فناسب ذلك لشرع اعتماده فى الكفارة فخصه لاهذه المصالح والحكم مقررون بها فى كفارة القتل المنصوص على الايمان فيها فانه - يدى ذلك الى كل عتق فى كفارة فيقتصر بالمؤمنة لا بغيره بهذه الحكمة (سالمة من العيوب المضرة فى العمل) ضررا يهين لان المقصود عليك العبد منافعه وتمكينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر بالهمل ضررا يائنا كعمى وشلل يد او رجل او قطع احداهما او سبابة او وصى او اياهام من يد او رجل او خنصر وبصر من يد ويجزئ مدبر وصغير وولد زنا او عرج عرجا يسيرا او مجبوب وخشى واصم واخرس تفهم اشارته واعور ومرهون وموخر (ولا يجزئ عتق الاخرى الاصل) ولو فهمت اشارته ومن جنونه مطبق (ولا يجزئ عتق

(الجنين) ولا الزمن ولا المقعد (فان لم يجد) الرقبة بان يحجز عنها العجز الشري (ة) يلزمه (صيام شهرين متتابعين) حرا كان او قنارا (ولزمه تبيت النية من الدليل) لصومه لكونه واجبا ويلزمه تعيين من جهة الكفارة وينقطع التتابع بوط مظاهر منها ولوناسيا او مع عذر كمرض وسفر يبيع الفطر او بلا لا غير في الثلاثة وينقطع بصوم غير رمضان وبفطر بلا عذر (فان لم يستطع الصوم لكبر او مرض لا يرجي برؤه) قال في المنتهى ولو رجي برؤه (اطعم ستين مسكينا لكل مسكين مدبر او نصف صاع من غيره) ويشترط في المسكين الذي يجوز اطعامه كونه مسلما حرا ولواحق ولا يضروط مظاهر منها اثناء الطعام ويجزئ دفعه الى صغير من اهله او لوليا كل الطعام (ولا يجوزئ خبز) لانه مخرج عن حالة المكال والادخار فاشبه الهريسة (ولا يجوزئ في السكفارة) غير ما يجوزئ في الفطرة ولو كان ذلك قوت يدمه ولا يجوزئ في الكفارة ان يغدى المساكين أو يعشهم بخلاف نذر اطعامهم ولا تجزئ القيمة (ولا يجوزئ العتق ولا الصوم ولا الاطعام الابالية) وهو ان ينوي ذلك من جهة الكفارة

\*(كتاب اللعان)\*

واشتقاقه من اللعن لان كل من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة وهو شرا عاشرات مؤكداً باعان من الجانبين مقرونة باعن أو غضب قائمة مقام حد: قذف أو تعزير في جانبه وقائمة مقام حبس في جانبها (اذ ارى الرجل زوجته بالزنا) في قبل أو دبر (فعليه حد القذف) ان كانت محصنة (أو التعزير) ان كانت غير محصنة وباتى تعريف الاحصان في القذف (الا ان يقيم البيعة) عليها بما قاله (أو يلاعن وصفة الاهان ان يقول الزوج أربع مرات) أو لا (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها من الزنا وبشير اليها) ولا حاجة لان تسمى أو تنسب الامع غيبتها (ثم يزيد في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) ولا يشترط على الاصح ان يقول فيما رويتها من الزنا قاله في شرح المنتهى قال ابن هبيرة لا اراه يحتاج اليه لان الله تعالى أنزل ذلك وبينه ولم يذكر هذا الاشتراط (ثم تقول الزوجة أربعة أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رأتني به من الزنا) ونسب اليه ان كان حاضر بالجلس وان كان غائبا عنه سمعته ونسبته وتكررو ذلك (ثم تزيد في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين) ولا يشترط على الاصح ان تقول فيما رأتني به من الزنا فان نقص لفظ محاذر ولو آتيا بالاكثرو حكهم كما به أو بدأت به أو قدمت الغضب أو بدلتها بالعنة أو السخط أو قدم اللعنة أو بدلها بالغضب أو الابعاد أو بدل لفظ أشهد باقسم أو اختلف أو أقر به قبل القائه عليه أو بلا حضور كما أو نائبه أو بغير للعربية عن يحسنها ولا يلزمه تعلمها ان يحجز عنه بها أو علق اللعان بشروط أو عذمت موالاة الكلمات لم يصح لانه مخالف للنسب (ومن تلاعنهما قايما) لان في حديث ابن عباس في خبر هلال ان هلالا لجا فشهد ثم قامت فشهدت وهذا يدل على أنهم متلاعنا قايما (بمحضرة جماعة و) يسن (أن لا يتصواعن أربعة) من الرجال لان الزوجة ربما تصدق على الزنا فيشهدون على اقرارها عند الحاكم ويسن أن يكون اللعان في الاوقات والاماكن العظيمة ففي مكة بين الركن والمقام وفي المدينة عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم وفي بيت المقدس عند الصخرة وفي سائر البلدان عند منابر جوامعها ووقف الخائض عند باب التمسجد وفي الزمان بهما العصر (و) يسن (أن يأمر الحاكم من أي

وجعل ( يضع يده على فم الزوج و ) امرأة تضع يدها على فم ( الزوجة عند الخامسة ويقول اني الله قاتلها الموجبة وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ) أما كون الخامسة هي الموجبة فانه اذا كان كاذبا وجبت عليه اللعنة لالتزامه اياها في الخامسة وان كانت كاذبة وجب عليها الغضب بالتزامها اياه في الخامسة فينبغي التخويف عندها والاعلام ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة لان عذاب الدنيا ممتنع وعذاب الآخرة دائم لينوب الكاذب منها ما يريد عما نزم عليه ويغت الحاكم الى خفرة من يلاعن بينهما

• (فصل • وشروط اللعان ثلاثة) الاول ( كونه بين زوجين ) ولوقبل الدخول (مكافين) ولوقنين أو فاسقين أو زميين أو أحدهما (الثاني أن يتقدمه) أى اللعان (قدفها بالزنا) ولو في دبر كقوله زني أو ايازانية أو أيتك تزني وان قال وطئت بكره أو ناعمة أو بشبة فلا لعان (الثالث أن تكذبه) الزوجة في قدفه اياها (ويستمر تكذيبها الى انقضاء اللعان) لانها اذا لم تكذبه لانهائه والملاعنة انما تنظم من الزوجين (ويثبت بتمام تلاعنها أربعة أحكام) الحكم (الاول سقوط الحد) عنه ان كانت الزوجة بمحصنة (والتعزير) ان كانت غير محصنة الحكم (الثاني الفرقة) بين الملاحنين (ولو بلا فعل الحاكم) يعنى ولو لم يفرق الحاكم بينهما على الاصح الحكم (الثالث التحريم المؤبد) ولو أ كذب نفسه أو كانت أمة فاشترها بعد الحكم (الرابع انتفاء الولد) عن الملاعن (ويذهب برفقه) أى الولد (ذكره صريحا) فى اللعان (كأنه قد بالله لقد زنت وما هذا ولدى) وتقول هى أشهد بالله لقد كذب وهذا الولد ولده

• (فهـ ل فيما يلحق من النسب • اذا أتت زوجة الرجل بولد بعد نصف سنة مثذمكن اجتماعهما ولو لموع غيبته فوق أربع سنين) قال فى القروع ولو لموع غيبته عشرين سنة قاله فى المغنى فى مثله القافة وعليه نصوص الامام أحمد ولعل المراد بخفى سيرة والا فالخلاف على ما باقى انتهى ولا ينقطع الامكان عن الاجتماع بحيض (حتى ولو كان) الزوج (ابن عشر) سنين (لحقه نسبه) على الاصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولد لا قرأش ولان مع ذلك يمكن كونه منه وقد رناه بعشر سنين فإزاد لقول النبي صلى الله عليه وسلم ولم واضربوهم عليها العشر وفرقوا بينهم فى المضاجع ولان تمام عشر سنين زمن يمكن فيه البلوغ فيلحق فيه الولد كالبالغ وقد روى ان عمرو بن العاص وابنه لم يكن بينهما الا اثني عشر عاما وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتفريق بينهم فى المضاجع دليل على امكان الوطء الذى هو سبب الولادة (ومع هذا) أى مع لحوق النسب به (لا يحكم ببلوغه) لان الحكم ببلوغه يستدعى يقينا لترتب الاحكام عليه من التكاليف ووجوب الفراقات فلا يحكم به مع الشك وانما الحق فى الولد حنظا للنسب واحتياطاً (ولا يلزمه) أى بالحاقه بالنسب (كل المهور) لان الاصل برأى مدعنه فلا يثبت عليه بدون ثبوت سببه الموجب له (ولا يثبت به عدة ولا رجعية) لان السبب الموجب لهما غير ثابت فلا يثبتان بدون ثبوت سببهما (وان) لم يمكن كونه من الزوج مثل لو (أتت به بدون نصف سنة منذ تزوجها) وعاش أو أتت به لاكثر من أربع سنين منذ ابانها أو فارقتها حاملا فوضعت ثم وضعت آخر بعد نصف سنة (أو علم انه لم يجتمع بها) زمن الزوجية (كما لو تزوجها بمحضرة جماعة) ولا فرق بين ان يكون مع الجماعة حاكم أولا (ثم ابانها فى المجلس أو مات) الزوج بالمجلس أو كان بين

الزوجين وقت عقد مسافة لا يقطعها في المدة التي ولدت فيها أكثر في تزوج بغيره ثم مضت ستة أشهر وأنت بولدك يلقته نسبه لأن الولد إنما يلقته بالعمد ومدة الحمل أو كان الزوج لم يكمل له عشر من السنين أو قطع ذكره مع أنثيه (لم يلقه) أي لم يلق الولد الزوج في هذه المسائل كلها

\* (فصل — ومن ثبت) أنه وطئ أمته في القرح أو دنه (أو اقارنه وطئ أمته في القرح أو دنه ثم ولدت نصف سنة) فأكبر (لحقه) نسبه ما ولدته لأن أمته بوطئه صارت فراشاً لها فإذا أنت بولدك المدة الحمل من يوم الوطء لحقه نسبه ولو قال عزات أو قال لم أنزل لأن ادعى استبراء بعد الوطء بخصه ويحلف على الاستبراء ثم تلد نصف سنة بعده (ومن اعتق) أمة أو قرىوطاً (أو باع من أو قرىوطاً فولدت لدون نصف سنة) من حين عتقها أو ولدون نصف سنة من حين بيعها (لحقه) أي لحق المعتق أو البائع ما ولدته لأن أقل الحمل ستة أشهر فإذا أنت به لدونها وعاش علم أن جاهها كان من قبل عتقها وقبل بيعها حين كانت فراشاً له (والبيع باطل) لأنها صارت أم وولده حتى ولو كان استبرأها قبل أن يبيعها (و) إن أنت به (نصف سنة فأكبر لحق) الولد المشتري (ويتبع الولد أباه في النسب) أجماعاً قال في شرح المنتهى ما لم ينت عنه كابن ملاءمة فولد قرشي من غير قرشية قرشي بخلاف ولد قرشية من غير قرشي فإنه لا يكون قرشياً (و) يتبع الولد (أمه في الحرية وكذا) يتبع الولد أمه (في الرق إلا مع شرط) بأن يشترط زوج الأمة على سيدها عند تزويجها أن ماتت منه بولد يكون حراً (أو) (مع غرور) بأن يتزوج امرأة على أنها حرة فتبين أمة فإن ولدها في الصورتين يكون حراً (ويتبع) الولد (في الدين خيرهما) أي خير أبويه ديناً فلو تزوج مسلم حرة ككائية أو تسرى مسلم بأمة ككائية فما تلده منه يكون مسلماً وإذا تزوج ككائية بجموسية أو تسرى بأمة مجوسية فما تلده منه يكون ككائياً (و) يتبع الولد (في النجاسة وتحريم النكاح والذكاة والأكل أخيهما) أي أخيه الأبوين فالأمة لا تحرم الأكل لتبعيته لا خبث أبويه وهو الجمار الذي هو نجس محرم الأكل دون أطيهم ما الذي هو النجس من الطاهر المباح الأكل

### \* (كتاب العدة)

مأخوذة من العدد لأن أزمنة العدة محصورة مقدرة بعدد الأزمان والأحوال كالحيض والأشهر ونحوهما (وهي) أي العدة (تربص من فارقت زوجها بوفاة) دخل بها (أو أحياء) إن دخل أو لا (أو لا بها) (فالقارعة بالوفاة) أي التي مات زوجها عنها (تعد مطلقاً) أي سواء كان المتوفى بولد أم لا ولا بأمه له أو لا دخل به (أو لا) (فإن كانت) المتوفى عنها زوجها (حاملان) الميت فعدت بها حتى تضع كل الحمل) حرة كانت أو أمة ولولم تظهر من نقاسها بغسل أو نجهم لكن إن تزوجت في مدة النقاس حرم وطؤها حتى تطهر فلو ظهر بهض الولد انتهى في عدة حتى ينقصل باقيه إن كان الحمل واحداً وإن كان أكثر فحتى ينقصل باقي الأخير والحمل الذي تنقضي به العدة ما تنص به الأمة أم ولد وهو ما يتبين به خلق الإنسان كراس ورجل (وإن لم تكن حاملًا) منه (فإن كانت حرة فعدتها أربعة أشهر وعشراً ليال بأيامها) لأن النهار تسع ليال والأجماع منعقد على ذلك لعموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم وبذرون أرواحاً يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ولأن

النكاح عقد عمر فاذا مات انتهى والنسب اذا انتهى تقررت أحكامه ~~تقرر~~ أحكام الصيام  
 بدخول الليل وأحكام الاجارة بقضاء مدتها والعدة من أحكام النكاح ولا ينعى بها الحيض في  
 عدة الوفاة في قول عامة أهل العلم (وعدة الامة) التي في عنها زوجها (تصفها) اي نصف  
 عدة الحرة وذلك شهران وخمس ايام بخمسة ايام (والمفارقة في الحياة لا تعدد الا ان خلاها  
 او وطئها) وشرط لوجوب العدة للخلوة طوا عيها وعلم به فان طلقها قبل الدخول او الخلوة فلا  
 عدة عليها اقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن  
 فمالكنم عليهن من عدة تعتدونها (وكان ممن يعاها له ويوطأ مثلها وهو ابن عشر وبنت تسع)  
 وانما اشترط ذلك لان العدة تراد لبراءة الرحم من الحمل فان كانت الموطوءة لا يوطأ مثلها او كان  
 الواطئ لا يطبق به الولد لصغره فلا فائدة في العدة لتحقيق براءة الرحم من الحمل (وعدها) اي عدة  
 المفارقة في الحياة المدخول بها (ان كانت حاملا يوضع الحمل) كله (وان لم تكن حاملا فان كانت  
 تحيض فعدتها ثلاث حيضات ان كانت حرة) أو مبعضة بغير خلاف بين اهل العلم لقوله تعالى  
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن - ثلاثه قروا القراء الحيض على الاصح والقراءة في كلام العرب يقع  
 على الحيض والطهر جميعا فهو من الاسماء المشتركة (و) عدتها (حيضتان ان كانت أمة) وليس  
 الطهر عدة ولا تعدد بمحضة طافت فيها حتى تأتي بثلاث حيضات كواحد بعد هان كانت حرة  
 او مبعضة وثنتين بعد هان كانت أمة (وان لم تكن) من طلقت بعد الدخول او الخلوة (تحيض  
 بأن كانت صغيرة او بالغة ولم تر حيا ولا نفاسا) او كانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها  
 أو مستحاضة مبتدأة (او كانت آيسة وهي) اي الآيسة (من بلغت خمسين سنة) وتقدم (فعدتها  
 ثلاثة أشهر ان كانت حرة) اجاءا لقوله سبحانه وتعالى واللاتي يئسن من الحيض من نساءكن  
 ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن يعني كذلك وابتداء العدة من الساعة التي فارقتها  
 فيها في الاصح فلو فارقتها نصف الليل أو نصف النهار اعتدت من ذلك الوقت الى مثله في قول  
 أكثر العلماء (و) عدتها (شهران ان كانت أمة) لا تحيض لصغرها واياس أو مبعضة بالحباب  
 (ومن كانت تحيض ثم ارتفع حيضها قبل ان تبلغ سن الاياس ولم تلم مارفعه فتربص تسعة  
 أشهر) وهي غالب مدة الحمل لعدم برأق رجها فاذا مضت ولم يبين حمل علم براءة رجها طاهرا  
 (ثم تعتد عدة آيسة) وانما وجبت العدة بعد التسعة الاشهر التي علمت براءتها من الحمل فيها لان عدة  
 الشهر وانما تجب بعد العلم براءة الرحم من الحمل اما بالصغر أو الاياس وهما لما احتمل انقطاع  
 الحيض للحمل واحتمل انقطاعه للاياس باعتبار البراءة من الحمل بمضى مدته فتعين كون  
 الانقطاع للاياس فاوجبنا عدة عنه مدته ولم نعتبر ما مضى كالمدة بمر ما مضى من الحيض  
 قبل الاياس لان الاياس طرا عليه (وان علمت) المعدة (مارفعه) أي ما رفع الحيض (من مرض  
 أو رضاع ونحوه) كنفاس (فلا تزال متربصة) في عدة حتى يعود الحيض فتمت مدته (وان طال الزمن  
 لانهم اطلاقوا لم تبأيس من الدم فيجب عليها العدة بالأنثى وان تباعدت كما لو كانت ممن بين حيضتها  
 عدة طويلة (أو نصير آيسة) يعني أو نصير الى سن الاياس (فعدة عدة آيسة) نص على ذلك في رواية  
 صالح وابي طالب وابن منصور \* (تنبيهه) \* فهم من المتن ان المفسدات خمس الاولى  
 الحامل وعدتها من موت وغیره الى وضع الحمل كله الثانية المتوفى عنها زوجها بالاحل منه

الثالثة ذات الاقرار بالمقارعة في الحياة الرابعة من لم تحض المقارعة في الحياة الخامسة من لم تقع حبسها ولم تدرسيه زاد في الاقتناع والمنتهى سادسة وهي امرأه المفقودة وقد ذكرها المؤلف في القرائن

• (فصل) • وان وطئ الاجنبي بشبهة أو نكاح فاسدا وزنا من هي في عدتها اتمت عدة (لاول) سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسدا ومن وطئ شبهة ما لم تحمّل من الثاني فتنقض عدتها بوضع الحمل قبل ان تبين عدة الاول ولا يحتسب من عدة الاول مقامها عند الثاني والزواج الاول ان كان طلاقه رجعي ارجعها في التمتع (ثم تعدل للثاني) لانها حاقان اجتماعا لرجلين فلم يتداخلا وقدم اسبقهما كالتوساوي في مباح غير ذلك (وان وطئها عدة) من غير شبهة (من آبائها) في عدتها منه (فكالاجنبي) اي فكوطأ اجنبي تنم العدة الاولى ثم تبدئ العدة الثانية للزنا لانها معدتان من وطئ يخلق النسب في احدهما دون الاخر فلم يتداخلا كالتوكانا من رجلين (و) ان وطئها مبيها (بشبهة) في عدتها منه (استأنفت العدة من اولها) لانها معدتان من وطئ فتداخلا ومن وطئت زوجته بشبهة ثم طلقها اعتدت له ثم تمت للشبهة (وتتعدد العدة بتعدد الوطء بالشبهة) لانها حاقان مقصودان لا دميين فلم يتداخلا كالدينين لان كل واحد من الواطئين له حق في عدته للزوج النسب في وطئ الشبهة (لا) ان تعدد الواطئ (بزنا) فان العدة لا تعد في الاصح (ويحرم على زوج) المرأة (الموطوءة) بشبهة أو زنا بوطأها في فرج مادامت في العدة) أي عدة الواطئ لانها اعادة فقدمت على حق الزوج ففزع من الوطء قبل انقضائها

• (فصل) • يحرم الاحداد فوق ثلاث على ميت غير زوج (ويجب الاحداد على) الزوجة (الميتة) عن زوجها) ان كانت (بنكاح صحيح) لان النكاح ان كان فاسدا فهي ليست زوجة على الحقيقة الشرعية والمسئلة والذمية والمكلفة وغيرها فيه سواء (مادامت في العدة ويجوز) الاحداد (للباش) قال في القروع اجماعا لكن لا يسرها قاله في الرعاية انتهى (والاحداد ترك الزينة) ترك (الطيب) وكل ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها ويحسبها (كالزعران) ولو كان بها سقم (و) ترك (لبس الحلي ولو خافها) وساقطة في قول عامة أهل العلم لان الحلي يزيد حسنها ويدعو الى مباشرتها (و) ترك (لبس المألون من الثياب) لزينة (كالاحمر والاصفر والاخضر) والازرق الصافين والمطرز وما صبغ غزله ثم نسج فيكم صبوغ بعد نسجه (و) ترك (التحسين بالحناء) لانه يدعو الى الجماع أشبه الحلي بل اولى (و) ترك (الاسفنداج) وهو شئ يعامل من الرصاص اذا دهن به الوجه يربو ويرقى (و) ترك (الاكحال) الكحل (الاسود) بلا حاجة ولو كانت سودا (و) ترك (الادهان) الدهن (الطيب) فلا يحل لها استعمال الادهان المطيبة كدهن الورد والبنفسج والياسمين والبان وما أشبه ذلك لان الادهان بذلك استعمال للطيب (و) ترك (تحمية الوجه وصفه) وتنه وتطيظه والتعطيط (ولها البسر) الثوب (الايض ولو) كان (محررا) لان حسنه من أصل خلقته فلا يلزم تغييره كما ان المرأة اذا كانت حسنة الخلقة لا يلزمها ان تغير نفسها في عدة الوفاة وتشوه نفسها ولا تتنع من ملون لدفع وسخ كالكحل ونحوه كالا سود والاخضر الذي ليس بالصافي ولا تتنع من نقاب ولا أخذ خف وتقباط وأخذ شعر مندوب الى أخذه وغسل (وموجب عدة الوفاة في المنزل الذي مات زوجها) وهي ساكنة (فيه) سواء كان



لزوجها أو باجارتها أو عارة إذا انطوع الورثة بأماكنه فيه أو السلطان أو أجنبي وإن انتقلت إلى غيره لزومها العود إليه (مالم يهذر) بأن تدعو ضرورة إلى خروجها منه (وتنقض العدة) أي عدة المتوفى عنها زوجها (بعضي الزمان) الذي تنقضي به العدة (حيث) في أي في مكان (كانت) لأن المسكان ليس شرطاً لصحة الاعتماد

### \*(باب استبراء الاماء)\*

الاستبراء استفعال من البراءة وهي التميز والافتقار يقال برئ اللحم من العظم إذا قطع عنه وفصل منه (وهو) أي الاستبراء (واجب في ثلاثة مواضع) لا أكثر (أحدها إذا ملك الرجل ولو) كان المالك (طقلاً) بأي نوع من أنواع التملكات (أمة يوطأ مثلها) بكراً كانت أو ثيباً ولو مسبية أو لم تحض (حق ولو) كان (ملكها من) طفل أو أثنى أو كان بانيها قد استبرأها أو باع أو وهب (أمتهم ثم عادت اليه) الامه (بفسخ) أو عيب أو أقالة أو خيار (أو غيره) كبيع أو هبة ولو قبل تفرقه ما عاين الجالس على الأصح وقال في الاقتناع إن افتراقاً (وحيث انتقل المالك لم يجعل استبراءه بها ولو بالقبلة حتى يستبرئ الثاني) من الثلاث مواضع التي يجب فيها الاستبراء (إذا ملك أمة ووطئها ثم أراد أن يزوجه أو) ووطئها ثم أراد أن (يبنيها قبل الاستبراء فيحرم) عليه أما إذا أراد أن يزوجه فانه يجب عليه استبرأؤها ووطئها واحد لأن الزوج لا يلزمه استبراءه فيفرض إلى اختلاط المياح واستبراء الانساب وأما إذا أراد بيعها فانه يجب استبرأؤها على الأصح لأنه يجب على المشتري الاستبراء لمحافظة ماله فكذلك البائع ولأنه قبل الاستبراء مشكوك في صحة البيع وجواز الاحتمال أن تكون أم ولد فيجب الاستبراء لازالة الاحتمال ولأنه قد يشترى من لا يستبرئها فيفرض إلى اختلاط المياح واستبراء الانساب (فلو خالف) بأن زوجها أو باعها قبل استبرائها (صح البيع) في الظاهر لأن الأصل عدم الحمل (دون النكاح) يعني أن النكاح لا يصح لأن استبرأها واجب حفظ المائه فلم يصح تزويجها في زمن الاستبراء كالمدة (وان لم يطأها) (جائز) البيع والنكاح قبل الاستبراء (الثالث) من المواضع الثلاثة التي يجب فيها الاستبراء (إذا أعنت أمتهم) التي كان يوطأها قبل استبرائها أو مات عنها (أو) أعنت (أم ولد) ومات عنها الزمها استبراء أنفسهن لأن لم تستبرأ قبل (لأنه) فإرش لسيدها وقد فارقها باعنت أو الموت فلم يجوز أن تنتقل إلى فراش غيره قبل الاستبراء

\*(فصل و) يحصل (استبراء الحامل بوضع الحمل) أي بوضع ما تنقضي به العدة (و) استبراء (من) تحيض بحيضة كاملة (و) يحصل استبراء (الابنة والصغيرة) التي يوطأ مثلها أما إذا كانت لا يوطأ مثلها فلا تستبرأ لأن براءتها بما بها بالحس فلا فائدة في استبرائها (و) استبراء (البالغة التي) لم تزحضها بشهر) لأن الله تعالى جعل الشهر مكان الحيضة ولذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيضات فكانت عدة الحرة للابنة ثلاثة أشهر ويمكن ثلاثة قرو وعدة الامه بشهرين مكان قرأين (و) أما استبراء (المرتفع خيضاً) ولم تعلم ماره فعه (فخضرة) أشهر ثم عدة للعمل وشهر للاستبراء بدل الحيض (والعالمه ماره فعه بخمسين سنة وشهر) قال في المنتهى وشهره وان علمت ماره فعه خيضاً منكره يعني انه لا تزال في استبراء حتى يعود الحيض فتستبرئ نفسها بحيضة إلا أن تستبرئ ابنة فتستبرئ نفسها الاستبراء لا يثبت انتهى وعبارة الاقتناع هنا كما كلمته في شهره (ولا يكون)

الاستبراء الابعد تمام ملك الامه كلها ولولم يقبضها) لانه صدق عليه انه ملكها وحازها هيبتها ووقفها وعنتها وتدبيرها فلولا ملك بعضها ثم ملك باقيه لم يحسب الاستبراء الامن حين ملكها كلها (فان ملكها حائضا لم يكشف تلك الحيضة) التي ملكها فيها بل لابد من حيضة مستقبلة كما لو طلقها وهي حائض (وان ملك) شخص (من) أي أمة (تلتزمها عدة اكتفى بها) لان الاستبراء لمعرفة براءة الرحم والبراءة قد حصلت بالعدة فلا فائدة في الاستبراء بعد العدة بل هو ضرر على السيد يجنبه من أتمته بلا ضرورة (وان ادعت الامه الموروثة تحريمها على الوارث بوطء مورثه) كما لو ورث أمة عن أبيه فقالت أبوك وطئني صدقت (أو ادعت) الامه (المشترأة ان لها زوجا صدقت) لان ذلك لا يعرف الامن جهتها

### \*( كتاب الرضاع ) \*

وهو شرع امر ابن أو شربه ونحوه ثاب من حل من ندى امرأة و (يكره استرضاع القابرة والكافرة) والذمة والمشاركة والحقاق (وسبغة الخلق) فانها في معنى الحقاق (والجذماء والبرصاء) خشية وصول أثر ذلك الى الرضيع وفي المجرد والبهمة لانه قد يكون في بلد البهمة وفي الترعيب وعيما فانه يقال الرضاع بغير الطباع لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوجوا الحقة فان صحبتها بلاء وفي ولدها ضياع ولا تسترضعوها فان لبنها يغير الطباع (واذا أرضعت المرأة) ولو مكرهة على الارضاع (طافلا) ذكر كان أو أنثى أو خنثى (بلبن حل لاحق بالوطئ) يعني يلحق الوطئ بنسب ذلك الحمل (صار ذلك الطفل ولدهما) أي ولد المرضعة وولد صاحب اللبن (و صار) أولاده) أي أولاد الطفل (وان سفلوا أولاد ولدهما) صار (أو لا دكل منهما) أي من المرأة ومن الوطئ الذي ثاب لبنها من حله (من الآخر أو) من (غيره) كما لو تزوجت بغيره فثاب لها ابن من حل من تزوجت أو تزوج بامرأة غيرها فثاب اليها ابن من حل منه فارضعتا به أطفلا أو أنثى بأولاد فان الذكور منهم يصيرون (اخوته) البنات (اخواته) وقس على ذلك فتقول ويصير أباهما أجداده وجدانه وأخوتهما وأخواتهما أعمامه وعماته وأخواله وخالاته \* (تنبيه) \* لا تنتشر حرمة الرضاع الى من بدرجة مرتفع أو فوقه من أخ وأخت وأب وأم وعم وعممة وخال وخالة من نسب فتحل مرضعة لأم مرتضع وأخيه من نسب وتحل أم المرتضع لأم مرتضع وأخيه من نسب وتحل أم المرتضع وأخته من نسب لا ييه وأخيه من رضاع كما يحل لأخيه من أبيه أخت أخيه من أمه (وتحريم الرضاع في النكاح وثبوت المحرمية كالنسب) والعروة بالرضاع شرطان أشار للاول منهما بقوله (بشرطان يرتضع خمس رضعات) فصاعدا وعنه ثلاث يحرم وعنه واحدة وأشار للثاني بقوله (في العامين) فلما ارتضع بعدهما بلحظة لم تثبت الحرمة لقول الله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاع حولين فبدل على انه لاحكم للرضاعة بعدهما (فلما ارتضع) في الحولين أقل من خمس رضعات ثم ارتضع (بقية الخمس) بعدهما عامين بلحظة (ولو قبل فطامه) لم تثبت الحرمة لان شرط التحريم أن يكون في الحولين ولم يوجد علم منه انه ولو شرع في الخامسة فحال الحول قبل كمالها كتنى بما وجد منها في الحولين وأما حديث عائشة رضي الله عنها وعن أبيها ان سمل بنت سهيل بن عمرو جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان سالما مولى ابى حذيفة مضى في بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال

وعلم ما يعلم الرجال فقال أرضه عنه تحرى عليه رواء مسلم فهو خاص به دون سائر الناس جميعا بين  
 الادلة (ومضى امتص) الطفل (الثدي ثم قطعه) أى قطع المص (ولو) كان قطعه له (قهورا) أو كان  
 قطعه له انتقمس أو أمله له عن المص أو لا تقال عن ثدى إلى ثدي آخر (ثم امتص) الثدي (ثانيا  
 فرضعة ثانية) لأن المصاة الأولى زال حكمها بترك الارضاع فإذا عاد فامتص فهي غير الأولى  
 واتقال من ثدى إلى آخر يصيرهما رضعتين وهذا ظاهر كلام أحمد رضى الله تعالى عنه في رواية  
 حنبل فإنه قال أما ترى الصبي يرضع من الثدي فإذا أدركه النفس أمسك عن الثدي لنفسه  
 واستراحة فإذا فعل ذلك فهي رضعة (والسعوط في الانف والوجور في الفم كالرضاع) لأنه يحصل  
 به ما يحصل بالرضاع من الغذاء والسعوط أن يصب اللبن في أنفه من إنا أو غيره فيدخل حلقه  
 والوجور أن يصب لبن المرأة في حلقه من غير الثدي (وأكل ما جبن) يعنى أنه لو جبن لبن المرأة ثم  
 أطعم لطفل ثبت به التحريم لاندان وصل إلى الجوف يحصل نبات اللحم وانتشار العظم فيحصل به  
 التحريم كالوشى به (أو خلط بالماء وصفاته باقية) حرم كما يحرم غير المشوب لأن الحكم للاغلب ولأنه  
 مع بقاء صفاته لا يزول به اسماءه ولا المعنى المراد به فاما أن غاب ما خلط به لم يثبت به تحريم لأنه  
 لا يحصل به نبات اللحم ولا انتشار العظم وحكم ما حلب من مينة (كالرضاع في الحرمة) فإن وصل  
 اللبن إلى فمه ثم القاه واحتقن به أو وصل إلى جوف لا يغذى به كالدكر والمثانة لم ينشر الحرمة لأنه  
 ليس برضاع (وان شك) بالبناء للمعول (في الرضاع) يعنى هل وجد رضاع أو لا بنى على اليقين لأن  
 الأصل عدم الرضاع (أو شك في) عدد الرضعات بنى على اليقين (لأن الأصل عدم الرضاع في  
 المسئلة الأولى والأصل عدم وجود الرضاع المحرم في المسئلة الثانية لكن تكون من الشبهات  
 تركها أولى قاله الشيخ (وان شهدت به) أى بالرضاع المحرم امرأة (مرضية ثبت التحريم) بشهادتها  
 ولا يمين على المشهود له ولا على الشاهدة قال الزهرى فرق بين أهل آيات في زمن عثمان بشهادة  
 امرأة واحدة لأن هذه شهادة على عورة فتقبل شهادة النساء منفردات عن الرجال كالولادة  
 ويؤيده ما رواه محمد بن عبد الرحمن السلماني عن أمه عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ما يجوز في الرضاع من الشهود فقال رجل وامرأة رواه أحمد (ومن حرمت عليه بنت  
 امرأة) من النسب (كامه وجدته وأخته) وكذلك من حرمت عليه بنت امرأة بالمصاهرة مثل  
 ريبة التي دخل بامها (إذا أرضعت طفلة) خمس رضعات (حرمتها عليه أبدا) لأنها تميز بينها  
 (ومن حرمت عليه بنت رجل كآبيه وجدته وأخيه وابنته إذا أرضعت زوجته) أو أمته (لبنته  
 طفلة) خمس رضعات (حرمتها عليه أبدا) لأنها أصارت ابنة من تحرم ابنته عليه وينفصح فيه ما  
 النكاح إن كانت المرفضة زوجة \* (تنبيه) \* أن قال زوج عن زوجته هي ابنتي من الرضاع  
 وهي في سن لا يحتمل كونها ابنته لم تحرم لتيقن كذبه وإن احتل صدقه فكيف لو قال هي اختي من  
 الرضاع ولو ادعى بذلك خطأ لم يقبل منه ما يدعيه من ذلك

\*(كتاب النفقات)\*

جمع نفقة وأصلها الانخراج من النفاق وهو موضع يجعله البروع في مؤخر الجحر رقية بده  
 للخروج إذا أتى من باب الجحر دفعه برأسه ونخرج منه ومنه مسعى النفاق لأنه خروج من الإيمان  
 أو خروج الإيمان من القلب فسمى الخروج نفقة كذلك والقصد من هذا الكتاب بيان ما يجب

على الانسان من النفقة في النكاح والقرابة والملك وغير ذلك (يجب على الزوج ما لا غنى لزوجته عنه) اجمع المسلمون على وجوب نفقة الزوجة على الزوج اذا كانا بالغين ولم تكن نائما ذكره ابن المذروغ. يرد لان الزوجة محبوسة على الزوج وذلك لئلا تعان التصرف والكسب فوجب عليه نفقتها كالقن اذا تقرر وجوب نفقة الزوجة على الزوج فانما تجب عليه ولو كانت الزوجة معتدة من وطء شبهة غير مطاوعة للواطئ وقوله ما لا غنى لزوجته عنه يعني (من مأكلا ومشرب وملبس ومسكن بالمعروف) اذ قوله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر وهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف (ويعتبر الحاكم) تقدير (ذلك ان تنازعا) أى الزوج والزوجة في قدر ذلك او صنفته (بما لهم) ما اى حال الزوجين في بدارهما واعرهما وبسار احدهما واعر اسرار الاخر وكان النظر يقتضى ان يعتبر ذلك بحال الزوجية دون الزوج لان النفقة والكسوة لها بحق الزوجية فكانت معتبرة بها كهرها لكن قال الله سبحانه وتعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله فاهم المومنين بالسعة في النفقة ورد الفقير الى استطاعته فالذاك اعتبرنا حال الزوجين في قدر الواجب وجنسه رعاية لكل الجنسين واما كون ذلك موكولا الى اجتهاد الحاكم فلا نه امر يختلف باختلاف حال الزوجين فرجع فيه الى اجتهاد الحاكم كسائر الخلفاء فيفرض للموسرة مع موسر كفايتها باخذ حاله ابادمه المعناد لمثلها في تلك البلدة ويفرض لها ايضا إعادة المومنين يلد الزوجة والزوج التي هما هم او تنقل زوجة معتبرة من آدم الى غريم من الادم ولا بد للزوجة من ماعون الدارويكتفي منه بحزف وخشب والعدل ما يليق بهم ما وما لبس مثلها من حريوز زوجيد كان وجيد قطن على ما جرت به عادة مثلها من المومرات في ذلك البلد واقل ما يفرض من الكسوة للبيد قص وسراويل وطرحة ومقنعة ومرداس ولا شئنا عجيبة وللتوم فراش وطاف ومخدة وللبلوس بداء ورفيع الحصر والفقيرة مع فقير كفايتها بخاشكار ابادمه وزيت مصباح ولحم العادة ويفرض لها من الكسوة ما يلبس مثلها وينام فيه ويجلس عليه ويفرض للمة وسطة مع متوسطة وموسرة مع فقيرة وعكسهما ما بين ذلك (وعليه) اى على الزوج (مؤنة نفقتها) اى نفقة الزوجة (من دهن وسدر وعن ماء الشرب والطهارة من الحدث والخبث وغسل الثياب) وعن المشط وأجرة القيمة وعليه كنس الدار وتنظيفها الادواء اى اجرة طبيب وعن طيب وحناء وخصاب ونحوه وان ارادتهما تزين بينهما او ارادتهما قطع رائحة كريهة وافى بما يريد منها التزين به او بما يقطع الرائحة الكريهة لزمها استعماله من أجله (وعليه) اى على الزوج (لها) اى لزوجته (خادم اذا كانت ممن يخدم) بالبناء المفعول (منها) كاللوسرة والصغيرة (وتلزمه) لزوجته (مؤنة لحاجة) الى ذلك بان كانت يمكن محو أو ألها أعد وتجاوز على نفسه هاضمه لانه ليس من المعاشرة بالمعروف ان تقيم وحدها يمكن لا فامن على نفسه هاضمه ولا يلزمه أجرة من يوضي لزوجته مريضه بخلاف رقيقه المريض الذي لا يمكنه الوضوء بنفسه.

(فصل في الواجب عليه) أى على الزوج (دفع الطعام) أى الذوت من الخلل والادم ومحو ذلك الى زوجته وخادمها (في أول كل يوم) لانه أول وقت الحاجة فلا يجوز تأخير عنه ويجوز له ما فعل ما انفق عليه من تعجيل أو تأخير من وقت الوجوب (ويجوز دفع عوضه) أى الواجب

(ان تراضيا) لان الحق لا يمدوهم ولا يجبر من أبي ذلك لان الانسان لا يجبر على ما لم يجب عليه  
(ولا يملك الحاكم) اذا ترفع اليه الزوجان (ان يفرض عوض القوت دراهم مثلا الا بتراضيهما)  
أي بتراضي الزوجين على فرض فلا يجبر من امتنع منهما قال ابن القيم في الهدى وأما فرض  
الدراهم فلا أصل له في كتاب ولا سنة ولا نص عليه أحد من الأئمة لانهم اعلواضة بغير الرضا عن  
غيره مستقر في الفروع وهذا متجه مع عدم الشقاق وعدم الحاجة فاما مع الشقاق والحاجة  
كالفاتى مثلا فيتم وجه الفرض للحاجة على ما لا يجنى فلا يقع الفرض بدون ذلك بغير الرضا  
ولا تنقضاء عن الواجب الماضي برؤى كالمعوضه ساحتة عن الخبز فانه لا يصح ولو تراضيا  
عليه (وفرضه) أي الحاكم عوض القوت دراهم (ليس يلزم ويجب لها) أي للزوجة (الكسوة)  
والغطاء والوطاء ونحوه (ما في أول كل عام) وقال الحلواني وابنه وابن جدان في أول الصيف  
كسوة وفي أول الشتاء كسوة (وتملكها) أي الكسوة وكذلك النفقة (بالقبض) كما يملك  
الدين الذي يقبضه (فلا بدل) على الزوج (المسرق) منها من ذلك (أوبلى) لانها قبضت حقها فلم يلزم  
غيره كالدين إذا أوفاهما إياه ثم ضاع منها وتلك التصرف فيما قبضته من الواجب لها على الزوج من  
نفقة وكسوة على وجه لا يضرهم ولا يترك بدتهم امن يسع وهبة وغير ذلك كسائر مالها اما اذا عاد  
ذلك عليها بضر في بدتهم اوفى في الاستمتاع بها فانها لا تملكه لتقوت حق زوجها بذلك (وان  
انقضى العام والكسوة) التي قبضت ذلك العام (باقية فعليه كسوة لاهام الجديد) لان الاعتبار  
بعضي الزمان دون حقيقة الحاجة بدليل انه لو بليت قبل ذلك لم يلزمه بدلهما ولو اهدى اليها كسوة  
لم تقط كسوتها وكذلك لو اهدى اليها طعاما فاكلته وبقى قوتها الى الغد لم يقطع قوتها فيه  
بخلاف ما عاون ونحوه (وان) قبضت كسوتها من زوجها اول كل عام ثم (مات) الزوج قبل  
انقضاء العام (او ماتت) الزوجة قبل انقضاء العام (او بانث قبل انقضائه رجع عليها بقط ما بقي)  
من العام كالمودع اليها نفقة مدة مستقبلة ثم وقع شيء مما تقدم قبل مضيه (وان أكلت معه) أي  
أكلت الزوجة مع الزوج (عادة) أي كجواهر العادة (أو كسواها بلاذن) منها أو من وليها الكسوة  
المقدرة في الشرع (سقطت) عملا بالعرف ومتى ادعت انه تبرع بذلك خلفه (فتبني) اذا غاب  
الزوج عن زوجته مدة ولم ينفق عليها فيه الزمة نفقة الزمن الماضي ولو لم يفرضها حاكم على الأصح  
(فصل والرجعية مطلقا) أي سواء كانت حاملا أولا (والباثن) الحامل يفسخ أو طلاق  
(والناشر الحامل والمتوفى عنها زوجها) حال كونها (حاملًا) يحكمها (كالزوجة في النفقة  
والكسوة والمسكن ولائي أمير الحامل منهن) قال في الاقتناع ولا نفقة من التركة لتوفي عنها  
زوجها ولو حاملا ونفقة الحمل من نصيبه ولا لام ولد حاملا ويسقط من مال جهاتها نصا ولا سكنى لهما  
ولا كسوة انتهى وتسقط نفقة الحمل بعضي الزمان المنقوع ما لم تنس من باذن حاكم أو تنفق بنية  
الرجوع ولا نفقة لناشر ولو كان نشورا بشكاح في عدة قال في المسئوع وبذا تزوجت الرجعية  
في عدمها في نكاحها باطل ولا تصير به فراسا للثاني ولا تنقطع به عدة الاول ولا سكنى لهما ولا نفقة  
على الاول لانها ناشر تزوجها ذكر في الوجيز (ولا نفقة (لمن) أي زوجة (سافرت لحاجتها)  
ولو باذن الزوج (أو) سافرت (لتنسية) ولو باذن الزوج (أو) سافرت (لزيارة ولو) كان سفرها  
(باذن الزوج) لانها فوتت التمكن لحظ نفسها وقضاء أبيها فاشبه ما لو استنظرته قبل الدخول مدة

فانظرها الا ان يكون مسافرا معها احتمكان الاستمتاع بها فلا تنفذ لانها لم تنفذ التمكن فاشتبهت  
 غير المسافرة وكذلك ان سقط نفقتها اذا زنت قبل ان يطأها زوجها ففرت أو حبست ولو طأها أو  
 صامت لكفارة أو قضاء رمضاً ووقته منقطع أو صامت أو حبست نفقته لا أو يذرا معينا في وقته في  
 الصوم والحج بلا اذنه ولو ان نذرهما باذنه بخلاف من أحرمت بفريضة أو مكتوبة في وقتها بدنها  
 قاله في المنتهى وشرحه (وان ادعى نشوزها) أى نشوز زوجته وانكرت (أو) ادعى (انها أخذت  
 نفقتها) أو ادعى الاتفاق عليها (وانكرت) بالقول (قولاها بيمينها) لان الاصل عدم ذلك واختار  
 الشيخ وابن القيم في النفقة قول من يشهد له العرف لانه تعارض الاصل والظاهر والغالب انها  
 تكون راضية وانما تطالبه عند الشقاق وان ادعت الزوجة يسارا الزوج ليفرض لها الحاكم  
 نفقة المومنين أو قالت كنت مومنا فبذلك لما مضى نفقة المومنين فانكر فان عرف له مال  
 فقولها والا فقله لانه منكر والاصل عدمه (ومتى أعسر) الزوج (بنفقة المعسر) بان لم يجد  
 القوت (أو كسوته) أى كسوت المعسر وأعسر ببعض نفقة المعسر أو ببعض كسوته (أو)  
 أعسر (مسكنه أو صار) الزوج (لا يجد النفقة) أى نفقة الزوجة (اليوم مادون يوم) فلها الفسخ  
 فوراً ومترأخا ولها المقام معه مع منعها نفسها عنه وبدونه ولا ينعها تكسبا ولا يجسها ولها  
 الفسخ بعده (أو غاب المومر) يعنى عن زوجته (وتعذرت عليها النفقة) بان لم يتركها ما تنفقه على  
 نفسها ولم تقدر له على مال ولا أمكنها تحصيل نفقتها (بالاستدانة) عليه (ولا) غيرها فلهما الفسخ  
 فوراً ومترأخا قال في الانصاف هذا المذهب جزم به في الوجيز والنظم ومنتخب الادب وتذكره  
 ابن عبدوس وغيرهم وقدمه في المغنى والشرح والفروع وغيرهم انتهى وقال القاضى لانك  
 الفسخ الا اذا ثبت اعساره جزم بهما في المتن في الاقتناع والمنتهى (ولا يصح) الفسخ في ذلك كله  
 (بلا) حكم (حاكم) فيفسخ بطلبها أو تفسخ بامر (لانه فسخ مختلف فيه فافترق الى حكم الحاكم  
 كالفسخ بالعنة وانما يجب الحكم الا بطلبها لانه لحقه فلم يجوز من غير طلبها كالفسخ للعنة فاذا  
 فرق الحاكم بينهما ففسخ لاربعه له فيه لان امره افرقة المجزء عن الواجب عليه أشبهت فرقة العنة  
 ولها حكم بيع عقار وعرض لها ان تترك زوجته بلا نفقة ولا منفق ان لم يجد غيره وينفق عليها  
 يوما بيوم ولا يجوز اكثر ثم ان بان متافقا قبل انفاقه حسب علمها ما أنفقته بنفسها أو بأمر  
 حاكم (وان امتنع المومر من النفقة أو الكسوة) أو بعضهما (وقدرت على) أخذ ذلك  
 من (ماله فلها الاخذ منه بلا اذنه بقدر كفايتها وكفاية ولدها الصغير) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 له نذيت عتية حين قالت له ان أباسقيان رجل شحيح وليس يعطينى من النفقة ما يكفينى وولدى  
 خذنى ما يكفينى وولدى بالعروف فهذا اذن لها منه صلى الله عليه وسلم في الاخذ من ماله  
 بغير اذنه وورد لها الى اجتماعها في قدر كفايتها وكفاية ولدها وهو متناول لا خذ تمام الكفاية فان  
 ظاهر الحديث دل على انه كان يعطيها بعض الكفاية ولا يتقها لها فرخص النبي صلى الله عليه  
 وسلم في أخذ تمام الكفاية بغير علمه ولان النفقة تجدد بتجدد الزمان شيئا فشيئا فتشقى المرافعة بها  
 الى الحاكم والمطالبة بها في كل يوم فلذلك رخص لها في أخذها بغير اذن من هى عليه ولانه  
 موضع حاجة فان النفقة لا غنا عنها ولا قوام الابا فاذا لم ينفقها الزوج ولم يأخذها أنفى ذلك  
 الى ضياعها وهلا كهذا فرخص لها في أخذ قدر نفقتها ونفقة عائلتها دفعا لحاجتها



امتنع) من دفعها لمن وجبت له كزوجة (وحيث امتنع منها) أى من النفقة (زوج أو قريب)  
 بأن تطلب منه فيمتنع (وأنفق أجنبي) أى غير من وجبت عليه (بنية الرجوع ورجع) لأنه قام  
 عنه بواجب كقضاء عديته (ولا نفقة مع اختلاف الدين) بقرابة ولو كان من عودى السبب على  
 الأصح لأنهم أوسا على سبيل البر والصلة فلم يجب مع اختلاف الدين أن يصير عودى السبب  
 ولأنهم لا يوارثان فلم يجب لأحدهما على الآخر نفقة بالقرابة كما لو كان أحدهما رقيقا  
 (الابن الولد) أثبت أرثته من عتيقه مع اختلاف دينهما مأموم قوله تبارك وتعالى وعلى الوارث  
 مثل ذلك

• (فصل و) يجب (على السيد نفقة مملوكه) ولو كان أبقا وأبن أمته من حر (وكسوته  
 ومسكنه) سواء كان المالك غنيا أو فقيرا أو متوسطا قال في المبدع ومجمله ما لم يكن للرقيق صنعة  
 يتكسب بها انتهى (و) يجب (تزوجها) أى المملوك (ان طاب) ان يزوجه غيره ما يستمتع بها  
 سيدها ولو كانت مكاتبه بشرطه (وله) أى السيد (ان يافر بعبد المتزوج و) له (ان يستخدمه  
 نهرا) قال في الاقتناع وإذا كان للعبد زوجة فعلى سيده تمكينه من الاستمتاع بها بالبر (وعليه)  
 أى السيد (اعفاف أمته) اما بوطئها أو تزويجها أو بيعها (ويحرم) على السيد (ان يضربه) أى  
 أن يضرب رقيقه (على وجهه) لحديث ابن عمر مر فوعا من اطعم غلامه فكفارته عتقه رواء مسلم  
 (أو يشتم أبويه ولو كافرين) لا يعود لانه الخطأ والقبح ولا يدخل الجنة سي المالكه وهو الذى  
 يسمى إلى عماليكه (أو يكافئه من العمل ما لا يطيق ويجب) على السيد (ان يريعه) أى ان يريح عبده  
 (وقت القبوله ووقت النوم و) لتأديبه (الصلاة المفروضة) لان العادة تجارية في ذلك ولان عليهم  
 في ترك ذلك ضررا ولايجل الاضرار بهم ويركهم عقبه لحاجة اذا سافر بهم (وتسن مداوانه)  
 أى بسن للسيد ان يداوى رقيقه (ان مرض) قال في الفروع ويداويه وجوبا قاله جماعة ثم قال  
 وظاهر كلام جماعة يستحب وهو أظهر (و) بسن للسيد (ان يطعمه من طعامه) ومن وليه فله  
 أو منه ولا ياكل العبد شيا من طعام سيده بلا اذنه نص عليه (وله) أى السيد (تقييده) أى تقييد  
 رقيقه (ان خاف عليه) من الأباق نقله حرب ونقل غيره لا يقيد ويبيع أحب إلى (و) له  
 (تأديبه) على فرائض الله تعالى من الصلاة والصوم وعلى ما إذا كفه ما يطيق فامتنع من امتثاله  
 ولا يصح نقله (ان أبى) ويحرم افساده على سيده وافساد المرأة على زوجها (ولانسان  
 تأديب زوجته وولده ولو مكلفا بضرب غير مبرح) قال في الاقتناع قال ابن الجوزى في كتابه  
 السر المصون معاشره الولد باللطف والتأديب والتعليم وإذا احتج إلى ضربه ضرب ويحمل  
 على أحسن الأخلاق ويحبب سبها فاذا كبر فالخذ منه ولا يطلعه على كل الامرار ومن الغلط  
 ترك تزويجه اذا بلغ فانه تدرى ما هو فيه بما كانت فيه فنه عن الزال عاجلا خصوصا  
 البنات وياك أن تزوج البنت بشيخ أو شخص مكروه وأما المملوك فلا ينبغي أن تسكن اليه  
 بمال بل كن منه على حذر ولا تدنسل اندار منهم مراعاة لآخاد ما فاتهم رجال مع النساء ونساء  
 مع الرجال وربما امتدت عين امرأة إلى غلام محقر انتهى (ولا يلزمه) أى السيد (بيع رقيقه)  
 ذكرنا كان أو أثنى (مع قيامه بحقوقه) أى حقوق المملوك لان المالك لا سيد والحق له فلا يجبر على  
 ازالته من غير ضرر بالعبد كما لا يجب عليه طلاق زوجته مع القيام بما يجب لها ولو غضبت



• فصل • وعلى مالك البهية اطعامها وسقيها) ولو عطبت اما بعقلها أو باقامة من  
 رعاها (فان امتنع) من اطعامها وسقيها (أجبر فان أوى أو عجز) عن نفقتها (أجبر على بيعها  
 أو اجارتها أو ذبحها ان كانت تؤكل) لان بقائها في يده يترك الاتفاق عليها ظلم والظلم يجب  
 ازالته ولان ذلك مما تتلف به ولا تجوز اضاعه المالك انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فوجب  
 الزامه بما يزيل ذلك فان أوى فعل الحاكم الاصلح من هذه الامور الثلاثة أو اقترض عليه  
 وأنفق على بهيمته (ويحرم لعنها) أي لعن البهية (و) يحرم (تحميلها) أي تحميل الدابة شيئاً  
 (مشقاً) لما في ذلك من تعذيب الحيوان (و) يحرم (حلبها) أي شياً (يضر ولدها) لان  
 كفايته واجبة على مالكه ولان لبنها مخلوق له فأشبهه ولد الامة (و) يحرم (ضربها في وجهها  
 ووجهها فيه) أي في الوجه قال في القروع ولعن النبي صلى الله عليه وسلم من وسم أو ضرب  
 الوجه ونهى عنه فحريم ذلك ظاهر كلام الامام والاصحاب ويجوز الوسم في غير الوجه لغرض  
 صحيح ويكره خصاً وجره عرقه وناصية وذنب ونهلق جرس ونزق حمار على فرس (و) يحرم  
 (ذبحها ان كانت لا تؤكل) لاراحتها كالأدب المصلوب والمتالم بالامراض الصعبة (و) يجوز  
 استعمالها في غير ما خلقت له (كبحر الحبل وركوب وابل وحمل الحث ونحوه) \* (تنبيه) \* يباح  
 تحفيف دود القرب بالشمس اذا استكمل وتدخين الزنا بغير فان لم يندفع ضررها بالاباحراقها جاز  
 خرجه الشيخ موسى في شرحه على منظومة الآداب على القول في النبل والقمل وغيره ما  
 اذا لم يندفع ضرره مما لا بالحرق جاز بل كراهة على ما اختاره الفاضل وقال انه سأل عنه الشيخ  
 شمس الدين شارح المقنع فقال ما هو يبيعه ما اذا اندفع ضررها بدون الحرق فقال الناظم يكره  
 وظاهر كلام الاصحاب التحريم

\* (باب الحضانة) \*

ما خوذ من الحضن وهو الجنب لان المربي والكافل يضم الطفل الى حصنه وتجب لان الطفل  
 يملك بتركه ويضيع فلذلك وجبت كفالته حفظاً وانجاءه من الهاكة والاضياغ (وهي) أي  
 الحضانة (حفظ الطفل غالباً) وقد لا يكون طفلاً ويكون كالعاقل وهو المجنون والمقتل العقل  
 (ع) متعلق بقوله حفظ (يضره) اقيام بمصلحه كغسل رأسه وثيابه ودهنه وتكبيره وربطه  
 في المهند ونحوه ونحوه (يضره) بغيره بغيره (والأحق بها) أي بالحضانة  
 (الام) لان أمه أشق عليه وأقرب ولا يشاركها في القرب الا الاب هليس له مثل شفقتها ولا يتولى  
 الحضانة بنفسه وانما يندفعه الى امرأته أو غيرها من النساء وأمه أولى بمن يدفعه اليها فتقدم  
 على غيرها (ولو بأجرة مثلها مع وجود متبعة) كرضاع ولو امتنعت لم تجبر (ثم) الاولى بالحضانة  
 بعد الام (أمهاتها القربى فالقربى) لان من نساء ولادتهن متحققة فهن في معنى الام (ثم) الاولى  
 بالحضانة بعد الام وأمهاتها (الاب) لانه أصل النسب الى الطفل وأحق بولاية ماله فذلك  
 في الحضانة (ثم) الاولى بالحضانة بعد الاب (أمهاته) القربى فالقربى (ثم) الاولى بالحضانة بعد  
 الاب وأمهاته (الجد) لانه في معنى ابنه الذي هو أبو المحضون يقدم فيه الاقرب فالقرب من  
 الآباء (ثم أمهاته) أي أمهات الجد القربى فالقربى (ثم) الاولى بالحضانة بعد أمهات الآباء  
 (الاخت لابوين) لقوة قرابتهما (ثم) أخت (لام) لان هؤلاء نسائدين بالام فكان من بدلى منهن

بالام أولى من يدلى بالاب كالجذات (ثم) أخت (لاب ثم) الاولى بالحضانة بعد الاخوات خالات  
 المحضون فتقدم (الخالة لابوين) يعنى أخت أم المحضون لابوينها (ثم) خالة (لام ثم) خالة (لاب) لان  
 الخالات يدلين بالام (ثم) الاولى بالحضانة بعد الخالات (العصاة كذلك) يعنى تقدم عمه لابوين  
 ثم عمه لام ثم عمه لاب (ثم) خالات أمه ثم خالات أبيه ثم عمات أبيه ثم بنات اخوته وأخواته ثم بنات  
 أعمامه وعماته ثم) تنقل الحضانة (لباقى العصة) اى عصة المحضون (الاقرب فالاقرب) فتقدم  
 الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم أعمام الاب ثم بنوهم ثم أعمام الجد ثم بنوهم وشرط كون  
 العصة محرما ولو برضاع ونحوه كما صاهرة لانتى بلغت سبعا (ولا حضانة لمن فيه رق) ولو قل  
 لانها ولاية فلا تثبت لمن فيه رق كولاية النكاح (ولا) حضانة (الفاسق) لانه لا يوفى الحضانة  
 حقها (ولا حضانة لكافر على مسلم) لانها اذا لم تثبت للفاسق فالكافر أولى ولانه وبما فتنه عن  
 دينه ولا ينجون ولو غير مطابق ولا اعتوه ولا الطفل ولا العاجز عنها كاعشى وزمن قال الشيخ  
 وذهب البصري يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح انتهى وإذا كان بالام برص  
 أو جذام سقط حقها من الحضانة أفتى به الشيخ (ولا) حضانة (ل) ماهرة (أو) متروكة باجنبي (من  
 المحضون من زمن عقد ولورضى زوج (ومتى زال المانع) من كقر أو فسق أو ورق أو تزويج  
 ولو بطلاق رجعي ولم تنقض عدتها (أو) أسقط الا حق حقه منها ثم عاد عاد الحق له) في الحضانة  
 لان سببها قائم وهو القرابة وانما استتعت للمانع فاذا زال المانع عاد الحق بالسبب السابق للازم  
 (وان أراد أحد الابوين) اى أبوى المحضون (السفر ويرجع فالمقيم) من الابوين (أحق  
 بالحضانة) للولد لان في السفر بالولد اضرار به فتعين المقيم منهما (وان كان) سفر أحد أبويه  
 (للسكنى وهو) اى المحل الذى يريد له السكنى (مسافة قصر) فأكثر (فالأب أحق) بالحضانة لان  
 الاب فى العادة هو الذى يقوم بتاديب الصغير وحفظ نسبه فاذا لم يكن الولد فى بلد الاب ضاع  
 نسبه ومحل ذلك اذا لم يرد مسافة الام أو انتزع الولد منها فاذا أراد ذلك لم يجب اليه قاله  
 فى الهدى (و) ان كان البلد الذى أراد أحد أبويه النقلة اليه (دونها) أى دون مسافة القصر  
 (فالام أحق) يعنى انها تكون باقية على حضانتها لهما أتم شقة

\* (فصل لـ) \* (وإذا بلغ الصبي) \* المحضون (سبع سنين) اى تمت له سبع سنين حال كونه  
 (عاقلا خيرا بين أبويه) \* ~~ف~~ ان عنده من اختياره منهم ما على الاصح قضى بذلك عرو على وشرى  
 للحديث ولان التقديم فى الحضانة لطف الولد فيقدم من هو أشفق ومن حظ الولد عنده أكثر  
 واعتبرنا الشفقة بظنهما اذ لم يمكن اعتبارها بنفسها فاذا بلغ الغلام حدا يعرب فيه عن نفسه  
 ويميز بين الاكرام وضده فقال الى أحد الابوين دل على أنه أرفق به وأشفق عليه فقدم بذلك  
 وقيدناه بالسبع لانها أول حال أمر الشارع فيه بمخاطبته بالامر بالصلاة ولان الام قدمت  
 فى حال الصغر لحاجته الى من يحمله ويباشر خدمته لانها أعرف بذلك وأقوم به فاذا استغنى  
 عن ذلك تساوى والداه اقربهما منه فرج باختباره (فان اختلاراه كان عنده ليلانها) لان  
 الاب مستحق فالزمان كله متعين له كما فى الطفل (ولا يمنع من زيارة أمه) لان فى منعه من ذلك  
 اغرام له بالعقوق وقطعية الرحم (ولا) تمنع (هى) أى أمه (من زيارته) وتريضه (وان اختار)  
 الصبي (أمه كان عنده ليلان) فقط لانه وقت السكن والمحب لوالد الرجال الى المنازل (و) كان

(عند أبيه نهارا) لانه وقت التصرف في قضاء الحاجات وعمل الصنائع (لبوقبه ويعلمه) للابيض  
 - فله من ذلك وان عاد فاخترالا آخر نقل اليه ثم ان اختار الاقل رد اليه وهكذا ابداءا يتبع  
 ما يشتهي من الماء كقول (واذا بلغت الانثى المحضونة (سبعها) اى تم لها سبع سنين) كانت عند  
 أبيها وجوبا الى أن تترجح) لانه حفظ لها وأحق بولايتها من غيره فوجب أن تكون تحت نظره  
 ليأمن عليها من دخول النساء **ك**ونهم عرضة للآفات لا يؤمن عليها الا بمضداع ولانها  
 اذا بلغت السبع فاربت الصلاحية للتزويج (وبعنهها) الاب (ومن يقوم مقامه من الانفراد)  
 لانها لا تؤمن على نفسها (ولا تمنع الام من زيادتها) ان لم يحض منها (ولا تمنع (هى) اى البنت  
 من زيارة أمها ان لم يحض (الفساد) يكون (الجنون ولو أنى عند أمه مطلقا) يعنى صغيرا كان  
 أو كبير الحاجته الى من يخدمه ويقوم بأمره والنساء أعرف بذلك (ولا يترك المحضون يخدمون  
 لا بصونه ويصلحه) لان وجوده لا بصونه ويصلحه كعدمه فينتقل عنه الى من يليه

\* (كتاب الجنائيات) \*

جمع جنابة وهى لغة كل فعل وقع على وجه التعدي سواء كان على النفس أو المال (وهى)  
 شرعا (التعدي على البدن بما يوجب قصاصا أو) يوجب (مالا) ونسبى أهل الشرع الجنائيات  
 على الاموال غصبا وما يوجب ابرقة وجنابة واتلافا وأجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق  
 (والقتل) وهو فعل ما يكون سببا لزهوق النفس وهو مفارقة الروح البدن (ثلاثة أقسام أحدها  
 العمد العمدون ويختص به القصاص أو الدية فالولى اى ولى الجنابة (خبر) بين القصاص  
 أو الدية على الاصح لان الدية أحد بدلى النفس بدليل انه اتجب عينا في كل موضع لا يمكن  
 القصاص فيه فكانت إحدى موجبي العمد لذلك (وعفوه) اى عفو ولى الجنابة (بجنا) اى من  
 غير أن يأخذ شيئا (أضل) اقله تعالى وان تعفوا أقرب للتقوى ولا تعزير على جان بعد العفو  
 فان اختار ولى الجنابة القود أو عفا عن الدية دون القصاص فله أخذها والصلح على أكثر منها  
 وان اختار الدية ابتداء تعبت فلو قتله بعد ذلك قتل به وان عفا مطلقا بأن لا يقيد بقصاص  
 ولا دية قتله الدية أو عفا على غير مال فله الدية أو عفا عن القود مطلقا ولو كان العفو في الصور  
 الثلاث عن يد الجاني أو رده أو فحوا فله الدية (وهو) اى العمد (أن يقصد الجاني من  
 يعلم آدميا وهو ما يقتله بما) اى بشئ (تغلب على الظن موته به) فلا قصاص بما لا يقتل غالبا  
 وللعمد الذى يختص القود به تسع صور أحدها أن يجرحه بماله فهو في البدن كسكين وشوكة  
 وعظم ولو كان الجرح صغيرا كخراطة حجام أو في غير مقتل النائية أن يضربه بمقتل فوق حدود  
 القصاص أو بما يغلب على الظن موته به من لث وجر كبير ولو في غير مقتل الثالثة أن يلقمه بزية  
 أسد ونحوها الرابعة أن يلقبه في ماء يغرقه أو نار ولا يمكنه التخلص فيوت وان أمكنه فيه ما  
 فهدر الخامسة أن يخنقه بجبل أو غيره أو يسد فيه وأنفه ونحو ذلك السادسة أن يصبه ويمنعه  
 الطعام والشراب فيوت سورا أو عطا لزم من يموت فيه غالبا ولا يمكنه الطلب السابعة أن  
 يصبه بها ليعلم به الثامنة أن يقتله بسحر يقتل غالبا التاسعة أن يشده بدرجة لان على شخص  
 يقتل عمدا (فلو تم دجاعة قتل) شخص (واحد قتلوا جميعا ان صلح فعل كل واحد منهم للقتل)  
 ولا يجب على الجميع مع العفو عن القصاص أكثر من دية واحدة على الاصح لان القتل واحد

فلا يلزمهم أكثر من دية كالأقوال خطأ (وان جرح واحد) من قاتلين (جرحاً) واحد لو كان بحيث  
لو انقرد قتل (و) جرحه (آخر مائة ذ) هما (سواء) في القصاص أو الدية لأن كل واحد منهما مفعول  
فعلاً أزرق به نفس المقتول فكان على كل واحد القود كما لو انقرد به وكذلك في الدية لأن زهوق  
نفسه حصل بفعل كل واحد منهما وزهوق النفس لا يتبع بعض ليقسم على الفعل فوجب  
تساويهما في موجبيه (ومن قطع) أي أبان سلعة خطيرة من آدمي مكلف بلاذنه فأت (أو بط)  
أي شرط (ساعة خطيرة) ليخرج ما فيها من القيح أو ينحوه (من مكلف بلاذنه) فأت (أو) قطع أو  
بط ساعة خطيرة (من غيره مكلف بلاذن وإليه فأت) في الصور الثلاثة (فعليه القود) القسم  
(الثاني شبه العمد) وهو المسمى بخطا العمد وعدم الخطأ (وهو أن يقصد بجنايته لا يقتل غالباً ولم  
يجرحه بها) أي بهذه الجناية كن ضرب غيره بسوط أو عصاً أو حجر صغيراً أو كراً أو لكم غيره في غير  
مقتل أو ألقاه في ماء قليل أو سحره بما لا يقتل غالباً فأت أو صاح بعاقل في حال غفلة فأت أو  
صاح بصغيراً ومعه على سطح فسقط فأت في ذلك كله ان وجد واحد منها السكارة في مال جان  
والدية على عاقلة (فان جرحه) به أي بهذه الجناية التي لا تقتل غالباً (ولو كان الجرح صغيراً  
قتل به) القسم (الثالث الخطأ) وهو ضربان ضرب في الفعل (وهو أن يفعل ما) أي فعلاً (يجوز  
له فعله من دق) لثنى (أو رمى صيداً ونحوه) كهدف فيصيب آدمياً معصوماً لم يقصد أهله فيقلب  
ناتماً وهو على إنسان فيوت وضرب في القصد وهو ما أشار إليه بقوله (أو يظنه) أي يظن ما يرميه  
(مباح الدم) أو صيدا (فيعين آدمياً معه وما) كمن أراد قطع لحم أو غيره مما له فعله فسقطت  
منه السكين على إنسان فقتله أو يتعمد القتل صغيراً أو مجنوناً (في القسمين الآخرين) وهما  
شبه العمد والخطأ (الكفارة على القاتل والدية على عاقلة ومن قال لإنسان اقتلني أو) قال  
لإنسان (اجر حتى يقتله) أي يقتل من قال له اقتلني (أو جرحه) أي جرح من قال له اجر حتى  
(لم يلزمه شيء) لأن ذلك جناية أذن له الجني عليه فيها فسقط عنه ضمانها كما لو أمره بالقيام متاعه  
في البحر ففعل (وكذا لو دفع لغير مكلف آلة قتل ولم يأمر به) أي بالقتل فقتل قال في المنتهى  
وشرحه ومن دفع لغير مكلف آلة قتل ولم يأمر به أي بالقتل فقتل بالآلة إنساناً لم يلزم الدافع له  
الآلة شيء لأن الدافع ليس بأمر ولا مباشر انتهى

\* (باب شروط القصاص في النفس) \*

أي ما يشترط لوجوب القود (وهي أربعة أحدها تكليف القاتل) وهو أن يكون بالغاً عاقلاً  
لأن القصاص عقوبة فغلطة (فلا قصاص على صغير) لا على (مجنون) ومعه أنه ليس لهم  
قصد صحيح (بل الكفارة في مالهما والدية على عاقلة) كما قال الخطابي (وقال الجاني كنت  
صغيراً حال الجناية وقال وإياها بل كنت بالغاً أو مكن وأقام بذلك يمتنع تعارضهما) (الثاني) من  
شروط القصاص (محكمة المقتول) ولو كان مستحقاً دمه بقتل لغير قاتله لأنه لا سبب فيه يحتاج به  
دمه لقاتله إذا انقرض هذا (فلا كفارة ولا دية على قاتل جرحي أو) قاتل (مرتب) قبل توبته ان  
قبلت توبته ظاهراً (أو) قاتل (زان محصن) ولو قبل ثبوت عند الحاكم (ولو أنه مثله) أي ولو أن  
قاتل المرن مثله أو أن قاتل الزاني المحصن زان محصن مثله أو أن قاتل واحد من هؤلاء نكح  
وبعض فلا نسبات على ولي الأمر (الثالث) من شروط القصاص (المكافأة) أي مكافأة مقتول

للقاتل والمكافأة (بأن لا يفضل القاتل المقتول حال الجنابة بالاسلام أو) يفضل (بالحرية أو) يفضل (بالملك فلا يقتل المسلم ولو) كان (عبد بالكافر ولو) كان الكافر (حرا) روى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت ومعاوية وبذلك قال عمر بن عبد العزيز وعطاء والحسن وعكرمة والزهرى وابن شبرمة والثوري وأصحق وأبو عبيدة وأبو ثور وابن المنذر وقال النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقتل مسلم بكافر (ولا) يقتل (الحر ولو ذميا بالعبد ولو) كان العبد (مسلم ولا) يقتل (المكاتب بعبد) لانه ماله لرقبته فلا يقتل به كالحرقى (ولو كان) عبد المكاتب (ذا رحم محرم له) لانه ملكه فلا يقتل به كغيره من عبيده في الاصح (ويقتل الحر المسلم ولو) كان (ذكرا بالحر المسلم ولو) كان (أنثى والرقيق كذلك) يعنى يقتل الرقيق المسلم ولو ذكرا بالرقيق المسلم ولو أنثى (و) يقتل الإنسان (ب) يقتل (من هو أعلى منه) فيقتل الكافر الحر بالمسلم الحر (والذمي كذلك) فيقتل الذمي الرقيق بالذمي الحر (الرابع) من شروط القصاص (أن يكون المقتول ليس بولد) وان سفل (للقاتل) ولا بولد بنت وان سفلت للقاتل اذا تقرر هذا (فلا يقتل الاب وان علا) بالولد ولا ولد الولد (ولا) تقتل (الام وان عات بالولد ولا بولد الولد وان سفل ويورث القصاص على قدر الميراث ففى ورث الذاتل) شيأ من القصاص فلا قصاص لانه لو لم يسقط لوجب له على نفسه القصاص وهو ممنوع (أو) ورث (ولده) أى ولد القاتل (شيأ من القصاص) وان قل (فلا قصاص) لانه لو لم يسقط لوجب للولد على الوالد وهو ممنوع ومن قتل انسانا لا يعرف بالاسلام ولا حرية أو مملوكا لا يعرف هل هو حى أو ميت واذعى كفره أو موته وأنكر وليه ذلك أو قتل شخصا فى داره واذعى انه دخل داره اقله أو أخذ ماله فقتله دفعا عن نفسه وأنكر وليه ذلك فالقول قول الولي يمينه ووجب القصاص ما لم يأت بيمينه تشهد بدعواه

\*(باب شروط استيفاء القصاص)\*

وهو فعل مجنى عليه أو وليه بجان مثل فله أو شبهه (وهى) اى شروط استيفاء القصاص (ثلاثة أحدها تكليف المستحق) لان غير المكاف ليس أهلا للاستيفاء لعدم تكليفه بدليل انه لا يصح اقراره ولا تصرفه (فان كان) المستحق للقصاص (صغيرا أو مجنونا حيا إلى تكليفه) يبلغ ان كان صغيرا أو عقل ان كان مجنونا لان معاوية جسد هدية بن خشرم فى قصاص حتى بلغ ابن القتييل وكان ذلك فى عصر الصحابة ولم ينكر فكان كالأجناح ولا يملك استيفاء للصبي والمجنون أب كوصى وحكم (فان احتاج) الصبي والمجنون (لنفقة فلولي المجنون فقط) أى لاولى صغير (العزوى الدية) لان المجنون ليعتله حالة معتادة ينتظر فيها افاقة ويرجع عقله بخلاف الصغير وعلم منه انه اذ لم يحتج للجهنم لنفقة لم يكن لوليها العفو على مال فان قتل الصبي والمجنون قاتل مورثهما أو قطعا فاطعهما من غير اذن من الجاني سقط حقهما (الثانى) من شروط استيفاء القصاص (اتفاق المستحقين) فى القصاص (على استيفائه فلا يقرده) أى بالاستيفاء (بعضهم) دون بعض لانه يكون مستوفيا لحق غيره بغير اذنه ولا ولاية له عليه (وينتظر قدوم الغائب وتكليف غير المكاف) أى يبلغ وارث صغير وافاة وارث مجنون لانهم شركاء فى القصاص ولانه قصاص غير ختم ثبت للجماعة معينين فلم يجوز لاحدهم الاستقلال به (ومن مات من المستحقين فوارثه) أى وارث من مات (كهو) أى كورثته فيلزمه كان كما كورثته

لأنه حق للميت فانتقل عبثه الى وارثه **كسائر حقوقه** (وان عفا بعضهم) أى بعض مستحق القصاص (ولو) كان العافي (زوجاً وزوجة) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم فأهلها بين خيرتين وهذا عام في جميع أهلها والمرأة ولو كانت زوجة من أهلها بدليل قوله صلى الله عليه وسلم من بعدنى من رجل بلغنى أذاه فى أهلى وماعلت على أهلى الاخير يريد عائشة (أو أقر بهفو وشريكه سقط القصاص) قال فى المنتهى أو شهده ولو لمعه فقهه بعفو وشريكه سقط القود قال فى شرحه فأما سقوطه بشهادة بعضهم - م على شريكه بالعذو فليكونه اقراراً بأن نصيبه سقط من القود (الثالث) من شروط استيفاء القصاص (أن يأتى فى استيفائه) أى استيفاء القود (تعدية الى الغير) أى غير الجاني لقوله تعالى فلا يسرف فى القتل اذا تقرر هذا (فلولزم القصاص حاملاً) أو حائلاً لم تجلت (لم تقتل حتى تضع) حملها لان قتل الحامل اسراف فى القتل لانه يتعدى الى الجنين فلا تقتل حتى تضعه وتسقيه اللبن (ثم ان وجد من يرضعه قتلت) لان غيرها يقوم مقامها فى ارضاع الولد وترتيبه فلم يبق فى استيفاء القود منها ضرورة (والا) أى وان لم يوجد من يرضعه (ف) انما (لا) تقتل (حتى ترضعه حولين) كاملين لانه لما أخرج الاستيفاء لحفظه وهو حمل فلان يؤخر لحفظه بعد وضعه أولى وكذا حد برجم وتقادى طرف وتحد بجلد بمجرد وضع ومضى اذعت حملاً وكان لها زوج أو سيد بطؤها قبل قولها

\*) **فصل ل** - ويجرم استيفاء القصاص بلا حضرة السلطان وأتابه (فى الاصح لانه أمر يقتصر الى اجتهاد ويجرم الخيف فيه ولا يؤمن مع قصد المقتص التشنى بالقصاص وللإمام تعزير من اقتص بغير حضرة الامام وأتابه لافتيانه بفعل ما منع من فعله (ويقع) القصاص (الموقع) لان المقتص استوفى حقه (ويجزم قتل الجاني بغير السيف) فى العنق (و) يجزم (قطع طرفه) أى الجاني (بغير السكنى الا بخيف) عند الاستيفاء ومن قطع طرف شخص ثم قتله قبل برئه دخل قود طرفه فى قتل نفسه **وكفى** قتل على الاصح (وان بطش ولى المقتول بالجاني فظن انه قتله فلم يكن) قتله (وداواه) أهله حتى برئ فان شاء الولي دفع) اليه (دية فعلة) الذى فعله به (وقتله والا) أى وان لم يشأ الولي ذلك (تركه) يعنى لم يتعرض له قال فى الفروع هذا رأى عمر وعلى ويعلى بن أمية ذكره أحمد

\*) **(باب شروط القصاص فيما دون النفس)** \*

وهو مفقود لا يحكم القود فيها ليس بقتل من الجراح وقطع الاعضاء ونحو ذلك وذلك هو المذكور فى قوله تعالى **وكتبتنا عليهم** فيما أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فدل ذلك على أن كل واحد من هذه الاعضاء يؤخذ بمثله ويشترط لوجوب القصاص فيما دون النفس الشروط المتقدمة فى القصاص فى النفس والى ذلك أشار بقوله (من أخذ به) به فى النفس أخذ به فيما دونها ومن لا يجزى القصاص بينهم فى النفس (فلا) يجزى القصاص بينهم افعالاً يؤمن مع ابنهم والخرم مع العبد والمسلم مع الكافر فلا يقطع طرفه بغيره لعدم المكافأة ويقطع كل من الحر المسلم والعبد والذى بمثله ويقطع الذكر بالانثى والناقص الكامل كالعبد بالحر والكافر بالمسلم لان من جوى القصاص بينهم فى النفس جرى فى الطرف (وشروطه أربعة أحدها) أى أحد الشروط

(العمد العدوان فلا قصاص في غيره) أي لأقصاص في الخطأ لا لوجوب القصاص في النفس  
وهي الأصل فقيامها أولى ولا في شبه العمد والآية مخصوصة بالخطأ فكذلك شبه العمد  
(الثاني) من شروط وجوب القصاص فيمادون النفس (أمسكان الاستيفاء) أي استيفاء  
القصاص فيمادون النفس (بلا حيف) وذلك (بأن يكون القطع من مفصل أو ينتهي إلى حد  
كأرن الأنف وهو ما لا نمنه) أي من الأنف دون القصبة لأن ذلك حد ينتهي إليه فهو كاليد  
يجب القصاص فيما انتهى إلى الكوع إذا علمت ذلك (فلا قصاص في جاذفة) وهي الجرح الواصل  
إلى باطن الجوف (ولا في قطاع القصبة) أي قصبة الأنف ولا في كسر عظم غير سن وضرر  
(أو) قطع (بعض ساعد أو) قطع بعض (عضد أو ساق أو) بعض (ورك) لأنه لا يمكن استيفاء  
من ذلك بلا حيف فإنه رجايا أخذ أكثر من الغاية أو يسرى إلى عضو آخر أو إلى النفس فلم يجز  
لأن الواجب الأخذ بقدر التلف لأكثر منه فإذا أفضى الاستيفاء إلى الحيف منع منه لتعذره  
ولو قطع يده من الكوع ثم تأكت إلى نصف الذراع فلا قوله أيضا اعتبارا بالأساس متقارفا له  
القاضي وغيره وقدمه في الرعيتين وصححه الناطم \* (فائدة) \* الأمن من الحيف شرط لجوازه  
(فإن خالف فاقص بقدر حقه ولم يسر وقع) القصاص (الموقع ولم يلزمه) أي المقتص (شي)  
(الثالث) من شروط وجوب القصاص فيمادون النفس (المساواة في الاسم) كالعين بالعين  
والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن لأن القصاص يقتضي المساواة والاختلاف  
في الاسم دليل الاختلاف في المعنى (فلا تقطع اليد بالرجل وعكسه و) المساواة أيضا (في الموضع  
فلا تقطع العين بالعمال وعكسه) ولا تؤخذ جراحة في الوجه بجراحة في الرأس ولا جراحة  
في مقدم الرأس بجراحة في مؤخر الرأس اعتبارا للمماثلة قاله في شرح المنتهى وبؤخذ كل  
من أصبع وكف ومرفق ويمى ويسرى من عين وأذن مثقوبة أولا ومن يد ورجل وخصية  
وآية وعليا وسفلى من شفة ويمى ويسرى وعليا وسفلى من سن وجفن بعملة (الرابع) من شروط  
وجوب القصاص فيمادون النفس (مراعاة الصحة والكمال فلا تؤخذ) يد أو رجل (كاملة  
الأصابع أو) كاملة (الأنفظار بناقصتها) رضى الجاني أو ليرض لأن ذهاب بعض الأصابع  
أو الأنفظار نقص في البدن والرجل ولا تؤخذ منها الكمال لزيادة المأخوذ على المقوت فلا تكون  
مقاصة بل تؤخذ ذات أظفار سليمة بذات أظفار معيبة لحصول المقامة (ولا) تؤخذ (عين صحيحة  
بقائمة) أي بعين قائمة وهي التي يراها وسوادها صافين غير أن صاحبها لا يصرح بها قاله  
الأزهري لأن منفعتهما ناقصة فلا تؤخذ منها كماله المنفعة (ولا) يؤخذ (لسان ناطق) لسان  
(آخر من) لنقصه (ولا) عضو (صحيح) عضو (أشلى من يد ورجل وأصبع) والشلل فساد العضو  
وذهاب حركته لأن المقصود من اللسان النطق ومن البدن والرجل البطش ومن الأصابع  
إمكان العمل فإذا فسد العضو ذهبت منفعته لم يؤخذ به الصحيح لزيادة عليه فإن الصحيح  
طرف منفعة وجوده فلا يؤخذ به إلا بمنفعة فيه كعين البصير بعين الأعمى (ولا) يؤخذ  
(ذكر قبل بد كخصي) أو ذكر عني فإنه لا منفعة فيه ما فإن ذكر العنين لا يؤخذ منه وطه ولا تزال  
والنهي وهو مقطوع الخصيتين لا يؤخذ ولا يكاد يقدر على الوطء فهما كالذكر الأشلى (وبؤخذ  
خاؤون) أنفس (صحيح عارن أشلى) وهو الذي لا يجد راحة نحيه نحيه لأن ذلك لعله في الدماغ والأنف

صحيح (و) تؤخذ (اذن صحيحة بأذن שלא) ويؤخذ معيب من ذلك بصحيح بلا أثر  
 \* (فصل) \* ويشترط لجواز القصاص في الجروح انهاء وها) اي ان تنتهي (الى)  
 عظم كجرح العضد والساعد والفخذ والساق والقدم وكالموضحة) في الوجه والرأس قال  
 في شرح المقنع ولا تعلم في جواز القصاص في الموضحة خلافا انتهى (والهاشمة والمنقطة  
 والمأمومة) قال في المنتهى وشرحه والجروح أعظم منها اي من الموضحة ~~كهاشمة~~ ومنقطة  
 و. أمومة أن يقتص موضحة وأن يأخذ ما بين ديتها ودية ذلك الشجة فيأخذ في هاشمة خسا من  
 الابل وفي منقطة عشرة وفي أمومة ثمانية وعشرين بعيرا وثلاث بعير انتهى (وسراية القصاص  
 هدر) يعني انها غير مضمونة لان عمر وعليا قالا من مات من ~~حد~~ ذأ أو قصاص لأدية له الحق قتله  
 رواء سعيد بعناء لانه قطع بحق فكما انه غير مضمون فكذلك سرايته كقطع السارق لكن لو قطع  
 ولي الجناية الجاني من غير اذن الامام أو نائبه مع حر أو برد أو باله كاله أو مسمومة ونحوه  
 فمات بسبب ذلك لزم المقتصد دية النفس مقتوصا نهائية ذلك العضو الذي وجب له القصاص  
 فيه فلو وجب له في يد ~~كان~~ عليه نصف الدية وان كان في جفن كان عليه ثلاثة أرباعها  
 (وسراية الجناية مضمونة) ولو بعد ان دمل جرح واقتص ثم اتعض الجرح فسرى بقود دية  
 ودونها كالمقطع اصعب ما قتلت أخرى الى جنبها أو اليد وسقطت من مفصل فاقود (مالم  
 يقتصر بها) اي رب الجناية (قبل برئه) اي برجرحه (د) سرايته (هدر أيضا) لانه باقتصاصه  
 قبل الاند مال رضى بترك ما يزيد عليه بالسراية فيبطل حقه منه كما لو رضى بترك القصاص

### \* (كتاب الديات) \*

جمع دية وهي المال المؤدى الى محقق عاياه أو وليه بسبب جناية (من أذات انسانا أو) أذات  
 (جزأ منه بمباشرة أو سبب ان كان عمدا فالدية في ماله) اي مال المثل لان الاصل يقتضي ان يبدل  
 المثل فيجب على من أذات الجناية على الجاني (وان كان) الاثلاف (غير عمد) كالخطا وشبهه  
 العمد (ف) الدية (على عاقلة) وحكمة ذلك ان جنابات الخطا تكثر ودية الأذى كثيرة فاجباها  
 على الجاني في ماله تجحف به فاقضت الحكمة ايجابها على العاقلة على سبيل الوسيلة للقاتل  
 اذ كان معذورا بقتله (ومن حفر تعديا بئر أو قصير فعمقه أو أخر فضعا نأف بينهما) لان  
 السبب حصل منهما (وان وضع ثاثة) فيها (سكينا) فوقع انسان على السكين التي في البئر فمات  
 (ف) الدية على عاقلة الثلاث (أثلاثا) وان حفرها بملكه وسترها ليقع فيها أحد فن دخل باذنه وتلف  
 بالبئر فالقود على حافر البئر وان دخل بغير اذنه فلا ضمان عليه ككسوفه بغير اذنه او يقبل  
 قوله في عدم اذنه لافي كشفها (وان وضع واحد حجرا) أو نحوه (تعديا فترقبه انسان فوقع  
 في البئر فالضمان على واضع الحجر) دون الحافر لان واضع الحجر أو نحوه كالدافع لانه متى اجتمع  
 الحافر والدافع فالضمان على الدافع وحده لان الحافر لم يقصد بذلك القتل عاقدا عليه وان لم يكن  
 التعدي منه ما جمع فالضمان على منعه منه ما فقط فلو كان الحافر هو المتعدي بجزءه دون  
 واضع الحجر بأن كان وضعه لمصلحة كوضعه في وحل لتدريس عليه الناس كان الضمان على  
 الحافر دون واضع الحجر (وان تجاذب حران مكلفان حبلا) أو نحوه كنوب (فانقطع) ما تجاذبا  
 (فقطا ميتين فعلى عاقلة كل) منهما (دية الاخر) سواء انكبا أو استلقيا أو انكبا أحدهما



واستلقى الآخر لكن نصف دية المسكب على عاقلة المستلقى مغلظة ونصف دية المستلقى على عاقلة  
 المسكب محقة قاله في الرعاية (وان اصطدما) ولو كانا ضربين أو كان أحدهما ضربا والآخر  
 بصرا فنانا (فكذلك) أي فعل عاقلة كل واحد منهما دية الآخر وروى ذلك عن علي لأن كل واحد  
 منهم مات من حدة صاحبه وذلك خطأ فكانت دية كل واحد منهما على عاقلة صاحبه (ومن  
 أركب صغيرين لا ولاية له على واحد منهما فاصطدما فاديتهم) ومات أحدهما (من ماله)  
 أي مال المركب لانه منعت بذلك وتلف ما تلف ماله ما بسبب تعديه على الأصح وقيل اديتهم  
 على عاقلة وان أركبهما وفي المصلحة أركبهما عند أنفسهما ذية كل منهما على عاقلة الآخر  
 (ومن أرسل صغيرا فالتلف) في إرساله (نفسا أو مالا فالضمان على مرسله) وان جنى عليه  
 ضمة المرسل له قال في القروع ذلك في الإرشاد وغيره ونقل ابن منصور لانه قال ما جنى فله  
 الصبي انتهى (ومن ألقى حجر أو) ألقى (عدلا علوا بسببه ففرقت) السببية بسبب ذلك (ضمن)  
 الملقى (جميع ما فيها) في الأصح لانه تلف حصل بسبب فعله فكان عليه ضمانه كالأبواب والالتلاف  
 (ومن اضطر إلى طعام) انسانا (غير مضطرا أو شرابه) فطلبه (فدفعه حتى مات) ضمنه نص عليه  
 وخرج على ذلك أبو الخطاب ان كل من أمكنه النجاء نفس من هلكة فلم يضمنه منها مع قدرته على  
 ذلك انه يضمنه (أو أخذ طعام غيره أو) أخذ (شرابه) أي شراب غيره (وهو) أي المأخوذ طعامه  
 أو شرابه (عاجز) عن دفعه فالتلف (أو أخذ دابة) ضمن ما تلف من ذلك لانه سبب هلاكه (أو) أخذ  
 منه (ما يدفعه عن نفسه من سبع ونحوه) كتمر وذب وجبة (فأهلكه) ذلك المأكل عليه  
 (ضمنه) الاخذ لما كان يدفع به عن نفسه ليكون ذلك ماصرا سببا لهلاكه ومن أفرغ انسانا  
 أو ضرب به أو صغيرا فحدث بقاء أو بول أو ربح ولم يدم فعله ثلث دية (وان مات حامل أو)  
 مات (حاملها من ربح طعام) ونحوه كراثة الكبريت (ضمن ربه ان علم ذلك من عادتها) أي  
 ان الحامل عرفت أو يموت حملها من ذلك عادة وان الحامل هناك والافلاحم ولا ضمان

\* (فصل) وان تلف واقع على نائم غير متدبئومه فهدر وان تلف النائم فقير هدر وان  
 وضع جرحه على سطحه أو حائطه أو مظرفة أو وضع حجر على سطحه أو حائطه فدمته المارح على  
 انسان فقتلته أو على شيء فالتلف لم يضمنه (وان سلم بالغ عاقل نفسه أو) سلم (ولده إلى ساحب حاذق  
 ليلته) السباحة (ففرق) لم يضمن الولد في الأصح ولا من سلم نفسه قولا واحدا (أو أمر) مكلف  
 أو غير مكلف (مكلفا ينزل بئرا أو يصعد شجرة فهلك) ينزله أو يصعد الشجرة لم يضمنه (أو تلف  
 أجبر لغمر بئرا) أجبر (بئرا حائط بهدم ونحوه أو أمكنه الشجاعة نفس من هلكة فلم يفعل) لم يضمن  
 لانه لم يفعل شيئا يكون سببا (أو أهدب ولحم) ظاهره وان كان كبيرا أو يؤيده مائة ثم ان لا لب  
 أن يؤذيه لانه وان كان كبيرا ولم يذكر هذا البحث (أو أهدب) (زوجته في نشور) أو أهدب  
 معلم صبية (أو أهدب سلطانا وعينه ولم يسرف) أي ولم يزد على الضرب المأذون في ذلك في العدد  
 ولا في الشدة (فهدر في الجميع) ووجه ذلك انه فعل ماله فعله شرعا ولم يتعد فيه فلم يضمن سرائه  
 كالأول كان عليه قصاص فاقص منه فسرى إلى نفسه فانه لا يضمن كذلك ما هنا (وان أسرف  
 أو زاد على ما يحصل به المقصود) تلف بسبب ذلك ضمنه (أو ضرب من لا عقل له من صبي) هدر  
 (أو غيره) بما لا عقل له من مجنون أو موه فالتلف (ضمن) تعديه في المستحق الأولى بالاسراف

وعدم الأذن من الشارع في تأديب من لا عقل له لعدم حصول المقصود بتأديبه (ومن نام على  
 شقفه فهو يديه) على قوم (لم يضمن ما أتلف بقتله) لأنه ملجأ لم يتسبب  
 (فصل — ل في مقادير ديات النفس) واحد المقادير مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره (دية  
 الحز المسلم طفلا كان أو كبيراً مائة بغير أو مائة بقرة أو أماناة أو ألف مثقال ذهباً أو اثنا  
 عشر ألف درهم فضة) قال القاضي لا يختلف المذهب أن أصول الدية الأبل والذهب والورق  
 والبقر والغنم وبديل ذلك ما روى عطاء عن جابر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية  
 على أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل البقر مائة بقرة وعلى أهل الشاة أثنى عشر ذراعاً أو ثوباً أو دابة  
 وهذه الخمسة فقط أصولها إذا حضر من عابه دية أحد هالزم إلى الحناية قبولها بغير خلاف في  
 المذهب وتعتبر السلامة من عيب في كل نوع من الأبل والبقر والغنم لأن مبلغ قيمتها ينفق  
 (ودية الحز المسلم على النصف من ذلك) أي من دية الحز فيكون قدرها مائة بقرة أو خمسة  
 بغير أو ألف شاة أو خمسة مائة مثقال ذهباً أو ستة آلاف درهم فضة (ودية الكتابي الحز) سواء كان  
 ذمياً أو معاهداً أو مستأنساً (كدية الحز المسلمة) وكذا جراحه قاله في المنتهى (ودية الكتابية  
 على النصف) من دية ذكراً أو أنثى في شرح المقنع لأنه لم في هذا خلافاً (ودية الجومى الحز) ذمياً  
 كان أو معاهداً أو مستأنساً (ثمانمائة درهم) وعن قال بذلك عمر وعثمان وابن مسعود وسعيد بن  
 المسيب وعطاء وعكرمة والحسن ومالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم وعن ابن مسعود (ودية  
 الجوسية على النصف) من دية ذكراً أو أنثى (ويستوى الذكرو الأنثى) في قطع أو جرح (فما يوجب  
 دون ثلث الدية) على الأصح لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من دينها أخرجه النسائي (فلو قطع  
 ثلاث أصابع حرة مسلمة لزمه ثلاثون بغيراً ولو قطع رابعة قبل برودة إلى عشرين) قال ربيعة  
 قلت لسعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة قال عشرة قلت ففي أصبعين قال عشرة ونقلت ففي ثلاث  
 أصابع قال ثلاثون قلت ففي أربع أصابع قال عشرون قال فقلت لما عظمت مصيبتها قل  
 عقلها قال هكذا السنة يا ابن أخي (وتغلظ دية قتل الخطأ) بوقوعه (في كل من حرم مكة وأحرام  
 وشهر حرام) فقط (بالثالث) أي ثلث دية وهذا على الأصح الذي نقله الجماعة عن الإمام أحمد وهو  
 من مقررات المذهب وقال أبو بكر أنها تغلظ بقتل رجله المحرم خطأ والاول المذهب (فمع  
 اجتماع) حالات التغلظ (الثلاثة يجب) عليه (ديتان) لأن القتل يجب به دية وقد تكررت التغلظ  
 ثلاث مرات فكان الواجب ديتين (وان قتل مسلم كافراً) ذمياً أو معاهداً (عمداً أو سهواً دية)  
 أي دية الكافر على المسلم لا زالة القود كما حكم عثمان رضي الله عنه روى أحمد عن عبد الرزاق  
 عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً قتل رجلاً من أهل الذمة فرفع إلى عثمان فلم  
 يقتله وغلظ عليه الدية ألف دينار فذهب إليه أحمد ولا جد رضي الله تعالى عنه فظاهر ذلك في  
 مذهبه فإنه أوجب على الأعور إذا قلع عين صحيح مماثلة لعينه دية كاملة لما استمع عنه القصاص  
 وأوجب على سارق الثمر المعلق مثلي قيمته لما دأ عنه القطع (ودية الرقيق قيمته) ذكر كان  
 أو أنثى صغيراً كان أو كبيراً مدبراً أو كتاباً أو مملوكاً كان القتل أو خطأ (قلت) القيمة  
 (أو كثر) ولو فوق دية حرة

**مسألة** ومن جنى على حامل عدوا أو خطأاً وما يقوم مقام الجنابة كالأشعث فزحاً  
من استعداد بطلبها إلى ذي سلطان (فألفت جنيناً) بسبب ذلك في الحال أو بقيت متألة حتى سقط  
والجنين اسم للولد في البطن مأخوذ من الاجتنان وهو الستة لأنه اجتنه بطن أمه أي سترو (حراً  
مسلاً كذا كان أو أوثق فديته غرة) وهي في الأصل الخيار سمى بها العبد والامة لأنهم من  
أقرب الاموال والأصل في وجوب الغرة في الجنين ما روى أبو هريرة قال أقتنت امرأتان من  
هذيل فرمت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وفي بطنها جنين فاخضعوا إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ففقه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذية جنينها عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على  
عاقبتها وورثها ولدها ومن معه متفق عليه (قيمة عشر دية أمه وهي خمس من الأبل والغرة هي  
عبد أو أمة) ولو قال ودية الجنين الحر المسلم لم غرة عبد أو أمة قيمتها خمس من الأبل لكان أخصر  
(وتمة قد الغرة تمة الجنين) وهي موروثه عن الجنين كآفته سقط حياً فلا حق فيها للقاتل  
ولا كامل رق ولا يقبل فيها شيء وخشى ولا معيب عيباً يرد به في بيع ولا من له دون سبع سنين  
(ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجنابة نقد لأنه جنين آدمية وقيمة الامة بمنزلة ذية الحرية  
ولأنه جرم منها فقد ربه من قيمته **كسائر أعضائها** (ودية الجنين المحكوم بكفره) جنين  
الذمية من زوجها الذي (غرة قيمته عشر دية أمه) لأن جنين الحرية المسلمة مضمون بعشر دية أمه  
فكذلك جنين الكافرة (وإن ألفت الجنين حياً لوقت يعيش مثله وهو نصف سنة فصاعداً) ولو لم  
يسهل ثم مات (فقيمة ما في الحى) فإن كان حرًا فقيمة دية الحر (كامله) لأنه حر مأت بجناية أشبهه  
مalo بأشبهه بالقتل (وإن كان رقيقاً ففيه) (قيمته) لأن قيمة العبد بمنزلة الدية في الحر (وإن اختلفا)  
أي الحائى وولى الجنابة (في خروجه) أي خروج الجنين (حياً أو ميتاً) بأن قال ولى الجنابة خرج  
حياً فقيمة دية وقال الحائى خرج ميتاً فقيمة غرة ولا يثبت لواحده منهم بما يذكره (فقول الحائى)  
بيمينه في ذلك لأنه منكرو الأصل برأه ذمته من الدية الكاملة (ويجب في جنين الدابة ما ينقص  
من قيمة أمه) قال في القواعد وقياسه جنين الصيد في الحرم والأحرام ومضى أذنت امرأته على  
إنسان أنه ضرب بها فأسقطت جنينها فأنكر الضرب قال قول قوله بيمينه لأن الأصل عدمه وإن  
أقر بالضرب أو قامت به يمينه وأنكر أن تكون أسقطت قال قول قوله أيضاً بيمينه أنه لا يعلم أنها  
أسقطت لأعلى البت لأنها عين على فعل الغير والأصل عدمه وإن ثبت الإسقاط والضرب وادعى  
إسقاطها من غير الضرب فإن كانت أسقطته عقب الضرب قال قول قولها بيمينه لأن الظاهر  
أنه من الضرب لو جوده عقب شيء يصلح أن يكون سبباً له وكذا إن أسقطته بعده بأيام وكانت  
متألة إلى حين الإسقاط وإن لم تكن متألة فقول بيمينه

**فصل في ذية الأعضاء** من ألتف ما في الإنسان منه شيء (واحد = الألف) ولو وقع عوجبه  
(واللسان) ينطق به كبيراً ويحركه صغيراً (والذكر) ولوله خيراً وشيخ فأن (فيكون) (فيه دية  
كاملة) لأن في اتلافه أذهاب منفعة الجنس وأتلافها كإذهاب النفس في جميع ما ذكر (ومن  
ألتف ما في الإنسان منه شيئاً كالبدن والرجلين) لأن في اتلافهما أذهاب منفعة الجنس  
فكان فيهما الدية (والعينين) ولو وقع عثر أو حول (والاذنين) وفاقا (والخارجين) والشددين  
والنصبتين (فيه) أي في اتلافهما (الدية وفي أحدهما نصفها) أي نصف الدية (وفي الاجتنان

الاربعة الدية وفي أحدها) أي أحد الاجفان (ر بها) لانها أعضاء اجمال ظاهر ونفع كل  
 فانها تكف العين وتحفظها من الحز والبرد ولولا ذلك اتعب منظر العين ولو كانت الاجفان لعين  
 أعشى لان ذهاب البصر عيب في ضمير الاجفان (وفي أصابع اليدين) اذا قطعت (الدية) كلمة  
 (وفي أحدها عشرها) أي عشر الدية (وفي الاغلة) ولو قطعت مع ظفر (ان كانت من ايهام  
 نصف عشر الدية) لان الابهام مفصلان فيكون في كل مفصل نصف عقل الابهام (وان كانت  
 الاغلة (من غيرها) أي غير الابهام (فثلث عشرها) أي ثلث عشر الدية لان دية الاصبع وهو  
 عشر الدية تقسم على الاصبع كما قسمت دية اليد على الاصابع والاصبع غير الابهام ثلاثة  
 مفصل فيكون في كل مفصل ثلث دية الاصبع غير الابهام (وكذا) حكم (أصابع الرجلين  
 (و يجب (في السن) أو الثاب أو الضرس قلع بشفقه بالسكين المهلة والخاء المججمة أي بأصله أو  
 الظاهر فقط ولو من مغير ولم يعد أو عاد أو سود واستمر أو أبيض ثم أسود بالاعلة (خمس من الابل)  
 فيكون في جمعهما مائة وستون بهير لانها اثنان وثلاثون أو ربع ثمانية وأربعين ربايات وأربع  
 أنساب وعشرون ضرسا في كل جانب عشرة خمسة من فوق وخسة من أسفل (وفي اذهاب نفع  
 عضون الاعضاء) كاليد والرجلين والعينين (ديته) أي دية ذلك العضو (كاملة) وفي  
 شفتين جارتا لالذهابتان على أسنان أو استرخفا في مفصلا عنهما ديتهم

﴿فصل في دية المنافع﴾ المنافع الكلام على ديات الاعضاء كالانف والاذن واليد والرجل ونحو  
 ذلك شرع يتكلم على ديات المنافع وهي السمع والبصر والشم والذوق ونحوها فقال (تجب  
 الدية كاملة في اذ هلب كل من سمع وبصر وشم وذوق) بيان للمنافع (وكلام) فمن جنى على  
 انسان فخرس وجبت عليه دية لان كل ما تعلق الدية باتلافه تعلق باتلاف منفعة كاليد  
 (وعقل) فالبعضم بالاجماع لانه أكبر المعاني قدرا وأعظم المماس نفعا فانه يتميز به الانسان  
 عن البهائم وتعرف به صحة حقائق المعالومات ويهتدي به الى المصالح ويدخل به في التكليف  
 وهو شرط في ثبوت الولايات وجهه التصرفات وأداء العبادات فكان أولى من بقية المماس  
 (و) تجب الدية كاملة أيضا في (حذب) بفتح المهملةين لان بذلك تذهب المنفعة والجمال لان  
 اتصاف القائمة من الكمال والجمال وبه يتشرف آدمي على سائر الحيوانات (ومنفعة  
 منى) لان منفعتها مقصودة أشبه الكلام وتجب في صبر بأن يضرب الانسان فيصير وجهه  
 في جانب (و) تجب كاملة في منقعة (نكاح) فاذا كسر صلبه فذهب نكاحه فدية الدية (و) في  
 منقعة (أو كل) لانه نفع مقصود كالشم (و) في ذهاب منقعة (صوت) كذا في ذهاب منقعة  
 (باطش) لان في كل منهما منافع مقصودة (وان أفرغ انفا أو ضربه) ولو صغيرا (فأحدث بقاء أو)  
 أحدث (يول أو) أحدث (بريح) وليد من فعله ثلث الدية وان دام فعليه الدية (كاملة) (وان  
 جنى عليه) فأذهب سمعه وبصر وعقله وشمه وذوقه وكلامه ونكاحه فعليه سبع ديات لكل  
 واحدة دية كاملة (و) عليه (أرض ثلث الجنانية) التي جنبها عليه (وان مات) الجنى عليه  
 (من الجنانية فعليه) أي على الجناني (دية واحدة)

﴿فصل في دية الشجوة والجنائفة﴾ الشجوة واحدة الشجاج (اسم يلوح الرأس  
 والوجه) خاصة سميت بذلك لانها قطع الجلد ما في غير الوجه والراس فيسمى برحولا يسمى شجوة

وهي عشرة من فيها حكومة المارضة التي تخرج من الخلد أي تشقه ولا تدميه ثم البازلة البامضة  
 الدامضة وهي التي تدعى باللدن الباضحة التي تبضع اللحم ثم المتلاحة الغائصة في اللحم ثم  
 السحياق وهي التي ينمأ بين العظم عشرة وفيه تسفي السحياق والحكمة أن يقوم  
 بجني عليه كانه من الاجنابة ثم يقوم وهي به قد برزت فاقص من القيمة فلم يبق عليه على الجاني  
 كفسده من الدبة ولا يبلغ بحكومة محل له مقدرة قدره وخسة فيها مقدرة وهي ما أشار إليها بقوله  
 (وهي خمسة أحدها الموضحة) وهي (التي توضع العظم وتبرز) ولو بقدر ابرقن يتقرر ذلك ذكره  
 ابن القاسم والقاضي واعقده في المنتهى والوضع البياض يعني ابدت بياض العظم (وفيها نصف  
 عشر الدية) أي دية الحر المسلم وذلك (خسة أبخرة) ولا فرق في ذلك بين كون الموضحة في الرأس  
 أو الوجه (فان كان بعض في الرأس وبعض في الوجه فهو ضحيتان) لانه أو ضمه في عضوين  
 فكان لكل واحد منهما حكم نفسه (الثاني الهاشمية) وهي (التي توضع العظم) أي تبرز  
 (وتشبه) أي تنكسر (وفيها عشرة أبخرة) وتسمى الهاشمية الصغيرة والكبيرة كالوضحة  
 (الثالث المنقلة) وهي (التي توضع العظم) (وتشبه) العظم (وتنقل العظم وفيها خمسة عشر  
 بعيرا) باجماع من أهل العلم ~~حكماء~~ ابن المنذر (الرابع المأمومة) وهي الشجة (التي  
 تصل إلى جلد الدماغ) وتسمى الامة بالمد وتسمى أيضا أم الدماغ (وفيها ثلث الدية لخماس  
 المدامضة) وهي الشجة (التي تخرف الجملة) يعني جملة الدماغ (وفيها الثلث أيضا) يعني ثلث  
 الدية كالمأمومة

\* فصل \* وفي الخاتمة ثلث الدية وهي كل ما (أي جرح) (يصل إلى الجوف) وهو ما بطن  
 منه مما لا يظهر للرأى (كداخل البطن) ولولم يخرق معي (و) داخل (ظهر وصدور وحق) ومثانة  
 وبين خصيتين وداخل دبر (وان جرح جانب الخرج) السهم الذي جرح به أو نحوه (من) الجانب  
 (الآخر فاحشيتان) فصل عليه احدى وقيل واحدة (ومن وطئ زوجة صغيرة لا يوطأ مثلها)  
 أو لحيفة لا يوطأ مثلها (تخرق) يوطئه (ما بين مخرج بول و) مخرج (مني أو) خرق يوطئه (ما بين  
 السيلين فغلبه الدية) كماله (ان لم يستمسك البول) بسبب ذلك لا زال البول مكانا من البدن  
 يجمع فيه للفرج فعدم امسك البول ابطال لنفع ذلك الهل فيجب فيه الدية كالمول يستمسك  
 الغائط (والا) بأن كان البول يستمسك (فهو) جاتنة (فيها ثلث الدية) (وان كانت) الزوجة  
 (من يوطأ مثلها مثله أو) كانت الموطوءة (أجنبية) أي غير زوجة (كبيرة مطوعة ولا نبهة)  
 للواطئ في وطئها (فوقع ذلك) بأن خرق ما بين السيلين أو ما بين مخرج بول وفي (فهو) در  
 لانه ضرر حصل من فعله ما دون فيه مغرم بضمه كرش بكارتها ومهر مثلها كالمول كانت أدنت  
 في قطع يدها فمضى القطع إلى نفسها

### \* (باب العاقلة) \*

وما فعله وهي من غرم ثلث دية فأكثر بسبب جنابة غيره (وهي ذكور عصابة الجاني نسبا وولاة)  
 حتى عمودى ذنبه بحق من بعد كان ابن عم أبي جد الجاني سواء كان الجاني رجلا أو امرأة  
 (ولا يحمل العاقلة هذا) سواء كان مما يجب القصاص فيه أو لا يجب كالمأمومة والمتلاحة (ولا)

تحمّل (عبدا) قتل عمدا أو خطأ أو لادبية طرفه ولا جنائيه (ولا) تحمّل العاقلة (اقرأوا) بان يقر  
على نفسه بجنائيه خطأ أو شبه عمدتو جب ثلث الدية فاكثر ان لم تصدقه العاقلة فخاله في الاقتناع  
(ولا) تحمّل (مادون ثا دية ذكره لم) كارش الموضحة نص على ذلك اقضاء عمرائها لا تحمّل  
شبا حتى يبلغ عقل الأمومة ولان الاصل وجوب الضمان على الجاني لانه هو المتلف فكان عليه  
كسائر المتلفين لكن خولف في ثلث الدية فاكثر باجهاقه بالجاني لكثرة نفي ماعداه على  
الاصل ولان الثلث حد الكثير لقوله صلى الله عليه وسلم والثلث كثير (ولا) تحمّل قيمة متلف  
وتحمّل العاقلة (انخطأ وشبه العدم وجلا) عليها (في ثلاث سنين) لقول عمر وعلى في دية  
الخطأ ولم يعرف لهم انحلاف فكان كالاجماع (وابتداء حول القتل من) حين (الزهور) أى  
زهوق الروح (و) ابتداء حول (الجرح من) حين (البرم) أى بره الجرح لان أرض الجرح  
لا يستقر الا بمرنه وقال القاضي ان لم يسر الجرح الى شئ فحوله من حين القطع (ويبدأ)  
في التحمّل (بالاقرب فالاقرب كالارث) فيقسم على الاباء والابناء ثم على الاخوة ثم على الاخوة  
ثم على الاعمام ثم بنينهم ثم اعمام الاب ثم بنينهم ثم اعمام الجد ثم بنينهم كذلك ابدأ حتى اذا انقرض  
المناسبون فعلى المولى المعقوب ثم على عصبائه الاقرب فالاقرب لان ذلك حكمه يلقى بالتعصيب  
فوجب ان يقدم فيه الاقرب فالاقرب كالميراث (ولا به تبر) في العاقلة (ان يكونوا وارثين)  
في حال العقل (ان يعقلون عنه بل متى كانوا يرثون لولا الحب عقلوا) لانهم عصبه اشبهوا سائر  
العصباء بحقيقة ان العقل موضوع على الناصرهم من أهله (ولا عقل على فقير) ولو كان  
معقلا لان تحمّل العقل موانع فلا يلزم الفقير كالزكاة ولانها وجبت على العاقلة تخفيفا على  
القائل فلا يجوز التنقيص لهما على من لا جنائيه منه وفي ايجابها على الفقير تنقيصا عليه وتكليف  
بما لا يقدر عليه وانما تجب على المومر والموسر هنا من ذلك لما بافاضل عن حاجته وكفارة  
ظهار (و) لا عقل على (مجنون ومجنون) يعنى انهم لا يحملون شيئا من العقل لانهم ما وان كانوا  
لهم اموال فليس من اهل التصرة والمعاضدة لهم العقل الباعث لهما على ذلك (وامرأة ولو  
معتقة) وخفى لانهم ليسوا من اهل المعاضدة (ومن لا عاقلة له أو) كان (له) عاقلة (ومعزت)  
عن جميع ما وجب بخطفه أو تيممه (فلا دية عليه وتسكون في بيت المال) حاله ان كان مسلما وان  
كان كافرا كان الواجب أو تيممه عليه (كديته من مات في زجة بكعومة) زجة (طواف  
فان تعذرا لا خذمنه) أى من بيت المال (سقطت)

### • (باب كفارة القتل) •

سميت بذلك اخذ من الكفر بفتح الكاف وهو السر لانما اتفق الذنب ونسبته (لا كفارة في)  
القتل (العمد) الحضر (وتجب) الكفارة (فيما دونه) قال في الاقتناع وشرحه ومن قتل نفسا  
محرمة أو شارك فيها أو نفسه أو قنه أو ماله أو ماله خطأ أو ما جرى مجراه أو شبه عمد  
أو قتل بسبب في حياته أو بعد موته كخنزير ونصب سكين وشتم اذ زور لافي قتل عمد محض  
ولا في قتل أسير حرب يمكنه أن يأتيه الامام فقتله قبله ولا في قتل نسأ حرب وذريتهم ولا في قتل  
من لم يبلغه الدعوة وان وجد كفارة كاملة في ماله انتهى (في مال القاتل لنفس محرمة ولو) كان  
القاتل (جنبيا) كالواضرب بطن امرأه فالقتل جنبيا ميتا أو حيا ثم مات لانه قتل نفسا محرمة

أشبه قتل الآدمي بالباشرة ولا كفارة بالقصاص مضمعة لم تنص ورؤية الرقيق بالصوم) لانه  
لا مثله (ر) يكفر (الكافر بالعقوبية يكفر غيرهما) أي غير الرقيق والكافر (بعتق رقبة  
مؤمنة) سليمة وتقدم (فان لم يجد) رقبة (ف) يلزمه (صيام شهرين متتابعين ولا طعام هنا) أي  
في كفارة القتل (وتتعدد الكفارة بمدد المقتول) فعلى من قتل اثنين كفارتان وعلى من قتل  
ثلاثة ثلاث كفارات وهكذا الان كل قتل يقوم بنفسه غير من علق بغيره فوجب أن يكون في  
كل قتل كفارة كما يجب في كل قتل دية وبما يجب في كل قتل صيد جواز تقدم (ولا كفارة  
على من قتل من يباح قتله كزنا محصن ومردود حربي وباغ وقصاص ودفع عن نفسه) لان  
قتل هؤلاء لا يحرم

### \*(كتاب الحدود)\*

وهو جمع حد والحدافة المنع وحدود الله تعالى محارمه لقوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها  
وهي ما حده سبحانه وتعالى وقدره فلا يجوز أن تتعدى كتزويج أربع ونحوه وما حده الشرع  
فلا يجوز فيه الزيادة والنقصان قال في المنتهى وهو في عرف أهل الشرع عقوبة مقدرة شرعا  
في معصية تمنع من الوقوع في مثلها انتهى (لا حد الأعلى مكاف) وهو البالغ العاقل لانه اذا  
سقط عن غير البالغ العاقل التكليف في العبادات والائتم في المعاصي فالحد المبنى على الذرة  
بالشبهات أولى لكن ان كان المجنون يفيق في وقت فاقر فيه انه زنى في حال افاقته أخذ بما أقر به  
وحدما لو أقره زنى ولم يذمه الى حال أو شهدت عليه بيعة انه زنى ولم تضافه الى حال افاقته فلا حد  
للاحد قال وكذا لا يجب على نائم وناثمة ولا يجب الحد أيضا لا على (ملتزم) أحكام المسلمين ليخرج  
الحربي والمسلمة من أمان الذي فهو داخل في ذلك ولا يجب أيضا لا على (عالم بالتحريم) قال عمر  
وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم لا حد الأعلى من علمه ولا فرق في ذلك بين جهله بتحريم الزنا  
وتحريم عين المرأة مثل أن تزف اليه غير زوجة فيظن امرأته فيطأها أو تدفع اليه جارية غيره  
فيمتلكها مع جواربه ثم يبطوها ظانها نكاحا من جواربه التي يملكهون فلا يجب عليه حد بذلك  
(وتحرم الشفاعة وقبولها في حد الله سبحانه وتعالى بعد ان يبلغ) أي ثبت عقد (الامام) قال في  
المستوعب ولا يجوز للامام أن يقبل شفاعة فيما هو حق لله سبحانه وتعالى من الحدود ولا يقبل  
عنه وحرم الشفاعة لكونه مطالب بفعل يحرم على من طلبه منه (وتجب اقامة الحد ولو كان  
من يقيمه شريكا) أو عوناً (في) تلك (المعصية) قاله الشيخ واجتنب عما ذكره العلماء من أصحابنا  
وغيرهم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقطع بذلك بل عليه أن يأمر وينهى ولا يجمع  
بين معصيتين (ولا يقيم الا الامام أو نائبه) سواء كان الحد لله تعالى كحد الزنا والآدمي كحد  
الغذف لانه استيفاء حتى يقتصر الى الاجتهاد ولا يؤمن من استيفائه الحيف فوجب تقويضه الى  
نائب الله تعالى في خلقه ولا في النبي صلى الله عليه وسلم عدد الشفع والوزن كان يقيم الحد في حياته  
وخلقه أو من بعده ويقوم نائب الامام في ذلك بمقامه لأن النبي صلى الله عليه وسلم حال واغد  
بأنيس لرجل من أسلم الى امرأته هذا فان اعترفت فأرجعها وأمر بأبوابهم ما عزولم يحضره  
(في) الا (السيد) الخ المالك العالم بأقامة الحد وبشرطه (على رقبة) ولو كان السيد قاسفا أو  
امراة مجتهدا فاقامة تعزير ما لم تكن الامة هرة رجة (وتحرم اقامته) أي اقامة الحد (في المسجد)

لا تداوى من أن يحدث من المحدثين تلوث به المسجود فان أقيم فيه لم يعد له ول المقصود  
 بالافادة وهو الزجر (وأشبهه) أى أشد الجلد في الحدود (جلد الزنا) جلد (الذف) جلد  
 (الشرب) نص على ذلك (ف) جلد (التمزير) لأن الله تعالى خص الزنا بمزيداً كبد بقوله تعالى  
 ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله فاقضى مزيداً كبداً ولا يمكن ذلك في العدد فيكون في الصفة  
 ولا تأخذكم بهما رأفة في الدين الله فاقضى مزيداً كبداً ولا يمكن ذلك في العدد فيكون في الصفة  
 ما خف في عدده كان أخف في حقيقته (ويضرب الرجل) الحد حال كونه (فأثم) على الأصح لأن  
 قيامه وسيلة إلى إعطاء كل عضو حظه من الضرب (بالسوط) قال في شرح المذهب للعنقية  
 السوط فوق القضيب ودون العصا وقال في المدع ومن المختار لهم بسوط لا ثمرة أى يابس  
 فتم من أن يكون من غير الجلد انتهى ولا يبالغ في الضرب بحيث يثقب الجلد (ويجب) في الجلد  
 (اتقاء الوجه) (اتقاء الرأس) (اتقاء الفرج) (اتقاء المقتل) كالقواد والخمين لأنه  
 وربما أدى ضربه في شيء من هذه الأعضاء إلى قتله أو ذهاب منفعة أو دية لا غيره (وتضرب  
 المرأة) الحد حال كونها (جاسة) لقول على كرم الله وجهه تضرب المرأة جالسة والرجل قائماً  
 (وتشد عليه أوثانها) لثلاث تنكشف لأن المرأة عورة وفعل ذلك أسوأ من فعلها (ويحرم  
 بعد) إقامة (الحد) بس وايداء بكلام) أى أن يجبر المحدثون نص عليه أو يؤذى بكلام كالتعيير  
 على كلام القاضي (والحد) (المقدر في ذنب) كفارة لذلك الذنب) نص عليه (ومن أتى حداً  
 ستر نفسه ولم يستأن بقربه عند الحاكم) نقل مهني في رجل زنى فذهب ليقتر قال بل يستر نفسه  
 واستحب القاضي أن شاع رفعه إلى حاكم ليقبض عليه قال ابن حامد إن تعلقت التوبة بظاهر  
 كالصلاة والزكاة أظهرها لك والأمر (وان اجتمعت حدود الله تعالى من جنس واحد) بان  
 زنى مراراً أو سرق مراراً أو شرب مراراً (تداخلت) فلا يجرد سوى مرة قال ابن المنذر أجمع  
 على هذا كل من يحفظ عنه من أهل العلم وذلك لأن الغرض الزجر عن إتيان مثل ذلك في  
 المستقبل وهو حاصل بالحد الواحد لأن الواجب هنا من جنس واحد فوجب التداخل  
 كالكفارات من جنس واحد (و) ان اجتمعت حدود الله تعالى (من أجناس) ولم يكن فيما اقتل  
 كمن زنى وهو غير محسن أو شرب الخمر وسرق (فلا) تتداخل بل يجب أن يبدأ بالأخف فالأخف  
 فيحد للسرقة أولاً ثم يحد للزنا ثم يقطع للسرقة وإن كان فيما اقتل استوفى وحده ونسبته  
 حقوق الأذى كلها سواء كان فيما اقتل أو لم يكن

### \*(باب حد الزنا)\*

الزنا (هو فعل الفاحشة في قبل أو دبر) وهو من أكبر الكبائر وقد أجمع المسلمون على تحريمه لقوله  
 تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه كان فاحشة ومقتواً ميسيراً وقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله  
 إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الأبا لحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له  
 العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً (فأما الزنى) المكلف (المحصن) وجب دمه حتى يموت (لأنه  
 ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يقر به قوله وفعله في أخيه أو كثر قواجم عليه أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم (والمحصن هو من وطئ زوجته في قبلها بتركاح صحيح) ولو كائنه ولو في  
 سجن أو صوماً أو حرماً أو في المسجد أو في المصالح (وهذا) أى الزوجان (حواش كاشان) ولو



ذميين أو مسلمين حال الوطء اذا علمت ذلك فيشترط للإحصان سبعة شروط أحدها الوطء في  
 القبل الثاني أن يكون الوطء في نكاح ولا خلاف بين أهل العلم في أن وطء الزنا والشبهة والتيسر  
 لا يصير به الوطء محصنا الثالث أن يكون النكاح صحيحا وفاقا للمالك والشافعي الرابع الحرية  
 الخامس البلوغ السادس العقل السابع أن يوجد الكمال في الزوجين حال الوطء بان يطأ  
 الزوج العاقل الحر زوجته العاقلة الحرة وأما الإسلام فليس بشرط للإحصان على الأصح (وان  
 زنى الحر غير المحصن جلد مائة جلدة) وبالاخلاف (وغرب عاما) الى مسافة قصر سواء كان الزاني  
 مسلما أو كافرا لانه حد ترتب على الزنا فوجب على الكافر كوجوب القود في القتل والقطع في  
 السرقة (وان زنى الرقيق) أي كمل الرق (جلد خمسين) جلدة لقوله تعالى فعليه من نصف ما على  
 المحصنات من العذاب والعذاب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير فيه: صرف التنصيف اليه  
 دون غيره بدليل انه لا ينصرف الى تنصيف الرجم لعدم تنصيفه (ولا يغرب) لان التغريب في حق  
 القن عقوبة اسمية دونه لانه غريب في موضعه وبقره أي يتهم بتغيره من الخدمة ويتضرر سيده  
 بتقويت خدمته والاتفاق عليه مع بعده عنه فيصير الحدة شرعا في حق غير الزاني والضرر على  
 غير الزاني والمبعض يجلد ويغرب بحسب ما به (وان زنى الذي بمسألة قتل) لانه انتقض عهده وتقدم في  
 الجهاد (وان زنى الحربي فلا شيء عليه) من جهة الزنا لانه مهدر الدم ولانه غير ملتزم بالأحكام (وان  
 زنى المحصن بغير المحصنة) فلا يكل (من المحصن وغيره) حده ومن زنى بهيمة (ولو سكة) (عز) فقط  
 وقتل لكن لا تقتل الابانة هادة على فعله بل ان لم يكن يملكها ويجرم أكلها فيضنها بغيرها كما لا  
 (وشروط وجوب الحد ثلاثة أحدها تغيب الحشفة) الأصلية ولو كانت من خصي (أو) تغيب  
 (قدرها) أي قدر الحشفة لعدم وجود الحشفة (في فرج أصلي أو دبر لا دعي) فقوله تغيب  
 احتراز عن لم يغيب كان أصاب بد كرم باب الفرج وقوله الحشفة احتراز عن غيب بعضهم أفاق  
 ذلك لا يسمى زنا اذا الوطء لا يتم بدون تغيب جميع الحشفة لانه التدر الذي يثبت به أحكام الوطء  
 في القبل وغيره وقوله أو دبر يدخل اللواط ووطء المرأة في الدبر لانه فاحشة وعلم مما تقدم ان من  
 وطئ أجنبية لا تجل له دون الفرج لم يلزمه حد (الثاني) من شروط حد الزنا (اتقاء الشبهة) فلو  
 وطئ زوجته في -يض أو نفاس أو أمته المحرمة أيد ابرضاع أو غيره أو المزوجة أو المعتدة أو أمة  
 له أو ملكاته أو وليت المال فيها شرك أو في نكاح أو ملك محتلف فيه وهو يعتقد تحريمه أو امرأة  
 وجدها على فراشه أو في منزله ظن أزواجه أو أمته فلا حد عليه (الثالث) من شروط حد الزنا  
 (ثبوته) أي ثبوت الزنا وله صورتان أشار للاولى بقوله (اما باقرار) من تكاف (اربع مرات) ولو  
 كان الاعتراف في مجلس لان ما عزا أقر عجمه أو ربعا في مجلس واحد أو اقامة أقرت عنده  
 بذلك في المجلس (و) يعتبران (يسفر على اقراره) حتى يتم الحد لان من شرط اقامة الحد بالاقرار  
 البقاء عليه الى تمام الحد وإشاره الثانية بقوله (أو بيمينه) أربعة رجال عدول في مجلس واحد  
 ولو جاءوا متفرقين بزنا واحد وصقونه وبعتبر في ثبوته بالشهادة عليه خمسة شروط الشرط الاول  
 أن يكون الشهود أربعة الثاني أن يكونوا رجالا كلهم الثالث أن يكونوا عدولا فلا تقبل شهادة  
 مستور الحال لجواز أن يكون فاسقا الرابع أن يشهدوا في مجلس واحد الخامس أن يصف  
 الشهود صورة الزنا فيقولون رأينا ذكرا في فرجها كالمرء في السككة (فلان كان احدهم غير

عدل حدوا القذف) كله (وان شهد أربعة بزناهم) أي بزنا فلان (بثلاثة فتشهد أربعة آخرون ان الشهود) الاربعة (هم الزناة بها) دون من شهدوا عليه (صدقوا) ولم يحسد الرجل المشهود عليه لان الشهود الاخيرين قد حو فيهم شهد عليه ولهذا قال (وحد الاولون فقط) أي دون من شهدوا عليه - مامن فلان وثلاثة (للقذف والزنا) لان الزنا ثبت عليه - م يشهادة الاخيرين فوجب الحد عليه - م لذلك ويجب عليهم حد القذف لانهم شهدوا بزنا لم يثبت (وان حلت من) أي امرأة (لازوج لها ولاس - لم يلزها شيء) ولا يجب ان تسأل لان في سؤالها عن ذلك شاعة للفاحشة وذلك منهي عنه فان ادعت انها أكرهت أو وطئت بشبهة أو لم تعرف بالزنا لم تحدد

### • (باب حد القذف) •

وهو الرمي بزنا أو لواط أو شهادة بأحدهما ولم تسكن البينة (من قذف غيره بالزنا حد للقذف ثمانية ان كان حرا) حد للقذف (أربعة ان كان رقيقا) وبالحساب ان كان مبعضا (وانما يجب) الحد (بشروط تسعة أربعة منها) أي من التسعة (في القاذف وهو ان يكون بالغاعا قالا) قال في الاقتناع وان كان القاذف مجنوناً أو مبرحاً أو نائماً أو صغيراً فلا حد عليه بخلاف السكران (مختاراً) أي غير مكره (ليس بالدلالة للقذف وان علا) يعني انه لا يجب حد قذف على من قذف ولده أو ولد لده أو ولد بنته أو بنت بنته وان - قل أو سقطت كقود (ونخسة في المقذوف وهو كونه حراما لماعا قلة عفيفا عن الزنا) ظاهرا (بوطأ وبطأ من - له) وهو ابن عشر وبنت تسع فأكثر اما اعتبار الحرية والاسلام فلان العبد والكافر حرمتهما ناقصة فلا تنقض لاجباب الحد والاثية الكريمة وردت في الحرمة المسماة وغبرها ليس في معناها وأما العقل فلان المجنون لا يعبر بالزنا اعدم تكليفه وغير العاقل لا يلحقه شيء بإضافة الزنا اليه لكونه غير مكلف وأما العفة عن الزنا فلان غير العفة لا يشتمه القذف، والحد انما وجب لاجل ذلك وقد أسقط الله تبارك وتعالى الحد عن القاذف اذا كان له بينة بما قال وأما كونه يجامع مثله فلان من دونه لا يعبر بالقذف لتحقيق كذب القاذف ولا يشترط في المحصن العدة فلو كان فاسقا اشربه الخمر أو لبدعة ولم يعرف بالزنا وجب الحد على قاذفه (لكن لا يجب قاذف غير البالغ حتى يبلغ) ويطلب به بعد بلوغه (لان الحق في حد القذف للادعي) أي المقذوف (فلا يقام بالاطلبه) أي طلب المقذوف ولان مطالبته قبل البلوغ لا تجب الحد لعدم اعتباره كلامه وليس لوليها المطالبة عنه لانه حق شرعي ثبت للثمن في فلم يقيم غيره مقامه في استيفائه كالفقاص فاذا بلغ وطلب أقيم حينئذ (ومن قذف غير محصن عزز) والمحصن هو الذي اجتمعت فيه الشريطة الخمسة المتقدمة (وبتت الحد هنا) أي في القذف (وفي الشرب وفي التعزير بأحد أمرين اما باقراره مرة أو شهادة رجلين عدلين) ويأتي

• (فصل) • ويسقط حد القذف بأربعة اشياء (بعضه) المقذوف) ولو بعد طلب لاعتى بعضه كما لو كان المقذوف جماعة بكلمة فان عليه حد واحد الجميعهم ولكل واحد منهم حق في طلب اقامته فلو كانوا خمسة مثلا وعفا أحدهم عن حقه لم يسقط حق الاربعة الباقين فلو طلب أحدهم حقه فلما جلد عشرين قال عفوت عن باقي الحد لم يسقط حق الثلاث الباقين من ثمة

فلو طلبها أحد الثلاث الباقيين فلما جلد عشرين أخرى قال عفوت عن باقي الحد لم يسقط حق  
 الاثنين الباقيين من تمة الحد فلو طلبها أحدهما فلما جلد عشرين قال عفوت عن تمة لم يسقط  
 حق الواحد الباقي فلو طلب جلد العشرين الباقية من الثلاثين ولهذا لا يسقط بالمالحة عليه  
 ولا عن بعضه بحال وهذا بخلاف عقوبة من مسخوق القود عن حقه فإنه يسقط بذلك حق باقيهم  
 (أو بتصديقه) أي بتدبير المقذف للقذف (أو بإقامة المينة) بما قذفه به (أو باللعان)  
 وتقدم (والقذف حرام وواجب ومباح فيحرم فيها تقدم) وهو من الكبائر (ويجب) القذف  
 (على من يرى زوجته تزني ثم تلد ولدا يوقو في ظننه أنه من الزاني لشبهه به) أي لكون  
 الولد يشبه الزاني (ويباح) قذفها (إذا رآها تزني ولم تلد ما يلزمه نفيه) أو بسقط قبض زناها في  
 الناس أو أخبره بزناها ثقة أو يرى الزوج رجلا يعرف بالفجور يدخل اليها زاد في التزغيب  
 خلوة (وفراقها أولى) من قذفها لأنه أسهل ولا يثبت قذفها يلزم منه أن يحلف أحدهما كاذبا  
 أو تفرقة فتصح

• (فصل) • والقذف تنقسم ألفاظه إلى صريح وكناية (وصريح القذف) للمرأة (بامنيوك) أن  
 لم يفسره القاذف بفعل زوج أو سيد ولذا كرر (بامنيوك) بآزاني يا عاهر) أو قد زنت أو زني فربك  
 ونحوه أو قال له (بالوطي) فإن قال أردت زاني العاهر أو عاهر البدأ أو أنك من قوم لوط أو أنك  
 تعمل عملهم غير آتيان الذكور لم يقبل لأن القذف بما تقدم صريح (واست) ولد فلان) أو است  
 لايك (قذف لأمه) أي أم المقول له ذلك لأنه إذا ولد على فراش انسان ونفي أن يكون منه فقد  
 أثبت الزنا على أمه لأنه لا يحصى إمامان يكون من أبيه أو من غيره فإذا انفاه عن أبيه فقد أثبت له غيره  
 والغير لا يمكن أن يجباها في زوجية أبيه إلا من زنا فيكون قاذفا لها لذلك (وكناية زنت يدك  
 أو) زنت (رجلا أو) زنت (يدك أو) زنت (رجلك أو) زني (بدنك) لأن زناها هذه الأعضاء  
 لا يوجب الحد ومن الكنايات بالقذف يا عذيف (يا مخنث يا خبيثة يا خبيثة أو يقول لزوجته  
 شخص قد فضحت زواجك وغطيت رأسه) أو نكست رأسه (وجعلت له قرونا وعلفت عليه  
 أولاد من غيره وأفسدت فراشه) ولعربي بالنبطي يا فارسي يارومي وقوله لاحدهم يا عربي ولان  
 يخافه بالحلال ابن الحلال وما يعرفك الناس بالزنا وما نابزان أو ما أمي بزانية أو يسمع من  
 يقذف شخصا يقول له صدقت أو صدقت فيما قلت أو أخبرني فلان أنك زنت أو أشهدني فلان  
 أنك زنت وكذبه فلان (فإن أراد به هذه الألفاظ حقيقة الزنا حد) للقذف (والا) بان قال  
 أردت بالنبطي نبطي اللسان وبالفارسي فارسي الطبع وبقولي الرومي رومي الخلقة وبقولي  
 لها أفسدت فراشه أي أحرقتة أو أتلفته وبقولي علفت عليه وأولاد من غيره أي التقطت ولدا  
 وذكركت أنه ولده وبقولي مخنث أنه فيه طباع التأنيث وهو التشبه بالأمه ونحو ذلك قبل  
 (وعز) نقله حنبل (ومن قذف أهل بلدة أو) قذف (جماعة لا يتصور الزنا منهم عادة) عززلانه  
 لا عار على المقذوف بذلك لقطع بكذب القاذف (لاحد) عليه ومن قال لمكاف أقذفني فقد فقه لم  
 يجد لأنه حق له وعززلان ذلك محرم (وان كان يتصور الزنا منهم عادة وقذف كل واحد بكلمة فعليه  
 اسكت واحد حد) لأنه قد تعدد القذف وتعددت محله تعدد الحد بتعدد (وان كان أجالا) أي  
 بكلمة واحدة فإن قال هو لا زناه قط البوم جميعهم أو طالبه أحدهم (فمعليه) حد واحد بقوله

تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يفرق بين العذف لواحد والجماعة لانه قدف واحد فلم يجب فيه الا حد واحد

• (باب حد المسكر) •

معنى الذى يشأ عنه السكر والسكر اختلاط العقل وكل مسكر خمر يحرم شربه قليلا وكثيره مطلقا ولو لعطش بخلاف ماء فحجر (من شرب مسكرا مائعا) او شرب ما خاطبه ولم يستل فيهما (أو استعط به) اى بالمسكر (واحتقن) به (أو) كل عجين امتزج به ولو لم يسكر حد ثمانين) جلدة (ان كان حرا) قال فى الانصاف هـ هذا المذهب وعليه جماهير الاصحاب انتهى روى ان عليا قال فى المشورة انه اذا سكره ذى واذا هذى افتري فخذوه حد المفترى روى ذلك الجوزجاني والدارقطني وغيرهما (و) حد (اربعة) ان كان رقيقا (وبستوى فى ذلك العبد والامة) بتمام الحد على كل من الحر والرقيق ولو ادعى جهل وجوب الحد (بشرط كونه) اى الشارب ولم يحججه (مسلم مكافا) ليخرج الصغير والمجنون حال كون مسكره (مختارا) لشربه لانه اذا لم يكن مختارا الشر به لائم عليه لانه لا يملكه على شربه سواء كره بالضرر أو الجنى الى شربه بان فتح فمه وصب فيه (عالمان كثيره يسكر) و يصدق ان قال لم أعلم (ومن تشبه بشراب النحر) جمع شارب (فى مجلسه وانيته) وحاضر من حضره مع حاضر الشراب (حرم وعزر) قاله فى الرعاية (ويحرم العصبه اذا اتى عليه ثلاثة أيام) بله المين وان لم يفل قال فى الفروع والمنصوص يحرم ما تم له ثلاثة أيام انتهى (ولم يطبخ) قبل ذلك قال فى المنتهى وان طبخ قبل تحريمه حل ان ذهب ثلثاه ويحرم العصبه ايضا ان غلى كغليان القدر بان قدف بزيده قال فى شرح المنتهى ظاهره ولو لم يسكر

• (باب التعزير) •

أصله المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة وفى عرف الفقهاء التاديب (يجب) التعزير على كل مكلف على الاصح نفل الميوتى فيمن رضى صغيرا لم ير عليه شيئا أو نفل ابن منصور فى صبي قال الزجل يازانى ليس قوله شيئا (فى كل معصية لاحد فيها ولا كفارة) كبشارة دون الفرج وامرأة لامرأة وسرقه لا قطع فيها وجناية لا قود فيها كصفع وكعنه ولبس لمن لعن ودهاء على من لعنه (وهو) اى التعزير (من حقوق الله تعالى لا يحتاج فى اقامته) اى التعزير (الى مطالبه) لانه شرع للتأديب فلا امام التعزير اذا رآه وأما سقوط التعزير بعفو المجنى عليه ففيه خلاف قال القاضى فى الاحكام السلطانية وذهب بعضه وحق السلطنة وفيه احتمال لانه تهذيب والتقويم وفى الاتصاف قدف مسلم كافرا التعزير لله تعالى فلا يسقط باسقاطه انتهى (الا اذا شتم الولد والده فلا يعزر الا بمطالبة والده ولا يعزر الوالد بحق ولده) قال فى الاقناع قال فى الاحكام السلطانية اذا شتم والد الولد لم يعزر الوالد بحق ولده ولا يعزر الولد لحقه ولا يجوز تعزيره الا بمطالبة الوالد ولا يحتاج التعزير الى مطالبه فى غيره فذهبوا ان شتم غيره مما عزر اقال الشيخ ومن غضب فقال ما نحن مسلمون ان ارادتم أنفسكم لنقص دينه فلا حرج فيه ولا عقوبة انتهى (ولا يراى فى جلد التعزير على عشرة أسواط) وهو قول اصح (الا اذا وطئ أمه) له فيها شتم فيعزر بمائة سوط (الاسواط) بما روى الاثر من عيبه من المسبب ان عمر رضى الله عنه قال فى أمه بين رجلين وطئها احدهما يجلد الحد الاسواط واخبر به أحمد رضى الله عنه (و) الا

(إذا شرب مسكر انما رومضان فيعز رب بعشرين مع الحلد) لما روى أحمد باسناداه ان عليا رضي الله تعالى عنه أتى بالتجاشق قد شرب خرا في رمضان فخلده ثمانين الحد وعشرين سوطا فطره في رمضان (ولا بأس بنسب وجهه من يستحق التعزير والمداواة عليه بذنبه) وبطاف به مع ضرب به قال الامام أحمد في شاهد الزور فيه عن عمر يضرب ظهره ويحلق رأسه ويستخيم وجهه وبطاف به وبطال حبسه (ويحرم حلق لحيته) وقطع طرفه وجرحه (وأخذ ذمالة) أو انلافه قال في الانصاف قال الاصحاب ولا يجوز قطع شيء منه ولا جرحه ولا أخذ شيء من ماله قال في الفروع فيتوجه ان انلافه أولى مع أن ظاهر كلامهم لا يجوز انتهى

\* (فصل - ومن الافاظ الموجهة للتعزير قوله لغيره يا كافر يا فاسق يا فاجر يا شقي يا كاذب يا حمار يا تيس يا رافضي يا خبيث) البطن أو يا خبيث الفرج أو ياعبد الله أو يا ظالم (يا كذاب يا خائن) يا شارب الخمر يا مختل نص على ذلك (يا قرنان يا قواد يا ديوث) قال ابراهيم الحاربي الديوث الذي يدخل الرجل على امرأته (يا عاق) وعند الشيخ تقي الدين ان قوله يا عاق تعريض انتهى ومأبون كتحنت عرفا (ويعز من قال لذي باحاج) لان فيه تشبيه فاسد الكائن بقاصد بيت الله سبحانه وتعالى وفيه تعظيم لذلك فانه بمنزلة من يشبه أعبادهم بأعباد المساكين وتعظيمهم (أولاده بغير موجب) قال في الفروع لانه ليس له ان يلغنه بغير موجب الا يكون صدم ومن النصارى ما يقتضي ذلك انتهى

### \* (باب القطع في السرقة) \*

(ويجب) القطع في السرقة (بنمائية شروط أحدها السرقة) لان الله تعالى أوجب القطع على السارق فاذا لم توجد السرقة لم يكن القصاص سارقا (وهي) أي السرقة (أخذ مال الغير) أي غير سارقة بشرط كون المال مختصا (من مالكة أو من نائبه) أي نائب مالك المال ومن ذلك استراق السمع ومساوغة النظر اذا كان يستخفي بذلك (على وجه الاختفاء فلا قطع على منتهب) وهو الذي يأخذ المال على وجه الغنمة (و لا) (مختطف) وهو الذي يخطف الشيء ويعز به (و لا) (خائن في ودعة) وهو الذي يؤتمن على الشيء فيخفيه أو يبيعه وأصله من التخوين وهو التفتيقص من مودع وشهو من الامناء (لكن يقطع جاحدا العارية) ان كانت قيمته انصافا بالشرط (الثاني) كون السارق مكافئا لان غير المكلف لا تناله الاحكام (مختارا) لان المسكره مرفوع عنه القلم ومعدور (عالم بان ماسرقة) مساوئ نصابا) قال في المنتهى وشرحه عالما بمروق أي بانه أخذ المسروق عالما بتعزيره فلا قطع على صغير لم يبلغ ولا على مجنون ولا على مكروه ولا بسرقة مندبل بطرفة نصاب مشدد لم يعلم ولا يجوز يظن قيمته دون نصاب ولا على جاهل بتعزير السرقة الشرط الثالث كون المسروق مالا لان مال ليس بمال لا حرمة له فلم يجب به قطع والا حادثة دالة على ذلك مع ان غير المال لا يساوي المال فلا يلحق به لا يقال الآية مطلقة لان الاخبار متعددة لها فعلى هذا لا يقطع بسرقة كلب وان كان معلما لانه ليس بمال فلا يمسرقه حر (لكن لا قطع بسرقة الما) لانه لا يتولى عادة ولا بسرقة المرحل النجس أي الزبل (ولا) قطع (بسرقة) اناء فيه خمر أو فيه ماء لانها متصلة بما لا قطع فيه فأنشبهه ما لو سرق شيئا مشتركا بينه وبين غيره قال ابن شاقلا فلو سرق اداة فيها ماء لم يقطع لانصافها بما لا قطع فيه (ولا بسرقة مصحف) لان المقصود منه آفيه

من كلام الله تعالى وهو عما لا يجوز أخذ العوض عنه (ولا بد) سرقة (ما عليه من حلي) ككيسه  
 لان ذلك تابع لالا يقطع بسرقة (ولا) قطع (د) سرقة (كتب بدع و) كتب (تصاوير) لانها واجبة  
 الاتلاف (ولا) بسرقة (آلة لهو) كالطنبور والمزمار ولو بلغت قيمته مكسورا نصابا لانه للمصنعة  
 فلا يقطع بسرقة كالحجر (ولا بد) سرقة (صليب أو صمغ) من ذهب أو فضة بغير الصناعة أو شبه  
 الاوتار التي بالطنبور الشرط (الرابع) من شروط وجوب القطع في السرقة (كون المسروق  
 نصابا وهو) أي النصاب الموجب للقطع في السرقة (ثلاثة دراهم) خاصة أو ثلاثة دراهم مختص  
 من دراهم فضة مغشوشة (أو ربع دينار) من الذهب فيمكن الوزن من الفضة الخاصة أو النبر  
 النخالس ولو لم يضربا ويكسر أحدهما بالآخر (أو) سرق (ما يساوي أحدهما) أي أحد نصاب  
 الفضة أو الذهب من غيرهما (وتعتبر القيمة) أي قيمة المسروق اذ لم يكن ذهبا أو فضة بأحدهما  
 (حال الاخراج) من الحرز لان الاعتبار بحال السرقة وهو وقت الوجوب لوجود السبب فيه  
 وهو السرقة فلا يعتبر ما حدث بعده فلو نقص بعد اخر اجه قطع لان آثاره باكل أو غيره فيه  
 أو نقصه بذبح ثم أخرجه الشرط (الخامس) من شروط وجوب القطع في السرقة (اخر اجه) أي  
 اخرج النصاب (من حرز) على الاصح في قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب  
 الرأي وعنه لا يشترط الحرز (فلو سرق) انسان (من غير حرز) مثل أن يجد حرزا مهتموا كأوبابا  
 مقفوءا فافيا خذ منه ما يبلغ نصابا (ولا) فلا قطع (عليه افوات شرطه) كالو آثاره داخل الحرز باكل  
 أو غيره الا ان عليه ضمانه ومن أخرجه بعض ثوب قيمة البعض المخرج نصاب قطع به ان قطعه  
 والا فلا (وحرز كل مال) يقطع السارق بسرقة منه (ما حفظ فيه) ذلك المال (عادة) أي في  
 العادة لان الحرز معناه الحفظ ومنه قولك احتزرت أي تحفظت وما ثبت اعتبار الحرز بالشرع  
 في موضع اعتبره فيه من غير صفة ولا فيه عرف لغوي يتقرر به علم ان المرجع فيه الى العرف بين  
 الناس (ف) حرز (ثقل برجل) أي رجل من كان لابس (وعمامة على رأس حرز) وحرز جوهر  
 وتقدوقاش في العمران بدارود كان وراء غلق وثيق والغلق اسم للقفل خشبا كان أو حديد أو  
 صندوق بسوق رثم حارس حرز وحرز بقل وقدور باقلا وقدور طنج وحرز خرف وشم حارس وراء  
 الشرائخ وحرز حطب وخشب الحظائر وحرز مائبة الصبر وفي مربي براع راها غالبا وسن في  
 شط برطها وابل باركة معقولة بحفاظ حتى نائم وحرز الابل الحاملة تقطيرها مع قائد راها ومع  
 عدم تقطيرها بسائق راها وحرز ثياب في حمام وحرز اعدال بسوق بحفاظ كقوده على متاع  
 ويؤسده وان فرط حافظ الحمام أو السوق فنام أو اشتغل فلا قطع وضمن السرقة حافظ مع  
 للحفظ وان لم يستحفظ (ويختلف الحرز باختلاف البلدان) فان البلد اذا كان واسع الاقطار  
 غطت احرازه لانه لا يؤمن عليه ان يسرق منه أحدانه لا يظهر له رعة رعة البلد وكثرة أهله وان  
 كان مغيرا لم يمتحج الى ذلك لان السارق يعرف فيه فلا يحتاج الى زيادة كلفة في منعه عن السرقة  
 (و) يختلف (ب) اختلاف عدل (السلطين) بقوتهم وضدهما (ولو اشترك جماعة في ذلك الحرز  
 (و) اشتركوا في (اخراج النصاب قطعه واجبا) لانهم اشتركوا في ذلك الحرز واخر اجه معنه  
 (وان هناك الحرز أحدهما) فقط (ودخل الآخر فاخرج المال فلا قطع عليهم) أي على واحد  
 منهما لان الاول ليس سرقة والثاني لم يمسك الحرز (ولو تواطأ) على ذلك في الاصح لان التواطؤ

على السرقة لانه لا فعل لواحد منهم ما في الذي فعل الا حرف يبق الا القصد والقصد اذا لم يقارنه الفعل لا يترتب عليه حكم فيكون وجود القصد في ذلك كعدمه الشرط (السادس) من شروط وجوب القطع في السرقة (اتقاء الشبهة فلا قطع بسرقة من مال فروعه وأصوله) أما سرقة من مال ولده فلقوله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك وأما سرقة من مال أبيه أو جده أو من مال أمه أو جدته أو من مال بنت ابنه أو ابن بنته علا الأباء أو نزل الأبناء لان بينهم قرابة تمنع شهادة أحدهم لواحد منهم فلم يقطع بالسرقة منه كالسرقة من مال ابنه ولان النفقة تجب للابن في مال أبيه حفظه فلا يجوز لآب اتلافه حفظ المال (وزوجته) قال في المنتهى ولا بسرقة زوج أو زوجة من مال الآخر ولو أحرز عنه (ولا) قطع على انسان (بسرقة من مال له فيه شرك) ولا حد ممن ذكر من عودى نسب السارق ولا قطع بسرقة مكاتب من مال مكاتبه وعكسه كقنه الشرط (السابع) من شروط وجوب القطع في السرقة (ثبوتها) أي ثبوت السرقة (أما بهادة عدلين) لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وكان القياس قبول الاثنين في كل شهادة لكن خوفاً فيما عد ذلك للنفس فيه ففي فيما عداه على عمومهم (وبه فاتها ولا تسهم) شهادتهما (قبل الدعوى) من مالك المسروق أو بمن يقوم مقامه (أو باقرار) السارق (مرتين) لانه اقرار يقتضي اتلافاً فكان من شرطه التكرار كحد الزنا ويقال ان الاقرار أحد مجئي القطع فيعتبر فيها التكرار ويصف السارق السرقة في كل مرة (ولا يرجع حتى يقطع) ولا باس بتلقيه الانكار الشرط (الثامن) من شروط وجوب قطع السارق (مطالبة المسروق منه بال) أو مطالبة وكيله أو وليه (ولا قطع) بسرقة (عام مجاعة غلاء) ان لم يجد السارق ما يشتريه ولم يجد ما يشتري به نص عليه قال جماعة ما لم يبدله ولو بمن مثل غال وفي الترغيب ما يجبي به نفسه (ففي) توفرت هذه (الشروط) الموجبة لقطع السارق (قطعت يده اليمنى) لان في قراءة عبد الله بن مسعود فاقطعوا ايماهما وهذا اما ان يكون قراءة أو تفسيراً سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يظن بمثله ان يشهد في القرآن شيئاً لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولانه قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يخالف لهما من الصحابة فيكون اجماعاً ولان الغالب من الناس انما يعمل الاعمال بيمينه فكان الانسب قطعها لان السرقة جناية في الغالب دون اليسرى ويكون القطع (من مفصل كفه) لان أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قالوا لا تنقطع يمين السارق من الكوع ولا يخالف لهما من الصحابة فكان اجماعاً ونجست وجوباً في زيت مغلي (والحكمة في الغمس ان العضو اذا قطع فغمس في الزيت المغلي استندت أفواه العروق فيه قطع الدم اذ لو ترك بلا غمس لترك الدم فأدى الى موته (وسن تعليقها) أي تعليق يد السارق المقطوعة (في عنقه) زاد في الملقة والراعيةين والجاوى (ثلاثة أيام ان رآه الامام) لتعظ بذلك الصوص (فان عاد) الى السرقة من قطع يده اليمنى (قطعت رجله اليسرى من مفصل كعبه بترك عقبيه) نص عليه ليمنى عليه وحسنت أيضاً بالحكمة المذكورة في قطع اليد (فان عاد) فسرق بعد قطع يده ورجله (لم يقطع) منه شيء (وحبس حتى يموت أو يتوب) لانه جنى جناية لا توجب الحد فوجب حبسه كفاله عن السرقة وتعزيره لانه القدر الممكن في ذلك (ويجتمع) على السارق (القطع والضمان) أي ضمان ماسرقة نفسه له الجماعة عن أحد لانهم أحق بان يحسموا مستحقين بخلاف اجتماعهما كالخزاه

والقيمة في الصبي الحر إذا كان مملوكا لا دمي (فبردمأ أخذناه لكم) إن كان باقيا لانه عين ماله وان تلف فعلى سارق مثل مثلي وقيمة غيره (ويعيد ما خرب من الحرز) (وعليه) أي على السارق الذي وجب عليه القطع (أجرة القاطع ونحو الزيت) للحسم في ماله في الأصح اما أجرة القاطع فلا إن القاطع حق وجب عليه الخروج منه فكانت مؤثته عليه كسائر الحقوق واما عن زيت الحسم فلا أنه يلزمه حفظ نفسه وهذا منه فانه اذا لم يحسم لم يأمن على نفسه التلف فوجب لذلك

• (باب حد قطاع الطريق) •

(وهم المكلفون المتزنون) ولو أعتق أو ذم من أوارقاهم (الذين يخرجون على الناس) بإصلاح ولو عصا أو حجر في صحراء أو بنيان أو بحر (فيأخذون أموالهم بمجاهرة) والاصل في حدهم قول الله تبارك وتعالى انما جراه الذين يجارون الله ورسوله ويعون في الارض نسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا في الارض قال ابن عباس وأكثر المفسرين نزلت في قطاع الطريق من المسلمين ا قوله تعالى بعد ذلك الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم والكفار تقبل توبتهم بعد القدرة كما تقبل قبلها فلما خص الحكم بما قبل القدرة علم انه أراد المحاربين فانه في شرح المنتهى (ويعتبر) لوجوب الحد على المحارب ثلاثة شروط الاول (ثبوت) أي ثبوت كونه محاربا (بينة أو اقرار مرتين) كما يعتبر ذلك في السرقة ذكره القاضي وغيره (و) الثاني (الحرز) بأن يفسد المال من يدمسحقه فلو وجدته مطروحا ليس بيد أحد أو أخذته من يدمسحقه لم يكن محاربا (و) الثالث (النصاب) وهو القدر الذي يقطع به السارق وتقدم قدره في الباب قبله (ولهم أربعة أحكام) أشار للاول بقوله (ان قتلوا) يعني بقصد المال (ولم يأخذوا مالا فتحتم قتلهم جميعا) قال في المنتهى وان قتل فقط لقصده المال قتل حتما ولا ينصب قال في شرحه يعني ان المحاربين اذا قتلوا في المحاربة بقصد المال ولم يأخذوا قتلوا حتما ولا يصلبون على الاصح انتهى وأشار للثاني بقوله (وان قتلوا وأخذوا مالا فتحتم قتلهم وصلبهم حتى يشتهروا) قال في المنتهى فن قدر عليه وقد قتل ولو عمن لا يقاد به كولد وقن وذى لقصد ماله وأخذ ما لا قتل ثم صاب قاتل يقاد به حتى يشتهر ولا يقطع مع ذلك انتهى وأشار للثالث بقوله (وان أخذوا مالا ولم يقتلوا نطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف حتما) في آن واحد قال في المنتهى وان لم يقتل وأخذ نصابا بالاشبهه فيه لامن مفرد عن قافله قطعت يده اليمنى ثم رجله اليسرى في مقام واحد حتما وحتمتا وخلي انتهى وأشار للرابع بقوله (وان أخافوا اناس ولم يأخذوا مالا نفقوا في الارض فلا يتركون ياوون الى بلد حتى تظهر توبتهم) قال في المنتهى وان لم يقتل ولا أخذ مالا نفق وشردوا فولا يترك ياوون الى بلد حتى تظهر توبته وتنفى الجماعة متفرقة انتهى (ومن مات منهم) أي من المحاربين (قبل القدرة عليه سقط عنه حقوق الله) تبارك وتعالى من صاب وقطع ونفي وتحتم قتل وكذا خارجي وباغ ومر تدحاربا (وأخذ بحقوقه الادمين) ومن وجب عليه حد سرقة أو زنا أو شرب قناب منه قبل ثبوت عند الحاكم سقط عنه جبره توبته قبل اصلاح عمل على الاصح

• (فصل • ومن أريد بأذى في نفسه أو) أريد (ماله أو) أريدت (حرمة) ولو قتل المال الذي



أخذه ولم يكافي من أريدت نفسه أو حرمة أو ماله (فله دفعه) عن نفسه وحرمة وماله (بالاسهل  
فالايسر) أي باسمل شيء يظن اندفاعه به (فان لم يدفع الا بالقتل قتله ولا شيء عليه) أي على عاقلته  
وان قتل كان شهيداً ومع مزح في قتل يحرم قتل ويقاديه ولا يضمن بهجة مالت عليه اذا قتلها  
كصغير ومجنون لا شترأ بهم في المجوز للدفع وهو الصول لكن لا بد من ثبوت صياله اعليه  
ولا بد من كفي قوله في ذلك هذا ظاهر الفقه وصرح به في الرعاية فقال وان ادعى صياله بلاينة  
ولا اقرار لم يصدق ولم يذ كر ذلك في الفروع (ويجب) على من أريدت حرمة (أن يدفع عن حرمة)  
فمن رأى مع امرأته أو بنته أو أخته أو نحوهن رجلاً يرتكب بها أو بربها لا يلو بائنه أو نحوها ويجب  
عليه قتله ان لم يدفع بدونه لانه اجتمع فيه حق الله تعالى وهو منعه من الفاحشة وحق نفسه  
بالمنع عن أهله فلا بد من اضاءة هذه الحقوق (و) يجب على كل مكلف أن يدفع عن (حريم غيره  
وكذا) يجب على الانسان الدفع (في غير الفسقة عن نفسه ونفس غيره) على الاصح لقوله تعالى  
ولا تفلحوا بأيديكم الى التهلكة وكما يحرم عليه قتل نفسه يحرم عليه باحة قتل نفسه ولا يه قدر  
على احيا نفسه فوجب عليه فعل ما تنبى معه الحياة كما مضى اذا وجد الميتة (و) كذا (ماله)  
يعنى وكذا يجب عليه الدفع عن ماله أى مال غيره لئلا تذهب الاموال (تنبه) انما  
يجب الدفع عن حرمة غيره أو مال غيره مع ظن سلامة الدافع والمدفوع عن حرمة أو ماله  
والاحرم (لالمال نفسه) يعنى انه لا يجب على انسان دفع من أراد ماله على الاصح لانه ليس فيه  
من المخذور ما في النفس فان المال لا حرمة له كحرمة النفس فلا يجب عليه أن يفعل بسبب المال  
ما فيه الخطر على نفسه لانه ربما لا يمكنه دفع الصائل بدون القتال ولا يأمن أن يقتله الصائل  
فناسب ذلك عدم وجوبه عليه (ولا يلزمه) أى لا يلزم رب المال (حفظه عن الضياع والهالك)  
قال في الذروع ولا يلزمه عن ماله على الاصح كما لا يلزمه حفظه عن الضياع والهالك ذكره  
القاضي وغيره وفي التبصرة في الثلاثة يلزمه في الاصح انتهى ولا بد من ماله ان أراد منه على  
وجه الظلم وذكر القاضي ان بذله أفضل من الدفع عنه وان حبس لاقوله عن أحمد

\*(باب قتال البغاة)\*

البعى الظلم والجور والعدول عن الحق وسوء البغاة لانهم يعدلون عن الحق والاصل في قتالهم  
قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى  
فقاتلوا التي تبغى حتى تبنى الى أمر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب  
المقسطين في الآية خمس فوائد أحدها انه لم يخبر بهم بالبعى عن الايمان وسماهم مؤمنين  
الثانية انه أوجب قتالهم لانه أمر به الثلاثة أسقط قتالهم اذا فاؤا الى أمر الله الرابعة انه أسقط  
عنهم التبعة فيما انفرد في قتالهم الخامسة انها افادت جواز قتال كل من يمنع دفعه عليه (وهم)  
أى البغاة (الخارجون على الامام) ولو غير عدل (بتأويل سائغ ولهم شك) ولو لم يكن فيهم طاع  
في الاصح (فان اختلف شرط من ذلك) بان لم يكن يروى عنهم بتأويل أو بتأويل غير سائغ أو كانوا جماعة  
يسيرا لا شوكتهم (فقطاع طريق) يعنى تخلفهم حكم فقطاع الطريق (ونصب الامام) على  
المسلمين (فرض كفاية) يخاطب بذلك طائفتان من الناس احداهما أهل الاجتهاد حتى يختاروا  
والثانية من توجد فيه شراقة الامامة حتى يذهب أحداهما لادامتها أهل الاختيار فيعتبر

فيهم ثلاثة شروط أحدها العدالة والثاني العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة  
 والثالث أن يكونوا من أهل الرأي والتدبير المؤيدين إلى اختيار من هو للإمامة أصح وكون  
 نصب الإمام فرض كفاية لأن للنام حاجة إلى ذلك لحاجة بيضة الاسلام والذب عن المحوزة  
 وإقامة الحدود واستيفاء الحقوق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر (ويعتبر) في الإمام  
 (كونه قرشياً) أي من قريش وهم ينو النضر من كنانة لحديث الأئمة من قريش وأقول أحده  
 في رواية مهنا لا يكون من غير قريش خليفة (بالغا عاقلاً) لأن غير البالغ يحتاج إلى من يلي أمره  
 فلا يلي أمر غيره (سمياً بصيراً ناطقاً) لأن غير المتصف بهذه الصفات لا يصلح للسياسة (حراً)  
 لا عبداً ومبعضاً لأن الإمام ذو الولاية العامة لا يكون ولياً عليه غيره وحديث اسمعوا وأطيعوا  
 ولو ولي عليكم عبد أسود كان رأسه زينة محمول على نحو أمير سرية (ذكر) لحديث خاب قوم ولي  
 أمرهم امرأة (عدلاً) لاشتراط ذلك في ولاية القضاء وهي دون الإمامة العظمى فان قهر الناس غير  
 عدل فهو امام (عالمًا) بالأحكام الشرعية لا احتياجه إلى مراعاتها في أمره وفيه (ذابصرة) أي  
 معرفة وفطنة (كافياً) ابتداء ودواماً للعروب والسياسة وإقامة الحدود ولا يلحقه رافة في ذلك  
 ولا في الذب عن الأمة وأما فقد الشهم والذوق وتمتعة اللسان ونقل السمع مع ادراك الصوت إذا  
 عـ لا وقطع الذكروا الاثنين فلا يمنع عقدها ولا استدامتها وذهب الديدن والرجلين يمنع ابتداءها  
 واستدامتها (ولا يعزل بنفسه) بخلاف القاضي لما فيه من المفسدة (وتلزم مرارته البغاة)  
 لأن المراسلة طريق إلى الصلح ووسيلة إلى رجوعهم إلى الحق وقد روى أن علي بن أبي طالب  
 راسل أهل البصرة قبل وقعة الجمل ولما اعتزلته الحروية بعث اليهم عبد الله بن عباس (و) تلزمه  
 أيضاً (إزالة الشبهة) لأن في كشف شبههم رجوعاً إلى الحق وذلك المطلوب منهم (و) تلزمه أيضاً إزالة  
 ما يدعون من المظالم لأن ذلك واجب مع عدم إفضاء الأهمية إلى القتل والهرج فلان يجب  
 في حال يؤدى إلى ذلك بطريق الأولى وذلك لأن الله تعالى أمر بالإصلاح أولاً في قوله تعالى  
 فاصلحوا بينهم والإصلاح انما يكون براسلتهم وكشف شبههم وإزالة ما يدعون من مظلمة (فان  
 رجعوا) عما هم فيه من البغي وطلب القتال (والالزمه) أي الإمام ان كان قادراً (قتالهم) لقوله  
 تعالى فان بغت أحدهم على الآخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله (ويجب على  
 رعيته معاوتته) على قتالهم لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول  
 وأطيعوا الأمر منكم (و) إذا ترك البغاة القتال حرم قتلهم (لقول على رضي الله عنه ومن التي  
 السلاح فهو آمن (و) يحرم أيضاً (قتل مدبرهم و) قتل (جريحهم ولا يغنم ما لهم) لأن أموالهم  
 كأموال غيرهم من المسلمين (ولا تسبي ذرارهم) ويجب رد ذلك اليهم (فن وجد ما له يد غيره من  
 أهل العدل أو البغي أخذ منهم ومن أمر منهم ولو كان صبياً أو حتى جسر حتى تنكسر شوكتهم  
 وينتفضى حرجهم لأن في إطلاقهم قبل ذلك ضرراً على أهل العدل (ولا يضمن البغاة ما أنفقوه)  
 على أهل العدل (حال الحرب) على الأصح كما أنه لا ضمان على أهل العدل فيما أنفقوه على أهل  
 البغي (وهم) أي أهل البغي (في شهادتهم) (في إضمار حكمهم كآهل العدل) لأن التأويل  
 الذي له مسامحة في الشرع لا يوجب نفسه بيق فائله والذهب إليه أشبهه المخطئ من القهات  
 في نزع من الأحكام

• (باب حكم المرتد) •

وهولعة الرابع قال الله سبحانه وتعالى ولا تردوا على أدياركم فتقبلوا خامرين (وهو شرعا من كفر بعد اسلامه) ولو غير بائني أو اعتقاد أو شك أو فعل طوعا ولو هازلا (ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور) أشار للآول بقوله (بالقول كسب الله) تبارك وتعالى (أو) سب (رسوله) أي رسول كان (أو) سب (ملائكته) كفر لانه لا يسب واحدا منهم الا هو جاحده أو جحد ربوبية الله تعالى أو وحده انفسه أو كتابا من كتبه أو وصفة من صفاته اللازمة له كالحياة والعلم أو جحد رسوله من الرسل أو من الملائكة الذين ثبت انهم رسله أو ملائكته كفر لثبوت ذلك في القرآن ولان جحد شي من ذلك كجحد كاه لا شتر كهمافي كون الكل من عند الله تعالى أو جحد وجوب عبادة من العبادات الخمس ومنها الطهارة (أو ادعاء النبوة) أو صدق من ادعاها كفر لانه مكذب لله سبحانه وتعالى في قوله ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابون كلهم يزعم انه رسول الله (أو) ادعاء (الشركة له) سبحانه وتعالى وأشار للثاني بقوله (وبالفعل كالسجود للصم ونحوه) كالشمس والقمر لان ذلك اشرار وقد قال تعالى ان الله لا يغير قرآن بشرك به ولا يغير ما دون ذلك لمن يشاء (وكالقاء المصحف في قاذورة) قال في المنهبي أو ما من القرآن وأشار للثالث بقوله (وبالاعتقاد كاعتقاد الشرك به) سبحانه وتعالى (أو) اعتقد (ان الزنا) حلال كفر (أو) اعتقد ان (الخمر حلال) كفر (أو) اعتقد (ان الخبز حرام ونحو ذلك) كاللحم والماء (مما أجمع عليه اجماعا قطعيا) كفر وأشار للرابع بقوله (وبالشك في شي من ذلك) ومثله لا يجبهه كالناسي في قرى الاسلام كفر لانه مكذب لله سبحانه وتعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم وسائر الامة (فن ارتد وهو مكلف مختار) ولو كان أتى دعى الى الاسلام وانما كانت ثلاثة أيام وجوبا لانه أمكن استصلاحه فلم يجز اتلافه قبل استصلاحه وانما كانت ثلاثة أيام لان الردة انما تكون لشبهة ولا تزول في الحال فوجب أن يظرمدة بترقى فيها وأولى ذلك ثلاثة أيام لاثر وينبغي أن يضيق عليه ويحبس (فان تاب) في مدة الاستتابة برجوعه الى اسلامه (فلا شي عليه) من قتل أو تعزير (ولا يخطأه) الذي عمله في حال اسلامه قبل رده من صلاة ووج وغيرهما اذا عاد الى الاسلام (وان أصر) على رده (قتل بالسيف) لانه آله القتل ولا يحرق بالنار (ولا يقتله الا الامام أو نائبه) سواء كان المرتد حرا أو عبدا لانه قتل لحق الله تعالى فكان الى الامام كرجم الزاني وقتل الحسد (فان قتله) أي المرتد (غيرهما) أي غير الامام أو نائبه (بلاذن) من واحد منهما (اساء وعزر) لاقتيانه على ولاي الاصر (ولا ضمان) على قاتله (ولو كان) قتله (قبل استتابة) لانه مهدر الدم في الجلة ودرته مبيحة لدمه وهي موجودة قبل الاستتابة كما هي موجودة بعدها الآن يلحق بدار حرب فليكل واحد قتله وأخذ ماله من المال لانه صار حربيا • (تمة) • من أطلق الشارع كفره ~~كجحد عواما~~ غيراً به وفيه أثر عرافة صدقه فهو تشديد لا يخرج به عن الاسلام (ويصح اسلام المميز) الذي يعقل الاسلام من ذكر وأتى ومعنى عقله الاسلام ان يعلم ان الله سبحانه وتعالى ربه لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله للناس كافة لان عليا رضى الله عنه أسلم وهو ابن ثمان سنين أخرجه البخاري (و) نصح أيضا (ردته) على الاصح لان الردة

على الكفر بعد الاسلام (لكن لا يقتل) الصغير الذي ارتد ولا سكران (حق يستتاب) كل واحد منهم ما (بعد بلوغه) أي بلوغ الصغير وهو السكران (ثلاثة أيام) وان مات وهو سكران في سكره أو مات الصغير قبل بلوغ وقبل توبة مات كافرا

\*(فصل # توبة المرتد)\* توبة (كل كافر اتيانه بالشهادتين) وهو قول أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقبوا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصهوا مني فدماءهم وأموالهم بالحق الاسلام وحسابهم على الله عز وجل منفق عليه من رواية ابن عمر وهذا يدل على ان العصمة تثبت بمجرد الايمان بالشهادتين (مع رجوعه عما كفر به) أي مع اقراره بحد لفرض أو تحليل أو تحريم أو نهي أو كتاب أو رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب بما جحد (ولا يفي قوله) أي قول الكافر (محمد رسول الله عن كلمة التوحيد) وهي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ولومن مقر بالتوحيد (وقوله أنا مسلم توبة) وان لم يلقظ بالشهادتين لانه اذا أخبر عن نفسه بما تضمن الشهادتين كان مخبرا بهما (وان كتب كافر الشهادتين بما بين (صار مسلما) لان الخط كاللفظ فاذا تلفظ بكافر بالشهادتين أو كتب ما ثم قال لم أرد الاسلام فقد صار مرتدا ويجبر على الاسلام (وان قال) كافر (أسلمت أو أنا مسلم أو أنا مؤمن صار مسلما) بهذا القول وان لم يلفظ بالشهادتين فلو قال لم أرد الاسلام أو قال لم اعتقده لم يقبل منه ذلك وأجبر على الاسلام وقد علم ما يراد منه وان قال أنا مسلم ولا انطق بالشهادتين لا يحكم باسلامه حتى يأتي بالشهادتين (ولا يقبل في الدنيا بحسب الظاهر) بحيث يترك قتلهم وتثبت أحكام الاسلام في حقهم (توبة الزنديق وهو المنافق الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر) لقوله تعالى الا الذين تابوا وأصلحوا وينبوا والزنديق لا يظهر منه على ما يقين به رجوعه وتوبته لان الزنديق لا يظهر منه بالتوبة خلاف ما كان عليه فانه كان ينفي الكفر عن نفسه قبل ذاك وقلبه لا يطالع عليه الا الله فلا يكون لما قاله حكم لان الظاهر من حاله أنه انما يسهو تدفع القتل باظهار التوبة في ذلك والمشهور على السنة الناس ان الزنديق هو الذي لا يتسلك بشريعة ويقول بدوام الدهر والعرب تعبر عن هذا بقولهم ملحد أي طاعن في الاديان ولا تقبل توبة الملوك ولا المباحية ولكن يفضل متبعه على النبي صلى الله عليه وسلم أو يعتقد انه اذا حصلت له المعرفة واتحقق سقط عنه الامر والنهي أو يعتقد ان المعارف المحقق يجوز له التسديد بدين اليهود والنصارى فلا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء الطوائف المارقين من الذين فلا تقبل توبتهم في الظاهر كالمنافق (ولا تقبل توبة (من تكررت رده) لقوله تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا هم ازدادوا كفرالم يكن الله مبغفر لهم ولا يهديهم سبيلا ولان تكرار الرد منه يدل على فساد عقيدته وقلة مياله بالاسلام (أوسب الله سبحانه وتعالى) سباصر يحاكي انه لا تقبل توبة من سب الله على الاصح لان ذنبه عظيم جدا يدل منه على فساد عقيدته واستغفانه بالله الواحد القهار (أو سب (رسوله) أي رسول كان (أو لمسكاه) يعني انه لا تقبل توبة من سب رسولا أو لمسكاه الله سبحانه وتعالى أو تنقصه ومن أظهر الخيوط ابطن الصفي كزنديق في توبته (وكذا) لا تقبل توبة (من قد نبيا) من الانبياء عليهم الصلاة والسلام (أو قدف) أمه (كفر لما في ذلك من التعرض للقدح في النبوة الموجب

المكفر (ويقتل حتى ولو كان كافرا) ملتزما (فاسلم) لأن قتله حدة ذنوبه فلا يسقط بالتوبة كذنب  
غيره ما دمن قد ذنب عائشة رضي الله تعالى عنها بما رآها الله تعالى منه كفر بإخلاف  
ومن سب غيره ما من أزواجه صلى الله عليه وسلم فقبية قولان أحدهما أنه كسب واحد  
من الصحابة والثاني هو الصحيح أنه كذب عائشة رضي الله تعالى عنها القدح فيه صلى الله  
عليه وسلم ومن أنكرك صحبة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فقد كفر بقوله تعالى  
أذيقول لصاحبه

\* (كتاب الاطعمة) \*

واحد اطعام وهو ما يؤكل ويشرب وأصلها المل (بياح كل طعام طاهر) ليخرج الخبث  
والمنجس (لامضرة فيه) احتراز من السهوم (حتى المسك ونحوه) مما لا يؤكل عادة كقشر  
البيض وقشر الحبوب اذا صار اربعة يسوغ أكلهما كالأود فأما ونحو ذلك وقد سأل السائل  
الامام أحمد عن المسك يجعل في الدواء ويشرب قال لا بأس به (ويحرم الخبث كالميتة والدم)  
لأن أكل الميتة أقبح من أن يدهن بدهنها أو يستصحب به وهو ما حرمان فيحرم ما هو أقبح بطريق  
الاولى (ولحم الخنزير) بإخلاف بين المسابن لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير  
(وكذا) يحرم (البول والروث ولو) كانا (طاهرين) لاستقذارهما بلا ضرورة فان اضطر اليهما أو  
الى أحدهما جاز (ويحرم من حيوان البراءة الجوارح الاهلية) قال ابن عبد البر لا خلاف بين أهل العلم  
اليوم في يحرمها وسند الاجماع ما روى جابر بن النبی صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن  
لحوم الجوارح الاهلية واذن في لحوم الخيل متفق عليه (و) يحرم أيضا (ما يقتس بنباه) أي ينهش  
(كأسد وغر وذب وفهد وكلب) لما روى أبو نعلبة الخشني قال نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع متفق عليه (وقد) قال ابن عبد البر لأعلم خلافا بين علماء  
المسلمين في أن الفرد لا يؤكل ولأنه ناب فدخل في عموم التحريم وهو مسخ أيضا فيكون من  
النجاسات (ودب ونمس وابن آوى) هو شبه الكلب ورائحته كريهة (وابن عرس) بالكسر قاله  
في الحاشية (وسنور ولو) كان بر (يا ونعلب) على الاصح (و) يحرم (سجباب وسجور) وقتل (ويحرم  
من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز ووصقر وباشق وشاهين وحداة) على وزن عتبة (وبومة)  
وهذا قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي رضي الله تعالى عنه وأصحاب الرأي وقال مالك والليث  
والأوزاعي لا يحرم من الطير شي وأختجوا بعموم الآيات المبيحة وقول أبي الدرداء وابن عباس  
رضي الله تعالى عنهم ما سكت الله تعالى عنه فهو مما عافاه ولما روى ابن عباس قال نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير فدخل في هذا  
كل ما له مخالب بعدوبه (و) يحرم أيضا (ما يأكل الخفيف) من الطير (كنسر ورخم وفاق) ويسمى  
العلق بوزن جعفر طائر وهو الحامدة تطويل الذنب نفسه يباح وسواد وهو نوع من الغربان  
تتألم به العرب قاله في الحاشية ويحرم أيضا (اللقطي طائر نحو الخواار وطويل العنق) يأكل  
الحيات (وغراب) بين (وخفاس) أي وطواط قال أحمد رضي الله تعالى عنه ومن يأكل  
الخفاس (وقار) يقر بالهمزة (ونبور وبق) وذباب) وفرائس وطبائيع وقل وبراعث  
(وهدهد وخفاف) طائر أو دجاجة (وقنفذ ونمس) وهو عظيم القفا قد قدر السحرة على ظهوره

شوك طويل نحو ذراع (وحية) وقال مالك هي خلال اذا ذكبت (وحشرات) يعني وباني  
الحشرات كالديدان والجعلان وبنات وردان والخناس والاوزاغ والخرباء والعقارب  
والحرادين ويحرم كل ما امر الشرع بقتله كالجرادين او نهي عن قتله كاللؤلؤ والنمل ويحرم ما  
يولد بغيره ما كولد وغيره كبغل وما تجهله العرب ولا ذكر في الشرع بردي اقرب الاشياء شبهه به  
بالخازفان لم يشبهه شيئا بالخازف فهو مباح ولو اشبهه بمباح ومحرم ما غلب التحريم (وبوكل ما تولد  
من ما كولد طاهر كذباب الباقلا ودود الخمل) دود (الطين تبعا) لما تولد منه (لا انفرادا)  
وقال ابن عقيل يحل بكونه قال احمد في الباقلا المدودة ويحتمل حب الى وان لم يتقدروه فأرجو  
وقال عن قتلتش الترامدود لا بأس به اذا علمه وكراهة احمد جعل القرو والنوى في شيء واحد  
(فائدة) ما أحد أبويه الماء كولين من الحيوانات معصوب فكأنه لا كافيته فان كانت الام  
معصوبة لم تحل هي ولا شيء من أولادها للغاصب وان كان الاب معصوبا لم يحرم على الغاصب  
شي من أولاده

(فصل ويباح ما عدا هذا) الذي ذكرناه حرام لعموم النصوص الدالة على الاباحة والذي  
عدها (كبهيمة الانعام) وهي الابل والبقر والغنم لقوله تعالى واحلت لكم بهيمة الانعام  
(وانخيل) كلها عرايها وبراذينها نص عليه أحمد (وباقى الوحوش كنضج) وان عرف بأكل  
الميتة فتكيلة قاله في الروضة (وزرافة) وهي دابة تشبه البعير الا ان عنقه اطول من عنقه  
وجسمها اطرف من جسمه وبذاها اطول من رجلها سئل احمد عنها هل تؤكل قال نعم وهي  
مباحة لعموم النصوص المبيحة ولا نعلم استطابة اشبهت الابل (وأزب) قال في المغني كلها  
سعد بن ابي وقاص وروى فيها أبو سعيد وعطاء بن السبب واللبث ومالك والشافعي وأبو  
ثور وابن المنذر ولا نعلم قائلا يخرجهما الاشياء أروى عن عز بن العاص (ووبر) يسكون الباء لانه  
طيب بعثاف النبات والبقول فكان مباحا كالارنب (وبر بوع) نص عليه أحمد وبجمله قال  
عروة وعطاء والشافعي وأبو ثور وابن المنذر ورواه أبو حنيفة لانه يشبه الفار (وبقر وحش) على  
اختلاف أنواعها من الابل والتبيل والوعل والمها (وحجره) أي حجر الوحش (وضب) يروى حله  
عن عمر بن الخطاب وابن عباس وابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم قال أبو سعيد كان معشر  
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يهدى لاحد ناضب أحب اليه من دجاجة قاله في الحاشية  
وهو دابة تشبه الخردون من تعجب خلقته ان الذكر له ذكران والاثني لها فرجان تبيض منهما  
(وظباء) بجميع أنواعها لانها كلها تنفد في الاحرام والحرم (وباقى الطير كنعام ودجاج) يفتح  
الดาล وكسر الهاء الواحدة دجاجة للذكر والاثني (ويغيا) بتشديد الباء الواحدة وهي الدرة  
وشجر ورو (وزاغ) طائر صغير أعبر (وغراب زرع) وهو أسود كبير يأكل الزرع ويطير مع الراغ لان  
مرعاهما الزرع والحبيب أشبه الخجل وكانام بانواعه من القواخت والقمارى والجوازل  
والرقطي والبابي وتقدم (ويحل كل ما في البحر) لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه  
متاعا لكم وللبيادة (غير ضفدع) لانها مستحبة فقد دخل في عموم قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث  
(وغير حبة) لانها من الخبائث (وغير قساح) نص عليه لانه يفتقر لبنه وقال ابن حامد  
والقاضي وغيرهم وسج وهو سمكة وتسمى القرش لها خرطوم كالنشار والاشهر انه مباح

كغزير الماموانسانه وكلبه (وتحرم الجلالة التي أكثر علفها) أي غذائها (التجاسة) (وبحرم) (لبنها  
ويضمها) على الأصح لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن كل الجلالة واللبانها قال القاضي هي التي تأكل العذرة فإن كان أكثر علفها التجاسة حرم  
لحما ولبنها وإن كان أكثر علفها الطاهر لم تحرم قال الموفق وتحدد الجلالة بكون أكثر علفها  
التجاسة لم يسمع عن أحد ولا هو ظاهر كلامه لكن يمكن تحديده بما يكون كثير في مأكولها  
ويعني عن اليسير (حتى تحبس ثلاثاً) أي ثلاث ليال بياهم نض عليه لأن ابن عمر كان  
إذا أراد أكلها يحبسها ثلاثاً (وتطعم الطاهر) وتغش من التجاسة طيراً كانت أو بهيمة ومنه خروف  
أو رضع من كلبه ثم شرب لبن طاهر أو أكل شيا طاهر ثلاثة أيام ويكره ركوب الجلالة (ويكره  
أكل تراب وخم) قال في الانصاف جزم به في الرعايتين والحاوي وغيرهم (وطين) لضرره نصاً  
ونقل بعضهم أن كلبه عيب في المبيع نقله ابن عقيل لأنه لا يطمئه الأمن به مرض (ويكره أيضاً  
أكل) (اذن قلب) وغدة (وبصل ونوم ونحوهما) كالكرات (مالم ينضج بطبخ) ويكره أكل كل  
ذی رائحة كريهة ولو لم يرد دخول المسجد فإن أكل كره له دخوله حتى يذهب ريحه ويكره أكل  
حب ديس بحمر أو بفسال وينبغي أن يغسل ويكره مداومة أكل اللحم وأكل لحم منتن قاله في  
الاقتناع وخالفه فيه ما في المنتهى

\*(فصل ومن اضطر)\* بأن خاف التلف أن يأكل (جازه أن يأكل من المحرم ما يسد رمقه  
فقط) قال في الاقتناع ومن اضطر إلى محرم مما ذكرنا حضراً أو سفراً سوى سم ونحوه بأن يخاف  
التلف أمام من جوع أو يخاف أن تزلزله الأكل بعد زعن المني وانقطع عن الرفقة فيهلك أو يعجز  
عن الركوب فذلك ولا يقيمه ذلك بزمن مخصوص وجب عليه أن يأكل منه ما يسد رمقه  
ويأمن معه الموت وليس له الشبع وقبض في المنتهى السفر بالمباح فإن كان في محرم ولم يتب فلا  
(ومن لم يجد) من المضطرين (إلا آدمياً مباح الدم كربي وزان محصن فله قتله وأكله) لأنه  
لا حرمة فهو بمنزلة السباع وكذا إن وجدته ميتاً فإنه يجوز له أكله لأن أكله بعد قتله كأكله  
وهدمونه لا يأكل معصوم ميت (ومن اضطر إلى نفع بمال الغنم بقاء عينه) ما لا يقع برد كشياب  
وكل ما يدر به والمتدحة ونحوها وأستقاء ماء كاللدلو والحبل ونحو ذلك (وجب على ربه بذله)  
أي لمن اضطر إليه (بجاناً) أي من غير عوض عن انتفاع المضطر في الإصح (ومن مر بثمره  
بستان) على شجرة أو ساقط تحته (لأحاط عليه ولا ناظر) أي حافظ ولا غيره مسافر ولا مضطر (فله)  
أن يأكل منه بجاناً ولو لغير حاجة ولو عن غصونه (من غير أن يصعد على شجرة أو رمية بحجر أن  
يأكل) لأن كلامه الضرب والرمي يفسد الثمرة (ولا يحمل) شيئاً من الثمر ولا يأكل من غير جني  
بمجموع الاضطرورة (وكذا) أي وكثير الشجر (الباقلا والحصى) الأخضرين وكذا زرع قائم  
وشرب لبن ماشية على الأصح ما الزرع فلان العادة جارية بأكل الغريرك أشبه الثمر وأما شرب  
لبن الماشية فلما روى الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم على ماشية  
فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه وإن لم يجبه اخذ فليحتاب ويشرب ولا يحمل رواه الترمذي  
\*(تنبيه)\* مالم يجر العادة بأكله رطباً لا يجوز إلا كل منه لعدم الأذن فيه شرعاً وعادة كالشعير  
ونحوه (وتجيب ضيافة المسلم) المسافر المجتاز (على المسلم) إذا نزل به (في القرى دون الضباقة في

(الامصار) لانه يكون فيها السوق والمساجد فلا يحتاج مع ذلك الى الضيافة بخلاف القرى  
فانه يهد فيه بالبيع والشراء فوجبت ضيافة المحتار اذا نزل بها (يوسا وليه) مجانا فلا يلزم  
الضييف عوض الضيافة وهي قدر كفايته مع آدم وفي الواضع لقوله ابن الاشعر قال في  
الفرع ويتوجه وجه كاديه فان أي الضيف طلبه به عند الحاسم فان تعذر جاز له الاخذ  
من ماله بقدر ما وجب له ولا تجب للضييف اذا اجتاز بالمسلم (وتستحب) ضيافته (ثلاثا) أي ثلاث  
ليال ياباهن والمراد يومان مع اليوم الاقل فثلاث على الثلاث فهو صدقة ولا يجب عليه انزاله  
في بيته الا ان لا يجد مسجدا أو رباطا ويخوفا مما يبيت فيه ولا يخاف ضررا

• (باب الذكاة) •

قال الزجاجي أصل الذكاة تمام الشيء فنه الذكاة في السن وهو تمام السن وسمى الذبيح ذكاة لانه  
انعام للزهوق (وهي) أي الذكاة شرعا (ذبيح) الحيوان (أو فخر الحيوان المقدر وعليه) المباح  
أكاه الذي يعيش في البر لا يراد ونحوه (وشروطها) أي الذكاة وكذا التحريم (أربعة) أحدها  
كون الفاعل للذكاة أو التحريم (عاقلا) ليصح منه قصد الذكاة فلا يساه ما ذكره مجنون  
أو سكران (مميزا) فلا يجعل ماذ كاه طفل لم يميز (فاصل الذكاة) فلا وحاشك حيوان مأكول بمحدد  
يبد انسان لم يقصد ذبحه فأنقطع بالتحكم كاه حلقومه ومريته لم يجعل لعدم قصد الذكاة (فيحل  
ذبيح الاتي) ولو حاشا (والقن والجنب) على الاصح (والكتابي) ولو سريه قال في شرح المنع  
أجمع أهل العلم على إباحة ذبائح أهل الكتاب لقوله تعالى وطعام الذين أولوا الكتاب حل لكم  
يعني ذبائحهم قال البخاري قال ابن عباس طعامهم ذبائحهم وكذلك قال مجاهد وقادة وروى  
معناه عن ابن مسعود وهذا قول مالك والثاني وأصحاب الرأي ولا فرق بين العدل والفسق  
من المسلمين وأهل الكتاب انتهى (لا) تحل ذبيحة (المترد) وإن كانت ردة الى دين أهل الكتاب  
(و) لا ذبيحة (المجوسى والوثني والدرزي والنصيري) والتماني ويؤكل من طعامهم غير اللحم  
والشحم والكوارع ونحوها الشرط (الثاني) من شروط صحة الذكاة (الآلة) وهو أن يذبح  
بمحدد يقطع بأن ينز الدم بعده اذا نقر بهذا (فيحل الذبيح بكل محدد) حتى (من حجر وقصب  
وخشب وعظم غير السن والظفر) نص على ذلك متصلين أو منفصلين لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم ما أنهر الدم فكل يسر السن والظفر متفق عليه من حديث رافع بن خديج قال قلت يا رسول  
الله أنا نافي العدو غدا وليس معنا مدى أي سكاكين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم  
وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا يساخذنكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر  
فمدى الحبشة وعن كعب بن مالك عن أبيه أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع فأبصرت جارية لنا بشاة  
من غنمهم موتا فسكرت حجر فاذبحته به فقال لهم لانا كلوا حتى أسأل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأرسل اليه من يده أنه والله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأرسل اليه فأمره  
بأكلها رواه أحمد والبخاري وقال عبد الله بن يحيى إنها أمة وإنما ذبحت قال في شرح المنع وفي  
هذا الحديث فوائد سبع أحدها إباحة ذبيحة المرأة والثانية إباحة ذبيحة الأمة والثالثة إباحة  
ذبيحة الخنازير لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهل بقصص الرابعة إباحة الذبيح بالجحر الخامسة  
إباحة ذبيح ما خيف عليه الموت السادسة حل ما يذبحه غير مالك بخلافه السابعة إباحة



ذبحه لغير ما لكانه عند الخوف عليه الشرط (الثالث) لصحة الذكاة (قطع الحلقوم) وهو  
يجري النفس (والمرى) بالذوه ويجري الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم ولا يشترط قطع  
الودجين وهما عرقان يحيطان بالحلقوم والاولى قطعهما خروجا من الخلاف (ويكفي قطع  
البعض منه) أى من الحلقوم والمرى (فلو قطع رأسه خل) سواء أنت الآلة على محل الذبح  
وفيه حياة مستقرة أو لا على الصحيح وما ذبح من قفاه ولو عدا ان أنت الآلة على محل الذبح وفيه  
حياة مستقرة حل بذلك والافلا (ويحل ذبح ما أصابه سبب الموت) من الحيوان الماء كحل (من  
مخنقة) وهى التى تختنق فى حلقها (ومرضى بضعوا كبلة سبع) وهى ما أكمل منها ذئب وأغور  
أوسبع (وما صيد بشبكة) أو شرك (أو فنج) فأصابه شئ من ذلك ولم تصل الى حد لا يعيش معه  
أو أنقذه) أى أنقذ انسان حيوانا (من مالهكة ان ذكاه وفيه حياة مستقرة) يمكن زيادتها على  
حركة مذبح سواء انتهت المخنقة ونحوها الى حال يعلم انها لا تعيش معه أولا حلت (ككورك  
يده أو رجله أو طرف عينه) أو مصع ذنبه بأن حركة وضرب به الارض (وما قطع حلقومه  
أو أبيضت حشوته) ونحوه مما لا تبقى الحياة معه (فوجود حياته كعدمها) على الاصح (لكن  
لو قطع الذابح الحلقوم ثم رفع يده قبل قطع المرى لم يضرب ان عاذفتم الذكاة على القور) قال  
فى الاقناع والتمهى ولا يضرب رفع يده ان أتم الذكاة على القور انتهى (وما عجز عن ذبحه كواقع  
فى بئر أو متوحش) كان يضر البعير أو يتردى من علو فلا يقدر المذكى على ذبحه فذكاه (يجرحه  
فى أى محل كان) أى فى أى موضع أمكنه جرحه فيه من بدنه فهذا قول أكثر الفقهاء روى ذلك  
عن على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعائشة رضى الله تعالى عنهم وبه قال أبو حنيفة  
والشافعى وقال مالك لا يجوز ذكاه إلا أن يذكى الشرط (الرابع) لصحة الذكاة (قول بسم الله  
لا يجزئ غيرها) أى لا يقوم تسبيح ولا نحوه مقامها (عند حركة يده) أى يذالذابح (بالذبح) وذكر  
جماعة منهم الموفق والشاويح تكون التسمية عند الذبح أو قريبا منه فصل بالكلام أولا  
كالتسمية على الطهارة (وتجزئ) التسمية (بغير العربية ولو أحسنها) أى احسن العربية لان  
المقصود ذكر اسم الله تعالى وقد حصل بخلاف التكبير فى الصلاة والسلام فان المقصود لفظه  
فان كان أخرس أو مأرأسه (وبسن التكبير) مع التسمية فيقول بسم الله والله اكبر ولا تستحب  
الصلاة والسلام على الذبيحة لعدم ورودها لانه لا تناسب المقام كزيادة الرحمن الرحيم (وتسقط  
التسمية سهوا أو جهلا) قال فى الاقناع فان ترك التسمية عبدا أو جهلا لم تبيح وسمواتباح  
ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمى على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تبيح انتهى  
اما اذا أضحج شاة لذبحها وسمى ثم ألقى الهكين وأخذ سكيناً أخرى وأورد السلام أو كلف انسانا  
أو استقى ماء ثم ذبح حل (تنبيه) \* يضمن أجبر ترك التسمية عمدا أو جهلا لانه أنقذهما على ربهما  
(ومن ذكر عند الذبح مع اسم الله تعالى اسم غيره لم يحل) الذبيحة روى ذلك عن على رضى الله  
تعالى عنه وعن بقية الصحابة

\* (فصل) \* وتحصل ذكاة الخنيتين الماء كحل ان خرج مينا أو مختزكا كحزك مذبح أو أشعر أو لا  
(بذكاة أمه) ويستحب ذبحه وان كان ميتا يخرج الدم الذى فى جوفه (وان خرج) الخنيتين  
المباح (حيا حياة مستقرة لم يباح الاذبحه) أو فخره لانه نفس أخرى وهو مستقل بحياته ولو وحا

بطن أم بعين محمد صبا خاصا مذبح الجنين المباح فهو مذكي والام ميتة فان كانت ناذة  
 حلالا (ويكره الذبح بآلة ككالة) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء  
 فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته أى سكينه وليرح  
 ذبيحته ورواه أحمد وولان الحيوان يحصل له تعذيب بذبحه بآلة كالة فكرهت لذلك (و) كره (سلخ)  
 الحيوان وكسر عنقه (أو كسر عضو منه وتنفريشه (قبل زهوق نفسه) فان فعل اساء  
 وأكثت وكره فخرج لحم يباع (وسن توجيحه) أى المذكي بان يجعل وجهه (للقبلة) ويجوز لغيرها  
 ولو تدمد على الاصح وسن كونه (على جنبه الايسر) وسن رفيق به وحمل على الآلة بقوة  
 (والاسراع في الذبح) أى في الشحط (وما ذبح ففرق) عقب ذبحه (أو تردى من علو) أى من  
 محل عال يقتل التردى من مثله (أو وطئ عليه شيء يقتله) لم يلح (على الاصح لان ذلك سبب  
 يعين على زهوق الروح فيحصل الزهوق من سبب صحيح وسبب محرم فغلب التحريم

\* (كتاب الصيد) \*

وهو ان يريد بالفعل اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً غير مقدور عليه والمراد بلفظ الصيد  
 هنا المصيد وهو حيوان مقتنص حلال متوحش طبعاً غير مقدور عليه (يباح الصيد لقاصده) في  
 الاصح واستحبته ابن أبي موسى (ويكره) حال كونه (لهوا) لانه عبث وان كان في الصيد ظلم للناس  
 بالعدوان على زرعهم وأموالهم فهو حرام (وهو) أى الحيوان المصيد (أفضل ما كول) قاله  
 في التبصرة واهل ذلك لانه من اكساب المباح الذي لا شبهة فيه والزراعة أفضل مكتسب وأفضل  
 التجارة بز وعلو وزرع وغرس وما شية وأبغضها في رقيق وصرف وأفضل الصناعة خياطة  
 ونص ان كل ما نصح فيه فهو حسن قال المروزي حثني أبو عبد الله على لزوم الصناعة وادنى  
 الصناعة حياكة وجمامة وقمامة وزبالة وديباغة واشدها كراهة صبغ وصباغة وحدادة وحرارة  
 (فمن ادرك مصيد البحر وحامه كرافوق حركة مذهوح واتسع الوقت اتد كيته لم يبع الا بها) أى  
 بتد كية لانه مقدور عليه أشبه سائر ما قدر على ذكاته ولان ما كان كذلك فهو في حكم الحى حتى  
 ولو خشي موته ولم يجد ما يذبحه (وان لم يتسع) الوقت اتد كيته (بل مات في الحال حل بأربعة  
 شروط أحدها ككون المصيد أهلاً للذكاة أى يحل ذبحه ولو اعشى ومراهمها بشرط ككون  
 المصيد أهلاً للذكاة اذا كان المصيد لا يحل الا بالذكاة ما صيد ما لا يفترق الى ذكاة كالسمك  
 اذا صاده من لا يباح ذبحه فانه يباح لانه لا ذكاة له أشبه ما لو وجد ميتاً (حال ارسال الآلة) فان  
 رماه وهو أهل ثم ارتد بعد رميه أو مات بعد رميه وقبل الاصابة حل اعتباره بحال الرمي وعكسه  
 بأن رماه ثم رماه ثم ارتد بعد رميه أو مات بعد رميه (ومن رمى) وهو مسلم (صيداً فأنثته ثم رماه  
 ثانياً) أو رماه آخر (فقتله) أو وجاء بعد ايجاء الاول (لم يحل) لانه صار مذكوراً عليه بآتيانه فلم يبع  
 الا بذبحه ولأنه قيمته مجروحاً على الراى الثانى لانه أنقله عليه حق ولو أدرك الاول ذكاته فلم  
 يذك الا ان يصيب الراى الاول مقتله اى يصيب الثانى مذبحه فيصنوعلى الثانى ارض تخرق  
 جلده لانه لم يلق سوى ذلك الشرط (الثانى) لحل ما وجد من الصيد ميتاً (الآلة وهى نوعان)  
 أحدهما (ماله حد مجروح) به فيشترط فيه ما يشترط لآلة الذكاة (كسيف وسكين وسهم) النوع  
 (الثانى) من آلة الصيد (جارحة عملة) سواء كان الجارح عملاً يصيد بمخالبه من الطير أو شبابه من

السباع والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعملون من عما علمكم الله (ككباب  
 غير اسود) اما الكلب الاسود اليهم وهو الذي لا يبيض فيه فيحرم صيده واقتناؤه ويباح قتله  
 ويجب قتل كل كلب عقور وقال في الغنية يحرم تركه قولاً واحداً الا ان عثرت كلبه من قريب  
 من ولدها او خربت ثوبه فلا تقتل بل تنقل (وفيه سد وباز وصقر وعقاب وشاهين فتعلم الكلب  
 والفهد) يكون (بثلاثة امور بان يسترسل اذا ارسل وبزجر اذا زجر) قال في المغني لافي وقت  
 رؤية الصيد وقال في الوجيز لافي حال مشاهدته للصيد (واذا أمسك) صيد (لم يأكل) منه لقوله  
 صلى الله عليه وسلم فان أكل فلا تأكل كل فاني أخاف ان يكون انما أمسك على نفسه متفق عليه  
 ولان العادة في العلم ترك الاكل وان ينتظر صاحبه ليطعمه فكان شرطاً كالانزجار اذا زجر  
 لا تذكر ذلك فلوا كل بعد لم يخرج عن كونه معلماً ولم يحرم ما تقدم من صيده ولم يبع ما أكل منه  
 ولم يحرم ما شرب من دمه ويجب غسل ما أصابه فم كلب (وتعليم الطير) الذي يصيد بمخلبه كجاء  
 وصقرو عقاب يكون (بأمرين بأن يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى) لا يترك الا اقول ابن  
 عباس رضي الله تعالى عنهما اذا أكل الكلب فلا تأكل وان أكل الصقر فكل رواه الخلال  
 ولان تعليمه بالاكل ويتعد تعليمه بدونه فلم يقدح في تعليمه بخلاف ما يصيد بشاه (ويشترط) لحل  
 ما يصيده والناب أو ذوالخالب (ان يخرج الصيد) اذا قتله (فلوقته) أي قتل الجوارح الصيد  
 (بصدم أو خنق لم يبع) لانه قتله بغير جرح أشبه ما لوقته بجرح أو بندق أو ضرب شاة بعصا حتى  
 ماتت وكل هذا وقتها للشرط (الثالث) لحل ما وجد من الصيد ميتاً (قصد الفعل) وهو رمي الصدم  
 قاصدا للصيد أو يصب ما ينصبه من منجل أو سكين قاصدا للصيد لان قتل الصيد أمر يعتبره  
 الدين فاعتبره القصد كالمطار من الحدث (وهو ان يرسل الآلة قصد الصيد) لان ارسال  
 الجوارح جعل بمنزلة الذبح ولهذا اعتبر التسمية معه (فلوسمي وأرسلها) أي الآلة (لا قصد  
 الصيد) فقتل الصيد لم يحل (أو) أرسلها (لقصد ولم يرأ) وأرسل الجوارح بنفسه فقتل صيدها  
 لم يحل (ولو زجر الجوارح ربه ما لم يرز الجوارح في طاب الصيد بزجره ويسمي عند زجره فيقتل صيدها  
 فانه يحل على الاصح الشرط (الرابع) لحل ما وجد من الصيد ميتاً (قول باسم الله عند ارسال  
 الجارحة أو) عند (رمي سلاحه) ولو بغير رمية عن يمينه ولا يضر تقدم التسمية بالزمان اليسير  
 كالعبادة وكذا تأخر اذا كثرت جوارح اذا زجره (ولا تسقط هنا) أي في الصيد (سهواً)  
 على الاصح لان في الصيد منه وصاحبة ولان الذبح يكثر فيكبر السهو فيه ويفرق بين الذبح  
 والصيد بأن الذبح يقع في محل فجاز ان يسام فيه بخلاف الصيد (ومارى من صيد فوقه في ماء  
 أو تردي من علواً أو طوى عليه شئ أو كل) شئ (من ذلك) أي من الوقوع في الماء أو التردى من علواً  
 والوطء عليه (يقتل مثله لم يحل) ولو مع إيجاد جرح وان وقع في ماء ورأسه خارج الماء فباح أو كان  
 من طير الماء أو مكان التردى لا يقتل مثله ذلك الحيوان (ومثله) أي مثل ما ذكر في عدم الحل  
 (لورما يجد فيه دم) اذا احق ان السم أعان حتى قتله صرح به في الاقناع والمنتهى وذلك لانه  
 اجتمع مبيع ومحرم فغلب المحرم كدهم (لم يجوسى) وان رماه (أي رى انسان صيدها) بالهواء  
 أو على شجرة أو (على) حائط فسد ميتاً (حلي) لان الموت انما كان باصاية الجوارح فلا يلازمه  
 ما حصل بعد ذلك لان وقوعه على الارض لا يدمقه فلو حرّم به لادى الى ان لا يحل طير أبداً

## \* (كتاب الإيمان) \*

واحد ايمان وهو القسم بفتح السين المهملة فاليمين تأ كد حكمه بذكره عظم على وجهه شخصه وص  
 وهي وجوابها كشرط وجزاء والخلف على مستقبل ارادة تحقيق خبر فيه يمكن بقول يقصد  
 به الخلف على فعل المفعول ان تركه والخلف على امر ماض اما بر وهو الصادق أو غموس وهو  
 الكاذب أو لغوه وهو المأجرفيه ولا اثم ولا كفارة (لا تنقض ايمان الابالله تعالى) بخبره والله وباقه  
 والله (أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته كعزة الله وقدرته وأمانته) والرحمن الرحيم والقديم  
 الأزلي وبخالق الخلق ورازق العالمين ورب العالمين والعالم بكل شئ والحي الذي لا يموت والاول  
 الذي ليس قبله شئ والاخر الذي ليس بعده شئ وخبره عما لا يسمى به غيره تعالى وأما ما سمي به  
 غيره تعالى وإطلاقه ينصرف الى الله تعالى كالعظيم والرحيم والرب والمولى والرازق فان نوى  
 به الله تعالى أو أطلق كان يميناً وان نوى به غيره فليس يميناً لانه يستعمل في غيره قال تعالى فارجع  
 الى ربك فارزقوهم منه بالموثنيين رؤف رحيم والمولى المعتق ولها عرش عظيم (وان قال يميناً  
 بالله أو قسماً) بالله (أو شهادة) بالله (الاعتقدي) يمينه (وتنقضه) اليمين (بالقرآن) وبكلام الله  
 سبحانه وتعالى (وبالصحف) وبسورة من القرآن وآية منه (وبالتوراة ونحوها من الكتب  
 المنزلة) كالانجيل والزبور قال ابن نصر الله في حواشيه لو حلف بالتوراة والانجيل ونحوهما  
 من كتب الله فلا تنقل فيها والظاهر انهم اعيان انتهى وجزم بكونه ايمناً في المنتهى والاقناع  
 لان اطلاق اليمين انما ينصرف للتوراة والانجيل والزبور المنزل من عند الله تعالى دون المبدل  
 ولا تنسقط حرمة شئ من ذلك بكونه منسوخ بالحكم بالقرآن فغاية ذلك ان يكون كالأية  
 المنسوخ حكمها من القرآن ولا يخرج بذلك عن كونها كلام الله تعالى واذا كانت كلامه  
 فهي صفة من صفاته كالقرآن (ومن حلف بمخلوق كالألبان والحياء عليهم) الصلاة  
 والسلام أو حلف (بالكعبة) عظامها الله تبارك وتعالى (ونحوها حرم ولا كفارة) عليه  
 ان حدث قال في المنتهى وشروحه ويحرم بغير ذات الله تعالى وصفته لما روى ان ابن عمر رأى رجلاً  
 يقول لا والكعبة فقال ابن عمر لا يحلف بغير الله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن سواء أضافه الى الله  
 تعالى كقوله ومخلوق الله ومقدوره ومعلومه وكعبته ورسوله أو لا كقوله والكعبة ولا كفارة  
 في الحلف بغير الله انتهى

• (فصل في شروط وجوب الكفارة خمسة أشياء) فلا كفارة مع فقد واحد منها (أحدها  
 كون الحالف مكافاً) فلا تجب الكفارة على نائم وصغير ومجنون (ومعنى عليه) ومعنوه  
 (الثاني كونه) أي الحالف (مختاراً) الحلف ذكره الأصحاب فلا تنقضه من مكره عليها (الثالث  
 كونه فاصداً لليمين) لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان (فلا تنقضه) اليمين (عن  
 سبق) اليمين (على لسانه) بلا قصد منه لا يجابها (كقوله لا والله وبلا والله في عرض حديثه)  
 فلا تجب فيه كفارة على الأصح وتسمى لغوا قال البيضاوي اللغو الساقط الذي لا يعتد به من  
 كلام غيره ولغو اليمين ما لا يقدم معه كما سبق به اللسان أو تنكلم به جاهل بعقابه وكقول  
 العرب لا والله وبلا والله مجرد التأكيد انتهى (الرابع كونها) أي اليمين (على أمر مستقبل)

ممكن لان من شروط الانعقاد امكان بره وحشته وذلك في الماضي غير ممكن (فلا كفارة على ماض) كاذبا عالميا وهي الغموس (بل ان تعمد الكذب لحرام والا) بان لم تعمد الكذب (فلا شيء عليه) \* تنبيه \* اذا قال والله لافعلن فلان كذا ولا يفعلن فلان كذا فليطعمه أو حلف على حاضر فقال والله لتفعلن يا فلان كذا أو لاتفعلن كذا فليطعمه حنث الحالف لعدم وجود الحلوف عليه والكفارة عليه لا على من حشته وان قال اسألك بالله تفعلن وأراد اليمين فكالتى قبلها وان أراد الشفاعة اليه بالله تعالى فليست بين وبين ابرار القسم واجابة سؤال بالله ولا يلزم (الخامس) لوجوب الكفارة بالحلف (الحنث) في عيئه لان من لم يحنث لا كفارة عليه لانه لم يحنث حرمة القسم ويكون الحنث (بفعل ما حلف على تركه أو بترك ما حلف على فعله) ولو كان فعل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله محرمين لانه لا وجود للحنث الا بما ذكر لان الحنث مكرها بفعل الحالف أو بفعل من حلف عليه أو حنث جاهلا كالأول والله لا دخلت دار فلان ثم دخلها جاهلا انهم اذ ارفل ان يعنى انه لا يجب عليه كفارة (فان كان) الحالف (عين وقتا) لفعله (تعين) ذلك الوقت لذلك الفعل لان النية تصرف ظاهر اللفظ الى غير ظاهره فلان تصرفه الى وقت آخر بطريق الاولى (والا) أى وان لم يعين للفعل وقتا (لم يحنث حتى يأس من فعله) الذى حلف عليه (بأن الحلوف عليه أو موت الحالف) أو نحوهما بما يحصل اليأس من البره (ومن حلف بالله تعالى (لا يفعلن كذا) ان شاء الله تعالى (أو) حلف بالله تعالى (لا يفعلن كذا) ان شاء الله تعالى (أو) قال والله لافعلن كذا ان (اراد الله) تعالى (أو الا ان يشاء الله) تعالى (وانصل) الاستثناء (لفظا أو حكما) كأنه طاعه بنفسه أو سعال أو عطا أو أوعى أو تناوب لان الاستثناء من تمام الكلام فاعتبر اتصاله كالشرط وجوابه (لم يحنث بفعل) المحلوف عليه (أو ترك) فعله (بشرط ان يقصد الاستثناء قبل تمام المستثنى منه) فلو حلف غير قاصد الاستثناء ثم عرض له الاستثناء بعد فراغه من اليمين لم يتقعه ذلك لعدم قصده له أولا ولو اراد الجزم بعينه فسبق لسانه الى الاستثناء من غير قصد أو كانت عادته جارية به بخى على لسانه من غير قصد لم يصح ويحنث أو شك في الاستثناء فالأصل عدمه

\* (فصل) ومن قال طمأني أو هذا الطعام (على حرام) أو كالمينة أو للدم ونحوه (أو) علق التحريم بشرط مثل (ان أكلت كذا فحرام أو ان فعلت كذا فحرام لم يحرم) لان الله تعالى سماه عينا بقوله جل وعلا يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحله أيمانكم واليمين على النسي لا يحرمه (وعليه ان فعل كنهارة عين) نص عليه اقله تعالى قد فرض الله لكم تحله أيمانكم يعنى التكفير وعن ابن عباس وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل تحريم الحلال عينا (ومن قال هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى (أو) هو (بعد الصليب) أو غدير الله (أو) بعد (الشرق المن فعل كذا) أو لا يراه الله في موضع كذا أو هو يسنحل الزنا أو الخمر أو ترك الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو الجاهلية (أو هو يرى من الاسلام) أو القرآن (أو من النبي صلى الله عليه وسلم أو من قال (هو كاذب بالله تعالى ان لم يفعل كذا فقد ارتكب محرما عليه كفارة عين ان فعل ما نفا أو ترك ما أثم) حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم مثل من الرجل يقول هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو يرى من الاسلام في اليمين يحلف بها

فبُيِّنَتْ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَقَالَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينُ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ وَاخْتَصَمَا الْمَوْفِقُ وَالْمُنَظَّمُ أَنَّ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ \* (تَبَيَّنَ) \* إِنْ قَالَ عَصَيْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَوْ أَنَا عَصَى اللَّهَ تَعَالَى لِي كُلُّ مَا أَمَرَنِي أَوْ مَحْصُوتُ الْمُخَصَّفِ أَوْ ادْخَلَنِي اللَّهُ النَّارَ أَوْ هَوَزَانِ أَوْ شَارِبِ خَمْرٍ أَوْ قَطَعَ اللَّهُ يَدَيْهِ وَرَجُلِيهِ لِمَعْلُومٍ كَذَا أَوْ أَنْ فَعَلَ كَذَا فَعَبْدُ زَيْدٍ حُرٌّ أَوْ مَالٌ زَيْدٌ صَدَقَ وَفُحْوَ ذَلِكَ فَلْيَقُولْ (وَمَنْ أَخَذَ مِنْ عَيْنٍ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ حَلَفَ بِاللَّهِ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (وَلَمْ يَكُنْ حَلَفَ فَكَذَبَهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهَا) عَلَى الْأَصَحِّ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ فِي الْمَنَاسِكِ وَالْأَفْنَاعِ وَإِنْ قَالَ عَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينَ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا أَوْ عَلَى عَهْدٍ أَلَّهِ وَمِثَاقِهِ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا وَنَفَعَهُ كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ وَكَذَا عَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينَ فَقَطْ

\* (فَصَلِّ) \* وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ عَلَى التَّخْيِيرِ) أَيُ بَيْنِ الْأَطْعَامِ وَالْكُسُوفَةِ وَالْعَتَقِ فَقَطْ وَالْأَنهَى تَجْمَعُ تَخْيِيرًا وَتَرْتِيبًا وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا يَزَالُ أَخَذَ كِمَ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي آيَاتِنَا كِمَ وَلَكِنْ يَزَالُ أَخَذَ كِمَ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ أَطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَاطَعُمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كُسُوتُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ آيَاتِنَا كِمَ إِذَا حَلَفْتُمْ فَتَحْذَرُونَ لِمَنْهُ الْيَمِينَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ (أَطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ) مَسَاكِينَ أَحْرَارٌ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ كَقَرَأٍ وَمِنْ أَجْنَاسٍ كَأَطْعَامِ خَمْسَةِ بَرَاءٍ وَخَمْسَةِ قُرَأٍ أَوِ الْبَعْضُ شَعِيرًا وَالْبَعْضُ زَيْبًا (أَوْ كُسُوتُمْ) وَهِيَ لِلرَّجُلِ قُبُوبٌ تَحْزِنُهُ صَلَاتُهُ الْمَكْتُوبَةُ فِيهِ وَلِلْمَرْأَةِ دُرْعٌ وَخِثَارٌ تَحْزِنُهَا صَلَاتُهَا فِيهَا (أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُسُوهُمْ مِنْ أَيِّ صَنْفٍ شَاءَ سِوَاكَانِ مِنَ الْقَطَنِ أَوِ الْكُتَانِ أَوِ الصُّوفِ أَوِ الشَّعْرِ أَوِ الْوَبْرِ أَوِ الْخَزِّ أَوْ يَكُسُوهُمُ التَّسَامُنُ مِنَ الْحَرِّ لِيَنْفَعَهُمْ أَوْ كَانُوا مِنَ الْقَطَنِ أَوِ الْكُتَانِ أَوِ الصُّوفِ فَإِنْ جَنَسَ كَسَاهُمْ مِنْهُ خَرَجَ عَنْ الْعَهْدَةِ لَوْ جُودَ الْكُسُوفَةُ الْمَاءُ وَرَبِهَا وَلَوْ عَقِيقًا لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ فَإِنْ أَطْعَمَ الْمَسْكِينَ بَعْضَ الْأَطْعَامِ وَكَسَاهُمْ بَعْضَ الْكُسُوفَةِ أَوْ عَتَقَ نَفْسَ عَبْدٍ وَطَعْمَ خَمْسَةَ أَوْ كَسَاهُمْ أَوْ طَعْمَ وَصَامَ وَكَسَا الْبَعْضُ لَمْ يَجْزِهِ كِبَقِيَةِ الْكُفَّارَاتِ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) بِأَنْ يَجْزِعَنَّ الْعَتَقُ وَالْأَطْعَامُ وَالْكُسُوفَةُ كَيَجْزِعَنَّ فِطْرَةَ (صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (مُتَتَابِعَةً وَجُوبًا) لِأَنَّ فِي قِرَاءَةِ أَبِي وَابْنِ مَسْعُودٍ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةً وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا مَعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكُونُ خَبْرًا لِأَنَّهُ صَوْمٌ فِي كَفَّارَةٍ لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ الْإِبْدَاءُ الْحُجْرُ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَرُجِبَ فِيهِ التَّنَابُعُ فَصِيَامُ الْمَظَاهِرِ وَمَحَلُّ وَجُوبِ التَّنَابُعِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ) لَهُ (عَذْرٌ) فِي تَرْكِ التَّنَابُعِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكْفَرَ الرَّقِيقُ بِغَيْرِ الصَّوْمِ) لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَضُ الْمُعْسَرِ مِنَ الْأَحْرَارِ وَهُوَ أَحْسَنُ خَالًا مِنَ الْعَبْدِ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ وَلَا مِنْ صَوْمٍ نَذَرَ (وَعَكْسُهُ الْكَافِرُ) يَعْنِي أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ ~~بَعْضِ~~ فَرِغَ بِغَيْرِ الصَّوْمِ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ وَهِيَ لَا تَصَحُّ مِنَ الْكَافِرِ (وَإِخْرَاجُ الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحَنْثِ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ) فِي الْفَضِيلَةِ حَقٌّ وَلَوْ كَانَ التَّكْفِيرُ بِالصَّوْمِ لِأَنَّهُ كَفَّرَ بِبَعْضِ جُودِ السَّبَبِ فَاجْرَأْ كَالْوَلِيِّ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ بَعْدَ الْجَرْحِ وَقَبْلَ الزُّهْقِ وَالسَّبَبُ هُوَ الْيَمِينُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ذَلِكَ كَفَّارَةُ آيَاتِنَا كِمَ إِذَا حَلَفْتُمْ وَقَوْلُهُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةَ آيَاتِنَا كِمَ وَلَا تَجْزِي الْكُفَّارَةَ قَبْلَ الْحَلْفِ أَجْمَاعًا كَتَقْدِيمِ أَنْزَاةٍ قَبْلَ مَلِكِ النَّصَابِ (وَمَنْ حَنَثَ وَلَوْ فِي آيَاتِنَا بِاللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَكْفُرْ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ) وَلَوْ عَلَى أَعْمَالٍ مُخْتَلَفَةٍ كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا كَلْتَ وَاللَّهُ لَا شَرِبْتَ وَاللَّهُ لَا بَسْتَ

\* (بَابُ جَامِعِ الْإِيمَانِ) \*

ومبناها أبدأ على النية (يرجع في الايمان الى نية الحالف) ان كان الحالف غير ظالم بها وكان لفظه يحتمل النية فينتقل بيمينه بما نواه دون ما لفظه به (فن دعى لغدا الحالف لا يتعدى لم يبحث) اذا تعدى (بغدا غيره ان قصده) لاختصاص الحلف به ومن حلف على انسان لا يشرب له ماء من عطش وينتوا والسبب قطع منته حنت باكل خبز أو استعارة دابة وكل ما فيه منة لا باقل كعوده في ضوء فاره (أو حلف لا يدخل دار فلان وقال نويت اليوم قبل) منه ذلك (حكى) اى فى الحكم لان ذلك لا يعلم الا من جهته ولفظه يحتمل (فلا يبحث بالدخول) أى دخوله الدار (فى غيره) أى غير ذلك اليوم الذى نواه لان قصده تعلق به فاخص الحنت بالدخول فيه (و) من حلف على امرأته عن دار بأن قال والله (لا عدت رأيتك تدخلين دار فلان ينوى منعها فدخلت حانت ولولم يرها) لمخالفتها بنية بعدم امتناعها ومن حلف لا يأكل عرا الحلاوة حنت بكل حال بخلاف اعتقده لانه اسود فاعتق وحده

\* فصل \* فان لم ينو شيئا) يعنى فان لم يكن الحالف نية (يرجع الى سبب اليمين وما هيجهما) دلالة ذلك على النية (فن حلف ليقضي زيدا حقه غدا اقضاه قبله) لم يبحث اذا قصده عدم تجاوزه أو اقضاه السبب لان مقتضى اليمين تعجيل القضاء قبل خروج الغد فاذا اقضاه قبله فقد قضا قبل خروج الغد وزاده خيرا ولا نى الايمان على النية ونية هذا بيمينه تعجيل القضاء قبل خروج الغد فتمت ملت بيمينه به المعنى كما لو صرح به وكذا كل شئ ويبيعه وفعله غدا (اولا يبيع كذا الايمان فباعه باكثر) فلا يبحث الا ان باعه باقل من ما نواه ولا يبيعه بما ناه فباعه بها وأقل حنت (أو) حلف (لا يدخل بلد كذا الظلم) رآه (فيها) أى فى البلد (فزال) الظلم (ودخلها) (أو) حلف (لا يكلم زيد الشر به) انخر فكلمه (أى فكلم زيدا) (وقد تركه) أى شرب الخمر (لم يبحث فى الجميع) أى جميع ما ذكر فى المسائل

\* فصل \* فان عدم النية والسبب) أى سبب اليمين وما هيجهما (يرجع الى التعيين) وهو الاشارة لان التعيين أبلغ من دلالة الاسم على المسمى لانه يبنى الابهام بالكلية بخلاف الاسم واهذا الوشهد عدم لان على عين شخص وجب على الحاكم الحكم عليه بخلاف ما لو شهد على مسمى بامه لم يحكم حتى يعلم انه المسمى بذلك فيقدم التعيين على الاسم والعصاة والاضافة (فن حلف لا يدخل دار فلان هذه فدخلها وقد باعها أو) دخلها (وهى قضاء) أو مسجد أو حمام أو حلف لا لبست هذا التميمى قلبه وهو رداء أو لبسه وهو عمامة أو وهو سراويل (أو) حلف (لا تكلم هذا الصبي فصار شيئا وكلمه) أو لا تكلم امرأة فلان هذه أو عبده هذا أو صديقه هذا فزال تلك ثم كلهم (أو) حلف (لا أكل هذا الرطب فصار قرا) أو صار دس أو خلا أو هذا اللبن فصار جبنا (ثم أكله) ولا يمينه ولا سبب (حنت فى الجميع) لان عين المخوف عليه باقية ككافه لا لبست هذا الغزل فصار نوبا

\* فصل \* فان عدم النية والسبب) أى سبب اليمين وما هيجهما (والتعيين يرجع الى ما تناوله الاسم) لانه لا دليل على ارادة المسمى ولا معارضة هنا فوجب ان يرجع اليه عملا به اسلامته عن المعارضة (وهو) أى الاسم (ثلاثة شرعى فعرفى فلعوى فاليمين المطلقة) على فعل شئ من ذلك أو على تركه (تنصرف الى) الموضوع (الشرعى) لان ذلك هو المتبادر الى الفهم

عند الإطلاق لأن الشارع إذا قال صل تعين عليه فعل الصلاة المشتملة على الأفعال المعروفة  
 إلا أن يقتصر ذلك بكلام يدل على إرادة الموضوع القوي فكذا عين الخالف (وتتناول الصحيح  
 منه) أي من الموضوع الشرعي لانه ممنوع من الفاسد بأصل الشرع فلا حاجة إلى المنع من فعله  
 بالعين (فن حلف لا ينكح أو) حلف (لا يبيع أو) حلف (لا يشتري) والشركة شراء والتولية  
 شراء - والصلح على مال شراء (فقد عقد فاسدا) من نكاح أو بيع أو شراء (لم يحنث)  
 لأن البيع إذا أطلق لا يتناول الفاسد بدليل قوله سبحانه وتعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وإنما  
 أحل الصحيح من البيع ويقاس عليه ما سواه من العقود لأن حلف لا يبيع فحججنا فاسدا أقال  
 في شرح المنتهى ومقتضى ما تقدم أن من حلف لا يبيع أو لا يشتري فباع أو اشتري بشرط خيار  
 أنه يحنث لأنه يبيع صحيح (لكن لو قيد الخالف بيمينه بمنع الصعة كحلفه لا يبيع الخمر) أو لا يبيع  
 الخمر (ثم باعه حنث بصورة ذلك) لتعذر جعل يمينه على عقد صحيح والخلف على الماضي والمستقبل  
 في جميع ذلك سواء لأن ما لا يتناول له الأمر في المستقبل لا يتناول له في الماضي

• (فصل) • فإن عدم الشرعي فلا يمان مبناها العرف) والفرق هو ما اشتهر بحجازه حتى غلب عليه  
 حقيقة كالراوية فانه في العرف للمزادة في الحقيقة للجمال الذي يستحق عليه (فن حلف لا يبطأ  
 امرأته) أو امته (حنث بجماعها) لأن هذا هو المعنى الذي ينصرف إليه اللفظ في العرف وكذا  
 إذا حلف على ترك وطء زوجته صار مواليا (أو) حلف (لا يبطأ) دارا (أو) حلف (لا يبيع قدمه  
 في داره) لأن حنث بدخولها راكبا أو ماشيا حافيا أو متعلا (لأن ظاهر حلفه إرادة الامتناع من  
 دخولها فهو كقولك لا أدخلها فإذا دخلها على أي صفة كانت حنث لأن المقصود من العين  
 الامتناع • (تنبيه) • إذا حلف لا يدخل دارا فدخل مقبرة لا يحنث لأنها لا تسمى دارا في عرف  
 الناس (أو) حلف (لا يدخل بيتا) حنث بدخول المسجد) لقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع  
 ويذكر فيها اسمه وقوله تعالى أن أول بيت وضع للناس (و) دخول (الحمام) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم يقس البيت الحمام رواء أبو داود وغيره (و) دخول (بيت الشعر) والادم والخيمة لأن اسم  
 البيت يقع عليه حقيقة وعرفا لقوله تعالى والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود  
 الأنعام بيوتا والخيمة في معنى بيت الشعر وعلم مما تقدم أنه لا يحنث بدخول صفة الدار ودليلها  
 لأن ذلك لا يسمى بيتا (و) من حلف (لا يضرب فلانة نخعة) أو تنف شعرها أو عضها حنث) لأن  
 قصده بذلك تأليها وقد ألتها لكن لو عضها للتأذي لم يقصد تأليها لم يحنث ولهذا لو حلف لضربها  
 ففعل ذلك برئ لوجود المقصود بالضرب وإن ضربها بعد موتها لم يبر • (تتمة) • من حلف لا يشم  
 الريحان فشم وردا أو بنفسجا أو ياسميناً أو زنبقا أو نسريناً أو زجسأ أو لا يشم وردا أو بنفسجا  
 فشم دهنهما أو ماء الورد أو لا يشم طيبا فشم نثار بجمه طيب كالخزامى حنث

• (فصل) • فإن عدم العرف رجوع إلى اللغة فن حلف لا ياكل لحم السمك كلعن السمك  
 حتى بالحرم من اللحم (كلمية والخنزير) وكافة سباع الدب والتمر والعقاب والصقر والحمة والفار  
 ونحو ذلك (لأنها لا يسمى لحما) يعني أن من حلف لا ياكل لحما لا يحنث بأكل ما لا يسمى لحما (كأنهم  
 ونحوهم) كخنزير وكبدة وكبد وكرش ومصران وطحال وقاب والبة ودماغ وخافصة وكارع ولحم رأس  
 ولسان لأن إطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك ولأن يباع الرؤس يسمى رأسا للحما ولأن



كلا من ذكرناه. فمد عن اللحم بالدم والصفحة (و) من حلف (لا) باكل لبناً فأكله ولو من لبن  
 آدمية (أو صيد حنث) لأن الاسم يتناول حقيقته وعرفا سواء كان حليباً أو رائباً أو مائعاً أو مجفداً  
 لأن الجميع ابن لأن أكل زبد أو سمن أو كشكاً ومصلحاً قال في القاموس المصل والمصالة ماسال  
 من الاقط اذا طبخ ثم عصر انتهى (ولا) باكل راساً ولا يباح حنث بكل راس وكل بيض حتى براس  
 الجراد وبيضه (لأن ذلك يدخل تحت مسمى الراس والبيض فيحنت به (و) من حلف (لا) باكل  
 فاكهة حنث بكل ما يمتسكه به حتى بالبطيخ) لأنه ينفج ويحلو ويتفكه به فيمكن دخلا في مسمى  
 الفا كونه وبأكل كل غر شجر غير برى كبلج وحنث ورمال وسفرجل ورنج وكثيرى وخنوخ  
 ومشمش وزعرور أبيض وازج ووتوت وتين وموز وجوز ولوبيا كصنوبر وعناب وجوز ولوز  
 وبندق وفسه. تنق وتغزو ريب واجاص ونحوها لأن يمس ذلك لا يخرج منه عن اسم الفا كونه (لا)  
 بأكل (القضاء والخيار) لأن ذلك من الخضرة فلا يحنت به ما من حلف (لا) باكل فاكهة (و) لا باكل  
 (الزيتون) لأنه لا يمتسكها كاله واما المقصود زيتها (والزعرور الاحمر) والاس وسائر شجر برى  
 لا يستطاب كثر القيقب والعفص وباذنجان وكرب ولا باكل ما يكون بالارض كجوز وقلع وفجل  
 وقلعاص وكبابة ونحوه (و) من حلف (لا) يتغدى فأكل به (والزوال أو) حلف (لا) يتغشى فأكل  
 به نصف الليل أو حلف (لا) يتسحر فأكل قبله أى قبل نصف الليل (لم يحنت) ما لم تكن له  
 نية لأن الغدا مأخوذ من القدوة وهى من طلوع الفجر الى الزوال والعشاء مأخوذ من الغنى  
 فهو من زوال الشمس الى نصف الليل الاول والسهور مأخوذ من السحر وهو من نصف الليل  
 الى طلوع الفجر (و) من حلف (لا) باكل من هذه الشجرة حنث باكل غرتها أى من غرتها ولو  
 واحدة (فقط) يعنى فلا يحنت بها كل ورقها ونحوه لأن الثمرة المتبادرة الى الدهن فيحنت بها كل  
 الثمرة ولو لقطها من تحتها أو من اناها لانها منها (و) من حلف (لا) باكل من هذه البقرة حنث باكل  
 كل شئ منها (لا) كن لا يحنت باكله (من لبنها وولدها) لانهم ليسوا من أجرائها (و) من حلف  
 (لا) يشرب من هذا النهر أو حلف لا يشرب من هذا (البئر فاغترف بانه) منهما أو من أحدهما  
 (وشرب حنث) لانهم ليسا باكله للشرب والشرب منهما فى العادة انما يكون بالاغترف اما يده  
 أو بانه غيرهما فيحمل على ما جرت به العادة فى الشرب فيحنت بوجوده (لأن حلف لا يشرب من  
 هذا الا فاغترف منه وشرب) فانه لا يحنت لأن اناؤه آلة للشرب بحقيقة الشرب منه ان يكرع

منه واذا صب منه فى اناه وشرب منه لم يكن شارباً منه

\* (فصل ومن حلف لا يدخل دار فلان أو) حلف (لا) يركب دابة أو لا يلبس ثوبه (حنث بما  
 جعله) فلان (لعبه) من دار ودابة وثوب لان ذلك ملك أسده (أو) بما (اجره) فلان (أو) بما  
 (استأجره) فلان لأن الدار تضاف الى ساكنها كما تضاف الى مالكها لقوله تعالى لا تخزجوهن  
 من بيوتهن وقوله تعالى وقون فى بيوتكن ولان الإضافة للاختصاص وساكناً الدار يختص بها  
 فكانت اضافتها اليه صحيحة وهى مستعملة فى العرف (لا) يحنت (بما استأجره) أى لا يحنت  
 بدخول دار استأجرها فلان على الأصح أو يركوب دابة استأجرها فلان على الأصح أو يلبس ثوب  
 استأجره فلان لأنه لا يملك منافعه ما استأجره (و) من حلف لا يدخل مسكن زيد حنث بمسأجره ومعار  
 ومغصوب يسكنه زيد لأنه مسكنه لأجل ملكه الذى لا يسكنه وان قال ملكه لم يحنت بمسأجره

(و) من حلف (لا يكلم انسانا حنت بكلام كل انسان) لان ذلك منكرة في سابق الذي قتم لفعلا  
المحلف عليه (حتى بقوله) له تنخ أو (اسكت) ويرزجره بكل لفظ في الاصح لان ذلك كلام فيه دخل  
فما حلف على عدمه لا بسلام من صلاة صلاها ما مانص عليه (و) من حلف (لا كلت فلانا  
فكاتبه أو راسه حنت) على الاصح ما لم ينو مشافهته لا اذا ارعج عليه في صلاة كان فيه الاما  
للحالف ففتح عليه الحالف لم يحنت (و) ان حلف (لا بدأت فلانا بكلام فنته كلاما معا لم يحنت) لان  
مقتضى عينه أن لا يوجد كلامه لفلان قبل كلام فلان فاذا اتكلاما معا لم يوجد كلامه قبله فلا  
يحنت (و) من حلف (لا ملك له لم يحنت بدن) له لان الملك يختص بالاعيان من الاموال فلا يبع الدين  
لان الدين انما عين للمالك بقضه (و) من حلف (لا مال له أو) حلف (لا يكلم ما لا حنت بالدين)  
وبال غير زكوى وبضائع لم يباس من عوده وبغصوب منه لان المال ما تاوله الناس عادة  
اطلب الرخ مأخوذه من الميل من يد الى يد ومن جانب الى جانب فيشمل ذلك غير ما يجب فيه الزكاة  
من النقود وغيرها لان غير النقود أموال وقال عمر رضي الله تعالى عنه أصبت أرضا بخير لم أصب  
مالا قط هو انتفس عندي منه (و) من حلف (ليضربن فلانا بائة فجمعهما وضربه بهما ضربة واحدة  
بر) في عينه لانه ضربه بالمائة كما حلف (لان حلف ليضربه مائة) فجمعهما وضربه بهما ضربة واحدة  
ولو ألهم بها لان الظاهر من هذا اليمين انه يريد ضربه بالسوط مائة ضربة لئلا يكره رأيه يتكرار  
الضرب (ومن حلف لا يسكن هذه الدار أو) حلف (ليخرجن) من هذه الدار (أو) حلف (ليرحلن  
منها) أي من هذه الدار (لزمه الخروج بنفسه وأهله ومناعه المقصود فان أقام فوق زمن يمكنه  
الخروج فيه عادة ولم يخرج حنت فان لم يجد مسكنا) ينتقل اليه أو لم يجد ما ينقل متاعه (أو أبت  
زوجته الخروج معه ولا يمكنه اجبارها لخروج وحده لم يحنت وكذا) حكم (البلد) اذا حلف  
ليرحلن منها أو ليخرجن منها (الا انه يبرجوجه وحده اذا حلف ليخرجن منه) لانه اذا حلف  
ليخرجن من هذه البلدة تنقلت عينه الخروج بنفسه لان الدار يخرج منها صاحبها في اليوم  
مرات في العادة فظاهر حاله انه لم يرد الخروج المعتاد وانما أراد الخروج الذي هو النقلة والخروج  
من البلد بخلاف ذلك (ولا يحنت في الجيع) أي فيما اذا حلف ليخرجن أو ليرحلن من الدار أو  
من البلد وخرج ثم أراد العود (بالعود) لان عينه على الخروج وقد خرج وانحلت عينه بفعل  
ما حلف على فعله ومحل ذلك (ما لم تكن له نية أو) يكن هناك (سبب) يقتضي هجران ما حلف على  
الرجيل منه فيحنت بعوده (والسفر القصير سفر يبريه من حلف ليسافرن ويحنت به من حلف  
لا يسافرن) قال في الفروع والسفر القصير سفر يترجيه برحالف ليسافرن به ولهذا نقل الاثر  
أقل من يوم يكون سفر الا انه لا تقصر فيه الصلاة وفي الارشاد ان بقية أحكام السفر تجوز فيه  
(وكذا النوم اليسير) يعني انه يبريه من حلف لينامن ويحنت به من حلف لا ينام (ومن حلف  
لا يستخدم فلانا) رجلا كان أو امرأة عبدا كان أو حرًا (لخدمه) الذي حلف انه لا يستخدمه  
(وهو) أي الحالف (ساكت حنت) لان اقراره على خدمته استخدام له ولهذا يقال فلان  
يستخدم عبده اذا خدمه وان لم يأمره (و) من حلف (لا يبايئ كذا كدمشق مثلا) أو حلف  
(لا يبايئ كل يبيلد كذا قببات أو كل خارج ببيان) أي ببيان البلد (لم يحنت وفعل الوكيل كالموكل  
فمن حلف لا يفعل كذا فوكل قبله من يفعله حنت) لان الفعل يضاف الى من فعل عنه ولهذا قال

تعالى مجلقين رؤسكم ومقصرين وقال تعالى ولا تتلقوا رؤسكم وإنما الخالق غيرهما وإذا أضيف  
فعل الوكيل إلى الموكل حث لوجود المخوف عليه وكذا إذا حلف لا يضرب عبده فضرب  
بأمره فإنه يحنث \* (تنبيه) \* إن حلف أنه لا يبيع زيد فإفباعه من يعلم أنه يشتريه له حث

\*(باب النذر)\*

هو لغة الإيجاب يقال فلان نذر دم فلان أي أوجب قتله (وهو) أي النذر (مكروه) ولو  
عبادة انتهى صلى الله عليه وسلم عنه وقال أنه لم يأت بخير وإنما يستخرج به من الخيل منق  
عليه والنهي عنه للكره لانه لو كان حراما مأموح الوافين به لأن ذمهم بارتكاب الحرم  
أشد من طاعتهم في وفائه ولو كان مستحباً لقله صلى الله عليه وسلم (لا يأتى) أي النذر بخير ولا  
برد قضاء ولا يملك به شأ محأدنا قاله ابن حامد (ولا يصح) النذر (الأبالقول) الدال عليه (من  
مكلف محتار) ولو كان المكلف المختار كافرا (وأنواعه) أي النذر (المعقدة ستة أحكام  
مختلفة أحدها النذر المطلق كقوله) أي قول من يصح منه عقد اليمين (لله على نذري لزمه  
كفارة يمين) وهذا قول أكثر أهل العلم لما روى عقبه بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجه والترمذي (وكذا إن قال على نذران  
فعلت كذا ثم فعله) في لزوم الكفارة النوع (الثاني نذر لجاح وغضب) وهو فعله بقره بشرط يقصد  
إما المنع من شيء أو لجل عليه (كان كلك) فعلى الحج أو العتق أو صوم سنة أو مالى صدقة (أو أن لم  
أعطك) أو أن كان هذا كذا فعلى الحج أو العتق أو صوم سنة أو مالى صدقة فيخير) من صدر منه  
ذلك (بين الفعل أو كفارة يمين) أي بين أن لا يكلمه في صورة المنع أو بكلمه ويكفر كفارة يمين  
لأنه يمين فيخيره بين الأخرين كيمين بالله تعالى ولا يضرب قوله على مذهب من يلزم بذلك أو قوله  
لأنه يمين يرى الكفارة ونحوه النوع (الثالث نذر فعل مباح كقوله لله على أن ألبس ثوبى  
أو) لله على أن (أركب دابتي فيخير أيضا) بين أن يلبس ثوبه أو يركب دابته ولا يكفروا بين أن  
لا يفعل شيأ من ذلك ويكفر كفارة يمين النوع (الرابع) من أنواع النذر الستة (نذر) شيء (مكروه  
كطلاق ونحوه) من أكل يوم وبصل وترك سنة (فيسن أن يكفر) ليخرج من عهد النذر  
(ولا يفعله) لأن ترك المكروه أولى من فعله فان فعله فلا كفارة عليه لانه وفي نذره النوع  
(الخامس) من أنواع النذر الستة (نذر) فعل (معصية) وينعقد على الأصح وهو من مفردات  
المذهب ومثل للمعصية بقوله (كسرب خمر وصوم يوم العيد ونحوه) كصوم يوم حبض أو نفاس  
أو أيام التشريق (فيحرم الوفاء) بهذا النذر لأن معصية الله تعالى لا تباح في حال من الأحوال  
(ويكفر) من لم يفعله كفارة يمين (ويقضى الصوم) غير صوم يوم حبض فن نذر صوم يوم عيد قضى  
يوما ومن نذر صوم أيام التشريق قضى ثلاثة أيام ولا يصوم يوم العيد ولا أيام التشريق لانه قد  
نذر ففصح منه القرية وبلغوا بيمينه لكونه معصية كمن نذر مريض صوم يوم يجاف عليه فيه  
ينعقد نذره ويحرم صومه وكذا الصلاة في ثوب حرر والطلاق زمن الحيض ونذر صوم ليلة  
العيد لا ينعقد ولا كفارة لانه ليست زمنا للصوم النوع (السادس) من أنواع النذر الستة  
(نذر تركه لا توصى به ولو واجبه واعتكاف وصدقة وجمعة) وعبادة مريض ونهوى  
حنان فز قصد التقرب (من غير أن يتعلق ذلك بشرط) (أو يتعلق ذلك بشرط حصول نعمة) يرجوها

(أو دفع نعمة) يحافظها (كقوله) ان شئ الله مريضى أرسل مالى فعلى كذا فهذا القسم (يجب الوفاء به) قال فى شرح المنتهى بعد سماع عبارة المتن وعلم مما تقدم ان نذرا للتبرير يتنوع ثلاثة أنواع أحدها اذا كان فى مقابلة نعمة استجلبها أو نعمة استدفعها كقوله ان شئ الله مريضى فله على صوم شهر قال فى المبدع وكذا ان لم يكن كذلك كطلوع الشمس وقدم الحاج فاه فى المستوعب قال الشيخ تقي الدين فمى قال ان قدم فلان أصوم كذا هذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة ولا أعلم فيه نزاعا اه باختصار الشافى التزام طاعة من غير شرط كقوله ابتداء الله على صوم شهر فيلزم الوفاء به فى قول أكثر أهل العلم الثالث نذر طاعة لأصل لها فى الوجوب كالاعتكاف وعبادة المريض فيلزم الوفاء به عند عيامة أهل العلم لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه رواء البخارى انتهى باختصار \* (تنبيه) يجوز ان يخرج ما نذره من الصدقة وفعل ما نذره من الطاعة قبل وجود شرطه المعلق عليه لوجود سببه وهو النذر ككفارة اليمين \* (قائدة) قال الشيخ النذر للقبر أو لأهلها كالنذر لأبراهيم الخليل عليه السلام والشيخ فلان نذره عصية لا يجوز الوفاء به وان تصدق بما نذره من ذلك على من يستحقه من الفقراء والالحين كان خيرا له عند الله وأنتفع وقال من نذر امرأ بئرا ومقبرة أو جبل أو شجرة أو نذره أو أسكناه أو المضافين الى ذلك المكان لم يجوز ولا يجوز الوفاء به اجماعا وبصرف فى المصالح ما لم يعرف ربه ومن الحسن صرفه فى نظيره من المشروع وفى لزوم الكفارة خلاف انتهى

(فصل ومن نذر صوم شهر معين) كشعبان (لزمه صومه متتابعاً فان أفطر لغيره عذر حرم) عليه الا فطار (ولزمه استئناف الصوم مع كفارة يمين لقوات الحمل) وان صام قبل مجئ الشهر المعين لم يجزه كما لو صام شعبان عن رمضان الذى بعده (و) ان أفطر منه يوماً كثيراً (لعذر يمين) على ماضى من صيامه (ويكفر لقوات التتابع ولو نذر شهراً) أى صوم شهر (مطلقاً) يعنى من غير تعيين الشهر (أو نذر صوماً متتابعاً غير مقيد بزمان لزمه التتابع) فى صومه المطلق والمتتابع (فان أفطر لغيره عذر لزمه استئنافه) أى استئناف الصوم من أوله (بلا كفارة) لانه فعل المنذور (و) ان أفطر (لعذر خير بين استئنافه) أى الصوم (ولاشئ عليه) أى لا كفارة عليه (وبين البناء ويكفر) لقوات التتابع كفارة يمين وان نذر صلالة فركعتان قائماً القادر (ولم يندر صلالة) جالساً ان يصلها قائماً (لانه أى بأفضل مما نذره

### \* (كتاب القضاء) والقضا

وهى تعيين الحكم الشرعى ولا يلزم جواب ما لم يقع ولا ما لا يحتمل سائل ولا ما لا نفع فيه والقضاء تعيينه الحكم والالزام به وفصل الخصومات (وهو نرض كفاية) لان أمر الناس لا يستقيم بدونه فكان واجبا كالامامة والجهاد (فيجب على الامام أن ينصب بكل اقليم) يكسر الهمزة أحد الاقاليم السبعة أولها الهند الثانى الخجاز الثالث مصر الرابع بابل الخامس الروم والشم السادس بلاد الترك السابع الصين كذا رأيت بخط سيدى الشيخ عبد الباقي الحنبلى (قاضياً) لان الامام لا يـ~~مكنه~~ أن يتولى الخصومات والنظر فيها فى جميع البلدان والخصومات بين الناس تكثر فوجب أن يرتب فى كل اقليم من يتولى فصل الخصومات لئلا يتوقف ذلك على السفر الى الامام فتضيع الحقوق فى السفر الى الامام من المشقة وكلفة

الثقة (و) يجب على الامام أيضاً أن (يختار لذلك) أى لنصب القضاء (أفضل من يجد علما وورعا) أى فى العلم والورع لأن الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح لهم فيختار أفضلهم علما لانه انما يمكنه القضاء بين المترافعين مع العلم لأن القضاء بالثبوت فرع العلم به والا فضل أولى من المفضل لانه أثبت وأمكن وكذا كل ما كان ورعه أكثر كان سكن النفس فيما يحكم به أعظم وكان من ترك التحرى والميل فى جانب أبعد (وبامره) عند ولايته (بالتقوى) لانها رأس الدين (و) بأمره أيضا (ببحرى العدل) وهو اعطاء الحق لمستحقه من غير ميل وهذا هو المقصود من القضاء وبأمره أن يستخلف فى كل ناحية من نواحي عمله أفضل من يجد لهم (ونصح ولاية القضاء والامارة) كأمر جهاد ووكيل بيت المال (منجزة) كولاية الحكيم الآن (ومعلقة) بشرط كان مات فلان الفاضل فقد وليت فلانا وعوضه وأن مات أمير جيش كذا فلان عوضه فأتين المولى باسمه موضعه (وشروط لصحة التولية كونهم من امام أو نائبه فيه) أى القضاء لأن ولاية القضاء من المصالح العامة لا تجوز الا من جهة الامام كعقد الذمة ولأن الامام صاحب الامر والنهى وهو واجب الطاعة وسميوع الكلمة وان يعرف الامام أو نائبه ان المولى صالح للقضاء لأن الاصل العدم فلا تجوز توليته مع العلم بعدم صلاحيته (و) بشرط لصحة تولية القضاء أيضا (أن يعين له ما يوليه فيه الحكم من عمل) وهو ما يجمع بلدا ناو قري متفرقة كالعراق ونواحيه (وبلد) كسكة والقاهرة ليعلم محل ولايته فيحكم فيه ولا يحكم فى غيره ومشافهته بمأوى مكاتبته واشهاد عدلين عليها واستفاضتها اذا كان بلد الامام من البلد الذى ولي فيه خمسة أيام فإدونه لاعدالة المولى بكسر اللام (والفاظ التولية الصريحة سبعة) الاول (وايتك الحكم) الثانى ما أشار اليه بقوله (أو قلدتك) أى الحكم (و) الثالث (قوتت) البك الحكم والرابع ما أشار اليه بقوله (أوردت) البك الحكم والخامس ما أشار اليه بقوله (أو جعلت البك الحكم) (و) السادس ما أشار اليه بقوله (استخلفتك) فى الحكم والسابع ما أشار اليه بقوله (أو استفتيتك فى الحكم) فاذا وجد أحد هذه الافات السبعة وقبل مولى حاضر بالمجلس أو غائب عنه أو شرع الغائب فى العمل انعدت (والكتابة) من أفاظ التولية نحو (اعتدت) عليك (أو عولت عليك أو وكلت) البك (أو استندت البك لاتعقد) الولاية (بها) أى بالفاظ الكتابة (الابقرينة نحو فاحكم أو فتول ماعولت عليك فيه) لأن هذه الافات تحتل التولية وغيرها من كونه بأخذ برأيه وغير ذلك فلا تنصرف الى التولية الابقرينة تنفى الاحتمال

(فصل تنفيذ ولاية الحكم العامة) وهى التى لم تحتص بمجال دون حال النظر فى الاشياء والازام بها وهى (فصل الخصومات وأخذ الحق) بمن يجب عليه (ودفعه للمستحق والنظر فى مال اليتيم) الذى لم يقيم له وصى (و) مال (المجنون و) مال (السقيم و) مال (الغائب) ما لم يكن له وكيل (والجور اسفه ونفس والنظر فى الأوقاف) التى فى عمله (ببحرى على شروطها) والنظر فى مصالح طرق عمله وافتيه وتنفيذ الوصايا (وتزويج من لا ولي لها) من النساء وتصفى حال شهوده وامثاله واقامة حدود واقامة امامة جمعة وعيد ما لم يخصا اماما وجباية خراج وزكاة ما لم يخصا بهاملا (ولا يستفيد الاحتساب على الباعة) والمشتريين (ولا الزامهم بالشرع) وله طلب رزق من بيت المال لنفسه

وأصانته وخلقاته حتى مع علوم حاجة (و) اذا ولاء في محل خاص (لا ينفذ حكمه في غير محل عمله)  
فاذا أذن له امرأة في تزويجها وهي في علة فلم يرتجها حتى خرجت من علة لم يصح

(فصل ويشترط في القاضي عشر خصال) الاولى والثانية (كونه بالغاً عاقلاً) لان غير البالغ والعقل تحت ولاية غيره فلا يكون ولياً على غيره الثالثة (ذكراً) لان القاضي يحضره محافل الخصوم والرجال ويحتاج فسه الى كمال الرأي وعمام العقل والقطنة والمرأة ناقصة العقل ضعيفة الرأي ليست أهلاً للضرورة في محافل الرجال ولا تقبل شهادتها ولو كان معها القامراً ما لم يكن معهن رجل الرابعة كونه (حزواً) لان غيره ناقص لما فيه من الرق مشغول بمقوق سيده فلم يكن أهلاً للقضاء كالمرأة الخامسة كونه (مسلياً) لان الاسلام شرط العدالة فالولي أن يكون شرطاً للقضاء السادسة كونه (عدلاً) ولولا ما بين قذف فلا يجوز تولية الفاسق ولا من فيه نقص يمنع قبول شهادته السابعة كونه (سميعاً) لان الاصم لا يسمع كلام الخصمين الثامنة كونه (بصيراً) لان الاعمى لا يعرف المدعى من المدعى عليه ولا يعرف المقر من المقرلة التاسعة كونه (متكهماً) لان الاخرس لا يمكنه النطق في الحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته العاشرة كونه (مجتهداً) قال في القروع اجاعا ذكره ابن حزم وأنها أجمعوا على انه لا يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل لا يحكم ولا يفتي الا بقوله وفي الانصاح ان الاجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الاربعه وان الحق لا يخرج عنهم (ولو) كان اجتماعه (في مذهب امامه للضرورة) واختاره في الترغيب واختار في الايضاح والرعاية أو مقلداً قال في الانصاف قلت وعليه العمل من مدة طويلة والاعتطت أحكام الناس انتبى فيراعي ألفاظ امامه ومتأخرها ويقلد كبار مذهب في ذلك ويحكم به (فلو حكم) بتشديد الكاف (اثنان فأكثر بينهم) اشخاصا صالحا للقضاء يعني متصفاً بصلاحيته للقضاء في حكم بينهم (نفذ حكمه في كل ما ينفذه حكمه من ولاء الامام أو نائبه) لكن لكل من المتحاكين الرجوع عن فتحكمه قبل شروعه في الحكم لانه لا يلزم حكمه الا برضا الخصمين أشبه رجوع الموكل عن التوكيل قبل التصرف فيما وكل فيه (ورفع) حكمه (الخلاف فلا يحل لاحد نقضه حيث أصاب الحق) وقال الشيخ ولا تشترط العشر صفات فيمن يحكمه الخصمان

(فصل وبسن كون الحاكم قويا بلا عنف) وهو ضد الرق وذلك لئلا يطمع فيه الظالم (لينا بالضعف) لثلاث مآله صاحب الحق (حليماً) ائلا يقضب من كلام الخصم فيمنعه ذلك من الحكم بينهم (متأنيلاً) اسم فاعل من التأني وهو ضد العجلة لئلا تزدى مجملته الى ما لا ينبغي (متقنناً) لئلا يتخذ من بعض الخصوم لقرة قال في شرح المقنع عالم بالغايات أهل ولايته (عقيقاً) وهو الذي يكف نفسه عن الغرام لانه لا يطمع في ميله بالجماعة (بصيراً) بأحكام الحكماء قبله) لقول علي رضي الله تعالى عنه وعن يقية الصباية وعناهم لا ينبغي للقاضي أن يكون فاضحياً حتى تكون فيه خمس خصال عفيف حليم عا كان قبله يستبذري الابواب لا يهافت في الله لومة لائم (ويجب عليه) أي على القاضي (العدل بين الخصمين في لحظة وانظرة ويجلسه والدخول عليه) الا اذا سلم أحدهما فيرد عليه ولا ينتظر سلام الثاني (والا المسلم) اذا اختاصم (مع الكافر في قديم) المسلم (دخولاً) أي في الدخول على القاضي (ورفع الجوسا) أي بني الجوسا بجرمة الاسلام قال الله تعالى أفن كان

مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستورن (ويحرم عليه) أي على القاضي (أخذ الرشوة) بتلبث الزاء  
وكذا هدية (و) يحرم (أن يسار أحد الخصمين أو يضيفه) دون الآخر أو يلقنه حجة لما في ذلك  
من الاعانة على خصمه وكسر قلبه (أو يقوم له دون الآخر) أو يعلمه كيف يدعي الآن يترك ما يلزم  
ذكره كشرط عقد وسبب ونحوه فله أن يسأله عنه لانه لا ضرر على صاحبه في ذلك (ويحرم عليه  
الحكم وهو غضبان كثيراً) لانه ربما حمله الغضب على الجور في الحكم (أو) يقضي (وهو حاقن)  
البول (أو في شدة جوع أو عطش أو هم أو مل أو كسل أو نعاس أو برد مؤلم أو حر مزعج) لأن  
ذلك كله يشغل الفكر الذي يتوصل به إلى اصله الحق في الغالب وينع حضور القلب فهو في  
معنى الغضب المنصوص عليه فيجرب مجراه (فإن خالف وحكم) في حالة لا يحل له الحكم فيها  
كما لو حكم وهو غضبان ونحو ذلك (صح أن أصاب الحق) ذكره القاضي في المجرد وكان للنبي  
صلى الله عليه وسلم القضاء مع ذلك (ويحرم عليه أن يحكم بالجهل) لما فيه من الوعيد الشديد  
(أو) يحكم (وهو متردد) في حكم الله تعالى في الواقعة (فإن خالف وحكم لم يصح) حكمه  
(ولو أصاب) بالحكم (الحق ويوصى) القاضي وجوباً (الوكلاء والاعوان) الذين يباه بالرفق  
بالخصوم وقلة الطمع) لأن في ضد ذلك ضرراً بالناس فيجب عليه أن يوصيهم بما يزيل به الضرر  
عن الناس (ويجتهد) القاضي (أن يكونوا شيوخاً وكهولاً من أهل الدين والعفة والصيانة)  
لأن كونهم كذلك أقل شراً فإن الشباب شعبة من الجنون ولأن الحاكم تأتبه النساء في اجتماع  
المشباب بهن ضرر عظيم (ويساح له) أي للقاضي حال في المددع والشهارة يسـن له (أن يتخذ  
كاتباً) لأن الحاكم يكثر اشتغاله ونظره في أمر الناس فلا يمكنه أن يتولى الكتابة بنفسه وإن  
أمكنه الكتابة بنفسه جاز له اتخاذ الكاتب والاستئابة في الكتابة أولى من توليته بنفسه (ليكتب  
الوقائع ويشترط كونه) أي الكاتب (مسلماً مكافئاً لا ويسن كونه حافظاً عالماً) لأن في ذلك  
اعانة على أمره وكونه حراً للخروج من الخلاف وكونه جيد الخط ليكون أكمل وكونه عارفاً له  
في الكافي لانه ان لم يكن عارفاً أفسد ما يكتبه بجهله

\* (باب طريق الحكم وصفه) \*

طريق كل شيء مما يتوصل به إلى ذلك الشيء والحكم فصل الخصومات (إذا حضر إلى الحاكم  
خصمان فله أن يسكت حتى يبتدئا) أي حتى تكون البداية بالكلام من جهتهما (وله أن يقول  
أيكما المدعى) لأن سؤاله عن المدعى منهما لا يخصص فيه لواجد منهما فجاز لذلك (فإذا ادعى  
أحدهما) أي أحد الخصمين (اشتراط كون الدعوى معلومة) أي كونها بشيء معلوم لأن المدعى  
عليه إذا اعترف بما ادعى عليه وطلب المدعى من الحاكم الزامه به وجب على الحاكم الزامه  
والتزام بالجهول لا يصح فلذلك اعتبر كونها معلومة لا في وصية مجهول وإقرار وخلع على  
مجهول (و) يشترط (كون المدعى عليه غنياً يكتفيها) فلا تصح على إنسان أنه قتل أو سرق من مدة  
عشرين سنة وشبه دونها أو ادعى بوقوع إنسان لا يمكن كونه منه (ثم إن كانت) الدعوى (بدین  
اشتراط كونه) أي الدين (حالا) قال في الترتيب الصحيح تسمع فيه ثبت أصل الحق للزوم في المستقبل  
كدعوى تدبير انتهى (وإن كانت) الدعوى (بدین) كفر وسفوها (اشتراط حضورها المجلس  
الحاكم لثنتين بالاشارة) لاستفتاء اللبس بتعيينهما (فإن كانت) العين المدعى بها (غائبة عن البلد)

أو كانت نالفة أو في المنعة (وصفها) المدعى (كصفات السلم) وذلك بأن يستقصي في الدعوى ما يشترط ذكره في السلم (فإذا أتم المدعى دعواه) محررة (فإن أقر خصمه بما ادعاه) عليه (أو اعترف بسبب الحق ثم ادعى البراءة لم يلتفت لقوله بل يحلف المدعى على نفي ما ادعاه) المدعى عليه من البراءة بالبراءة أو الاداء (ويلزمه بالحق الآن يقيم) المدعى عليه (بينة براءته) فيصرفه الحاكم من طلب المدعى عليه قال في الاقتناع وإن قال لي بينة بالوفاء أو الإبراء أو قاله بعد ثبوت الحق بينة أو أقر أو مهل ثلاثة أيام وللمدعى ملازمته فيها حتى يقيمها فإن عجز حلف المدعى على بقاء حقه (وإن أنكر الخصم ابتداءً بأن قال ادع) عليه (قرضاً أو غنماً) عن ممن (مأقراضني أو) قال المدعى عليه غنم (ماباعني أو) قال (لا يستحق على شيء مما ادعاه) من القرض أو الثمن (أو) قال (لاحق له على صح الجواب فيقول الحاكم للمدعى هل لك بينة) بالذي ادعته (فإن قال نعم) لي عليه بينة (قال له إن شئت فأحضرها) أي ينتسك (فإذا أحضرها) المدعى بين يدي الحاكم (وشهدت) عنده (سمعتها وحرم) عليه (ترديدها) وفي الرعاية أن ظن الصلح آخر الحكم وفي الفصول له حالة أمرهما بالصلح ويؤخره فإن أياهما حكم وفي المغني ويقول قد شهدا عليك فإن كان لك قاذح فيمنه عندي يعني يستحب ذكره غير صاحب المغني وذكره في المذهب والمستوعب فيما إذا ارتاب فيها وبكره انتهارهما وطلب زلتهما

(فصل \* ويعتبر في البينة العدة الظاهرة) قال في المنتهى والاقتناع (و) كذا (باطناً) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولولم يطعن فيها خصمه فلا بد من العلم به ولو قيل إن الأصل في المسلمين العدالة قال الزركشي لأن الغالب الخروج عنهم وقال الشيخ ومن قال الأصل في الإنسان العدالة فقد أخطأ وإنما الأصل فيه النظم والجهل لقوله تعالى أنه كان ظلوماً جهولاً انتهى ولا تشترط باطناً في عقد نكاح (وللحكم أن يعمل بعلمه فيما أقر به في مجاس حكمه) ولولم يسمعه غيره لأنه إذا جاز الحكم بشهادة غيره فبسماعه هو أولى ولأنه لو لم يعمل بما أقر به عنده أنضى ذلك إلى ضياع الحق ولأنه قد يقر عنده ولا يحضره أحد من الشهود فإذا لم يحكم به ضاع حق المقر (و) يعمل بعلمه (في عدالة البينة وفسقها) لأن التهمة لا تلحقه في ذلك لأن صفات الشهود مدعى ظاهر ولا يحكم بعلمه في غير ما ذكر ولو في غير حد (فإن ارتاب) الحاكم (منها) أي من البينة (فلا بد من المزكين لها) أي للبينة (فإن طلب المدعى من الحاكم أن يجلس غيره حتى يأتي عن بركني بينة أجابه) أي أجاب المدعى (لما سأل وانتظروا ثلاثة أيام فإذا أتى) المدعى (بالمزكين اعتبر معرفتهم لينزكونه بالعصبة والمعاملة) والحوار ويكتفي في تركيبة الشاهد عدلان يقول كل منهما أشهد أنه عدل وبينة جرح مقدمة ومن ثبتت عدالته من لزوم البحث عنهما مع طول المدة بين الشهادتين (فإن ادعى الغريم فسق المزكين) للبينة (أو فسق البينة المزكاة وأقام بذلك) أي بفسق البينة أو بفسق المزكين للبينة (بينة سمعت) البينة (وبطلت الشهادة ولا يقبل في التسامع دليل ولا تعريض) لأنها شهادة فيما ليس بحال ولا يقصده المال ويطلع عليه الرجال في غالب الأحوال أشبه الشهادة في القصاص \* (تنبيه) \* لا يسمع الجرح إلا مفسراً بما يقتضيه في العدالة عن رؤيته يقول الشاهد بالجرح أشهد أنه رأيته يشرب الخمر أو يظلم الناس بأخذ أموالهم أو ضربه أو يعامل بالربا أو سمعته يقتل أو من استفاضة فلا يكتفي أن يشهد أنه فاسق



أو ليس يعدل ولا قوله بلغنى عنه كذا لكن يعرض جارج برثا لئلا يجب عليه الحد فان صرح  
 جدان لم يأت بتمام أربعة شهود (وحيث ظهر فسق بينة المدعى أو قال المدعى (ابتداء) أى قبل  
 أن يقيم بينة (ليس لى بينة) على هذا (قال له الحاكم ليس لك على غريمك الا البين) ولا بد فى البين  
 من سؤال المدعى لهاطوعا واذن الحاكم فيها والمدعى مع الكراهة تحليفه مع علمه بكذبه  
 (فيحلف الغريم على صفة جوابه فى الدعوى) لانه لا يلزمه أكثر من ذلك الجواب (ويحلى سبيله)  
 اذا حلف لانه لم يبق عليه شئ (ويحرم تحليفه بعد ذلك) قال فى المنتهى ويحرم دعواه ثانياً وتحليفه  
 كبرى وانتهى قال فى الانصاف ظاهر قوله حلفه وخلى سبيله انه لا يحلف ثانياً بدعوى أخرى  
 وهو صحيح وهو المذهب فيحرم تحليفه أطلقه المصنف والشارح وغيرهما ووقد مر فى القروع قال  
 فى المستوعب والترغيب والرعاية له تحليفه عند من جهل حلفه عند غيره لبقاء الحق بدليل أخذه  
 بينة انتهى كلامه فى الانصاف (وان كان للمدعى بينة فله أن يقيمها بعد ذلك وان لم يحلف الغريم)  
 أى المدعى عليه (قال له الحاكم ان لم تحلف والاقضيت عليك بالنكول) قال فى المقنع واختاره  
 عامة شيوخنا (وبسن تكراره) أى قول ان لم تحلف قضيت عليك (ثلاثاً) من المرات (فان لم  
 يحلف قضى عليه) القاضى (بالنكول) بشرط أن يسأل المدعى ذلك (ولزمه الحق) تنبيه ان قال  
 المدعى مالى بينة ثم أتى بها فانها لا تسمع نص على ذلك

• (فصل • وحكم الحاكم برفع الخلاف لكنه لا يزيل الشئ عن صفته باطنا) ولو كان ذلك فى عقد  
 وفسخ وطلاق (ففى حكمه) أى للمدعى (بينة زور بزوجة امرأته ووطئ مع العلم) أى علمه  
 انها التحل له (فيكازنا) يجب عليه الحد بذلك فى الاصح وعليها أن تمتنع منه ما أمكنها فان أكرهها  
 فالاثم عليه دونها ويصح أن تزوج غيره لان ذلك النكاح كالنكاح (وان باع حنبلى متروكاً  
 التسعة) عمداً من ذبيحة أو صبيد (فحكم بجهنمه شافعى نفى) حكمه عند أصحابنا الا بأخطاب  
 قاله فى القروع (ومن قلد) مجتهداً (فى نكاح) محتلف فيه (صح ولم يفارق) المنكوحه (بتغير  
 اجتهاده) أى اجتهاد المجتهد الذى قلده فى العمة (كالحكم بذلك) أى كالحكم به بمجتهديرى  
 حال الحكم العمة ثم تغير اجتهاده بخلاف مجتهد نكح نكاحاً اذا اجتهاده الى حكمته ثم رأى  
 بطلانه فانه يلزمه أن يفارق لا اعتقاده بطلانه وحرمة الوطء

• (فصل • وتصح الدعوى بحق الآدميين على الميت) وتصح الدعوى (على غير المكاف وعلى  
 الغائب مسافة قصر) ولو فى غير عمله (وكذا) تصح الدعوى على غائب (دونها) أى دون مسافة  
 القصر (اذا كان مستتراً بشرط البينة فى البكل) أى فى الدعوى على الميت وغير المكاف أو  
 غائب مسافة قصر أو مستتر اذا كف غير المكاف ورشد بعد الحكم عليه أو حضر الغائب بعد  
 الحكم عليه أو ظهر المستتر بعد الحكم عليه فهو على مجتهده فان جرح البينة بأمر بعد أداء  
 الشهادة أو أطلق ولم يقل قبل الشهادة ولا بعدها لم يقبل جرحه ولم يطل الحكم وان جرحها قبل  
 الحكم قبل تجريحه وبطل الحكم ومن كان دون مسافة قصر ظاهر لم تسمع الدعوى عليه ولا البينة  
 حتى يحضر كما حضر الآن لا تمتنع من الحضور فيستمعها ثم ان وجد له مال وفى منه والا قال للمدعى  
 ان عرفته لالا وثبت عندى وفيك منه (ويصح ان يكتب القاضى الذى ثبت عنده الحق) من  
 قرض وغصب وبيع واجارة ورهن وصية بمثل وطلاق ونكاح ونسب ونحوه كبل فى غير مال

وايصاء على أولاد وحدث قذف وكل ما فيه حق آدمي (الى قاض آخر معين أو غير معين) كان يكتب الى من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم (بصورة الدعوى الواقعة على الغائب بشرط أن يقر بذلك على عدلين) ويعتد ضبطهما المعناه وما يتعلق به الحكم منه (ثم) يقول القاضي الكاتب الى غيره هذا كتابي الى فلان بن فلان أو الى من يصل اليه من القضاة (و يدفعه لهما) أي الى العدلين اللذين شهدا عليه بما في الكتاب (ويقول فيه وان ذلك قد ثبت عندى و) يقول فيه أيضا (انك تأخذ الحق للمستحق فيلزم القاضي الواصل اليه) ذلك الكتاب (العمل به) قال في المنتهى واذ وصل الكتاب واحضر الخصم المذكور فيه باسمه ونسبه وحاشيته فقال ما أنا بالمدكور قبل قوله بيينه فان نكل قضى عليه وان أقر بالأسم والتسب أو ثبت بيينه فقال المحكوم عليه غيرى لم يقبل الابينة تشهد ان بالبلد آخر كذلك ولومينا يقع به اشكال فينوقف حتى يعلم الخصم انتهى

\* (باب القسمة) \*

هى تمييز بعض الانصبا عن بعض وافرأها عنهما (وهى) أى القسمة (نوعان قسمة تراض و قسمة اجبار فلا قسمة فى) ثنى (مشتراك الارضا الشراكاهم حيث كان فى القسمة ضرورة نقص القيمة كحمام و در و صغار) أولانه لا تعدل أجزاؤه لا بالتجزئة وهو جعلها أجزاؤه ولا بالقيمة (و) ذلك (ك) شجر مفرد) وأرض ببعضها بناء أو بئرا ومعدن (و حيدوان و حيث تراضيا) أى المتقاسمان على القسمة اعما نا بالقيمة (صح) القسمة (و كانت يعبأ ثبت فيها ما يثبت فيه) أى البيع (من الاحكام) قال القاضي فى التعليق وصاحب المذهب والموفق فى الكافى البيع ما فيه رد عوض فان لم يكن فيه رد عوض فهى افرأا النصيبين وتميز الحقيقين وليست بيعا واختاره الشيخ (وان لم يتراضيا) على ذلك (فدعا أحدهما شريكه الى البيع فى ذلك) أى فى الدور والصغار والشجر المفرد والحيوان ونحوه (أو) دعى شريكه (الى بيع عبداً وبهيمة أو سيف ونحوه) ككتاب (مما هو شركة بينهما أجبر) على البيع (ان امتنع فان أبى) شريكه ان يبيع معه (بيع عليهما) أى باعه الحاكم عليهما (وقسم الثمن) عليهم ما على قدر حصصهما قال فى الفروع نقله الميروفى وحنبعل (ولا اجبار فى قسمة المنافع) على الاصح لان المهايآت معاوضة حتى يحق فلا يجبر عليها الممتنع (فان اقسماها) أى المنافع مهايأة (بالزمن كهداشهرا) أو عاماً ونحوه (والآخر مثله) أى شرا وعاماً ونحو ذلك (أو) اقسماها مهايأة (بالمكان كم) سكنى (هذا فى بيت وسكنى) آخر فى بيت صح) ذلك (جائزا) أى غير لازم سواء عينا مدة أو كالعارية من الجهتين بمعنى كالأشجار وكل واحد من الآخر شياً (ولكل) منهما (الرجوع) متى شاء فلورجع أحدهما بعد استئمانه نوبته غرم ما انقربه ونفقة الحيوان المشترك مدة كل واحد من الشريكين المتأئين فى نوبته عليه لتراضيهما على المهايأة

\* (فصل فى النوع الثانى) من نوعى القسمة (قسمة اجبار وهى ما لا ضرر فيها) على أحد الشريكين (ولا فيها) (ودعوى) من واحد من الشراكاه وصميت قسمة اجبار لان الحاكم يجبر الممتنع منهما اذا اكملت عنده شروط الاجبار (وتشاقى) قسمة الاجبار (فى كل مكيل) وهو جنس الجيوب كالحا والمناعات وما يملك من الثمار كالنخل والزبيب واللوز والقسمة والبنقد أو بقال من غير الثمار كالاشنان (وموزون) كالذهب والفضة والخماس والرصاص والحديد ونحوها

ونحوها من الجاهلات وسواء كان ذلك مما سته نار كدبس وخل تمر ولا كدغن ولبن (و) كذا  
 تأتي قسمة الاجبار (في دار كبيرة) ودكان (وأرض واسعة) وبساتين ولولم تسأوا جوار هذه  
 المذكورات اذا أمكن قسمها بالتعديل بأن لا يجعل شيئا منها (ويدخل الشجر) في القسمة  
 (تبعاً) للأرض كالأخذ بالشفعة (وهذا النوع) أي قسمة الاجبار (ليس بها فيجبر الحالك أحد  
 الشريكين اذا امتنع) عن القسمة ويشترط لحكم الحالك بالاجبار على القسمة ثلاثة شروط  
 أحدها ان يثبت عند الحالك ملك الشمر كالذئب المقسوم بالينة الثاني ان يثبت عنده ان لا ضرر  
 فيها الثالث ان يثبت عنده امكان تعديل السهام في العين المقسومة من غير شي يجعل فيها والام  
 يجبر الممتنع (ويضح) من الشريكين (ان يتقاسما بأنفسهما وان ينصبا قاسم بينهما) من عند  
 أنفسهما لان الحق لهما فكيهما اتفاقا عليه جاز ويصح ان يسألا كما ينصبه قسم بينهما فاذا  
 سألهما به وجبت عليه اجابتهما لقطع التنازع بين الشريكين (وبشروط اسلامه) أي القاسم  
 الذي ينصبه الحالك (وعدايته) ليقبل قوله في القسمة (وتكليفه ومعرفة بالقسمة) ليحصل منه  
 المقصود لانه اذا لم يعرف ذلك لم يكن تعيينه لاسهام مقبولا كما يحجب ما يحكم به لآخرته فلا  
 تشتط فتصح قسمة عبد ويكتفي واحد الامع تقويم (تنبيه) \* اذا كان القاسم كافراً أو فاسقاً أو  
 جاهلاً بالقسمة لم يلزم الا بتراضيهما (وأجرته) أي القاسم (بينهما) أي الشريكين (على قدر  
 املاكهما) قال في الاقتناع وأجرته مباحة فان استأجره كل منهما بأجرة معلومة انقسم نصيبه  
 جاز وان استأجره جميعاً بأجرة واحدة لزم كل واحد من الاجرة بقدر نصيبه من المقسوم  
 لم يكن شرط انتهى وقال في المنتهى وهي بقدر الاملاك ولو شرط خلافه (وان تقاسما بالقرعة  
 جاز ولزمت القسمة بمجرد القرعة ولو فيما فيه ردا وضرر) وكيفية اقتراعوا جازان شاءوا رفعا  
 أو بانطوا تيم وألخصي وأغبر لحصول المقصود وهو التميز والاحوط ان يكتب اسم كل شريك  
 في رقعة ثم تدرج في سادق شمع أو طين متساوية قدرها ووزاناً ثم طرح في حجر من لم يحضر ذلك  
 ويقال له اخرج يدقعة على هذا السهم فنخرج اسمه كان له ثم للثاني كذلك والسهم الباقي للثالث  
 ان كانوا ثلاثة واستوت سهامهم وان كانت السهام الثلاثة مختلفة كصف وثلث وسدس جرى  
 المقسوم ستة أجزاء واخرج الاسماء على السهام لا غير فيكتب باسم صاحب النصف ثلاث رفاع  
 ولرب الثلث رقتين ولرب السدس رقة ويخرج يدقعة على أول سهم فان خرج عليه اسم رب  
 النصف أخذ مع الثاني والثالث وان خرج اسم صاحب الثلث أخذ مع الثاني ثم يقرع بين  
 الاخيرين والباقي للثالث (وان خيرا أحدهما) أي الشريكين (الاخر) بأن قال الشريك  
 اختراي القسمين شئت فيما تقاسما بأنفسهما (بالقرعة وتراضيا لزم بالفرق) بأبدانهم  
 كقرع متباين قال في القروع وان خيرا أحدهما الآخر فبراضاهما وتفرقهما ذكر جماعة  
 ولم يذكر وأما مخالف ذلك (ان خرج في نصيب أحدهما عيب جهل به خبر بين فسخ أو ماله)  
 للعيب (ويأخذ الارش) للعيب لان ظهور العيب في نصيبه نقص فيجب بين القسم والارش  
 كالمشترى (وان غبن غنا فحشا بطات) قال في المنتهى ومن ادعى غلطاً فيما تقاسما  
 بأنفسهما واشهدا على رضاءهما بلتفت اليه وتقبل بينة فيما قسمه قاسم حاكم والاحاد منكر  
 وكذا قاسم نصبا انتهى (وان ادعى كل من الشريكين ان هذا من سهمه) وأنكره الآخر

(تخالف) أى حلف كل منهما على نفي ما ادعاه الآخر (ونقضت) القسمة لأن الملك المدعى به لم يخرج عنهما ولا سبيل إلى دفعه إلى مستحقه منهما بدون نقض القسمة (وان حصلت الطريق في حصة أحدهما) أى الشريك كان تقاسمها نصفين فيحصل لأحدهما ما يلي الباب ولا آخر النصف الداخل (و) الحال أنه (لا منفذ لآخر) الذى جعل له النصف الداخل كما إذا لم يكن للدائر طريق من جهة أخرى ولأن حصل له النصف الداخل ملك يجاورها ما يتقدها إليه (بطات)

\*(باب الدعاوى والبيّنات)\*

وهي إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شئ في يد غيره أو في ذمته والمدعى هو من يطالب غيره بحق يذكر استحقاقه عليه والمدعى عليه المطالب بفتح اللام والبينة العلامة الواضحة كالشاهد فأكثر (لأنهم الدعوى الأمن) إنسان (جائز التصرف وإذا تداعيا) أى ادعى كل واحد من اثنين (عينا) أنه له (لم يخل من أربعة أحوال أحدها أن لا تكون) العين (يبدأ أحد ولا ثم) بفتح المثناة (ظاهر) أى لم يوجد أمر ظاهر يعمل بمقتضاه (ولا يئنه) لو أحدهما وادعى كل واحد منهما أنه له (فتبحثا فان) أى يحلف كل واحد منهما أنه له ولا حق للآخر فيها (ويتناصفانها) أى يقتسمانها بينهما نصفين قدمه في الحرر والرعيتين والحاوى لأنهم ما استوبوا في الدعوى وليس أحدهما به أولى من الآخر لعدم اليد وجبت قسمتها بينهما مناصفة كما لو كانت بأيديهما (وان وجد ظاهر لأحدهما) كما لو كانت من آلة صنعتها (عل به) أى بهذا الظاهر فبدأ أحدهما ويحلف للآخر (الثاني أن تكون) العين المتنازع فيها (يبدأ أحدهما) أى أحد المتنازعين (فهو له بيمينه) أى لا حق للآخر فيها (فان لم يحلف قضى عليه بالنكول ولو أقام بينة) قال في المنتهى والافتناع إذا لم تكن بينة (الثالث أن تكون) العين المتنازع فيها (يبدأ أحدهما) أى يدى المتنازعين (كشئ كل عمل لبعضه فيهما فان) أى يحلف كل واحد منهما أنه له ولا حق للآخر فيه (ويتناصفانه) أى المدعى به إلا أن يدعى أحدهما نصفاً أقل والآخر الجميع أو أكثر مما بقى عما يدعيه الآخر فيحلف مدعى الأقل ويأخذه (فان قويت يد أحدهما) أى أحد المتداعيين في عين بأيديهما (كحيوان يدعيه كل من اثنين) واحد سابقه والآخر راكبه (فهو للثاني الذى هو راكبه بيمينه لأنه أقوى تصرفاً وان اتفقا على أن الدابة للراكب وادعى كل منهما ما عليه من الحمل فهو للراكب بيمينه لأن يده على الدابة والحمل معا) (أو يقص واحد وأخذ بكفه والآخر لا يئنه فهو للثاني) الذى هو لابس (يمينه) لأن تصرفه أقوى وهو المستوفى لنفسه فان كان كنه فيبدأ أحدهما وباقي يده الآخر وتنازعاً على عامة درفها يبدأ أحدهما وباقي يده الآخر فهما سواء فيها لأن يدهما على الطرفين (وان تنازع صانعا في آلة كانهما) تكون (آلة كل صنعة لصانعا) كخيار وحداد يكونان بدكان ويتنازعان في آلتها أو في بعضهما فان آلة الخبارة للخيار وآلة الحدادة للحداد سواء كانت أيديهما على الآلة من طريق الحكم أو من طريق المشاهدة لأن هذا هو الظاهر فبدأ كل منهما آله بيمينه (ومنى كان لأحدهما بينة فالعين له) ولم يحلف في الأصح لأن البينة أحدهما حجتى الدعوى فيكتفى بها كالمين وهذا قول أهل القسيمان المصار (فان كان لكل منهما) أى المتنازعين (يمينه ونسباً) أى بينهما (من كل وجه

تعارضنا وتساقتنا) يعني ان البيتين بسطة طان بالتعارض لان كل بيته تشهد بعكس ما تشهد به  
الآخرى فلا يمكن العمل بواحدة منهما فاقبضنا قطان وبصير ان كان لابيثة له ما على الاصح  
(فبما القان ويتناصفان ما يديهما) والاصل في هذا الجواب حديث أبي موسى ان رجلين ادعيا  
بغير اعلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقصه النبي صلى الله عليه  
وسلم بينهم نصفين رواه أبو داود (ويقترعان فيما عدم) يعني يقرعان بين المتنازعين في شيء ليس  
بيد أحدهما أو بيد ثالث ولم ينازع واحد من المتداعيين (فن خرجت له القرعة فهي له بيمينه) كما  
لزم يكن لو اخدمته ما يمينه (وان كانت العين المتنازع فيها بيد أحدهما) أي أحد المتنازعين فيها  
وقد أقام كل واحد منهما بيته انه له (فهو) أي الذي بيده العين (داخل والاخر خارج وبينه  
الخارج مقدمة على بيته الداخل لكن لو أقام الخارج بيته انه مملوك و) أقام (الداخل بيته انه  
اشترها منه) أي من الخارج (قدمت بيته) أي بيته الداخل (هنا) لانهم شهدوا بأمر حدث  
على ملك خفي و (لما هما من زيادة العلم أو أقام أحدهما) أي أحد المتداعيين (بيته انه اشترها  
من فلان وأقام الآخر بيته كذلك) أي انه اشترها من الذي اشترها منه الاول (عمل بيمينه ما  
تاريخنا) الحال (الرابع أن تكون) العين المتنازع فيها (بيد ثالث) أي غير المتنازعين فيها (فان)  
ادعيا على الثالث و (ادعياها) الثالث (لنفسه حلف لكل واحد) من المتداعيين (عيننا) بغير  
خلاف لان المتداعيين اثنان فوجب ان يحلف لكل واحد منهما عيننا (فان نكل) عن اليمين  
(أخذها) أي العين المتنازع فيها (منه) أي من الثالث (مع بدلها) وهو قيمتها ان كانت متقومة  
ومثلها ان كانت مثلية لان العين تلفت بتقريطه وهو ترك اليمين للاول فوجب عليه بدلها كماله  
أتلفها (واقترعا عليها) أي على العين وبدلها لان المحكوم له بالعين غير معين فوجب القرعة  
لعمدته (وان أقر بها) أي أقر الثالث بالعين (لها) أي بأن قال هي للاثين أخذها منه  
و (اقتسمها) نصفين (وحلف لكل واحد) منهما (عيننا) بالنسبة الى النصف الذي أقر به صاحبه  
لان كلا منهما يدعي الزيادة على ما أقر له به من النصف فهو في النصف الآخر مقر لغيره فيجب عليه  
اليمين لصاحبه (وحلف كل واحد) من المتداعيين (لصاحبه على النصف المحكوم له به) وان نكل  
المقر بالعين لهما عن اليمين لكل واحد منهما أخذها منه وبدلها واقسمها أيضا وان أقر لأحدهما  
بيمينه حلف المقر له لاحق لغيره فيها وأخذها وحلف المقر للآخر فان نكل أخذها منه وبدلها  
(وان قال) من العين بيده (هي لأحدهما) أي أحد المتداعيين (وأجهله فصدقه) على جهله  
بمستحقها منهما (لم يحلف) لانهم اصدقا له في دعواه (والا) أي وان لم يصدقه (حلف) لهما  
(عيننا واحدة) لان صاحب الحق منهما ما أحده غير معين ولا يلزمه اليمين الا بطلبها جميعا لان  
أحدهما لم يتعين مستحقا باليمين (ويقرع بينهما) أي بين المداعيين للعين (فن قرع) صاحبه  
(حلف وأخذها) لان صاحب اليد أقرب للاحدهما لابينه فصا ذلك المقر له هو صاحب اليد  
دون الاخر فبالقرعة يتعين المقر له يحلف على ذعوله فيستحق ثم ان بين من كانت العين بيده  
المستحق لها بعد قوله هي لأحدهما وأجهله قبل كتيبه ابتداء

• (كتاب الشهادات) •

واحد هاشمادة وهي حجة شرعية تظهر الحق ولا توجب به في الاخبار بما عمله بلفظ اسم

أو شهدت (تحمّل الشهادة في حقوق الآمين) من الأموال وغيرها (فرض كفاية) إذا قام  
 به من يكفي سقط عن بقية المسلمين فإن لم يوجد الآمن يكفي تعين عليه وإن كان عبدا لم يجز لبيده  
 منه والاصل في ذلك قوله تعالى ولا يأبى الشهاداء إذا مدعوا وقد قال ابن عباس وقتادة والربيع  
 المراد به التحمل للشهادة (وإذاؤها فرض عين) أقوله تعالى ولا تنكوا الشهادة (ومتى تحملها)  
 أى الشهادة الواجبة (وجبت كآبائها) ويتأكد ذلك في حق ردى الحفظ لأن ما لا يتم الواجب  
 إلا به فهو واجب (ويحرم أخذ أجره) عليها (و) أخذ (جعل عليها) أيضا ولو لم يتعين عليه في الاصح  
 لأن فرض الكفاية إذا قام به البعض وقع منه فرضا وذلك لا يجوز أخذ الاجرة والجعل عليه  
 كصلاة الخنزرة (لكن ان عجز) من دعى الى الشهادة (عن المشى) الى محلها (أو تأذى به)  
 أى بالمشى (فله أخذ أجره كواب) قال في الانصاف حيث قلنا بعدم الأخذ فإن عجز عن المشى  
 أو تأذى به فله أخذ أجره كواب (ويحرم كتم الشهادة) إذا كانت بحق آدمى لقوله تعالى ومن  
 يكتهم إفاته أثم قلبه ولا ضمان (ويجب الاشهاد في عقد النكاح خاصة) لأن الاشهاد شرط فيه فلا  
 ينه قد بدونه (ويسن) الاشهاد (في كل عقد سواه) أى النكاح كالبيع والاجارة والرهن ونحو  
 ذلك لأن ذلك ليس من شرطه الاشهاد ويحمل قوله تعالى واشهدوا إذا اتبا بعتهم على الاستحباب  
 لأنه قال بعده فإن امن بعضكم بعضا فليؤد الذي اتقن اماتة وهذا انما يكون مع عدم الشهادة  
 (ويحرم ان يشهد) أحدا (الاجماع عليه) بدليل قوله تعالى ولا يعلل الذين يدعون من دونه الشفاعة  
 الا من شهد بالحق وهم يعلمون قال المفسرون هنا وهو يعلم ما شهد به عن بصيرة واتقان (برؤية  
 أو سماع) غالبا لجوازها بيقينة الحواس كالذوق واللمس (ومن رأى شيئا يدينه انسان يتصرف فيه  
 مدة طويلة) عرفا (كتم صرف المالك) في أملاكهم (من نقض وبناء واجارة وعارة فله) أى جاز  
 له (ان يشهد بالمالك) لأن التصرف فيه على هذا الوجه من غير منازع يدل على صحة الملك فإذن  
 يشهد به كعامة السبب من بيع واث (والورع ان يشهد باليد والتصرف) لأنه أحوط  
 خصوصا في هذه الازمنة وان لم يره يتصرف كإحدى طويلة تشهد باليد والتصرف

● فصل في شأن شهداء أى الشاهدان (انه طلق من نسائه واحدة) أو أنه أعتق أو أبطل من  
 وصاياه واحدة (ونسبا عينهم تقبل) هذه الشهادة لأنها شهادة بغير معين فلا يمكن العمل بها فلو  
 تقبل كالأول قال الشهدان إحدى هاتين الامتين معتقة قاله في شرح المنتهى (ولو شهد أحدهما انه  
 أقر له بأف) شهد (الاخر انه أقر له بالفين كملت) البيضة (بأف) واحدا لاتفاقهما عليه (وله)  
 أى المشهود له (أن يحلف على الالف الاخر مع شاهد ويستحقه) وهذا فيما إذا أطلق الشهادة  
 ولم يختلف الاسباب والصقات (وان شهدا) أى الشاهدان على انسان (ان عليه ألفا) لزيد  
 (وقال أحدهما قضاء بعضه بطلت شهادته) نص عليه وذلك لأنه شهد بأن الالف جميعه عليه فإذا  
 قضاء بعضه لم يكن الالف كله عليه فيكون كلامه متناقضا فتفسد شهادته (وان شهد انه أقرضه  
 القائم قال أحدهما قضاء نصفه صححت شهادته) ما لأن ذلك رجوع عن الشهادة بنحو سمانه  
 وأقر وأبطل نفسه وهذا لا يقول ذلك على وجه الرجوع والمنصوص عن أحمد ان شهادته  
 تقبل بنحو سمانه فإنه إذا شهد بالالف ثم قال أحدهما تقبل الحكم قضاء منه خمسمائة أفسد شهادته  
 في الخمسمائة ولم يشهد له ما اجتماعا عليه وهو خمس مائة فصح شهادته في نصف الالف وأبطلها

في النصف الذي ذكر أنه قضاء لانه بمنزلة الرجوع عن الشهادة به ولو جاء بعده هذا المجلس فقال انه قضاء منه خمسمائة لم يقبل منه لانه قد أمضى الشهادة قال في شرح المقنع هذا يحتمل انه أراد اذا جاء بعد الحكم فشهد بالقضاء لم يقبل منه (ولا يحل لمن) تحمله شهادة بحق اذا (أخبره عدل باقضاء الحق) أو انتقله (أن يشهده) قال في الانصاف لو شهد عند الشاهد عدلان أو عدل انه اقضاء ذلك الحق أو قد باع ما اشتراه لم يشهده نقله ابن الحكم وسأله ابن هاني لو قضاؤه نصفه ثم جحد ببقية أنه أن يدعيه أو ببقية قال يدعيه كله وتقوم البيعة فتشهد على حقه كله فيقول للحاكم قضاؤي نصفه انتهى (ولو شهد اثنان في جمع من الناس على واحد منهم انه طلق أو أعتق أو شهدا على خطيب انه قال أو فعل على المنبر في الخطبة شيئا لم يشهده أحد غيرهما) مع المشاركة في سماع وبصر (قبلت شهادتهما) ذكره في المغني وغيره

• (باب شروط من تقبل شهادته) •

وذلك لانه لو لم يعتبر لقبول الشهادة شروط يغاب على الظن صدق الشاهد مع توفر الشروط فيه لادى ذلك الى ان يشهد الفجار بعضهم لبعض فتؤخذ الاموال بذلك بغير حق ولا سابق ملك فلذلك اعتبر أحوال الشهود ويحلونهم عما يوجب التهمة فيهم ووجود ما يوجب تيقنهم وتحرزهم (وهي) أى الشروط المعتبرة لذلك (سنة) أحدها البلوغ فلا شهادة (مقبولة) (الصغير) ذكر أو أعتق (ولو ائصف) الصغير (بالعدالة) لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم والصبي لا يسمى رجلا ولانه غير مقبول القول في حق نفسه في حق غيره أولى ولانه غير كامل العقل فهو في معنى المعقوه (الثاني العقل) وهو نوع من العلوم الضرورية يستعده لفهم دقيق العلوم وتدبير الصنائع الفكرية والعامل من عرف الواجب عقلا الضروري وغيره والممكن والممتنع كوجود الباري سبحانه وتعالى وكون الجسم الواحد ليس في مكانين واستحالة اجتماع الضدين وكون الواحد أقل من الاثنين وعرف ما يتقعه وما يضره غالبا (فلا شهادة) مقبولة (لمعقوه ومجنون) الامن يتحقق أحيانا اذا شهد في افاقته (الثالث النطق) أى كون الشاهد متكلمًا وقال مالك والشافعي وابن المنذر تقبل الشهادة من الاخرس اذا فهمت اشارته لقيام الاشارة بمقام نطقه في أحكامه من طلاقه ونكاحه وغيرهما (فلا شهادة) مقبولة (لاخرس) نص على ذلك أحمد رضي الله تعالى عنه (الا اذا اداها) الاخرس (بخطه) في الاصح واختاره في المحرر قال في الانصاف قلت وهو الصواب (الرابع الحفظ) لان من لا يحفظ لا تحصل الثقة بقوله ولا يقبل على الظن صدقه لاحتمال أن تكون من غلطه اذا تقرر هذا (فلا شهادة) مقبولة (للعقل) (و) لا (معروف بكثرة غلط وسهو) وعلم بما تقدم انه تقبل ممن يقل منه الغلط والسهو لان ذلك لا يعلم منه أحد (الخامس الاسلام فلا شهادة) مقبولة (للكافر ولو) كانت شهادته (على مثله) الارجلان من أهل الكتاب بالوصية في السفر من حضره الموت من مسلم وكافر عند عدم مسلم فتقبل شهادتهم في هذه المسئلة فقط ولو لم يكن له يمين فمتمم ويحللهم الحاكم وجوباً بعد العصر مع ريب ما خافوا ولا حرقوا وانما الوصية الرجل فان عثر على انه استحقا انما حلفت اثنان من أولياء الموصى بالقداسة اثنان أحق من شهادتهما ولقد خانا وكنا وبقيضى لهم (السادس العدالة) ظاهرا وباطنا وهي استواء أحواله في دينه واعتدال أقواله وأفعاله ويعتبر لها شيان

الصلاح في الدين وهو أداء الفرائض برواتها) أي بسنن الراتبة في الاصح واومالي ذلك أحمد بقوله فيمن يواطىء على ترك سنة الصلاة رجل سوف لا تقبل من دأوم على تركه الفسقة قال القاضي أبو يعلى من دأوم على ترك السن الراتبة ثم وعلم منه ان الشهادة بمن تركها في بعض الايام مقبولة (واجتناب المحرم) لان من أدى الفرائض واجتناب المحارم عدا صالما عرفا (بأن لا يأتي كميته ولا يدمن على صغيرة) والكذب صغيرة الا في شهادة زور وكذب على نبي ورعي فتنة وكذب على أحد الرعية عند حاكم ظالم فكبيرة ويجب لتخليص مسلم من قتل وبياح لاصلاح وحرب وزوجة فقط والكبيرة ما فيه سد في الدنيا كالزنا والسرقة أو وعيد في الآخرة كالزنا وأكل مال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين وما أشبه ذلك زاد الشيخ أو غضب أو لن أو نفي إيمان (الثاني) مما يعتبر العدالة (استعمال المروءة) ويكون استعمالها (بفعل ما يحمله وتزينه) في العادة كالسجاء وحسن الخلق وبذل الجاه وحسن المجاورة ونحو ذلك (وترك ما يندسه ويشينه) في العادة من الامور الدنيئة المزينة به (فلا شهادة) مقبولة لمن سخر ورقاص ومسحبه ومغني ويكره اغناء واستماعه وطغلي ومتري يرى بسخر منه ولا لشاعر يفرط في مدح باعطاء أو يفرط في ذم منع أو يشيب مدح خرا وباهر دأ وباهر آفة معينة محرمة ويفسق بذلك (ولا عب بشطرنج) غيره قلد كع عرض أو ترك واجب أو مع فعل محرم اجماعا (ونحوه) كلاعب ببرد (ولا شهادة مقبولة) لمن يمدرجليه بحضرة الناس أو يكشف من يده ما جرت العادة بتغطيته كصدوره وظهوره أو يحدث بمضاغة أهله) أي زوجته أو أخته أو أي مخاطبها بخطاب فاحش بين الناس (ولا) شهادة مقبولة (من يحكي المضحكات ولا) شهادة مقبولة أيضا (لمن يأكل بالسوق) شيئا كثيرا (ويقتفر المسير كالقمة والتفاحة) ونحوهما من الاشياء اليسيرة

\*(فصل) متى وجب الشرط أي شرط قبول الشهادة بمن منعه قبولها منه قبل وجود المشروط (بأن بلغ المغير وعقل الجنون واسلم الكافر وناب الفاسق قبلت الشهادة بمجرد ذلك) لان ردها انما كان مانعا وقد زال وعنه يعتبر في التائب اصلاح العمل سنة (ولان شرط في الشاهد) الحرية فتقبل شهادة العبد والامة في كل ما تقبل فيه شهادة الحر والحرية) لعموم آيات الشهادة وهو داخل فيها فانه من رجالنا وهو عدل تقبل روايته وقتواه واخباره الدينية ولان الفن اذا كان عدلا غير متمم فان شهادته مقبولة كالحر (ولا يشترط كون الصناعة) أي صناعة الشاهد (غير دنيئة) عرفا فتقبل شهادة مجام وحداد وزبال وقام وكاش وقواد وصباغ ودباغ وجبال وجرار وحاتك زحارس وصائغ اذا حسنت طريقتهم وتقبل شهادة ولد الزنا حق به ويروي وقرى (ولا) يشترط كونه أي الشاهد (بصيرا فتقبل شهادة الاعمي) في المسموعات (بما سمعه حيث يقن الصوت) أي صوت المشهود عليه روى عن علي وابن عباس انه ما أجازا شهادة الاعمي ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة لحصول العلم بذلك (وبما رآه قبل عشاء) اذا عرف الفاعل باسمه ونسبه فان لم يعرفه الا بجملة قبلت شهادته اذا وصته الاعمي للعالم بما يميزه ويجوز شهادة الاعمي أيضا بالاستفاضة

### \*(باب موانع الشهادة)\*

الموانع جمع مانع من منع الشيء اذا حال بينه وبين مقصوده فهذه الموانع تحول بين الشهادة



ومقصودها فان المقصود من الشهادة قبولها والحكم بها (وهي) أي موانع قبول الشهادة  
(حكمة أسد ما كون الشاهد أو بعضه متكاملين شهادته) لأن نفقته على سببه ان كان واحدا  
أو على جميع المشتركين فيه فهو كالاب مع ابنه (وكذا لو كان زواجه ولو) كان (في الماضي)  
يعني ولو كانت شهادة أحد الزوجين للأخر بعد الطلاق ألبان أو الخلع قال في التنقيح ولو بعد  
الطلاق وقال في المبدع ظاهره ولو بعد التفرق انتهى (أو كان) المشهود له (من فروعه وان  
سفلوا من ولد البنين و) ولد البنات أو من أصوله) فلا تقبل شهادة والد الولد ولا ولد الولد على  
الأصح وسواء في ذلك ولد البنين وولد البنات وسواء في ذلك الآباء والأمهات والأجداد  
والجدات وأبائهم وأمهاتهم ما من قبل الأم والاب (وان علوا) ولو لم يجز بهم انفعاعا كما قد  
نكح أو ذف (وتقبل) شهادة الشاهد (الباقى أقاربه كاخيه) وعنه قال ابن النذر أجمع أهل  
العالم على ان شهادة الأخ لأخيه جائزة لأنه عدل غير متهم فتقبل شهادته كالأجنبي ولا يصح  
القياس على الوالد والولد لأن بينهما باعضية وقربة قوية بخلاف الأخ وأما الممنوعون كالأخ فإنه  
لما اجتزت شهادة الأخ مع قربه كان ذلك تنبيها على قبول شهادة من هو أبعد منه بطريق الأولى  
(وكل من) قلنا (لا تقبل) شهادته (له) كعمودى النسب ونحو ذلك مما قلنا لا تقبل شهادته  
(فإنما) أي فان شهادته (تقبل عليه) لأنه لا تهمه فوجب ان تقبل عليه كغيره (الثاني) من  
موانع الشهادة (كونه) أي الشاهد (يجزى به انفعاله نفسه فلا تقبل شهادته) أي الانسان  
(لرقبة) ولو كان مأذونا له (ومكاتبه) لأن المكاتب رقيق (ولا) شهادته (لمورثه) يجرح قبل  
ندماله (فإنما لا تقبل) لأنه ربما يسرى الجرح الى النفس فيجب الدية للشاهد بتهادته فيصركته  
شهادة نفسه (ولا) شهادته (لشريكه فيما هو شريك فيه) قال في المبدع لا نعلم فيه خلافا لانهم  
وكذا المضارب بمال المضاربة انتهى (ولا) شهادته (لمستأجره فيما استأجره فيه) نص عليه  
ومن أمثلة ذلك لو استأجر انسان قمارا على ان يقهره فوبأثم نوزع في الثوب فشهد القمارا أنه  
ملك لمن استأجره على قماره فأنما لا تقبل (الثالث) من موانع الشهادة (ان يدفع بها) أي ان  
يدفع الشاهد بشهادته (ضررا عن نفسه) فلا تقبل شهادة العاقلة يجرح شهود قتل الخطأ لانهم  
متهمون لما في ذلك من دفع الدية عن أنفسهم حتى ولو كان الشاهد بالجرم فقيرا أو بعيدا في  
الأصح لجواز ان يوسر أو يموت من هو أقرب منه (ولا) تقبل (شهادة الغرماء) يجرح شهود دين  
على (فلس) لما في ذلك من توفير المال عليهم وكشهادة الولي يجرح الشاهد على من في حجره  
وكشهادة الشريك يجرح الشاهد على شريكه لتهمة (ولاشهاد الضامن لمن ضمنه بقضاء الحق  
أو الإبراء منه وكل من لا تقبل شهادته لا تقبل شهادته) كالمستأجر (شاهد عليه) كالسيد يشهد بجرح  
من شهد على مكاتبه أو عبده بدين لأنه متهم فيها لما يحصل لهم من دفع الضرر عن نفسه فكانت شهد  
لنفسه وقد قال الزهري مضت البينة في الاسلام أن لا تجوز منه اذ خصم ولا ظنين أي متهم  
(الرابع) من الموانع (العهدة) وبه تبركوا (لغير الله) سبحانه (وإنما كفره بسماعه  
أو غيره لقرحه وطلبه الشر) قال في الفتون اعتبرت الاخلاق فاذا أشدها وبالانسد وقال ابن  
الجوزي الانسان مجبول على حب الترفع على نفسه وانما يتوجه الدم الى من عمل يقتضى التسخط  
على القسدر وينصب لدم المسود قال وينبغي ان يذكر ذلك من نفسه قال في القروع وذكر

شئنا ان علمه ان يستعمل معه التقوى والسبر فيكره ذلك من نفسه ويستعمل معه الصبر  
والتقوى وذكر قول الحسن لا يضره ما لم تعذب به اياها قال كثير من منتهى دين لا يمين  
من ظلمه ولا يقوم بما يصح في حقه بل اذ ذمه أحدهم يواظف ولا يذ كر محامده وكذا لو مدحه أحد  
لمسكت وهذا مذنب في ترك الماء ورأى معتدوا من اعتدى بقول أو فعل فذلت به أقرب ومن اتقى  
ومسبوقه مما لله تقواه وفي الحديث ثلاث لا ينجون منهن أحدا الحسد والنظن والطير فويل أحدكم  
بالخروج من ذلك إذا حدثت فلا تبغ وإذا ظننت فلا تحقق وإذا طيرت فامض انتهى (فلا تقبل  
شهادته على عدوه إلا في عقد ~~الصلح~~ كاح) لأن العدو ومتم في حق عدوه وما قاله الثالث والشافعي  
(الخامس) من الموانع (العصية فلا شهادة لمن عرف بها كمن صلب جماعة على جماعة وإن لم تبلغ  
رتبة العداوة) وبالأفراط في الحجة قال في الانصاف عن صاحب الترغيب ومن موافقها  
العصية فلا شهادة لمن عرف بها وبالأفراط في الحجة كمن صلب قبيلة على قبيلة وإن لم تبلغ رتبة  
العداوة انتهى (السادس) من موانع الشهادة (ان ترد شهادته) أي الشاهد (انفسه ثم يتوب  
وبعدها) فلا تقبل ائتمته في أدائه لكونه يعبر بردها فربما قصد بدائها أن تقبل لازالة الغار  
الذي يلحق بردها (أو يشهد) انسان (لورثه بجرح قبل برئه) ثم ترد (ثم يبرأ أو بعدها) أي  
الشهادة (أو ترد) شهادته (لدفن ضرراً وجلب نفع أو عداوة أو ملك ثم يزول ذلك) المانع (وقعاد  
فلا تقبل) شهادته (في الجبس) لأن ردها كان باجتهاد الحاكم فلا ينقض باجتهاد الثاني ولأنها  
ردت للتمجة أشبهت المردودة للفسق (بخلاف ما لو شهد وهو كافر أو) شهد وهو (غير مكاف أو)  
شهد حال كونه (آخر ثم زال ذلك) المانع بأن أسلم الكافر أو بلغ الص غير أو زال الخرس  
(وأعادوها) بعد ذلك فأنها تقبل لأن ردها في الحالات المذكورة لا غرض فيها فلا يقع تهمة  
بخلاف المسائل التي قبلها

### \* (باب أقسام المشهود به) \*

من جهة عدد الشهود لأن عدد الشهود يختلف باختلاف المشهود وقال الله تعالى واستشهدوا  
شهادتين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأنا هذا في الاموال وفي الزنا قوله تعالى  
لولا جواز عليه بأربعة شهداء قل هذا على اعتبار العدد في الجلة (وهو ستة أحدها الزنا) وهو  
موجب للعقد كاللواط (فلا بد) في ثبوته (من أربعة رجال) عدول ظاهر أو باطن (يشهدون به)  
أي بالزنا واللواط (وانهم رأوا ذكره في فرجها أو يشهدون) أي الأربعة (انه) أي المشهود  
عليه بذلك (أقرأرجا) أي أربع مرات بذلك القسم (الثاني إذا ادعى من عرف بغنى أنه فقير  
ليأخذ من الزكاة فلا بد من ثلاثة رجال) القسم (الثالث القود) أي ما يوجب (والاعسار وما  
يوجب الحد) كخذ القذف وحسد الشرب (و) ما يوجب (العزير) كوطمجة أو أمانة  
مستركة (فلا بد من رجلين ومثله) أي إذا كرم اشتراط شهادتين (النكاح والربصة  
والخلع والطلاق والنسب والولاء والتوكيل في غير المال) وتعديل شهود وجرسهم وإبعاده  
في غير مال لأن ما ذكر ليس بمال ولا يقصد به المال فيطلع عليه الرجال فلم يكن للتساع في شهادته  
مدخل كالحمد وادعاء صاحب المال في المهور عليه في المذهب أن هذا لا يثبت إلا بشهادتين

ذكر بن ولا يقبل فيه شهادة النساء بمحال وقد نص الامام أحمد رحمه الله تعالى ورضي عنه في  
رواية الجماعة على انه لا تجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق القسم (الرابع المال  
وما يقصده المال كالفرض والرهن والوصية والعق والتدبير والوقف والبيع) والودعة  
والفصب والاجابة والشركة والحوالة والصلح والهبة والكتابة وعارية وشفعة واتلاف  
مال وضمانه وأجل في بيع وخياره (وبغاية الخطأ) ونحو ذلك مما يقصده المال (فيكني  
فيه رجلان أو رجل وامرأتان) لقوله تعالى فان لم يكنوا رجلين فرجل وامرأتان وسبق  
الايميدل على اختصاص ذلك بالاموال (أورجل وبعين) لما روى ابن عباس ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد واه أحمد وابن ماجه وكل موضع قبل فيه شاهد وبعين لا فرق  
فيه بين كون المدعى مسلماً أو كافراً عدلاً أو فاحشاً رجلاً أو امرأة قاله في الاقناع (لا امرأتان  
ويعني) يعني انه لا يثبت المال بشهادة امرأتين مكان رجل وبعين لان النساء لا تقبل شهادة ثمن  
في الاموال منفردات (ولو كان لجماعة حتى يشاهد) واحد (فأما) ومن حلف أخذ نفسه  
لكمال النصاب من جهة -ه- (ولا يشاركة) فيما أخذ (من لم يحلف) لانه لا حق له فيه لانه لم يجب له  
شي قبل حلفه القسم (الخلاص داهية وموضحة ونحوهما) كداه العين (فيتميل) في ذلك  
(قول طبيب) واحد (ويطار واحد) وكحال واحد (لعدم غيره في معرفته) أي معرفة ما تقدم  
ذكره فان لم يتحذر بأن كان بالبداء أكثر من واحد يعلم بذلك فاشتان (وان اختلف اشتان) بأن قال  
أحدهما بوجود الداه وقال الآخر بعدمه (قدم قول المبت) على قول الثاني لانه يشهد بزيادة  
لم يدركها الثاني بالقسم (السادس) من أقسام المشهود به (مالا يطلع عليه الرجال غالباً كعيوب  
النساء تحت الثياب) والاصم لال (والرضاع والبيكاره والنيوبة والجبض) قال في شرح  
المنتهى فيدخل في ذلك البرص في الجسد -ه- ثياب والرقن والقرن والعقل وهو ذلك  
(وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوه) مما لا يحضره الرجال فيكني فيه امرأه عدل  
على الاصح (والاحوط اشتان) لما روى -ه- بذينة ان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة  
القابلة وحدها ذكره الله في كتبهم وروى أبو الخطاب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم -ه- ما  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجزئ في الرضاع شهادة امرأة واحدة لان ذلك معنى يثبت  
بقول النساء المنفردات فلا يشترط فيه العدد كالرواية واخبار الديانات وان شهد بما يقبل فيه  
شهادة الواحدة بجل كافاً ولي لكافه

(فصل -ه- في لو شهد بقتل العمد رجل وامرأتان لم يثبت شيء) في معنى لا قصاص ولادية لان قتل  
العمد يوجب القصاص والمال بدل منه فانه لم يثبت الاصل لم يجب البدل وان قلنا لموجبه  
أحمد شيئين لم يتعين أحدهما الا باختيار فلو أوجبنا بذلك الدية أو جينا معية بدون الاختيار  
وان ادعى رجل على آخر انه ضرب أخاه بسهم عمد فقتله ونفذ الى أخيه الآخر فقتل خطأ وأقام  
بذلك شاهداً وامرأتين أو شاهداً وحلف مدعيه ثلث قتل الثاني لانه شهاً موجه المال ولم يثبت  
قتل الاول لانه عمد موجه القصاص (وان شهدوا) أي الرجل وامرأتان (بسرقة ثب المال)  
لكمال ينفته (دون القطع) لان السرقة يوجب المال والقطع فاذا قصرت البينة عن أحدهما  
فيها الآخر (ومن حلف بالطلاق انه ما تزفأر) حلف انه (ما تمصبت ونحوه) كمال وحلف

بإطلاق أنه باع أو ما اشترى أو ما وهب أو ما قتل (ثبت فيه - له) أي فعل ما خلف على عدمه  
(رجل واحد أو اثنين أو رجلين وبين ثبت المال ولم تطلق) زوجته في الأصح لأنه لم ينكح قبل الشبهة  
المثبتة للطلاق وان شهد رجل واحد أو ثمان لرجل أو رجل وحلف معه يميناً أن فلانة أم ولده  
ولدها منه غرضي له بالجارية أم ولده ولا تثبت حرة ولدها ولا نسبه (تمة) \* لو وجد على دابة  
مكتوب - يدير في سبيل الله أو على أسكفة باب دار وقف أو مسجد حكم به

\* (باب الشهادة على الشهادة) \* وباب الرجوع عن الشهادة (و) باب (صفة أدائها)

أي الالفاظ التي يحصل بها أداء الشهادة قال جعفر بن محمد سمعت أحمد رضي الله تعالى عنه  
يسئل عن الشهادة على الشهادة فقال هي جائزة وكان قوم يسعونها التأويل قال أبو عبيد أجمعت  
العلماء من أهل الجواز والعراق على امضاء الشهادة على الشهادة في الآمال والمعنى شاهد بذلك  
والحاجة داعية إليها لأنه لما كانت الشهادة وثيقة مستدامة لحفظ الأموال والاحتياط في  
تحصيلها لأنه ربما مات المقر بها تعذر الرجوع إلى إقراره واستيفاء الحق عن هو عليه جوزوا  
الشهادة عليه لهذا المعنى (الشهادة على الشهادة) أي صورة تحملها (أن يقول أشهد بفلان  
على شهادتي أني أشهد فلان بن فلان أشهدني على نفسه) بكذا (أشهدت عليه) بكذا (أو أقر  
عندي بكذا) ويصح أن يشهد على شهادة الرجلين رجل واحد أو ثمان ورجل واحد أو ثمان على  
مثلهم) أي على رجل واحد أو اثنين (وأمراً على امرأة فيما تقبل فيه) شهادة (المرأة) أي  
في المال وما يقصده المال لأن له من خلافه (وشروطها) أي تحمل الشهادة على الشهادة  
(أربعة أحدها أن تكون في حقوق الآدميين) فلا تقبل في حقوق الله تعالى لأن الحدود  
مبنية على السر والدرء بالشبهات والاستسقاط بالرجوع عن الإقرار والشهادة على الشهادة فيها  
شبهة فاقم ما يتطرق إليها احتمالات الغلط والسهو والكذب في شهود الفرع مع احتمال زائد  
لا يوجد في شهود الأصل وهو معتبر بدليل أنه لا تقبل مع القسرة على شهود الأصل فوجب  
أن لا تقبل فيما يدرأ بالشبهات (الثاني تعذر) شهادة (شهود الأصل عوت وأمرض أو خوف)  
من سلطان أو غيره (أو غيبة مسافة قصر) لأنه إذا أمكن الحاكم أن يسمع شهادة شاهدي  
الأصل استغنى عن البحث عن عدالة شاهدي الفرع عليهما وكان أحوط للشهادة فإن سماعه  
من شهود الأصل معلوم ومدق شاهدي الفرع عليهما فظنون والعمل باليقين مع إمكانه أولى  
من اتباع الظن ولأن شهادة الأصل تثبت نفس الحق وشهادة الفرع انما تثبت الشهادة عليه  
(ويؤم تعذرهم) أي تعذر شهود الأصل (إلى صدور الحكم) لأن الشرط الذي هو تعذر  
الأصل زال إذا علمت ذلك (ففي أمكنت شهادة الأصل) قبل الحكم (وقف الحكم على سماعها)  
كألو كانوا حاضرين أخصاء الشرط (الثالث دوام عدالة) شاهدي (الأصل و) عدالة شاهدي  
(الفرع إلى صدور الحكم ففي حدث من أحدهم) أي من شاهدي الأصل أو الفرع (قبله) أي  
الحكم (ما يمنع) أي ما يمنع القبول من فسق وجنون ونحوهما (وقف) أي الحكم لأنه مبني  
على شهادة الجميع الشرط (الرابع ثبوت عدالة الجميع) أي عدالة شهود الأصل والفرع  
لأنهم ما شهدوا بأن فلا يحكم به ما يدعون عدالة الشهود قال في شرح المقنع لأن الحكم يفتى على

الشهادتين جميعا فاعتبرت الزهروط في كل واحدة منهما ولا تعلم في هذا خلافا فان عدل شهود  
الاجل شهود الفرع فشهد ابعداهما وعلى شهادتهما جازية بخلاف فعله وان شهد ابعدا المما  
جازي يتولى الحاكم ذلك فاذا علم عدلتهما حكمن وان لم يعرفهما بحث عنهما انتهى (ويصح من  
الفرع ان يعدل الاصل) قال في الاقناع ولا يجب على فروع تعديل أصله ويتولى الحاكم ذلك  
وان عدله الفرع قبل ان يثبت (لا تعديل شاهد لرفيقه) لانه يؤدي الى انحصار الشهادة في أحدهما  
(وان قال شهود الاصل بعد الحكم بشهادة الفرع ما أشهدناهم بشئ) مما شهد به على شهادتنا  
(لم يضمن القريشان) يعنى لا شهود الاصل وللشهود الفرع (شياً) مما حكم بثلثه لان شاهدي  
الفرع لم يثبت كذبهما وشاهدي الاصل لم يثبت رجوعهما لان الرجوع انما يكون بعد الشهادة  
فانكار اصل الشهادة لا يكون رجوعاً عنها فذلك لم يضمن

\*(فصل) \* ولا تقبل الشهادة (الاب) لفظ (اشهد أو) بلفظ (شهدت) لان الشهادة مصدر يشهد يشهد  
شهادة فلا بد من الاتيان بفعله المشتق منها ولان فيها معنى لا يحصل في غيرها من اللفظات بتدليل  
انها تستعمل في اللعان ولا يحصل ذلك في غيرها اذا علمت ذلك (فلا يكفي) قوله (أنا شاهد) لان  
ذلك اخبار عما هو متصف به كالموالات انا متحمل شهادة على زيد بكذا بخلاف قوله اشهد أو شهدت  
بكذا فان هذه جملة فعلية تدل على حدوث فعل الشهادة (ولا) يكفي قوله (اعلم أو احق)  
أو اعرف أو اتحقق أو أتيقن لانه لم يأت بالفعل المشتق من لفظ الشهادة (أو) قال الشاهد  
(اشهد) وما وضعت به خطي لكن لو قال من تقدمه غيره بالشهادة بذلك اشهد أو كذلك اشهد (ويصح)  
نقله في المنتهى (وإذا رجع شهود المال أو) شهود (العق) بعد حكم الحاكم لم ينقض الحكم  
لانه قد تم ووجب المشهود به للمشهد وله ورجوع الشاهد عن شهادته المحمودة ومهم الا يوجب  
نقضه لانهم ان قالوا تعدد نافذ شهده على أنفسهم ما بالفسق فهو مأمتهما بإرادة نقضه كما لو شهد  
فاسقان على الشاهدين بالفسق فانه لا يوجب التوقف في شهادتهما وان قالوا خطأ لم يجب  
لنقض أيضاً الجواز أن يكون نافذاً خطأ في قوله ما الثاني بأن اشبهه علم ما الحال وهو ذلك  
(ويضمنون) بذلك المال الذي شهدوا به سواء قبض أو لم يقبض وسواء كان قائماً أو ناقصاً لانهم  
أخرجوا من يد مالكه بغير حق وحالينه وبينه فلهما ما ضامانه كما لو انقضت وان كانت الشهادة  
بعق غير ما قيع من شهادته بعتقه لانهما انزالا يد السيد عن عبده أو أمته بشهادتهما المرجوع  
عنهما أشبهه ما لو قلنا من شهد بعتقه وحل ذلك ما لم يصدقه ما على بطلان شهادتهما المشهود به  
أو تكون الشهادة بدين غير أمته قبل ان يرجعاً ذكرها في المنتهى عن المعنى (وإذا علم الحاكم  
بشاهد زور باقراره) على نفسه انه شهد بالزور (أو بين كذبه بيقيناً) وذلك بأن يشهد بما يقطع  
بكذبه (عززه) في الاصح قاله في المنتهى (ولو تاب) كما لو تاب من وجب عليه حذافه لا يسطر  
توبته ثم اعلم ان شهادة الزور من أكبر الكبائر وقد نهى الله تعالى عنها مع نهيها عن عبادة  
الاوثان بقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور ولا يتصدقوا بغيره بل  
يكون (بغير اموال الحاكم) اما يجلد أو يجلس أو كسب أو سب أو يبيع بكلام يفعله ما يراه صواباً  
(ما يخالفه) ذلك (نصاً) أو معني النصر (وطيفه) أي شاهد الزور في المواضع التي يشتر  
عليه فيوقف في سورة ان كان من أهل السوق أو في قبيلته ان كان من أهل القبائل أو في

مسجد ان كان من اهل المساجد و ادى عليه (فيقال ان اوجده شاه زور فاجتنبوه) يعني  
يقول الموكل به ان الله اكرم بقرأ عليكم السلام و يقول هذا شاهد زور فاعرفوه (تنبيه) لا يجوز  
شاهد يتعارض البينة ولا يقطعه في شهادته أو رجوعه و متى ادى شهود قدود خطا عزبوا

\*(باب اليمين في الدعاوى)\*

أي ذكر ما يجب فيه اليمين و ذكر مقتضاها و لفظها و هي تقطع الخصومة حالاً و لا نهـ فقط حقا فتسمع  
البينة بعد اليمين (البينة على المدعي و اليمين على من أنكر) هذه قطعة من حديث خرجته النووي  
عن ابن عباس و قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان البينة على المدعي و اليمين على المدعى عليه  
(و لا يمين على منكر ادعى عليه بحق) سبحانه و تعالى (الحمد لله) كان ذلك الحمد (قذا) و  
التعزير و البراءة و اخراج الصدقة الواجبة (و الكفارة و الذر) أما الحدود فلا خلاف  
في انها لا تشرع فيها اليمين لانها لو أقر ثم رجع عن اقراره قبل منه و خلى سبيله من غير عيب فلا بد  
لا يستخلف مع عدم الاقرار أولى و لانه يستحب سـ بـ و و التعرض للمقرر ليرجع عن اقراره  
و للشهم و ترك الشهادة بالحد و الاستعجال عليه و أما ما عد اذلك من حقوق الله تعالى فأشبه الحدود  
لان ذلك عبادة فلا يستخلف عليها كاصلاة (ولا) يمين (على شاهد أنكر شهادته) أي أنكر تحمها  
(و) لا على (حاكم أنكر حكمه) و لا على وصي على نفي دين على موصل و ان ادعى وصي و صيته  
للفقره فانكر الورثة حلفوا فان نكلوا قضى عليهم بما اتعاه الوصي (و يحلف المتكفي كل حق  
آدمي يقصده من المال كالديون و الجنايات و الاتلافات فان نكل) المنكر (عن اليمين قضى  
عليه بالحق) أي بما ادعى عليه به (و اذا حلف على نفي فعل نفسه أو) حلف على (نفي دين عليه  
حلف على البت) لما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل حلفه قل والله الذي  
لا اله الا هو ماله عندي شيء و اما أبو داود (و ان حلف على نفي دعوى على غيره كورثته و رقيقه  
و مولاه حلف على نفي العلم) فن ادعى على انسان ان عبده جنى عليه فأنكر و أراد تحليفه حلف  
انه لا يعلم ان عبده جنى على المقضي (و من أقام شاهد اجماعاً) مما يقبل فيه شاهد و يمين (حلف  
معه) أي مع الشاهد (على البت) و يجب تقديم الشهادة على اليمين و لا يشترط في يمينه ان  
يقول و ان شاهد صدق في شهادته (و من توجه عليه حلف جماعة يحلف لكل واحد عينا)  
لان لكل واحد منهم حقا فخير حقا الآخر فاذا طاب كل واحد منهم عينا كان له ذلك كسائر  
الحقوق اذا انفرد بها و قد حكى الاصطفي ان اسمعيل بن اسحق القاضي حلفا رجلا بحق  
لرجلين عينا واحدة فخطأ أهل عصره (ملم يرضوا) كلهم (بيمين واحدة) فيمكنني بها لان الحق  
لهم و قد رضوا باسقاطه فبسط

\*(فصل) \* و اليمين المشروعة هي اليمين بالله جعل اسمها (و لها كتم تغليظ اليمين فيها لخطر)  
وهو المثل في العلو كالخطر و ذلك (بكناية لا تؤيد قدود و عتي و مال كثير قد و تحباب الزكاة  
تغليظ يمين المسلم أن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب و انتم هذه الرحمن الرحيم لطالب  
الغالب الضار النافع الذي يعلم خائفة الاعين و ما تخفى الصدور) فالحال انهم فاعل من طلبه  
الشيء اذا قصده و الغالب اسم فاعل من عليه بحق و هو الضار النافع من أعماله الحسنات أي  
قاد على ضرر من شاء و نفع من شاء و طائفة اليمين بما يصرف في النفس و يكتب عنه اللسان و يوصى

اليه بالعين وما تحقق الصدور ما تضره والتغليظ في الزمان أن يحلف بعد العصر أو بين الأذان  
والأقامة والمكان بمكة بين الركن والمقام وعند الحضرة بين بيت المقدس وسائر البلاد عند مجيء  
الجامع (ويقول اليهودي والله الذي أنزل التوراة على موسى وخلق له البحر وأنجاه من فرعون  
ومائه) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود نشدكم بالله الذي أنزل  
التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى رواه أبو داود (ويقول النصراني والله  
الذي أنزل الإنجيل على عيسى وجعله يحيى الموتي ويرى الآكام والابرص) لأنه لفظ تنا كدبه  
عينه ويقول الجومسي والله الذي خلقني وصوتني ورزقني (ومن أبي التغليظ لم يكن ناكلا) من  
اليمن لأنه قد بذل الواجب الذي عليه فيجب الاكتفاء به ويجرم التعرض له فإله في النكت ولا  
يجلب بطلاق وفاقا للأدعة الثلاثة فإله الشيخ (وإن رأى الحالك ترك التغليظ فتركه كان مصيبا)

(كتاب الأقرار)

وهو الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر وهو المكان كان المقر يجعل الحق في موضعه والاصل  
في ذلك قوله تعالى وإذا أخذ الله ميثاق النبين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول  
مصديق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال آفقرتم وأخذتم على ذلکم اصري قالوا آفقرنا  
(لا يصح الأقرار الا من مكلف) فلا يصح من صغير ومجنون (محتاج) فلا يصح من مكره عليه (ولو)  
كان المقر (هازلا بلفظ أو كتابة لا بإشارة الا من أقر من) ان كانت الاشارة معسومة (لكن لو أقر  
صغيرا أو من أذن له ما في تجارة في قدر ما أذن له ما) أي الصغير والفقير (فيه صح) قال أحمد في رواية  
مهنأ في التيم إذا أذن له يعني وليه في التجارة وهو يعقل البيع والشراء في بيعه وشراؤه جائز وان  
أقرانه اقتضى شأنه ماله بازقة (در ما أذن له فيه وليه) (ومن أكره لقر بدهم فأقر بدينار)  
صح وزنه (أو) (كره) (ليقر بدينار بقر بدهم) (منه) أن يكره على الأقرار بطلاق امرأة  
معينة فيقر بطلاق غيرها أو على الأقرار بدينار بقر بدهم فيصح أقراره لأنه أقرب بماله بقره عليه  
فصح كالأقرار به ابتداء (وليس الأقرار بأشياء مملوك) بل هو اخبار عما في نفس الامر اذا علمت  
ذلك (فيصح) أقرار الانسان لغيره (حتى مع إضافة الملك لنفسه) كقوله كتابي هذا الزيد قال  
في الفروع ويصح مع إضافة الملك اليه انتهى (ويصح أقرار المريض بغير وارث) لأنه غير  
مهم في حقه قال في شرح المقنع قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم ان أقرار  
المريض في مرضه بغير وارث جائز (ويكون) المقر: للاجنبى (من رأس المال) أي مال المقر  
(و) (يصح) أقرار المريض أيضا (بأخذ دين من غير وارث) لأن ذلك أقرار لمن لا يتهم في حقه فقبل  
(لأن أقرار الوارث الا لينة) قال في المنهجي وهو رحمه وان أقر المريض بغير وارث لم يقبل أقراره  
بذلك الا لينة أو أجازة من الورثة لأنه إيصال للماله الى وارثه بقوله في مرض موته فلم يصح بغير  
رضا بقية الورثة كعقبة ولائنه محجوب وعليه في حقه فلم يصح الأقرار به انتهى (والاعتبار بكون  
من أقره وارثا أو لا) أي غير وارث (حالة الأقرار) لأنه قول تميز فيه التهمة فاعتبرت حالة  
وجوده ونفيها فلما أقر وارث فصار عند الموت غير وارث كالأقرار لا خيه عن أبيه بشئ  
فحدث له أخ غشيق لم يلزم الأقرار به وأن أقر بغير وارث لم يلزم ولو صار المقر له وارثا للمقر (لا الموت  
تلكس الوصية) فإن الاعتناء بكون من وصي له وارثا أو لا عند الموت (وإن كذب المقر له



المقر بطل الاقرار) لانه اقر ان لم يصدق فبطل لذلك (وسكان المقر ان تصرف فيما اقر به بما شاء) قال في المنتهى ومن اقر لكلف بمال في يده ولو برق نفسه أو كان المقر به قسداً كذبه المقر بطل وبقر به المقر ولا يقبل عود مقره الى دعواه وان عاد المقر فادعاه لنفسه أو لغيره الثالث قبل انتهى

• (فصل في الاقرار) ممن يصح اقراره (لن غيره اقراراً لغيره) لانه هو الجهة التي يصح له الاقرار فتعين جعل المال له وحينئذ نلزم المقر بما اقر به بتصدق السيد ويبطال برقه (و) الاقرار (للمسجد أو مقبرة أو طريق ونحوه) كمنقر وقطرة (يصح) وفي الاصح (ولو أطلق) بأن لم يعين سبباً كقوله وقف ونحو ذلك لان ذلك اقرار ممن يصح اقراره كالوعين السبب (و) الاقرار (لدار أو بهيمة لا يصح الا ان عين السبب) من غصب أو استعجار (و) يصح (لحل) أي حل الآدمية بمال وان لم يعزه الى سبب لانه يجوز أن يملك بوجه صحيح فصحه الاقرار المطلق كالطفل (فإن) ولد ميتاً ولم يكن في بطنها (حـ لـ دل) اقراره لانه اقرار لمن لا يصح أن يملكه وان ولدت أم الحمل حياً وميتاً فالصحيح جميع المقر به قال في الانصاف بلانزاع انتهى وذلك لقوات شرطه في الميت (و) ان ولدت حياً فافصح كمنقره بالسوية) وان كان ذكر أو أنثى لانه لا مزبنة لأحدهما على صاحبه كالأقر لرجل وامرأة بمال لم يقر به اقراره الى سبب يوجد تفضلاً كارت ووصية يقتضيانه فيعمل به (وان أقر رجل أو) اقوت (امرأة بزوجة الآخر فسكت) صح وورثه لانه اذا صح الاقرار ثبتت الزوجية فوجب ان يرث اقيام الزوجية بينهما (واجمد) يعني أنه لو أقر أحدهما بزوجة الآخر فجعله (تم صدقه صح) أيضاً (وورثه) لأن الاقرار حصل من الميت والتصديق قد وجد من المقر به في حياته ولا يضر بجمده قبل اقراره كالمدة عليه بمجرد ثم يقر بالمحق (لان بقى) الجاحد (على تكذيبه حتى مات) المقر لانه منهم في تصديقه بعد موته

• (باب ما يحصل به الاقرار) أي اللفظ الذي يحصل به الاقرار

(وما) اذا وصل باقراره ما (بغيره) أي الاقرار •

(من ادعى عليه بألف) مثلاً (فقال) في جوابه (نعم أو) قال (صدقت أو) قال (أنا مقر) أو قال أنا مقر به أو قال اني مقر به عوالي (أو) قال مقر فقط أو قال المدعى عليه في جواب الدعوى (خذها أو اتزنها أو اقبطها) أو احرزها أو قال هي صحاح أو قال كافي جاحداً أو كافي بجحدتك حقاً (فقد أقر) له لوقوع ذلك عقب الدعوى (لان قال) مدعى عليه في جوابه (أنا مقر) فانه لا يكون اقراراً (أو) قال أنا (لأنكر) لانه لا يلزم من عدم الانكار الاقرار فان بينهما انفسا آخر وهو السكوت عنه ما أو قال في جوابه يجوز أن يكون محققاً (أو) قال (خذ) لاحتمال أن يكون مراده خذ الجواب مني (أو) قال (اتزن) أو احرز (أو) قال (افتح كن) لاحتمال أن يكون ذلك شيئاً غير المدعى به (و) قول المدعى عليه (بلى) جواب أليس لي عليك كذا اقرار) بلا خلاف (لا) قول (نعم الامن عامي) وان قال أليس عليك ألف فقال بلى فقبلاً اقر لانهم (وان قال) انسان لا آخر (اقض ديني عليك ألفاً) فقال نعم أو قال له ائتني فخذ هذا فقال نعم أو قال له اعطني نوبى هذا فقال نعم أو اعطى نوبى الى قمرى هذا فقال نعم أو اعطى ألفاً من الذي عليك



فقال نعم (أو) قال له (هل لي أولي عليك ألف فقال نعم) فاقده أقربه لأن نعم تصديق (أو قال استعاضة  
 يوما أو حتى أفتح الصندوق) فقد أقربه لأن طلب الامتثال يقتضي أن الحق عليه (أو قال له على  
 ألف إلا أن شاء الله) فقد أقربه لأنه وصل إقراره بما يقربه كله ولا يصرفه إلى غير الإقرار بزمه  
 ما أقربه وبطل ما وصله به (أو) قال له على ألف لا يلحق (أو إلا أن يشاء الله) فقد أقربه بالالف  
 لأنه على دفع الإقرار على أمر لا يعلم به فلم يرتفع (أو) قال له على ألف لا تلحق إلا أن يشاء  
 (زيد فقد أقرب) لها بالالف (وأن علق) الإقرار (بشرط لم يصح سواء قدم الشرط كل شاء زيد فله  
 أي فله ممر و) على دينار (أو أن جاء رأس الشهر فله على كذا (أو أن قدم زيد فله ممر وعلى كذا  
 (أو أخوه) أي الشرط (ك) قوله (له) أي لزيد (على دينار أن شاء زيد أو قدم الحاج) أو جاء  
 المطرفان إقراره لا يصح لما بين الأخبار والمحقق على شرط مستقبل من الثاني ويستثنى من  
 ذلك صورة أثار اليها بقوله (الآن قال له إذا جاء وقت كذا فله على دينار فليزمه في الحال) لأنه  
 قد بد بالإقرار فعمله به وقوله إذا جاء رأس الشهر يحصل أنه أراد الدحل فلا يبطل الإقرار بأمر  
 محتمل (فإن ضمره) أي فسر قوله إذا جاء وقت كذا (بأجل أو وصية قبل ذلك (منه بمنه)  
 لأن ذلك لا يعلم إلا منه ويحتمل لفظه (ومن ادعى عليه بدله نقل قال إن شهده زيد فهو صادق  
 لم يكن مقرا) لأن ذلك وعبد بالتصديق على الشهادة لا تصديق في الأصح

فصل فيما إذا وصل بإقراره ما يفرضه فن ذلك (إذا قال) إنسان عن آخر (له على من غن خمر  
 ألف لم يلزمه شيء) لأنه أقرب بمن خمر وقدره بالالف فلا يلزمه لأن غن انخر لا يجب (وأن قال له على  
 ألف من غن خمر) أوله على ألف من غن مبيع لم أقبضه (لزمه بالالف) لأن ما يذكره بعد قوله له على  
 الألف رفع لجميع ما أقربه فلا يقبل كاستثناء الكل (ويصح استثناء النصف فقل) من النصف  
 (فيلزمه) أي يلزم الإنسان المقر لإنسان (عشرة في قوله على عشرة السنة) فيلزمه (ويجوز في)  
 قوله (ليس لك على عشرة الأخيرة) قاله في المنتهى وبشرط الحصة الاستثناء ما أشار إليه بقوله  
 (بشرط أن لا يسكت) المستثنى بين ذكره المستثنى والمستثنى منه (ما) أي زمانا (يمكنه الكلام فيه)  
 وأن لا يأتي بينهما بكلام أجنبي (و) بشرط الحصة الاستثناء أيضا (أن يسكتون) المستثنى (من  
 الجنس والنوع) أي من جنس المستثنى منه لأن الاستثناء إخراج بعض ما يتناول اللفظ  
 بموضوعه وغير ذلك لا يتناول اللفظ لأنه ليس بموضوعه (فله على هؤلاء العبيد العشرة إلا  
 واحدا) فاستثناه (صح) لأنه مما يتناول اللفظ بموضوعه (ويلزمه تسعة) ويرجع في تعيين  
 المستثنى إليه لأن الحكم بقوله وهو على عراده فإن مات أو قتل أو غصبوا الأواعد أفضال هو  
 المستثنى قبل ذلك منه بمنه ولا يصح للاعتناء من غير الجنس ولو كان عينا من فضة أو فضة من  
 عين أو فلو من عين أو فضة ولا من غير النوع في الذي أقربه (و) إذا قال (له على مائة درهم  
 الدينار) أو (الدينار) (لزمه المائة) (و) إذا قال (له هذه الدراول هذا البيت قبل) منه ذلك حيث  
 لا يفتنه بما يضاف ذلك (للوكان) البيت (أو أكثرها) أي أكثر الدار (لأن قاله الثلاثين  
 ونحوه) كالأول الثلاثمائة أربعها لأن المقرب شائع وهو أكثر من النصف فهو يجب أن لا يقبل  
 (و) أن قال (له الدراولناهاو) قاله العار (عارية أو) قاله الدار (مئة على الثاني) وهو قوله  
 ثلثاها وعارية أو مئة التي هي بدل من الثاني ولا يكون إقرارا بالدار لأنه رفع بآخر كلامه

بأنه قبل في أوله وهو يدل اشتمال لان الاول مشتمل على الثاني وقوله الدار اقرار بالملك وقوله  
هبة قبل اشتمال من الملك فقد ابدل من الملك بعض ما اشتمل عليه وهو الهبة فكانه قال تلك  
الدار هبة ويعتبر فيها شرط الهبة فانه في المنتهى

• (المحصل • ومن باع) شيا (أو وهب) شيا (أو اعتق عبدا ثم اقر به) أي بجبايعه أو وهبه أو اعتقه  
(الغير لم يقبل) قوله على المشتري ولا على الموهوب له ولا على العبد الذي اعتقه لانه اقر على غيره  
ولا ينسخ البيع ولا الهبة ولا يبطل العتق (ويغرمه) أي يلزمه قرامته (المقر له) لانه قوته عليه  
بالبيع والهبة أو العتق (وان قال) شخص (غصب هذا العبد من زيد لابل من عمرو) لزمه  
دفعه الى زيد لاقراره به ولم يقبل رجوعه عن اقراره به الاول لانه حق لا دمي ويغرم قيمته  
لعمرو ولانه حال بينه وبين ملكه لاقراره به لغيره فلزمه ضمانه كما لو اتلفه ولانه اضرب عن الاول  
واثبته للثاني فلا يقبل اضراره بالتسبب الاول لانه انكار بعد اقراره وقبل اضراره بالتسبب  
لثاني لانه لا دفع له فاذا تعذر تسليمه اليه من اجل تعلق حق الاول به تعين دفع القيمة اليه  
(أو) قال (ملكه لعمرو وغصبته من زيد فهو لزيد) لاقراره بالبد (ويغرم قيمته لعمرو)  
لاقراره بالملك ووجود الحياولة بالاقرار بالبد لزيد (أو) قال (غصبته من زيد وملكه لعمرو  
فهو لزيد) لانه قد اقر بالغصب منه (ولا يغرم لعمرو وشيا) لانه لما شتم بالملك انشبه ما لو شهد له  
ببيع في يد غيره وان قال غصبته من احد هما لزمه تعينه ويحلف للآخر وان قال لأعلم فصدقه  
انزع من يده وكانا خصمين فيه وان كذبا حلف لهما عينا واحدة (ومن خلف ابني وماتين  
قاضي شخص مائة دينار على الميت فصدقه احدهما) أي احد الابنين (وانسكرو) الابن (الآخر  
لزم) الابن (المقر نصفها) أي نصف المائة المدعى بها انها دين على الميت لانه مقر على أبيه يدين  
ولا يلزمه اكثر من نصف دين أبيه ولانه يقر على نفسه وأخيه فلا يقبل اقراره على أخيه وقبل  
على نفسه (الآن يكون) المقر بالدين (عدلا ويشهد) الرب الدين بالمائة (ويحلف عنه المدعي)  
أي رب الدين (فياخذها) أي المائة التي شهد بها أحد الابنين (وتكون) المائة (الباقية بين  
الابنين) وانما لزم المقر بالدين نصف المائة لانه يرث نصف التركة فيلزمه نصف الدين لانه بقدر  
ميراثه ولولزمه جميع الدين ككونه ضامنا لا يعم لم يقبل شهادته على أخيه لكونه يدفع شهادته  
عن نفسه ضررا

### • (باب الاقرار بالجهل) •

بعض الميم الاولى وفتح الثانية وهو ما حقل أمرين فأكثر على السواء (إذا قال له على شيء  
وشيء أو) له (كذا وكذا) أوله شيء شيء أوله كذا كذا صح الاقرار (قبل له) أي قال له  
الحاكم (فسره) لانه يلزمه تفسيره لان الحكم بالجهل لا يصح (فان أبي) التفسير (حبس  
حتى يفسر) لان التفسير حق عليه فاذا امتنع منه حبس عليه كالمال (ويقبل) منه  
تفسيره بعد حلف عليه المقر له وبحق ثفقه (أو بأقل مفعول) لانه الذي المقر له لا يجنب نفسه ويد  
سلام وتثبت عاطس وعبادة مريض واجابة دعوة ونحو ذلك ولا يغيره قول كقشر حوزة وجبة  
بما وشعرا أوواة (فان مات) المقر بالجهل (قبل التفسير لم يواخذوا به بشيء) ولو خلف تركه  
فانه في المنتهى وفي القروع ان مات ولم يفسره فوارثه كعوان ترك تركه وجره في الاقتناع

(و) من قال عن انسان (له على مال عظيم أو) قال مال (خطير أو) قال مال (كثير أو) قال مال (جديد أو) قال مال (نقيس) أو عزير أو زاد عند الله بأن قال عظيم عند الله أو خطير عند الله أو كثير عند الله أو جليل عند الله أو نقيس عند الله (أو عزير عند الله أو قال عندي قبل تفسيره) ذلك (بأقل مقول) لان العظيم والخطير والكثير والجليل والنقيس والعزير لاحد في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف ويختلف الناس فيه فبعضهم من يعظم القليل ومنهم من يعظم الكثير فلم يثبت في ذلك حد يرجع الى نفسه به ولانه ما من مال الا هو عظيم كثير جليل نقيس فيقبل نفسه به بأقل مقول لذلك (وله على درهم كثيرة قبل بثلاثة) فأكثر من الدراهم وكذا لو قال دراهم عظيمة أو وافر لان الكثير والعظيمة والوافر لا حدها في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف وتختلف أحوال الناس فيها فالثلاثة أكثر مما دونها وأقل مما فوقها ولان الثلاثة أقل الجميع وهي اليقين (وله على كذا وكذا درهم بالرفع أو بالنصب لزمه درهم) اما مع الرفع فلان تقديره مع عدم التكرير شيء هو درهم فيجعل الدرهم بدلا من كذا والتكرير للتأكيد ولا يقتضي الزيادة كأنه قال شيء شيء هو درهم أو شيان هو درهم لانه قد ذكر شيئين ثم ابدل منه ما درهم وأما مع النصب فلانه تميز لما قبله والتميز يفسر وقال بعض الصائغين منصوب على القطع كأنه قطع ما ابتدأ به وأقرب درهم (وان قال بالجر) أي جر درهم (أو وقف عليه لزمه بعض درهم ويفسره) لان الدرهم مخفوض بالاضافة فيكون المعنى على بعض درهم وان كرر يحتمل انه أضاف جزأ الى جزء ثم أضاف الجزء الاخير الى درهم (و) ان قال عن انسان (له على ألف ودرهم أو) قال له على (ألف ودينار أو) قال له على (ألف ونوب) أو قال له ألف وفرس أو ألف وعبد أو ألف ومدير أو ألف وتفاحة أو قال له درهم وألف أو دينار وألف أو نوب وألف (أو) له (ألف الا دينار كان المبهم) في جميع هذه الصور (من جنس المعين) الذي ذكر معه لان العرب تكتفي بتفسير احدي الجملتين عن الاخرى قال الله تعالى ولبشوا فيكم فهم ثلثة سنين وازدادوا تسعا ومعلوم انه أراد تسع سنين فاكتفى بذكرها في الاول

• (فصل ٨) اذا قال انسان عن آخر (له على ما بين درهم وعشرة لزمه) له (غاية) أي غاية دراهم لان ذلك ما بينهما وكذا اذا عرفها بأل بأن قال ما بين الدرهم والعشرة (و) ان قال له على (من درهم الى عشرة) لزمه تسعة لانه جعل العشرة غاية وابتداء الغاية يدخل في الغاية بخلاف انتهاء الغاية قال الله تعالى وأتموا الصيام الى الليل (أو) قال له على ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة) كما تقدم من أن انتهاء الغاية لا يدخل وان أراد مجموع الاعداد لزمه خمسة وخمسون (و) من قال عن غيره (له على) درهم قبله درهم وبعده درهم (أو) قال له على (درهم ودرهم ودرهم لزمه ثلاثة) دراهم (وكذا) يلزمه ثلاثة دراهم اذا قال له عندي (درهم درهم درهم فان أراد) بقوله درهم درهم درهم (التأكيده فعل ما أراد) أي قبل منه ذلك (و) ان قال (له على) درهم بل دينار لزمه (لان الثاني غير الاول وكلاهما مقربة والاضراب لا يصح لانه رجوع عن اقرار بمقتضى آدمي) وله درهم في دينار لزمه درهم فان أردت العطف أي أردت درهمين دينار (أو) قال أردت (معنى مع) أي درهمين دينار (لزمه) أي الدرهم والدينار (و) من قال عن انسان (له على) درهم في عشرة ولم يرد شيئا بل أطلق لفظه (لزمه درهم) لان العطف لا يدخل في العشرة

محملة فلا يلزمه سواء (مال بمخالفة عرف) أى عرف البلد الذى به المقتز (فيلزمه مقتضاه) أى مقتضاه عرف تلك البلد فى الاصح (أو) مالم (يرد الحساب ولو كان جاهلا به) أى بالحساب فى الاصح (فيلزمه عشرة) أى عشرة دراهم خضروبة الدرهم فى عشرة لأن ذلك هو المصطلح عليه عند الحساب (أو) لم (يرد الجميع) بأن يريد درهما مع عشرة لأن كثيرا من العوام يريدون بهذا اللفظ هذا المعنى ولو كان حاسبا فى الاصح (فيلزمه أحد عشر) درهما (و) من قال عن انسان (له) عندى (تمرى جراب أو) له عندى (سكين فى جراب أو) له عندى (نوب فى منديل) أو له عندى (عبد عليه عمامة أو دابة علم اسرج أو فص فى خاتم أو زاب فيه تمر أو قراب فيه سيف أو منديل فيه نوب أو مسرج على دابة أو عمامة على عبد أو زيت فى زق ونحوه) (ليس باقرار بالثانى) والحاصل من ذلك ان من أقتر بشئ وجعله مظروفا كقوله له عندى تمرى جراب أو جعله ظروفا كقوله له عندى جراب فيه تمر لا يكون مقرا بالثانى منه فى الاصح لانها شيان متغايران واقرار به لم يتناول الثانى وانما جعله ظروفا أو مظروفا ولا يلزم من ذلك أن يكون الطرف والمظروف للمقتز وألغيره ومع الاحتمال لا يكون مقترا بهما لأن الاقرار لا يثبت الامع التحقيق (و) ان قال (له) عندى (خاتم فيه فص أو) قال له عندى (سيف بقراب) فهو (اقرار بهما) والفرق بين هذه الصورة وبين قوله له عندى جراب فيه تمر ونحو ذلك ان الفص جزء من أجزاء الخاتم فيكون مقترا بهما كالمال قال له عندى نوب فيه علم فأما الجراب ونحوه فانه غير الذى هو فيه (واقارار) أى اقرار الانسان (بشجرة ليس اقرارا بأرضها) ينتزع على هذا أنه (لا يملك غرس مكانها) لو ذهب ولاجرة (على ربهما) ما بقيت (قال فى القروع وليس لب الأرض قلعها وغرسها للبقرة) وفى الانتصار احتمال كالبيع قال أحد فيمن أقر له بها فحسى باصلها فيحصل أنه أرا أرضها ويحصل لا وعلى الوجهين يخرج هل له إعادة غيرها أو لا والثانى اخناؤه أو ابعث قال أبو الوفاء والبيع مثله كذا قال ورواية مهنأى له بأرضها فان ماتت وسقطت لم يكن له موضعها انتهى كلامه وصريح المنتهى والاقتراع بما فى المتن (و) من قال عن انسان (له على درهم أو دينار) أو له عندى عبدا وأمه (يلزمه أحدهما ويعينه) يعنى يلزمه تعيينه كسائر الجملات

\*(خاتمة) نسأل الله حسن الاولى والخاتمة\*

(إذا اتفق على صدور عقده وادعى أحدهما فسادا و) ادعى (الأخر صحته) (القول) (قول مدعى العصة بينه وان ادعى شيئا بغيرهما) حال كونه (شركة بينهم) ما بالسوية) أى لكل منهم - ما لصفه (فاقتر) المدعى عليه (الأحدهما) أى ل أحد المدعين (بصفة فالمقتز به بينهم) بالسوية (ومن قال بمرض موته هذا الاثنا عشرة فتصدتوا به) أى بالالف (و) الحال أنه (لا مال له غيره) أى غير المقتز به (لزم الورثة الصدقة بجمعه) أى جميع الالف (ولو كذب) ويحصل كماله من أقر ولو كان المقتز (عجزا أو) أقر (قبيل موته) شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم (الاف) اجعلنى ممن أقرت (بعضا فى حياته وعند حياته وبعد وفاته واجعل الله هذا) المختصر خالصا (مخلصا) من الرياء والمصلحة (لوجهك الكريم وسبيل المؤمنين بجنات النعيم وصلى الله وسلم) وشرف وعظم على أشرف العالم وسيد بني آدم (صلى الله وسلم) (على حاضر) أى باقى (الآخر) من المؤمنين والمرسلين وآل كل منهم

(وصحبه أجمعين) يا أرحم الراحمين (و) صلى الله وسلم (علي) أهل طاعتك أجمعين من أهل السموات  
وأهل الأرضين الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) واقع أعلم  
بالصواب واليه المرجع والمآب وعنده علم الكتاب وهذا آخر ما تيسر جمعها والله أسأل أن  
يجعله خالصاً لوجهه الكريم نافعاً لناظر فيه بعين الانصاف لا من تقريفه بعين الاحتقار اللهم  
اجعل هذا الشرح خالصاً لوجهك الكريم وسبيل رضاك عني يا رب العالمين وأستغني على كلمة  
لا اله الا الله محمد رسول الله خالصة مخلصه يا سيدي يا مولاي يا من بك استغيت واجشرتني ووالدي  
والمسلمين مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين رب العالمين  
يوصلي الله وسلم علي سيدنا ومولانا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين قال مؤلفه رحمه الله تعالى

فرغتم من تأليفه ليلة الاربعاء ثاني شهر ربيع الثاني

من شهر سنة احدى وتسعين وألف

قاله بغيه ورقه بقلمه أفقر العباد

عبد القادر النغلي

الحنبلي غفر الله

له ولوالديه

آمين

تم

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه

محمد المبعوث من خير أرومة المنتخب من أكرم جرثومة يقول

الموسم الى مولاه بالجماء القاروقى ابراهيم عبد القادر الدسوقي

تميعون رب المشارق والمغارب طبع كتاب نيل المآرب المنسوب الى العالم العلامة والحبر  
البحر الفهامة الامام الفاضل الرباني الشيخ عبد القادر الشيباني على المتن الجامع لانواع  
المطالب المسمى بدليل الطالب المنسوب للشيخ الامام والفاضل الامجد الهمام صاحب  
المنهج القويم الجلي الشيخ مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي نعمه الله الجميع برحمته  
واسكنهم فسيح جنته على ذمة الكامل الفاضل المعبد حضرة الشيخ علي بن محمد بن ابراهيم  
من أهالي الكويت من أعمال البصرة وفقه الله لما يوجب شكره بالمطبعة العامرة  
الزاهية الزاهرة بمجموعة دواعي مجدها لطرفة كواكب سعدتها في ظل من تعطرت  
الافواه بشائنه وبلغ من كل وصف جيل حدثانتهائه وارث الملوك الاماجيد وسلافة السراة  
الصناديد الجامع بين طارف الجود والمهنة احاديث الخلدوية عن جده ووالده ذي  
الحلم الذي تستخف لديه الاطواد والمآثر التي لا يفي بها تعداد من ذلهم الصعاب وغفل

بعنه الزقاب عزيز الديار المصرية وحامي حوزتها النيلية الموزي كرمه بقصر النيل  
 جناب الخديو اسمعيل منع الله الوجود بدوام وجوده ولا زال عملاه على رعاياه معائب كرمه  
 وجوده ولا يرحم مصر مشيئة الدخان مؤيدة العزائم برعاية جنابه الكريم وخجابه  
 ضجة العظيم الوزير الشهير النيل الاصيل ذي الجهد الاثيل والشرف الجليل رب  
 المعارف المشهورة والعوارف المشكورة والرشد والاصابة والدولة والنجابة من زادت  
 به روح المرواة اتعاشنا سعادة محمد توفيق باشا أ كبر المجال الحضرة الخديوية وولي عهد  
 الحكومة المصرية حفظه الله وأبقاه ولا زالت الأيام مضيئة بشمس علاه والبالى مشرقة  
 بيد رحلاه مشعولا بادارة من عليه اخلاقه ثقتى حضرة مدير المطبعة والكاغد خانة حسين  
 بك حسنى وقطر وكيه السالك منهج سبيله من لم يزل لثمة ذكائه يجنى حضرة محمد أفندى  
 حسنى ومباشرة ذى الرأى الأسد حضرة أبى العينين أفندى أحمد وقد  
 وافق تمام طبعه وانتهاء تمثله ووضع له أواسط شهر رمضان شهر  
 الخيرات والاحسان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف  
 والمايتين من هجرة من كان يرى من الخلف كما  
 يرى من الامام عليه وعلى آله أفضل  
 الصلاة وأتم السلام ملاح  
 بدر مقام وفاح مسك  
 ختام









